

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

سنة عام ١٩٤٦ - وصحى عام ١٩٨٥

تمت إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود محمد محمد

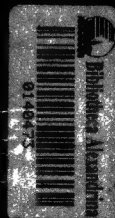
الدكتور محمد محمد

محمود محمد محمد

الجزء الثامن

طبعة

١٩٨٥



The following is a list of the names of the persons who have been appointed to the various positions in the Department of the Interior, under the act of March 3, 1879, entitled "An Act to provide for the better management of the public lands, and for other purposes."

[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٨٣٠

٢٠ شارع عطى - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ جسر الفكهاني
الحاكم العام لمحاكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الثامن

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات
القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

المدار العربية للموسوعات بالمتاهة
التي قدّمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

صه الفكراني

موضوعات الجزء الثامن

بنك

الفصل الأول — بنوك مختلفة

الفصل الثاني — عمليات مصرفية

الفصل الثالث — ضرائب ورسوم

الفصل الرابع — مسائل متنوعة

بورصة

بوغاز ميناء الاسكندرية

بيع بالمزاد العلني

تأديب (٥)

(القسم الأول ويشمل)

الفصل الأول — المسؤولية التأديبية

الفصل الثاني — واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية

الفصل الثالث — الجزاءات التأديبية

(٥) (القسم الثاني ويشمل الفصول من الرابع حتى الحادي عشر

راجع الجزء التاسع من الموسوعة)

منهج ترتيب محنوكات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتا كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتبعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيباً ابجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبنا المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضح الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بانصر السبل الى الالام بما ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعمت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى البدا الذى يحتاج اليه .

وقد نيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تيسر على الباحث

الرجوع اليها في الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعزرا التوصل اليها لتتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القية العلمية للموسوعة الادارية الحديثة ويمن على القارئ فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين منتشرة تارة الى رقم ملف الفتوى وتنتشر تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولييه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه . وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام من تصل التعليقات أرقابا متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن نتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانات تفصيليا بالإحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاعة إلا أنه يجب أن نشير إليها بنسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهة ، نعم عطية

بنك

الفصل الأول — بنوك مختلفة

الفرع الأول : البنك المركزى

الفرع الثانى : البنك الأهلى

الفرع الثالث : بنك مصر

الفرع الرابع : المصرف العربى الدولى

الفرع الخامس : البنك القومى للاستيراد والتصدير

الفرع السادس : بنك الاستثمار القومى

الفرع السابع : بنك التنمية الصناعية

الفرع الثامن : البنك المصرى لتنمية الصادرات

الفرع التاسع : بنك قناة السويس

الفرع العاشر : البنك العربى الأفريقى

الفرع الحادى عشر : البنك الصناعى

الفرع الثانى عشر : بنك ناصر الاجتماعى

الفرع الثالث عشر : بنك التسليف الزراعى والتعاونى

الفرع الرابع عشر : بنك التنمية والائتمان الزراعى

الفرع الخامس عشر : البنك العقارى

الفرع السادس عشر : بنك الائتمان العقارى

الفرع السابع عشر : البنك العقارى الزراعى

الفرع الثامن عشر : بنك الاتحاد التجارى

الفرع التاسع عشر : البنك العربى المصرى

الفرع العشرون : البنك التجارى

الفصل الثانى : عمليات مصرفية

الفصل الثالث : ضرائب ورسوم

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

الفصل الاول

بنوك مختلفة

الفرع الاول — البنك المركزى

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى معدلا بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ — نصه على تقسيم البنك الاهلى المصرى الى بنكين (البنك المصرى والمركزى على ان يتول لكل منهما الاصول والخصوم المحددة فى القانون وما يتبقى منها يتول الى الدولة — صدور القرارين الجمهوريين رقمى ٢٧٤ ، ٢٧٥ لسنة ١٩٦١ فى اول يناير سنة ١٩٦١ باعتماد الميزانية الافتتاحية لكل من البنكين تنفيذا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ — مؤدى ذلك — لا يجوز لهذين البنكين المطالبة باصول لم يرد ذكرها فى اى من هاتين الميزانيتين فلا يجوز للبنك الاهلى المصرى المطالبة برد ضرائب سبق دفعها — سريان ذات المبدأ على التزامات هذا البنك قبل مصلحة الضرائب فى الفترة السابقة على اول يناير سنة ١٩٦١ فلا يجوز لها مطالبته بما يستحق عليه من ضرائب خاصة بهذه الفترة طالما انها لم ترد فى خصومه المبينة فى ميزانيته .

ملخص الفتوى :

صدر القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى . ثم عدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ وتقضى أحكامه بعد التعديل بأن أصول وخصوم البنك الاهلى المصرى يتول بعضها الى البنك المركزى المصرى ويتول بعضها الى البنك الاهلى المصرى وما يتبقى يكون من حق الدولة بصفتها مالكة وفقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ للبنك الاهلى المصرى قبل تقسيمه الى بنكين (الاهلى والمركزى) . وقد صدر قراران جمهوريان باعتماد الميزانية الانتاجية لكل من البنكين تنفيذا للمادتين ٣ و ١٦ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ يبين من الاطلاع عليهما ان أصول وخصوم كل من البنكين قد تحددت على الوجه المبين فيهما ولم يعد لاي من البنكين حق المطالبة بآية أصول لم يرد ذكرها فيهما باعتبار ان الاصول التى أغفل ذكرها فى الميزانيتين المشار اليهما قد آلت الى الدولة بوصفها مالكة طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ويتفرع على ذلك انه لم يعد للبنك الاهلى المصرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ آية صفة فى

المطالبة برد الضرائب المتنازع عليها . ولهذا انتهت رأى الجمعية الى انه لا يجوز للبنك الاهلى المصرى بعد صدور القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ المطالبة برد الضرائب موضوع الدعاوى المرفوعة منه ضد مصلحة الضرائب .

وبالنسبة الى الدعاوى المرفوعة من المصلحة ضد البنك فانه لما كانت اصول البنك الاهلى المصرى وخصومه قبل تقسيه الى بنكين (الاهلى المصرى والمركزى) قد آل جزء منها الى البنك المركزي وآل جزء آخر الى البنك الاهلى المصرى ذاته وآل باقى الاصول والخصوم الى الدولة وقد حددت الميزانية الافتتاحية لكل من البنكين الصادرة بقرار جمهورى اصوله وخصومه ومن ثم فلم يعد للبنك الاهلى المصرى حق المطالبة بأصول لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية على اساس ايلولة هذه الاصول الى الدولة بوصفها مائة لهذا البنك .

ومبنى الرأى الذى انتهت اليه الجمعية فى عدم جواز مطالبة البنك الاهلى بمصلحة الضرائب برد الضرائب المتنازع عليها والمستحقة قبل اول يناير سنة ١٩٦١ هو ايلولة اصول البنك التى لم ترد فى ميزانيته الافتتاحية فى هذا التاريخ الى الدولة فمن ثم فانه على وجه التقابل يعمى عدم جواز مطالبة المصلحة له بضرائب مستحقة قبل التاريخ المذكور اذا لم تكن قد وردت ضمن خصوم البنك فى هذه الميزانية لايلولتها هى ايضا الى الدولة .

وبين من الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦١ باعتماد الميزانية الافتتاحية للبنك الاهلى المصرى فى اول يناير سنة ١٩٦١ عدم وجود خصوم للبنك فى شأن الضرائب وبذلك تكون هذه الخصوم قد آلت الى الدولة ::

لهذا فقد انتهت رأى الجمعية الى عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب للبنك الاهلى المصرى بآية ضرائب مستحقة قبل اول يناير سنة ١٩٦١ .

(فتوى ١٠٦٣ فى ١٠/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

البنك المركزي المصرى — اكتسبه وصف « المؤسسة العامة » طبقا لقانون انشائه رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ — اعتبره مؤسسة عامة فى مجال احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه — اثر ذلك — خضوع العاملين فى البنك لاحكام لاحقة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ - لا مجال لمعاملتهم بمقتضى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى قد نصت على ان « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ... » فمن ثم يعد هذا البنك الذى اكتسب وصف المؤسسة العامة طبقا لقانون انشائه مؤسسة عامة فى مجال احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

وينبئ على ذلك خضوع العاملين فى البنك لاحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باعتبارهم من العاملين باحدى المؤسسات العامة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث ان المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه معلة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ الممول به اعتبارا من ٣١/٨/١٩٦٧ نصت على انه لا يجوز منح العلاوة او اى جزء منها الا بعد مضى سنتين كاملتين على التعيين او سنة على آخر علاوة دورية منحت كما لا تمنح اول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على اية ترقية الا فى اول يناير التالى لاتقضاء سنة على الترقية ومن ثم تعين اعمال هذا التعديل فى مواعيد العلاوة الدورية فى شأن العاملين بـالبنك المركزى المصرى وبالتالى فلا مجال لمعاملتهم بمقتضى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية والذى لا تسرى احكامه الا على العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة فى مجال احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وبناء على ذلك تسرى فى شأن العاملين به احكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بينها الحكم الوارد فى المادة ٣١ معلة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ١٥٣٤ فى ١٣/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

البنك المركزى المصرى من المرافق العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ويقوم على تحقيق مصلحة عامة وتتوافر فيه مقومات الهيئات العامة وفقا للمادة الاولى من قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ - اثر ذلك - اقامته من الاعفاء المقرر بالقانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن الدفعة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥١/٢٢٤ بتقرير رسم الدفعة ينص فى المادة ١٢ على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدفعة .. فى تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة : وزارات الحكومة ومصلحتها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ... » ولقد عمل بقانون ضريبة الدفعة رقم ٨٠/١١١ اعتبارا من ١/٦/١٩٨٠ ونص فى المادة ١١ على أنه « لا تسرى الضريبة على المعاملات التى تجرى بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معنى من الضريبة .

واذا كان التعامل بين جهة الحكومة وشخص غير معنى من الضريبة ميتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل » :

وينص فى المادة ١٤ منه على أنه « يقصد بالجهات الحكومية فى تطبيق أحكام هذا القانون :

(أ) وزارات الحكومة ومصلحتها ، والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المحلى .

(ج) الهيئات العامة .

(د) المجالس العليا لقطاعات شركات القطاع العام » .

ومناد ذلك أن المشرع فى قانونى الدفعة رقمى ٥١/٢٢٤ ، ٨٠/١١١ سالى الذكر قد أعفى الحكومة من أداء ضريبة الدفعة ، وأدخل الهيئات العامة فى مفهوم الحكومة بنص صريح .

واذ تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٥/١٢٠ فى شأن البنك

المركزى المصرى والجهاز المصرفى على ان « البنك المركزى المصرى شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومى ودعمه واستقرار النقد المصرى » فان البنك المركزى المصرى يعد من المرافق العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والتى تقوم على تحقيق مصلحة عامة ومن ثم فانه ولئن كان المشرع لم يسمه هيئة ، الا انه تتوافر فيه مقومات الهيئات العامة وفقا للمادة الاولى من قانون الهيئات العامة رقم ٦٣/٦١ التى تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية » وتبعاً لذلك يفيد من الاعفاء المقرر بالقانونين رقمى ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ و ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ان البنك المركزى المصرى يعد هيئة عامة تقيد من الاعفاء المقرر من ضريبة الدفعة .

(ملف ٢٥/٢/١٦ - جلسة ١٨/١١/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى - نصها على استعوار من يلحق بالعمل بالبنك المركزى المصرى من موظفى البنك الاهلى المصرى فى تقاضى كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا لنظام البنك الآخر - صدور قرار جمهورى بتعيين وكيل محافظ البنك الاهلى وكيلاً لمحافظ البنك المركزى دون ان يحدد مرتبه - احتفاظه بما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت من البنك الاهلى طبقاً لنص المادة ١٣ سالفه الذكر - عدم التعارض بين هذا الحكم وبين ما تقتضى به المادة ٢١ من نظام البنك المركزى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ من أن يكون تعيين محافظ البنك ووكلائه وتحديد مرتباتهم بقرار جمهورى - اعتبار ما قضى به النظام قاعدة عامة لا تعارض مع الحكم الوقتى لنص المادة ١٣ - مقتضى ذلك - تسوية مكافأة نهاية الخدمة ان سرى عليهم الحكم الوقتى على أساس مرتباتهم قبل الالتحاق بالبنك المركزى - لا وجه للاحتجاج بما نص عليه القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ من عدم تعيين أى شخص بمرتبة او مكافأة قدرها ١٥٠٠ جنيه فأكبر الا بقرار جمهورى واستصدار قرارات جمهورية بالنسبة للموظفين الحاليين

خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، اذا تكان هؤلاء الموظفون قد فصلوا من الخدمة قبل انقضاء هذه المهلة .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الوكيل السابق لمحافظ البنك المركزي كان من بين موظفي البنك الاهلى المصرى وقد صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ عين وكيلا لمحافظ البنك المذكور اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٦ ، ثم الحق بالعمل في البنك المركزي المصرى حيث عين وكيلا للبنك اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ وبهذه المثابة يسرى في شأنه حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ التى تقضى بأنه « يبقى لمن يلحق بالعمل في البنك المركزي من موظفى البنك الاهلى المصرى وعماله كافة الحقوق والمزايا المقررة لهم وفقا للأنظمة المطبقة عليهم بالبنك الاهلى المصرى في تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر خدمتهم في البنك المركزي امتدادا لخدمتهم السابقة في البنك الاهلى المصرى ، وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزي المبالغ المعادلة لالتزام البنك الاهلى المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والعمال كما تحول اليه وثائق التأمين المعقودة في شأنهم » . ويكون من حقه وفقا لحكم هذه المادة أن يستمر في تقاضى المرتب الذى كان يتقاضاه في البنك الاهلى المصرى ، حتى ولو لم يصدر قرار صريح من السيد رئيس الجمهورية محددا للمرتب المقرر له ، ذلك انه يستمد حقه في تقاضى هذا المرتب من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ اذ توافرت في شأنه كافة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون المذكور .

واذا كان الثابت أن سيادته قد تقاضى فعلا هذا المرتب — بناء على كتاب من السيد / وزير الاقتصاد — طوال مدة خدمته بالبنك وكان تقاضيه لهذا المرتب متفقا مع حكم القانون ، غير حاجة الى صدور قرار جمهورى يخوله الحق في تقاضيه ، فانه يسوغ للبنك المركزي المصرى أن يسوى مكانة نهاية الخدمة المستحقة له على اساس هذا المرتب باعتباره المرتب الاخير الذى تقاضاه في وظيفة وكيل محافظ البنك المركزي المصرى .

ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٢١ من نظام البنك المركزي المصرى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣٦ سنة ١٩٦٠ تقضى بأن يعاون المحافظ في ادارة شئون البنك وكلاء للمحافظ ، يعينون كما تحدد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد مجلس الادارة اختصاصاتهم ، ذلك أن هذا النص إنما يضع القاعدة العامة في نظام البنك ، المتعلقة بتعيين المحافظ والوكلاء وتحديد اختصاصاتهم ومرتباتهم ، وهو بهذه المثابة

لا يشكل استثناء من الحكم الوقتى الذى تضمنته المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ من مقتضاه عدم خضوع المحافظ والوكلاء للحكم الوارد فى المادة المذكورة ، اذ أن القرار الجمهورى لا يصح أن يتخذ الحكم الوارد فى القانون أو يخصه ، ولأنه يمكن أعمال الحكم الوارد فى المادة ١٣ من القانون مع الحكم الوارد فى المادة ٣١ من نظام البنك دون إصدار لاي منها بمقتضى أعمال النصين معا أن رئيس الجمهورية هو الذى يحدد مرتبات المحافظ والوكلاء بقرار منه ، فاذا كان أحدهم من بين موظفى البنك الأهلى المصرى الذين الحقوا بخدمة البنك المركزى ، تعين أن يكون تحديد مرتبه بما لا يقل عن المرتب الذى كان يتقاضاه بالبنك الأهلى المصرى أعمالا لنص المادة ١٣ من القانون .

ولا وجه للتحدى بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ الذى تنص على عدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيهها فاكتر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، وبأنه يقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ، اذ أن الأمر - فى خصوصية الحالة المعروضة - ليس مصدر تعيين مبتدأ . كما لا جدوى من الاحتجاج بنص المادة الثانية من القانون المذكور التى تنص على أنه على الجهات المشار إليها فى المادة الاولى أن تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ذلك أن السيد المذكور قد فصل من الخدمة فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٦١ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦١ أى قبل انتهاء المهلة المشار إليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، المعمول به اعتبارا من ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

ويخلص مما تقدم جميعه أنه يحق للوكيل السابق لمحافظ البنك المركزى أن يتقاضى مرتبا أساسيا مقداره ٤٥٠٠ جنيه أعمالا لنص المادة ١٣ من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ واذا كان الثابت أنه يتقاضى هذا المرتب نملا ، فإنه يتمين تسوية مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له على هذا الأساس .

(غتوى ١٣١٣ فى ٢٦/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها - نص المادة الأولى منه على سريانه على المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة - اعتبار البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة يوضع موظفوه للقانون المذكور - لا يغير من ذلك أن ميزانية البنك المركزى المصرى تعد فى شكل ميزانية تجارية لا فى شكل ميزانية تقديرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بجواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها نص على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٥٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ و ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ و ٥٠ من المرسوم بقانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والمادة ٤١ من القرار بقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها - يجوز للوزير أو الرئيس المختص أن يقرر بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الجمع بين المعاش وبين المرتب الذى يتقاضاه الموظف الذى يعاد للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة » ومفاد هذا النص أن المناط فى حظر لجمع بين المعاش والمرتب هو أن يعود صاحب المعاش المعامل بأحد قوانين المعاشات المشار إليها للعمل فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة .

وحيث أن البنك المركزى المصرى يعتبر مؤسسة عامة ، اذ نص المادة ١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ... » ونص المادة ١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة على أن « يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة ... » .

وحيث أن المؤسسات العامة إما أن تكون ذات ميزانية مستقلة أو ذات ميزانية ملحقة ، ولا يحول دون اعتبار ميزانية المؤسسة العامة ميزانية مستقلة أن تعد فى شكل ميزانية تجارية لا فى شكل ميزانية تقديرية ،

اذ ان استقلال الميزانية عن ميزانية الدولة معناه انفصال ايراداتها ومصروفاتها عن الإيرادات والمصروفات العامة للدولة ، أما طريقة تحضير الميزانية وأعدادها في شكل ميزانية تقديرية أو في شكل ميزانية تجارية فلا اثر له في هذا الاستقلال ، اذ اجاز المشرع للمؤسسة العامة ان تستقل بتحضير ميزانيتها فنصت المادة ١٥ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أنه « يكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها . ويبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالي وكيفية تحضير ميزانيتها وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة » . كما وان اعداد ميزانية تجارية للمؤسسة العامة لا يحول دون اعداد لميزانية تقديرية لها ، اذ نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على أن « يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر عن كل سنة مالية ... » ونصت المادة ١٨ على أن « يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية كل مؤسسة وحساب الأرباح والخسائر ويؤول صافي الأرباح الى الخزانة العامة للدولة ... » . وهذه هي ذات الأحكام التي تضمنتها قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، اذ تنص المادة ١٦ منه على أن « يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة » ، وتعد على نبط الميزانيات التجارية ... » . وتنص المادة ٢٠ على أن « تعدد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية » . كما تنص المادة ٢١ على أن « يعد مجلس ادارة كل مؤسسة ميزانية لها وحسابا بالأرباح والخسائر من كل سنة مالية ... » .

ولا يسوغ الاستناد الى انتفاء توافر الميزانية التقديرية لدى البنك المركزي للقول بانتفاء صفة المؤسسة العامة ذات الميزانية المستقلة في شأنه ، ذلك انه بالاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٣٠٨١ لسنة ١٩٦٢ يربط ميزانية البنك المركزي للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ببيان أن هذا البنك له ميزانية تقديرية بالمعنى المتعارف عليه ، والذي عبر عنه البنك بأنه « تقدير سابق على التحصيل عن فترة زمنية مقبلة بالنسبة الى الإيرادات وأذن سابق على الصرف بالنسبة الى المصروفات » فقد تضمن القرار المشار اليه بيان - المصروفات - وهي ما عبر عنها بالاستخدامات - فقسمها أبوابا ، من بينها باب الأجور والمرتبات ، وقد عبر عنه بمصروفات التشغيل ، وباب المصروفات العامة الذي عبر عنه بمستلزمات الانتاج ، كما تضمن أيضا بيانا بالإيرادات وعبر عنه بالموارد وقسمه أبوابا ، وعلى ذلك يكون هذا البنك مقيدا في مصروفاته عن السنة المالية بما ورد في القرار الجمهوري سالف الذكر كما ان إيراداته خلال هذه السنة مقدرة

على النحو الوارد في هذا القرار ، ومن ثم فإن له ميزانية تقديرية بجانب ميزانيته التجارية .

ويخلص مما تقدم أن البنك المركزي المصري يعد مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ، ومن ثم يخضع موظفوه لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(فتوى ٨٧٢ في ١٠/٨/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القرار بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان — استهدفه التوسعة في اختصاصات نائب محافظ البنك المركزي — تغيير أداة تعيينه وتحديد مدة شغله لوظيفته — لا أثر لهذا التعديل على طبيعة الوظيفة وصفة شاغلها الذي تم تعيينه صحيحا طبقا للقانون القديم — سريان النص الخاص بتحديد مدة شغل الوظيفة ابتداء من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء البنك المركزي للدولة والقرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان أن هذا التشريع الأخير ، وإن وسع في اختصاص نائب محافظ البنك الأهلي ومندوبى الحكومة في مجلس إدارة البنك ، فإنه لم يغير من طبيعة وظائفهم ، ذلك أن المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أن « يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء من اثنين من المصريين يرشحهما مجلس إدارة البنك ، ويحل نائب المحافظ محل المحافظ عند غيابه ، ويكون له حق حضور جلسات مجلس الإدارة وحق المناقشة ، دون أن يكون له رأى محدود في المداولات » . وتنص المادة الثالثة من القرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على أن « يكون تعيين نائب المحافظ بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط فيه الفراغ » . كما تنص المادة الثانية على أن « يكون نائب المحافظ عضوا في مجلس الإدارة » . ويؤخذ من مقارنة هذه النصوص أن التشريع الجديد ، إذ قضى باعتبار نائب المحافظ عضوا في مجلس إدارة البنك بمقتضى وظيفته ، لم يعد مجرد التوسعة في السلطات التي كانت ممنوحة له بمقتضى التشريع السابق ودون أن يعرض لشخص شاغل هذا المنصب عند صدوره ، ومثل هذا التعديل في

الاختصاص غير ذى اثر على طبيعة الوطنية ، ولا على صفة شغلها الذى تم تعيينه صحيحا طبقا لأحكام القانون القديم الذى عين فى ظله ، ومن ثم فإن الأمر لا يقتضى إصدار قرار جديد من رئيس الجمهورية بتعيينه ، واعمالا لأثر القانون المباشر فى تحديد مدة شغل وظيفة نائب المحافظ بعد اذ كانت غير محددة ، يتعين ألا تجاوز مدة شغل نائب المحافظ الحالى لوظيفته خمس سنوات من تاريخ العمل بالتشريع الجديد الذى استحدث هذا القيد بتوقيت مدة الخدمة .

(فتوى ٥٠٥ فى ١١/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان
— تخفيضه الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس إدارة البنك المركزى عن العدد المقرر فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ — حكم الأعضاء الموجودين وقت صدوره — وجوب عرض الأمر على الجمعية العمومية لتحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ينص فى المادة الثالثة منه على أن « يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يؤلف من خمسة عشرة عضواً من بينهم المحافظ . »

كما تنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة من لهم دراية كافية بالشئون المالية والتجارية والصناعية والزراعية ، ويكون انتخابهم لمدة خمس سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم . »

وبين من مخارطة هذا النص بنص المادة ٢ من القرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، أن التشريع الجديد خفض عدد أعضاء مجلس الإدارة مع الإبقاء على أداة اختيارهم وهى الانتخاب بمعرفة الجمعية العمومية .

ولما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة الحالى وهو خمسة يدخل فى النطاق المحددى المقرر بالتشريع الجديد ، كما أن انتخابهم تم بمعرفة الجمعية العمومية ، أى بذات الأداة التى قررها التشريع الجديد ، فإن

عضوية هؤلاء الاعضاء في مجلس الادارة تظل قائمة حتى تنتضى مدة الخمس السنوات محسوبة من تاريخ انتخابهم ، طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وهو القانون الذى تم انتخابهم فى ظله ، وذلك مع مراعاة ضرورة توافر الشروط التى شرطها التشريع الجديد بالنسبة الى اعضاء مجلس الادارة .

ولما كان هذا التشريع الآخر لم يحدد عدد هؤلاء الاعضاء برقم ثابت ، بل نص على حد أدنى وآخر أقصى لعددهم فانه يتعين عرض الأمر على الجمعية العمومية لتحديد عدد الاعضاء فى الحدود التى نص عليها القانون ، فان رأت الاكتفاء بعدد الاعضاء الحاليين ظلوا اعضاء بالمجلس حتى تنتهى مدتهم على نحو ما تقدم ، وان رأت زيادة هذا العدد تولت انتخاب العدد الزائد ، وان رأت خفضه اسقطت عضوية العدد الذى ترى خفضه من الاعضاء الخمسة بطريق الاقتراع على استقائهم .

(مئوى ٥٠٥ فى ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المادة ٨ من القرار بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - جعلها مندوبى وزارة المالية بالبنك المركزى اعضاء فى مجلس الادارة بعد أن كان حقهم قاصرا فى ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء البنك المركزى على مجرد الحضور والمناقشة - لا يقتضى هذا التعميل اعادة تعيينهم ، ما دامت اداة التعيين فى القانونين واحدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تنص على أن « يتولى مندوبو الحكومة المعينون طبقا للنظام الأساسى للبنك مراقبة تنفيذ هذا القانون وتنفيذ السياسة التى ترسبها اللجنة العليا ، ويكون لهؤلاء المندوبين حق طلب البيانات وحق الاطلاع فى أى وقت على دفاتر البنك وسجلاته بدون أن يكون لهم حق الاطلاع على حساب عميل معين ، أو الانضاء به اليهم ، كما يكون لهم حق حضور جلسات مجلس الادارة وحق المناقشة دون أن يكون لهم رأى معهود فى المداولات » . وتنص المادة ٢٥ من نظام البنك على أن « يعين وزير المالية

بقرار صادر منه مندوبين من قبل الحكومة لدى البنك ومدة انتدابها خمس سنوات ، وينفع البنك لوزارة المالية عند انتدابها مبلغا سنويا قدره ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه مصرى) .

اما قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فان المادة الثامنة منه تنص على أن « يكون للبنك المركزى مجلس ادارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لاحكام هذا القانون ، ويشكل المجلس من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ وعدد من الاعضاء لا يقل عن ٣ ولا يجاوز ٧ ، ومندوبين من وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لسائر الاعضاء من سلطات وحقوق » .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا التشريع على أن « يكون تعيين مندوبى وزارة المالية والاقتصاد بقرار من وزير المالية والاقتصاد » .

ويبين من مقارنة هذه النصوص أن شأن مندوبى وزارة المالية والاقتصاد في مجلس ادارة البنك الاهلى شأن نائب محافظ البنك ، وان التعديل الذى جاء به التشريع الجديد في صدد مركزها القانونى لم يجاوز التوسعة في السلطات التى كانت ممنوحة لهما بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، وذلك بتحويلها ما لسائر الاعضاء من سلطات وحقوق ، كما أن اداة تعيينها واحدة في التشريعين ، ولهذا فليس ثمة مقتضى لاستصدار قرار جديد من وزير المالية بتعيينها .

(فتوى ٥٠٥ فى ١١/٩/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام — ممارسته لبعض سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر ومن بينها اعتماد توزيع الارباح في حدود القيود المقررة بالمادة ١٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — له بجانب ذلك مباشرة الاختصاصات المخولة له باعتباره سلطة رقابة واشراف بالنسبة ل بنك البنوك .

ملخص الفتوى :

أن قانون الائتمان والبنوك رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — أسند

في المواد ١ ، ٢٠ ، ٣٧ لمجلس ادارة البنك المركزي مهام تتعلق بتسجيل المنشآت المصرفية ومراقبتها وخوله في المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ سلطات في اعتماد الاتحادات التي تنشأ بين البنوك والترخيص لها في الاندماج وفي وقف عملياتها والزم البنوك في المواد ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ باخطاره عن كل تغيير يطرأ على نظامها الاساسى وبان تقدم اليه بيانات عن مركزها المالى والعمليات التي تبثرها .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصرى والبنك الاهلى المصرى وجعل من البنك المركزى مؤسسة عامة ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ وقضى بالفاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك التي كانت تتولى الاشراف على بنوك القطاع العام وخول البنك المركزي المصرى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة الى تلك البنوك .

ثم صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى قرر الفاء المؤسسات العامة التي لا تبثّر نشاطا بذاتها ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفى . وقضى في المادة ٣١ منه بالفاء القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ وكل حكم يخالف احكامه ، وبذلك سقط في التطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ الذى خول البنك المركزي باعتباره مؤسسة عامة جميع سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام ، وفي ذات الوقت ابقى في المادة ٢٧ منه على احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فيها لا يتعارض مع احكامه . وقد نص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في المادة الاولى على ان « للبنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية وممارسة الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ومنع مجلس ادارته في المواد ٧ ، ٩ ، ٢٣ حق اصدار القرارات اللازمة لتحقيق اغراضه والتنسيق بين نظم العاملين ببنوك القطاع العام والاطلاع على دفاتر وسجلات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار ومراقبة عملياتها والاعتماد النهائى للموازنات التخطيطية لبنوك القطاع العام . وقرر في المادتين ١٨ ، ١٩ تعيين رؤساء واعضاء مجلس الادارة ببنوك القطاع العام بقرارات جمهورية وجعل مجلس ادارة كل بنك هو السلطة المهنية على تصريف شؤونه ومنحه حق اصدار القرارات التي يراها كفيّة بتحقيق اغراضه وغيرها مما يتعلق بعملياته وشؤونه المالية ونظام العاملين به دون التقيد باحكام قانون القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وحق الموافقة على مشروع الموازنة الختامية والميزانية العمومية والموافقة على الهيكل التنظيمى للبنك ، وطبقا للفترة

الثانية من المادة ٢٧ من هذا القانون لم يطبق على البنك المركزى من أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١، سوى أحكام الباب السادس من الكتاب الثانى المتعلقة بالتحكيم ، كما أنه لم يستثن بنوك القطاع العام من تطبيق أحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إلا بالنسبة لحكم المادة ٢٩ من هذا القانون والتي تحظر الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة — فاجاز فى المادة ٢٨ لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام تمثيل بنوكهم فى البنوك المشتركة المنشأة وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ . ولم يتناول القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تشكيل واختصاصات الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام وإنما أسند بعض سلطاتها لمجلس إدارة البنك المركزى وذلك بمقتضى المادة ٢٢ التى تنص على أن « يخلو مجلس إدارة البنك المركزى سلطات الجمعية العمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالمسائل الآتية : —

(١) اقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .

(ب) الترخيص للبنك باستخدام المخصصات فى غير الأغراض المخصصة لها فى ميزانية البنك .

والمستند بما تقدم أن المشرع أفرد للجهاز المصرفى نظاما خاصا لم تضمنه أحكام تتعلق بكييفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها وإنما وضع بمقتضى هذا النظام البنك المركزى على قمة الجهاز المصرفى وخول مجلس إدارته سلطات واختصاصات واسعة فى الرقابة والإشراف على جميع البنوك وزاد من سلطاته على بنوك القطاع العام بمنحه بوصلة سلطة رقابة عددا من الاختصاصات المقررة أصلا للجمعية العمومية بأن خوله حق الترخيص لها فى الاندماج وفى وقف عملياتها واعتماد موازنتها التخطيطية ومنحه بنص صريح سلطات الجمعيات العمومية فيما يتعلق باقرار الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح وكذا الترخيص فى استخدام المخصصات فى غير أغراضها، كما أن المشرع منع مجالس إدارات بنوك القطاع العام بعضها من اختصاصات الجمعية العمومية وخول تلك المجالس حق اتخاذ قرارات بشأنها كاتقرار الحسابات الختامية والموافقة على الهيكل التنظيمى للبنك وأصدار القرارات المتعلقة بعملياته وشؤونه المالية خارج نطاق اختصاص البنك المركزى .

وناسيسا على ما تقدم فانه ولئن كان المشرع لم يضمن النظام الخاص

بالجهاز المصرفي أحكاما تتعلق بكيفية تشكيل الجمعيات العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها فانه منح اختصاصاتها لمجلس ادارة البنك المركزى تارة بوصفه سلطة رقابية واخرى باعتباره يمارس اختصاصات الجمعية العمومية للبنوك آلت اليه بحكم القانون كما منح بعضها لمجلس ادارات بنوك القطاع العام . ولم يخضع قراراتها لتصديق جهة أخرى .

واذا كان المشرع قد سكت عن تحديد المختص بممارسة اختصاصات الجمعية العمومية للمساهمين المتعلقة بتصفية وزيادة رأس المال وإطالة مدة المنشأة وتعديل نظامها الأساسى فإن ذلك لا يستلزم البحث عن مختص بها أو استمارة الاحكام الخاصة بتشكيل الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام خاصة وأن من أهم العناصر التى تدخل فى تشكيل الجمعيات العمومية كما ورد فى قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — وهو خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع فى مقابل عشرة أعضاء آخرين هم الوزير المختص وممثل وزارة المالية وممثل وزارة التخطيط وأربعة من العاملين وثلاثة من ذوى الكفاءة — ولا يتوأم ذلك فى التنظيم الخاص ببنوك القطاع العام التى لا تضم قطاعات يقوم على رأس كل منها مجلس أعلى ومن ثم فان ممارسة تلك الاختصاصات انما يكون بالأداة القانونية القادرة على انشاء بنوك القطاع العام .

وبناء على ما تقدم فان مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية لبنوك القطاع العام ولكنه يمارس بعض سلطات الجمعية العمومية وهى المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على سبيل الحصر ومن بينها اعتماد توزيع الأرباح وذلك بجانب السلطات المخولة له باعتباره جهة رقابية وإشراف بالنسبة لتلك البنوك على النحو السالف بيانه .

واذا كان توزيع الأرباح يعد من الشؤون المالية للبنك وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ قد منحت فى البند (و) مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع انعام سلطة اصدار القرارات المتعلقة بشئونه المالية دون التقيد بأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الا ان ذلك لا يعنى تحرر توزيع أرباح بنوك القطاع العام من كل قيد لان هذا التوزيع يخضع لقواعد توزيع الأرباح المنصوص عليها فى المادة (١٤) من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باعتباره الشريعة العامة الواجبة التطبيق على الشركات عند عدم وجود نص خاص ومن ثم تلزم بنوك القطاع العام بأعمال حكم المادة (١٤) من هذا القانون الذى تضمن تحديد

لنسب التي تجنب من صافي الربح لتكوين احتياطي رأس المال ولشراء سندات حكومية والنسبة التي توزع على المساهمين من بقى الربح انصافى وتلك التي تخصص للتوزيع على الموظفين والعمال ولتقديم خدمات اجتماعية لهم وطالما أن توزيع أرباح بنوك القطاع العام يخضع لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإن مجلس ادارة البنك المركزى يلتزم بهذا الحكم أيضا عند اعتياده لقرارات توزيع أرباح للبنوك بمقتضى السلطة المخولة له بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مجلس ادارة البنك المركزى لا يعد جمعية عمومية بالنسبة لبنوك القطاع العام وإنما يباشر الاختصاصات المخولة له باعتباره سلطة رقابة بالنسبة لها كما يباشر اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ضمنها توزيع الارباح ويلتزم مجلس ادارة البنك المركزى فيه بالقواعد المقررة بالمادة (١٤) ، من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(فتوى ١٢٣٥ فى ١٢/٢٣/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أحد البنوك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما وفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات - المادة ٣٢ من هذا القانون خصت البنك المركزى بحكم خاص وهو حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارته وعضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص من رئيس الجمهورية - مثال بالنسبة الى حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة هذا البنك والعمل كمندوب مفوض على بنك زلخا بعد تلبية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على انه « لا يجوز

لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوّل نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما .

ومن حيث أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أنه « استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لمن يكون عضواً في مجلس ادارة البنك المركزى أو في غيره من البنوك أو في الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص ان المشرع بعد أن قرر حظر الاشتراك في عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك وبنك آخر ، خص البنك المركزى بحكم خاص فنص صراحة في المادة ٣٢ سالف الذكر على حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزى وعضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك ان المشرع قد اعتبر البنك المركزى بنكاً من البنوك التى يحظر على عضو مجلس ادارتها أن يساهم في عضوية مجلس ادارة بنك آخر .

ومن حيث ان الدكتور قد عين مندوباً مفوضاً على بنك زلخا بعد تأييمه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد حل بوصفه مفوضاً محل الادارة وله سلطاته عملاً بما تقضى به المادة السادسة من القانون سالف الذكر وبهذه المثابة يندرج تحت الحظر الوارد في المادتين ٢٩ و ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث ان الدكتور كان قد عين عضواً بمجلس ادارة البنك المركزى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ثم عين بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٠ مفوضاً على بنك زلخا حتى ١٩٦٣/٦/٣٠ بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ أى تاريخ سابق على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ الذى اُعاد تشكيل مجلس ادارة البنك المركزى وجعل من بين أعضائه رؤساء مجالس ادارة البنوك التجارية والمتخصصة أو من ينوب عنهم من أعضاء مجالس الادارة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان الدكتور قد جمع بين عضوية

مجلس ادارة البنك المركزى وبين وظيفة مفوض على بنك زلخا فى الفترة من ١٩٦١/١/٢٠ الى ١٩٦٢/٦/٣٠ أى فى وقت سابق على تعديل تشكيل مجلس ادارة البنك المركزى دون ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية يرخّص بهذا الجمع ، كما توجب ذلك المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم يكون من غير الجائز قانونا ان يجمع السيد الدكتور المذكور بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزى وبين عمله كمفوض بادارة بنك زلخا وذلك خلال الفترة المشار اليها . ولا يغير من ذلك ان يكون بنك زلخا كان تحت التصفية وقت ان عين الدكتور المذكور مفوضا لادارته ، اذ لا يخرجه ذلك من اعتباره بنكا .

(انتهى ٢٣٩ فى ١٩٦٧/٣/٤)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها المعدل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ — سريان احكامه على تبرع البنك المركزى من امواله باعتباره مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة عن الدولة — وجوب موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة على هذا التبرع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها معدلا بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « يجوز التصرف بالمجان فى مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تأجيرها بايجار اسمى او باقل من اجر المثل الى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ، ويكون التصرف أو التأجير بناء على إقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة . ويصدر بالتصرف أو التأجير قرار من رئيس الجمهورية اذا تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه الف جنيه . ومن الوزير المختص اذا لم تجاوز القيمة القدر المذكور » . وتنص المادة الاولى مكررا من هذا القانون على ان « استثناء من احكام المادة السابقة يجوز بقرار من الوزير المختص اهداء المطبوعات الحكومية المختلفة الخاصة بوزارته أو الهيئات التابعة له الى المعاهد العلمية والحكومية والهيئات والافراد مهما بلغت قيمة المطبوعات المهداة . كما يجوز اهداء اموال الدولة المنقولة بقرار منه وذلك فى حدود مائة جنيه فى السنة . وتصدر

القرارات المشار إليها بالنسبة إلى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة من رئيسها » .

ومفاد هذا النص أن أموال الدولة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة لا يجوز التبرع بها أو تأجيرها بإيجار أسى أو باقل من أجر المثل إلا بالقيود وفي الحدود المنصوص عليها في هذا القانون . والمنصوص بالهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة في خصوص هذا النص - المؤسسات العامة التي منحها المشرع شخصية اعتبارية وخصها بنمة مالية .

كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى تقوم مباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها في قانون البنوك والاثنان ... » ومقتضى هذا النص أن البنك المركزى يعتبر مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم تسرى في شأن تبرعه بأمواله القيود المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ السابق الإشارة إليه .

والقول بعدم سريان هذه القيود على تبرع البنك المركزى استنادا إلى أن البنك ليست له ميزانية بالمعنى المتعارف عليه وهو التقدير السابق للنفقات والإيرادات من فترة مقبلة بل أن له حسابا خفائيا يتضمن بياناً لاحقاً للإرباح والخسائر ، هذا القول مردود بأن تصوير نتيجة نشاط البنك في صورة حساب خفائى لا ينفى وجود ميزانية له مستقلة عن ميزانية الدولة وذلك نتيجة تدمج شخصية اعتبارية ونمة مالية مستقلتين .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون التبرع بأموال البنك المركزى مقيداً بالقيود المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تواجد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عنها معدلاً بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٩ ، وغنى عن البيان أنه وإن كانت قرارات محافظ البنك تعتبر - بحسب الأصل المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نافذة من تلقاء نفسها إلا أن قراره في خصوص التبرع بها لا يجاوز ألف جنيه مقيد بسبق موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة وذلك بالتطبيق للمادة الأولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ١٢٠ في ١١/٢/١٩٦٣)

الفرع الثاني البنك الأهلى

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

التزام البنك الأهلى المصرى بإداء قيمة أوراق البنكوت المزورة -
سقوط هذا الالتزام من تاريخ نفاذ الأمر المالى الصادر فى أغسطس ١٩١٤
بشأن السعر الإلزامى لأوراق البنكوت .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من دكرتو ٢٥ من يونية سنة ١٨٩٨
باعتبار نظام البنك الأهلى تنص على أنه « للبنك الأهلى المصرى
الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها . . . » .
ووفقا لذلك أن البنك منح امتياز اصدار أوراق النقد ، على أن يلتزم بإداء قيمتها
نقودا ذهبية أو معدنية لحاملها وبمجرد تقديمها دون أى إجراء آخر ، ولم
يرد فى هذا الدكرتو أو غيره من القواعد القانونية التى نظمت هذا الموضوع
وقتئذ ما يلزم الأفراد بقبول هذه الاوراق النقدية ، بمعنى أنها كانت ذات
سعر اختيارى للمتعاملين يجوز لهم قبولها أو رفضها فى معاملتهم . وقد
أنفق البنك الأهلى مع الحكومة على هذا الاساس على اصدار منشور
لتبديريات والادارات بقبول الاوراق النقدية المشار إليها فى أداء الضرائب
والرسوم بشرط أداء قيمة كل ورقة نقدية ولو كانت مزورة وذلك فى كل
الحالات ودون أية مناقشة ، وفقا لما جاء بكتاب المالية المؤرخ فى ٢٥ من
مارس سنة ١٨٩١ .

وبين من ذلك أن التزام البنك الأهلى بإداء قيمة أوراق النقد المزورة
هو التزام بالأداء بالعملة المعدنية تابع للالتزام العام بإداء قيمة جميع
الاوراق النقدية مزودة كانت أم غير مزورة بهذه العملة المعدنية .

ولما كان الأمر العالى الصادر فى أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر
الإلزامى لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى قد نص فى
مادته الاولى على أن « أوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى
تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى
القطر المصرى » ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الاوراق لى سبب كان
وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة ، كما لو كان الدفع
حاصلا بالعملة الذهبية ، بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط
أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن . ويترتب على

هذا النص سقوط التزام البنك الاهلى باداء قيمة الاوراق النقدية عموما بالتقود المعدنية وسقوط الالتزام التبعى باداء قيمة الاوراق الزيفة ، بل ان القيام بهذا الدفع أو ابرام أى اتفاق لاحق مماثل فى هذا الصدد أصبح باطلا ومخالفا للنظام العام .

لهذا فان التزام البنك الاهلى المصرى باداء قيمة اوراق البنكنوت المزورة قد سقط منذ نفاذ الامر العالى بشأن السعر اللازمى لاوراق البنكنوت الصادر فى أغسطس سنة ١٩١٤ .
(فتوى ١٣٥ فى ١٣/٣/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

البنك الاهلى — شركة مساهمة وليس مؤسسة عامة — وكيل محافظ البنك الاهلى — لا يسرى عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات التى يقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، تنص على أنه « فيها عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية ، على الا يزيد ذلك عن ثمانمائة جنيه سنويا » . وتنص المادة الخامسة من هذا القانون معذلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ ، على أنه « يقصد بالموظف فى تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة . ويعتبر فى حكم الموظف فى هذا الشأن أعضاء مجالس الادارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة » .

ومراد هذين النصين أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتناول طائفتين من الموظفين : الاولى طائفة الموظفين حقيقة وهم الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة . والطائفة الثانية طائفة الموظفين حكما وهم أعضاء مجالس الادارة المنتخبون والمديرون فى الشركات المساهمة الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة .

ولما كان وكيل محافظ البنك الأهلى موظفا به معينا بقرار من مجلس ادارته وقد أنشئ هذا البنك ولا يزال قائما في صورة شركة مساهمة رغم ما اضعاف عليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة ثم القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان من سلطات وأميازات تقتضيها أهمية الرسالة التى يؤديها هذا البنك في حالات الاقتصاد القومى ، ومن ثم فهو لا يعتبر مؤسسة أو هيئة عامة . ومن باب أولى لا يعتبر جهة حكومية ولا يدخل موظفوه في عداد الموظفين الحقيقيين المشار اليهم في صدر المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه لا يعتبر كذلك موظفا حكما طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر — ذلك أنه ليس عضوا منتدبا أو مديرا لشركة مساهمة معينا مندوبا أو ممثلا للحكومة أو لهيئة أو مؤسسة عامة .

ون حيث أنه يشغل مناصب العضوية في مجالس ادارة المؤسسة الاقتصادية وصندوق التأمين والمعاشات وصندوقى التأمين والاندثار للعمال بوصفه وكىلا لمحافظ البنك الأهلى وهو منصب لا يسلكه في عداد الموظفين حقيقة ولا في عداد الموظفين حكما الذين يتناولهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ دون سواهم ، ومن ثم فإن احكام هذا القانون لا تسرى عليه .

(نوى ٦٤٦ في ١١/٢٣ / ١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — تكييف هذا الانتقال — هو تليم ينتهى به المركز القانونى للبنك كشركة مساهمة وصيرورته مؤسسة عامة وفقا لنص المادة الاولى من ذلك القانون — اثر تقرير الشارع تمويض المساهمين على حقوقهم الأخرى .

ملخص الفتوى :

لما كان تليم البنك الأهلى المصرى بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة يستتبع حتما انتهاء المركز القانونى Statut garidvue للبنك بوصفه شركة

مساهمة وقد أقتضى ذلك تصفية حقوق المساهمين التى تتبثل فى تعويضهم عن نقل ملكية البنك الى الدولة واتخذ أساسا لهذا التعويض أسسهم اسهم البنك الأهلى فى يوم التأسيس (١١ فبراير سنة ١٩٦٠) باعتبار أن المساهم لو كان قد تخلص من ملكية أسهمه ببيعها فى البورصة فى ذلك التاريخ لما حصل على أكثر من ثمنها فى ذلك اليوم فى سوق الأوراق المالية. وقرر الشارع منح ذلك التعويض فى شكل سندات على الدولة هى صكوك اسهم البنك الأهلى المصرى بعد اعتبارها سندات على الدولة بحكم القانون . ويمنح هذا التعويض قام الشارع بتصفية كافة حقوق المساهمين فى الشركة المساهمة ولم يبق لهم بعد ذلك أى حق آخر كحقوقهم فى مطالبة أعضاء مجلس الإدارة بتعويض أو غيره .

(فتوى ٤٢٢ فى ١٩/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

البنك الأهلى المصرى — هو مؤسسة عامة منذ تأميمه — عدم اعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى طبقا للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ولا مؤسسة عامة طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — يترتب على ذلك عدم تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسة العامة على موظفيه — بقاء النظم المعمول بها بالنسبة اليهم والصادرة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه سارية فى شأنهم .

ملخص الفتوى :

يعتبر البنك الأهلى عند تأميمه بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، مؤسسة عامة بصريح نص المادة الاولى من هذا القانون ، وتبعاً لذلك خضع البنك ، الى جانب احكام القانون المذكور ، لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باعتباره القانون العام للمؤسسات العامة .

أن البنك الأهلى لم يكن ، رغم قيامه بنشاط مصرفى ، من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، لعدم صدور قرار من رئيس الجمهورية. باعتباره كذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم كان يخضع — فى تنظيم شؤون موظفيه وعمله لاحكام النظم الخاصة به دون لائحة موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، لأن هذه اللائحة لا تسرى طبقا للمادة الاولى. من ذلك القرار الا على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى

والمؤسسات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، والثابت أن البنك لم يكن من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي على ما سلف ، كما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بstriking بسريان تلك اللائحة على موظفي وعمال البنك .

وبتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة وعمل بهما من تاريخ نشرهما بالجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ وقد نصت المادة ٣٤ من القانون الأول على أن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه ، ونصت المادة ٣٥ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات القائمة كما نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبره هيئة عامة في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث أن أيا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر الاصل العام الذي يحكم الشخص المعنوي بحيث يخضع حتيا لأحكام ذلك الاصل اذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باذخاله في نطاق القانون الآخر ، كان الأمر في شأن المؤسسات العامة القائمة عند البعض بالقانونين المذكورين والتي لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باخضاعها لأحدها ، أن تبقى بنائى من أن يسرى عليها أحكام هذا القانون أو ذاك ، لفظل — الى أن تصدر في شأنها مثل ذلك القرار — مبقية على تطبيق نظمها القائمة (فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣) .

وأن كان البنك الأهلى قد أصبح مؤسسة عامة منذ تأميمها ، الا انه لا يعتبر مؤسسة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، حيث لم يكن من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، كما لم يصدر قرار باخضاعه لأحكام ذلك القانون .

وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ، ونص في مادته الاولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة » . — وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، وهو ذات التاريخ الذى نشر فيه بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وعمل به اعتبارا منه .

وأنه يتعين تحديد مدلول المؤسسات العامة التي عنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بذات مدلولها في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ذلك أنه لا يمكن التسليم بأن المشرع في نفس التاريخ محلولا مخطفا في كل منهما لعبارة « المؤسسة العامة » ، فضلا عن أن هذا القرار يتعين — وفقا لمبدأ المشروعية الذي يقتضى بخضوع اللائحة للقانون — أن يلتزم أحكام ذلك القانون فيما يتعلق بالمنعنى الذى يحل عليه تعبير المؤسسة العامة ، طالما أن القرار عمل به مع احكام القانون سويا .

ومتى كان الامر كذلك فإن نطاق سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على العاملين في المؤسسات العامة بالمفهوم الذى عنه قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، دون العاملين بأشخاص عامة لا تعتبر مؤسسات عامة في تطبيق ذلك القانون .

وترتبطا على ما تقدم فإن البنك الأهلى ليس مؤسسة عامة في تطبيق القانون المذكور ومن ثم لا يسرى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين بهذا البنك ، وإنما تسرى في شأنهم النظم المعمول بها في البنك منذ صدور هذا القرار .

(انتهى ٨٧٠ فى ١/٧/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تليم البنك الأهلى المصرى بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ — أثر هذا التأميم على أسهم ضمان عضوية مجلس إدارة البنك — جواز الانعراج عن هذه الأسهم لانقضاء شخصية البنك كشركة مساهمة وتحوله الى مؤسسة عامة ، فلا يلتزم أعضاء مجلس إدارتها بما كانوا ملتزمين أيام سابقا إلا بنص .

ملخص الفتوى :

أن التأميم ينهى الشخصية المعنوية للشركة المساهمة وقد حلت محلها الدولة باعتبارها خلفا عاما وحدد الشارع الحقوق التى حلت فيها الدولة فنصت المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن « يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة » .

ويؤخذ من ذلك أن ما انتقل الى الدولة أنها هو ملكية المنشأة ذاتها

ولو اراد الشارع نقل حقوق اخرى غير ملكية المنشأة كحق الرهن لنص على ذلك بنص صريح وقد جرى الشارع في هذا الصدد على غرار القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وشركاتها اذ نصت المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أنه :

« لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم » .

وفضلا عما تقدم فإن الرهن المقرر على أسهم ضمان العضوية ينقضى بسبب آخر ذلك أنه في ظل المادة ٢٧ من قانون الشركات المساهمة يترتب على التصديق على ميزانية آخر سنة مالية يقوم فيها العضو بأعماله انقضاء حق الرهن المقرر على أسهم ضمان عضويته وهذا التصديق من اختصاص الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة المساهمة وهو أمر أصبح ممتنعا قانونا بالنسبة الى البنك الأهلي المصري بعد تحويله بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الى مؤسسة عامة .

وتنفي المادة ٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بأن « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقا لاحكام هذا القانون وفي الحدود التي بينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » ، كما يبين من نص المادة ٨ من ذات القانون أن مجلس الادارة هو الذي يقر ميزانية المؤسسة وحسابها الختامي .

وكذلك تنفي المادة ١١ من القانون المشار اليه بأن « تكون قرارات مجلس الادارة ... نافذة من تلقاء ذاتها الا في الاحوال التي ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على وجوب تصديق الجهة الادارية المختصة عليها » .

ولما كان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لم يتضمن نصا يوجب تصديق الجهة الادارية على قرارات مجلس ادارة البنك الأهلي المصري فإن هذه القرارات تعتبر نافذة من تلقاء ذاتها بمجرد صدورهما .

ولما كان مجلس ادارة البنك المركزي قد صدق على ميزانية البنك عن سنة ١٩٥٩ فمن ثم تتوافر الشروط التي تشترطها المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انه يجوز الانعراج عن أسهم ضمان العضوية الخاص بأعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى .

(فتوى ٤٢٢ فى ١٩/٥/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة - نصه على اعتبار البنك مؤسسة عامة وتحويل أسهمه الى سندات على الدولة - لم يعد رأس مال البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة - لا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٦٥ باعتبار البنك شركة مساهمة عربية - هذا القرار لم ينص على تقسيم رأس مال البنك الى أسهم .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة - قد نص على أن يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة كما نص على أن تتحول أسهم البنك الاهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا وأن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقبال بورصة القاهرة فى يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك قد نص على تحويل كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية ولكنه لم ينص على تقسيم رأس مال البنك الاهلى المصرى الى أسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه الى سندات عليها - ومن هذا التاريخ لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة النسبى السنوى ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ باعتبار البنك

الأهلى المصرى شركة مساهمة عربية ، ذلك ان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة .
(فتوى ١٢٧٦ فى ١٢/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة - نصه على اعتبار البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة ونقل ملكيته الى الدولة وتحويل اسهمه الى سندات عليها - اثر ذلك انه منذ تاريخ العمل بهذا القانون لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة النسبى السنوى - القول بخضوع هذا البنك لرسم الدفعة النسبى السنوى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك والذى احوال البنك الأهلى المصرى الى شركة مساهمة عربية - برود بان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة ولم تتضمن احكامه افتراض تقسيم رأس ماله الى أسهم - وفضلا عن ذلك فان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام اجاز عدم تقسيم رأس مال الشركة المساهمة المملوكة لشخص عام بفرده (١) .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع كان قد عرض على الجمعية العمومية للنسبم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ وانتهت فيه الى انه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحويت أسهمه الى سندات عليها ومن هذا التاريخ لم يعد رأس مال هذا البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ باعتبار البنك الأهلى المصرى شركة مساهمة عربية ذلك ان هذا القرار لم يمد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة .

(١) أيدت للجمعية العمومية بهذه الفتوى فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ - فتوى رقم ١٢٧٦ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ملف رقم ١٣٩/٢/٣٧ .

ومن حيث أن مصلحة الضرائب ترى ذات الرأى الذى أنتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ من عدم خضوع أسهم البنك الأهلى المصرى لرسم الدفعة النسبى السنوى لانه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون لم يعد رأس مال البنك مقسما الى أسهم تكون وعاء لرسم الدفعة الا أن المصلحة المذكورة ترى خلافا لما أنتهت اليه الجمعية العمومية بفتواها سالفة الذكر انه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك أن تلك البنوك تخضع لرسم الدفعة النسبى السنوى باعتبار أن رأس مالها مقسم الى أسهم حتى ولو لم ينص القرار الجمهورى المشار اليه على ذلك لان هذا القرار صريح فى تحويل كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركات عربية مساهمة ، وكذلك قياسا على ما ارتأته ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة من أن أسهم الشركات والبنوك الخيصة بقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل باقية ويستحق عليها رسم الدفعة النسبى السنوى لان هذه الشركات والبنوك ظلت محتفظة بشكلها القانونى بعد تأميمها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة قد نص فى المادة الاولى منه على أن يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة . كما نص فى المادة الثانية على أن تحول أسهم البنك الأهلى المصرى الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبغائدة قدرها ٥ ٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة فى يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك قد نص فى المادة الاولى منه على أن يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية ،

ومن حيث أن رسم الدفعة النسبى السنوى مفروض على جميع أسهم الشركات ويتحمله صاحب السهم ولا يحسب الرسم على رأس مال الشركة بل يحسب على مجموع قبة الاوراق المالية اذا لم تكن متداولة فى البورصة وعلى ذلك فإن مناط استحقاق هذا الرسم يقتضى وجود الاوراق المالية عملا .

ومن حيث أنه بناء على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ أصبح البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وانتقلت ملكيته الى الدولة وتحولت أسهمه

الى سندات عليها وعلى ذلك فلم يعد هناك أسهم تخضع لرسم الدفعة النسبى السنوى . ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى أصبح نافذا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ والذى حول البنك الأهلى المصرى الى شركة مساهمة عربية ذلك ان هذا القرار لم يعد الى الوجود الاسهم التى زالت بتحويل البنك الى مؤسسة عامة ولم تتضمن احكامه اقتراض تقسيم رأس ماله الى أسهم .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام اجاز عدم تقسيم رأس مال الشركة المساهمة المملوكة لشخص عام بمفرده ، ولما كان البنك الأهلى المصرى بوصفه شركة مساهمة عربية مملوكة لشخص عام بمفرده فليس ثمة ما يلزمه قانونا بتقسيم رأس ماله الى أسهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد فتاواها الصادرة بجملة اول ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(فتوى ١١٢٣ فى ١٢/٩/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

خضوع صرفيات البنك الأهلى لرسم الدفعة التدرجى - اعتباره مؤسسة عامة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ - عبارة الهيئات العامة الواردة بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة على السواء - المادة ٣٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٦٣ قضت بأن تظل صرفيات المؤسسات العامة جميعها خاضعة لرسم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة - عدم صدور القرار الجمهورى بتحديد طبيعة البنك طبقا لاحكام القانونين ٦٠ و ١١١ لسنة ١٩٦٢ يعنى ان يظل البنك محكوما بقواعده ونظمه المالية ومنها خضوع صرفياته لرسم الدفعة التدرجى باعتباره مؤسسة عامة وفقا لاحكام القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ان البنك الأهلى المصرى ، قد اعتبر منذ صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة ، أى أنه كان من الهيئات العامة التى تخضع صرفياتها لرسم الدفعة التدرجى ، اذ أنه فى ذلك التاريخ

كانت عبارة الهيئات العامة تطلق على المؤسسات العامة والعكس دون تفریق في المعنى الاصطلاحي بينهما . وظل الأمر كذلك حتى صدر القانونان رقم ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما ، فبمقتضى هذين القانونين ، تغير الوضع وتميزت فكرة الهيئة العامة عن فكرة المؤسسة ، ولكن ظلت صرفيات كل من المؤسسات العامة والهيئات العامة خاضعة لرسم الدفعة التدريجي المنصوص عليه في القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، باعتبار أن عبارة الهيئات العامة المنصوص عليها في القانون الأخير تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة على السواء ، وتمييز أحدهما عن الأخرى ليس بمعناه إعفاء المؤسسات العامة من رسم الدفعة المقرر على صرفياتها . وهذا مستفاد من نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، والذي قضى بأن تظل صرفيات المؤسسات العامة جميعها خاضعة لرسم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليه في المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم الدفعة مع استثناء البالغ التي تصرفها نظير مساهمتها في رؤس أموال الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها سواء عند التأسيس أو زيادة رأس المال والقروض التي تفرضها هذه المؤسسات من الخضوع لهذا الرسم ، كما رؤى أن يمتد الاستثناء أيضا إلى مائدفعه تلك المؤسسات ثمنا لشراء أوراق مالية .

ومن حيث أنه لا نزاع في خضوع صرفيات المؤسسات العامة والهيئات العامة لرسم الدفعة التدريجي ، إلا أن البنك الأهلي المصري يرى أنه بصور القانونان ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وليس يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ويترتب على ذلك عدم خضوع صرفيات لرسم الدفعة محل البحث . والواقع أنه وإن كان البنك الأهلي المصري لا يعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ولا يعتبر كذلك هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ويتطلب الأمر صدور قرار جمهوري بالتطبيق لأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لاسيما صفة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة عليه ، أو أضفاء صفة أخرى ثالثة . إلا أنه حتى صدور قرار جمهوري بتحديد طبيعة البنك الأهلي المصري — يظل هذا البنك طوال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري المذكور ، محكوما بقواعده ونظمه الحالية ، ومنها خضوع صرفياته لرسم الدفعة التدريجي باعتباره مؤسسة عامة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه في الفترة السابقة على

صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفة البنك الاهلى المصرى ، تخضع صرغيات هذا البنك فى هذه الفترة لرسم الدفعة المنصوص عليه فى المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون رسم الدفعة رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(فتوى ٩٦٥ فى ١٢/٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

الخدمات التى يقدمها البنك الاهلى المصرى للحكومة — تقاضيه عنها مقابل المصروفات الفعلية فقط ، فلا يستحق قبل الحكومة مرتبات موظفيه وعياله الذين يقومون باداء هذه الخدمات بالتطبيق لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة وتعيين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء » .

واستناداً الى النص سالف الذكر تم الاتفاق بين الحكومة والبنك بموجب كتابين متبادلين بينهما فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ على الخدمات المشار اليها وكان من بين هذه الخدمات اصدار القروض الحكومية وإدارة الدين العام ، وقد تم الاتفاق بشأنه على ألا يتقاضى البنك ائتماباً عنه فى المستقبل فيها عدا المصاريف الفعلية التى يتحملها ، أما فيما يختص بخدمة الدين العام الحالى والمستقبل باستثناء ائونات الخزانة فقد تم الاتفاق على تقدير الاعتاب بواقع ٨/٣ فى الالف سنوياً على مجموع راسمال الدين القائم وتدفع على تسطين نصف سنويين .

ثم صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ونصت المادة ١٣ منه على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر على الخدمات التى يؤديها لها » .

ونظراً الى أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة سبق أن رأت أن المبالغ التى يتقاضاها البنك عن خدمة الدين العام يختلف أنواعه فى ظل القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تخضع

لرسم الدفعة الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للعبلية يستردها البنك ، وقد جاء بأسباب الفتوى تفسيرا لعبارة « بدون مقابل اذا كان الصرف رد المبالغ التى صرفت أى اذا كانت العملية فى حقيقتها بدون مقابل كان الصرف مجرد رد مصروفات أو تكاليف خاصة بالعبلية » ويرى البنك الأهلى أن مقتضى هذا رأى أن النص فى القانون على الا يتقاضى البنك أى أجر عن الخدمات التى يؤديها للحكومة لا يعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصاريف الفعلية التى أنفقتها .

الا أن وزارة الخزانة رأت بكتابتها المؤرخ ٥ من أكتوبر ١٩٦٠ أن عبارة « الا يتقاضى أى أجر » تعنى أن البنك لا يستحق استرداد المصروفات الفعلية التى أنفقتها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسمة الاستثمارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ . . باصدار قانون البنوك والائتمان تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها » وأن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة كانت تنص على أن « يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التى يؤديها البنك للحكومة بدون أجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك وبعد موافقة مجلس الوزراء كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الأخرى طبقا لما هو وارد بالقانون النظامى للبنك » . وظاهر من استعراض هذين النصين أن المشرع قد استعمل فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ عبارة « ولا يتقاضى أى أجر » وهى عبارة تعلىق فى ملولها ومعناها عبارة « بدون أجر خاص » التى سبق استعمالها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يتعين تفسير العبارة الآتية على هدى ملول العبارة الثانية وتطبيقاتها الصحيحة .

ولما كان قد سبق للجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ - وهى بصدد تحديد المبالغ التى يتقاضاها البنك من الحكومة والتى تخضع لرسم الدفعة أن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها ، كما نصت المادة ١٤ منه على أن ينوب البنك عن الحكومة فى إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدماته واستهلاكه ومفاد ذلك أن خدمة الدين العام بمختلف أنواعه أصبحت دون أجر أو مقابل ثنائها فى ذلك شأن إصدار هذا الدين ، ومن ثم فلا تخضع المبالغ التى يتقاضاها البنك عن هذه الخدمات للرسم الاصلى أو الاضافى بوصفها مصروفات فعلية للعبلية يستردها البنك . . كما جرت التطبيق

المعملى فى ظل المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على ان يتقاضى البنك من الحكومة المصروفات الفعلية التى يتكبدها فى سبيل اداء الخدمات لها . وعلى مقتضى هذا الرأى يتعين التفرقة بين ما يعتبر اجرا وهو ما يلتزم به البنك ولا يجوز له ان يطلب الحكومة به ، وبين المصروفات الفعلية التى يستردها البنك لانه انفقها فى سبيل تأدية خدمات للحكومة .

وبين من الاطلاع على الاوراق ان السيد نائب محافظ البنك الاهلى قرر تشكيل لجنة من بعض موظفى البنك لتقدير التكاليف التى تحبها البنك نظير خدمة قروض الحكومة واذون الخزانة وقد اعدت هذه اللجنة تقريراً جاء به ما يأتى :

« قامت اللجنة فى اجتماعها الاول ببحث الاسس التى سسيتم على اساسها هذا التقدير واستعرضت النظم المتبعة فى شأن محاسبة مراقبة النقد وادارتى الرقابة على البنوك وتجميع احصائيات الائتمان المصرفى وقسم الاصدار من القيام بخدمات مماثلة ، واستقر الرأى على احتساب مرتبات الموظفين والموظفات والعمال المحققين بالاقسام التى تقوم بعمل خدمة القروض دون أى عمل آخر ثم تقدير نسبة معينة من مرتبات بعض موظفى الاقسام الاخرى نظير الخدمات التى تؤديها ولما كانت المصروفات الادارية لفرع القاهرة تتضمن هذه البنود ويصعب تحديد ما يخص خدمة القروض منها فقد رأى تقدير نسبة معينة من هذه المصروفات ، كما اخذ فى الاعتبار الخدمات التى يقوم بها فرع الاسكندرية وقد طلبت للجنة الحصول من فرع القاهرة على البيانات المطلوبة من مرتبات الموظفين والمصروفات العمومية وذلك من سنة ١٩٥٩ فقط التى رأت اللجنة اتخاذها اساساً للتقدير عن الثلاث السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ وتسهيلاً للمهمة جمعت اللجنة وتوفيراً للوقت والجهد ، وعندما توافرت البيانات اللازمة اجتمعت اللجنة واستعرضت بنود المصروفات وقامت بتحديد المبالغ عن عام ١٩٥٩ على الوجه التالى .. الخ » .

فانما ما اتخذت الارقام الخاصة بعام ١٩٥٩ كأساس عن عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ وعلى سبيل التجاوز لان الفرق ستكون طفيفه ، تصبح هذه المصروفات عن المدة موضوع البحث كالآتى :

عن عام ١٩٥٩	٦٧٧٥٠
عن عام ١٩٥٨	٦٧٧٥٠
عن عام ١٩٥٧	٢٥٤٠٠
(١٢/٣١ الى ٨/٣١)	

وبيين من ذلك أن ما يطلبه البنك الأهلى المصرى من مبالغ انفتها فى مسيل أداء خدمات للحكومة لا يدخل فى محلول المصروفات الفعلية التى أستقر الرأى على عدم جواز استردادها ، ذلك لان هذه المبالغ تمثل فى واقع الامر مرتبات الموظفين او نسبة من مرتباتهم التى يتقاضونها نظير قيامهم بخدمات للحكومة ، نهى أجر لا يستحقه البنك وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — أما القول بأن هذا الأجر لا يتقاضاه البنك وانها يتقاضاه موظفوه وان الاعفاء المقرر للحكومة يتعلق بالأجر المستحق للبنك دون الأجر المستحق لموظفيه فهو مردود بأن قيام البنك بما يقوم به من خدمات للحكومة لا يكون الا بموظفيه فلا محل للفصل بينه كشخصية معنوية مستقلة ، وبين موظفيه فى هذا الخصوص .

لهذا انتهى الرأى الى أن البنك الأهلى المصرى لا يستحق قبل الحكومة مرتبات موظفيه وعماله الذين يقومون بأداء خدمات لها بالتطبيق لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان .

(فتوى ٩٩ فى ١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

البنك الأهلى المصرى والبنك المركزى المصرى — مدة الخدمة فى كل منهما طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ — اعتبارا مدة خدمة متصلة — أثر ذلك — لا يجوز لموظفى وعمال البنك الأهلى المصرى الذين يلحقون بالعمل فى البنك المركزى المصرى أن يطلبوا تسوية مكافاتهم عن مدة خدمتهم بالبنك الأهلى المصرى .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية اتبنك الاهلى المصرى الى الدولة بأن « يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عليا وتنتقل ملكيته الى الدولة » .

وطبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة : « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » واستنادا الى الرخصة المخولة لمجلس ادارة المؤسسة العامة بموجب المادة المذكورة قرر مجلس ادارة البنك الأهلى المصرى بجلسته المنعقدة فى ٣ من مارس سنة ١٩٦٠

استمرار العمل في البنك بعد تحويله الى مؤسسة عامة بلائحة الاستخدام والمكافآت التي كان معمولاً بها في البنك قبل تأميمه .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري بأن : « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزي المصري تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ » .

وقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي المصري استنادا الى المادة ٦٣ من قانون المؤسسات العامة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ استمرار العمل في البنك المركزي بلائحة الاستخدام والمكافآت المعمول بها في البنك الاهلي المصري .

ويخلص مما تقدم أن موظفي البنك الاهلي المصري وموظفي البنك المركزي المصري تسري عليهم احكام لائحة الاستخدام والمكافآت التي كانت سارية المفعول في البنك الاهلي المصري قبل انتقال ملكيته الى الدولة وتحويله الى مؤسسة عامة في ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ويقتضى أعمال حكم اللائحة المشار اليها على موظفي البنك الاهلي المصري الذين يلحقون بالعمل في البنك المركزي المصري اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦١ من ناحية انتهاء علاقتهم القانونية القائمة مع البنك الاهلي المصري وانفتاح علاقة توظيف جديدة مع البنك المركزي المصري وما يترتب على ذلك من آثار - يقتضى تقديم استقالة من العمل في البنك الاهلي المصري وتعليقها على قبوله كما يقتضى تقديم طلب للتعيين في البنك المركزي المصري وتعليقه على قبوله وفي هذه الحالة تصرف مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهلي المصري ولا تعتبر مدة الخدمة فيه متصلة بمدة الخدمة في البنك المركزي المصري .

ولم يشأ الشارع أن يترك تنظيم هذه المسائل خاضعاً لاحكام لائحة الاستخدام والمكافآت المشار اليها اذ قدر أن لموظفي البنك الاهلي المصري الذين يلحقون بالعمل في البنك المركزي المصري مصلحة محققة في تنظيمها بنص تشريعي يحفظ لهم الحقوق المكتسبة في ظل اللائحة المشار اليها فنص على المادة ٦٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الاهلي المصري على أن « يبقى لن يلحق بالعمل في البنك المركزي من موظفي البنك الاهلي المصري وعمله كافة الحقوق والزايا المترتبة لهم وفقاً للائحة المطبقة بالبنك الاهلي المصري في تاريخ العمل بهذا القانون . وتعتبر مدة خدمتهم في البنك المركزي امتداداً لخدمتهم

السابقة في البنك الاهلى المصرى ، وينقل الى حساب خاص لدى البنك المركزى البالغ المادلة للالتزام البنك الاهلى المصرى بالنسبة لهؤلاء الموظفين والعمال ، كما تحول اليه وثائق التامين المعقودة في شأنهم » .

وقد سن الشارع بموجب المادة ١٣ سالفه الذكر احكاما آتية لا يجوز الخروج عليها ، منها اعتبار مدة خدمة الموظفين والعمال في البنك المركزى المصرى متصلة بمدة خدمتهم في البنك الاهلى المصرى مما تقتضى نقل ما يخصهم في حساب احتياطى مكافأة ترك الخدمة من البنك الاهلى المصرى الى البنك المركزى المصرى ، وكذلك تحويل وثائق التامين المعقودة على حياتهم الى البنك المركزى لانها على ما يبين من احكام لائحة الاستخدام والمكافآت - تدخل ضمن مكافأة ترك الخدمة .

ومقتضى ما تقدم فان مدة الخدمة في البنك الاهلى المصرى ستحسب بحكم القانون ضمن مدة الخدمة في البنك المركزى عند حساب مكافأة ترك الخدمة في البنك المذكور بها لا يجوز معه صرف مكافأة ترك الخدمة عن مدة العمل السابقة في البنك الاهلى المصرى على حدة عند التعيين في البنك المركزى المصرى .

لهذا اتنى الرأى الى انه لا يجوز لموظفى وعمال البنك الاهلى المصرى الذين يلحقون بالعمل في البنك المركزى المصرى ان يطلبوا تسوية مكافآتهم عن مدة خدمتهم بالبنك الاهلى المصرى .

(متوى ١٨٧ فى ٢٧/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مدى اعتبار عضو مجلس الإدارة موظفا عاما - وجوب تفرغه للعمل في المؤسسة العامة حتى تضى عليه صفة الموظف العام - أساس ذلك - مثال : بالنسبة لعضو مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى لشئون القضايا .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الإدارة سواء في مجال الشركات في القانون الخاص ام في مجال الهيئات والمؤسسات العامة في القانون العام ، يعتبر جهازا اداريا قائما على شئون الشركة او المؤسسة ويقف في قمة التنظيم الادارى لها . وهذا الاصل قد اوردته المشرع في نطاق القطاع الخاص حيث

نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة — كما رده في القطاع العام حيث نص في المادتين ٦ ، ٧ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أن يتولى إدارة المؤسسات العامة مجلس إدارة المؤسسة ويعتبر هذا المجلس السلطة العليا المهمة على شئون المؤسسة وتصريف أمورها بوضع السياسة العامة التي تسير عليها .

وقد وضحت هذه السمة لمجلس الإدارة ، باعتباره جهازا إداريا ورأس التنظيم في الشركات والمؤسسات في نطاق البنك الأهلي المصري ، بما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري والمادتان ٦ ، ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسي للبنك الأهلي المصري ، من أن يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يعتبر السلطة المهمة على شئون وتصريف أموره ووضع السياسة التي ينتهجها وفقا لأحكام القانون .

كما أن الصيغة الإدارية التي يتصف بها مجلس الإدارة على الوجه المتقدم وفي نطاق البنك الأهلي المصري على وجه التخصيص ، هي نقطة الدخول إلى تحديد صفة أعضاء مجلس إدارة هذا البنك . فالموظف العام هو شخص يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد الأشخاص القانون العام . ويمتضى هذا التعريف يلزم أن تتوافر فيه شروط هي أن يقوم بعمل دائم على وجه منتظم ومستقر وأن يكون أداء هذا العمل في خدمة مرفق عام تقوم عليه الدولة أو أحد الأشخاص العامة وأخيرا أن يتولى منصبا يتدرج في التنظيم الإداري للمرفق .

وهذه الشروط وأن توافرت في عضو مجلس الإدارة بالبنك الأهلي المصري ، حيث يتولى العضو منصبا في رأس الجهاز الإداري ويباشر عملا دائما بظرفا في خدمة هذا البنك وهو مؤسسة عامة تقوم على مرفق عام — وأن كان ذلك لا أنه يرتبط بتحقيق تلك الشروط ودون أن ينفصل عنها ، أن التعيين في مجلس الإدارة يقتضى أن يتفرغ المعين تفرغا كاملا لعضوية هذا المجلس ، بحيث يكون نشاطه خالصا لمجلس الإدارة وللهيئة التي يقوم عليها المجلس . أما إذا اقتصر عمل العضو على مجرد حضور جلسات محددة لمجلس الإدارة دون أن يكون له اختصاص فعلي بحدود يباشره على وجه الدوام في خدمة هذا المجلس ، فإن هذا الوضع يفقده صفة التعيين في الوظيفة ويضع منه وصف الموظف العام .

فضلا عن أن مبدأ التفرغ على هذا الوجه والاتجاه الى تخصيص العضوية في مجلس الإدارة ، لم يلق وزنه وسنده في مجال المؤسسات العامة بحسب ، بل اعتنقه المشرع أيضا بالنسبة الى الشركات في القانون الخاص ، فقد تضمنت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بمعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ النص على التزام مجلس الإدارة بأن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة ، كما حظر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة على الشخص أن يجيع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة .

ويخلص من ذلك أن التفرغ الكامل في نطاق المؤسسات العامة هو الأساس في إضفاء صفة الموظف العام على أعضاء مجالس إدارة هذه المؤسسات بحيث أنه إذا لم يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى أى من هؤلاء الأعضاء ما أمكن سحب تلك الصفة عليه .

وإذا كان الثابت أن عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المصري المعين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ثم تعيينه بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٦١ عضوا مقترغا لشئون القضايا لهذا البنك ، على أن يتقاضى مقابل ذلك التخصص مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا علاوة على مكافأة العضوية . فإن تطبيق المعاني المتقدم ذكرها على حالته يتضح أنه بمقتضى هذا التخصيص لعضوية مجلس الإدارة وتخويل العضو اختصاصا كاملا في المؤسسة التي يتولى عضوية مجلس إدارتها ، قد تحقق التفرغ الكامل مقترنا بتوافر شرائط الموظف العام ، مما يؤدي الى انسحاب وصف الموظف على ذلك العضو .

ويؤكد من هذه النتيجة أنه بالرجوع الى اللائحة الداخلية للبنك الأهلي المصري - وهي التي يجرى الاستفسار في الحالة المعروضة عن مدى انطباقها على عضو مجلس الإدارة المتفرغ لشئون القضايا - يبين أنها تتضمن ما يفيد سريان أحكامها على أعضاء مجلس إدارة هذا البنك ، فقد نصت المادة ٣٠ منها على أنه يقصد بالموظف من يقوم بأعمال إدارية أو فنية أو كتابية ويتقاضى مرتبا من البنك عن عمله ، كما تضمنت المادتان ٥٩ ، ٨٣ من اللائحة تحديدا للإجازة السنوية الاعتيادية لعضو مجلس الإدارة المنتدب ويدل السفر الذي يتقاضاه من المهوريات التي يقوم بها .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المذكور بصفته عضوا بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري مقترغا لشئون القضايا ،

موظفنا بهذا البنك بحيث تطبق في شأنه النظم واللوائح الخاصة بموظفى
البنك .

(فتوى ١٢٩ فى ١/٢٩ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الترتيبات التى اجراها البنك الاهلى المصرى خلال سنوات ١٩٦٦ ،
١٩٦٨ ، ١٩٧٠ على وظيفتى مصرى على من الفئة الثالثة ومصرى ممتاز
من الفئة الرابعة قبل استكمال اجراءات اعتماد مشروع جدول ترتيب وظائف
البنك - استنادا لى ان هذا المشروع تضمن هاتين الوظيفتين وعرض
على البنك المركزى ووافق عليه محافظ البنك - اعتبار هذه الترتيبات
صحيحة باعتماد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مشروع جدول ترتيب
وظائف البنك المتضمن هاتين الوظيفتين .

ملخص الفتوى :

ان القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام
الخاصة بالبنوك ينص فى المادة (١) منه على انه « يحول كل من البنك
الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية »
وتنص المادة (٢) منه على ان « يضع مجلس ادارة البنك المركزى احكام
النظام الاساسى للبنوك المذكورة بعد تحويلها الى شركات مساهمة عربية »
كما نصت المادة (٣) منه على ان « مع مراعاة احكام لائحة العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة يضع مجلس ادارة البنك المركزى المصرى نظاما
موحدا يشرى على جميع البنوك التابعة له ، ولقد اقر مجلس ادارة البنك
المركزى الانظمة الاساسية لهذه البنوك وصدرت بهذه الانظمة قرارات
محافظ البنك المركزى فى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ ، وبجلسة ٢٢ من ديسمبر
سنة ١٩٦٦ اعتمد مجلس ادارة البنك المركزى مشروع اللائحة الموحدة
للعاملين بالبنوك على ان يعمل بها اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٧ ، وتنص
المادة ٤ من هذه اللائحة على انه « لا تكون الترقية الا لوظيفة خالية وفى
الفئة الاعلى مباشرة بشرط ان يكون العامل مستوفيا لاشتراطات شغلها »
ولم تتضمن اللائحة المشار اليه اية احكام متعلقة بتقييم او ترتيب الوظائف
ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة والقرارات الصادرة تنفيذا لها وذلك اعمالا
لنص المادة (٣) من القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ ، وبمقتضى

القواعد والأنظمة الصادرة في هذا الخصوص يبين أن المادة ٦٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .. » وتنص المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن تقييم مستوى الشركات وإعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة على أنه « يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة للمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقاً لأحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزي للتتظيم والإدارة ... » وكانت المادة (٣) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه » ، ولقد عدلت هذه المادة بالقرار الجمهوري رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ وأصبح نصها يجرى بعد هذا التعديل بما يلي « يكون لكل وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام . ويجوز إعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة المختصة واعتماد الوزير المختص بشرط عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة للمرتبات » وأخيراً فإن المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفي الفئة الأعلى مباشرة بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لشروطها .. » .

وبين من مجموع النصوص المتقدمة أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أوجب المشرع على كل مؤسسة عامة وشركة من شركات القطاع العام أن تضع جدولاً بوظائفها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد مسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها ، ولقد رسمت القرارات المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن

الاجراءات التى يتعين اتباعها لتقييم وظائف الشركات العامة وأوجبت ضرورة عرض جداول التقييم على مجلس إدارة المؤسسة المختصة للموافقة عليها وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعتها كما استلزمته اعتماد هذه الجداول فى النهاية من الوزير المختص ، ومتى استكملت هذه الاجراءات فان جداول التقييم توضع موضع التنفيذ فتمت الترقية الى الوظائف التى تشبها وبراعة التدرج الذى تتضمنه .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المعروض أن ثمة ترقيةات أجراها البنك الأهلى المصرى خلال سنوات ١٩٦٦ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ على وظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة وكان سند البنك فى اجراء هذه الترقيةات أن الوظيفتين أدرجتا ضمن مشروع جدول ترتيب وظائف البنك الذى عرض على البنك المركزى باعتباره الجهة الادارية المختصة بالاشراف والرقابة على البنوك بعد الغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك بموجب القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ ووافق عليه محافظ البنك وأرسله عقب ذلك الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣٠ لاعتماده طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٦٨ .

وحيث أنه متى اعتمد الوزير المختص مشروع جدول ترتيب وظائف البنك الأهلى المصرى المشار اليه فان الترقيةات التى أجراها البنك على وظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة خلال السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ تعتبر صحيحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الترقيةات التى أجراها البنك الأهلى المصرى لوظيفتى مصرفى على من الفئة الثالثة ومصرفى ممتاز من الفئة الرابعة خلال السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ تعتبر صحيحة باعتماد مشروع جدول ترتيب وظائف البنك المتضمن هاتين الوظيفتين .

(نقوى ٣٢٣ فى ١٢/٦/١٩٧٤)

الفرع الثالث

بنك مصر

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الوضع القانوني لبنك مصر بعد نقل ملكيته الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ - يعتبر مؤسسة عامة بصريح نص مادته الاولى .
اتفاق ذلك واحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة الذى لم يقصر تحديد المؤسسات العامة على معناها التقليدى - عدم تفويل البنك اختصاصات السلطة العامة - لا ينفى عنه صفة المؤسسة العامة وانما يدل على ان تحقيق اغراض هذه المؤسسة لا يستلزم تحويلها تلك السلطات - عدم تأثر وضع البنك المذكور كمؤسسة عامة خاضعة للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصور القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى او القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العامة او بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتلخيص بعض الشركات والمؤسسات .

ملخص الحكم :

ان بنك مصر كان شركة مساهمة يحكمها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وظل كذلك حتى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ فصدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة ونص فى مادته الاولى على ان « يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة » ونصت المادة السادسة على ان « يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال التى يقوم بها قبل صدور القانون » . واشارت ديباجة القانون الى القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وهو ينص فى مادته الاولى على ان « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويؤخذ من هذه النصوص ان المشرع قد التصحح بعبارات صريحة واضحة لا تحتمل اى تاويل ، انه قصد الى تأميم بنك مصر ونقل ملكيته الى الدولة ، وأنه بما له من سلطة تقديرية مطلقة فى تحديد طرق ادارة المشروعات المؤممة قد اختار له طريق المؤسسة العامة دون شكل الشركة

المساهمة . والا وجه لما اثاره الطاعن من أن بنك مصر لا يقوم على مرفق عام يبرر اعتباره مؤسسة عامة إذ أن المشرع لم يخوله التمتع بسلطات القانون العام بها يقطع بإنصراف نيته عن أضفاء صفة المؤسسة العامة على البنك إذ أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر قد كشف عن قصد المشرع في الشكل الذي أراد أن يفسيه على بنك مصر — ذلك لأنه بالنسبة الى الاعتراض الاول فانه يستخلص من نصوص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ومذكرته الإيضاحية أن المقصود بالمؤسسات العامة في حكم ذلك القانون هو الأشخاص الادارية التي تنشأ لإدارة المرافق العامة بمعناها المصدد في القانون الادارى ، وكذلك الأشخاص الادارية الأخرى التي تنشأ لإدارة المشروعات العامة التي تنشؤها الدولة أو تملكها عن طريق التأميم ، فلم يرد المشرع أن يقصر فكرة المؤسسات العامة على المعنى التقليدي وإنما أراد أن يترك الباب مفتوحا ليدخل في نطاقها الأشخاص الادارية التي تدير مشروعات لا يمكن اعتبارها مرافق عامة . وعلى ذلك يكون هذا الاعتراض على غير أساس ، أما بالنسبة الى الاعتراض الثانى فقد نصت المادة الثانية من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على أن « يبين القرار الصادر بإنشاء المؤسسة ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله » ومفاد هذا النص أن قرار الإنشاء هو الذى يحدد الاختصاصات اللازمة لتحقيق أغراض المؤسسة ، فإذا خلا قرار الإنشاء من سلطات من هذا القبيل فليس معنى ذلك تخلف ركن من الأركان اللازم توافرها لإنشاء المؤسسات وإنما يحل ذلك على أن تحقيق أغراض المؤسسة لا يستلزم تخويلها تلك السلطات ، وأما بالنسبة للاعتراض الثالث فانه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ أنه قضى في مادته الاولى بإنشاء مؤسسة عامة تسمى مؤسسة مصر ونصت المادة الثانية منه على ما يأتى : « يتكون رأس مال المؤسسة المذكورة من (ب) رأس مال بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ، ويظل لبنك مصر شخصيته المعنوية » ، فهذا القرار لم يمس الكيان القانونى لبنك مصر بعد أن أصبح مؤسسة عامة ولم يدمجه في المؤسسة الجديدة وإنما ملكه رأس ماله .

أن وضع بنك مصر كمؤسسة عامة ينطبق عليها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لم يتأثر بصور القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى أو القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ذلك لأن مناط انطباق هذين القانونين على المؤسسات العامة القائمة وقت صدورهما هو أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية (المادة الاولى من القانون الاول والمادة ٣٥ من القانون

الثاني) وهو الأمر الذى لم يتحقق بالنسبة الى مؤسسة مصر فلم يصدر قرار بتطبيق أى من هذين القانونين عليها . كما لم يفتأ الوضع القانونى للبنك بصندوق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والذى بوجبه أممت جميع البنوك وشركات التأمين ، ذلك لأن هذا القانون لا يسرى إلا بالنسبة الى الشركات والمنشآت المنصوص عليها فى الجدول المرافق للقانون وليس من بينها بنك مصر .

(طعن ٩٠٧ لسنة ٩ ق فى ١٢/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

تحويل بنك مصر الى مؤسسة عامة خاضعة للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ يترتب عليه اعتبار موظفيه موظفين عموميين - خضوعهم للأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم أو اللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة بالبنك قبل تحويله الى مؤسسة عامة - عدم انطباق القرارات الجمهورية رقمى ١٥٢٨ ، ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وبالتالى أحكام قانون المبل على موظفى البنك .

ملخص الحكم :

أنه وقد حول بنك مصر الى مؤسسة عامة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فمن ثم فإن موظفيه يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى العقود المبرمة معهم أو اللوائح التنظيمية الصادرة من الجهات المختصة بالشركات قبل تحويلها الى مؤسسة عامة عملاً بنص المادة ١٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وهى تنص على ما يلى « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة » . وقد اشارت المفكرة الإيضاحية للقانون لهذا المعنى صراحة بقولها « ونظراً لما يترتب على اعتبار المؤسسة شخصاً من أشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين عموميين فقد عنى بالنص على أن تسرى عليهم الأحكام العامة فى شأن التوظيف التى تسرى على موظفى الحكومة » .

ولا وجه للاعتداد بها أبداً أطراف الخصومة من انطباق القرارات الآتية على موظفى بنك مصر وهى قرارات رئيس الجمهورية أرقام ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى الشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة والقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والقرار ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بتطبيق القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المؤسسات العامة — كل فى نطاقه الزمنى وكل هذه القرارات عدا القرار الثانى منها تحيل الى قانون العمل فيها لم ينص عليه نظام المؤسسة أو الشركة — لا اعتداد بذلك — لأن القرارين ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ خاصان بموظفى الشركات التابعة للمؤسسات العامة فهو لا يسرى على موظفى المؤسسات العامة ومن بينها موظفو بنك مصر ، كما أن القرار ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ خاص بموظفى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والتى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية ، وبنك مصر لا يعتبر من هذه المؤسسات على الوجه السالف بيانه ، وأما بالنسبة الى القرار ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فانه مقصور التطبيق على موظفى المؤسسات العامة بالمفهوم الذى عناه قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ دون العاملين بمؤسسات عامة لا ينطبق عليها أحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وعلى هذا الوجه فلا ينطبق على موظفى مؤسسة بنك مصر .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٩ ق فى ١٢/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

بنك مصر — انصبته فى رؤوس أموال الشركات المساهمة — تأميمه بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ — احتفاظ المشرع للبنك بشخصيته القانونية وصفته كبنك تجارى يباشر كافة الأعمال المصرفية التى يقوم بها قبل التأميم — استثماره الأموال نيابة عن الغير بإسهامه فى بعض للشركات — أبولولة رأس ماله وانصبته فى رؤوس أموال الشركات المساهمة الى مؤسسة مصر بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ — القرار الجمهورى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ بتحويل وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة — قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ الصادر بناء على هذا التفويض لم يشمل توزيع انصبه بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة — التقرير الذى بنى عليه هذا القرار نص على احتفاظ بنك مصر بانصبته فى رؤوس أموال الشركات المساهمة للاعتبارات

التي أشار إليها التقرير — أثر ما تقدم جميعه : استثمار ملكية بنك مصر لانصيبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة — عدم اندراج هذه الانصبة ضمن انصبة الحكومة في رؤوس أموال هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة حدد في المادة الثانية ما انتقلت ملكيته للدولة بانه رأس مال البنك اذ نصت على أن تحول أسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبغائذة قدرها ٥٪ سنويا ، أما ما لبنك مصر من أسهم في رؤوس أموال الشركات المساهمة فهي جزء من النشاط المصرفي للبنك ، اذ أن أسهم البنك في هذه الشركات بوصفه امينا لتثمين الأموال نيابة عن الغير . وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر بأن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى واجازت له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون واحتفظت له المادة السابعة من القانون سالف الذكر باسم الشركات المساهمة بها يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ في ٦١/٣/٢ بإنشاء مؤسسة مصر وآل إليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر وانصيبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد تكون هي بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المعنوية بناء على المادة الثانية من القرار ذاته ، ولم تستمر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ٦١/١٢/١٦ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرنق به جدول ببيان المؤسسات العامة الجديدة ، ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية تتبعها شركة مصر للالبان والأغذية وهي إحدى الشركات التي يساهم فيها بنك مصر وقد خلا هذا الجدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة كما لم يتضمن أى نص بما يتبع ازاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التي انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في ٦٢/١/٢ مخرولا وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تؤول إليها حقوقها والتزاماتها ، فأصدر وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وحدد في المادة الاولى منه كلا من حقوق والتزامات مؤسسة مصر ببلغ ٣٩٨١٢٠٠ جنيه ونص على ايلولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة والى الخزانة العامة على التفصيل المبين في هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ انصبة بنك مصر في رموس اموال الشركات المساهمة ، التي ظهرت ضمن محفظة اوراقه المالية في جميع ميزانياته التي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انشاء المؤسسات النوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر اليها ، وقد جاء في تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذي بنى عليه قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر أن محفظة بنك مصر يقابلها جزء من اموال الودائع وقطلها معناه انقطاع جزء من هذه الاموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدي الى ان التوظيف النقدي للبنك البالغ قدره حوالي ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لتقوية المركز المالي للبنك في الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها البنك وقد رأت اللجنة انه نظرا لعدم وضع ميزانية مؤسسة مصر فان الامر اضحى يستلزم العدول عما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التي تمت تصفيتها والابقاء على قبة محفظة الاوراق المالية ضمن اصول بنك مصر ولا تعتبر انصبة بنك مصر في رموس اموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة في رموس اموال هذه الشركات في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رموس اموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بنك مصر بعد أن انتقلت ملكيته الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ظل بالتطبيق للمادة السادسة من هذا القانون مسجلا كبنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدوره ، ومن بين هذه الاعمال القيام بوظائف ابناء تثير الاموال نيابة عن الغير والتي تقتضى الاسهام في بعض الشركات في الحدود المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والتي اعفى منها بنك مصر في قانون تأميمه اذ نص على احتفاظه بأسهمه في الشركات بما يجاوزها .

ومن ثم فان قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بناء

على التفويض المخول له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ والذي حدد المركز المالى لمؤسسة مصر وأيلولة استثماراتها الى المؤسسات النوعية الجديدة ومن بينها مؤسسة الصناعات الغذائية اذ قضى بالاحتفاظ لبنك مصر بهذه الاسهم يكون صحيحا وملتزمًا احكام قانون البنوك والائتمان وقانون تأميم بنك مصر ولا حق لمؤسسة الصناعات الغذائية في المطالبة بهذه الاسهم .

(فتوى ١١٥٦ فى ١٩٦٦/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة - اقتصراره على نقل ملكية رأس مال البنك الى الدولة مع بقائه مسجلاً ببنك تجارى يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل العمل بهذا القانون - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر - نصه على أن يؤول اليها رأس مال بنك مصر واتصيته فى رؤوس أموال الشركات المساهمة مع الاحتفاظ لبنك مصر بشخصيته المعنوية - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وخلق الجدول المرفق به من ذكر مؤسسة مصر - عدم شمول هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة أو أى نص بما يتبع ازاء رؤوس أموال مؤسسة مصر التى انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ بتحويل وزير الاقتصاد تصيدد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعين الجهات التى تؤول اليها حقوقها والتزاماتها - صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بناء على هذا التفويض وتعيينه لكل حقوق والتزامات مؤسسة مصر ببلغ معين لم يشمل انصبة بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات المساهمة - اثر ذلك كله احتفاظ بنك مصر بملكية ماله من اسهم فى بعض الشركات وحقه فى اقتضاء ارباح اسهمه فيها سواء خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها - حقيقة بنك مصر فى اقتضاء ارباح ما كان يملكه من اسهم فى بعض الشركات التى اقيمت فى المدة السابقة على تأميمها وعلى فوائد السندات الاسمية التى حلت محل هذه الاسهم بعد التأميم سواء خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد الغائها .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية سبق ان رأت بجلستها المنعقدة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ أن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر للدولة قد حدد في المادة الثانية منه ما انتقلت ملكيته الى الدولة بأنه رأس مال البنك اذ نص على ان تحول اسهم البنك الى سندات على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنويا وان اثر هذا القانون يقتصر على نقل ملكية رأس مال البنك ذاته الى الدولة أما ما لبنك مصر من أسهم في رؤوس أموال الشركات المساهمة فهي جزء من النشاط المصرفي للبنك ، اذ ان أسهم البنك في هذه الشركات هو بوصفه أمينا لتتبر الاموال نيابة عن الغير . وقد قضت المادة السادسة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بان يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى وأجازت له ان يباشر كافة الاعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون واحتفظت له المادة السابعة من القانون سالف الذكر بأسهم الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة بالمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ في ٢٤ مارس سنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر وال اليها بمقتضى هذا القرار رأس مال بنك مصر والنصبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة حتى أصبحت تكاد تكون هي بنك مصر لولا احتفاظ المشرع لهذا البنك بشخصيته المنووية بناء على المدة الثانية من القرار ذاته ، ولم تستر مؤسسة مصر بضعة أشهر حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أرفق به جدول ببيان المؤسسات العامة الجديدة ومن بينها المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتتبعها شركة مصر للالبان والأغذية وهي إحدى الشركات التي يساهم فيها بنك مصر وقد خلا هذا الجدول من ذكر مؤسسة مصر ، ولم يتضمن هذا القرار أى حكم خاص بكيفية تكوين رؤوس أموال المؤسسات الجديدة كما لم يتضمن أى نص بها يتبع ازام رؤوس أموال مؤسسة مصر التي انتقلت اختصاصاتها كلها الى المؤسسات الجديدة .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٢ في ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ مخولا وزير الاقتصاد سلطة تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة وتعيين الجهات التي تتولى اليها حقوقها والتزاماتها ، فأصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على هذا التفويض القرار رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحديد المراكز المالية للمؤسسات العامة

وحدد في المادة الأولى منه حقوق والتزامات مؤسسة مصر ببلغ ٢٣٢٥٣٩٨١٣٠ جنيها ونص على أبولولة هذا المبلغ الى المؤسسات النوعية الجديدة والى الخزانة العامة على التفصيل المبين في هذا القرار ولم يشمل هذا المبلغ أنصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة التي ظهرت في محفظة أوراقه المالية في جميع ميزانياته التي صدرت بعد انتقال ملكيته الى الدولة بل وبعد انشاء مؤسسة مصر وبعد انشاء المؤسسات النوعية الجديدة وانتقال حقوق والتزامات مؤسسة مصر اليها، وقد جاء في تقرير اللجنة الرئيسية لتصفية مؤسسة مصر وهو التقرير الذي بنى على قرار وزير الاقتصاد سالف الذكر أن محفظة بنك مصر يقابلها جزء من أموال الودائع ونقلها معناه اقتطاع جزء من هذه الأموال وهو ما لا يجوز كما أن ذلك يؤدي الى أن التوظيف النقدي للبنك البالغ قدره ٨٥ مليون جنيه سوف يصبح بدون مقابل من الاحتياطيات الكافية واللازمة لتسوية المركز المالي للبنك في الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها البنك ، وقد رأت اللجنة أنه نظرا لعدم وضع ميزانية مؤسسة مصر فان الأمر أضحي يستلزم العدول مما تفضنه القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ وهو قرار انشاء مؤسسة مصر التي تمت تصفيته والبقاء على قبة محفظة الأوراق المالية ضمن أصول بنك مصر ولا تعتبر أنصبة بنك مصر في رؤوس أموال الشركات المساهمة نصيب الحكومة في رؤوس أموال هذه الشركات في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة وقانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذا الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن هذا الذي ارتكبه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالنسبة لشركة مصر للابان ينطبق تماما بالنسبة لجميع الشركات التي وظف فيها بنك مصر أمواله وأموال المودعين بمساهمة فيها سواء في ذلك تلك التي أممت أو التي لم تؤمم .

ومن حيث أن مالك الأسهم هو صاحب الحق في اقتضاء ريعها وصرف كوبوناتها فإذا أممت الشركة انتقل حقه الى التعويض المستحق مقابل أسهمه مثلا في صورة سندات على الدولة ويكون من حقه اقتضاء فوائد هذه السندات من تاريخ التأميم .

ومن حيث أن بنك مصر باعتباره كان مالكا لما ساهم به في الشركات

مسألة الذكر قبل تأميمها فيكون صاحب الحق في اقتضاء أرباح هذه الأسهم المستحقة قبل التأميم وصاحب الحق في اقتضاء فوائد السندات التي عوضته بها الدولة عن أسهمه بعد التأميم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

اولا : ان بنك مصر يحتفظ بملكية ماله من أسهم في شركتي مصر للاغذية والالبان والشركة العقارية المصرية ومن حقه أن يقتضى أرباح أسهمه فيها سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد انقائها .

ثانيا : أن من حق بنك مصر أن يقتضى أرباح ما كان يملكه من أسهم في شركات مصر للغزل والنسيج بالمطلة الكبرى ومصر لتصدير الاقطان ومصر لطح الاقطان ومصر للمستحضرات الطبية والبلاستيك الاهلية وذلك في المدة السابقة على تأميم هذه الشركات وعلى فوائد السندات الاسمية التي حلت محل هذه الأسهم بعد التأميم سواء في ذلك خلال فترة قيام مؤسسة مصر أو بعد انقائها .

(فتوى ٦٦٥ في ٢٦/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة — عدم خضوع الاسهم التي يمتلكها بنك مصر في شركة مصر لصناعة الكيماويات التي تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة لبعض الشركات القائمة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك ونصه في مادته الاولى على تحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية — هذا التفسير لا يؤثر على الحقوق التي اكتسبتها البنوك المتكورة غنيا كان مؤسسة عامة ومنها احتفاظه بالاسهم التي كانت مملوكة له عند العمل بقوانين التأميم — اساسي ذلك .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة تنص على أن « يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة » .

وتتمس المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة لبعض الشركات القائمة على انه « لا يجوز لاي شخص طبيعى او معنوى أن يمتلك في تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية على ١٠.٠٠٠ جنيه وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة . . ولا تسرى احكام هذه المادة على الاسهم التى نملكها الهيئات والمؤسسات العامة » وقد عمل بهذا القانون اعتبارا من فبراير سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه بعد ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالبنوك ونص فى مادته الاولى على أن « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية » .

ومن حيث أن بنك مصر خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، كان مؤسسة عامة ومن ثم فلا تسرى على الاسهم التى تملكها احكام المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وتبقى الاسهم المملوكة له فى الشركات المبينة بالجدول المرافق بهذا القانون ومنها شركة مصر لصناعة الكيماويات ، غير خاضعة لاحكام هذا القانون حتى بعد تحويل هذا البنك الى شركة مساهمة عربية ، ذلك أنه باستقراء احكام المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يبين أنها تقضى بعدم جواز تملك أى شخص لاسهم تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه « فى تاريخ صدور هذا القانون » أى فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ ، وقد ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه « وبذلك يكون النص المتقدم قد حظر على أى شخص طبيعى او معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من اسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق له ما يزيد قيمته السوقية عن ١٠.٠٠٠ جنيه » ومن ثم فان هذا القانون يكون بنصه وغواه وبأهدافه مقصودا به تصفية التناقض الاجتماعى فى الدولة الذى كان قائما فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ ولا يشمل الا الحالات التى كانت قائمة بالفعل منذ صدوره ودخلت فى نطاق سريان احكامه ، اما ما خرج منها فى ذلك الحين طبقا لاحكامه فيظل بعيدا عنه لعدم اتساق النهى الذى ورد بهذا القانون بصفة الاستمرار كما هو الشأن فى قوانين اصلاح الزراعى مثلا .

ومن حيث أن الاهداف التى تفياها المشرع بقوانين التأميم وتحويل الاسهم الى سندات على الدولة لا تعتبر متحققة بالنسبة الى البنوك عامة

وهي مملوكة للدولة في الوقت الحاضر وخاصة بنك مصر الذي كان مؤسسة عامة حتى سنة ١٩٦٥ ، فقد آل الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ وتحديدت حقوقه والتزاماته اثناء قيامه كمؤسسة عامة خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ فان تحويله بعد ذلك الى شركة مساهمة عربية انها يعنى فقط تغيير الشكل الخارجى لهذا المرفق وطريقة ادارته واستبدال اسلوبه باسلوب آخر طبقا للقانون ، وهذا التغيير لا يؤثر في الحقوق التى اكتسبها البنك المذكور عندما كان مؤسسة عامة ومنها احتفاظه بالاسهم التى كانت مملوكة له عند العمل بقوانين التأمين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع الاسهم التى يمتلكها بنك مصر فى شركة مصر لصناعة الكيماويات التى تزيد قيمتها على ١٠٠ ر. جنيه لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ومن ثم يظل محتفظا بملكيتها حتى بعد تحويله الى شركة مساهمة عربية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ٥٥٦ فى ١٩٧١/٦/٦)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

بنك مصر — انتقال ملكيته الى الدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ واعتباره مؤسسة عامة — انتخاب ممثل العمال فى مجلس ادارة البنك فى ظل القرار الجمهورى رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ — صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويل هذا البنك الى شركة مساهمة ثم صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجلس ادارة بنك مصر تشكيلا يتضمن اربعة يمثلون العاملين بالبنك — عدم انتخاب هؤلاء الممثلين واستمرار ممثل العمال السابق فى عضوية مجلس الادارة — عدم صحة ذلك — القرار الجمهورى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ بحل مجلس الادارة المشكل بالقرار رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ حلا ضميا وتنتهى بذلك عضوية ممثل العمال السابق — القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ باستمرار عضوية الاعضاء المنتخبين فى مجالس الادارة — لا يسرى حكمه على مجالس الادارة التى صدرت قرارات بحلها قبل العمل بهذا القانون — مدى صحة قرارات مجالس الادارة الصادرة من الاعضاء المعينين وحدهم — استصدار تشريع يقرر مشروعيتها .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة فنص في المادة الاولى منه على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة . وقضى في المادة الثانية بأن يعين أعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

وتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين أعضاء مجلس ادارة البنوك التابعة للتأسيس المصرية العامة للبنوك فقضى بأن يشكل مجلس ادارة بنك مصر على النحو الآتى : السادة ، وممثل الموظف وممثل العمال .

وقد أسفرت الانتخابات التي أجريت بالبنك عام ١٩٦٢ عن فوز السيد عضوا منتخبا عن العمال بمجلس الادارة .

وظل الوضع على هذا النحو حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ الذى قضى بتحويل بنك مصر الى شركة مساهمة . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجلس ادارة البنوك فقضى بأن يشكل مجلس ادارة بنك مصر من السادة ، أربعة يمثلون العاملين بالبنك .

ومنذ صدور هذا القرار لم يتم انتخاب الأعضاء الأربعة المظنين للعاملين بالبنك واستمر السيد فى عضوية مجلس الادارة حتى الآن .

ومن حيث أن مقتضى القرار الجمهورى الأخير إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما نص عليه من تشكيل لمجلس ادارة بنك مصر وبالتالي انتهاء عضوية جميع أعضاء مجلس الادارة الموجودين قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ . سسواء المعينين منهم أو المنتخبين ، وتشكيل مجلس ادارة للبنك على النحو الوارد فى القرار المذكور .

وبعبارة أخرى ، فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ يكون قد حل مجلس الادارة المشكل بالقرار رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ ، وإذا كان القرار لم ينص على الحل صراحة فانه يستفاد منها من أحكامه ، وليس ثمة غارقا بين الحل الصريح والحل الضمنى .

وتأسيسا على ذلك فان عضوية السيد بمجلس ادارة بنك مصر تكون قد انتهت بصدر القرار الجمهورى المشار اليه .

ومن حيث ان الاصل وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ان يشكل مجلس ادارة الشركة من عدد فردى من الاعضاء لا يزيد على تسعة بحيث يعين رئيس المجلس ونصف الاعضاء بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة — الا انه بالنظر لعدم ملائمة اجراء الانتخابات في الظروف الراهنة اصدر المشرع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ باستمرار عضوية الاعضاء المنتخبين في مجالس ادارة شركات القطاع العام والخاص والجمعيات لحين اجراء انتخابات جديدة فمضى في المادة الاولى منه بانه « فيما عدا مجالس الادارة التي صدرت قرارات بطلها تمتد عضوية الاعضاء المنتخبين في مجالس ادارة شركات القطاع العام والخاص والجمعيات وذلك من تاريخ انتهاء مدتها لحين اجراء انتخابات جديدة » .

وواضح من استقراء تلك المادة ان حكمها لا يسرى على مجالس الادارة التي صدرت قرارات بطلها قبل العمل بهذا القانون ، فالفصل قد استثنى من الخضوع لاحكامه مجالس الادارة التي صدرت قرارات بطلها، أى التي حلت قبل تاريخ العمل به حيث ورد الاستثناء بصيغة الماضي على اساس ان مجالس الادارة التي لم تحل قبل هذا التاريخ سوف تخضع للاحكام التي قررها القانون وبالتالي تخرج عن نطاق الاستثناء .

ومن حيث ان مجلس ادارة بنك مصر الصادر بتشكيله قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ قد حل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٦ حسبما سبق البيان ، فمن ثم لا يجوز القول بهد عضوية السيد طبقا لاحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث انه بالنسبة لمدى صحة القرارات التي يصدرها مجلس الادارة بأعضائه المعينين وحدهم فقد اتضح للجمعية ان قسم التشريع بمجلس الدولة قام بمراجعة صياغة مشروع قانون في هذا الشأن وارسله الى وزارة العمل رفق كتابه رقم ١٤٠٤ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢١ . وتنص المادة الاولى من هذا المشروع على انه « استثناء من احكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون صحيحا انعقاد مجالس الادارة في شركات القطاع العام والخاص والجمعيات التي يوجد بها اعضاء منتخبون من الاعضاء المعينين وحدهم وذلك لحين اجراء الانتخابات . وتعتبر صحيحة القرارات التي صدرت من مجالس الادارة المشار اليها قبل

العمل بهذا القانون » ويبين من ذلك ان هذا المشروع تناول علاج المسألة التى تستطيع الوزارة الرأى بشأنها .

ولهذا انتهى رأى الجمعية الصومية الى أن عضوية السيد بمجلس ادارة بنك مصر قد انتهت ولا يجوز مدها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ وأن احكام هذا القانون لا تسرى على مجالس الادارة التى صدرت قرارات بطلها قبل العمل به .

(فتوى ١٢٥ فى ١٦/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

ضريبة الارباح التجارية والصناعية خضوع بنك مصر لهذه الضريبة بغض النظر من أن أرباحه تنقل الى الدولة — اساس ذلك أن الضريبة المذكورة تفرض على مجرد تحقق الربح دون اعتبار للاوجه التى يستعمل فيها — لا تجوز الحاجة بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لأن الاعفاء الوارد بها قاصر على الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، كما أن هذا النص عدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ ولم يرد فيه أى إعفاء من الضريبة — بيان ذلك .

ملخص الفتوى :

ان بنك مصر يعتبر — طبقا للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ — مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة. ويباشر عمليات تجارية ومن ثم يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ولا وجه للقول بعدم خضوعه لهذه الضريبة استنادا الى ايلولة ارباحه للدولة وعدم اعتباره — تبعا لذلك — قائما بعملياته التجارية لحسابه وهو شرط يجب تحقيقه فى الربح الخاضع للضريبة المذكورة ، لا وجه لهذا القول لان الضريبة تفرض على مجرد تحقق الربح الذى تجنيه المنشأة التجارية بغض النظر عن الاوجه التى يستعمل فيها الربح بعد تحقيقه ، ولذلك فإن الربح الذى يحققه البنك عن عملياته التجارية التى يقوم بها استنادا الى شخصيته المستقلة يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية رغم ايلوته الى الدولة وعدم احتفاظ البنك به لنفسه .

ولا تجوز المحاجة أيضا بأن في خضوع البنك للضريبة المشار إليها مخالفة لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لأن رأس مال البنك مملوك لمؤسسة مصر ثم للمؤسسة المصرية العامة للبنوك ، وإن كان النص المشار إليه يعنى ناتج استثمار أموال هذه المؤسسات من الضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أن هذا الإعفاء مقصور على الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وهى الأرباح الناتجة من استعمال البنك رأس المال المملوك للمؤسسة المذكورة فى عملياته التجارية اذ تعتبر هذه الأرباح توزيعا أو ناتجا لاستثمار هذا المال فيخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة لولا قيام المانع من ذلك بمقتضى المادة ٢١ سالفه الذكر ، أما الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فتفرض على الربح الناشئ عن عمليات تجارية تقوم بها المنشأة ذات الشخصية المستقلة وهى بنك مصر وذلك بغض النظر عن شخصية المالك لهذا المال لأن ملكية المنشأة لرأس المال المستعمل فى عملياتها التجارية ليس شرطا لخضوع ربحها لهذه الضريبة .

وغنى عن البيان أن نص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد استبدل به نص آخر بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ ثم الفى ذاته بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون المؤسسات العامة ولم يرد بنص المادة ٢١ بعد تعديله أو بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ما يفيد إعفاء ناتج استثمار المؤسسات العامة من الضرائب ومن ثم خلا وجه الاستناد الى هذه العبارة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى مقتضى ما تقدم يخضع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقد أكد المشرع هذا بنصه فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ على عدم إعفاء البنوك التى تثول ملكيتها الى الدولة من هذه الضريبة ، وينصه فى المادة الخامسة على أن يعمل بهذا القانون اعتبارا من ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ وهو التاريخ الذى انتقلت فيه ملكية بنك مصر الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى خضوع بنك مصر للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية سواء عن نشاطه السابق على تاريخ انتقال ملكيته الى الدولة أو عن نشاطه اللاحق لهذا التاريخ .

(فتوى ١٠٦٥ فى ١٠/١٠/١٩٦٣)

المبدأ :

قاعدة رقم (٢١)

تحويل مؤسسة بنك مصر الى شركة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ — يترتب عليه انطباق لائحة العاملين بالشركات على العاملين به من تاريخ نفاذه — ليس له من اثر على الحكم الصادر قبل هذا التحويل — بحث مشروعية الحكم يتم على اساس القواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره .

ملخص الحكم :

انه بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ وبعد أن صدر الحكم المطعون به صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويل مؤسسة بنك مصر الى شركة مساهمة عربية يتولى البنك المركزى وضع نظامها ، الا أن هذا القرار وما تترتب عليه من انطباق لائحة العاملين بالشركات على العاملين بالبنك اعتباراً من تاريخ نفاذه ليس له من اثر على الحكم المطعون فيه الذى تبحث مشروعيته على اساس القواعد التنظيمية التي كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

(طعن ٩٠٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

العاملون ببنك مصر وهو احد بنوك القطاع العام يخضعون للوائح التي يصدرها مجلس ادارة البنك ولو خالفت احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — قرارات مجلس ادارة البنك وقرارات رئيس هذا المجلس فيما يتعلق بالجزاءات تكون نهائية — نهائية هذه القرارات لا تحول دون الاخلال بسلطة المحكمة الاتحادية في التعقيب على هذه القرارات — اساس ذلك : قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(م ٥ — ج ٨)

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ينص في المادة ١٩ منه على أن لكل مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين دون تقييد بالتقواعد والنظم المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، كما ينص في المادة ٢١ منه على أن قرارات مجالس ادارات بنوك القطاع العام ورؤساء هذه المجالس تكون نافذة دون حاجة الى اعتماد من سلطة أعلا بالنسبة للجزاءات دون الاخلال بسلطة المحكمة التأديبية ، وتنص المادة ٢٥ من القانون المذكور على أنه الى ان تصدر اللوائح المشار اليها في المادة ١٩ تظل اللوائح الحالية المعمول بها في البنك المركزي وبنوك القطاع العام سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، والمستفاد من هذه النصوص أن العاملين ببنك مصر ، وهو أحد بنوك القطاع العام ، يخضعون للوائح التي يصدرها مجلس إدارة البنك ولو خلفت أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأن قرارات مجلس إدارة البنك وقرارات رئيس هذا المجلس فيما يتعلق بالجزاءات تكون نهائية مع عدم الاخلال بسلطة المحكمة التأديبية في التعقيب على هذه القرارات طبقا للقوانين المنظمة لذلك وهي قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وأن اللوائح المعمول بها في بنك مصر عند صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تظل نافذة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن تصدر اللوائح المشار اليها في المادة ١٩ منه .

ومن حيث أن مجلس إدارة بنك مصر اصدر لائحة لشئون العاملين به عمل بها من ١٩٧٧/٧/١ وقد نصت المادة ٧٨ منها على سريان اللائحة الموحدة للبنوك المعمول بها من ١٩٦٧/١/١ والمعلقة في ١٩٧٢/٧/١ فيما يتعلق بالجزاءات وذلك الى حين صدور لائحة جديدة للتحقيقات والجزاءات وأذ نصت المادة ٣٠٧ من اللائحة الموحدة للبنوك المشار اليها على اختصاص رئيس مجلس إدارة البنك في توقيع جزاء خفض الفئة وخفض الاجر على العاملين بالبنك من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة ويكون الطعن في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ أخطار العامل بالجزاءات الموقع عليه ، وكان المطعون ضده وقت توقيع الجزاء المشار اليه عاملا باحدى الفئات من السادسة الى الثالثة ، فان قرار الجزاء المطعون بالدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٣ قضائية يكون صادرا من المختص به قانونا ، ولذا فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بإلغائه ، وبإعادة الدعوى

الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها للحكم فيها مجددا
بتشكيل جديد وفي ضوء الدفع المبثى من البنك .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

الفرع الرابع

المصرف العربي الدولي

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المصرف العربي الدولي - توزيع ارباحه - اخضوع ما يصرف
للعاملين للضريبة المرتبات - المادة ١١ من اتفاقية تأسيس المصرف العربي
الدولي الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة
١٩٧٤ - اموال المصرف وارباحه وتوزيعاته وكافة اوجه نشاطه وعملياته
المختلفة معفاة من كافة انواع الضرائب والرسوم والنفقات - توزيع
ارباح المصرف الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف -
ما يصرف من الارباح للعاملين بالمصرف العربي الدولي لا يدخل ضمن
المفردات الواردة على سبيل الحصر في المادة ١١ فلا يدخل ضمن توزيعات
المصرف - ما يصرف لهم يدخل ضمن تكاليف الحصول على الايراد الواجب
الخصم من مجمل الربح وليس توزيعا له - علاقة المصرف بالعاملين به
علاقة عمل ما يتقاضاه هؤلاء من المصرف لا يخرج عن كونه اجراء وما
يقوم مقامه من مكافآت أو أية مميزات نقدية أو عينية يستحقونها كنتيجة
لهذه العلاقة - الاثر المترتب على ذلك : ما يتقاضاه العاملون بالمصرف
من ارباح يخضع للضريبة على المرتبات - تطبيق .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الحادية عشرة من اتفاقية تأسيس المصرف العربي
الدولي الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة
١٩٧٤ على أن « اموال المصرف وكذلك ارباحه وتوزيعاته وكافة اوجه
نشاطه وعملياته المختلفة سواء في مركزه الرئيسي أو فروع أو مكاتبه

أو توكيلاته التي قد توجد في بلد العضو تعفى من كافة انواع الضرائب والرسوم والدفات كما تعفى من تحصيل أية ضرائب أو رسوم أو ديفات قد تفرض على العملاء ... » وكذا المادة ٥٣ من النظام الاساسى للمصر العربى والدولى والتي تنص على ان « توزع ارباح المصرف الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف الاخرى كما ياتى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي مبلغ عشرة في المائة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي رأس المال

(ب) ثم يقتطع المبلغ الملاءم لتوزيع حصة أولى من الارباح لا تجاوز ٥٪ للمساهمين من القية الاسمية للسهم

(ج) يخصم بعد ما تقدم ١٠٪ على الاكثر من الباقي لمكافآت مجلس الإدارة .

(د) يوزع الباقي من الارباح على المساهمين كحصة اضافية في الارباح أو يرحل الى السنة المقبلة أو يخصص لانشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير عاديين أو غير ذلك من الاغراض الاخرى طبقا لما يقرره مجلس الإدارة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد استهدف اعفاء الاموال الخاصة بالمصرف وأرباحه وتوزيعاته وعملياته المختلفة سواء تبت في مركزه الرئيسي أو مروعة من جميع أنواع الضرائب والرسوم والدفات ، ويقصد بالاموال المصرف كل ما يملكه من نقود وعقارات ومنقولات وأصول رأسمالية وكل ما يمكن تقوية بهال طبقا لما هو وارد بمستنداته وحساباته، وينصرف مفهوم الارباح الى الارباح الصافية الناتجة عن العمليات التي باشرها المصرف خلال السنة المالية ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح ، وبعد تجنب الاستهلاكات والخصصات التي تقتضى الاموال المحاسبية بحسابها وتجنبها قبل اجراء أى توزيع لتلك الارباح ، أما التوزيعات فهى ما يتم اقتطاعه من الارباح الصافية لتوزيعه على اصحاب الاسهم أو حصص التأسيس وكل ما يؤخذ من الارباح لمصلحة عضو من اعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر وكذلك كل ما يمنع بأية صفة كانت الى اعضاء مجالس الإدارة ، وهذه التوزيعات كانت تمثل وعاء الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة ومنها القيم المنقولة طبقا لاحكام الباب الاول من الكتاب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح

التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والذي كان معمولاً به عند صدور القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة على اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي ، ويقصد بالعمليات المخلفة تلك الأنشطة والعمليات التي يمارسها البنك والتي تدخل ضمن أغراضه .

ومن حيث أن ما يصرف من الأرباح للعاملين بالمصرف العربي الدولي لا يدخل ضمن المفردات الواردة على سبيل الحصر بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية البنك فلا يدخل على وجه الخصوص ضمن توزيعاته أرباح المصرف وهي تلك التي كانت محلاً للضريبة القيم المنقولة ذلك أن ما يصرف لهم لا يعدو أن يكون داخلاً ضمن تكاليف الحصول على الإراد الواجب الخصم من محل الربح فالمرجع الضريبي يعتبر أن ما يدفع للعاملين كنسبة من الأرباح بمثابة التكاليف على الربح وليس توزيعاً له وفي ذلك تنص المادة ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص . .

— الأرباح التي تلزم الشركة بتوزيعها نقداً بنسبة معينة على العاملين بها طبقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن « وما يؤيد هذا النظر أن طبيعة العلاقة بين المصرف والعاملين إنما تختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة العلاقة بينه وبين أصحاب الأسهم أو أعضاء مجلس الإدارة فالعلاقة التي تقوم بين المصرف والعاملين به لا تعدو أن تكون علاقة عمل ، وكل ما يتقاضاه هؤلاء العاملون من المصرف لا يخرج عن كونه أجراً أو ما يقوم مقامه من مكافآت أو أية مميزات نقدية أو مينية يستحقها كنتيجة لهذه العلاقة التي أرتأى المشرع أنها تكليف على الربح وليس توزيعاً له .

ومن حيث أنه عن مدى أحقية مصلحة الضرائب في الاطلاع على قرارات ومحاضر أعمال الجمعية العمومية للمصرف ، فقد استعرضت الجمعية العمومية فتاها السابقة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو سنة ١٩٨٣ والتي انتهت إلى جواز الاطلاع على دفاتر وأوراق كل من البنك العربي الأمريكي والمصرف العربي الدولي وبنك فيصل الإسلامي للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة التركات ، وقواعد الضريبة على المرتبات ، وفي حالة الجرائم التي تنسب لاي من المودعين .

ومفاد هذه الفتوى أن محل أطلاع موظفي مصلحة الضرائب هو الدفاتر والمحركات والوثائق وأوراق الإيرادات والمصروفات اللازمة للتثبت من تنفيذ

احكام القوانين المشار اليها ولما كانت قرارات الجمعية العمومية للمصرف ومحاضرها لا تعدو ان تكون وثائق تمثل الاساس القانونى فى صرف الارباح للعاملين بالمصرف كل سنة ، فانه يجوز الاطلاع عليها على ان يقتصر هذا الاطلاع على الهدف المقصود منه وهو التثبت من تنفيذ الاحكام التى يقررها القانون بالنسبة لضريبة المرتبات كما سلف البيان وفى حدود هذا التثبت .

(ملف ٢٧٥/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

تعليق :

راجع ايضا فتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٨٣/٥/٤ (استئثار مال عربى واجنبى) حيث انتهت الى احقية مصلحة الضرائب فى الاطلاع على دفاتر وأوراق كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى للتثبت من تنفيذ احكام قانون ضريبة الشركات وقواعد الضريبة على المرتبات وفى حالة الجرائم التى تنسب لآى من المودعين .

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ باصدار اتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية — نص الاتفاقية على عدم خضوع المصرف وفروعه وتوكيلاته وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى او الادارى او المحاسبى فى داخل بلد العضو — عمل الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء هو مجرد حصر وتجميع لكافة أوجه النشاط فى الدولة بهدف وضع الاسس السلبية للتخطيط القومى لدفع عملية الانتاج والتنمية — التزام المصرف بتقديم البيانات الاحصائية التى يطلبها الجهاز لا يتعارض مع اتفاقية تأسيس المصرف — الالتزام بتقديم البيانات الاحصائية لا يعتبر تفتيشا بالمعنى المقصود فى اتفاقية تأسيس المصرف اساس ذلك : التفتيش يعنى البحث والتحرى والتتبع بينما عمل الجهاز فى جمع البيانات الاحصائية لهدف توفير البيانات عن مختلف الانشطة القائمة بالدولة كما ان هذه البيانات وفقا لقانون الجهاز سرية ولا يجوز افشاؤها او اتخاذها اساسا للضريبة او ترتيب اى عبء مالى او دليلا فى جريمة او اساسا لآى عمل .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحصاء

والتعداد على أنه « .. وعلى الأفراد والهيئات أن يقدموا الى الجهة المكلفة بالاحصاء أو التعداد جميع البيانات التي تطلب منهم بما يطابق الحقيقة وبالكيفية وفي المواعيد التي تحددها الهيئة الفنية .

وعلى أصحاب المنشآت أو من يمثلهم أن يسمحوا بإجراء الاحصاءات أو التعدادات بالدخول الى محالهم في أوقات العمل الرسمية والاطلاع على كافة المستندات للتحقق من صحة البيانات المقدمة .. » .

كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « البيانات الفردية التي تتعلق بأى أخصاء أو تعداد سرية ، ولا يجوز اطلاق أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغه شيئا منها ، كما لا يجوز استخدامها لفسر الأغراض الإحصائية .. » كما تعرضت الجمعية العمومية اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٤ والتي تنص المادة الثانية عشر منها على أنه لا يخضع المصرف وفروعه وتوكيلاته وسجلاته ووثائقه ومخزونه لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو الحاسبي في داخل بلد العضو . كما تنص المادة الثالثة عشر من هذه الاتفاقية على أن « - حسابات المدعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها ولا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها » .

ومناد ما تقدم أن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء يقوم بجمع البيانات الإحصائية والمعلومات الخاصة بالتعدادات بفرض خدمة التخطيط القومي وذلك عن طريق توفير البيانات المطلوبة عن الموارد الانتاجية والطاقات المخفية سواء كانت مادية أو بشرية وإيضاح مستوى الاسعار والاجور ، ومن ثم فإن هذا العمل يعد مجرد حصر وتجميع لكافة أوجه النشاط في الدولة بهدف وضع الاسس السليمة للتخطيط القومي لدفع عجلة التنمية والانتاج ، وعلى ذلك فإن التزام المصرف بتقديم البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز لا يتعارض مع حكم المادة ١٢ من اتفاقية تأسيس المصرف سالف الذكر ، لان الالتزام بتقديم البيانات الإحصائية طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ليس تفتيشا بالمعنى المقصود في اتفاقية تأسيس المصرف المشار اليه ، لان التفتيش بمعنى البحث والتحرى والتتبع بينا البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أنها يهدف الى توفير البيانات والاحصاءات عن مختلف الأنشطة القائمة بالدولة ، كما أن هذه البيانات الإحصائية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر سرية ولا يجوز إفشاؤها أو اتخاذها أساسا للضريبة أو لترتيب أى عبء مالى أو دليلا في جريمة أو أساسا لاي

عمل ، ومن ثم فلا وجه لامتناع المصرف عن موافاة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بهذه البيانات الاحصائية بدعوى سريتها .

(ملف ٦٤/٢٢/٢ جلسة ١٩٨٢/١١/٢)

الفرع الخامس — البنك القومى للاستيراد والتصدير

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير أن المشرع أحال فى تشكيل مجلس إدارته الى أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى التى تضمنت نطتين فى تشكيل مجلس إدارة البنك هما نبط مجلس إدارة البنك المركزى ونبط مجلس إدارة بنوك القطاع العام — لا الزام على السلطة المختصة بتشكيل مجلس الإدارة باتباع نبط دون آخر — التزام البنك المركزى بتسجيل البنك المذكور بسجل البنوك لديه أعمالاً لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير فى مادته الاولى على أن « ينشأ بنك يسمى البنك القومى للاستيراد والتصدير يباشر الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون ويتخذ شكل شركة مساهمة وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة » . كما تنص المادة العاشرة منه على أن يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على النحو الوارد فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى ، ويحدد مرتب وبدل تمثيل رئيس المجلس ونائيه بقرار من رئيس الجمهورية وتحدد مكافآت وبدلات حضور أعضاء المجلس بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أن مفاد نص المادة السابقة أن المشرع أحال فى تشكيل مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير الى الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى .

وباستقراء أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى فى هذا الصدد يبين أنها تضمنت نطتين فى تشكيل مجلس

الإدارة ، أولها — تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي حيث نصت المادة السادسة منه على أن « يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

محافظ البنك رئيسا لمجلس الإدارة ، نائب محافظ البنك — نائبا لرئيس مجلس الإدارة رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام التجارية .

ثانيها — تشكيل مجالس إدارة بنوك القطاع العام حيث نصت المادة الثامنة عشرة من ذات القانون على أن « يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام سواء أكانت من البنوك التجارية أو المتخصصة أو بنوك الاستثمار والأعمال مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي : (أ) رئيس مجلس الإدارة (ب) نائب رئيس مجلس الإدارة (ج) ثلاثة أعضاء من المديرين العاهلين بالبنك (د) » .

ومن حيث أن المشرع في المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير لم يلزم السلطة المختصة بتشكيل مجلس إدارة البنك المذكور باتباع نمط معين دون آخر ، ومن ثم يكون لها الخيار في أن تشكل مجلس إدارة البنك المذكور على غرار تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ أو على غرار تشكيل مجالس إدارة البنوك التجارية الوارد بالمادة ١٨ من ذات القانون .

ومن حيث أنه ولئن كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومي للاستيراد والتصدير قد تضمنت النص على أن يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على النحو الوارد بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ إلا أن المشرع عدل عن هذا الاتجاه كما تدل عليه عبارة المادة ، مما يؤكد قصده في إطلاق الخيار بين النمطين الواديين بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ عند تشكيل مجلس إدارة البنك المذكور .

ومن حيث أن رئيس الجمهورية قد أصدر القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة البنك القومي للاستيراد والتصدير على غرار تشكيل البنك المركزي مستخدما حق الخيار بين نوعي التشكيل الذي خوله له القانون ، ومن ثم يكون قراره المشار إليه قد صدر صحيحا متفقا وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولم يعد من اللازم بحث دستوريته .

ومن حيث أنه لا وجه لما قد يثار من أن البنك القومي للاستيراد

والتصدير اتخذ شكل الشركة المساهمة ، ومن ثم يتعين أن تلتزم في تشكيل مجلس إدارته بما تلزم به الشركات المساهمة ، ذلك أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية ذات المسؤولية المحدودة قد نص في المادة (٢) على أنه « لا تخر أحكام القانون المرافق بما ورد من أحكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار رأس المال العربي والأجنبي .. وتسرى أحكام القانون المرافق على الشركات المشار إليها فيما لم يرد فيه نص في القوانين المنظمة

ومن ثم فإنه إزاء ورود نص بشأن تشكيل مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير في قانون أنشائه رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ ، فإن هذا النص هو الواجب الاتباع دون غيره من النصوص الواردة بقانون الشركات.

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير ينص في مادته الثامنة عشرة على أن « يسجل البنوك بالبنك المركزى المصرى ، ويخضع لأحكام كل من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه ، الأمر الذى يتعين معه على البنك المركزى أن يلتزم بتسجيل البنك القومى للاستيراد والتصدير بسجل البنوك لديه أعمالاً لحكم القانون .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقرر رئيس الجمهورية رقم ٧٠١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس إدارة البنك القومى للاستيراد والتصدير قد صدر متفقاً وأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والى وجوب تسجيل هذا البنك طبقاً لأحكام قانون أنشائه بسجل البنوك بالبنك المركزى .

الفرع السادس - بنك الاستثمار القومي

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المشرع الدستوري عندما تناول المرتبات والمكافآت والتعويضات التي تصرف من خزانة الدولة في المادة ١٢٢ من الدستور أسند الى القانون تعيين قواعد منحها والجهات التي تتولى تطبيقها ولم يعد هذا الاسناد الى تحديد مقدارها بداية ونهاية كما انه اجاز الاستثناء من تلك القواعد بقانون ومن ثم فان ما يجب تحديده بقانون انما هو القواعد العامة في منح المرتبات التي تشمل اشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه وانه اذا ما اسند القانون لرئيس الجهاز سلطة تحديد مرتبات العاملين في احدى الجهات وفقا لقواعد محددة كان هذا الاسناد صحيحا ومطابقا لحكم الدستور باعتبار ان رئيس الجمهورية يدخل في عداد الجهات التي يصح تفويضها تشريعا طالما انه لم يرد نص صريح في القوانين التي تخضع لها تلك الجهة بتناول تحديد مرتب العاملين فيها - صدور قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ - المشرع لم يسلك في بنك الاستثمار القومي الطريق المقرر في انشاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة او شركات القطاع العام ولم يفرغه في نمط من انماطها رغم وجودها تحت نظره وانما افرد له نظاما خاصا مراعى طبيعة البنك والمهام الموكولة اليه - خروجه من مجال اعمال الاحكام التي تخضع لها الهيئات العامة كما يفرج العاملون به من نطاق المخاطبين بالنظم المقررة للهيئات العامة - نتيجة ذلك : ان لائحة نظام العاملين ببنك الاستثمار القومي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

في ١٩٨٠/٩/٢٤ استعرضت الجمعية العمومية فتاوها الصادرة بجلسة ١١ بونية سنة ١٩٨٠ ملف رقم ٢٥٠/٦/٨٦ التي انتهت فيها الى تنقيد ائناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون في تحديد مرتبات العاملين به بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره هيئة عامة وفقا لقانون انشائه ومن ثم جزءا من الجهاز الادارى للدولة يخضع تحديد مرتبات العاملين به لاحكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٢ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ .

وتبين للجمعية العمومية ان المادة ١٢٢ من الدستور تنص على ان « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء ومنها الجهات التي تتولى تطبيقها » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى على أن « ينشأ بنك يسمى بنك الاستثمار القومى تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير التخطيط ويكون مركزه الرئيسى مدينة القاهرة » .

وينص فى المادة الثانية على أن « غرض البنك تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات أو عن طريق مدها بالقروض أو غير ذلك من الوسائل ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات » .

وتنص المادة الثالثة عشر على أن « مجلس إدارة البنك هو السلطة العليا المهيمنة على شئون البنك وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الأهداف التى انشئ من أجلها وفى إطار الخطة القومية وعلى الأخص ما يأتى (ط) أعداد الهيكل التنظيمى للبنك ووضع اللائحة المتعلقة بتنظيم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم دون التقيد بقوانين العاملين فى الحكومة والقطاع العام وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية ... » .

ومغاد ما تقدم أن المشرع الدستوري عندما تناول المرتبات والمكافآت والتعويضات التى تصرف من خزانة الدولة فى المادة ١٢٢ أسند الى القانون تعيين قواعد منحها والجهات التى تتولى تطبيقها ولم يرد هذا الاسناد الى تحديد مقدارها بداية ونهاية كما أنه أجاز الاستثناء من تلك القواعد بقانون ومن ثم فإن ما يجب تحديده بقانون أنها هو القواعد العامة فى منح المرتبات التى تشمل أشخاص المستحقين وحالات الاستحقاق وشروطه وعليه فإنه اذا ما أسند القانون لرئيس الجمهورية سلطة تحديد مرتبات العاملين فى إحدى الجهات وفقا لقواعد محددة كان هذا الاسناد صحيحا ومطابقا لاحكام الدستور باعتبار أن رئيس الجمهورية يدخل فى عداد الجهات التى يصح تفويضها تشريعيا ، وذلك طالما أنه لم يرد نص صريح فى القوانين التى تخضع لها تلك الجهة بتناول تحديد مرتبتات العاملين فيها .

ولما كان البادى من استعراض نصوص قانون انشاء بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع انشأ بهذا القانون بنكا ذا شخصية اعتبارية ولم ينشأ هيئة عامة أو مؤسسة عامة حسبما ورد بنص المادة (١) منه وأنه هدف من وراء ذلك وفقا لنص المادة (٢) اسناد تمويل مشروعات الخطة عن طريق الاقتراض أو المساهمة ومتابعة تنفيذها الى جهة متخصصة فى هذا النوع من الاعمال المصرفية مخوله حق القيام

بتلك الاعمال وحق ادارة امواله ومصالحته المالية واصدار اسهم المشروعات التى يساهم فيها وسندات التسوية وادخل فى المادة (٤) الارياح الناتجة عن مباشرته لاماله ضمن موارده وانشأ له فى المادة (٧) موازنة مستقلة وحسابات ختامية سنوية وأوجب ترحيل فوائضه من سنة الى أخرى فى المادة (٨) وحمله فى المادة (٩) بتكاليف واعباء خدمة قروضه ومنحه فى المادة (١٠) سلطة التعاقد مباشرة مع كافة الاشخاص العامة والخاصة محلية كانت أو اجنبية وتشكل فى المادة (١٢) مجلس ادارته وجعله السلطة العليا المهينة على شئونه وتصريف اموره فى المادة (١٣) وخوله حق الموافقة على القروض واصدار السندات وتحديد كيفية استهلاكها ووضع نظم قبول الودائع من الغير بدون فوائد والمساهمة فى المشروعات العامة والخاصة وفى رؤوس اموالها وتخفيض اسعار الفائدة والموافقة على الموازنة التخطيطية والموازنة الختامية للبنك واسند المشرع مراجعة حسابات البنك فى المادة (٢١) لمراقبين يتولى البنك المركزى تعيينهما وتحديد اتعايهما ، وبناء على ذلك فان المشرع لم يسلك فى بنك الاستثمار القومى الطريق المقرر فى انشاء الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ولم يفرغه فى نمط من انماطها رغم وجودها تحت نظره وانما أنسرد له نظاما خاصا بمنحه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مراعىا فى ذلك طبيعة البنك والمهام الموكولة اليه فى ادارة النشاط الاقتصادى للدولة لحسابه بأسلوب مصرفى غير تقليدى . وعليه فانه يخرج من مجال أعمال الاحكام التى تخضع لها الهيئات العامة كما يخرج العاملين به من نطاق المخاطبين بالنظم المقررة للهيئات العامة وعلى ذلك فان الفتوى التى صدرت فى شأن مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون فى تحديد مرتبات العاملين به والتى أوجبت تقيد هذا المجلس بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وان كانت صحيحة فيها صدرت بشئونه باعتبار الاتحاد هيئة عامة وفقا لقانون انشائه رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فيخضع تبعاً لذلك لاحكام قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويخضع العاملون به لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا ان تلك الفتوى لا تجد مجالا لامبالها بالنسبة لبنك الاستثمار القومى وبالنسبة للعاملين به .

وبناء على ذلك يكون نص المادة ١٣ من قانون انشاء بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ مطابقا لحكم الدستور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أن لاتحة نظام العاملين ببنك الاستثمار القومى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم التزام بنوك القطاع العام التجارية بإيداع فائض أموالها المخصصة للاستثمار في حسابات بنك الاستثمار القومي وعدم التزامها بالحصول على موافقته في استثمارها لهذه الأموال .

ملخص الفتوى :

تبينت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من نص المادة ٥ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي أن المشرع أوجب على وحدات القطاع العام ، بعد مراعاة اعبائها المتعلقة بتمويل مشروعاتها الاستثمارية المدرجة في الخطة ، إيداع فائض التمويل الذاتي لديها بحسابات بنك الاستثمار القومي كمورد من الموارد الاستثمارية للبنك المذكور ، وألزمت المادة ٦ من ذات القانون وحدات القطاع العام بإيداع فائض أموالها المخصصة للاستثمار مودعة في بنك الاستثمار أو في حساباته لدى الجهاز المصرفي وعدم استثمار هذا الفائض في أى وجه آخر من أوجه الاستثمار إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك المذكور .

أن كانت عبارة وحدات القطاع العام المشار إليها في المادة ٥ المذكورة تشمل بنوك القطاع العام التجارية إلا أنه نظرا للطبيعة الخاصة للجهاز المصرفي واقتصار نشاطه في مجال الاستثمار على القيام بأعمال مصرفية تستهدف تنمية واستثمار ودائعه وتأهيتها ولا يقوم بمشروعات كوححدات القطاع العام الصناعية والتجارية بل يندرج نشاطه تحت مسمى النشاط المصرفي الجارى التى توجز في القيام بعمليات الوساطة المالية عن طريق الاقتراض من الغير أو من الودائع لديه وإعادة الاقتراض لأجل متفاوتة في دورات مستمرة متداخلة وما شابه ذلك في هذا النشاط لا يمكن أن ينشأ عنه ما يمكن أن يسمى بفائض التمويل الذاتي بعكس الحال في وحدات القطاع العام التجارية والصناعية إذ أن طبيعة نشاطها يتحدد في القيام بمشروعات ينتج عنها فائض وتحتاج لتمويل ذاتي وخارجي . يؤكد ذلك أن المشرع حينها تعرض في نص المادة ٦ المذكورة لبنوك القطاع العام — التى أجاز لوححدات القطاع العام إيداع فائض التمويل الذاتي بها — عبر عنها بعبارة « الجهاز المصرفي » وبذلك أخرجها من مدلول وحدات القطاع العام في هذا المجال ، وعلى ذلك فإن بنوك القطاع العام تخرج لطبيعة نشاطها رغم كونها من وحدات القطاع العام من مجال المخاطبين بحكم المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فلا تلزم بإيداع فائض أموالها المخصصة

للاستثمار في حسابات بنك الاستثمار القومي فلا تكون ملزمة بالحصول على موافقته في استثمارها لهذه الأموال .

(ملف ٤٨/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

الفرع السابع — بنك التنمية الصناعية

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

عدم أحقية العاملين ببنك التنمية الصناعية الذين يتقاضون بدل تمثيل في الحصول على مقابل مصروفات الضيافة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري على أنه « يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتي :

.....

وتحدد مرتبات وبدلات وكلفات رئيس مجلس الادارة ونائبه والعرضيين المتخصصين بقرار من رئيس الجمهورية وتنص المادة (١٩) من ذات القانون على ان « مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار اليها في المادة السابقة هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف اموره ..

وللمجلس — في مجال نشاط البنك — اتخاذ الوسائل الاتية :

..... (ج) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج .

.....

كما استعرضت الجمعية العمومية لائحة نظام العاملين بالبنك المعتمد في أغسطس سنة ١٩٧٧ والمطبقة حاليا على العاملين بالبنك والتي تنص في المادة (٣٢) منها على أن « يمنح شاغلو وظائف مجموعة وظائف الادارة العليا والوظائف الاشرافية في مجموعة الوظائف المصرفية والفنية بدل تمثيل بالفئات الموضحة بجدول الوظائف المرفق » وتنص المادة (١٠٢) من ذات اللائحة على ان « يستمر العاملون بالبنك في التمتع بالحقوق المقررة لهم في التاريخ السابق لتاريخ العمل بهذه اللائحة التي لم يرد بشأنها نص

فيها ، كما تنص المادة (١٠٣) على أن « تسرى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالبنك فيما لم يرد نص به في هذه اللائحة » .

ومن حيث أن المستقر عليه في افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن الحكمة التي ابتغاها المشرع من تقرير بدل تمثيل لنوع معين من الوظائف هو مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها الوظيفة الرئيسية وضرورة ظهور القائم بها بالمظهر الاجتماعي اللائق وأن هذا البديل يرتبط صرفه بالمظهرية اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا وتبدو هذه المظهرية ضرورية وواضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل من شاغلها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة .

ومن حيث أن الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة للعاملين بالبنك المشار اليه من شاغلي وظائف الإدارة العليا وشاغلي الوظائف الاشرافية هي مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها طبيعة عمل البنك خدمة للعمل ذاته وليس لذات شخص الموظف . ومن ثم فإن الحكمة من تقرير بدل التمثيل أنها هي في الحقيقة ذات الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة أو مرتب الاستقبال ، وبالتالي فإن بدل التمثيل — بها يتفياها من تحقيق هدف عام هو صالح الوظيفة يجب مصروفات الضيافة باعتبار أن القيام باعباء ومصروفات الضيافة أنها يمثل أحد المتطلبات التي يتعين على شاغلي الوظائف العليا — المقرر لها بدل تمثيل — القيام بها .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن بدل التمثيل ومصروفات الضيافة يعدان في الحقيقة مسمى لبديل واحد هو بدل التمثيل مهما اختلفت التسميات لهما لاتحاد الحكمة من تقريرها ، وبالتالي لا يحق للعاملين بالبنك المشار اليه الذين يتقاضون بدل تمثيل الاستمرار في منحهم مقابل مصروفات الضيافة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن المادة (١٠٢) من لائحة العاملين بالبنك المشار اليه تنص باستمرار العاملين في التمتع بحقوقهم المقررة لهم وقت العمل بهذه اللائحة ومن ثم استمرار حصولهم على مقابل مصروفات الضيافة ، ذلك لأن تلك المادة قد اشترطت لاستمرار تمتع العاملين بالبنك بحقوقهم الوظيفية السابقة ألا يرد بشأنها تنظيم خاص باللائحة ، ولما كان بدل التمثيل يغطي نفقات واعباء مصروفات الضيافة ، فمن ثم يكون موضوع مصروفات الضيافة قد ورد له تنظيم خاص باللائحة ، وبالتالي لا يكون هناك مجال للاحتفاظ به لمن يتقاضى بدل تمثيل .

كما لا يغير من ذلك أيضاً ما يقال من أن قاعدة عدم جواز الجمع بين

بدل التمثيل ومصرفات الضيافة أن كان لها مجال في التطبيق بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام فانها لا تسرى على العاملين بالقطاع المصرفي وذلك لما لمجلس إدارة كل بنك من حرية في وضع القواعد الوظيفية الخاصة به والتي لا تتقيد بالنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام ، لوجه للحجاج بذلك لان الحرية الممنوحة لمجلس ادارات البنوك في وضع النظم الوظيفية الخاصة بالعاملين ليست حرية مطبقة بل هي مقيدة بمراعاة الأصول العامة المطبقة في نظام العاملين بالقطاع العام .

(مئوي ٦٠٤ في ١٩٨٤/٦/٢٣)

الفرع الثامن - البنك المصري لتلبية الصادرات

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

يستحق البنك المصري لتلبية الصادرات فوائد تلخى عن مبلغ ريع قيمة الأسهم التي اكتتب بنك الاستثمار المقرر بها في رأسمال البنك الأول بسعر ٧٪ سنوياً من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ الوفاء بها .

ملخص الفتوى :

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون بإنشاء البنك المصري لتلبية الصادرات بالقاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء البنك القومى للاستيراد والتصدير وأن تتولى لجنة من ممثلين عن كل وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد تحديد الجهات التى تؤول اليها صائى حقوق البنك المذكورة ، ويعتمد قرار اللجنة من رئيس مجلس الوزراء . وقضت المادة ٥ من قانون انشاء البنك بتحديد رأس مال البنك المصرى لتلبية الصادرات المرخص به بمبلغ مائة مليون جنيه مصرى ، المصدر منه مبلغ خمسون جنيه موزعة على خمسمائة ألف سهم ذات قيمة متساوية ، وقيمة كل سهم مائة جنيه مصرى ، يؤدى المكتب ٢٥٪ على الأقل من قيمة كل سهم باحدى العملات الحرة التى يحددها مجلس إدارة البنك على أساس أعلى سعر معن لتلك العملات في التاريخ الذى يحدده مجلس الادارة . واكتتب المؤسسون في رأس المال المصدر بالكامل فبلغت حصة بنك الاستثمار ٢٠٠.٠٠٠ سهم قيمتها عشرون مليون جنيه . كما نص على قيام المكتبين بدفع ريع كامل القيمة الاسمية لكل سهم عند الاكتتاب : نصفها بالجنيه

المصرى والنصف الآخر بالدولار الأمريكى . ولم يتم بنك الاستثمار المصرى بسداد ربع قيمة الاسهم المكتتب فيها انتظارا لاتهام تصفية البنك القومى للاستيراد والتصدير ، اذ قررت اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بطسرتها المنعقدة فى ١٩٨٣/١٢/٣ تشكيل لجنة من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد لتحديد حجم كافة أصول البنك القومى للاستيراد والتصدير ولستنزال حقوق الشركات والهيئات فيه ، وتخصيص باقى الأصول لبنك الاستثمار أو للبنك المصرى لتلبية الصادرات خصما من حصة بنك الاستثمار القومى فى رأس مال البنك الاول . ويعد اجراء هذه التصفية قام بنك الاستثمار القومى بأداء قيمة ما اكتتب فيه بالعملية المصرية فى ١٩٨٤/١٢/٨ والنصف الآخر بالدولار الأمريكى فى ١٩٨٤/١٢/١٢ . وقد طالبه البنك المصرى لتلبية الصادرات بأداء فوائد تأخير طبقا للمادة ١٠ من النظام الاساسى للبنك على أساس أن آخر موعد حددته الجمعية التأسيسية للبنك لسداد الدفعة الاولى من قيمة الاسهم كان فى ٨٣/١١/٣٠ الا أن بنك الاستثمار القومى رفض أداء هذه الفوائد . ولاهمية الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى أنفقوى والتشريع فتبينت أن المادة ١٠ من النظام الاساسى للبنك المصرى لتلبية الصادرات تقضى بأن كل مبلغ واجب السداد وفاء بباقى قيمة سهم يتأخر أدائه فى الميعاد المحدد له يستحق عنه فائدة لصالح البنك بواقع ٧٪ سنويا من يوم استحقاقه . . « ولما كان الاصل أن التزام المكتتب بتقديم حصته المكتتب بها هو التزام مجرد بنشأ فى ذمته ويستحق أدائه عند تأسيس الشركة أو البنك ، وينظم عقد التأسيس والنظام الاساسى كيفية الوفاء بهذا الالتزام .

وحيث أن التزام بنك الاستثمار بأداء حصته فى البنك المصرى لتلبية الصادرات هو التزام مصدره القانون الذى ناط بالبنك الاول الاشتراك فى تأسيس البنك الثانى دون أن يعلق الوفاء بهذا الالتزام على الانتهاء من تصفية البنك القومى للاستيراد والتصدير أو يؤجل أدائه الى حين الحصول على ناتج تصفية البنك الملغى . يؤكد ذلك نص المادة ٣/٥ من قانون انشاء البنك على أن « دفع المؤسسون فى كامل القيمة الاسمية لكل سهم عند الاكتتاب ، نصف هذه الدفعة بالجنه المصرى والنصف الآخر بالدولار الأمريكى . وما يؤكد أن ميعاد استحقاق أداء ربع القيمة المشار إليها التى ذكر أنه تم دفعها فعلا كان عند انشاء البنك والاكتتاب فى أسهمه . ومن ثم فإن تخلف بنك الاستثمار عن أداء قيمة حصته الى ما بعد العمل بالقانون وقيامه بأداء نصيبه فيها بالجنه المصرى فى ١٩٨٤/١٢/٨ وبالدولار الأمريكى فى ١٩٨٤/١٢/١٢ يضمن اخلالا بالالتزام البنك بأداء التزامه فى الميعاد المقرر قانونا . ولا يغير من ذلك ما أوصت به لجنة السياسات والشئون الاقتصادية من قيام البنك بدفع حصته فى التأسيس من تاريخ تصفية البنك القومى

للاستيراد والتصدير اذا لم تجد هذه التوصية لها صدى في نصوص القانون ولم يصدر بها تشريع يعدل موعد الوفاء المحدد في قانون البنك . واذا تقاعس البنك عن الوفاء بالتزامه في الموعد المحدد قانونا فتستحق فوائد التأخير بسعر ٧٪ سنويا حسبها ورد بالمادة ١٠ من النظام الاساسى للبنك .

(ملف ١٦/٢/٩٥٣ — جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

الفرع التاسع — بنك قناة السويس

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

قرار الجمعية العمومية غير العائدية لبنك قناة السويس بتغيير مراقب الحسابات قرار باطل قانونا — أساس ذلك — أن هذا التغيير تم دون اخطار لراقب الحسابات المعزول باقتراح العزل والاسباب التي بنى عليها وبغير أن يتمكن من الرد عليه أمام الجمعية العمومية المعروض عليها استبداله .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعمول به حتى آخر مارس سنة ١٩٨٢ والواجب التطبيق على الشركة في الحالة الماثلة تنص في فقرتها الخامسة والسادسة على أنه (ويجوز للجمعية العمومية في جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات وفي هذه الحالة يتعين على صاحب الاقتراح أن يخطر الشركة برغبته وما يستند اليه من أسباب ، وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل وعلى الشركة اخطار المراقب فوراً بنص الاقتراح وأسبابه وللمراقب أن يناقش الاقتراح في مذكرة كتابية تصل الى الشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام على الأقل ويتولى مجلس الادارة تلاوة مذكرة المراقب على الجمعية العمومية وللمراقب في جميع الحالات أن يتولى الرد على الاقتراح وأسبابه أمام الجمعية العمومية قبل اتخاذ قرارها .

ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف هذه المادة) ، فمن ثم يكون المشرع قد أبطل بطلانا مطلقا عزل المراقب وتعيين غيره محله اذا تم ذلك دون اخطاره باقتراح العزل والاسباب التي بنى عليها وبغير أن يتمكن من الرد عليه أمام الجمعية العمومية المعروض عليها استبداله .

واذ ثبت أن الجمعية العمومية العادية لبنك قناة السويس المنعقدة بجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨١ قد قررت تجديد تعيين المراقب في الصالة الماطلة فإن قرار الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة في ٢٠ من يونية سنة ١٩٨١ الذي تضمن استبدال غيره به دون اخطاره وبغير أن يتمكن من الرد على الاقتراح المقدم من مجلس الادارة في هذا الشأن يكون قرارا باطلا لمخالفته لاحكام المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر الى مخالفة قرار الجمعية العمومية غير العادية لبنك قناة السويس الصادر بجلسة ٢٠ من يونية سنة ١٩٨١ بتغيير مراقب الحسابات لاحكام المادة ٥١ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ملف ٥٨٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)

الفرع المعاصر — البنك العربى الافريقى

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

حظرت المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ الجمع بين عضوية ادارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة — حظرت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الجمع بين عضوية مجلس ادارة احد البنوك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فيها — نص المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بالتفويض فى انشاء البنك العربى الافريقى على اعفائه من الخضوع للقوانين المنظمة لشركات المساهمة ليس من مؤداء الاعفاء من قاعدة حظر الجمع المشار اليها — اساس ذلك ان قاعدة الحظر ذات شقين وتفترض توافر صفتين — الاعفاء من الحظر بمقتضى صفة الشخص عضوا بمجلس ادارة هذا البنك لا يؤثر على خضوعه للحظر بمقتضى صفته الأخرى باعتباره عضوا بمجلس ادارة البنك الآخر أو الشركة المساهمة — قيام البنك العربى الافريقى بنشاط فى مصر يؤكد سريل الحظر .

ملخص الفتوى :

— أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات تنص على أنه « لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوَل

نشاطها في مصر أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة والاستشارة فيها » . كما تنص المادة ٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على أنه : « لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من شركات المساهمة .. » .

والذي يستفاد من ذلك النصين أن المشرع قد حظر على وجه العموم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة ، كما حظر على وجه خاص الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك أو شركة من شركات الائتمان . ويلاحظ أن قاعدة حظر الجمع هذه — شأنها شأن أية قاعدة أخرى تحظر الجمع بين صفتين — مزدوجة التطبيق بمعنى أنها تقوم على وحدة الشخص الخاضع للقاعدة وتعدد صفاته ، ويكتفى خضوعه لهذه القاعدة بهتقضى إحدى صفاته لتحظر عليه التمتع بباقي الصفات التي تحظرها القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة بهتقضى تلك الصفات ، وعلى ذلك فإذا كان ثبت شخص واحد يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين من شركات المساهمة ، وكان خاضعاً في إحدى الشركتين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ، ولكنه معفى من الخضوع لذات القاعدة في الشركة الأخرى ، فإنه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركتين ، وإنما يلزم أن يكون هذا الإعفاء شخصياً أي متعلقاً بشخصه ، أو مزدوجاً شاملاً للصفتين معاً ، أي أن يكون معفى في كلا الشركتين من الخضوع لتلك القاعدة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، فإنه ولئن كانت المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ المرحّض بإنشاء البنك العربي الإفريقي — قد أمنت هذا البنك من الخضوع للقوانين المنظمة لشركات المساهمة ومنها ولا شك قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة — إلا أن هذا ليس من شأنه إعفاء أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة أو البنوك الأخرى من قاعدة عدم جواز الجمع بين هذه العضوية وعضوية مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي ، لأن الإعفاء ليس شخصياً يتعلق بذواتهم ، وإنما هو يتعلق بصفاتهم في البنك العربي الإفريقي ، فيظلون خاضعين لذات القاعدة بهتقضى صفاتهم الأخرى وهي عضوية مجلس إدارة شركة أو بنك آخر . ومن ثم فإنه ولئن كان عضو مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي يتمتع بالإعفاء المقرر لهذا البنك من الخضوع لنظم الشركات فلا يخضع لقيود عضوية مجلس الإدارة من حيث الحد الأقصى لمكافأته أو مدة العضوية أو .. إلى ذلك ، إلا أنه لا يعفى من قاعدة حظر الجمع بين عضوية

مجلس ادارة هذا البنك وعضوية مجالس الشركات او البنوك الأخرى ، ويؤيد هذا النظر أن الحكمة من قاعدة الحظر — وهى تمكين أعضاء مجلس الإدارة من التفرغ لأعمالهم فى الشركات ، حيث تفرغت صورة عضو مجلس الإدارة وأصبح يساهم مساهمة فعالة فى ادارتها — هذه الحكمة تتوافر فى حالة الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك العربى الإفريقى وعضوية مجلس ادارة شركة أو بنك آخر .

ومفوق ما تقدم ، فانه لا محل للحاجة بأن البنك العربى الإفريقى لا يزاوّل نشاطا فى مصر ، ومن ثم فلا يخضع لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارته وعضوية مجلس ادارة بنك آخر يعمل فى الجمهورية العربية المتحدة — وذلك ان هذا البنك وفقا لحكم المادة ٣ من نظامه الاساسى يقوم بجميع أوجه الاستثمار فى مشروعات التنمية بالدول التى يمتد إليها نشاط البنك ويقوم بإصدار السندات والكبيالات والشيكات والسندات الاذنية سواء كانت تدفع فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج ، وكذلك خصم وتداول السندات والكبيالات والسندات الاذنية من أى نوع مما يدفع فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى الخارج . وهذا يقطع بأن للبنك نشاطا فى مصر فيخضع لقاعدة الحظر المشار إليها .

لذلك انتهى الراى الى انه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك العربى الإفريقى ، وعضوية مجلس ادارة أى بنك أو شركة مساهمة أخرى .

(فتوى ٢٩٤ فى ١٩٦٥/٣/٩)

وبهذا المعنى أيضا ملف ٤٦/٢/١٦ جلسة ١٩٨٣/١١/٢

الفرع الحادى عشر — البنك الصناعى

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى بنك صناعى — ترخيصه للحكومة فى تقديم قروض للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات بغوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك — رفع الحد الأقصى لهذه القروض بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم

١٤٠ لسنة ١٩٥٥ الى خمسة ملايين من الجنيهات بموافقة مجلس الوزراء في ١٩٥٦/٢/٢٩ على محاسبة البنك الصناعي لمدة سنتين ابتداء من اول يناير ١٩٥٦ على اساس فائدة قدرها ١٪ من الاموال التي يكتب بها في المشروعات الانتاجية — سريان هذا السعر على الاموال التي يكتب بها البنك في المشروعات المذكورة سواء اقترضها من الحكومة او حصل عليها من البنك الاهلي المصري — استفادة البنك بهذا التخفيض بالنسبة لمساهمة في المشروعات اللاحقة على سنة ١٩٥٦ — اساس ذلك ان مساهمة البنك بالمبالغ المذكورة تمت ، بناء على توجيه الحكومة في مشروعات انتاجية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧. بالترخيص للحكومة في الاشتراك في بنك صناعي تنص على أن « يرخص للحكومة كذلك بما يأتي :

(أ)

(ب)

(ج) أن تقدم قروضا للبنك لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات ويكون لهذه القروض فوائد يحدد سعرها بالاتفاق بين الحكومة والبنك » .

وان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « يستبدل بالفقرة (ج) من المادة ٣ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه النص الآتي :

(ج) أن تقدم قروضا للبنك ، وتقوم بضمانه فيما يعقده من قروض بحيث لا يتجاوز مجموع ما تقدمه من قروض وما تضمنه منها خمسة ملايين من الجنيهات وتحدد سعر الفائدة لهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك .

وأنه في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزارة المالية والاقتصاد المتضمن محاسبة البنك الصناعي ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦. على اساس فائدة قدرها ١٪ من الاموال التي يكتب بها في المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة على أنه اذا قلت أرباح البنك في أي من السنتين ١٩٥٦ و ١٩٥٧ عن ٤٪ فيمكن للحكومة أن تتنازل عن كل أو بعض هذه الفائدة .

ويخلص مما تقدم أن هذا الحكم يحل على اساس سريان سعر الفائدة المخفض على الاموال التي اكتب بها البنك الصناعي في المشروعات المذكورة

سواء اقترضها من الحكومة أو حصل عليها من البنك الاهلى المصرى — الذى كان يقوم بوظائف البنك المركزى — ذلك أن موافقة مجلس الوزراء لم تأت بجديد بالنسبة الى سعر الفائدة على الاموال التى اقترضها البنك الصناعى من الحكومة وانما الجديد فيها هو محاسبة البنك عن فوائد الاموال التى يحصل عليها من مصادر أخرى على أساس السعر المخفض وذلك في نطاق العلاقة بين البنك والحكومة لا بينه وبين البنك المقرض بمعنى أن الحكومة قد كملت معاونته البنك الصناعى على اداء رسالته في خصوص المشروعات الانتاجية في حدود الفرق بين سعر الفائدة الذى يقترض به وسعر الفائدة الذى تحاسبه على مقتضاه وذلك على الاموال التى يحصل عليها منها .

ولا يسوغ قصر هذه المعونة على الاموال التى اسهم بها البنك في المشروعات الانتاجية خلال سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ اذ أن هذا غير مقصود للاعتبارات التى اوضحها البنك في المذكرة المقدمة منه للسيد وزير الدولة لشئون الانتاج في شأن خفض سعر الفائدة الذى يقترض به من البنك الاهلى المصرى وفي كتابه المرسل في ١١ من يناير سنة ١٩٥٦ الى وزارة المالية والاقتصاد الذى اعدت بناء عليه المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩ من برباير سنة ١٩٥٦ وانما يتعين تفسير عبارات مذكرة وزارة المالية والاقتصاد التى وافق عليها مجلس الوزراء على أساس التقصد الى تخفيف عبء الفائدة عن البنك السارية عليه في حدود سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ سواء بالنسبة الى المساهمات السابقة على هاتين السنتين أو الحاصلة خلالها وهذا هو المفهوم الذى صدر على مقتضاه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠ .

أما عن توجيه الحكومة البنك في المساهمة في بعض المشروعات الانتاجية فانه لا شبهة في وجوب صدور هذا التوجيه من الحكومة ذاتها لا من مظهرها في مجلس ادارة البنك على أنه يؤخذ من الاطلاع على أوراق الموضوع أن وزارة المالية والاقتصاد سبق أن طلبت الى البنك الصناعى في ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ مواهباتها بجميع المبالغ التى سبق أن اشترك بها في المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة وتواريخ دفعها مع بيان المبالغ التى سيكتب بها مستقبلا أولا بأول لتحديد المبالغ التى تحسب عليها الفائدة المخفضة وقد اجاب البنك في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٦ بأن جميع المشروعات التى اسهم فيها تعتبر من المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة وعلى هذا وافق وزير المالية والاقتصاد في ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٥٦ على تطبيق الفائدة المخفضة على المشروعات التى اسهم فيها كل من البنك والحكومة وكذا المشروعات التى اسهم فيها البنك بتوجيه من

مجلس الانتاج وعدم حساب الفائدة المخفضة مستقبلا الا على المبالغ التي يشترك بها البنك وتوافق عليها الحكومة وقد قامت الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالوزارة بدراسة الموضوع - في ضوء هذه الموافقة - واعدت فيه مذكرة عرضت على وكيل الوزارة المساعد فوكيل الوزارة فالوزير الذي وافق على ما أنتهى اليه البحث من تقدير المبالغ التي اكتب البنك بها في المشروعات الانتاجية بناء على توجيه الحكومة بمبلغ ٨١٣ر٥٠٠ جنيها كما طلب البنك في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ محاسبته على اساس الفائدة المخفضة عن مبالغ أخرى فأجاب وكيل وزارة المالية والاقتصاد بكتابه المؤرخ ٦ اكتوبر سنة ١٩٥٦ بموافقة الوزارة على محاسبة البنك على اساس سعر الفائدة المذكورة بالنسبة الى مبلغ ٨٠٠٢٣٠ جنيها علاوة على المبالغ المبينة في التبليغ السابق وطلب الى البنك مستقبلا الحصول مقدما على موافقة الوزارة على محاسبته بالفائدة المخفضة على المبالغ التي قد يكتب بها في المشروعات الانتاجية الجديدة وكل اولئك ظاهر الدلالة على أن مساهمة البنك بالمبالغ المذكورة انما تمت في نظر الوزارة بناءا على توجيه الحكومة في مشروعات انتاجية مما يقتضى محاسبته عنها على اساس الفائدة المخفضة وغنى عن البيان أن موافقة وزير المالية والاقتصاد على هذا النظر تدفع كل شك يمكن أن يثور في هذا الخصوص .

وأما فيما يتعلق بمساهمة البنك في المشروعات اللاحقة على سنة ١٩٥٦ فقد أكدت مذكرة وزير الخزانة المركزي وهي التي صدر على مقتضاها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ بالترخيص بصرف ٢٦٥١٩ جنيها من ربط المصروفات غير المنظورة - أن البنك الصناعي يستحق صرف هذه المبالغ طبقا لقرار مجلس الوزراء في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ سالف الذكر وذلك بعد اذ قامت الجهات المختصة في كل من وزارتي الخزانة والاقتصاد ببحث الموضوع على نحو ما جاء بهذه المذكرة الأمر الذي يفترض معه تحقق الجهات المختصة من أن المساهمات اللاحقة تمت بناءا على توجيه التحقق من هذا الأمر ولا سيما أن وزارة المالية والاقتصاد كانت قد نهبت على البنك بضرورة الحصول على موافقتها سلفا قبل الاشتراك في المشروعات الانتاجية التي يراد تطبيق قرار مجلس الوزراء المشار اليه بصددھا .

لذلك انتهى الرأي الى وجوب اجراء مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٦٠ بالترخيص في صرف مبلغ ٢٦٥١٩ جنيها من ربط المصروفات غير المنظورة المستحق للبنك الصناعي وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

(فتوى ٣٤٢ في ٢٨/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

البنك الصناعى — رئيس مجلس إدارته — اعتباره موظفا — عدم جواز مطالبته برد ما قبضه من مكافأة عضوية المجلس أو اعانة الغلاء .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص للحكومة فى الاشتراك فى البنك الصناعى يتبين أن المرفق الذى يقوم البنك المذكور على شئونه قد أتبعته الحكومة فى إدارته طريقة الشركة المعروفة فى الفقه الإدارى بشركة الاقتصاد المخطط ، التى وإن ساهم فيها الأفراد ، إلا أن هذه المساهمة لا يمكن بحال أن تصل الى حد النصف سواء فى الإدارة أو فى رأس المال . واعتبار البنك شركة مخططة على النحو المتقدم يستتبع بالضرورة أن تخطف النظم والقواعد التى تحكمها عن تلك التى تحكم البنوك فى وضعها العادى ، ومن بين هذه النظم المخططة ما تنبئه المادة ٢/٣ من القانون سالف الذكر من أن رئيس مجلس إدارة البنك! هو فى الوقت ذاته عضوه المنتدب ، وهو بهذه المثابة يجمع بين صفتين : صفة كاتب عن مجلس الإدارة ، وبياتر بمقتضاها السلطات التى تدخل أصلا فى اختصاص هذا المجلس فقط ، وصفته كمدير فعلى للبنك ، وبمقتضاها يدير كافة الشئون العادية الأخرى لهذا البنك ، وهو بهذه الصفة الأخيرة يعتبر من جميع الوجوه موظفا من موظفيه . من أجل ذلك يعتبر المرتب الذى قرره له مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٨ قد أنطوى على مقابل للمهام التى يباشرها بصفته مديرا فعليا للبنك ، التى يعتبر فى خصوصها موظفا فيه ، وبالتالي فإنه يستحق اعانة الغلاء على مقدار هذا المقابل ، كما أنه بناء على هذه الصفة كذلك يستحق ما قد يقرر له من مكافآت إضافية عن عضويته .

فإذا كانت الجمعية العمومية للبنك قد أقرت صرف اعانة غلاء المعيشة ومكافآت العضوية لرئيس مجلس الإدارة وذلك بإقرارها لحساب البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة على ذلك فى خلال المدة القانونية ، فإنه لا مناص من الأخذ بالتقديرات التى أقرتها بخصوص المكافآت وكذلك بخصوص اعانة الغلاء ، نظرا لأن الجزء من المرتب الذى يستحقه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل إدارته الفعلية للبنك ، لم يحدد فى قرار مجلس الوزراء الذى أنطوى على مرتب أجبالى لرئيس مجلس الإدارة وعضوه المنتدب .

لكل ذلك لا يجوز مطالبة رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي برد ما تبيسه من مكافأة عضوية مجلس الإدارة أو أمانة الغلاء .

(فتوى ٣٦٦ في ١٩/٤/١٩٥٥)

الفرع الثاني عشر — بنك ناصر الاجتماعي

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٩٧١/٦٦ نص على إعفاء بنك ناصر الاجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسوم — حكبة ذلك ما يحققه البنك من أغراض اجتماعية — أثر ذلك — أن ما يستورده البنك من الخارج لتسيير مشروعاته يعفى من الضرائب والرسوم الجبركية — شرط ذلك — أن تبقى على ملكه ولا يتصرف فيها للغير — تطبيق — استيراد سيارات ليموزين لحساب البنك ودخلت ضمن أصوله — عدم أداء رسوم جبركية عنها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ ، منح البنك في المادة الأولى الشخصية الاعتبارية ، وحدد في المادة الثانية أغراضه التي شملت تحقيق التكافل الاجتماعي وإنشاء نظام المعاشات والتأمين ومنح قروض وإعانات للمواطنين وقبول الودائع ، واستثمار أمواله في المشروعات العامة والخاصة ، ونص هذا القانون في الفقرة الأولى من المادة ١١ على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجبركية وملحقاتها كما تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشات وإعانات وقروض على الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة » .

ومفاد ذلك أن المشرع ، أسند للبنك تحقيق أغراض اجتماعية وخوله في سبيل ذلك استثمار أمواله في مشروعات عامة أو خاصة ، وبالنظر إلى الأهداف الاجتماعية القائم عليها إعفاءه من أداء جميع الضرائب والرسوم بها في ذلك الرسوم الجبركية وملحقاتها بنص صريح قاطع ، ومن ثم فإن الأشياء التي يستوردها البنك من الخارج لتسيير المشروعات المذكورة تعفى

من الضرائب والرسوم الجبركية طالما بقيت على ملكه ولم يتصرف فيها الى الغير .

ولما كانت السيارات في الحالة المعروضة قد استوردت لحساب البنك وظلت ضمن اصوله مستخدمة في المشروع سالف البيان لذلك لا تستحق عنها رسوم جبركية ، ومن ثم تلتزم مصلحة الجمارك برد مبلغ الضرائب الجبركية الذي اقتطعته من وديعة البنك لديها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السيارات التي استوردها البنك لمشروع ليموزين مصر من الضرائب الجبركية والزام مصلحة الجمارك بأن ترد اليه مبلغ الضرائب الجبركية التي اقتطعتها عن تلك السيارات .

(فتوى ٩٣٥ في ١٠/١١/١٩٨١)

قائمة رقم (٤٥)

المبدأ :

ملكية البنك الاهلى المقر الذى يشغله بنك ناصر الاجتماعى .

ملخص الفتوى :

انتقلت ملكية البنك الاهلى الى الدولة بالكامل واعتبر مؤسسة عامة بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ مع بقائه قائما باعمال البنك المركزى للدولة ، وبموجب القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ انفصل البنك المركزى عن البنك الاهلى وأعتبرت امواله اموالا خاصة وخول رئيس الجمهورية اعتماد ميزانيته الافتتاحية واصدار نظايه الاساسى ، ولقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الاهلى وحدد رأسمال البنك بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه وخول مجلس ادارة البنك سلطة تصريف شؤونه كما أكد اعتبار امواله اموالا خاصة وخول البنك حق شراء العقارات اللازمة لممارسة نشاطه والتصرف فيها ، وأسند النظام الاساسى لرئيس الجمهورية اعتماد ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر وبقرار رئيس الجمهورية رقم

٤٧٤ لسنة ١٩٦١ اعتمدت الميزانية الافتتاحية للبنك في أول مايو سنة ١٩٦١ وتضمنت ضمن الأصول المبانى المفوكة للبنك ، وبمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ حول البنك الأهلى الى شركة مساهمة مصرية ، وقد كان البنك المركزى المصرى يمارس اختصاصات الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام اعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل اعمالها الى البنك المصرى بيد أن القاتون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المركزى والجهاز المصرفى قصر ممارسته لاختصاصات الجمعية العمومية على اقرار الميزانية وحساب الارياح والخسائر والوافقة على استخدام المخصصات فى غير الأغراض المحددة لها بالميزانية وبناء على ذلك فإن سلطة التصرف فى عقارات البنك الأهلى المصرى تثبت للبنك ذاته ممثلا فى مجلس إدارته الذى يختص بتصريف شؤونه وفقا لاحكام نظامه الاساسى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ولما كان البنك يعد شركة مساهمة من اشخاص القانون الخاص وكانت أمواله تعد أموالا خاصة فإن نمته تكون مستقلة عن ذمة الدولة وبالتالي لا يجوز تخصيص عقاراته للمنفعة العامة الا بعد نزع ملكيتها وفقا للقيود والإجراءات والاحكام المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة .

وبناء على ما تقدم فإن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٢ بتخصيص مبنى فرع البنك الأهلى المصرى ليكون مقرا للهيئة العامة لبنك ناصر الصادر بإنشائها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ لا يعدو أن يكون مجرد توصية بشغل بنك ناصر للمبنى دون أن يترتب عليه آثار قانونية ومن ثم تظل ملكية العقار ثلثته للبنك الأهلى المصرى . لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٠ التى انتهت الى أن ملكية المبنى لا زالت للبنك الأهلى وعلى بنك ناصر رد المبنى اليه متى طلبه ، وعليه دفع مقابل انتفاعه به .

(ملف ٨٢٠/٤/٣٢ جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

الفرع الثالث عشر — بنك التسليف الزراعى والتعاونى

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى — مؤسسة عامة — موظفوه قائمون
بخدمة عامة — خضوعهم لقانون الكسب غير المشروع .

ملخص الفتوى :

يتبين من وثائق انشاء بنك التسليف الزراعى والتعاونى انه يقوم على مرفق عام هو مرفق التسليف الزراعى ، فقد كان انشاؤه ثمة تنكير الدولة وتوجيهها ، فهو من صنعها لا من صنع الافراد ، وبغيتها منه هى خدمة الاقتصاد الزراعى فى بلد للزراعة فيه المقام الاول بين موارد الثروة القومية . ولذلك خولته الدولة سلطات وحقوقا وامتيازات من نوع ما تخول جهات الادارة العامة كما أخضعتة لاشرافها ورقابتها واتخذ هذا الاشراف مظاهر عدة ، فى تشكيل الهيئات التى تتولى ادارته ، وفى رقابة وزير المالية على ما تصدره تلك الهيئات من قرارات ، وفى خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة ، يضاف الى ذلك ان الدولة بسطت عليه حماية مالية واسعة النطاق تثلث فى مساهمتها بنصف رأسماله ، وفى ضمانتها للصارف المساهمة فيه ربحا قدره ٥ ٪ ، وفى القروض الكبيرة التى تقدمها الحكومة للبنك على أن لا تستردها الا عند تصفية البنك . وإذا لاحظنا أن مرسوم انشاء البنك قد زوده بالشخصية المعنوية أمكن القول بأن البنك المذكور قد تجعبت له كل مقومات المؤسسات العامة ، مجعب بذلك كل عناصرها . وينبنى على اعتباره مؤسسة عامة أن يكون كافة موظفيه قائمين بخدمة عامة ، ومن ثم فهم يخضعون لقانون الكسب غير المشروع .

(فتوى ١٥٤ فى ٢٩/٤/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

لا يجوز قياس حالة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى وهى شركة مساهمة على حالة رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى وبالتالي لا يجوز مطالبة الاول برد المكافاة التى تقاضاها ضمن تلك التى يقرها مجلس الادارة لموظفى البنك .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٥٠ الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٠، بالترخيص للحكومة بالاشتراك في انشاء بنك زراعى يتبين أن المادة الاولى منه قد نصت على أن يرخص للحكومة بأن تشترك في تأسيس شركة مساهمة مصرية لانشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص العمليات الآتية :

واشتراك الحكومة يكون بالاشتراك في أسهم البنك بما لا يزيد على قيمة نصف رأس المال على أن لا تتجاوز قيمة ما يكتب به مليون جنيه .

وقد نصت المادة الرابعة على أن عقد تأسيس البنك يجب أن توافق عليه الحكومة ويجب أن ينص فيه بنوع خاص على ما يلى :

اولا — أن تمثل الحكومة في مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال .

ثانيا — أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتخب او من يعهد اليه بادارة البنك بقرار من مجلس الوزراء .

ثالثا — الا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لاحكام هذا القانون كما ان كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب امتهاده بمرسوم .

رابعا — أنه يجوز للحكومة أن تطلب باعادة النظر في أى قرار تراه معرضا لمصالح البنك للخطر بشرط أن يقدم الطلب في غضون عشرة ايام من تاريخ صدور القرار وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار الا اذا وافق عليه مجلس الادارة أو الجمعية العمومية على حسب الاحوال ثانيا باغلبية خاصة تحدد في عقد التأسيس .

ومن هذه النصوص يتضح ان بنك التسليف الزراعى والتعاونى ما هو الا شركة مساهمة اشتركت الحكومة في رأسمالها وقد منحها القانون في مقابل ذلك أن يكون تمثيلها في مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال وان يكون تعيين عضو مجلس الادارة بقرار مجلس الوزراء كما أعطى لها الحق في أن تطلب اعادة النظر في أى قرار تراه معرضا لمصالح البنك للخطر بشرط أن يكون ذلك في خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار . ولا شك أنه فيما عدا هذه القيود فان البنك كشركة مساهمة يخضع للنظم والقواعد المقررة للشركات المساهمة في القانون المصرى .

وتتلخص هذه الوقائع في أن مجلس الادارة ما هو الا وكيل عن الشركة يكون مسئولوا عن أعماله وتصرفاته أمام الجمعية العمومية للمساهمين .

ويتطبق هذا المبدأ على بنك التسليف الزراعى يتبين أن مجلس ادارة البنك المذكور قد قرر فى أول اجتماع له اعتبار رئيس مجلس الادارة من بين موظفى البنك وقرر صرف المكافآت السنوية التى تصرف لموظفى البنك اليه وقد أقرت الجمعيات العمومية للبنك هذا التصرف باقرارها لحسابات البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة على هذا القرار فى خلال الفترة المحددة لها فى الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ . وبذلك لا يكون هناك من سبيل الى مطالبة رئيس مجلس ادارة البنك المذكور برد المبالغ التى قبضها — ولا يجوز قياس حالته على حالة رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى لاختلاف المركز القانونى لكل من البنكين اذ أن البنك الأخير ما هو الا مؤسسة خاضعة للحكومة أموالها جميعها من أموال الحكومة واليها وحدها يرجع صافى ارباحه وهى التى تعين اعضاء مجلس الادارة ورئيسه وهى التى تحدد مكافأته فلا يستطيع المجلس تبعاً لذلك أن يغير من صفة الرئيس ولا أن يزيد فى مرتبه لان فى ذلك تعديل لقرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن وهو مالا يملكه المجلس .

لذلك فقد انتهى قسم الرأى مجتمعا الى ان الفتوى الصادرة منه بخصوص المكافأة التى يتقاضاها رئيس مجلس ادارة البنك العقارى الزراعى المصرى ضمن المكافأة التى يقرها المجلس المذكور لموظفى البنك لا تنطبق على رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومن ثم لا تجوز مطالبته برد ما قبضه منها .

(فتوى ٥٠٢ فى ١٦/١٠/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى — تكييفه القانونى فى ضوء التشريعات المنشئة والمنظمة له — هو مؤسسة عامة لا يغير من ذلك انشأؤه فى شكل شركة مساهمة — أساس ذلك وائزته — عدم جواز تطبيق قانون الشركات المساهمة على رئيس مجلس ادارة البنك المذكور وعضوه المنتخب .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لبنك التسليف الزراعى انه بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة فى الاشتراك فى انشاء بنك زراعى يتولى على وجه الخصوص عمليات التسليف لنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات والماشية ولإصلاح الأراضى والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات

للجمعيات الزراعية وبيع الاسمدة والبذور لاجل المساعدة على ايجاد المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت (م ١ / ١) وتشترك الحكومة بالاكتتاب في اسهم البنك بها لا يزيد على نصف رأس المال (م ١ / ٢) ويرخص للحكومة في أن تضمن لاسهم رأس المال الأصلي ربحا مقداره ٥٪ وأن تقدم للبنك قروضا لا يجاوز مجموعها ٦ مليون جنيه لا تطلب البنك بسدادها قبل تصفيته (م ٢) وأن تبذل الحكومة في مجلس ادارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال وأن يكون تعيين عضو مجلس الادارة المنتخب أو من يعهد اليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء وللحكومة أن تطلب إعادة النظر في أى قرار تراه معرضا لمصالح البنك للخطر خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار (م ٤) وتكون المبالغ التي يقرضها البنك لنفقات الزراعة والحصاد والمبالغ المستحقة له ثمنا لشراء سداد مضمونة بحق امتياز (م ٦) وأن تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الادارى (م ٧) .

وبتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعى المصرى طبقا للنظام المرافق لهذا المرسوم وبرأس مال مقداره مليون جنيه زيد فيها بعد الى مليون ونصف مليون . ونص البند الاول من هذا النظام على أن للبنك شخصية مغنوية وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢ بتحويل البنك حق بيع المحصولات المرتهنة تابينا للقروض التي قدمها وذلك بعد اتخاذ اجراءات مبسطة من الاجراءات العادية اذ يكفى مجرد اخطار الدين باستحقاق الدين ويتولى البنك بنفسه اجراء البيع بالزاد العلنى (م ٢ ، ٣) ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٥ بتقرير استثناء من بعض أحكام القانون المبنى في خصوص الرهن ونص على صحة الرهن الذى يعقد للبنك صحيحا ولو بقيت الحاصلات الزراعية المرتهنة في مخازن البنك بشرط أن تختم أبواب المخازن بالشمع (م ١) وعقاب من يطف أو يزيل أو يفسد أو يكسر هذه الاختتام .

وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه على نحو . . يجعل المبالغ المستحقة للبنك عما يقرضه للزراع وما يبيعه لهم بالاجل مضمونة بحق امتياز على جميع أموال الدين المنقولة .

وبتاريخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأييم بعض الشركات والمنشآت وقضى بتأييم جميع البنوك وأيلولة ملكيتها للدولة فاصبح بنك التسليف الزراعى التعاونى المصرى بمقتضى هذا القانون مملوكا بأكمله للدولة بعد أن كانت ملكيتها لا تجاوز نصف رأس المال .

ويبين مما سبق أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى قد اجتمعت له عناصر المؤسسة العامة فقد كان انشاؤه ثمرة تفكير الدولة وتوجيهها ليقوم على مرفق التسليف الزراعى فى بلد للزراعة فيه الخام الاول بين موارد الثروة القومية وهو يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وقد خوله المشرع امتيازات وسلطات من نوع ما تخول جهات الادارة العامة كما أنه يخضع لرقابة الدولة واشرافها . وقد استقر رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على اعتبار البنك المذكور مؤسسة عامة وذلك لمناسبة ما عرض عليها من مسائل اقتضت تحديد التكيف القانونى للبنك . وليس من شك فى أن هذا الرأى الذى استقرت عليه الجمعية العمومية عندما كانت الحكومة مجرد مساهمة لا تلك سوى نصف رأس ماله قد أصبح أولى وأجدر بالاتباع بعد ايلولة أموال البنك كاملة الى الدولة .

ولا يغير من هذا النظر انشاء البنك المشار اليه فى شكل شركة مساهمة تساهم فيها الدولة بنصف أسهم رأس المال ، لأن هذا الشكل يعبر عن الوسيلة التى تم بها تحويل مرفق التسليف الزراعى عند تشكيله فى صورة مشروع ، دون أن يرفع هذا عن المشروع وصف المؤسسة العامة ما دامت عناصرها والسهات المميزة لها متوافرة فيه وعلى الخصوص اشراف الدولة ورقابته سواء باختيار القائمين على المشروع الذى يدير المرفق أو بالتعقيب على ما يتخذونه من قرارات ثم حقوق السلطة العامة المخولة له . ولما كان بنك التسليف الزراعى يجمع بين هذه الحقوق ومصور اشراف الدولة ورقابته المشار اليها فله حق تحصيل ديونه جبرا بطريق الحجز الادارى وهو الطريق المقرر قانونا لتحصيل أموال الدولة ، وتضمن الحكومة للمساهمين فيه حدا معينا للارباح وتنهى قروضا تمكينا له من تحقيق الخدمة العامة التى أنشئ من أجلها ولا تستردها الا بعد تصفيته ، وللدولة اشراف عليه يتمثل فى تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وامراضها على قرارات الجمعية العمومية الضارة بصالح البنك . لما كان الأمر كذلك فإن البنك يعتبر مؤسسة عامة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يكون ثمت وجه للنظر فى تطبيق قانون شركات المساهمة على حالة رئيس مجلس ادارة البنك وعضوه المنتدب .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق المرافقة وتلك التى قدمها البنك ان السيد / التحق بخدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٣١ وظل يتدرج فى وظائفه حتى عين وكيله له لشئون التعاون سنة ١٩٥١ ثم صدر قرار جمهورى بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ بتعيينه

رئيسا لمجلس ادارة البنك وعضوا منتدبا لمدة خمس سنوات بمرتب مقداره خمسة آلاف جنيه ، وفى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار جمهورى آخر بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة البنك لمدة سنتين بمكافأة سنوية مقدارها ٢٥٠٠ جنيها وبدل تمثيل مقداره ١٥٠٠ جنيه فى السنة . وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٣٨ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس ادارة البنك من رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب رئيسا ومدير عام البنك ونائب المدير العام وأعضاء ، وآخر القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعيين السيد / محمد محمود شهاين مديرا عاما للبنك وبذلك ظل السيد / سالى ابو العز رئيسا لمجلس الادارة وعضوا منتدبا .

(نتوى ٣٨١ فى ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

بنك التسليف الزراعى والتعاونى المصرى - اعتبار رئيس مجلس ادارته وعضوه المنتدب موظفا عاما طبقا للاتحة لترتيب الوظائف التى وافق عليها مجلس الادارة فى اجتماعه فى ١٩٣١/٧/٣ - لا يؤثر على قيام هذه الصلة قانونا تعيين غيره مديرا عاما للبنك - لا محل للقول بانتهاء خدمته منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - اثر ذلك - عدم جواز النظر فى تسوية مكافأة نهاية خدمته الا بعد انتهاء هذه الخدمة فعلا .

ملخص الفتوى :

أن رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى والتعاونى والعضو المنتدب يعتبر موظفا بالبنك وذلك طبقا للاتحة لترتيب الوظائف التى وافق عليها مجلس ادارة البنك فى أول اجتماع له بجلسة ٣ من يولية سنة ١٩٣١ اذ جعل وظيفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب على قمة الوظائف العليا يليها وظيفة وكيل المدير الذى يعاون المدير معاونة فعلية فى اعمال البنك ، وقد اقرت الجمعيات العمومية للبنك هذا الترتيب باقرارها لحساب البنك وميزانياته ولم تعترض الحكومة عليه خلال المدة المحددة فى الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبغضلا من ذلك فانه يقوم على سبيل الدوام بأعماله فى خدمة البنك متفرغا لهذه الاممال كما يشغل منصبه لا يدخل فى التنظيم الادارى للبنك فحسب بل هو فى قمة وظائفه .
ومن حيث أن السيد / ما زال رئيسا لمجلس ادارة البنك

وعضوا منتدبا ومن ثم فانه يظل موظفا فيه تربطه به صلة وظيفية للآن ، ولا أثر لتعيين غيره مديرا عاما للبنك على قيام هذه الصلة قانونا ، ذلك لان أثر هذا التعيين لا يعدو مجرد توزيع الاختصاص في ادارة البنك بين السيد / وبين المدير العام . فاذا كان سيادته يسطع — قبل هذا التعيين — بشئون ادارة البنك فانه بعد تعيين المدير العام سيظل متوليا ذات الشئون كرئيس لمجلس الادارة وعضو منتدب على قمة وظائف البنك يعاونه في ذلك المدير العام دون أن تقدر هذه المعاونة في بقاء ادارة البنك موكولة للسيد / بصفته المذكورة وبما لا يخرج عن الوضع الذي كان قائما قبل تعيين المدير العام فبما عدا ما يتطلبه هذا التعيين من المشاركة في القيام على شئون البنك ومباشرتها ولا وجه للقول بانتهاء خدمة السيد / بالبنك منذ تاريخ العمل بقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ استنادا الى عدم وجود نص في هذا القانون يجيز لمجلس الادارة ان يعهد الى أحد أعضائه اختصاصات المدير او ادارة المؤسسة بل يتولى هذه الادارة مدير المؤسسة او لجنة من بين اعضاء مجلس الادارة ، لا وجه لهذا القول لان عدم النص على جواز تولي رئيس مجلس ادارة البنك والعضو المنتدب ادارة البنك لا يعنى بالضرورة عدم جواز ذلك ، وقد كان للبنك منذ انشائه نظمه وأوضاعه الخاصة التي كانت تقضى باعتبار رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب مديرا للبنك وظل هذا الوضع قائما الى ان صدر القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتعيين شخص آخر مديرا للبنك مع بقاء السيد / رئيسا لمجلس الادارة وعضوا منتدبا شاغلا لقمة وظائفه .

ومتقضى استبرار السيد / في خدمة بنك التسليف الزراعي والتعاوني مدم جواز النظر في تسوية مكافاته عن مدة خدمته الا بعد انتهاء هذه الخدمة ، وهي لما تنته بعد .

(فتوى ٣٨١ في ١١/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

موظف — نذب موظفى الحكومة للعمل فى بنك التسليف الزراعى والتعاونى — غير جائز — الملتان ٨١ و ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، اذ تنص على أنه « يجوز نذب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس الوزارة أو المصلحة أو فى وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل فى الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » . ان هذه المادة اذ تنص على ذلك ، انها تقصر النذب على العمل بوزارات أو مصالح أخرى غير الوزارة أو المصلحة التى يعمل بها الموظف ، سواء فى ذلك ما كان من المصالح مندمجا فى كيان الحكومة باعتباره جزءا منه ، أو ما كان رغم اندماجه فى كيان الدولة متمتعا بشخصية معنوية لأسباب اقتضاها حسن القيام بمراسلاتها تحقيقا للمصالح العام ، أو مؤسسات عامة كالجامعات المصرية واللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، فلم ينصرف ذهن المشرع الى أجازة النذب الى غير هذه الجهات ، أما المؤسسات العامة التى تستهدف تحقيق أغراض اقتصادية ، وتتخذ شكل الشركات المساهمة كبنك التسليف الزراعى والتعاونى والبنك الصناعى ، فانها لا تعد من المصالح العامة فى مفهوم المادة ٨ المشار إليها ، ولا جدال فى أن النذب الى هذه الجهات طول الوقت يصدق على النذب للقيام بأعمال اضافية الذى أشارت اليه المادة ٥٠ من قانون نظام موظفى الدولة .

(انتهى ١٣٧ فى ١٩٥٦/٦/٥)

الفرع الرابع عشر - بنك التنمية والائتمان الزراعى

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

مكافأة ترك الخدمة الإضافية المقرره لموظفى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يقتصر استحقاقها على المعينين بالبنك قبل ١/١/١٩٦٢ باعتبار ان لهم حقا مكتسبا فى ذلك - أساس ذلك من التطور التشريعى وقرارات البنك .

ملخص الحكم :

عن مكافأة ترك الخدمة الإضافية فقد أنشئ « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » أصلا كشركة مساهمة فى سنة ١٩٣١ بالرسوم الصادر فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٣١ ، وفى يولييه سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٧

لسنة ١٩٦١ بتأيم بعض الشركات والمنشآت متضمنا النص في المادة (١) على تأيم جميع البنوك ونقل ملكيتها الى الدولة على أن تظل محتفظة بشكلها القانوني وشمل التأيم بنك التسليف الزراعي والتعاوني . وفي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها بالمحافظات . وتضمن القانون المشار اليه النص في المادة (١) على أن « يحول بنك التسليف الزراعي الى مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني) ومركزها القاهرة ثم نص القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء المؤسسات العامة وتحولت المؤسسة المذكورة الى البنك الرئيسي للتأمين الزراعي والتعاوني في صورة هيئة عامة حسبما هو وارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجلس العليا للقطاعات . ويبين من استعراض التطور التاريخي لنظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية للعاملين بالبنك المذكور أن هذا النظام قد ودرت أحكامه في قرارات متفرقة لمجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني ثم لمجلس إدارة المؤسسة المذكورة - ومن بين هذه القرارات قرار مجلس إدارة البنك في ١٩٥٤/١٢/٣١ - بإنشاء صندوق خاص ينفصل عن مالية البنك ليصرف المكافأة المذكورة للعاملين في أوان استحقاقها ، ووضع لهذا الصندوق نظام خاص أقره مجلس الإدارة . وقرر مجلس الإدارة في ١٩٥٦/١١/١٤ زياده مكافأة ترك الخدمة الى شهرين بدلا من شهر ونصف وأقر مجلس الإدارة بجلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ أن تحسب المكافأة الإضافية بواقع مرتب شهرين عن كل سنة من سني الخدمة بالبنك حسب آخر مرتب شهري أصلي كان يتقاضاه المستخدم أو العايل عند انتهاء خدمته بدون إضافة امانة غلاء المعيشة أو بدل التثبيت أو بدل السكن أو أي مرتبات أو ميزات أخرى إضافية يحصل عليها الموظف فوق مرتبه الأصلي . والثابت من استعراض التطور التاريخي لنظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية المعمول به في البنك أن هذه المكافأة منحة تقررها البنك لموظفيه وعياله بالإضافة الى ما يستحقونه أصلا من مكافآت أو معاشات سواء طبقا لنظام الادخار المعمول به في البنك أو طبقا لقوانين العمل أو طبقا لقوانين المعاشات التي سرت على هؤلاء العاملين .

(طعن ٣٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم سريان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على العاملين بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك المركزى المصرى .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن « يجوز لرئيس مجلس الادارة منح علاوة تشجيعية العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل أعلى يتفق مع طبيعة عمله بالشركة مع تيباه بواجبات وظيفته او على درجة عملية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء » .

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد اجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات عليه أعلى من الدرجة الجامعية الاولى والذى تنص المادة الاولى منه على أن « يمنح علاوة تشجيعية للعاملين باحكام القانونين رقمى ٨٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما الذين يحصلون اثناء خدمتهم على درجة الماجستير او ما يعادلها أو دبلوماسيين من دبلوماسيات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة دراسية على الاقل » .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على انه « تمنح العلاوة التشجيعية المشار اليها فى هذا القرار بقيمة العلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها العامل وقت حصوله على المؤهل أو الدرجة العلمية حتى ولو تجاوز بها نهاية الاجر المقرر للوظيفة المسموح به للتدرج بالمعلاوات الدورية ولا يتوقف منحها نتيجة الترقية » .

وتنص المادة الثالثة من القرار المشار اليه على انه « يتوقف استحقاق العلاوة اعتبارا من أول الشهر التالى لتعيين العامل على وظيفة من الدرجة العالية أو ما يعادلها فما فوقها وتنص المادة الخامسة من القرار المذكور على انه « لا تسرى احكام هذا القرار على العاملين بكادرات خاصة .

واستظهرت الجمعية العمومية نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٨٩٨

لسنة ١٩٨٢ والذي يقضى بأنه « تحذف الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (٩٩) من لائحة العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى والشركات التابعة له المعتدة من مجلس إدارة البنك الرئيسى بجلسته ١٩٧٩/٦/٢٨ والتي تنص على أن « تسرى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة فيما لم يرد نص بأحكام هذه اللائحة » .

. وأخير استظهرت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام والذي تنص المادة الاولى منه « تعادل درجات الكادرات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ووظائف الرقابة الادارية ووظائف هيئة الشرطة ووظائف السلطة القضائية وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء النيابة الادارية وأعضاء مجلس الدولة وضباط وأفراد القوات المسلحة وأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى بدرجات الكادر العام الملحق بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه » .

وبما أن المستفاد مما تقدم وخاصة من نص المادة الخامسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد اجراءات منح ملاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى أن هذا القرار لا يسرى على العاملين بكادرات خاصة .

وبما أن العاملين بكل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنك المركزى المصرى يتمتعون بنظام وظيفى مستقل عن نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذلك من حيث الوظائف التى يشغلونها والمرتبات التى يتقاضونها فانهم يكونوا من العاملين بكادر خاص لان الكادر الخاص يعنى فى المقام الاول تطبيق نظام معاملة مالية خاص يختلف عن النظام المطبق على سائر العاملين وتحديد درجات الوظائف ومسئاباتها ومرتباتها تحديدا خاصا يتفق وطبيعة العمل الذى ينظمه الكادر الخاص بحيث يوجد جدول للمرتبات يختلف عن الجدول العام ومرتبات عن تلك التى يتقاضاها العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ووظائف تحذف فى انواعها عن تلك المقرر لها الجدول العام فيعتبر هذا النظام الوظيفى كادر خاص ويسرى على العاملين الحظر المنصوص عليه بالمادة الخامسة من القرار رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه والذي يقضى بعدم سريان احكام هذا القرار على العاملين بكادرات خاصة .

(فتوى ٧٧٠ فى ١٥/٨/١٩٨٤)

الفرع الخامس عشر — البنك العقاري

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

أن نص المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقاري المصري الصادر به مرسوم التأسيس في سنة ١٨٨٢ على جواز إصدار سندات ذات انصبه لا يعتبر اننا خاصة في حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن أعمال اليانصيب . ومن ثم لا يعفى النص المذكور هذه الشركة من الحصول على الترخيص المتصوص عليه في المادة الاولى من القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بطسته المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ موضوع الترخيص للبنك العقاري المصري في إصدار سندات ذات اليانصيب وتبين أنه يلخص في أن مجلس إدارة البنك المذكور قرر إصدار خمسمائة ألف سند من السندات ذات اليانصيب قيمتها الاسمية خمسة ملايين من الجنيهات على أن تتسدد بالسعر الاسمي عن طريق سحب سنوي بالقرعة ابتداء من أول مايو سنة ١٩٦٢ لغاية أول مايو سنة ٢٠٠١ .

لاحظ القسم أن المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن أعمال اليانصيب تنص على أنه لا يجوز بغير رخصة من الحكومة التجول بأوراق اليانصيب وبيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها في المحلات العمومية .

وتنص المادة الثانية على أنه يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى لسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصنفه دون سواها . ويعتبر من هذا القبيل السندات المالية ذات الارباح باليانصيب المألوف بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة اجنبية يكون قد حصل إصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها .

ومناط تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة أن يكون هناك إذن خاص بإصدار سندات صادر من الحكومة المصرية أو من حكومة اجنبية ووجود هذا الإذن لا يتوانر الا اذا كان صادر لجهة معينة عن سندات محددة شروط إصدارها وأحكام سحبها وغير ذلك .

ونص المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقاري لا يفيد هذا المعنى

أذ ليس الا نصا عليها في نظام اتفاقي بين الشركاء باجازه اصدار سندات سواء بيانصيب أو بغيره وصدر مرسوم بالتريخيص في تأسيس الشركة على أساس هذا النظام لا يعتبر اذنا أو تريخيا من الحكومة المصرية يغنى عن الحصول على التريخيمات التي قد تستلزمها القوانين واللوائح للقيام بالاعمال التي نص نظام الشركة على قيامها بها .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن النص في المادة ٦٢ من نظام شركة البنك العقارى المصرى على جواز اصدار سندات ذات ائصبه أو بدونها لا يعتبر اذنا خاصا في حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن أعمال اليتامى ومن ثم لا يغنى من الحصول على التريخيص المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القانون .

(فتوى ٦١٥ في ١٩/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

يلتزم موظفو البنك العقارى المصرى بتقييم الاقرارات المتصوص عليها في القانون الخاص بالكسب غير المشروع وذلك باعتبارهم مكلفين بخدمة عامة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالكسب غير المشروع الذى حل محل القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ يتبين انها تنص على أن كل موظف عام وكل عضو في مجلسى البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية وعلى العموم كل شخص مكلف بخدمة عامة أو له صفة نيابية عامة وذلك بصفة دائمة أو مؤقتة وباجر أو بغير اجر أن يقدم خلال شهرين من تاريخ تعيينه أو انتخابه اقرارا من ذبته المالية وذبته زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ يتضمن بيان ماله من أموال ثابتة أو منقولة وعلى الاخص الاسهم والسندات والحصص في الشركات وعقود التأمين والنقود والحبلى والمعادن والأحجار الثمينة وما له من استحقاق في الوقف وما عليه من التزامات .

وللوقوف على ما اذا كان موظفو البنك العقارى الزراعى مكلفين بخدمة عامة أم لا في حكم المادة الاولى من المرسوم بقانون سالف الذكر يتعين البحث في نظام هذا البنك ومهمته وأغراضه حتى اذا ما استبان أنه

مؤسسة عامة يقوم على أداء خدمة عامة كان موظفوه تبعاً لذلك مكلفون بهذه الخدمة والعكس بالعكس .

ويتبين من نفس تاريخ إنشاء هذا البنك ومراحل تطوره أنه أنشئ في ٢٣ من يولية ١٩٢٢ بموجب اتفاق بين الحكومة وبين بنك التسليف الزراعى المصرى بمقتضاه تعهد هذا البنك بإنشاء قسم خاص يسمى قسم التسليف العقارى الغرض منه تقديم قروض عقارية وذلك بشرط أن تقدم الحكومة الى بنك التسليف كافة الاموال اللازمة لهذا الغرض . وقد تم هذا الاتفاق تنفيذاً لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٢ الذى رخص بمقتضاه للحكومة فى أن تأخذ من المال الاحتياطى العام مبلغ مليون جنيه لاستعماله بواسطة بنك التسليف الزراعى المصرى فى عقد سلفة للملاك الاراضى الزراعية مشبونة برهن عقارى وذلك طبقاً للشروط التى تحدد فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف الزراعى المصرى .

وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بأن يعتبر قسم التسليف الزراعى شخصاً معنوياً باسم البنك العقارى الزراعى المصرى ، ثم رأى تنظيم هذا البنك على اسس جديدة فصدر مرسوم فى ٢٩ من يولية ١٩٤١ تضمن فيها تضمن أن يستمر البنك فى تحقيق الأغراض التى أنشئ من أجلها بما خصص له من الاعتبارات وما أصدره من سندات وما يعقده من قروض وأن يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من وكيل المالية ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى وخمسة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات ويمين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء من بين الخمسة الأعضاء لنفس المدة وينتخب المجلس بموافقة الحكومة وكيلاً له يقوم مقام الرئيس عند غيابه (مادة ٨) وهذا المجلس هو الذى يدير شئون البنك وله كذلك أوسع السلطات (مادة ٩) ولوزير المالية أن يطلب إعادة النظر فى أى قرار من قرارات المجلس يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح البنك وينبغى أن يقدم طلب إعادة النظر فى مدى عشرة أيام من تاريخ القرار المذكور . وفى هذه الحالة لا يجوز تنفيذ القرار إلا إذا أقره من جديد ثلثا أعضاء المجلس (مادة ١٤) وتكون تحت تصرف الحكومة المبالغ التى تبقى من الأرباح بعد المصاريف والتكاليف والاحتياطيات (مادة ١٦) .

ويتبين مما تقدم :

١ - أن البنك يقوم بخدمة عامة هى التسليف بضمان عقارات وذلك لصيانة الثروة العقارية .

٢ - ان الحكومة هي التى انشأت البنك العقارى الزراعى منذ كان
تسميا بلحقا ببنك التسليف الزراعى .

٣ - ان اموال البنك تقدمها الحكومة او تضمن تقديمها اذا كان
الحصول عليها باصدار سندات (القانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ والقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩) .

٤ - ان مجلس الادارة مؤلف من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة
بنك التسليف الذى تعينه الحكومة وخمسة اعضاء آخرين يعينهم مجلس
الوزراء كما يعين الرئيس .

٥ - ان للحكومة حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة .

ويستخلص من هذه الحقائق ان البنك العقارى الزراعى المصرى
مؤسسة عامة اذ هو شخص معنوى مستقل انشأته الحكومة ليقوم بتحقيق
نفع عام لا مجرد الربح كما انه خاضع تملها فى ادارته للسلطة المركزية
التى لها حق الاعتراض على قراراته ومثل هذه العناصر اذا تجمعت فى
مؤسسة فانه يتعين اعتبارها مؤسسة عامة وفقا لاحكام القضاء والقوال
المفهاء .

وكذلك فان اعتبار البنك العقارى الزراعى مؤسسة عامة يستتبع
لزما ان يكون موظفوه مكلفين بخدمة عامة فى تطبيق احكام قانون الكسب
غير المشروع . وانه لا وجه للقول بان هذا النظر يستتبع ايضا ان يكون
موظفو شركات الالتزام يرافق عامة مكلفون ايضا بخدمة عامة مما يجعلهم
حاضمين لاحكام هذا القانون حالة ان المشرع قد افصح فى المذكرة
الابضاحية عن ان هؤلاء لا يخضعون لاحكامه . لا وجه لهذا القول لان
ما ورد فى المذكرة فى هذا الصدد انها هو تطبيق صحيح للمبادئ القانونية
نتبة فرق بين المرافق اذا عهد بها الى ملتزم - لانه فى الحالة الاولى تقوم
الدولة او المؤسسة العامة بأداء الخدمة وهى تبتغى تحقيق مصلحة
الجمهور ولو ادى ذلك الى عدم تحقيق ربح بل ولو ادى ذلك الى خسارة
محققة بما يجعل مهمة الموظفين فى الدولة او فى المؤسسات العامة هى
تحقيق مصلحة عامة .

أما فى الأخرى فان الشركات أو الافراد عندما يعهد اليهم بأداء مرافق
عامة انها يقولونها أولا وبالذات بقصد تحقيق ربح لأن اهدافهم هى ممارسة
النشاط التجارى لا تحقيق المصلحة العامة التى لا يلتزمون حدودها الا
تنفيذا للشروط اللاتحبة التى يفرضها عقد الالتزام ولذلك فان موظفيها

مكلفون أولا وبالذات بالعمل على أن يؤدي الاستغلال الى الغرض الذى قصد منه وهو تحقيق ربح للملتزم فردا كان أو شركة .

وإذا كان المناط فى اعتبار الموظفين أو المستخدمين مكلفين بخدمة عملة أم لا أعمالا لاحكام قانون الكسب غير المشروع هو تحديد الغرض المباشر من أداء الخدمات التى يؤديها هؤلاء الموظفون فانه يجب التسليم بأن موظفى المؤسسات العامة مكلفون بخدمة عملة .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن موظفى البنك العقارى انزاعى المصرى ملزمون بتقديم الاقترارات المنصوص عليها فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالكسب غير المشروع باعتبارهم مكلفين بخدمة عملة .

(فتوى ١١ فى ٢٦/١١/١٩٥٣)

الفرع السادس عشر - بنك الائتمان العقارى

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

بنك الائتمان العقارى - رئيس مجلس إدارته - جمعه بين صفتين : صفته ككاتب عن مجلس الإدارة ، وصفته كمدير فعلى للبنك - اعتباره بهذه الصفة الأخيرة موظفا للبنك - استحقاقه بالتبع للمكافأة السنوية ومكافأة ترك الخدمة واعانة غلاء المعيشة طبقا للقواعد المعمول بها بالنسبة لمسائر موظفى البنك - تقدير المكافأة السنوية على اساس مرتبه كمدير للبنك دون مكافأة العضوية - تطبيق قانون عقد العمل الفردى على مكافأة ترك الخدمة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض الفتاوى التى صدرت من الجمعية العمومية فى شأن التكليف القانونى لوظيفة رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان العقارى ، والتى انتهت بالفتوى الصادرة فى ٣٠/١٢/١٩٥٤ ومضمونها أن رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان العقارى يجمع فى حقيقة الامر بين صفتين : صفته ككاتب عن مجلس الإدارة ، وصفته كمدير فعلى للبنك ، وهو بهذه الصفة الأخيرة يعتبر موظفا فى البنك استنادا الى أن بنك الائتمان العقارى

ليس بنكا بالمعنى المعروف ، وإنما هو مؤسسة عامة لها نظماها وأوضاعها التي تختلف عن المتبع في البنوك الأخرى ، إذ يتولى فيها رئيس مجلس الإدارة والمعضو المنتدب إدارة البنك الفعلية ، وهذه الإدارة هي التي تسبغ عليه صفة الموظف .

وانتهت الجمعية العمومية الى اقرار التكيف القانوني لرئيس مجلس إدارة البنك على النحو الذي ذهبت اليه الفتوى المشار إليها ، ويترتب على ذلك أن صفته كموظف عادي يقوم بالإدارة الفعلية للبنك يستتبع حتما تمتعه بسائر المزايا الخاصة بالموظفين ، ومنها استحقاقه لاعانة غلاء المعيشة ، وللمكافأة السنوية ، المقررة لموظفي البنك تعادل راتب شهرين ، ويكون تقديرها بالنسبة لرئيس البنك على أساس المرتب الذي يتقاضاه كمدير للبنك ومقداره ٢٥٠٠ جنيه سنويا دون مكافأة عضوية مجلس الإدارة .

أما عن مكافأة ترك الخدمة فان مجلس إدارة البنك - وهو السلطة المختصة بتحديددها وفقا للهادة ١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ - قد خص الموظفين المبشرين في البنك بقواعد أسخى من القواعد المقررة في قانون عقد العمل الفردي ، وهؤلاء الموظفون الميثبون هم المعينون بصفة دائمة بمعرفة مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة بالتطبيق للاتحة التوظيف الخاصة بالبنك . ولما كان تعيين رئيس مجلس الإدارة لم يتم على هذا النحو إذ أنه عين بقرار من مجلس الوزراء ، فانه بهذه المثابة يخرج من نطاق الموظفين المبشرين ، ومن ثم فانه لا يستحق المكافأة المقررة للموظفين المبشرين طبقا لاحكام اللائحة الداخلية للبنك ، وإنما تسرى عليه أحكام قانون عقد العمل الفردي في شأن مكافأة ترك الخدمة التي يستحقها ، وشأنه في ذلك شأن سائر موظفي البنك غير المبشرين .

(فتوى ٧٢٥ في ٢٠/١١/١٩٥٦) .

الفرع السابع عشر - البنك العقاري الزراعى

قاعدة رقم (٥٦)

الجواب :

البنك العقاري الزراعى المصرى - يعتبر مؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم الصادرة في شأن البنك العقاري الزراعى المصرى منذ انشائه في بولية سنة ١٩٣٢ ، انه يقوم على مرفق علم هو صيانة الثروة العقارية بالبلاد عن طريق تقديم قروض عقارية من مال الدولة لصغار الملاك الزراعيين بشروط ميسرة والقيام عن المدينين منهم بدفع ديونهم والخلول محل الدائنين تنفيذًا للعداير التى تتخذ في شأن تسوية الديون العقارية انفاذاً لصغار الملاك من برائن المرابين وانه منع شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وخول استخدام بعض اساليب السلطة العامة في سبيل تحقيق اهدافه وللدولة عليه اشراف قوى سواء في الادارة او في رقابة حساباته او في تعيين اعضاء الهيئات المشرفة على ادارته ، اى انه قد توفرت له كل مقومات المؤسسات العامة .

(طعن ٣٨٥ ، ٨٦٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

البنك العقاري الزراعى المصرى — مؤسسة عامة — التصرفات المتعلقة بشئون ادارته ومن بينها التبرع — يملكها مجلس ادارة البنك .

ملخص الفتوى :

ان البنك العقاري الزراعى المصرى يعتبر مؤسسة عامة ، اذ هو بنك حكومى بحت انشائه الدولة بأموالها لتحقيق مصلحة عامة ، وهى مد صغار المزارعين بسلف عقارية وبشروط سهلة ، وقد نص على شخصيته المعنوية صراحة في المرسوم الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٥ ، كما أن للحكومة على البنك اشرافا تاما يتمثل في طريقة تشكيل مجلس الادارة وتعيين رئيسه : اذ يتم كلاهما بقرار من مجلس الوزراء (م ٨ من المرسوم الصادر في ٢٩ من يولية سنة ١٩٤١) ، ولوزير المالية اشراف على اعمال مجلس الادارة وقراراته وله الحق في الاعتراض عليها اذا رأى انها قد تضر بالمصالح العام ، ومنعذ لا يجوز تنفيذ القرار المعارض عليه الا اذا اقره من جديد مجلس الادارة بأغلبية ثلثى الاعضاء (م ١٤ من المرسوم السالف الذكر) ، وبهذا كله تتوافر كافة مناصر المؤسسات العامة وفقا لما استقر عليه رأى القسم الاستشارى . ويترتب على الشخصية المعنوية المعترف بها للبنك — طبقا لنظرية الحقيقة السائدة الآن فقها وقضاء من أن الشخص المعنوى هو شخص حقيقى ولكنه غير مجسم فهو من قبيل

الحتائق المعنوية المجردة لا المادية المجسمة — أن تكون أهلية الأشخاص المعنوية أمام القانون مساوية لأهلية الأشخاص الأدمية ، فتكون أصلا عابا مطلقا وليست قياسا عليها أو تشبها بها ، وبالتالي فلا تنتقص أو تنفني هذه الأهلية الا اذا نص المشرع صراحة على ذلك كما هو الحال بالنسبة للشخص الأدمى . ومؤدى ذلك جميعه أن تتباين طبيعة المؤسسات العامة وسلطاتها تبعا لمقدار النفل من الأهلية بصفة صريحة في التشريعات التي تنظيها . وطبقا لما تقدم يكون ما نصت عليه المادة التاسعة من مرسوم اعادة تنظيم البنك الصادر في سنة ١٩٤١ من أن « مدير مجلس الإدارة جميع شئون البنك العقارى الزراعى المصرى وله في هذه الإدارة أوسع السلطات ... » — يكون هذا كاشفا للقواعد السالف بيانها وليس منشئا لها مما يقتضيه معه أن تندرج تحت مبرارة « جميع شئون البنك » كافة الاعمال والتصرفات بما فيها أعمال التبرع ، وذلك باعتبار أن باقى نصوص المرسوم المنظم للبنك لم تحنو على ما يقيد من سلطة مجلس الإدارة في هذه الاعمال أو يحرمه منها ، وليس ثمة أى قيد على سلطة المجلس في هذا الخصوص سوى القيد العام الوارد في المادة ١٤ من المرسوم والمقتضى بأنه « لوزير المالية أن يطلب اعادة النظر في أى قرار من قرارات المجلس يرى أنه يمكن أن يضر بمصالح البنك ، وينبئى أن يقدم طلب اعادة النظر في مدة عشرة أيام من تاريخ القرار المذكور . وفي هذه الحالة لا يجوز أن يوضع القرار موضع التنفيذ الا اذا اقره من جديد ثلثا اعضاء مجلس الإدارة » . وواضح أن حكم هذه المادة لا يحرم عملا مبتدأ وانما يورد نوعا من الرقابة البعدية ، ويصفه عامة على كافة القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة . لكل ذلك فان النصوص الحالية الواردة في المرسوم الصادر في سنة ١٩٤١ بتنظيم البنك العقارى الزراعى المصرى تسمح لمجلس ادارته بأن يتخذ كافة التصرفات المتعلقة بشئون ادارة البنك ومن بينها أعمال التبرع ، وليس ثمة ما يدمو الى اجراء أى تعديل فيها في هذا الخصوص .

(فتوى ٣٩٥ في ١٩/٤/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

البنك العقارى الزراعى — مؤسسة عامة — عدم خضوعه للحوار الوارد بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ — جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارته وبين عضوية ادارة شركة مساهمة دون ترخيص .

ملخص الفتوى :

انه وان اطلق على البنك العقاري الزراعى المصرى اسم « البنك » الا انه فى حقيقته مؤسسة عامة انشئت لغرض القيام بخدمة عامة هى التسليف بضمان عقارات . وهذه المؤسسة لا تستهدف فى مباشرتها للبهمة التى انشئت من أجلها تحقيق أرباح على خلاف ما هو مفروض فى البنوك التى تتخذ شكل شركات المساهمة وتباشر نشاطا تجاريا لجرد الربح ، ومن ثم فان ذلك البنك لا يخضع للحظر الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، ويجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارته ، وبين مجالس ادارة شركات مساهمة أخرى ، غير التى كان يشغلها العضو وقت تعيينه فى البنك دون حاجة الى ترخيص من وزير التجارة والصناعة .

(تمتد ١٦ فى ١١/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

لا يملك مجلس ادارة البنك العقاري الزراعى المصرى أن يضفى على مجلس الإدارة صفة الموظف ويقرر وضعه ضمن موظفى البنك ثم يرتب له على ذلك حقوقا من ناحية استحقاقه مكافآت اضافية كانت تصرف لموظفى البنك .

ملخص الفتوى :

انه من المسلمات فى القانون أن تكيف العلاقات القانونية انما يرجع فيه الى قواعد القانون لا الى ما يطلقه عليها أطرافها من تسميات لأن العبرة فى ذلك هى بطبيعة العلاقة لا باسمها .

وطبيعة العلاقة القانونية بين رئيس مجلس ادارة البنك العقاري الزراعى المصرى وبين البنك كمؤسسة تتحصل فى انه يقوم بالإدارة بالوكالة من مجلس الإدارة ويتوكل صريح صادر اليه منه . ومجلس الإدارة يقوم بالإدارة بالنيابة عن الشخص الاعتبارى وهو البنك . ومن ثم فان العلاقة القانونية بين رئيس المجلس وبين البنك هى وكالة لا عقد مل ولا يستطيع المجلس بقرار منه أن يغير هذا التكيف القانونى أو أن يعدله .

يلاحظ من ناحية أخرى أن البنك العقاري الزراعى المصرى بالذات مؤسسة خاضعة للحكومة إذ أن أموال البنك من أموال الحكومة واليهما

وحدها ان تراجع صافى ارباحه وهى التى تعين اعضاء مجلس الادارة وهى التى تحدد مكافآتهم فلا يستطيع المجلس ان يغير من صفة الرئيس ولا ان يزيد من مرتبه لان فى ذلك تعديلا لقرار سواء كيديرين أو مستشارين أو خبراء فحظر هذا التعيين قبل مضى ثلاث سنوات على ترك الوزارة أو الوظيفة .

كما ان اشتغال الوزراء والموظفين السابقين فى الشركات على الصورة التى أريد تحريمها يفترض قيام رابطة أو علاقة استخدام بينهم وبين تلك الشركات مما يكون له صفة الدوام كما يستلزم حصولهم على مقابل الخدمات التى يادونها . والليل على ذلك ما جاء فى المادة الثانية من ان المحظور هو ان يعمل واحد من هؤلاء الاشخاص فى شركة من الشركات المنصوص عليها . والاصل فى العمل ان يكون بمقابل . وينهم ذلك بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من عقاب الموظف الذى يخالف حكم هذه المادة ببرد المكافآت المصروفة له الى وزارة المالية .

كما يتبين من نص المادة ٦٧٤ من القانون المدنى التى تنص على ان عقد العمل هو الذى يتعهد فيه احد المتعاقدين بان يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر . وتحت ادارته أو اشرافه مقابل اجر يتعهد به المتعاقد الآخر اذ ان الاجر ركن من اركان عقد العمل .

ومؤدى هذا هو انطباق الحظر الذى تضمنه النص المتكسدم فى الاحوال التى لا تربط الوزير أو الموظف السابق بالشركة آية علاقة عمل أو استخدام أو تبعية أو غير ذلك مما يكون صفة الدوام والاستمرار . ففى الحالة المعروضة تطلب الشركة العالمية لقناة السويس اعادة تعيين وزير سابق عضوا فى اللجنة الاستشارية الدولية للاشغال . وطبيعة عمل هذه اللجنة وهى مكونة من خبراء عالميين من جنسيات مختلفة تبدى آراء جماعية فنية وتجتبع مرة فى كل سنة لا تسمح بالقول بان كل عضو فيها على انفراد يعمل بالشركة كخبير أو مستشار . وفوق ذلك فان الشركة لا تدبج لهؤلاء الاعضاء مكافآت أو اجور عن خدمات يؤدونها بل تعوضهم فقط عما يتكبذونه من نفقات لحضور اجتماعاتها مما تنقضى معه الحكمة من الحظر الوارد فى النص المتقدم ذكره .

لهذا فقد انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن علاقة وزير سابق بشركة قتال السويس بوصفه عضوا فى اللجنة الاستشارية الدولية للاشغال لا تندرج تحت الحظر الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

(فتوى ٥٠٤ فى ٢٧/١/١٩٥٢)

الفرع الثامن عشر — بنك الاتحاد التجارى

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

علاقة العاملين ببنك الاتحاد التجارى بالبنك — علاقة عقيدية تحكمها احكام القانون الخاص .

ملخص الحكم :

ان العاملين فى بنك الاتحاد التجارى يعتبرون فى مركز تعاقدى يستمد عناصره وبتمويلاته من عقد العمل الذى يحكم علاقتهم بالبنك المذكور — وهى علاقة تدخل فى روابط القانون الخاص وتنظيمها احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن قبله المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والقانون النظامى لمستخدمى البنك ولائحة تنظيم العمل به .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ قى — جلسة ١/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

استقالة العاملين — عدم توقفها على قبول البنك — المادة ١١ من القانون النظامى للبنك — عدم جواز القياس فى هذا الخصوص ، على احكام نظام موظفى الدولة او الاستناد الى لائحة نظام العاملين بالشركات النافذة بعد تاريخ الاستقالة .

ملخص الحكم :

انه لا حجة فى القول بأنه وفقاً للمادة ١١ من القانون النظامى لمستخدمى بنك الاتحاد التجارى لا ينتهى عقد العمل الا بقبول البنك — اذ بالاضافة الى ان المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن يقع باطلا كل شرط يخالف احكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به الا اذا كان الشرط أكثر ملاءمة للعامل — فانه ليس فى المادة ١١ المشار اليها أية مخالفة لاحكام القانون اذ انها تنص على ان « كل مستخدم يمكنه فى أى وقت أن يقدم استقالته وفى هذه الحالة لا يمكنه ترك عمله الا بعد قبول استقالته من الإدارة او بعد انتهاء مدة

الإخطار القانونية » ووفقا لحكمها المستخدم ان ينهى عقد العمل بينه وبين البنك بارادته المنفردة دون ان يتوقف ذلك على موافقة ادارة البنك على الا يترك عمله الا بعد قبول استقالته أو انتهاء مدة الإخطار القانونية ايها أسبق — ولا محل في هذا المجال للقياس على حكم المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان يحكم العلاقة التنظيمية بين جهة الادارة والموظف العام ولم يكن يسرى اصلا على العلاقة العقدية بين البنك وموظفيه والتي تدخل في نطاق روابط القانون الخاص — كما انه لا محل اصلا للاستناد الى الحكم الذى استحدثته المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الذى اجاز أرجاء النظر في قبول الاستقالة اذا احيل الى المحاكمة التأديبية — اذ ان عقد العمل بين الماطعون عليه وبين البنك كان قد انتهى قبل ان يعمل بذلك اللائحة التى صدر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقبل ان يحال الى المحاكمة التأديبية .

(طعن ٨٤٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١/١/١٩٦٦)

الفرع التاسع عشر — البنك العربى المصرى

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

تأليم البنك العربى المصرى بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — ليس من شأنه تحويله الى مؤسسة عامة أو اعتبار موظفيه موظفين عموميين — علاقة البنك بموظفيه في ظل هذا التأليم — علاقة تدخل في روابط القانون الخاص وتنظمها أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان الماطعون ضده كان في مركز تماقدى يستند عناصره ومقوماته من عقد العمل الذى يحكم علاقته بالبنك العربى المصرى وهى علاقة تدخل في روابط القانون الخاص وتنظمها أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولم يكن من شأن تأليم هذا البنك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تحويله الى مؤسسة عامة أو اعتبار موظفيه موظفين عموميين ، ذلك أن هذا القانون قد حرص على تأكيد بقاء البنوك والشركات المؤممة بمقتضاه محتفظة بكيانها القانونى واستمرارها في مزاوله نشاطها على هذا الوجه ، ومفاد ذلك أن تظل هذه الشركات والبنوك مع تلك الدولة لها شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص .

(طعن ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٧)

الفرع العشرون - البنك التجارى

قاعدة رقم (٦٣)

الهذا :

اصدار حصص التأسيس المنصوص عليها فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجارى - غير جائز قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من هذا القانون - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجارى المصرى ان التدخل المالى للحكومة الذى تستحق مقابله حصص التأسيس لا يشمل مجرد ضمانتها لاصحاب الودائع بالبنك الوفاء بقيمة ودائعهم ، ولكنه يشمل ايضا تاليف لجنة يعهد اليها بتقدير صافى اصول البنك وما يترتب على ذلك من تعديل لرأس المال وكذلك اكتساب المؤسسة الاقتصادية فى زيادة رأس المال ، لذلك ورد البند الثالث من المادة الثانية الخاص بانشاء حصص التأسيس بعد النص على هذه الاحكام جميعها ، وهى كلها احكام رأت وزارة الاقتصاد انها كلية بانتقال البنك من الانحلال والاخذ بيده حتى يستطيع القيام من جديد بنشاطه المصرى على أسس سليمة ووفقا للقانون . وليس ثبت ما يمنع من اعتبار تاليف لجنة لتقدير صافى اصول البنك لتعديل رأس المال وفقا لتقريرها بمثابة التدخل المالى ، لعموم هذا التعبير وشموله ، كما أنه لا محل للشك فى صفة تدخل المؤسسة الاقتصادية واكتسابها فى زيادة رأس المال باعتبارها لا تمثل الحكومة . ذلك انه وان كانت المؤسسة الاقتصادية حسب قانون انشائها رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ مؤسسة عامة لها الشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة ولها ميزانيتها المستقلة مما يخرجها من مخلول تعبير « الحكومة » حسب المعارف عليه من انه يشمل الحكومة المركزية دون غيرها ، الا ان ذلك لا يمنع من ان المؤسسة الاقتصادية هيئة من هيئات القانون العام بل انها اقرب هيئات القانون العام الى الحكومة واكثرها اتصالا بها واكتسابها فى زيادة رأس المال لشركة البنك التجارى ليس اكتسابا تلقائيا ، بل بناء على نص قانونى صريح يلزمها بذلك .

لذلك فقد انتهى الرأى الى أنه لا يجوز اصدار حصص التأسيس قبل تنفيذ البندين ١ و ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ .

(فتوى ١١٠ فى ١٩٦٠/٢/٤)

الفصل الثاني

عمليات مصرفية

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

كفالة - كتاب الكفالة الصادر من البنك هو كفالة شخصية لا تنتهي الا بانتهاء مدة الكفالة أو انتهاء الالتزام الاصلى - امتناع البنك عن صرف قيمة خطاب الكفالة لجهة الادارة الدائنة يعتبر اخلايا بالتزاماته قبلها ويتمين الزامه بقيمة الكفالة - لا اثر لزيادة قيمة العملية على التزامات البنك كما لا اثر لاعتراض المدين الاصلى على الاداء .

ملخص الفتوى :

ان كتابى الكفالة الصادرين من البنك لا يعدو كل منهما ان يكون كفالة شخصية من البنك للمدين الاصلى ولصالح التفتيش « الدائن » ومن ثم فان البنك المذكور يكون مسئولاً عن اداء القيمة الواردة بهما ، اذا ما طلب التفتيش منه ذلك ، خلال المدة المحددة بمعدى الكفالة المذكورين ، ولا تنتهى هذه الكفالة الا بانتهاء المدة المحددة فى عقدى الكفالة او بانتهاء الالتزام الاصلى ، فاذا كان الالتزام الاصلى ما زال قائماً ، وقام التفتيش بطلب صرف قيمة كتابى الكفالة على النحو المذكور فانه يكون استند الى حقه المشروع والمقرر بموجب عقدى الكفالة - طالما ان المطالبة كانت فى حدود المبلغ الوارد بهما وبالنسبة الى العملية الصادرين بشأنها .

ومن حيث انه لذلك يكون امتناع بنك مصر عن صرف قيمة خطابى الكفالة لا يستند الى اساس سليم من القانون ، ويعتبر اخلايا منه بالتزاماته قبل التفتيش ، ويتعين الزامه باداء قيمة خطابى الكفالة طالما ان التفتيش باعتباره الدائن المكول قد طلب صرف قيمة خطابى الكفالة خلال مدة نفاذ هذه الكفالة ، ولا يغير من ذلك قيام التفتيش باستعمال حقه فى تعديل العقد بالزيادة طبقاً لحكم المادة ٣٩ من شروط العقد اذ لا اثر لزيادة قيمة العملية على التزامات البنك التى حددت اصلاً بمبلغ معين فى خطابى الكفالة كما انه لا اثر لاعتراض المداول المذكور على اداء قيمة خطابى الكفالة المشار اليهما الى التفتيش .

(نقوى ٢٢٤ فى ١٩٦٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

خطاب ضمان - تكييفه القانوني - ليس عقد كفالة بل هو من قبيل الإنابة القاصرة المشار إليها في المادتين ٣٥٩ و ٣٦٠ من التقنين المدني .

ملخص الفتوى :

أن بنك مصر كان قد أصدر في ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان ببلغ ٢٨٠٠٠ جنيه ينتهى مفعوله في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة ضمينا لشركة توتشبرى بلوزان عن توريد ١٥٠٠ طن بن برازيلي ، كما أصدر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٨ خطاب ضمان آخر برقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ ببلغ ٨٠٠ جنيه ينتهى أيضا في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ضمينا للشركة ذاتها من نفس الصنفه وهى الصنفه التى كانت موضوع المناقصه التى أجرتها الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية والتى كانت تتبع فى ذلك الوقت وزارة الاقتصاد .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قامت مراقبة الحسابات بالوزارة بمطالبة البنك المذكور بتجديد أو سداد قيمة خطابى الضمان قبل انتهاء مفعولهما ، الا ان البنك لم يتم بالتجديد أو السداد ، كما طالبت البنك فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ بتعديل اسم المستفيد من خطابى الضمان المشار اليهما بجيلة « الادارة العامة لاستيراد المواد التموينية بدلا من وزارة الاقتصاد نظرا لتتبع تلك الادارة لوزارة التموين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٥ لسنة ١٩٥٩ » . غير أن البنك لم يتم بإجابة المراقبة الى طلبها هذا وذاك . واستند فى ذلك الى أن شركة توتشبرى نازعت فى حق وزارتى التموين والاقتصاد فى المطالبة بقيمة خطابى الضمان اذ أن التعاقد المبرم معها يقضى بأن التسليم يكون نهائيا فى ميناء الشحن وأنها قد ومنت بهذا الالتزام كاملا . ولهذا رفعت ضد وزارتى التموين والاقتصاد والبنك دعاوى أمام القضاء الادارى بمجلس الدولة تطلب الحكم بعدم احقية الوزارتين فى صرف قيمة خطابى الضمان .

ولما كانت وزارة الاقتصاد ترى أنه لا حق للبنك المذكور فى أن يستند الى مثل هذه الحجة ، ليمتنع عن تنفيذ تعهده الذى تضمنه خطابا الضمان الصادران منه - فقد أعادت مطالبته بإداء قيمة القاهين المشار اليه ، ولكنه أصر على موقفه .

واخذاً بالاصول المتقدم بيلتها - يكون الحكم أن من حق وزارة الاقتصاد أن تقتضى من بنك مصر ، قيمة خطابى الضمان الصادرين منه ، كتأمين نهائى عن عملية توريد البن البرازيلى المشار اليه ، وقدر هذه القيمة ٢٨٨٠٠ جنيها . ولا يقبل من البنك ما دفع به من أن ثبت منازعة قائمة بين المتعاقد مع الادارة لتوريد البن المشار اليه ، وبين جهة الادارة ، حول استحقاق هذه الجهة لاقتضاء اية مبالغ منه ، اذ أن ذلك مما لا اثر له فى خصوص استحقاق جهة الادارة لاقتضاء المبالغ المبينة فى خطابى الضمان الصادرين من البنك ، اذ أن التزام البنك باداء هذه المبالغ هو على ما سلف البيان التزام مجرد ، فلا يجوز للبنك أن يدفع قبل جهة الادارة ، بما يكون متعلقا بمصدر التزام المتعاقد معها من دفع ، تدور حول تنفيذ هذا الاخير للمقد المبرم بينه وبين جهة الادارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى التزام بنك مصر باداء المبلغ المبين فى خطابى الضمان الصادرين منه ، لصالح وزارة الاقتصاد والمشار اليهما فيما تقدم ، حالا ، ما دامت الوزارة قد طلبت منه اداء هذه المبالغ .

(فتوى ٣٠٣ فى ١٩٦٤/٤/٢)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

خطاب الضمان المقدم من أحد البنوك للجهة الادارية ضمانا للالتزامات
المقاول - المقارنة بين خطاب الضمان وبين الشيك - الشيك اداة وفاء وليس خطاب الضمان كذلك - عدم جواز تظهير خطاب الضمان بعكس الشيك .

ملخص الحكم :

ليس خطاب الضمان مثل الشيك اداة وفاء وانما هو اداة ضمان ، مطبوعة خطاب الضمان تختلف عن طبيعة الشيك ، اذ أن خطاب الضمان شخصى ولا يجوز للمستفيد تظهيره الى غيره أو التنازل عنه لاي شخص بأى طريق وبالتالي فليست له اية قيمة ذاتية الا لشخص المستفيد .

(طعن ٨١٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اقراض - المادة ١٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ - حظرها على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون مباشرة أى عمل من أعمال البنوك - عدم خضوع عمليات الاقراض للحظر المشار اليه الا اذا دخلت ضمن الاغراض الرئيسية للجهة المقرضة وممارستها بصفة مستمرة وثابتة .

ملخص الفتوى :

انه فيها يتعلق باعتبار القرض المشار اليه من قبيل العمليات الائتمانية التى لا يجوز للشركات القيام بها فان المادة ١٩ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون أن تبأشر بصفة اساسية وعلى وجه الاعتماد أى عمل من أعمال البنوك .

وواضح من هذا النص أن الحظر الوارد فيه منوط بتوافر شرطين اولهما مباشرة عمل من أعمال البنوك والثانى أن يبأشر هذا العمل بصفة اساسية وعلى وجه الاعتماد .

وترتبا على ذلك فان عمليات الاقراض ، باعتبارها من أعمال البنوك ، لا تخضع للحظر المشار اليه الا اذا دخلت ضمن الاغراض الرئيسية للجهة المقرضة وممارستها بصفة مستمرة وثابتة .

ومن حيث أن قيام شركة مويل أويل بتقديم القرض المشار اليه للجامعة الامريكية لا ينطوى على اعتراف لعمليات الائتمان طالما كان عملية وحيدة قصد بها توظيف ما لديها من أموال فيها يعود عليها بالفائدة ، فمن ثم لا يعد هذا القرض من قبيل العمليات الائتمانية التى يحظر على غير البنوك ممارستها .

ومن حيث أن مصلحة الشركات سبق أن ذكرت في كتابها المؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٢ أن مبلغ القرض مصدره احتياطي التأمينات الذاتية أو احتياطيات الاستهلاك التى جنبت لمقابلة التزامات معينة ثم عادت وذكرت في كتابها المؤرخ ١٩٦٩/٢/١٠ أنه لا يمكن على وجه التحديد بيان مصدر معين أستخدم في تدبير هذا القرض .

ومن حيث أن الفقرة رابعا من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز التصرف في الاحتياطات والمخصصات القائمة في غير الابواب المخصصة لها الا بهوامة وزير الاقتصاد » .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قيام شركة مويل اويل بتقديم قرض للجامعة الامريكية لاينطوى على مخالفة لاحكام القانون بشرط الحصول على موافقة وزير الاقتصاد وفقا لحكم الفقرة رابعا من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اذا كان القرض قد منح من الاحتياطات أو المخصصات المنصوص عليها فيها .

(فتوى ١٠٨٣ في ٢٦/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيما كان الغرض الذي خصص له القرض — أساس ذلك — اثره — خضوع هذه القروض للمعدات التجارية التي تباع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازرة الفائدة لرأس المال .

ملخص الفتوى :

انه وفقا لما قضت به محكمة النقض في حكيها الصادرين بجلسة ٢٧ بونية سنة ١٩٦٢ في الطعنين رقم ١١٥ لسنة ٢٨ قضائية ورقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ قضائية فان القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة وبالنسبة للمقرض فانه وان اختلف الرأى في تكييفها اذا لم يكن المقرض تاجرا أو اذا كان القرض مخصصا لاغراض غير تجارية ، الا ان محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيما كان الغرض الذي خصص له القرض وذلك للاسباب التي أوردتها المحكمة في حكيها سالفى الذكر . وانه مما يؤيد هذا النظر ان المشرع المصرى قد أصدر في ظل القانون الحدى الجديد القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ بانشاء بنك الائتمان العنارى واجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الاجل لغير التجار ولغير اغراض تجارية ، وهذه القروض تقتضى بسبب طول اجلها تجاوز الفوائد لرأس المال ، مما يفيد ان المشرع قد خرج بهذه القروض

عن نطق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣١ من القانون المدنى وهو مالا يمكن تفسيره الا ان المشرع قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعها لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التى تباع تقاضى فوائد على متجدد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال وقد أيدت محكمة النقض ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه من أن المادة التجارية تثبت بكافة طرق الإثبات وخير دليل عليها ما كان مستندا من طبيعة العمل نفسه ومن خصائصه الكامنة فيه ، وأن عملية القرض طويل الاجل من صميم أعمال البنك التجارى وفقا لقانونه النظامى ومن أن العادة قد جرت منذ نشوء الائتمان العقارى في مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال في كل قرض عقارى طويل الاجل .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أن القروض التى اقترضها السيد ... من بنكى الائتمان العقارى والأراضى المصرى تعتبر أعمالا تجارية .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجديد ومد أجل سلف بعض البنوك العقارية تنص على أن « الديون التى تمت بشأنها الاتفاقات المرافقة لهذا القانون المعقودة بين الحكومة والبنك العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى وشركة الرهن العقارى تجسد وتبد أجلها في حدود هذه الاتفاقات وطبقا للقواعد المبينة بها وتنص المادة السابقة من كل من الاتفاقات الثلاث المرافقة لهذا القانون والمعقودة أولها مع البنك العقارى المصرى وثانيها مع بنك الأراضى المصرى وثالثها مع شركة الرهن العقارى المصرى على مقدار ما تقدمه الحكومة لكل من هذه البنوك وبما يوازى ثلثى دين كل منها .

وتنص المادة الثامنة من كل من هذه الاتفاقات أنه بمقتضى هذا الدفع تحل الحكومة المضرة محل كل من هذه البنوك بها يوازى ما دفعته لكل بنك منها في كافة حقوقه في أسهمه وفي الدعاوى وفي التحويلات وحقوق الامتياز الضامنة للسلفيات التى انتفعت من دفع المبالغ المشار إليها .

وتتضى المادة السابعة من الاتفاق المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ والمعقود بين الحكومة المصرية وبنك الأراضى المصرى بأنه في حالة عدم سداد المدينين أقساط السلفة (١) في ميعاد ستة أشهر من تاريخ استحقاقها تقوم الحكومة مراعاة للتخفيضات الهامة التى وافق عليها بنك الأراضى بمعاونته في توفير ما يلزمه من المال لمواجهة التزاماته بدفع هذه الأقساط والمصاريف القضائية بطريق الطول .

وتكون هذه القروض سلفا (ل) تلتى فى المرتبة بعد السلفة (١) مباشرة وقبل السلفة (هـ) الخ » .

وبذلك تكون الحكومة المصرية قد حلت محل البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى بمقدار ما دفعته فى الديون المستحقة لها قبل مدينتها .

ومن حيث ان المادة ٣٢٩ من القانون المدنى تنص على ان « من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وما يرد عليه من دفعوع ويكون هذا الطول بالقدر الذى اداه من ماله من حل محل الدائن » . والمستفاد منها ان الحق ينتقل الى من تم الطول له بماله من خصائص كما اذا كان تجاريا أو كانت له مدد تقادم خاصة أو كان السند المثبت له واجب التنفيذ وما يلحقه من توابع كالفوائد وما يكفله من تامينات كالرهن الرسمى وما اليه وما يتصل به من دفعوع كاسباب البطلان والانتضاء ، ما لم يكن الامر متعلقا بواقعة متصلة بشخص الدائن كالرفع بقصره ، فان هذا الدفع لا يظل قائما بعد الطول متى كان من تم له الطول كابل الاهلية .

ومن حيث انه ينبى على ما تقدم أن الدين الذى حلت فيه الحكومة المصرية محل البنك العقارى وبنك الاراضى المصرى قبل السيد هو دين تجارى ينتقل اليها بخصائصه وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وبالقدر الذى ادته الحكومة للبنكين المذكورين عنه ولا تنطبق على هذا الدين المادة ٢٣٣ من القانون المدنى اذ بتطبيق الحكم الوارد فى صدرها تخرج منها الديون التجارية والتي تحكها القواعد والمعادات التجارية والى تجيز تجاوز الفائدة لرأس المال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القروض التى حلت الحكومة محل البنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى فى جزء منها تطبيقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ تعتبر أعمالا تجارية وتخرج عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣١ من القانون المدنى وتخضع للقواعد والمعادات التجارية .

وان طول الحكومة بما ادته عن المدينين محل البنكين سالفى الذكر لا يغير من خصائص هذه القروض ولا من اعتبارها أعمالا تجارية وتحل الحكومة بما ادته عن المدينين محل البنكين المذكورين فى ذلك الحق الذى كان لها بما له من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تامينات وما يرد عليه من دفعوع وبالقدر الذى ادته للبنكين المذكورين عن المدينين .

وعلى ذلك فان ورثة السيد ... يلتزمون قبل الحكومة بداء فوائد ما آتته عنهم من قروض حلت فيها محل البنكين المذكورين ولو جاوزت قيمة هذه الفوائد ما آتته عنهم من هذه القروض .

(فتوى ٤٧٣ في ١٩٦٧/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

موظف - تحويل مرتبه على البنك ضمانا للوفاء - لا يملك وقف هذا التحويل دون رضا الآخر أو سداد الدين .

ملخص الفتوى :

ان الموظف الذى استدان بمبالغ من البنك وحول مرتبه اليه لا يحق له ان يطلب إيقاف هذا التحويل قبل ان يسدد ما عليه من دين للبنك . ذلك ان التكليف السليم لهذه العلاقة أنها عبارة عن وكالة ، ولكنها ليست وكالة عادية يجوز لآى من الطرفين ان يستقل بانهاثها ، وانما قصد منها أساسا تحقيق مصلحة للوكيل ، هى ضمان استيفاء الدين الذى اقترضه. لمولكه ، بل ان سبب التحويل ذاته هو تلك المصلحة محددة على النحو السابق . والقانون المدنى ينص فى الفقرة الثانية من المادة ٧١٥ على أنه « اذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى فلا يجوز للموكل ان ينهى الوكالة أو يقيدھا دون رضا مئ صدرت الوكالة لصالحه » . وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون عن هذه الفقرة أنه « اذا كانت الوكالة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى ، كما اذا كان أحد منهما دائنا للموكل ورضخ له فى استيفاء حقه مما يقع فى يد الوكيل من مال الموكل ، فلا يجوز عزل الوكيل أو تقييد وكالته الا بعد رضا من كانت الوكالة فى صالحه .

ومؤدى ذلك ان الموظف لا يكون محقا فى طلب وقف تحويل مرتبه على البنك طالما أن هذا الآخر لم يستوف حقوقه ، فاذا ما تم هذا الوفاء أمكن اجابة الموظف الى مطلبه لاقتناء مصلحة البنك فى استمرار الوكالة ، وهذا هو النظر الذى يرجحه قسم الرأى مجتمعاً . وثمة رأى آخر يذهب الى القول ببطلان العلاقة التى تربط الموظف بالبنك ، وذلك على أساس ان هذه العلاقة لا يمكن اعتبارھا حوالة حق من جهة ، ولا حوالة تائينية من جهة أخرى ، لأن مرتبات الموظفين تعتبر - وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ - من الاموال التى لا تجوز حوالتها أو الحجز عليها

لدين على الموظف قبل أحد البنوك . والقانون المدين ينص في المادة ٣٠٤ على أنه « لا يجوز حوالة الحق الا بمقدار ما يكون منه قابلا للحجز » . كما ينص في المادة ١١٢٥ على أنه « اذا كان الدين غير قابل للحوالة أو الحجز فلا يجوز رهنه .. » . وهذا الرأي يتحدى بنص المادة ١٣٦ من القانون المدين التي تنص بأن المتعاقد اذا التزم بسبب مخالف للنظام العام كان العقد باطلا ، ويقول أصحاب هذا الرأي ان السبب - في خصوص الحالة مدار البحث - هو مجرد الرغبة في تمكين البنك من الحصول على حقوقه خصبا من المرتب الذي يتقاضاه الموظف نتيجة لعمله في الحكومة ، وهو سبب غير مشروع لمخالفته لقاعدة متعلقة بالنظام العام ينص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

ومهما يكن من أمر ، فان قسم الرأي مجتعا ، وان كان يرجح اول الرايين على الثاني ، الا ان المسألة من الحق بحيث يحسن انضباطها بتشريع .

(انتهى ٩٣ في ١٠/٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

تحويل مرتب الموظف كله أو بعضه على أحد البنوك - لا تستحق عليه عمولة التحصيل المنصوص عليها في منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالمشورين العاملين الصائرين من وزارة الخزانة برقم ١ ، ١٣ لسنة ١٩٦١ - أساس ذلك : اعتبار البنك وكلاء عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه - لا يغير من ذلك ان يكون تحويل جزء من الراتب مقابل التزام الموظف بالوفاء بما اقترضه من البنك المحول عليه جزء من الراتب .

ملخص الفتوى :

لما كان منشور عام وزارة المالية والاقتصاد رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ اجاز الخصم من مآهيات الموظفين والمستخدمين سدادا لمستحقات المحصلات التجارية بالشروط الموضحة فيه ، على أن يستقطع من المبالغ المحصلة ٣٪ نظير عملية التحصيل تضاف الى الايرادات المتنوعة - وأن يؤخذ على الشركات والهيئات والمحال التجارية ... الخ اقرار بقبول استقطاع الـ ٣٪ المشار اليها مع تعهدها بأن تتحمل هي لا الموظفون بقيمة عمولة

التحصيل المذكورة - وقد خفضت هذه العمولة الى ١٪ بناء على قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقد صدر بذلك منشور عام وزارة الخزانة رقم ١ لسنة ١٩٦١ ثم صدر منشور عام وزارة الخزانة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقد جاء فيه أنه لما كانت الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجاري أنها تنشأ لتحقيق خدمات وأهداف اجتماعية ساهية لخدمة أعضائها وأن أعفائها من تحصيل العمولة المقررة على مستحقاتها فيه تدعيم لمركزها المالي وبالتالي مساعدتها على تحقيق أهدافها - فقد تقرر أن تكون عمولة التحصيل على المبالغ التي تقوم الحكومة بتحصيلها من موظفيها وعمالها لصالح الغير على النحو التالي :

- ١ - بواقع ١٪ على مستحقات المحال التجارية .
- ٢ - بواقع ٣٪ على المبالغ التي تحصل لحساب شركات التأمين .
- ٣ - أعفاء الهيئات والروابط وما في حكمها التي لا ترمى الى الكسب التجاري من عمولة التحصيل والتي تتوافر فيها الشروط المعلنة في المنشور سالف الذكر .

ولما كانت عمولة التحصيل إنما تستحق عن المبالغ التي تحصل لحساب الجهات المبينة في منشورات وزارة الخزانة سالفة الذكر وليس من بينها تحويل المرتبات على البنوك اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى انسه لا وجه لاستحقاق عمولة تحصيل على ما يحول من مرتبات العاملين الى أحد البنوك سواء أكان التحويل من كابل المرتب أو جزء منه اذ أن البنك المحول عليه الراتب كله أو بعضه يعتبر وكيلًا عن صاحب الشأن في قبض ما يحول اليه .

ولا يغير من ذلك أن يكون تحويل جزء من الراتب مقابل التزام الموظف بالوفاء بما اقترضه من البنك المحول عليه جزء من الراتب .

(متوى ١٢٣٨ في ١١/٢٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

أوراق مالية — سندات القرض الوطنى (المحول) تنازل لأحدى الشركات عما أودعته من سندات لدى البنك المركزى كتأمين لأحدى المصالح — يؤدى الى انتقال ملكية السندات الى هذه المصلحة — لا يؤثر فى هذا الانتقال نص القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ على حظر التعامل فى الأوراق المالية الا بوساطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصة وبطلان كل تعامل على خلاف ذلك — أساس ذلك استثناء الحكومة والأشخاص المعنوية العامة من هذا الحظر بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الفتوى :

أن سندات القرض الوطنى ٣٪ ١٩٦٣/١٩٧٣ (سندات قرض الانتاج المحول ٣٪ ١٩٧١ / ١٩٧٣) التى قامت شركة السيارات المتحدة بإيداعها كتأمين لمصلحة الطرق والكبارى لدى البنك الأهلى المصرى (البنك المركزى المصرى حاليا) ، والتى تبلغ قيمتها الاسمية ١٤٢٠٠ جنيه ، هذه السندات قد آلت ملكيتها الى مصلحة الطرق والكبارى فى مارس سنة ١٩٥٧ ، ولم تعد مملوكة للشركة سائلة الذكر منذ التاريخ الذى تم نفيه قبول المصلحة لتنازل الشركة عنها . واذا كانت هذه السندات قد بقيت مودعة لدى البنك — بعد ذلك — فليس بصفتها تأميناً مودعاً من الشركة لحساب مصلحة الطرق والكبارى ، وانما باعتبارها مملوكة لهذه المصلحة بعد اذ تغيرت صفتها على هذا الوجه .

ولا يحول دون انتقال ملكية السندات المشار اليها الى مصلحة الطرق والكبارى — على نحو ما تقدم — ما تضمن به القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ من عدم جواز التعامل فى الأوراق المالية الا بوساطة أحد السماسرة المقيدين بالبورصة ، ومن بطلان كل تعامل يتم على خلاف ذلك ، اذ أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للحكومة وللأشخاص المعنوية العامة أن تتعامل فيما تملكه من أوراق مالية ، وأن تشتريها من الغير ، دون التقيد بأحكام القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ آنف الذكر .

هذا الى أنه لما كانت السندات المذكورة قد أودعت بالبنك كتأمين لحساب مصلحة الطرق والكبارى ، ضماناً لقيام الشركة بتنفيذ التزاماتها، بحيث يكون لهذه المصلحة الحق فى خصم أى مبلغ مستحق لها قبل الشركة من قيمة هذه السندات ، وكذلك الحق فى مصادرتها ، دون حاجة الى

اعذار أو الى الالتجاء الى القضاء أو اتخاذ اجراء ما . ورغم اية معارضة من الشركة ، فان هذا الابداع بوصفه وأوضاعه المتقدمة ينطوى على تخصيص كاف بذاته في اعلام البنك بطبيعة هذه الوديعة وشرطها وآلها وحق المصلحة عليها المعلق على موقف الشركة من تنفيذ التزاماتها بما لا حاجة معه الى اخطار لاحق للبنك بحصول تنازل الشركة عنها لمصلحة الطرق والكبارى ، بعد تلخر الشركة في اداء الاتاة المستحقة عليها .

(لى ١١٧٠ فى ١٤/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الحساب المشترك بين الزوجين . نظام استثنائى يتعين عدم التوسع فى تفسيره أو القياس على احكامه — وجوب تطبيق احكام الملكية الشائعة الواردة فى القانون المدنى فى هذا الشأن — نص المادة ٨٢٥ من القانون المدنى اذا ملك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفزعة حصّة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية اذا لم يتم دليل على غير ذلك — نتيجة ذلك : ان الزوجة اللبنانية لا تستحق سوى نصف التعويض المستحق عن الاوراق المالية المودعة بالحساب المشترك بينها وبين زوجها طبقا لاتفاقية التعويضات المبرمة بين جمهورية مصر العربية ولبنان فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان الحساب المشترك نظام بريطانى كان معمولاً به بالنسبة الى الرعايا البريطانيين ، وهو غير معروف فى التشريعات المصرية ، بيد انه يمكن ان يندرج مضمون هذا النظام تحت احكام المواد من ٢٧٩ الى ٢٨٣ من القانون المدنى (التضامن بين الدائنين) . والملكية فى هذا الحساب تكون بانسبة متساوية بين الاشخاص المفتوح باسمهم الحساب المشترك .

ومن حيث انه وقد تبين ان الحساب المشترك نظام غريب على البنوك المصرية فانه يعتبر نظاماً استثنائياً يتعين عدم التوسع فى تفسيره أو القياس على احكامه .

ومن حيث أن حقوق كل من الزوج والزوجة في الحساب المشترك (بالنسبة الى الاوراق المالية المودعة به) قد انتقلت الى قيمة التعويض المقرر لهما وفقا لاتفاقية التعويضات المبرمة بين جمهورية مصر العربية ولبنان في الثامن عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم فان الطبيعة القانونية لحقوق كل من الزوجين يتعين الرجوع في شأنها الى القواعد العامة دون الاحكام المنظمة للحساب المشترك ، وبالتالي تكون أحكام الملكية الشائعة الواردة في القانون المدني هي الواجبة التطبيق .

ومن حيث أن المادة (٨٢٥) من القانون المدني تنص على أنه « اذا ملك اثنان أو أكثر شيئا غير مفرزة حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية اذا لم يتم دليل على غير ذلك » .

ومن حيث أنه عند تقسيم المال المشترك فانه لا يعتد بها يحتل أن يكون لأحد الشركاء فيه من زيادة لا يسند قيامها دليل معترف به وإنما يتعين توزيعه بالتساوى بين الشركاء ، وهذه هي القاعدة العامة التي تسرى عند قسمة المال المشترك بين المشتركين فيه .

ومن حيث أنه وقد خُلت الاوراق بما يفيد قيام أى دليل يثبت ملكية السيدة / لكامل الحساب المشترك المفتوح باسمها هي وزوجها أو حتى ملكيتها بنسبة معينة تزيد على النصف ، فمن ثم فان حق كل من الزوج والزوجة يقتصر على نصف قيمة التعويض المستحق من الاوراق المالية المودعة بالحساب المشترك آنف الذكر بينك الاسكندرية، وطالما أن السيدة المذكورة قد صرفت نصف قيمة هذا التعويض فانها تكون بذلك قد أستوفت حقتها كاهلا ولا يجوز لها المطالبة بصرف نصف التعويض الباقي .

من أجل ذلك فقد أنتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيدة / في المطالبة بصرف نصف قيمة التعويض المستحق من الحساب المشترك بينها وبين زوجها .

(فتوى ٦١ في ١٩٧٨/١/٢١)

الفصل الثالث

ضرائب ورسوم

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

المادة ١١٩ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون . . . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون — القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة أغفل النص على استحقاق ضريبة الدفعة على الودائع ولم يدخلها ضمن الأعمال المصرفية التي مددها وأخضعها لرسم الدفعة النسبي — الأعمال المصرفية في القانون التجاري لها محلولها الخاص بها — لا تسوغ الخلط بينها ولو تشابه أى منها بالآخر — لا يجوز قياس الودائع على السلف أو القروض للجمع بينها في حكم الخضوع لرسم الدفعة أو اعتبار الوديعة قرصاً استناداً لنص المادة ٧٢٦ من القانون المدني — نتيجة ذلك — عدم خضوع الودائع في البنوك لرسم الدفعة .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة تناول الأعمال المصرفية وما شابهها والأوراق التجارية في الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق به والخاص برسوم الدفعة النسبية والتدرجية ، وأخضع لتلك الرسوم الكبيالات والسندات تحت الأذن والسندات لحايلها والصاحب الجارى عند فتحه وعقود وعملية فتح الاعتماد والسلف التي يقدمها أصحاب المصارف وعقود الاقتراض ولم يتضمن هذا الفصل نصاً باخضاع الودائع في البنوك لرسم الدفعة النسبي .

ولما كانت المادة ١١٩ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن (إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون) . فإن الودائع في البنوك لا تخضع لرسم الدفعة النسبي طالما لا يوجد نص صريح باخضاعها لهذا الرسم .

ولا يجوز قياس الدائع على السلف أو الغرض للجمع بينها في حكم الخضوع لرسم الدفعة النسبى إذ لا محل للقياس في مجال الضرائب والرسوم كما لا يجوز اعتبار الوديعة قرضا استنادا لنص المادة ٧٢٦ من القانون المدنى التى تعتبر الوديعة المأثون للمودع لديه فى استعمالها قرض ذلك لأنه وإن كان من الجائز الاستمانة فى تفسير نصوص قانون ما بأحكام قانون آخر فإن ذلك مقيد بالالتزام بالدائرة القانونية التى تدخل فيها النصوص المراد تفسيرها وعدم الخروج عنها الى غيرها الا اذا عجزت من تقديم التفسير المطلوب ، وعليه فإنه لما كان لكل عمل من الاعمال المصرفية فى القانون التجارى مدلوله الخاص به الذى يخطف عن الآخر فإنه لا يسوغ الخلط بينها ولو تشابه أى منها بالآخر . ولما كان مشروع قانون الدفعة قد أغفل النص على استحقاق ضريبة الدفعة على الدائع ولم يدخلها ضمن الاعمال المصرفية التى مددها فى قانون الدفعة وأخضعها لهذا الرسم فإن الدائع لا تخضع لرسم الدفعة النسبى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الدائع فى البنوك لرسم الدفعة .

(ملف ٣٦/٢/١١ — جلسة ١٩٧٩/١١/١٤)

وبذات المعنى ملف ١٩٩/١/٣٧ بالجلسة ذاتها .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الرسم المفروض على البنوك غير التجارية بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — الواقعة المنشئة لهذا الرسم — هى حصول البنك فعلا على القرض — عدم الاعتداد بتاريخ إبرام القرض أو باستمرار المديونية .

ملخص الفتوى :

يستفاد من ميارات نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ أن الواقعة المنشئة للرسم هى حصول البنك على مبلغ القرض فعلا أى دخول مال القرض فى حصيلته ، ولا عبرة فى هذا الصدد بتاريخ إبرام العقد ولا باستمرار المديونية أو عدم استمرارها ، ومن ثم فإذا تم إبرام القرض فى سنة من السنوات وتراخى صرف قيمته للبنك المقرض الى السنة التالية أو غيرها من السنوات ، فإن الرسم لا يستحق من السنة التى تم فيها إبرام العقد ، وإنما يستحق عن السنة التى تم فيها قبض قيمته ، وإذا

صرف مبلغ القرض على أقساط في مواعيد معلومة فإن الرسم لا يستحق الا على ما يحصل عليه البنك خلال كل سنة من هذه الاقساط ، وحكمة ذلك أن الرسم انما يفرض على الاموال التى تدخل حصيلة البنك لاستغلالها في أوجه نشاطه ، ومن ثم لا يجوز فرضه على أموال لم يحصل عليها فعلا وقد تكون في حكم المعدومة اذا ما انلس القرض أو توقف عن الدفع .

والقول بأن مناط استحقاق الرسم هو قيام المديونية المترتبة على عقد القرض مردود بان نص العبارة الأخيرة من الفقرة الاولى قاطع في الدلالة على أن استحقاق الرسم منوط بواقعة الحصول فعلا على القرض ، وهذه الواقعة لا تحدث الا مرة واحدة اذا تم قبض القرض كله مرة واحدة او مرات اذا كان قبضه على أقساط على نحو ما تقدم ذكره ، اما استمرار المديونية عدة سنوات فلا اثر له في فرض الرسم .

(فتوى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

الرسم المفروض على البنوك بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان — وعاقبه — هو الودائع بالنسبة للبنوك التجارية ، والقروض التى تحصل عليها البنوك غير التجارية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان على أن « يحصل من كل بنك تجارى سجل طبقا لاحكام هذا القانون رسم سنوى بنسبة ١٠ مليات عن كل مائة جنيه من جملة الودائع في ٣١ من ديسمبر من كل سنة ، اما بالنسبة للبنوك الاخرى فيكون الرسم بواقع ٢٠ مليا عن كل مائة جنيه من مجموع القروض التى يكون البنك قد حصل عليها خلال السنة المالية .

ويجب اداء هذا الرسم خلال شهر يناير من كل عام وذلك من الاثنى عشر شهرا السابقة .

ويتولى البنك المركزى تحصيل هذا الرسم في حساب خاص ولا يجوز أنفاق منه الا في الوجوه التى يتلقى عليها مع وزير المالية والاقتصاد —

وظاهر من هذا النص أن الفقرة الاولى منه ذات شطرين : أولهما — خاص بالرسم المفروض على البنوك التجارية ، والثاني — خاص بالرسم المفروض على البنوك الأخرى ، وقد جعل المشرع الودائع وعاء للرسم في حالة البنوك التجارية ، بينما جعل القروض وعاء له في حالة البنوك غير التجارية مراعيًا في هذه التفرقة بين نوعي البنوك الوضع القانوني لكل منهما ، ذلك أن البنوك التجارية تعتمد في ممارسة نشاطها أصلاً على الودائع التي يودعها الأفراد لديها ، في حين أن البنوك غير التجارية تعتمد أصلاً على التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي وبصدره القروض التي تحصل عليها من الجهات الأخرى ، ولا يعتبر قبول الودائع من أمهه نشاطها الرئيسي .

وبين من ذلك أن المشرع فرض الرسم على الأموال التي ترد إلى البنوك التجارية في صورة ودائع ، وذلك التي تحصل عليها البنوك غير التجارية في صورة قروض ، وهذه الأموال هي الوسيلة التي تعول عليها في ممارسة نشاطها ، وغنى عن البيان أن الرسم إنما يفرض على الودائع التي تدخل البنوك باعتبارها مدينية ، و شأن القروض في هذا الصدد شأن الودائع ، أي أنها القروض التي يقرضها البنك كمدد لتمويل عملياته للاستعانة بها في ممارسة نشاطه ، وليست تلك التي يقرضها للغير كدائن ثم يحصلها منه ، فعبارة نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ قاطعة في الدلالة على هذا المعنى ، فضلاً عن حكمة التشريع التي افترضت فرض الرسم على أموال تقترضها البنوك لاستثمارها في عملياتها ، وهذه الحكمة تتفق بالنسبة إلى الأموال التي تقرضها البنوك للغير .

(فتوى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

الرسم المفروض بمقتضى المادة ٣٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — تحديد وعائه بالنسبة للبنوك غير التجارية — شموله القروض التي تحصل عليها سواء كان مصدرها البنك المركزي أم أية جهة أخرى .

ملخص الفتوى :

إنه وإن كان الأصل أن تحصل البنوك على القروض من البنك المركزي

باعتباره بنك البنوك ، الا انه ليس ثبت مانع قانونى يحول دون حصولها على قروض من جهات أخرى ، وقد ورد نص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه في شطره الخاص بتحديد الرسم على مجموع القروض التى تحصل عليها البنوك غير التجارية ، علما مطلقا يتناول كافة القروض سواء اكان مصدرها البنك المركزى أم أية جهة أخرى ، ومن ثم يكون قصر الرسم على القروض التى تحصل عليها البنوك غير التجارية من البنك المركزى فقط تخصيصا بغير مخصص ، كما انه لا وجه للترفة في فرض هذا الرسم بين القروض حسب مصادرها ما دامت حصيلتها جبيما تستغل في سبيل تحقيق أغراض البنك لا فرق في ذلك بين قرض وآخر .

(فتوى ١٢٥ في ١٧/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

التزام كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى الحولى للتجارة الخارجية وبنك فيصل الاسلامى المصرى بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات ، وحكم المادتين ٤٤ ، ١٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم ايلولة على التركات تنص المادة ٣١ منه على انه « يجب على كل شخص أو مصرف أو شركة أو سمسار من سماسة الاوراق المالية يكون مدين للشركة بشيء من القيم المالية المملوكة لها أو سندات لها أو من حقوقها عامة ، أو كان مودعا عنده في حياته شيئا مما ذكر ، يقدم الى مصلحة الضرائب في خلال سبعة ايام من تاريخ عمله بوزارة صاحب الشركة اقرارا مصررا طبقا للاوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية .. وغضلا عن ذلك فإنه لا يجوز لواحد مما ذكروا أن يسلم شيئا مما في ذمته الى الورثة أو الموصى لهم أو الموهوب لهم مباشرة ولا بواسطة الغير الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب دالة على تحديد رسم ايلولة المستحقة للزيادة أو على أن الشركة غير مستحق عليها رسوم كما أن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الافريقى يقضى في المادة الاولى منه بأن « يرتكض

في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون والنظام المرافق ... » وتنص مادته الثانية على أن اسم هذه الشركة « البنك العربى الافريقى » - شركة مساهمة مصرية وغرضها القيام بجميع الاعمال المصرفية المبينة فى القانون المرافق ..

كما تنضى مادته الخامسة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تسوية الاوضاع بين البنوك العاملة فى مصر ، بأنه « فيها عدا ما نص عليه فى هذا القانون وفى النظام الاساسى المرافق لا تسرى على هذه الشركة احكام التليم ولا القوانين المنظمة للشركات المساهمة وتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى ، كما لا تسرى على العاملين فيها القوانين والقرارات المنظمة لشئون التوظيف والمرتبات والمكافآت والمعاشات فى المؤسسات العامة والشركات المساهمة ولا تخضع لرقابة ديوان المحاسبات » .

وايضا اتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنحية الصادر بالموافقة عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ والتي تنضى المادة التاسعة منها بأنه « لا يجوز اتخاذ اجراءات تليم او مصادرة او فرض الحراسة على المصرف او على اتمبة الاشخاص الاعتبارية او الطبيعية فى رأس مال المصرف او على المبالغ المودعة والتي توجد فى بلد العضو ، كما لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز القضائى او الادارى عليها . وتنص المادة الحادية عشر على أن أموال المصرف وكذلك أرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة سواء فى مركزه الرئيسى أو فروع أو مكاتبه أو توكيلاته التى قد توجد فى بلد العضو تعفى من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات كما تعفى من تحصيل أى ضرائب أو دمغات قد تفرض على العملاء . كما لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز القضائى او الادارى عليها قبل صدور حكم نهائى . وتنضى المادة الثانية عشر بأن لا يخضع المصرف وفروعه وتوكيلاته وسجلاته ووثائقه ومخزوطاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى او الادارى او المحاسبى فى داخل بلد العضو . كما تنص المادة الثالثة عشر على أن حسابات المودعين والتي قد توجد فى بلد العضو سرية ولا يجوز الاطلاع عليها » .

كما يقضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى فى مادته الاولى بأن « يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون تسمى بنك فيصل الاسلامى المصرى » .

وتنص مادته التاسعة على أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات التثمين أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الاستيلاء على ممتلكاته أو على المبالغ المودعة به أو على أنصبة الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية في رأس مال البنك كما لا يجوز اتخاذ إجراءات حجز القضايا أو الإداري عليها إلا بحكم قضائي نهائي أو بحكم محكمين نهائي .

كما تنص المادة الثانية عشر على أنه « . . لا يخضع البنك وشركاته وغروعه وتوكيلاته ومكاتبه وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة بأنواعها المختلفة » .

كما تنص المادة الثالثة عشر من هذا القانون بأن « تكون حسابات المودعين سرية ولا يجوز الإطلاع عليها » . . كما أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص المادة ٤٤ منه على أنه « على الجهات المينة فيها بعد أن تخصص من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العبولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أى شخص من القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه » :

١ - وزارات الحكومة ومصالحها والشركات المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة أو بقتضى قوانين خاصة أخرى » كما تنص المادة ١٤٤ منه بأن يلتزم مديرو البنوك والمكلفون بإدارة أموال المنشآت وأصحاب المهن التجارية وغير التجارية وغيرهم من الممولين بأن يقدموا إلى موظفي مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية منذ كل طلب الدفاتر التي يفرض عليهم قانون التجارة أو غيره من القوانين أمسكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات لكي يتمكن الموظفون المذكورون من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقرها هذا القانون سواء بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين . ويفترض أنهم يسكنون فعلاً هذه الدفاتر ويحوزون المحررات والمستندات والوثائق وغيرها ويقع عليهم عبء إثبات العكس ، ولا يجوز الامتناع عن تبكين موظفي مصلحة الضرائب مما لهم صفة الضبطية القضائية من الإطلاع

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون على أن تنظم المعاهدة التطعيمية والهيئات والمنشآت المعفاة من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون

أن تقدم الى موطنى مصلحة الضرائب عند كل طلب دفاتر حساباتها وكل ما تطالب بتقديمه من مستندات . وتقتضى المادة ١٨٧ بأن « يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه في الحالات الآتية :

١ —

٢ —

٣ — الامتناع عن تقديم الدفاتر والاوراق والمستندات المنصوص عليها في المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من هذا القانون » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أولا : أن المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسوم ايلولة على الشركات ، أوجب على كل شركة أو مصرف أو شخص يكون مدين للتركة أو حائز لاي من القيم المالية المملوكة أو من حقوقها بصفة عامة أن يقدم الى مصلحة الضرائب اقرارا يبين كل ما في ذنبه للتوى ، ولا يسلم شيئا من هذه الحقوق الى الورثة ومن في حكمهم ، الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب تفيد اداء ضريبة الشركات ورسم ايلولة للمستحقين ، أو عدم استحقاق أى منهما على التركة ، والا كان مسئولوا قبل المصلحة عن الضرائب والرسوم المستحقة عن القيم والأموال والحقوق التى تخلى عنها بغير حق ، وأوجب المشرع هذا الالتزام على عاتق الشركات والمصارف على اطلاقها ، الامر الذى يؤدى الى خضوع كل من البنك العربى الامريقى والمصرف العربى الدولى وبك فيصل الاسلامى المصرى بهذا الالتزام ، ولا تؤثر فى ذلك أن هذه المصارف أنشئت بمقتضى قوانين خاصة ، ذلك أن هذه القوانين لم تستثنى تلك المصارف من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤. المشار اليه كما أنه لا وجه للاحتجاج بسرية حسابات المودعين فى هذا المجال ، أو امنائهم من الضرائب ، لان الامر هنا يتعلق بالوارث ومن فى حكمه وهو غير المودع أو العميل .

ثانيا : أن المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، أورد حكما عاما مؤداه التزام وزارات الحكومة ومصارفها ، والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، أو بمقتضى قوانين خاصة ، بأن تخضع من كل مبلغ يجاوز عشرة جنيهات تدفع الى أى شخص من اشخاص القطاع الخاص على سبيل العبولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمات نسبة يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية ، تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على

الشخص المنفوع اليه المبلغ ، ولما كانت المصارف الثلاثة ، سائلة الذكر
تعتبر طبقا لقوانين أنشائها ، من الشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة ،
ومن ثم تلتزم بأجراء الخصم المشار اليه ، ولا يعنى ذلك خضوع هذه
المصارف لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، التى نصت قوانين أنشائها
على عدم خضوعها لها ، ذلك أن المشرع يفرق بين الجهات التى تلتزم
بأجراء الخصم ، بغض النظر عن خضوعها للضريبة من عدمه ، وبين
أشخاص القطاع الخاص المتعاملين مع هذه الجهات والخاضعين للضريبة ،
وآية ذلك أن المشرع أورد وزارات الحكومة ومصارفها من بين الجهات
التي تلتزم بأجراء الخصم ، وهى بطبيعة الحال ليست من المنشآت
الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ثالثا : أن المشرع بمقتضى المادتين ١٤٤ و ١٤٥ من قانون الضرائب
على الدخل ، آنف البيان ، ألزم مخيرى البنوك والمكلفين بإدارة أموال ،
وكل من يكون من مهمتهم دفع إيرادات القيم المنقولة ، الخاضعين للضريبة
المنصوص عليها في هذا القانون ، وغير الخاضعين لها على السواء ، بأن
يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب من لهم صفة الضبطية القضائية ،
عند كل طلب ، الفاتر والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصرفات
لكى يتمكن الموظفون المذكورون من تنفيذ أحكام القانون بالنسبة لهم أو
لغيرهم من المولين .

ومن حيث أن البنوك الثلاثة المشار إليها قد تضمنت القوانين الخاصة
بها أحكاما تقضى بعدم خضوعها لقواعد الرقابة المختلفة ، وبسرية
حسابات المودعين الا أنه لا يجوز التحدى بذلك في مواجهة مصلحة
الضرائب التى يحق لها الاطلاع على دفاتر وأوراق هذه البنوك للثبوت
من تنفيذ أحكام قانون ضريبة التركة ، وفي هذه الحالة لا يتطرق الأمر
بالمودع أو العميل لوفاته وانما يتطرق بالوارث ومن في حكمه ، كما سلف
القول ، كما يحق لمصلحة الضرائب الاطلاع على هذه الدفاتر والأوراق
للتثبت من تنفيذ أحكام الضريبة على المرتبات بالنسبة للعاملين بهذه
البنوك ، وكذلك في حالة الجرائم التى تشب لاي من المودعين وفقا لأحكام
القوانين السارية في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

اولا : خضوع الاموال المورثة الموجودة تحت يد كل من البنك العربى
الافريقى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى ، لحكم
المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

ثانيا : التزام المصارف السالف ذكرها ، بواجب الخصم المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ آف البيان .

ثالثا : جواز الاطلاع على دفاتر وأوراق هذه البنوك ، للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة الشركات ، وقواعد الضريبة على الميراثات ، وفي حالة الجرائم التي تنسب لاي من المودعين .

(ملف ٤١/٢/١٦ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤)

قاعدة رقم (٧٨)

المجا :

مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ أن التحويلات الخارجية الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج هي التي يتحقق بشاتها الواقعة المنشئة للضريبة المفروضة - الاتفاق المحلي بطريق الخصم من أرصدة الحسابات غير القيمة لدى البنوك المحلية لا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق احكام هذا القانون اذ لا يؤدي الى دفع في الخارج وهو شرط اساس استحقاق تلك الضريبة لا يتحقق هذا الشرط باضافة المبلغ محل هذا الاتفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة اجنبية لدى البنوك المحلية مهما كانت المزايا المقررة في القانون والمعرف الدوليين للسفارة الاجنبية وما عليها من اوضاع دولية - أرصدة هذا الحساب تظل واقعا وقانونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ولا تعد فعلا او حكما لدى بنوك الدولة الاجنبية - المبالغ المضافة عمليا الى أرصدة هذا الحساب لا تعد تحويلا الى الخارج .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ يفرض رسم على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين بنص في مادته الاولى على أن تفرض ضريبة قدرها ٥٪ على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج أيا كان طرق التحويل حتى ولو أودعها المسافر عند خروجه من البلاد .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن التحويلات الخارجية الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج

هى التى يتحقق بشأنها الواقعة المنشئة للضريبة المفروضة بالقانون المذكور، أما الاتفاق المحلى بطريق الخصم من أرض الحسابات غير المقيمة ومن بينها الحسابات المجمعة لدى البنوك المحلية فلا تعتبر تحويلا الى الخارج فى تطبيق أحكام هذا القانون ، اذ لا يؤدى ذلك الى دفع فى الخارج وهو شرط أساس لاستحقاق تلك الضريبة ، ومن ثم لا يتحقق هذا الشرط باضافة المبلغ محل هذا الاتفاق الى حساب آخر غير مقيم لسفارة أجنبية لدى إحدى البنوك المحلية ، فهما كانت المزايا المقررة فى القانون والعرف الدوليين للسفارة الاجنبية وما يضيفانه عليها من أوضاع دولية ، فان ارصدة هذا الحساب تظل واقعا وقانونا داخل الدولة الكائن بها دار السفارة ولا تعد فعلا أو حكما لدى بنوك الدولة الأجنبية ، ومن ثم فان المبالغ المسافرة عمليا الى ارصدة هذا الحساب لا تعد تحويلا الى الخارج فى معنى القانون رقم ١٤٩ المشار اليه ولا تبال من ذلك ما اثاره الصلح عن تهريب الاموال الى الخارج فيما لو لم تفرض الضريبة على التحويلات التى تتم الى السفارات الأجنبية ، فذلك مسألة لا شأن لها بأمر استحقاق الضريبة من عدمه حيث المناط فى فرضها هو تحقق الواقعة المنشئة لها على ما سلف البيان ، فضلا عن أن تهريب الاموال الى الخارج من جرائم النقد التى تكفلت بها قوانين النقد ولا حصانة لأحد فى مواجهتها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ، لما كان الثابت من الاوراق أن المدعية قابلت بتاريخ ١٩٧٤/٤/١ بصرف مبلغ من حسابها غير المقيم لدى بنك الاسكندرية — فرع قصر النيل — لحساب السفارة الفرنسية غير المقيم لدى بنك القاهرة ، فان ما تم على هذا النحو لا يعد من التحويلات الخارجية الرأسمالية التى تستحق عنها الضريبة المفروضة بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . ويلتالى فان الضريبة المخصومة من حساب المدعية بمناسبة هذه العملية (٥ ٪) تكون غير مستحقة قانونا واجبة الرد ، مما يتعين معه الغاء القرار المطعون فيه فيما انطوى عليه من امتناع عن الغاء خصم هذه الضريبة . أما ما تم خصمه من حساب المدعية كمهولة مصرفية (٦ ٪) فلا محل لاثارته فى الطعن المائل ، وما دام أنه مقام من الحكومة ومن هنا فان الحكم المطعون فيه لم ينص فى شيء فى أمر هذه العمولة .

ومن حيث أنه لما تقدم من اسباب لا يكون الحكم المطعون فيه خد خالف القانون ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض والزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

المفرع الاول

مجلس الادارة

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أحد البنوك وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما وفقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات - تناول هذا الحظر البنوك أيا كان الشكل الذى تتخذه شركة مساهمة أو مؤسسة عامة - أساس ذلك ومثال بالنسبة لحظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنك المركزى والعمل كمندوب مفوض لادارة بنك زلخا .

ملخص الفتوى :

يثور التساؤل فيما اذا كانت المادة (٢٩) (فقرة أخيرة) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، اذ تحظر على عضو مجلس ادارة بنك من البنوك الجمع بين هذه العضوية وبين عضوية مجلس ادارة بنك آخر ، أو القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما - انما تعنى بذلك البنوك المتخذة شكل شركة مساهمة ، دون ما عداها من بنوك أخرى لا تتخذ هذا الشكل ام انها تتناول البنوك أيا كان شكلها القانونى .

ولبيان الرأى فى تفسير المادة ٢٩ فقرة أخيرة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ومقتضى الأمر القول أن الفقرة الاخيرة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ محل الخلاف المتقدم بيانه ، اضيفت ابتداء الى هذا القانون بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ثم عدلت بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ونصها قبل هذا التعديل هو « لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك أن يجتمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما » وتقول المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك أصبح لا يلائم معه الاشتراك فى عضوية

مجلس إدارة بنك آخر أو أى شركة من شركات الائتمان باعتبار أن مصالح هذه الشركات تتعارض مع بعضها البعض ، إذ لكل شركة سياسة معينة يضرها اطلاع شركة أخرى عليها . لذلك رأت الوزارة حفظا للائتمان المالى والمصرفى اضافة لفترة جديدة الى المادة ٢٩ تحظر على عضو مجلس ادارة أى بنك من البنوك أن يجتمع الى ذلك — عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما ، حتى يفتل الباب فى وجه كل تحليل . وفى ذلك أيضا مزايا المنافسة الحرة وعدم تحقيق فكرة الاحتكار أو السيطرة فى الشؤون المالية ذات الاثر البالغ فى الحياة الاقتصادية .

وقد عدل نص هذه الفقرة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ — فاصبح كالآتى « ولا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاول نشاطها فى مصر أن يجتمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما » .

وقد قصد بهذا التعديل ، على ما يبين من المخكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير — أن يقرر الحظر الوارد فى الفقرة الاخرى من المادة ٢٩ المشار اليها — على حالة الجتمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك من البنوك التى تزاول نشاطها فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما .

والذى يبين من ذلك أن الشارع حين قرر حظر الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك وبنك آخر ، انما قصد تحقيق غاية معينة ، هى حفظ الائتمان المالى والمصرفى مما اقتضى الا يشترك فى عضوية مجلس ادارة بنك من يكون عضوا فى مجلس ادارة بنك آخر ، أو يقوم فيه بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة ، حتى يستقل كل بنك بادارته وبالتائين بعمل الادارة أو الاستشارة فيه فيجرى سياسته وفق ما يتقرر فى هذا الخصوص ، مما قد يتعارض مع السياسة التى يجرى عليها بنك آخر ، ولذلك حظر الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة أكثر من بنك أو القيام بعمل من أعمال الاستشارة فى أيهما ، حتى لا يطلع على سياسته أى بنك آخر أو يشترك فى نشاطه من يقوم بالادارة أو بأعمال الاستشارة فى بنك آخر . وقد أورد الشارع هذا الحكم فى قانون الشركات المساهمة اخذا بما كان حاصلًا من أمر أغلب البنوك القائمة وقتئذ ، حيث كانت عند اضافة حكم النص شركات مساهمة .

وعلى مقتضى ما سبق يكون المقصود بالبنك في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها — هو أى « بنك » بالمعنى المعلوم لهذه الكلمة ، وهو من يباشر عمليات البنوك . وبذلك يشمل مدلول اللفظ البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، والبنوك غير المتخذة هذا الشكل ، وهى المؤسسات العامة التى تباشر أعمال البنوك . ومعلوم أن الأصل فى البنوك أن تتخذ شكل الشركة المساهمة (م ١٩ و ٢١ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧) ، على أنه استثناء من ذلك قد تباشر المؤسسات العامة أعمال البنوك فى حدود القرار الصادر بإنشائها (م ١٩ من القانون سالف البيان) . وقد قصد الشارع بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر البنوك بالمعنى القانونى المصطلح عليه لهذا اللفظ وهو كل من يزاول عمليات البنوك على ما سلف الإيضاح ، مما يقتضى القول بأن حكم الفقرة المشار إليها يتناول البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة والبنوك المتخذة شكل مؤسسات عامة .

ولا يغير من النظر المتقدم أن يرد لفظ البنوك المشار اليه فى قانون خاص بالشركات المساهمة وأن يجرى فى المذكرة الإيضاحية له ، ما قد يجهل على أن النص يتحدث عن البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة وحدها إذ أن ورود اللفظ على مادة وردت فى قانون خاص وأحكام الشركات المساهمة لا يكتفى بذاته لتخصيصه بحيث لا يتناول إلا البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، إذ الحكمة من تقرير حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك ، وهى أن لكل بنك سياسة ، قد يضار من اطلاع بنك آخر عليها ، تتوافر فى البنوك أيا كان شكلها . أما ما جاء فى المذكرة الإيضاحية مما سلف بيانه ، فهو لا يعدو أن يكون من قبيل الإشارة الى الغالب من أمر البنوك وهو كون أكثرها متخذة شكل شركات المساهمة ، ولا يعد حجة القول بقصر الحظر الوارد فى النص على حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك . على البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة .

ويخلص مما تقدم أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر يسرى فى حالة الجمع بين عضوية مجلس إدارة بنك وبين عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو العمل فيه أيا كان الشكل القانونى الذى يتخذه أى من البنكين . .

واخذاً بالرأى السالف تقريره يكون من غير الجائز قانوناً ، أن يجمع المفوض بإدارة بنك زلخا الى ذلك عضويته لمجلس إدارة البنك المركزى ،

لان ذلك امر محظور في حكم المادة ٢٩ فقرة أخيرة السالف بحثها ، ومن ثم يكون من غير الجائز قانونا أن يجمع السيد الدكتور وكيل وزارة الاقتصاد بين عضوية مجلس إدارة البنك المركزي ، وبين التتويش بإدارة بنك زلخا .

(فتوى ١٨٦ في ١٩٦٤/١/٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

الجمع بين رئاسة مجلس إدارة بنك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر محظورة عملا بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - الاستثناء الوارد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلي الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الأجنبية في مجلس إدارة شركات الاستثمار - قانون الشركات الجديد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حظر صراحة الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من بنك واحد .

ملخص الفتوى :

أن عضوية مجالس إدارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حدها الاقصى عشرة مجالس في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ثم خففت الى ست مجالس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك بمقتضى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٤ قصرت بمقتضاه عضوية مجالس ادارتها على مجلس واحد وعلى ذلك خفض النصاب عضوية مجالس إدارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ فتساوت في ذلك مع البنوك ومن ثم فإن القاعدة العامة كانت ونفا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تجيز الجمع بين عضوية مجالس إدارة البنوك وكانت تقتصر تلك العضوية على مجلس إدارة بنك واحد وبالتالي فإن الاستثناء الذي أورده القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام الاستثمار على تلك القاعدة يتحدد في ضوء هذا المضمون كما انه يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلي الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الأجنبية في مجالس إدارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء الممثلين الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس إدارة بنك واحد وذلك فيما عدا

يمثل بنوك القطاع العام في مجالس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناهم
المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذ اخذ
المشرع في تاتون الشركات الجديد بذات الحكم في المادة ٩٤ فمنع بنص عام
الجميع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد فان الاستثناء الخاص
من تلك القاعدة الواردة بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يظل مقصورا
على ممثلى الاشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرهم ، وبناء على ذلك
فانه لا يجوز للمعروضة حالته أن يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس
ادارة بنك مصر أمريكا الدولي وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى
الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
جمع الدكتور / بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر أمريكا
الدولى وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى .

(فتوى ٩٣٦ فى ١٦/٩/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام قانون البنوك
والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ — سريته على القروض والتسهيلات
الائتمانية التى منحتها البنوك لبعض أعضاء مجالس ادارتها قبل تاريخ
المعل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذا لهذه القروض
والتسهيلات — عدم خضوع المبالغ السابق ادائها لهذا القانون بل تظل
محمومة بالقانون الذى ابرمت فى ظله .

ملخص الفتوى :

تقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام
الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة بأنه « لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا ، من أى
نوع كان ، لآى من أعضاء مجلس ادارتها أو أن تضمن أى قرض يعقده
أحدهم مع الغير . ويستثنى من ذلك ، البنوك وغيرها من شركات الائتمان،
فيجوز لها — فى مزاولة الاعمال الداخلة ضمن غرضها وبفلس الاوضاع
والشروط التى تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور العملاء — أن تقرض أحد
أعضاء مجلس ادارتها أو تقتح له اعتمادا ، أو تضمن له القروض التى

يعتدها مع الغير . . . ويعتبر باطلا كل عقد يتم على خلاف أحكام هذه المادة ،
دون اخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء » .

ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الاولى منه على أن « يضاف الى
القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه مادة جديدة برقم ٣٩ مكررا
نصها كالآتي « وكذلك يحظر على البنوك التجارية اعطاء قروض أو مبالغ
تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة
البنك ، أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء
في مجالس إدارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية » .

كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « يضاف الى القانون
المذكور مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا نصها كالآتي : « وكذلك لا يجوز للبنوك
العقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع كان لاي عضو
من أعضاء مجلس إدارتها أو لاية منشأة أخرى يكون أعضاء مجلس إدارة
البنك شركاء فيها أو أعضاء في مجالس إدارتها ، وذلك بصفتهم الشخصية » .

وقضت المادة الثالثة من القانون المشار اليه بأن يعتبر لافيا كل
ما يخالف أحكامه . وقد عمل به اعتبارا من ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ، وقد ثار على اثر ذلك الخلاف حول أمرين :

الاول — مدى سريان الحظر المنصوص عليه في هذا القانون على
القروض التي عقدت قبل سريانه ولا زال تنفيذها ممتدا بعده وعلى
التسهيلات الائتمانية بالحساب الجارى لمدة معينة تمتد بعد نفاذ التعديل
أو لمدة غير معينة .

الثاني — اثر سريان الحظر على القروض والتسهيلات الائتمانية
المشار اليها وهل يقتضى رد المبالغ السابق اقراضها فوراً أم يتعين التريث
الى حين حلول أجل الاستحقاق وما هو الحكم اذا كان العقد غير محدد المدة
كحالة منح تسهيل ائتماني بالحساب الجارى لمدة غير محددة وهل يصح
في مثل هذه الحالة اعتبار أن مدة العقد سنة واحدة أخذا بما جرى عليه
العرف المصرى من أن مدة العمليات التجارية يجب الا تزيد على سنة .

ويتعين لابداء الراى في هذا الخلاف تحديد مجال سريان القاعدة التى
تضمنتها المادة ٣٥ من قانون الشركات والقاعدة التى استحدثها القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ من حيث الزمان .

والاصل في تنازع القوانين من حيث الزمان بالنسبة الى العلاقات القانونية المترتبة على ارادة المتعاقدين — هو سريان القانون القديم على العقود التي أبرمت في ظله من حيث تكوينها ومن حيث آثارها سواء منها ما ترتب في ظل القانون القديم أو ما ترتب في ظل القانون الجديد ولا يستثنى من ذلك الا حالة النص في القانون الجديد على سريان أحكامه باثر فوري بالنسبة للآثار التي تنشأ في ظله عن عقود سابقة عليه أو كان ذلك القانون متعلقا بالنظام العام أو الآداب .

وإذا كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه خلا من النص على سريان أحكامه باثر فوري بالنسبة الى الآثار الناشئة في ظله عن عقود أبرمت قبل سريان أحكامه ، الا انه ينظم مسائل تمت بلوغي الأسباب الى النظام العام ذلك لان الحظر الذي شرع في شأن الفروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح لاعضاء مجالس ادارة البنوك المنصوص عليها فيه يستهدف تحقيق مصلحة عامة أساسية تتعلق بنظام البنوك المشار اليها التي تقوم بأعمال وثيقة الصلة بالنظام الاقتصادي للبلاد شديدة التأثير فيه مما حدا بالمرجع الى ترتيب البطلان على مخالفته بل الى تقرير جزاء جنائي على من يخالفه وذلك في المادة ٦٠ من قانون البنوك والائتمان التي تنص على ان : « كل من خالف أحكام الإلزام أو الحظر الوارد في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيهه » .

ويخلص مما تقدم ان أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المتكسدم ذكره تسرى باثر فوري يتناول الآثار التي تنشأ في ظله عن عقود أبرمت قبل تاريخ العمل بأحكامه . وعلى مقتضى ذلك فانه بالنسبة الى الامر الاول من الامرين مثار الخلاف لا يجوز تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من عقود القرض والتسهيلات الائتمانية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم يمتنع على البنوك اداء ما لم يؤد من قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الى اعضاء مجلس الادارة المشار اليهم .

وفيما يتعلق بالامر الثاني وهو بيان حكم القانون فيما سبق ادائه من مقادير القروض والتسهيلات الائتمانية في ظل القانون القديم الى اعضاء مجلس الادارة فانه تتمتع التفرقة بين حالتين : حالة ما اذا كانت عقود القرض وعقود التسهيلات محددة المدة وفي هذه الحالة تظل آثار العقد الواتعة في ظل القانون محكومة بهذا القانون ، ومن ثم لا يجوز مطالبة اعضاء مجلس الادارة برد ما سبق ادائه اليهم فور العمل بالقانون الجديد وانما تكون تلك المبالغ واجبة الرد عند حلول اجل الاستحقاق المنصوص عليه في

العقد ، وحالة ما اذا كانت العقود غير محددة المدة كالتسهيلات الائتمانية بالحساب الجارى .

ولما كانت القاعدة المقررة هى انه فى العقود غير المحددة المدة ، يجوز لكل من طرفى العقد انهاؤه فى اى وقت وعلى ذلك يتعين على البنوك إنهاء العقود المشار اليها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ وبالمثل تعتبر المبالغ السابق اداؤها الى أعضاء مجلس الادارة من التسهيلات الائتمانية المشار اليها مستحقة الاداء اى واجبة الرد اعتبارا من تاريخ انتهاء العقد اى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

لهذا انتهى الرأى الى سريان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان على القروض والتسهيلات الائتمانية التى عقدت قبل تاريخ العمل به بالنسبة الى ما لم يكن قد تم سحبه من مبالغ تنفيذا لهذه القروض والتسهيلات قبل التاريخ المشار اليه ، أما المبالغ السابق اداؤها الى أعضاء مجلس الادارة تنفيذا لتلك القروض والتسهيلات فى المدة السابقة على ذلك فانها لا تخضع للقانون المشار اليه ، ومن ثم تظل محكمة بالقانون الذى عقدت فى ظله على نحو ما تقدم .

(مئوى ١٠٧٤ فى ١٢/١٥ / ١٩٦٠)

الفرع الثانى : ممثلو الحكومة وغيرها

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكلفات ومرتبات ممثلى الحكومة ومندوبيها فى الشركات والهيئات الخاصة مقصور التطبيق على ممثلى الحكومة او الهيئات العامة لدى الشركات او غيرها من الهيئات ولا ينطبق على ممثلى البنوك باعتبار انها ليست من الحكومة او الهيئات العامة — اجازة النظم الخاصة لبعض الشركات الاجنبية التى تساهم فيها البنوك الحصرية للشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة ان ينبى عنه شخصا طبيعيا مثله فى الجمعية العمومية المساهمى الشركة دون اشتراط لان يكون هذا الشخص الطبيعى مساهما فى الشركة او ان يقدم اسهما لضمان عضوية مجلس الادارة على ان يلتزم الشخص الاعتبارى بتقديم هذه الاسهم — التكيف القانونى لهذا الوضع هو ان الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة الاجنبية يعتبر هو العضو الحقيقى للجمعية العمومية المساهمى الشركة كما

يعتبر العضو الحقيقي لمجلس إدارتها — أساس ذلك — يبنى على ذلك وجوب التمييز بين علاتين أولهما العلاقة بين البنك المصرى والبنك الأجنبى والثانية العلاقة بين البنك المصرى وممثله فى البنك الأجنبى — المقابل الذى يستحق عن عضوية مجلس الإدارة فى البنك الأجنبى يكون حقا للبنك المصرى أما الممثل المصرى فلا يستحق له قبل البنك المصرى الا مقابلا لعمله أو وكالته .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة ومندوبيها فى الشركات والهيئات الخاصة تنص على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٢) من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ، تؤول الى الخزانة العامة جميع المبالغ — أيا كانت صورتها التى يستحقها ممثلوا الحكومة والهيئات العامة ومندوبوها لدى الشركات أو غيرها من الهيئات . على أن تحدد المكافآت التى تصرف لهؤلاء المثلثين والمندوبين بقرار من الجهة المختصة بتعيينهم » ، ويبين من هذا النص أنه مقصور التطبيق على ممثلى الحكومة أو الهيئات العامة لدى الشركات أو غيرها من الهيئات ، ومن ثم فلا انطباق لأحكام هذا القانون على ممثلى البنوك فى الحالة المعروضة لأن هذه البنوك ليست من الحكومة أو الهيئات العامة .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك ، الا أنه لما كان يبين من مطالعة النظم الخاصة بالشركات الأجنبية محل البحث التى تساهم فيها بعض البنوك المصرية أنها تشترط جميعها فى عضو مجلس إدارة الشركة أن يكون مساهما فيها . وإن يقدم أسهما لضمان عضوية مجلس الإدارة ، الا أنها — استثناء من هذه القاعدة — تجيز للشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة أن ينيب عنه شخصا طبيعيا يمثله فى الجمعية العمومية لمساهمى الشركة ويجوز انتخابه أو تعيينه عضوا بمجلس الإدارة بوصفه ممثلا للشخص الاعتبارى دون اشتراط لأن يكون هذا الشخص الطبيعى بذاته مساهما فى الشركة أو أن يقدم أسهما لضمان عضوية مجلس الإدارة ، على أن يلتزم الشخص الاعتبارى بتقديم هذه الأسهم .

ومن حيث أن التكليف القانونى لهذا الوضع أن الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة الأجنبية يعتبر هو العضو الحقيقى للجمعية العمومية لمساهمى الشركة ، كما يعتبر العضو الحقيقى لمجلس إدارتها ، أما الشخص الطبيعى الذى ينوب عنه فى حضور هاتين الهيئتين فلا يعدو أن يكون ممثلا للشخص الاعتبارى فى القيام بهذه المهمة التى يستحيل على الشخص

الاعتبارى القيام بها ، يدل على ذلك أن وجود هذا الشخص الطبيعى فى الجمعية العمومية للشركة أو فى مجلس ادارتها رهن بمساهمة الشخص الاعتبارى فيها ، فلذا انقضت هذه المساهمة لاي سبب من الاسباب ، انقضت تلقائيا عضوية الشخص الطبيعى لمجلس الادارة ، بل ويملك الشخص الاعتبارى - رغم استمرار مساهمته فى الشركة - أن يعزل ممثله فى مجلس ادارة الشركة ويحل محله شخصا آخر دون توقف على ارادة الشركة الاجنبية ، وهذا ما نصت عليه صراحة بعض أنظمة هذه الشركات ، بل أن بعضها الآخر نص على حجز عدد من مقاعد مجلس الادارة للشخص الاعتبارى ليعين فيها من يشاء من مثليه ويعزلهم أو يقصر مدتهم أو يطيلها دون الرجوع الى الشركة الاجنبية .

وينبى على ذلك أنه يتمين التمييز بين علاقتين : (١) العلاقة بين البنك المصرى والبنك الاجنبى ، فالاول مساهم فى البنك الثانى وعضو بمجلس ادارته ، وهذه العلاقة تحكمها أنظمة الشركة الاجنبية (٢) والعلاقة بين البنك المصرى وممثله فى البنك الاجنبى ، وهى علاقة عمل أن كان من العاملين بهذا البنك ، أو علاقة وكالة أن كان من غير العاملين به ، وعلى ذلك فإن المقابل الذى يستحق من عضوية مجلس الادارة فى البنك الاجنبى يكون حقا للبنك المصرى ، أما الممثل المصرى فلا يستحق له قبل البنك المصرى الا مقابلا لعمله أو وكالته يتحدد ونفا لعقد العمل أو عقد الوكالة ، ولا يتحدد بالوكالة التى تصرف من البنك الاجنبى التى قد تزيد أو تنقص من الاجر المقرر للوكالة أو العمل .

ولا يحتاج فى هذا الخصوص بأن مكافأة عضوية مجلس الادارة هى مقابل عمل أداة الممثل المصرى ، ولا يتصور أن الشخص الاعتبارى هو الذى أداه ، ذلك أن مكافأة عضوية مجلس الادارة - كما هو مسلم - ليست بمقابل لعمل ، فعضو مجلس الادارة لا يعتبر عاملا الا فى شركات القطاع العام ونفا للغانون المصرى ، أما فى غيرها من الشركات فإن مكافأة عضوية مجلس الادارة تعتبر مقابل لحصة معنوية يشترك بها عضو مجلس الادارة كمكمل لحصة نقدية أو عينية يتمين أن يكون شريكا بها أيضا .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة يتبين ما يلى :

الحالة الاولى : مساهمة بنك مصر فى بنك مصر لبنان :

يبين من الاطلاع على النظام الاساسى لبنك مصر لبنان أنها شركة مساهمة لبنانية صدر بتأسيسها مرسوم من حكومة الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٤ من يونيو ١٩٢٩ وتنص المادة الاولى من هذا النظام بعد تعديلها

في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٨ على أنه « تألفت بين المكتتبين وبين السذين يصبحون مالكيين للاسهم المبينة بعد شركة مساهمة اتونيم لبنانية أسمها « بنك مصر - لبنان » خاضعة للقوانين المعمول بها ولهذا العائون الاساسى للشركة » .

وتحت عنوان « الباب الثالث - مجلس الادارة » نصت المادة ١٥ من ذلك النظم على أن :

« يقوم بادارة الشركة مجلس ادارة مكون من سبعة اعضاء على الاقل ومن خمسة عشر عضوا على الاكثر يختارون من بين المساهمين وتعينهم الجمعية العمومية العادية . ويجب أن يكون كل عضو فى مجلس الادارة مالكا لخمسين سهما مدة عضويته وتخصص هذه الاسهم فى مجموعها . لضمان جميع تصرفات مجلس الادارة حتى التى يقوم بها كل عضو بصفته الشخصية .. » .

وفى الباب الخامس تحت عنوان « الجمعيات العمومية » تنص المادة ٣٢ على أن :

« تتألف الجمعية العمومية العادية من مساهمين أو نائبين من مساهمين يملك الواحد منهم على الاقل عشرة اسهم مدفوع الطلوب من شئنها . أما الجمعية غير العادية فانها تؤلف من جميع المساهمين مهما بلغ عدد اسهمهم بشرط أن يكون دفع عنها كل المبالغ المستحقة عليها .

ويمثل الشركات تمثيلا صحيحا الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الادارة ويمثل القصر والمحجور عليهم الاوصياء والقيون ويمثل مالكى الرقبة المنفعون بها دون أن يتحتم أن يكون هؤلاء الممثلون شخصا من المساهمين » .

ومن هذا يبين أن « الشخص الطبيعى » الذى ينوب عن « الشخص الاعتبارى » فى عضوية الجمعية العمومية لمساهمى الشركة أو فى مجلس ادارتها لا يعتبر بذاته عضوا فى هاتين الهيئتين وانما هو ممثل للعضو الحقيقى وهو الشخص الاعتبارى ذاته ، فالصفة التى يضيفها الشخص الاعتبارى المساهم الحقيقى فى الشركة على مثله هى وحدها التى تخول هذا الشخص الطبيعى حق حضور الجمعية العمومية أو عضوية مجلس الادارة رغم أنه ليس مساهما فى الشركة ، وهو بالفرض ليس مالكا لاسهم ضمان العضوية ومن ثم فانه فى العلاقة بين الشركة اللبنانية « بنك مصر لبنان » وبين « بنك مصر » الشركة المصرية التى تساهم فى الشركة اللبنانية،

يعتبر بنك مصر ذاته كشخص اعتبارى هو العضو الحقيقى فى الجمعية العمومية وفى مجلس الادارة ، وليس الاشخاص الطبيعيون المشتركين فى هذه الجمعية او ذلك المجلس الا ممثلين للمساهم الحقيقى فى الشركة اللبنانية ولهذا فان المكافأة المقررة لعضو مجلس الادارة تؤول اصلا الى الشخص المعنوى « بنك مصر » .

اما فى العلاقة بين « بنك مصر » وبين ممثليه فى الشركة اللبنانية « بنك مصر - لبنان » فلقد اوضح البنك المركزى ان ممثلى بنك مصر فى مجلس ادارة بنك مصر لبنان ثلاثة : (١) رئيس مجلس ادارة بنك مصر (٢) مدير عام بنك مصر (٣) مدير عام بنك مصر - لبنان .

والاول والثانى تربطهما بينك مصر علاقة عمل لانهما بحكم قانون العاملين بالقطاع العام من العاملين بالبنك ، ولهذا فان اجورهم ومكافآتهم تتحدد وفقا للوائح والنظم التى يخضع لها البنك ، فيعتبرون منتدبين للقيام بمهمة فى الخارج مع ما يستتبعه ذلك من صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال وغيرها من الحقوق المالية التى يمكن تقريرها للعامل القائم بمهمة فى الخارج .

اما الثالث ، فالواضح انه فى الفترة من ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ الى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ كان محاربا من بنك مصر للعمل مديرا عاما بنك مصر - لبنان ، ومع ذلك او الى جانب ذلك ، ظل ممثلا لبنك مصر فى مجلس ادارة بنك مصر - لبنان ، فكانه انقطعت صلته الوظيفية بينك مصر نتيجة للاعارة ، ولكن ظلت هناك صلة اخرى - هى صلة وكالة - تربطه بينك مصر اذ يمثل هذا الاخير فى مجلس ادارة بنك مصر لبنان ، وهذه الوكالة يمكن ان تكون وكالة باجر ، فيحق له ان يطالب باجره من هذه الوكالة ويتم تحديد هذا الاجر ان رضاء او قضاء .

ولا يتغير الحال بعد استقالته من بنك مصر ، اذ يؤكد هذا انقطاع صلته الوظيفية نهائيا بهذا البنك ، مع استمراره وكبلا له بظله فى عضوية مجلس ادارة بنك مصر لبنان .

الحالة الثانية : مساهمة بنك القاهرة فى بنك القاهرة - عمان :

يبين من الاطلاع على عقد التأسيس المبرم فى عمان فى ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠ بين عدد من المؤسسين من بينهم « بنك القاهرة - ش.م.م المركز الرئيسى بالقاهرة » انه تم الاتفاق على تأسيس شركة مساهمة

محدودة باسم « بنك القاهرة عمان » مركزها الرئيسى عمان ، ونصت المادة السادسة من ذلك العقد تحت عنوان « المفوضون بإدارة الشركة » على أن : « يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء ينتخب المساهمون ما عدا بنك القاهرة ش.م.م — خمسة منهم بموجب النظام الاساسى ويعين بنك القاهرة ش.م.م ثلاثة منهم لتمثيله فى المجلس .. » .

وقد عدل هذا النص فى سنة ١٩٦٤ فنص على أن :

« يتولى مجلس إدارة الشركة مجلس مؤلف من عشرة أعضاء ينتخب المساهمون (ما عدا بنك القاهرة ش.م.م) سبعة أعضاء من بينهم ويعين (بنك القاهرة ش.م.م) الثلاثة الآخرين ... » .

وينص النظام الاساسى للشركة الصادر فى اغسطس سنة ١٩٦٤ تحت عنوان إدارة الشركة على أنه : (مادة ٢٥) .

(أ) مع مراعاة احكام قانون الشركات يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من عشرة أعضاء ينتخب المساهمون (ما عدا بنك القاهرة ش.م.م) سبعة أعضاء ويعين بنك القاهرة ش.م.م الثلاثة أعضاء الآخرين » .

(ب) يجوز أن يكون الاعضاء المعينون من قبل بنك القاهرة لعضوية مجلس الإدارة بموجب هذه المادة من غير المساهمون فى الشركة .

(ج) يحق لبنك القاهرة أن يغير أى شخص أو أكثر من الاشخاص الذين يعينهم لعضوية مجلس الإدارة قبل انقضاء المدة التى عينوا لها أو أن يجدد تعيينهم لمدة أو لمدد أخرى بأشعار خطى موجه لمجلس الإدارة » .

وتنص المادة (٢٦) على أنه :

« يشترط فى من يجوز انتخابه عضوا فى مجلس الإدارة عدا الاعضاء الذين يعينهم بنك القاهرة أن يكون حائزا على سبعائة وخمسون (٧٥٠) سهم على الأقل فى الشركة ... الخ » .

ويبين من هذه النصوص أن النظام الاساسى « لبنك القاهرة عمان » أكثر وضوحا من النظام الاساسى « لبنك مصر لبنان » فيها يتعلق بتكليف العلاقة القانونية بين « بنك القاهرة » وممثليه فى (بنك القاهرة عمان) — فلقد أمرد هذا النظام أحكاما خاصة لاختيار ممثلى بنك القاهرة فى بنك القاهرة عمان ، فأعطى هذا البنك حق تعيينهم وعزلهم ، وتقتصر مدتهم أو اطلتها أو اغاثتهم من أسهم ضمان العضوية ، وهو ما يؤيد أن الاشخاص الذين ينوبون عن بنك القاهرة فى بنك القاهرة عمان مجرد ممثلين للمساهم الحقيقى ، وعضو مجلس الإدارة الحقيقى وهو بنك القاهرة ذاته .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين بنك القاهرة وبين هؤلاء الممثلين ، فلتقد أوضح البنك المركزى أنه يمثل بنك القاهرة في بنك القاهرة عمان ، ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة بنك القاهرة يتم اختيارهم بواسطة المجلس وأعضاء مجلس إدارة بنك القاهرة هم ولا شك من العاملين به ، ومن ثم فإن علاقتهم بهذا البنك لا تعدو أن تكون علاقة عمل ، وتباينهم بتبئله في مجلس إدارة بنك القاهرة عمان لا يعدو أن يكون جزءا من العمل المنوط بهم يمكن أن يثابوا عنه بالأجر الذى يقدره بنك القاهرة في حدود ما تسمح به قوانين ولوائح القطاع العام ، سواء في ذلك الأجر الإضافى أو بدل السفر أو مصروفات الانتقال ، وهى جميعا مبالغ يتم تقديرها وفقا للقواعد المعمول بها في شأن العاملين بالقطاع العام ، وهى قد تزيد عن المبالغ التى تصرف لعضو مجلس إدارة بنك القاهرة عمان أو تنقص عنها لانه ليس ثمة ارتباط بين الممثلين .

الحالة الثالثة : مساهمة البنك المركزى في البنك العربى الافريقى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء البنك العربى الافريقى أن المادة (١) من هذا القانون تنص على أنه :

« يرخص في تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقا لاحكام هذا القانون والنظام المرافق بين كل من :

١ — وزارة المالية والصناعة بدولة الكويت .

٢ — المؤسسة المصرية العامة للبنوك (حل محلها البنك المركزى المصرى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤) .

ونصت المادة (٣) على أنه :

« حدد رأس مال الشركة بمبلغ عشرة ملايين جنيه استرلينى موزعة على مليون سهم فيه كل سهم عشرة جنيهات يكتب فيها على النحو الآتى :

٣٣٥٠٠ سهم لوزارة المالية والصناعة بدولة الكويت والامفراد الكويتيين أو الشركات المساهمة الكويتية التى لا يجوز لغير الكويتيين امتلاك أسهمها .

٣٣٥٠٠٠ سهم للمؤسسة المصرية العامة للبنوك بالجمهورية العربية المتحدة (البنك المركزى) .

٣٣٠٠٠ سهم تطرح للاكتتاب العام بالشروط والاوزاع البينة في النظام المرافق .

ثم نص النظام الاساسى للبنك في المادة (٢٠) على أنه :

« يدير البنك مجلس إدارة مكون من خمسة عشر عضواً ويعين كل من المؤسسين ستة أعضاء وينتخب الثلاثة الباقون بمعرفة الجمعية العامة للمساهمين دون اشتراك ممثلى المؤسسين فى هذا الانتخاب . ويشترط فى عضو مجلس الإدارة المنتخب على هذا النحو أن يكون مالكا لواحد بالمائة على الأقل من رأس المال .

ويكون لكل من المؤسسين فى جميع الأحوال الحق فى إنهاء عضوية واحد أو أكثر من ممثليه فى مجلس الإدارة وتعيين غيرهم ... » .

ومن هذه النصوص يبين أن الوضع فى البنك العربى الإفريقى شبيه بالوضع فى بنك القاهرة عمان - ولقد أوضح نظام البنك أن الأشخاص الذين يتوبون عن البنك المركزى فى عضوية مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى ليست لهم صفة العضوية وإنما هم ممثلون البنك الذى يعملون به ، فهو الذى يعينهم وهو الذى يعزلهم ويستبدل بهم غيرهم .

أما فى العلاقة بين البنك المركزى وبين ممثليه فى البنك العربى الإفريقى فقد أوضح البنك أنهم جميعاً - فيما عدا السيد / لا يعملون بالبنك المركزى ، ومن ثم لا تربطهم به علاقة عمل ، وإنما تربطه بهم علاقة وكالة بأجر ويتم تحديد هذا الأجر أن رضاه أو قضاؤه .

أما السيد / يعمل وكيلاً لمحافظ البنك المركزى وتمثيله لهذا البنك يمكن أن يكون جزءاً من عمله كوكيل للمحافظ ولهذا فإن اتابعته تكون فى حدود ما تسمح قوانين العاملين بالقطاع العام ، على ما سبق تفصيله .

الحالة الرابعة :مساهمة البنك الأهلى المصرى فى بنك اتحاد المصارف العربية والفرنسية :

الواقع أن النظام الاساسى لبنك اتحاد المصارف الفرنسية قد جاء تطامحاً فى تحديد العلاقة بين البنوك المساهمة فيه وبين البنك ، وتكيف المركز القانونى للبنك بوصفه العضو الحقيقى لمجلس الإدارة يمثلته شخص طبيعى ، فقد نصت المادة (٢٠) من هذا النظام على أن الشخص المعنوى يمكن أن يكون عضواً فى مجلس الإدارة على أن يعين ممثلاً دائماً له فى المجلس يتحمل بكافة مسئوليات عضو مجلس الإدارة المدنية والجنائية ، وذلك مع عدم اخلال بالمسئولية التضامنية للشخص المعنوى الذى يمثله .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين البنك الأهلى ومن يمثله فى مجلس إدارة

بنك اتحاد المصارف العربية والفرنسية فخلد أوضح البنك المركزي أن رئيس مجلس إدارة البنك الاهلى المصرى هو الذى كان يمثل في مجلس إدارة البنك العربى الفرنسى ، ثم اختير رئيسا لمجلس إدارة البنك الاخير واستقال من رئاسة مجلس إدارة البنك الاهلى ، فاصبح بذلك عضوا بمجلس إدارة البنك العربى الفرنسى لشخصه وليس بصفته ممثلا للبنك الاهلى ، ومن ثم لم يعد البنك الاهلى ممثلا في بنك اتحاد المصارف العربية الفرنسية .

وعلى ذلك ، فلا وجه للقول ببلولة المكافآت التى يتقاضاها رئيس مجلس إدارة بنك اتحاد المصارف العربية الفرنسية (ورئيس مجلس إدارة البنك الاهلى سابقا) الى البنك الاهلى ، فهو لم يعد ممثلا للبنك الاهلى وما يصرف له من مكافآت يصرف له بصفته الشخصية ، أما اذا عين البنك الاهلى ممثلا آخر عنه فانه يسرى في شأنه ما سبق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافأة عضوية مجلس إدارة الشركات الاجنبية التى تساهم فيها بعض البنوك المصرية ، تؤول الى تلك البنوك ، أما الأشخاص الطبيعيون الذين يمثلون هذه البنوك في تلك الشركات فيستحقون اجرا عن وكالة أو عن عمل على التفصيل المتقدم بيانه .

(فتوى ٣٦٠ في ١٢/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

ينص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار على البلولة جميع المبالغ التى تستحق لممثلى الجهات سالفة الذكر مقابل تمثيلهم الى هذه الجهات — استثنى المشرع من ذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة التى تصرف للممثلين — يجوز للجهات المتصوص عليها في القانون المذكور تحديد مقدار المكافأة التى تصرف لن يمثلها بعد أقصى لا يجاوز ما يتقاضاه من اجر اصلى وبدلات من الجهة التى يمثلها — سريان هذا الحد الأقصى على المكافآت المستحقة لممثلى الجهات المتصوص عليها في القانون من غير العاملين .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن مكافآت ومبريات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على أنه (مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية ، يؤول إلى الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام بحسب الأحوال — جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها — فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العامة فى جمهورية مصر العربية التى تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار إليها للعمل بالبنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التى تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات) .

وينص القانون فى المادة الثانية على أن (تحدد الجهات الوارد ذكرها فى المادة السابقة المكافآت التى تصرفها لممثليها سنويا وذلك بما لا يجاوز مثل ما يتقاضاه كل منهم من أجر أصلى وبدلات من الجهة التى يمثلها أو مقابل التمثيل فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل أيا أقل ولو تعدد تمثله فى أكثر من بنك أو شركة أو هيئة أو منشأة .

فإذا كان الممثل ليس من بين العاملين فى الجهة التى يمثلها تحدد المكافآت التى تصرفها له بما لا يجاوز ما يتقاضاه من يمثل تلك الجهة من بين العاملين بها من أجر أصلى وبدلات .

ولا يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة ١ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنيه سنويا على المكافآت المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين) .

ومعاد ذلك أن المشرع قضى بأينولة جميع المبالغ التى تستحق لممثل الجهات سالفقة الذكر ومن بينها بنوك القطاع العام مقابل تمثيلهم لها على أى وجه من الوجوه بمجالس إدارة البنوك والشركات التى تساهم فيها

ولم يستثن من ذلك سوى بدل السفر ومصاريف الانتقال والانتابة التي تصرف للموظفين من الجهات التي يمارسون مهام التثثيل فيها كما لم يخرج من نطاق اممال هذا الحكم سوى المعار والمتدرب طوال الوقت ، وخول المشرع تلك الجهات تحديد مقدار المكافآت التي تصرف لمن يمثلها بحد اقصى لا يجاوز ما يتقاضاه من أجر أصلى وبدلات من الجهة التي يمثلها أو مقابل التثثيل الذي يؤول أصلا الى تلك الجهة ايها أقل ولم يجز المشرع تعدد مكافآت التثثيل بتعدد الجهات التي يمارس فيها الممثل مهامه أو بتعدد الجهات التي يمثلها وانما طبق هذا الحد الاقصى ولو تعدد التثثيل بعبارات عامة مطلقة وبغير أن يربط بين التثثيل والجهة التي ينوب عنها الممثل أو الجهة التي يمارس فيها مهامه واذ قضى المشرع بالا تجاوز مكافأة الممثل من غير العاملين في الجهة التي يمثلها ما يتقاضاه من يمثلها من العاملين بها من أجر أصلى وبدلات فانه يكون بذلك قد مد الحد الاقصى لمكافأة التثثيل الخاصة بالعاملين الى غير العاملين فلا يجوز أن يزيد مكافأتهم على مقابل التثثيل أن كان أقل من الراتب الاصلى والبدلات المستحقة للممثل من العاملين كما لا يجوز أن تتعدد مكافأتهم بتعدد الجهات التي يمثلونها أو الجهات التي يمارسون فيها مهمة التثثيل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الحد الاقصى لمكافآت التثثيل المنصوص عليه بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ على المكافآت المستحقة لمثلى الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ومن بينهم ممثلى البنك المركزى وبنوك القطاع العام من غير العاملين ولو تعددت الجهات التي يمثلونها أو الجهات التي يمارسون مهام التثثيل فيها .

(فتوى ٩٣٧ فى ١٦/٩/١٩٨٢)

الفرع الثالث : عاملون بالبنوك

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — نصها على سريان احكام قانون العمل فيها لم يرد به نص فى نظام العاملين بالقطاع العام — المادة ٥١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — نصها على انه لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠ ٪ وفاء لما يكون اقترضه من مال ولا يتقاضى عن هذا القرض أية فائدة — سريان نص

المادة ٥١ من قانون العمل على العاملين بالقطاع العام — أثر ذلك — عدم جواز اقتضاء فائدة على القروض التي تمنحها البنوك للعاملين بها — أساس ذلك — هذه القروض تعتبر قرضا من رب عمل للعامل — عدم اعتبارها قرضا من جهاز مصرفى لمعمل .

ملخص الفتوى :

أنه بتاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ونص فى المادة ٣ منه على أنه مع مراعاة أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظاما موحدا يسرى على جميع العاملين بالبنوك التابعة له .

واستنادا الى هذا النص أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قرارا باللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك وقضت المادة ٩٢ من هذه اللائحة بأنه « يجوز منح العامل سلفة فى حدود المرتب الإجمالى لشهر واحد بدون فائدة تسدد على أقساط شهرية لمدة عام وذلك مع مراعاة الشروط الآتية :

- ١ — أن يكون العامل قد أمضى فى خدمة البنك سنة كاملة .
 - ٢ — ألا يكون عليه مستحقات تستغرق مع القسط الشهرى لسداد الدين أكثر من قيمة ربع صافى المرتب .
 - ٣ — عدم تجديد القرض إلا بعد تسديد ٧٥٪ على الأقل من قيمة القرض السابق منحه والا يسدد رصيد القرض السابق من القرض الجديد إلا فى حالة الضرورة القصوى .
 - ٤ — وفى جميع الأحوال يشترط ألا يتجاوز مدة سداد السلفة المدة الباقية من خدمة العامل .
- » ويجوز فى حالة الضرورة القصوى ومع مراعاة القيود الواردة فى البنود ١ ، ٢ ، ٤ من هذه المادة منح العامل سلفة استثنائية بقرار من رئيس مجلس الإدارة فى حدود مرتب شهرين آخرين تسدد على أقساط شهرية خلال عامين وبفائدة قدرها ٣٪ سنويا » .
- ووأضح من نص هذه المادة أنها تجيز فى فقرتها الاولى منح العامل

قرضا في حدود مرتب شهر واحد بدون غائدة ، وتجزى في فقرتها الثانية منح قرض في حدود مرتب شهرين آخرين بغائدة قدرها ٣٪ سنويا .

ومن حيث أن المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم .

وقد رددت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى حل محل لائحة نظام العاملين بالشركات هذا الحكم فنصت على أن « يسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » .

ومعاد ما تقدم تطبيق احكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل أكثر من ١٠٪ وفاء لما يكون قد أقرضه من مال ولا أن يتقاضى من هذا القرض أية مائة » .

ويبين من ذلك أن قانون العمل وضع قاعدة عامة نهى فيها أصحاب الاعمال من استثناء مائة على ما يمنحونه الى العاملين لديهم من قروض .

ومن حيث أن هذا الحكم يسرى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام نظرا لخلو النظام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الذى حل محل لائحة نظام العاملين بالشركات — من حكم في هذا الصدد .

ومن حيث أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه قد خول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وضع نظام موحد يسرى على العاملين بالبنوك وذلك « مع مراعاة احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة » فمن ثم يسرى حكم المادة ٥١ من

تانون العمل على هؤلاء العاملين وبالتالي يكون حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك فيها تضمنه من استثناء فائدة على القروض قد وقع باطلا لمخالفته قانون العمل .

ومن حيث انه لا محاجة في القول بأن القروض التي تمنح للعاملين بالبنوك تأخذ إحدى صورتين : فهي إما قروض من رب عمل الى عامل وهذه تخضع لقواعد اقراض العاملين فلا يجوز استثناء فائدة عنها ، وذلك ما واجهه حكم الفقرة الاولى من المادة ٩٣ المشار اليها . وما قروض من مصرف الى عميل ، وهذه الصورة لا تخضع لقواعد اقراض العاملين وبالتالي فليس ثمة ما يحول دون سريان الفائدة عليها — لا محاجة في ذلك لان هذا القول ان صح تأسيسا على أن البنوك تجمع بالنسبة للعاملين بها بين صفتين ، صفة رب العمل الذي يمكن أن يقرض العامل من ماله ولو لم يكن الاقراض من بين وظائفه ، وصفة الجهاز المصرفي الذي يعتبر الاقراض من بين وظائفه الأساسية ، والذي يمكنه بهذه الصفة أن يقرض أى عميل ولو كان من العاملين به ، وأنه اذا كان المشرع قد ظن حباية على العامل حينما يقرض من رب العمل بأن حرم على الآخر استثناء اية فائدة عن هذا القرض حتى لا يستغل حاجة العامل الى المال فان ذلك يجب الا يسلب العامل حقه الطبيعي كأي عميل مادي في الاقتراض من البنك الذي يعمل به لا بوصفه عاملا لديه وإنما بوصفه عميلا له ، لئن صح في ذلك الا أنه يتعين التفرقة بين الصورتين من الاقتراض على أساس الاحكام الموضوعية لعقد القرض ك مقدار القرض وشروطه وضماناته والغرض منه فان كان مماثلا لما يمنح للعملاء اعتبر قرضا مصرفيا يخرج عن نطاق القيود الموضوعية لاقتراض العاملين ، أما ان كان غير ذلك فانه يعد قرضا لعامل يخضع للقيود المذكورة . وعلى سبيل المثال فان القرض الممنوح بضمان أوراق مالية أو لتمويل عملية تجارية يعتبر قرضا ممنوحا للعميل ، أما القرض الذي يمنح بضمان المرتب أو مكافأة نهاية الخدمة للعلاج أو لزواج البنت فانه يعتبر قرضا ممنوحا من رب العمل الى العامل .

وليس من شك في أن هذه التفرقة لا صدق لها في نص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ المشار اليها ، فقد أطلقت عباراتها لتشمل كل قرض يمنح للعاملين بالبنوك دون تمييز بين مقدار القرض أو شروطه أو الغرض من الحصول عليه وبالتالي وقع حكم هذه المادة باطلا لمخالفته نص المادة ٥١ من قانون العمل . والواقع أن موضع هذه المادة والاحكام الواردة في المواد التالية لها يكشف عن أن المقصود بالقروض المنصوص عليها في مقرتيها الاولى والثانية هي القروض التي تمنح من البنك بوصفه رب عمل لا بوصفه جهازا مصرفيا يقرض عميلا مقد و ردت هذه المادة في اللائحة في الباب العاشر

تحت عنوان « اقراض العاملين » ثم تلا ذلك الباب الحادى عشر بعنوان « المزايا الخاصة بالخدمات المصرفية بالبنك » واشتمل هذا الباب على المادة ٩٩ التى تنص على أن « تصرى على القروض الممنوحة من البنك للعاملين بالقطاع المصرفى عدا ما نص عليه فى المادة ٩٣ من هذه اللائحة القواعد السارية بالنسبة لسائر العملاء ويخضع سمر الفائدة بنسبة ١٪ من الحد الادنى للفائدة المدنية المقررة » وهذا يكشف عن أن القروض التى نظمتها المادة ٩٣ هى القروض التى تمنح للعامل كقرض من رب عمل الى عامل لا قرض من بنك الى عميل له . .

ولا يغير من هذا النظر ما اشار اليه البنك المركزى من أن اللائحة حينما اوردت حكم القروض التى تمنح للعاملين بفائدة والتى تمنح لهم بغير فائدة والتى تمنح لهم كملاء قد راعت أن تجتمع أحكام القروض على اختلاف شروطها وطبيعتها القانونية فى موضع واحد تيسيرا للبحث وأن إيراد الحكيم فى موضع من القانون امر يشاهد فى التشريع ولا يدل بذاته على أن الحكيم ينظمان حالة واحدة مما يوجب تطابقهما . ذلك أن العبرة فى التفرقة بين نوعى القروض هى بالأحكام الموضوعية لعقد القرض حسبما سبق البيان . فضلا عن أن ورود حكم المادة ٩٣ فى الباب الخاص « باقراض العاملين » رغم وجود باب آخر يتعلق « بالمزايا الخاصة بالخدمات المصرفية للعاملين بالبنك » يقطع بأن اللائحة قصدت التفرقة بين هذين النوعين من القروض فتناولت القروض التى تمنح من البنك بوصفه رب عمل فى الباب العاشر ثم تناولت القروض التى تمنح من البنك بوصفه مضمرا فى الباب الحادى عشر . ولو أراد مشرع اللائحة التجميع الذى يقول به البنك لنقل حكم المادة ٩٩ الى الباب العاشر تيسيرا للبحث أيضا . بل أن ما يراه البنك فى هذا الصدد يجعل حكم المادة ٩٩ لفوا لانه اذا كان نص المادة ٩٣ شاملا لجميع انواع القروض التى تمنح للعاملين بالبنك سواء بوصفهم كذلك او بوصفهم كملاء للبنك المقرض لما كانت هناك حاجة لايراد نص المادة ٩٩ .

ومن ناحية أخرى ، فإن عبارات المادة ٩٣ ذاتها تكشف عن أن المشرع قد تناول فى هذه المادة بفقرتيها نوعا واحدا من القروض هى القروض التى تمنح للعامل باعتبار البنك رب عمل لا باعتباره مضمرا . ذلك أن الفقرة الاولى من هذه المادة قد حددت شروط منح القروض الى العاملين بالبنك من حيث المقدار او المرتب الإجمالى (مرتب شهر واحد) والفائدة (بدون فائدة) ودة التقسيط (سنة) واشترطت أن يكون العامل قد أمضى فى خدمة البنك سنة كاملة والا تستغرق المستحقات الاخرى مع القسط الشهرى أكثر من ربع صالى المرتب والا يجدد القرض الا بعد سداد ٧٥٪ من قيمته والا تجاوز مدة السداد المدة الباقية من خدمة العامل . أما الفقرة الثانية

مقد نصت على أنه « ويجوز في حالة الضرورة القصوى ومع مراعاة القيود الواردة في البنود ١ ، ٢ ، ٤ من هذه المادة منح العامل سلفة استثنائية بقرار من رئيس مجلس الإدارة في حدود مرتب شهرين آخرين تسدد على اقتساط شهرية خلال عامين وبفائدة قدرها ٣٪ سنويا » .

وواضح من هذا السياق أن المادة ٩٣ بفقرتها تتناول نوعا واحدا من القروض لا نوعين مختلفين منها ، فقد جددت الفقرة الأولى القاعدة العامة في منح هذه القروض وحددت الفقرة الثانية الحكم الاستثنائي الذي يطبق في حالة الضرورة القصوى غيرت بعض شروط القيود وزادت من مقداره واطالت مدة تقسيطه وفي مقابل ذلك نصت على استثناء فائدة منه ، وهذا يعنى أن القرض المقصود في الحكمين من طبيعة واحدة ، غاية الأمر أنه ينح في الحالة الأولى في الظروف العادية لها في الحالة الثانية لينح عند الضرورة القصوى .

ومن حيث أن القول بأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام نصت على سريان أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام وأن المادة ٨٥ من النظام المذكور قضت باعتبار القواعد والتعليمات التي تصدرها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فيها يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما لاحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام — وأن اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك قد تضمنت الحكم الخاص بنوع معين من القروض فأصبحت بذلك جزءا متما للقرار الجمهوري آنف الذكر تأسيسا على أن حكم اللائحة في هذا الصدد يعد تنظيما للعمل يتناول طريقة استثناء القروض من مرتب العامل وبذلك يكون هذا الحكم قد رفع حكم قانون العمل الذي لا يرجع اليه الا عند سكوت القرار الجمهوري واللائحة الداخلية معا — هذا القول مردود بأن مقتضى القاعدة العامة التي قررتها المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن ما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام يتعين الرجوع في شأنه الى قانون العمل ، واذ لم يرد نص في النظام المذكور يتعلق باقراض العاملين بالقطاع العام فمن ثم يجب الرجوع في شأنه الى حكم المادة ٥١ من قانون العمل . والاحتجاج في هذا الصدد بنص المادة ٨٥ من النظام المشار اليه غير مجد لان حكم هذا النص ، حسبما يتضح من عبارته مقصور على « القواعد والتعليمات الخاصة بتنظيم العمل » فلا يشمل القواعد الخاصة باقراض العاملين التي لا تعتبر بداهة من قبيل القواعد أو التعليمات الخاصة بتنظيم العمل .

لما القول بأن حكم المادة ٥١ من قانون العمل لا ينطبق الا على رب عمل لا يمارس منح الائتمان ولا يخضع في شأن السلف التي يقرضها للعامل

لغاتون عام يسوى بين جميع المقترضين ، والخصوص من ذلك الى أن حكم هذه المادة لا ينطبق في حالة اقراض البنوك للعاملين لانتفاء فطنة الاستغلال والتحيز — هذا القول لا يصلح سنداً لاستبعاد حكم القاتون متى ثبت انطباقه على الوجه السابق بيانه والا كان في ذلك أفتئات على سلطة المشرع .

وأخيراً فإن الاعتبارات التي أشار إليها البنك والتي تجعل في أن القول بعدم مشروعية حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ آتفة الذكر سيؤدي الى ايفاء الميزة التي يتمتع بها العاملون بالبنوك وسيترتب عليه رد الفوائد المحصلة في الماضي وهي مبالغ كبيرة ترهق البنوك مادياً ، وأن العمل قد جرى على استثناء الفائدة دون اعتراض من أحد — هذه الاعتبارات العملية لا تغير من النظر المتقدم شيئاً وإن كان من الملاحظ في شأنها أن عدم مشروعية النص في خصوصية استثناء الفائدة لا يؤدي الى فقد الميزة المقررة للعاملين بالبنوك بل يؤدي على العكس من ذلك الى تأكيدها لأن عدم المشروعية ينصب على استثناء فائدة من العامل عن القرض الذي يمنح له ، أما منح ذاته فلا أعترض عليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية نص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من اللائحة الموحدة للعاملين بالبنوك فيها تضمنه من استثناء فائدة على القروض التي تمنح لهؤلاء العاملين لمخالفته حكم المادة ٥١ من قانون العمل .

(فتوى ٨٦٧ في ٧/٧/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

البنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني — قرارات الترقية التي اصدرتها البنوك في ديسمبر ١٩٦٧ بعد اعتماد جداول تماثل وتقييم وظائف العاملين بها صحيحة — لا يسرى على هذه الحالة القيد الوارد بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

أن المسادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيها

بشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة احكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

وبالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر تبين انه قضى في مادته الاولى بأن يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقاً للاسس التى يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص — كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفي هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء » كما قضى في مادته الثانية بأنه « يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقاً لاحكام المادة (٦٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعلى أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفي كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتباراً من أول السنة التالية » .

ومتقضى حكم الاحالة الى القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والمنصوص عليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — أنه في حالة إعادة تقييم مستوى الشركات أو إعادة تقييم الوظائف بها واستحداث وظائف جديدة فإنه يراعى ما ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ من قيود تتعلق بأرجاء الآثار المالية المترتبة على ذلك حتى أول السنة المالية التالية وقد قصد بذلك اتاحة الفرصة لادراج الاعتمادات المالية اللازمة المترتبة في هذه الحالات في الميزانية الجديدة التى يعمل بها من أول السنة المالية وهذا الاعتبار لا يجد محلاً بالنسبة للتقييم المبتدأ للوظائف الذى يتم في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بالفعل في الميزانية القائمة فلا يكون ثبت وجه لارجاء الآثار المالية المترتبة على هذا التقييم الى أول السنة المالية التالية ، وقد جاءت نصوص القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قاطعة في هذا المعنى وبما يؤكد أن الآثار المترتبة على إعادة تقييم وظائف الشركات أو استحداث وظائف جديدة لا تسرى الا اعتباراً من أول السنة المالية التالية الامر الذى لا يجوز معه مد اثر هذا الحكم الى حالات التقييم المبتدأ .

ومن حيث أن الثابت بالنسبة للبنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى أنها لم تكن بصدد إعادة تقييم وظائفها وإنما

كانت بصدد تقييم مبتدأ لهذه الوظائف تم اعتماد جداوله وتصدق عليه من مجلس الوزراء في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، فمن ثم لا تسرى على هذه الحالة القيد الوارد في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وبهذه الغلبة فان قرارات الترقية التي أصدرتها البنوك في ديسمبر سنة ١٩٦٧ بعد اعتماد جداول تعادل وتقييم وظائف العاملين بها تكون صحيحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى مشروعية قرارات الترقية التي أصدرتها البنوك التابعة للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني في ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

(غتوى ٤٨٢ في ١٧/٥/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٨/٥ يتم توزيع نصيب العاملين في الأرباح على النحو الوارد بهذا القانون دون غيره من القوانين .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون بشأن هيئات القطاع العام وشركاته وعمل به اعتبارا من ٥ أغسطس ١٩٨٢ ونص في المادة الخامسة من مواد اصداره بإلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ونص هذا القانون في المادة (٤٢) منه على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يقرر توزيعها وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يقرر توزيعها بين المساهمين بعد تجنب الاحتياجات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة .

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصم نصيب العاملين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يحصل عليه العامل سنويا من هذا التوزيع ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء

تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ويكون التخصيص في كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص ويتم تمويل هذه التوزيعات من فائض الحصة النقدية لسائر الشركات الربحية .

٢ — ١٠٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ — ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي ، وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام .

ومن حيث ان ملاد ما تقدم ان المشرع قد اعاد بالتنظيم حق العاملين في الحصول على نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها على الوجه سالف الذكر ، واذا كان من المسلم به ان الغاء التشريع ، كما يكون صريحا قد يكون ضمني ، ويتحقق الالفاء الضمني للتشريع اما بوجود حكم في تشريع لاحق يتعارض مع حكم في تشريع سابق ، واما بصدر تشريع جديد يعيد تنظيم الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده تشريع سابق .

فان الثابت في الحالة المعروضة ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد نص صراحة على إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — سالف الذكر ، وجاء بتنظيم جديد لكيفية توزيع نصيب العاملين في الأرباح ، كما انه اعاد بالتنظيم ذات الموضوع الذي جاءت به القوانين أرقام ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي ، ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي ، ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكني و١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والتي تناولت الموضوع المائل بالتنظيم ، فمن ثم يتعين اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ توزيع نصيب العاملين في القطاع العام في الأرباح التي يتقرر توزيعها على النحو الوارد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه دون غيره من القوانين ، اما عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون فانه اذا ثارت أية مشاكل في التطبيق عن هذه الفترة فانه يمكن عرض كل حالة على حدة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبدء الرأي بشأنها .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

موظف بالبنك العقاري الزراعى المصرى — تعيينه بمجلس الدولة —
اعتباره تعيينا مبتداً — استحقاقه علاوته الاعتيادية على أساس تاريخ
تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان تعيين موظف بالبنك العقاري الزراعى المصرى بمجلس الدولة
يعتبر — وفقا للتكييف القانونى السليم — تعيينا مبتداً ، ذلك لان البنك
المشار اليه يعتبر مؤسسة عامة اقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة
عن شخصية الدولة ، وتنظم شئون موظفيه لائحة خاصة اعدتها مجلس
ادارة البنك ، بمقتضى السلطة المخولة له بالمرسوم الصادر فى ٢٩ من
يولية سنة ١٩٤١ ، وتضمنت هذه اللائحة قواعد للتعيين والترقية ومنح
العلاوات ، وهى مغايرة فى مجموعها لقواعد التوظيف فى الحكومة ، ومن
ثم فلا يجوز اتخاذ تاريخ منح العلاوة وفقا لهذه القواعد أساسا لاحتساب
متره استحقاق العلاوة بعد تعيينه باحدى وظائف الحكومة .

(فتوى ٥٦٢ فى ١٩٥٦/١/٢)

بورصة

بورصة

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

بورصة عقود القطن — الحكمة من انشائها — تحقيق موازنة الاسعار واستقرارها والحد من المضاربة — تخويل وزير المالية ولجنة البورصة من أجل ذلك سلطات في تحديد مدى التقلبات اليومية أو فرض حد أدنى أو أقصى للأسعار أو تعطيل جلسات البورصة — المادتان ١٢ ، ١٤ من اللائحة العامة للبورصة في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

أن من أهم الأغراض التي تهدف بورصة العقود الى تحقيقها ، هو موازنة الاسعار واستقرارها ، وتأمين حائزى القطن من منتجين وتجار ومصدرين من تقلبات الاسعار ، وتمكينهم من التغطية على ما لديهم من اقطان ، ولما كان التعامل في بورصة العقود لا ينصب على بضاعة حاضرة وانما يجرى التعامل فيها على عقود ، ولما كانت هذه العقود تتناول كميات تبلغ أضعاف الكميات الفعلية للبضاعة الحاضرة ، لهذا كانت طبيعة عمليات بورصة العقود أن ينتهى معظمها الى مجرد دفع فروق الاسعار بين المتعاملين دون حصول تسليم بضاعة موجودة فعلا ولهذا كان مجال المضاربة والمقامرة واسعا جدا في بورصة العقود ، سواء على نزول الاسعار أو على ارتفاعها ، مما دعا المشرع الى أن يحرص في لوائح البورصة على احاطة التعامل في بورصة العقود بضمانات وقيد كثيرة تحد من غلواء المضاربة ، وتمكن الحكومة من وسائل الاشراف والهيئنة على البورصة لتحقيق المصلحة العامة ، وفي مقدمة هذه الضمانات ما نصت عليه المادة ١٢ من اللائحة من حق وزير المالية في تحديد مدى التقلبات اليومية في البورصة ، وما نصت عليه المادة ١٤ من تخويل لجنة البورصة في حدود ثلاثة أيام ، ووزير المالية فيها يزيد على ذلك أما فرض حد أدنى أو أقصى للأسعار لا يجوز تجاوزه ، وأما تعطيل البورصة تعطيلًا تامًا . وتقوم العقود على علاقة بين العميل والسهمسار ويقوم العميل بدفع تأمين للسهمسار لكي يرجع الآخر اليه عند اللزوم ، عندها تتوفر الاسعار في غير مصلحة العميل ، كأن ترتفع الاسعار بالنسبة للعميل البائع أو تنخفض بالنسبة للعميل المشتري ، ولو تركت محاسبة العميل على مكسبه أو خسارته الى حين تصفية مركزه نهائيًا ، فقد تتجمع فروق هائلة وتعمم الخسارة بحيث يعجز العميل عن دفعها ، مما يسبب ارتباكًا للسهمسار الذى يقوم بدور الوسيط بين مشتري العقود وبائعيها ، لذلك رأت اللائحة أن تتفادى هذا الخطر الذى قد يؤدى الى ارتباك أعمال البورصة ويضعف

الثقة في معاملاتها ، فأوجبت أن يحاسب السمسار عميله أولا بأول على أرباحه وخسائره في فترات مختلفة الى حين تصفية مركزه نهائيا ، وذلك على أسعار تحددها لجنة البورصة ، لتصفى الاعمال على اساسها ، وكذلك كلما طرأ على الاسعار تغيير مقدار ريلان ، أو كلما رأت ضرورة لذلك ، وهو ما يعبر عنه بتحديد فروق الاسعار ، أو ما عبرت عنه اللائحة في المادتين ١٣ و ٥٥ منها والمادتين ٤٠ و ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصة بتحديد أسعار التصفية العادية وغير العادية .

(طعن ٣٤٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٧)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

بورصة عقود القطن — النص في المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات على تحويل لجنة البورصة أو وزير المالية تعيين الضمين الإقصى والأدنى للأسعار أو وقف جلسات البورصة على أن يعين القرار شروط اذون التسليم (الفليارات) وتصفية المراكز الآجلة — المراد من عبارة تصفية المراكز الآجلة ليس قفل العقود وانتهائها وإنما تحديد فروق الاسعار التي نصت عليها المادتان ٤٠ ، ٤١ من اللائحة الداخلية للبورصات — تبين ذلك .

ملخص الحكم :

أن مفهوم عبارة « تصفية المراكز الآجلة » الواردة في المادة ١٤ من اللائحة العامة للبورصات ومحلولها ، أنها ينصرف الى تحديد فروق الاسعار التي نصت عليها المادتان ٤٠ ، ٤١ من اللائحة الداخلية ، ولم يقصد المشرع قفل العقود وانتهائها للأسباب الآتية :

أولا : أن المفهوم من عبارة « حظر كل تعاقد لمدة ثلاثة أيام » الواردة بعد عبارة وقف جلسات البورصة ، هو منع التعامل في البورصة في مدة وقف الجلسات ، والتي لا تزيد على ثلاثة أيام ، ولو قصد المشرع انتهاء العقود القائمة أو فسخها أو قفلها وتصفياتها نهائيا لنص على ذلك صراحة كما فعل المشرع الفرنسي في لوائح البورصة ، أما وإن المشرع المصري لم ينص على إلغاء العقود القائمة أو فسخها أو قفلها ، فإنها تبقى قائمة واجبة التنفيذ ، بعد انتهاء مدة وقف الجلسات وعودة العمل في البورصة ، ويتطبع في ذلك أن المشرع يحرص على المحافظة على الرابطة العقدية بين

طرفى العقد تلك الرابطة الوثيقة العرى ، كما يحرص على احترامها وكتلتها ، ولا يترخص في حلها في غير حالة التراضى بين طرفى العقد الا في اضيق الحدود وفي حالات استثنائية ينص عليها ، ذلك ان القانون يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين او لاحد الاسباب التى يقررها القانون ، ولا شك فى أن المساس بحرية المتعاقدين وهى ناحية من نواحي الحرية الفردية لا يكون الا بقتانسون ، وذلك صيانة لهذه الحرية وكتالة نشاطها ، ولذلك فليس معقولا أن يترك المشرع أمر انتهاء هذه العقود والغائها الى قرارات تصدر من لجنة البورصة التى لا يمكن أن يكون من سلطاتها قطع الأجل وقفل المراكز وتحديد الاسعار بصفة تحكيمية .

ثانيا : أن الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٤ من اللائحة ، انما تتخذ على وجه السرعة وليست علاجيا حاسما ، بل هى بمثابة أسعاف وقتى يرجى منه انتظام الاسعار فى نطاقها الطبيعى ، أما تفسير المدعين لهذا النص بلته بوجوب قفل المراكز نهائيا ، فلا يمكن أن يتلق مع الاجراء الاول المخول للجنة البورصة ووزير المالية ، وهو تعيين الحدين الاقصى والاثنى وفرضها لمدة ثلاثة ايام ، اذ لو قفلت المراكز نهائيا على أساس اسعار أخرى تحدها اللجنة ، وهى الاسعار السارية قبل اتخاذ هذا الاجراء ، لكان الاجراء لا فائدة فيه وغير مجد ولا حاجة للمعاملين به .

ثالثا : ان المادة ١٤ قد عبرت عن التصفية بكلمة Liquidation وهو نفس التعبير المنصوص عليه فى المادتين ٤٠ و٤١ من اللائحة الداخلية الخاص بتحديد مروق الاسعار الذى تقوم به لجنة البورصة اسبوعيا او كلما حدث تغير فى الاسعار او كلما اقتضت الضرورة ذلك ، مما يقطع بأن ما يهدف اليه المشرع من هذا التعبير هو قيام لجنة البورصة بما توجبه عليها المادتان ٤٠ و٤١ من اللائحة الداخلية من تحديد مروق الاسعار التى يلزم كل طرف من المتعاقدين بها على حسب الاحوال ، وذلك فى سبيل الاحتفاظ بالمراكز القائمة الى أن يحل أجل استحقاقها ، وقد نص على هذا التخديد بمروق الاسعار تلافيا لما قد يحدث من أن تكون أيام قفل التعامل بالبورصة فى غير اليوم المحدد للتصفية العادية فى كل اسبوع ، ولكى لا يكون الامر متروكا لتقدير اللجنة فى حالة التصفية الغير العادية .

رابعا : لو كان المشرع يقصد تخويل اللجنة ووزير المالية ، او ان يفرض عليهما وجوب انتهاء العقود ، لجر بكلمة قفل العقود Côture كما نص على ذلك فى المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر باتهاء عقود القطن طويل التيلة بشهر مارس سنة ١٩٥٢ ، اذ عبر عن ذلك بكلمة

تقتل كونتراتات شهر مارس للقطن طويل التيلة القائمة بالبورصة ، وتجعل فيها تصفية اجبارية ومقاصة نهائية على أساس ١٤٠ ريالا ، وفي ذكر كلمة القائمة كوصف للعقود التي قضى بقتلها ما ينحصر قول المدعين من اعتبارها مناهة بصور قرار اللجنة المطعون فيه .

خامسا : في اصدار المشرع للرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ما يؤيد أن المشرع لم يخول سلطة قتل العقود وانهاؤها اللجنة البورصة ولوزير المالية ، بل احتفظ بها لنفسه ، وذلك لخطورة هذا الامر ، ولو كان المشرع يقصد التفسير الذي يزعمه المدعون لصدر به قرار من وزير المالية .

سادسا : أن المشرع لم يخول حق انتهاء العقود وقتلها للجنة البورصة الا في حالة توقف السمسار ، فنصت المادة ٣١ من اللائحة القديمة و ٦٦ من لائحة سنة ١٩٥٢ على أن اللجنة تقوم في هذه الحالة بتصفية مركز السمسار وانهاء عقوده جيبها وذلك باجراء مقاصة بين عقود البيع والشراء الموجودة لديه ، وطرح ما يزيد على تلك المقاصة بيما أو شراء لبيعه بالازاد .

سابعا : أن مناقشة أعضاء لجنة وضع اللائحة يبين منها بصفة خاطئة انها لم تخول حق قتل العقود وانهاؤها الى لجنة البورصة ، بل اوجبت أن يكون هذا الاجراء بمرسوم تستصدره الحكومة نظرا لخطورته ، وتركت لها حق تحديد فروق الاسعار للتصفية الاسبوعية .

ثامنا : اصدرت الحكومة ولجنة البورصة قرارات بقتل البورصة في فترات مختلفة ، ولم تقم في اى منها بتحديد اسعار انتهاء العقود القائمة مما يقطع بأن المشرع لم يرتب على قتل البورصة أو تحديد الاسعار فيها قتل العقود القائمة وانهاؤها جبرا على اصحابها ، وفي كل مرة كان المشرع ينتهى الى قتل العقود وانهاؤها كان يقوم بذلك بعمل تشريعى ، وهو اصداره مرسوما أو قانونا بذلك .

ثانيسا : في تعديل لوائح بورصات العقود في فرنسا في نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، والذي أصبح بمقتضاه وقف البورصة لمدة ثلاثة ايام لا يرتب عليه ابقاء العقود القائمة وقتلها ، ما يؤيد أن المشرع المصرى لم يقصد ابدا تخويل هذا الحق للجنة البورصة في مصر في سنة ١٩٤٨ ، بعد أن اتضح عيب هذا الاجراء في فرنسا ، وعمت الشكوى والمشاكل القانونية من جراء تنفيذه فعدلت عنه .

ثالثا : أن في صدور مرسوم في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بقتل

المراكز التعاقدية القائمة تصحيحا لما قرره لجنة البورصة من قفل هذه العقود بما يؤيد أن هذا الحق لا تملكه اللجنة ولا الوزير ، بل هو من أعمال السلطة التشريعية بقانون تصدره .

حادي عشر : لا يغير من هذا النظر ما يقول به المدعون من تعديل المادة ١٤ من اللائحة بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، فقد نصت المادة ١٢ منه التي حلت محل المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ على قصر حق قفل العقود على مجلس الوزراء ، إذ أن هذا النص لم يستحدث أمرا جديدا في اختصاص لجنة البورصة ووزير المالية ، بل استبقى لها اختصاصها الذي كان مخولا لها بمقتضى المادة ١٤ من لائحة سنة ١٩٤٨ ، وكل ما فعله هو أنه أفصح عن قصده وأنهى الغموض واللبس الذي كان يلائس القديم ، إذ نص صراحة على اختصاص اللجنة ووزير المالية في تعيين شروط ومواعيد اذون المعاينة وارجاء مواعيد اداء فروق الاسعار المستحقة على المراكز الأصلية ، وهو نفس الاختصاص الذي كان مخولا لها بموجب اللائحة القديمة ، واحتفظ بحق قفل العقود وانهاؤها لمجلس الوزراء ، كما كان من قبل ، باعتباره قائما مقام السلطة التشريعية في ذلك الوقت .

(طعن ٣٤٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٧ — ٨٨٦/٨٧/٥)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

بورصة الاوراق المالية — اسهم الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — رسوم قبيلها بجدول الاسعار الرسمي ببورصة الاوراق المالية — استحقاق هذه الرسوم على الاسهم التي تكون قابلة للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجرى بشأنها عمليات بيع وشراء في البورصة يحدد على أساسها سعرها في الجدول — عدم استحقاق هذه الرسوم على الاسهم غير القابلة للتداول كما في اسهم الشركات المؤممة بلحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

أن اللائحة العادة لبورصات الاوراق المالية الصادر بها القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٦ قد نصت في المادة ٥٥ منه على أنه يجب أن يقدم طلب قيد الاوراق المالية التي تصدرها اية شركة مساهمة الى جبيع

بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جدول الاسعار بها خلال سنة على الأكثر من تاريخ اصدارها اذا كانت قد طرحت للاكتتاب العام ، وخلال الثلاثة أشهر التالية لنشر ميزانية السنة الثالثة اذا كانت لم تطرح للاكتتاب العام . وعلى الشركات أن تقدم الى اللجان جميع الوثائق اللازمة للقيد ، وأن تؤدي رسوم الاشتراك وغيرها من المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية . وتقيد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جدول الاسعار الخاصة بكل منها جميع الأوراق المشار اليها في الفقرة الاولى اذا لم تقدم الشركات صاحبة الشأن طلب القيد في الميعاد المقرر . وتستوفى الرسوم الخاصة بالقيد بطريق الحجز الإداري من الشركات المتخلفة اعتبارا من الميعاد المتعلق بطلب القيد . ويقدم طلب القيد مصحوبا بالوثائق الآتية . . وبينت المادتان ٥٦ و ٥٧ شروط قبول الأوراق المالية في جدول الاسعار وبعض الإجراءات المتعلقة بطلب القيد في هذا الجدول . وأجازت المادة ٥٨ قيد أوراق الشركات التي لم تطرح أسهمها في الاكتتاب العام في جدول أسعار مؤقتة اذا قدمت ميزانية مرضية عن سنة كاملة وقررت المادة ٥٩ قبول السندات التي تصدرها الحكومة والهيئات العامة المصرية والأوراق التي تضمنها الحكومة في الجدول المشار اليه . وبينت المادة ٦٠ إجراءات فحص طلبات قيد الأوراق المالية في البورصة ، ثم نصت على أنه اذا قررت لجنة البورصة قبول ورقة مالية قامت بادراجها في الجدول أو الجدول المؤقت بحسب الاحوال بعد أن تقوم الشركة صاحبة الشأن بإداء المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم الاشتراك وغيرها . وبينت المادة ٦١ البيانات التي تذكر في قرار قيد الورقة المالية في البورصة ونص المادة ٦٢ أنه يجب على الشركة التي قيدت أوراقها في البورصة (١) أن تتخذ التدابير الكفيلة بإداء فوائد وأرباحها في المدينة الكائنة بها البورصة (٢) أن ترسل الى لجنة البورصة في نهاية كل سنة مالية الوثائق الخاصة بحالة الشركة كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجالس الإدارة ومراقبي الحسابات (٣) أن ترسل الى لجنة البورصة جميع الوثائق الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على عقد التأسيس أو نظام الشركة (٤) أن تخطر لجنة البورصة بالقرارات التي تتخذها مجالس الإدارة بشأن تحديد قيمة الكوبون وتاريخ الدفع ، وذلك نور التصديق عليها (٥) أن تحيط لجنة البورصة بما تطلبه من البيانات مع المعلومات المتعلقة بحالة الشركة بشرط ألا تتعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة نفسها — وبينت المادة ٦٥ أنه لا يجوز التعامل في البورصة في غير الأوراق المالية المقبولة في جدول الاسعار أو في الجدول المؤقت ولا يجوز تداول هذه الأوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحدد لها . ولا يجوز التعامل بورقة مالية أعلنت لجنة البورصة

الحجز عليها أو فقدها .. وقضت المادة ٦٦ بأن يوضع جدول الاسعار والجدول المؤقت ويطبعان يوميا بمعرفة لجنة فرعية ، ويبين كل جدول (١) الاسعار المتوالية للعمليات التى عقدت أثناء الجلسة حسب البيانات المقدمة من السماسرة ذوى الشأن (٢) أخر أسعار اليوم ، فاذا لم تكن الاسعار نتيجة بل مجرد طلب وعرض فيجب أن يذكر أنها من مشتريين أو من بائعين . (٣) الاسعار الاخيرة وتاريخها (٤) القيمة الاسمية للاوراق بالعملة التى صدرت بها (٥) جميع المعلومات التى ترى لجنة البورصة أن من المفيد نشرها عن الاوراق المالية المدرجة فى الجدول والشركات والبورصة بوجه عام ونصت المادة ٦٧ على أن يقتل الجدولان عند انتهاء الجلسة ، وكل أعتراض على السعر يجب أن يقدم خلال ربع ساعة من انتهاء الجلسة على الأكثر ، وبينت المواد التالية الاحكام المتعلقة بمعد العمليات فى البورصة واحكاما أخرى ، ثم نصت المادة ١٠٦ على أن توضع لكل بورصة لائحة داخلية ، تشمل بيان مسائل منها رسوم القيد والاشتراكات بشرط ألا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة جنيه . وتنفيذا لهذه المادة صدر القرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية لبورصات الاوراق المالية . وتضمنت المادة ٧ منه الرسوم والاشتراكات المشار اليها ، فقضت بأن رسوم قيد أسهم الشركات فى جدول الاسعار أو الجدول المؤقت تكون بواقع ٢ جنيه عن كل عشرة آلاف جنيه أو كسورها من رأس المال المخفوع بحد أدنى خمسة عشر جنيها وحد أقصى قدره مائتان وعشرون جنيها .

ويؤخذ من مجموع النصوص المتقدمة ، أن ما أوجبه الشارع من قيد الاوراق المالية التى تصدرها كل شركة مساهمة ومنها أسهم هذه الشركات، فى جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية ، انما أريد به تنظيم الاوضاع المتعلقة بالتعامل فى هذه الاوراق تنظيما يقصد به أن يجرى هذا التعامل على اساس تكفل للمتعاملين فيها الاحاطة بالوضاع الشركات التى أصدرتها ، وبحقيقة مركزها المالى ، وبما جرى فى شأن الاوراق الصادرة منها من معاملات ، وبما طرأ على أسعارها من تغييرات حماية لهم ورعاية لجانبهم كما قصد به تكوين لجنة البورصة وهى اللجنة التى ناطت بها اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية مهمة تحقيق حسن سير العمل فى البورصة من مراقبة العمليات التى تجرى فيها ، وجميعها تجرى بواسطة السماسرة المقيدين بهذه البورصات وهم أعضاءها العاملون حتى تضمن صحتها وسلامتها ، وتتخذ من الاجراءات ما يقتضيه تحقيق ذلك ، ولهذا كله شرع وضع جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما لتقييد فيه أسهم الشركات ، وتضمنت النصوص السالف بيانها احكام القيد فيه وما يتعلق بذلك من اجراءات ووضاع كما انها نصت على أن يطبع يوميا أو يبنى به

كل ما تعلق بالاوراق المالية المقيدة فيه من بيانات وما جرى بشأنها من معاملات في الجلسات التي تعقد لأجراء العمليات في هذه الاوراق بالبورصة.

ويبين من ذلك أن تنظيمها كهذا الذي تضمنت النصوص السالف ذكرها بيانه في شأن اتقيد بجدول اسعار البورصة انما يقوم بحسب طبيعته ، والغاية منه على أساس افتراض أن الاسهم التي تقيد في جدول الاسعار والجدول المؤقت المشار اليهما تكون قابلة للتداول قانونا بحيث يمكن أن تجرى بشأنها عمليات بيع وشراء في البورصة يحدد على أساسها سعرها الذي يدرج في الجدول .

وعلى مقتضى ما سبق — فانه اذا ما وجدت شركات ، تكون اسهمها غير قابلة للتداول قانونا ، فإن اجراء قيد اسهم هذه الشركات في جدول الاسعار المشار اليه ، لا يكون له محل إذ أن الشركات التي تكون اسهمها كذلك قانونا ، وهي الشركات التي قد ينص القانون على عدم جواز التنازل عن اسهمها ، تصدأ منه الى منع اجراء أى تغيير في ملك هذه الاسهم بحيث تبقى على ملكيتهم ما بقيت الشركة — تعتبر في الحقيقة ، ذات وضع خاص لا يتفق بطبيعته مع وضع الشركة المساهمة ، ذلك الوضع الذي لا يجعل للشخصية مالك السهم اعتبارا ملحوظا ، مما يجيز أصلا التنازل عنه ، حتى أن هذا التنازل يعد من مميزات هذا النوع من الشركات . ويسبب هذا الوضع الخاص ، للشركات التي تكون من هذا النوع ، وأظهر صورة لها هي الشركات المؤممة — لا يكون فتمت مقتضى ولا محل لقيد اسهمها في جدول الاسعار ببورصات الاوراق المالية ، لانتفاء أساس ذلك وموجبة قانونا ما دام أنه غير جائز اجراء أى عمليات بيع أو شراء لها ، لا في البورصة ولا في غيرها طالما بقي القانون الخاص بتأهيتها قائما .

ولما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأهيم بعض الشركات والمنشآت قد قضى في المادة الاولى منه بأن تؤم جميع البنوك وشركات التأمين ، كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة وذلك تحقيقا لما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون من اسباب اقتضت تأهيم الشركات والمنشآت المشار اليها ، وأيلولة ملكيتها الى الدولة — فإن يؤدي ذلك أن ما يكون من هذه الشركات متخذاً شكل شركة مساهمة ، يبقى أبدا مملوكا للدولة وأنه من ثم تكون اسهم هذه الشركات غير قابلة للتداول وفقا للاوضاع العادية ، وأنه لذلك لا يتأتى اجراء أى تعامل بشأنها ، أعمالا لمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه — وغنى عن البيان أنه ولئن كانت المادة ٤ من هذا القانون قد نصت على أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها

القانونى عند صدور هذا القانون وكان ذلك بمقتضى بقاء رأسمال الشركات المساهمة مقسما الى أسهم ، الا أن هذه الاسهم تنقذ على ما سلف أيضا، قابليتها للتداول .

ومتى بان مما سبق أن أسهم الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ غير قابلة للتداول قانونا ، أعمالا لمقتضى هذا القانون ، الذى يقتضى بقاءها على ملكية الدولة ما بقيت أحكامه قائمة ، فإنه لا يكون ثبت أسس لتقيد أسهم هذه الشركات فى جدول الاسعار بالبورصة ، وتبعا لذلك ، فإنه لا يستحق رسم قيد على هذه الاسهم فى البورصة ، ما دام ذلك القيد غير واجب قانونا .

وتطبيقا لما سلف — لا يكون ثبت أساس من القانون للقول باستحقاق رسم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على شركة الكهرباء المصرية إحدى الشركات التى أممت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق رسوم قيد بجدول الاسعار بالبورصة على الشركات المؤممة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى ٩٧ فى ١٩٦٤/٢/٤)

بوغاز ميناء الاسكندرية

بوغاز ميناء الاسكندرية

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

تعيين تلميذ المرشد في وظيفة مرشد من الدرجة الثالثة — الامتناع
عن هذا التعيين لعدم ثبوت اللياقة الطبية وفقا لاحكام القرار الوزارى رقم
٢٧ لسنة ١٩٤٨ معدلا بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ — قرار
صحيح .

ملخص الحكم :

ان امتناع مصلحة الموانى والمنائر عن تعيين المدعى مرشدا من
الدرجة الثالثة ثم شطبها اسمه من عداد تلاميذ مرشدى هيئة ارشاد بوغاز
ميناء الاسكندرية لم يبنى على تقرير طبيب المصلحة بلياقته طبيا عند
ترشيحه تلميذ مرشد وانما بنى على تقرير طبيب المصلحة وتقارير القومسيون
الطبي العام بعدم لياقة المدعى طبيا عند ترشيحه مرشدا من الدرجة
الثالثة وذلك لعدم امكانه استعمال العينين معا بسبب وجود حول في عينه
اليمنى ، وهو رأى صحيح من الناحية الفنية لقوافر التقارير عليه . كما انه
صحيح من الناحية القانونية لانه مطابق لما يشترطه البند ١ من المادة الرابعة
من القرار الوزارى رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٨
لسنة ١٩٥٠ (وهذا التعديل صادر قبل التحاق المدعى كتلميذ مرشد)
لثبوت اللياقة طبيا فيمن يعين مرشدا من الدرجة الثالثة من وجوب استعمال
العينين معا فضلا عن ذلك فان طبيب المصلحة لم يخطئ حين قرر لياقة
المدعى طبيا عند ترشيحه تلميذ مرشد على الرغم من وجود حول في عينه
اليمنى لان لياقة تلميذ المرشد طبيا تخلف شروطها بحسب احكام القرار
الوزارى سالف الذكر عن شروط لياقة المرشد طبيا فعلى حين يستوجب
البند (١) من المادة الرابعة منه فيمن يعين مرشدا استعمال العينين معا .
فان البند ٣ من المادة الثالثة كما سلف البيان لا يستلزم هذا الشرط فيمن
يقبل تلميذ مرشد . وليس ادل على ان المغايرة في هذا الخصوص بين صيغة
البند ٣ من المادة الثالثة وصيغة البند ١ من المادة الرابعة هي مغايرة
مقصودة — ليس ادل على ذلك ، من ان صيغة البندين في هذا الخصوص
كلفت واحدة في القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٨ عند صدوره ، ثم عطلت صيغة
البند ١ من المادة الرابعة بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ فاصبحت
تشتترط لثبوت لياقة المرشد طبيا كون تلميذ المرشد — استعمال العينين
معا .

ويبين من كل ما تقدم أن امتناع مصلحة الموائى والمنائر عن تعيين المدعى
مرشداً من الدرجة الثالثة . قرار سليم من العيوب ومطابق للقانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

شطب اسم تلميذ المرشد لعدم لياقته طبياً للتعين في وظيفة مرشد
لعيب مستنداً لأصق به - قرار صحيح .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان صحيحاً أن عدم إمكان استعمال العينين بها ليس
شرطاً للياقة تلميذ المرشد . إلا أن ذلك لا يسوغ معه القول باستمرار
صلاحية المدعى كتلميذ مرشد وعدم شطب اسمه من عداد تلاميذ مرشدى
هيئة أرشاد بוגاز ميناء الاسكندرية ذلك أن هذه التلميذه بحكم طبيعة
الاشياء لا تقصد لذاتها . وإنما تقصد للتأهيل لوظيفة مرشد . فإذا
استبان عدم لياقة المدعى لهذه الوظيفة لعيب مستديم لا ينفك لاصقاً
به . فقد زالت دواعى بقاءه تلميذاً . ومن ثم فإن شطب اسمه من عداد
تلاميذ مرشدى هيئة أرشاد بוגاز ميناء الاسكندرية هو الآخر قرار سليم
مبراً من العيوب ومطابق للقانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

بيع بالمراد العلني

بيع بالمزاد العلنى

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

بيوع تجارية — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية — المواد الأولى والثانية والتاسعة من هذا القانون — مؤداها عدم جواز بيع المنقولات المستعملة بالمزايدة العلنية الا بمعرفة خبير مثن مقيد فى السجل المعد لذلك — هذا القيد يرد على من يقوم بعملية البيع ذاتها دون أن يتعداها الى العمليات السابقة عليها والمتعلقة بالاتفاق مع مالك السلعة المطلوب بيعها بالمزاد العلنى — بقاء هذه العمليات ومن بينها التوكيل فى البيع خاضعة للقواعد العامة التى تجيز كاصل عام القيام بها .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية وتضمن الباب الأول منه الأحكام الخاصة بالبيع بالمزاد العلنى للمنقولات المستعملة فقضت المادة الأولى بمرين أحكام هذا الباب على البيع الاختيارى بالمزايدة العلنية للمنقولات المستعملة . ونصت المادة الثانية على أنه مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنقولات المشار إليها فى المادة السابقة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خبير مثن . وقضت المادة التاسعة بعدم جواز مزاوله مهنة الخبراء المثنين الا لمن كان اسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة وأوضحته المادة العاشرة الشروط الواجب توفرها لمثن يقيد فى هذا السجل .

ومن حيث أن البادى من هذه النصوص أن المشرع قضى بعدم جواز بيع المنقولات المستعملة بالمزايدة العلنية الا بمعرفة خبير مثن مقيد فى السجل المعد لذلك . بمعنى أن المشرع قد أورد قيدا على من يقوم بعملية البيع ذاتها دون أن يتعدى هذا القيد الى العمليات السابقة عليها والمتعلقة بالاتفاق مع مالك السلعة المطلوب بيعها بالمزاد العلنى . ومن ثم تظل هذه العمليات ومن بينها التوكيل فى البيع خاضعة للقواعد العامة التى تجيز كاصل عام للقيام بها .

ومن حيث أنه باستعراض وقائع الحالة المعروضة يبين من الاطلاع على صورة العقد الذى يبرم بين المؤسسة المصرية للتوكيلات التجارية وبين مالك الأشياء المستعملة أنه قضى فى البند الأول منه بأن « الطرف

الاول (مالك) غوض الطرف الثانى (المؤسسة) فى بيع الاصناف المستغنى عنها الخاصة بالطرف الاول وذلك بالممارسة أو المظاريف المختلفة أو المزااد العلنى طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ حسب رغبة الطرف الاول « كما يبين من الاطلاع على صورة العقد الذى تبرمه المؤسسة مع بعض الخبراء المثمنين أن المادة الاولى قد نصت على أن « يقبل الطرف الثانى (الخبير المثمن) بصفته القيام بجميع أعمال الخبرة والتشمين والدلالة عن عمليات البيع بالمزااد العلنى التى يكلفه بها الطرف الاول » كما نصت المادة الرابعة على أن « الطرف الثانى ملزم بتنفيذ تعليمات الرقابة التجارية وأخطارها عن الجهة البائعة ومواعيد جلسات البيع المحددة ومكانها وتيد الاصناف المعدة للبيع بالدفاتر المخصصة لذلك وعن تسديد الرسوم الامرية المستحقة عنها مع مراعاة تنفيذ كافة التعليمات الملزمة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والقوانين واللوائح الاخرى المكملة والمتعلقة بأعمال المزااد العلنى والخبراء المثمنين » وقضت المادة الخامسة بأن الطرف الثانى « يقر ويعترف بكافة صفاته أنه مسئول مسئولية مدنية أو جنائية عن كل ما يقع من مخالفات أو جرائم أثناء قبليه بالأعمال التى يسند بها اليه الطرف الاول » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن دور المؤسسة المشار اليها انما يقتصر على مجرد الوكالة فى عملية البيع الى جانب القيام ببعض الاعمال التى تستلزمها الوكالة ولا تدخل فى صميم عملية البيع ذاتها التى تجرى بمعرفة خبير مثمن يكون مسئولا عن تنفيذ احكام القانون آف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مخالفة النشاط الذى تمارسه المؤسسة المصرية للتوكيلات التجارية لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية طالما أن عملية البيع ذاتها تتم بمعرفة خبير مثمن مقيد فى السجل المعد لذلك .

(انتهى ١٠٣٠ فى ١١/١١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

بيع بالمزااد - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية لا تسرى احكامه على بيع الاموال المستقبلية - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية

ينص في مادته الاولى على أن « تسرى أحكام هذا الباب على البيع الاختياري بالمزايدة للمنفقات المستعملة ... ويقصد بالمنفقات المستعملة جميع الاموال المنقولة التي تكون قد انتقلت حيازتها للمستهلك باى سبب من اسباب كسب الملكية » ونصت مادته الثانية على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنفقات المشار اليها في المادة السابقة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خبير مثن وفي صالة خصصت لهذا الغرض أو في المكان الموجودة به المنفقات أصلا أو المكان الذي يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من ينييه » ونصت المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « يجب على صاحب الصالة أو الخبير المثن حسب الاحوال إمساك سجل باللغة العربية يتضمن مفردات المنفقات المعدة للبيع والتقرير الابتدائي بقيمتها وأسماء الأشخاص الذين يجرى البيع لصالحهم وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بارقام قيديها في السجل ... » وقضت المادة الثالثة بأن « يفرض رسم قدره ٥٪ من ثمن ما يتم بيعه ويصدر قرار من وزير التجارة بتحديد الشروط والاوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم ».

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أن القانون المشار اليه لا تسرى أحكامه الا على المنفقات المستعملة ، ويتحقق شرط الاستعمال - بصريح نص مادته الاولى - اذا كان المنقول قد انتقلت حيازته للمستهلك باى سبب من اسباب نقل الملكية ، وانتقال الحيازة على هذا النحو أمر يستحيل تحقيقه الا اذا كان البيع موجودا ، وهو ما يفرض منه أن القانون المذكور وفق ما تضمنه من شروط لا يسرى على بيوع الاموال المستقبلية يؤكد هذا النظر أن كلا من مادتيه الثانية والثالثة قد افترضت في أعمال حكمها توافر شرط وجود المبيع وقت البيع ، فمقتضى المادة الثانية بإمكان انبام البيع في المكان الموجودة به المنفقات أصلا وهي في صند تحديد الأماكن الجائر انبام البيع فيها واشترطت المادة الثالثة أن يكون هناك سجل بمفردات المنفقات المعدة للبيع وأن يوضع بملفها بطاقات بارقام قيديها في السجل ، وكل هذه اوضاع تفترض وجود المبيع فعلا وقت البيع ، وتنفى إمكان اخضاع بيوع الاموال المستقبلية لحكم هذا القانون سواء فيما تضمنه من قيود أو مما فرضه من رسوم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع مزاد بيع: الفوارغ المتخلفة من الجمعية الاستهلاكية لحفاظة المنوفية من المدة من ١٩٧١/٤/١ الى ١٩٧٢/٣/٢١ للقيود والرسوم المفروضة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

(مفتوى ٩٥٠ في ١٩٧٣/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

المصاريف التي أنفقتها الدائن الذي بلشر إجراءات البيع الى رسو مزاد العقار — الاصل استحقاقه صرفها من أودعت لديه حصيلة البيع الجبرى دون انتظار التقسيم والتوزيع — عدم خضوع هذه المصروفات للإجراءات التي تنظم الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين — عدم اختصاص قاضى البيوع برد هذه المصروفات — لا يمنع من صرفها الا وجود نزاع بين مباشرى إجراءات البيع حول ما أنفقه كل منهم منها — رد المصروفات فى هذه الحالة لا يكون الا بعد انتهاء النزاع رضاء أو قضاء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦١ من قانون المرافعات على أن « يقدر قاضى البيوع مصاريف إجراءات التنفيذ بما فيها مقابل أتعاب المحاماة ويعلن هذا التقدير فى الجلسة قبل افتتاح المزايدة ويذكر فى حكم مرسى المزاو ولا تجوز المطالبة بالكثير مما ورد فى تقدير المصاريف ولا يصح على أية صورة اشتراط ما يخالف ذلك » وأن المادة ٧٣٥ من القانون ذاته تنص على أن « يستنزل القاضى فى القائمة المؤقتة قبل التقسيم مقدار المصاريف المنصرفة فى تحصيل المبالغ المتقاضى تسهيما والمصاريف الخاصة بإجراءات التقسيم ثم يخصص للدائنين المبشرين ما يؤدى لهم على حسب درجاتهم وما يبقى بعد ذلك يقسم بين الديون غير الممتازة على التناسب » ويستفاد من هذين النصين أن المصاريف التي ينفقها مباشر إجراءات البيع الجبرى لا تعد من حقوق الدائنين الحاجزين التي تجرى عليها احكام التقسيم والتوزيع وانما هى مبلغ يحدده قاضى البيوع يستبعد من حصيلة البيع الجبرى التي يتم توزيعها بين الدائنين المتزاحمين ويتم هذا الاستبعاد بداية قبل افتتاح إجراءات التقسيم والتوزيع ، ومن ثم فان هذا المبلغ لا يخضع للإجراءات التي تنظم الوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين .

ومن حيث أن القاضى انما يخصص بتوزيع حصيلة البيع بين هؤلاء الدائنين ومن ثم لا ينعقد له اختصاص فى رد ما أنفقه طالب البيع من مصروفات لا تعد من قبيل الحقوق التي ناط به القانون القيام على الوفاء بها .

ويترتب على ذلك أن يكون لمباشر الإجراءات حق الحصول على ما أنفقه من مصاريف من أودعت لديه حصيلة بيع العقار دون انتظار لإجراءات التقسيم والتوزيع وبغير أن يدخل بترك المصاريف فى هذه الإجراءات .

ولا يمنع من ذلك الا أن يكون هناك نزاع بين مباشرى اجراءات البيع حول ما اتفقه كل منهم من مصاريف واختلافهم فيها يختص به كل منهم من هذه المصاريف ، ففى هذه الحالة لا ترد المصاريف الا بعد انتهاء هذا النزاع رضاء أو قضاء .

(فتوى ٦٧٦ فى ١٦/٨/ ١٩٦٠)

تأليف

القسم الأول : ويشمل :

الفصل الأول — المسئولية التأديبية

الفصل الثاني — واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية

الفصل الثالث — الجزاءات التأديبية

القسم الثاني :

ويشمل الفصول من الرابع حتى الحادى عشر

راجع الجزء التاسع

الفصل الأول : المسئولية التأديبية

الفرع الأول — اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام

المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤتممة .

الفرع الثاني — استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة

الجنائية .

الفرع الثالث — مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة

المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل

منها .

الفرع الرابع : مسائل متنوعة .

أولا : المسئولية التأديبية مسئولية شخصية .

ثانيا : اثر المرض على المسئولية التأديبية .

ثالثا : الاعفاء من المسئولية .

الفصل الثاني : واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية .

الفرع الأول — احكام عامة

الفرع الثاني — واجبات الوظيفة

أولا : أداء أعمال الوظيفة

ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيعهم

ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة

الفرع الثالث — الاعمال المحظورة

أولا : الجمع بين الوظيفة وعمل آخر

ثانيا : التردى في مواطن التشبهات

ثالثا : المخالفات الادارية

رابعا : المخالفات المالية

الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية

- الفرع الاول — عدم جواز المعالجة عن الذنب الإداري مرتين
- الفرع الثاني — وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع أخطائه .
- الفرع الثالث — مناهة حرية تقدير الجزاء إلا يكون المشرع قد خص ذنباً إدارياً بعقوبة محددة .
- الفرع الرابع — رقابة القضاء لا تمتد إلى ملاءمة الجزاء إلا إذا شلح تقدير الإدارة له غلو .
- الفرع الخامس — الأثر المباشر للقانون التأديبي ، وقاعدة القانون الإصلاح للجنح .
- الفرع السادس — مالا يعد من قبيل العقوبات التأديبية .
- الفرع السابع — عقوبات تأديبية جائز توقيعها .
- الفرع الثامن — جزاء تأديبي مقنع
- الفرع التاسع — محو العقوبات التأديبية .
- الفرع العاشر — جواز ملاحقة من ترك الخدمة بالمعقاب التأديبي .

الفصل الاول المسئولة التأديبية

الفرع الاول

اختلاف النظام القانونى للتأديب عن النظام المقرر
بالقوانين الجنائية للامعمال المؤتمنة

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

اختلاف النظام القانونى للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للامعمال المؤتمنة — عدم تحديد الاعمال المكونة للذنب الادارى حصرا ونوعا وردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها — ترك تحديد الجزاء على الفعل لتقدير السلطة التأديبية بحسب درجة جسامته فى حدود النصاب المقرر قانونا — وجوب التزام المحكمة التأديبية هذا النظام للقانونى فى تكيفها للفعل المكون للذنب الادارى وتقديرها للجزاء المناسب — وصفها هذا الفعل وصفا جنائيا واردا فى قانون العقوبات واختيار أشد الجزاءات التأديبية له — يجعل الجزاء القضى به ممينا .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى فى حصر الاعمال المؤتمنة وتحديد أركانها ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها . وانما هو سرد فى الفصل السادس من الباب الاول منه امثلة من واجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم ، ونص فى المادة ٨٣ على أن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون او يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ، ثم نص فى المادة ٨٤ على أن الجزاءات التى يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والادارية هى :

١ — "الانذار .

٢ — الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

٣ — تأجيل موئبد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة اشهر .

- ٤ - الحرمان من العلاوة .
- ٥ - الوقف عن العمل بدون مرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
- ٦ - خفض المرتب .
- ٧ - خفض الدرجة .
- ٨ - خفض المرتب والدرجة .
- ٩ - العزل من الوظيفة .

فالاعمال المكونة للذنب الادارى اذن ليست محدودة حصرا ونوعا وانما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يناسبه من جزاء . وانما ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر .

والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية يبنى عليها ان تستلزم هذا النظام القانونى وتسد قضاها اليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الادارى وفي تقديرها للجزاء الذى يناسبه ، ذلك انه هو النظام القانونى الواجب التطبيق في هذا الخصوص فينبغى - اذا هي انتهت من وزن الادلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الادارى - ان تقيم الادانة على اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وان تقيم تقديرها للجزاء الذى توقعه على اساس التدرج بحسب درجة جسامة الذنب . فان هي سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وانما استعارت له وصفا جنائيا واردا في قانون العقوبات وعينت بتحديد اركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذى استعارته ، ثم اختارت لهذا الفعل اشبه الجزاءات التى يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة ان هذا الجزاء هو وحده الذى حدده القانون لهذا الفعل . انها ان فعلت ذلك كان الجزاء المقضى به معينا لانه بنى على خطأ في الاسناد القانونى ، فهذا الجزاء وان كان من بين الجزاءات التى اجاز قانون التوظيف توقيعها ، الا انه استند الى نظام قانون آخر غير النظام القانونى الواجب التطبيق .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

اختلاف النظام القانوني للتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤثمة — عدم تحديد الأفعال المكونة للذنب الإداري حصرا ونوعا وردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها واعتبارها سببا للقرار التأديبي — تحقق هذا السبب بكل فعل أو سلك من الموظف راجع إلى إرادته إيجابيا يكون في ذاته سلوكا معيبا ينعكس أثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شأغلها .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الأفعال المؤثمة وتحديد أركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها وإنما سرد في الفصل السادس من الباب الأول منه أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ونص في المادة ٨٣ منه على أن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها فيه أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبا ثم أورد في المادة ٨٤ بيانا بالجزاءات التي يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والإدارية فالأعمال المكونة للذنب الإداري إذن ليست محدودة حصرا ونوعا وإنما مردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وهذا هو سبب القرار التأديبي فكل فعل أو سلك من جانب الموظف راجع إلى إرادته إيجابيا أو سلبا تتحقق به المخالفة لواجبات الوظيفة العامة أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها أو الإخلال بالنهي عن الأعمال المحرمة عليه إنما يعد ذنبا إداريا يسوغ مؤاخضته تأديبيا ولو كان المجال الذي ارتكب فيه خارج نطاق العمل الوظيفي ما دام هذا العمل يكون في ذاته سلوكا معيبا ينعكس أثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شأغلها بما يقلل من هيئتها ويزعزع الاطمئنان إلى استقامة القائم بأعبائها أو يشكك في نزاهته ونقاء سيرته أو يلقي على خلقه أو ذمته ظلا من الريب يتناقى مع ما ينبغي أن يتحلى به من كرم الخصال وليس شك في أن المعلم هو القوام على تربية الناشئة وتهذيب تلاميذه من الجنسين وتثقيف عقولهم وتغذية أرواحهم بالقيم من مبادئ الأخلاق وغرس الفضائل في نفوسهم والأمين على أرواحهم وأعراضهم يجب أن يكون قدوة مثلى في سلوكه هو قبل أن يقوم سلوك غيره ، وأن ينأى بتصرفاته عن مواطن الريب والشبهات فلا ينزل إلى مسلك موصوم بالانحراف ترين عليه ظنون الثقة فيه والاطمئنان إليه في مباشرته لاختصاصات وظيفته .

(طعن ٨٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٤)

المبدأ :

الامثال المكونة للذنب الادارى ليست محددة حصرا ونوعا مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها — تحديد الاجزاء التأديبية المناسب للذنب الادارى متروك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستتبعه من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر — وجوب قيام الادانة على اساس رد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها لا باستمارة وصف جنائى وارد في قانون العقوبات وتحديد اركان الفعل المكون للذنب الادارى على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف المستعار — تقيد المحكمة التأديبية بهذا النظام القانونى ووجوب أن يسند قضاؤها اليه في تكليفها للفعل المكون للذنب الادارى وتقديرها للجزاء الذى يناسبه .

ملخص الحكم :

أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الامتعال المؤتمه وتحديد أركانها ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها وإنما هو سرد في الفصل السادس من الباب الاول منه أمثلة من واجبات الموظفين والامعال المحرمة عليهم ، ونص في المادة ٨٣ على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته يعاقب تأديبيا » ، ثم نص في المادة ٨٤ على أن الجزاءات التى يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين عن المخالفات المالية والادارية هي : ١ — الإنذار . ٢ — الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز شهرين . ٣ — تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة اشهر . ٤ — الحرمان من العلاوة . ٥ — الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . ٦ — خفض الدرجة . ٧ — خفض المرتب . والدرجة . ٨ — العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة . فالامعال المكونة للذنب الادارى اذن ليست محددة حصرا ونوعا وإنما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وكل فعل بالذات لم يحدد له ما يناسبه من جزاء . وإنما ترك تحديد النصاب للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستتبعه من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر . والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية ينبغى عليها أن تلتزم هذا النظام القانونى وتسند قضاؤها اليه في تكليفها للفعل المكون للذنب الادارى وفي تقديرها للجزاء الذى يناسبه ، ذلك أنه هو النظام

القانونى الواجب التطبيق فى هذا الخصوص . فينبغى اذا هي انتهت من وزن الادلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الادارى أن تقيم الادانة على اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وأن تقيم تقديرها للجزاء الذى توقعه على اساس القدر بحسب درجة جسامة الذنب فان هي سارت على السنن المتبع فى قانون العقوبات فلم ترد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وإنما استعارت له وصفا جنائيا واردا فى قانون العقوبات ، وعينت بتحديد أركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذى استعارته . ثم اختارت لهذا الفعل اشد الجزاءات التى يجيز قانون التوظف توقيعها بقوله أن هذا الجزاء هو الذى حدده القانون لهذا الفعل ، وأنها أن فعلت كان الجزاء المقضى به معيبا لأنه بنى على خطأ فى الاسناد القانونى لهذا الجزاء وأن كان من بين الجزاءات التى أجاز قانون التوظف توقيعها الا أنه أسند الى نظام قانونى آخر غير النظام القانونى الواجب التطبيق .

(طعن ١٣٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

اختلاف كل من الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية عن الأخرى — عدم تفيد السلطة الادارية بما تقضى به المحكمة الجنائية واستأسه .

ملخص الحكم :

تختلف الجريمة الجنائية فى طبيعتها وفى أركانها عن الجريمة الادارية فلكل منهما وزنها ومقوماتها ، فقد ينطوى الأمر على جريمتين جنائية وادارية وليس معنى عدم ثبوت الناحية الجنائية انعدام المخالفة الادارية التى تنطبق بسير العمل فى مجال الوظيفة العامة وما يجب أن يتطلى به شأغلها من استقامة فى السلوك ونقاء فى السمعة والبعد عن كل ما من شأنه أن ينعكس اثره إعلى الوظيفة نفسها فيقتل الثقة فيها وفى شأغلها فيكفى أن يقوم لدى السلطة الادارية أسباب جدية تستند الى اصول ثابتة فى الاوراق بما يجعلها تقرر ما اذا كان الموظف صالحا للبقاء فى وتظيفته أو لا ، متوخية فى كل ذلك الصالح العام وما يرتفع بالوظيفة عن مواطن الشبهات حرصا على مصلحة العمل . ولكى تحقق الوظيفة الخذية العامة التى تقوم على أدائها ، وليست السلطة الادارية فى جميع الاحوال مقيدة بما تقضى به المحكمة الجنائية اذ أن لكل منهما مجاله الذى ينشط فيه ، وعلى ذلك فسلا

تفيد الحاجة في هذا المقام بالحكم الجنائي الذي قضى ببراءة زوجة المظنون ضده بعدم كفاية الدليل المقدم ضدها إذ أنه مع هذا الحكم لا تزال للسلطة الإدارية حرية التقدير والموازنة فيما قدم لها من وثائق وأثرها على سمعة المظنون ضده كموظف عام ثم تقرير مدى صلاحيته أو عدم صلاحيته للبقاء في وظيفته في ضوء الظروف التي أحاطت به .

(طعن ٣٧٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

الجريمة الإدارية أو الذنب الإداري — اختلافها اختلافا كلياً في طبيعتها وتكوينها عن الجريمة الجنائية — الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معا — السلطة المختصة بالدعوى الجنائية قد ترى الاكتفاء بالعقوبة الإدارية فتحيل الأمر إلى الجهة الإدارية — الحكم بالعقوبة الجنائية لا يمنع الجهة الإدارية من محاسبة الموظف على المخالفات الإدارية التي ينطوي عليها الفعل الجنائي ، وأيضا إذا ما قضى بالبراءة لعدم تكامل أركان الجريمة الجنائية — عدم جواز خروج الجهة الإدارية عن اختصاصها المرسوم قانونا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

أن الجريمة الإدارية أو الذنب الإداري ، إنما يختلف اختلافا كلياً في طبيعته وتكوينه عن الجرائم المنصوص عنها في قانون العقوبات فقد يكون الفعل ذنباً إدارياً وفي الوقت نفسه لا يعتبر ذنباً جنائياً إذ المرد في الحالة الأولى إلى الإخلال بواجبات الوظيفة وما ينطوي عليه من مخالفة التعليمات والسلوك الوظيفي الواجب مراعاته حتى يكون الموظف بعيداً عن كل شبهة استقرار للثقة التي لا بد من توافرها فيه حرصاً على الصالح العام ، وأما في الحالة الثانية فإن الذنب يكون قد خرج من النطاق الإداري إلى نطاق قانون العقوبات وتناولته نصوصه ، وهذا لا يمنع أن يكون الفعل الواحد ذا وجهين جنائي وإداري وقد ترى السلطة المختصة بالدعوى الجنائية الاكتفاء بالعقوبة الإدارية فتحيل الأمر برمته إلى الجهة الإدارية كما وأن الحكم بالعقوبة الجنائية لا يمنع الجهة الإدارية من محاسبة الموظف على ما يكون قد انطوى عليه هذا الفعل الجنائي من مخالفات إدارية — وأيضا إذا ما قضى ببراءة الموظف لعدم تكامل أركان الجريمة الجنائية فإن للجهة الإدارية أن تنتظر في أمره من ناحية ما إذا كان الفعل

المنسوب اليه يكون ذنباً ادارياً أم لا بحيث لا تتعدى في هذا النظر ما هو خارج عن اختصاصها المرسوم قانوناً .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

اختلاف المخالفة الادارية في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الجنائية .

ملخص الحكم :

ان المخالفة الادارية تخطف في طبيعتها وفي أركانها عن الجريمة الجنائية فالاولى قوامها أفعال تصدر عن الموظف ترى فيها السلطة الادارية أساساً بالانزاعه والشرف وخروجاً على الواجب وزعزعة للثقة والاحترام الواجب توافرها في الوظيفة نفسها وقد ينطوي الفعل على مخالفة ادارية وأخرى جنائية وتخطف النظرة عند توقيع الجزاء بالنسبة لاحدهما عن الأخرى فيمكن في الجريمة الادارية ان تحمل الأفعال المنسوبة الى الموظف في ثنائها ما يمس حسن السعة وتجعل في بقاءه في الوظيفة أضرار بالصلحة العامة وتقدير ذلك كله مرجعه إلى سلطة الادارة ما دام تقديرها في هذا الثنائ يستند الى أصول ثابتة في الأوراق تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها دون انحراف أو إساءة لاستعمال السلطة . أما الجريمة الجنائية فيصدرها القانون وتتبع في شأنها أصول المحاكمة الجنائية .

(طعن ١٤٩١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

اختلاف الذنب التأنيبي عن الجريمة الجنائية — عدم خضوعه لقاعدة لا جريمة بغير نص .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب تأنيبياً » فالموظف الذي يخالف الواجبات الوظيفية مما تنص عليه القوانين أو القواعد التنظيمية العامة

أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة التي يجب أن يقوم بها بنفسه ، إذا كان ذلك منوطا به ، وإن يؤديها بدقة وعناية وأمانة ، أننا يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه جزاء على (خطأ وظيفي) منتجه إرادة السلطة الإدارية الى توقيع (عقوبة وظيفية) وفقا للأشكال والأوضاع التي تقرها اللوائح والقوانين وذلك في حدود النصاب المقرر . وغنى عن البيان أن الذنب التأديبي يختلف عن الجريمة الجنائية في أنه لا يخضع لقاعدة « لا جريمة بغير نص » وإنما يجوز لمن يملك قانونا سلطة التأديب أن يرى في أى عمل إيجابى أو سلبى يقع من الموظف عند ممارسته أعمال وظيفته ذنبا تأديبيا إذا كان ذلك لا يتفق وواجبات الوظيفة ، ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية. مقدما على خلاف ما جرى في مجال الجرائم الجنائية وقانون العقوبات .

(طعن ٥٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

الجرائم الموجبة للعقوبة الجنائية محددة — حصرا ونوعا — الأفعال المكونة للجريمة التأديبية ليست كذلك .

ملخص الحكم :

إذا كانت الجرائم الموجبة للعقوبة الجنائية محددة في قانون العقوبات والقوانين الأخرى حصرا ونوعا . فإن الأفعال المكونة للذنوب الإدارية والجريمة التأديبية ليست كذلك إذ مردها الى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها بوجه عام .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٥٨)

تمتليق :

مبدأ المشروعية في الجريمة التأديبية :

إن المبدأ المقرر في قوانين العقوبات هو مبدأ شرعية الجرائم الجنائية .
ففي هذه القوانين تحصر الجرائم وتحدد بأوصافها وأركانها ، تطبيقاً لقاعدة عامة جرت بها مختلف الدساتير ، وهي ألا جوعية بغير نص ، حماية للحريات العامة ، وحتى لا يؤخذ الفرد بعقل لم يرد به نص يحرمه ، ومن ثم ساد مبدأ شرعية الجرائم الجنائية ، تعبيراً عن أن كل جريمة مشرعة بنصوص خاصة تحرمها . أما في القانون الإداري ، فإن الأمر فيه على خلاف ذلك إذ لم تجد قاعدة الجريمة إلا بنص ، مجالاً في نظام التأديب الإداري بعد أن ساد فيه مبدأ عدم شرعية الجريمة التأديبية . وقد حصل غياب مبدأ الشرعية عن الجريمة التأديبية إلى نفوس العاملين تلقاً مرده ما للسلطات التأديبية من صلاحيات تقديرية واسعة في اعتبار أو عدم اعتبار فعل ما جريمة تأديبية . ومن ثم بدت الحاجة الملحة إلى ضمانات تحد من إطلاق مبدأ عدم الشرعية في المخالفات التأديبية .

وقد كفل النظام التأديبي هذا الضمان بوسيلتين ، أولاهما رقابة القضاء للقرارات التأديبية الصادرة من الإدارة ، وثانيتهما مشاركة القضاء للإدارة في ممارسة السلطة التأديبية .

فما الرقابة القضائية على القرارات التأديبية ، فإن القضاء الإداري في مباشرته لهذا الاختصاص ، يقوم بتكييف الفعل الثابت صدوراً من الموظف للتحقق مما إذا كان يشكل مخالفة تأديبية تصلح محلاً للمواخاة .

أما الوسيلة الثانية : فهي ما عمد إليه المشرع من إنشاء المخالكم التأديبية وجعلها تشارك الرؤساء الإداريين في ممارسة السلطة التأديبية ، كل في حدود معينة .

ومع استنرار الاعتراف بالسلطة التقديرية للسلطة الإدارية في تأنيب بعض التصرفات التي تؤثر على النظام وحسن سير المرافق العامة ، إلا أن هذه السلطة أصبحت لا تعتبر مطلقة بل تحددها قيود وضوابط الهدف منها التوصل إلى تحقيق غايات أساسية للموظف .

ويبقى أيجاز أبرز هذه الضوابط فيما يلي :

— أن عدم وجود نص مانع أو مؤثم لفعل معين لايعنى بالضرورة أن هذا الفعل مباح للموظف .

— وأن تحديد الانفعال الذى تكون جريمة تأديبية متروك لتقدير الجهات التأديبية ، سواء أكانت جهات رئاسية أم قضائية ، وذلك تحت رقابة القضاء الإدارى .

— وتلتزم السلطات التأديبية عند تحديد هذه الافعال وموضوع المسائلة بضوابط قانون العقوبات ، إما اذا كان المشرع قد نص صراحة على بعض الافعال ، ففى هذه الحالة تتبع السلطة التأديبية فى التاثيم والعقاب مسلك القضاء الجنائى .

إذا كانت المخالفة التأديبية تنأى عن التحديد فهى لا تنأى عن التعريف . ويعرّفها الدكتور العميد سليمان الطهاوى (قضاء التأديب — ص ٥٠) بأنها « كل فعل أو امتناع يرتكبه العامل يتنافى واجبات منصبه ويعرّفها العميد الدكتور عبد الفتاح حسن (التأديب فى الوظيفة العامة — ١٩٦٤ — ص ٧٩) بأنها « وكل تصرف يصدر عن العامل أثناء أداء الوظيفة أو خارجها ، ويؤثر فيها بصورة قد تحول دون قيام المرفق بنشاطه على الوجه الاكمل ، وذلك متى ارتكب هذا التصرف عن ارادة آتية » .

ويعرّفها المستشار الدكتور محمد جودت الملط (المسؤولية التأديبية للموظف العام — ١٩٦٧ — ص ٨٠) بأنها « اخلال بواجبات الوظيفة ايجابا أو سلبا ، ولا يقصد بالواجبات المنصوص عليها فى التشريعات المختلفة ادارية أو غير ادارية فقط ، بل يقصد بها أيضا الواجبات التى يقتضيها حسن انتظام وأطوار العمل فى المرافق العامة ، ولو لم ينص عليها » ويعرّفها المستشار الدكتور السيد محمد ابراهيم بأنها اخلال بواجب وظيفي ، ومن ثم تقوم على ركّتين أولهما وقوع اخلال وثانيهما اتصال هذا الاخلال بواجب من واجبات الوظيفة .

وسيان فى قيام ركن المخالفة أن يكون الفعل عملا أو امتناعا من عمل، ايجابا أو سلبا ، فقيام العامل بعمل محظور عليه ، يستوى فى قيام المخالفة، وامتناعه عن عمل مفروض عليه .

وعلى ذلك فإن كل خروج على القواعد القانونية على اختلاف مراتبها من الدستور الى القانون الى اللوائح ، وعلى اختلاف مصادرها ، من التشريع الى العرف الى الشريعة ، بل وكل ما ينزل منزلة القانون فى الالتزام كالعقود والاحكام القضائية ، وكذلك الخروج على كل ما يلتزم العامل

بتنفيذه من أوامر صادرة اليه من الرؤساء ، كل خروج على هذه القواعد والأوامر يعد فعلا مؤثما يحمل وصف المخالفة التأديبية . (د. السيد محمد إبراهيم — المرجع السابق — ص ٥٠٨ وعكس ذلك د. محمد مصغور — ضوابط التأديب في نطاق الوظيفة العامة — مجلة العلوم الإدارية — ص ٥٥ عدد يونيه ١٩٦٣ ص ٣٨ حيث يربط بين المخالفة التأديبية وقدر من الاثم والذنب ، ويضرب أمثلة على ذلك بالأخطاء في تفسير القوانين أو المسائل الفنية ، والأخطاء المرفقية الناتجة عن قصور أو سوء في تنظيم المرفق ذاته ، والأخطاء التي لا تبلغ حدا من الجسامة تستوجب من أجله الجزع عنها) .

الفرع الثاني

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — قيام ارتباط بين الجريمتين لا يخل بهذا الاستقلال — ترديد المادتين ٨٣ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية لهذا الأصل العام .

ملخص الحكم :

إن المخالفة التأديبية هي أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية ، قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومتنضياتها أو كرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به ، وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما يستفاد من عجز المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بنوقيع العقوبات الجنائية » . ولما كان الأصل المردد في هذه المادة هو من الأصول العامة ، فقد نصت المادة ١١٧ من هذا القانون على تطبيقه في شأن مستخدميها الخارجين عن هيئة العمال ، على أن تصدر القرارات المشار إليها في المواد المتقدمة من وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، كما أن المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية رددت هذا الأصل كذلك ،

فقد نصت بأن « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا لجريمة من الجرائم الاعتيادية يوقف عن وظيفة من يوم حبسه وتكون ماهيته في كل مدة ايقافه حقا للحكومة ». وقد عدلت بقرار من مجلس النظار في ٢٥ من أبريل سنة ١٩١٢ كما يلي « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجب ايقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه ، وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة ايقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو تحكم المحكمة الجنائية ببرامته عن التهمة التي ترتب عليها حبسه ، ففى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك ». وقد رددت هذا المعنى المادتان ٩٠ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — قائم حتما حتى ولو قام الارتباط بينهما .

ملخص الحكم :

الجريمة التأديبية قواها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة وسلالتها بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو تأمر به . فالاستقلال حتما قائم حتى ولو كان ثمة ارتباط بين الجريمةين . وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة المتعلقة بتأديب الموظفين ، وما يستفاد من المادة (٨٢) من القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ (...) يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في اقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) . وتقابل المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بظهور من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال باقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء) . وهذا الحكم يقابل ما نصت عليه المادة (١٤) من القانون الفرنسي الصادر في ١٩ من أكتوبر ١٩٤٦ بنظام الموظفين في فرنسا .

والمادة ٥٢ من نظام موظفي إدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية تردد ذات القاعدة .

(طعن ٩٠١ لسنة ٦٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الجريمة التأديبية المتولدة عن جريمة جنائية - سلطة المحكمة التأديبية
في نظرها - هي استخلاص المسؤولية الإدارية من الأفعال المكونة للذنب الإداري ولا شأن لها بالناحية الجنائية - ادانة المتهمين بالإهمال الجسيم في تأدية واجبات وظائفهم لا يخل بحق الدفاع ما دام ما نسبته اليهم لا يخرج من الواقعة المطروحة في عبوديتها ولا عن الاتهام الذي وجهته النيابة الادارية في قرار الاتهام او عما تناوله المتهمون في مذكراتهم من أوجه دفاع .

ملخص الحكم :

أن مسطرة الطاعنين قامت أساسا على الاشتراك في جريمة تهريب جبركي يتولد عنها جريمة إدارية تستأهل التأديب . والمحكمة التأديبية وهي تنتظر في موضوع الاتهام انما تنظر الى الأفعال المكونة للذنب الإداري لاستخلاص منها المسؤولية الإدارية ولا شأن لها بالناحية الجنائية وإذا كانت المحكمة التأديبية قد ادانت الطاعنين للإهمال الجسيم في تأدية واجبات وظائفهم إذ كان يتعين عليهم - وقد وردت لهم الحقائق من جبرك آخر من غير أن تصحب بأى بيانات وأن التعليمات المفروضة على موظفى الجبارك العلم بها والتي توجب على كل مسافر عند وصوله الى الجمهورية العربية المتحدة بأن يقدم اقرارا في جميع الأحوال - أن يمتنعوا عن السير في اتخاذ الإجراءات أو أن يتصلوا بالجبرك الآخر لموافاتهم بما قد يكون لديه من معلومات وبذا كان يمكنهم السير في عملهم وفق ما يقتضيه الواجب من تأدية أعمالهم بالدفقة الواجبة - إذ كان هذا هو الأساس الذي قام عليه الحكم المطعون فيه فإن ما نسبته المحكمة اليهم لا يخرج عن الواقعة المطروحة في عبوديتها ولا على الاتهام الذي وجهته النيابة الادارية اليهم في قرار الاتهام أو ما تناولوه هم في مذكراتهم من أوجه الدفاع ، ومن ثم فلا يوجد أخلال بحق الدفاع كما نوهوا بذلك في الطعون المقدمة منهم .

(طعون أرقام ١٢٠٢، ١٢٠٠، ١٢٠١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

فصل لسوء السلوك — التماثل بين التهم المنسوبة الى الموظف جنائيا قد يؤدى فى المجال الادارى الى ادانة سلوكه الوظيفى لا سيما اذا اقترن باشتهاره بسوء السمعة وبلاستهتار وعدم الانتاج .

ملخص الحكم :

انه وأن كانت النيابة قد قررت عدم وجود وجه لاقامة الدعى الجنائية لعدم معرفة الفاعل فى الجثة رقم ٧٦٧٥ لسنة ١٩٥٨ قس. م الساحل وان كانت محكمة جنح مصر الجديدة قد قضت ببراء المدعى مما نسب اليه فى الجثة رقم ٢٩٣٣ لسنة ١٩٥٩ مصر الجديدة ، الا أن التماثل بين التهمة المنسوبة الى المدعى فى احدى الجنحتين وبين التهمة المنسوبة اليه فى الجثة الاخرى أمر يستوقف النظر ومن شأنه — فى المجال الادارى — الا يرفع الشبهة من الدعى نهائيا ويمكن أن تؤدى الى ادانة سلوكه الوظيفى لا سيما اذا اقترن ذلك باشتهاره بسوء السمعة والاستهتار وعدم الانتاج — وهو اشتهار له اسبابه المقبولة ازاء ما حفل به ملف خطبته من جزاءات وتحقيقات مختلفة — وكل اولئك يقيم ركن السبب المبرر للنتيجة التى انتهى اليها القرار المطعون فيه ، وهى الفصل لسوء السلوك .

(ملعن ١٩٩٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٣)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المحاكمة الادارية تبحث فى سلوك الموظف وفى مدى اخلاله بواجبات وظيفته — صدور حكم البراءة فى جريمة جنائية نسبت الى الموظف — لا يمنع من أن ما وقع منه يشكل ذنبا اداريا يجوز مسامحته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان المحاكمة الادارية انها تبحث فى سلوك الموظف وفى مدى اخلاله بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، أما المحاكمة الجنائية فانها ينحصر اثرها فى قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ، ومع ذلك فان ما يقع من التهم يشكل ذنبا اداريا ،

وان كان لا يكون جريمة خاصة ، الا انه لا يتفق ومتتضيات السلوك
الوظيفي ، فيكون نذبا يجوز مساعلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

(طعن ٦٤٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة الجنائية ببراءة الموظف من تهمة تعاطي المخدرات
- تأسيس الحكم على بطلان التفتيش - توقيع جزاء تأديبي من جهة الإدارة
استنادا الى اخلال الموظف بواجبات وظيفته لضبطه في مكان الواقعة وسط
من يتعاطون المخدرات - صحة الجزاء .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المدعى من تهمة تعاطي
المخدرات ، وكان سبب البراءة يرجع الى عيب شكلي في اجراءات ضبط
الواقعة ، وهو بطلان التفتيش ، بمقولة أن الحالة التي هوجم فيها المقهى
لم تكن من حالات التلبس التي تسوغ قانونا تفتيش المقهى ، فان هذا
الحكم لا ينفى قيام سبب الجزاء التأديبي ، وهو اخلال الموظف بالتهم
بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها ، وقد ثبت ذلك للسلطة
التأديبية من أوراق التحقيقات الجنائية ومن التحقيقات التي تجريها هي
ومن تسميهم من شهود . وقد ثبت لها تواجد المدعى في المقهى التي هاجمها
البوليس وضبط بها ، وهذا امر غير منكور منه ، كما ثبت من تحليل المادة
المضبوطة أنها حشيش ، وأن ما علق على حجارة الجوزة آثار حشيش ،
فاذا استنادت من ذلك كله أن المدعى أخل بواجبات وظيفته وخرج على
مقتضيات السلوك الواجب على رجل البوليس والابتعاد عما يحط به
كرامته ويسوء سمعته ، فان الجزاء التأديبي - والحالة هذه - يكون قد
قام على سببه .

(طعن ١٦٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تبرئة الموظف جنائيا من التهمة المسندة اليه - استناد البراءة الى
عدم كفاية الادلة - أمكان محاكمته تأديبيا من أجل هذه التهمة عينها .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة الموظف المتهم لم يستند الى عدم صحة الواقعة أو عدم الجناية ، وإنما بنى على الشك وعدم كفاية الأدلة ، فهذا لا يرفع الشبهة عنه نهائيا ، ولا يحول دون محاكمته تأديبيا وإدانة سلوكه الإداري من أجل هذه التهمة عينها على الرغم من حكم البراءة .

(طعن ٦٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

قيام سبب الفصل بنبوت أن الموظف كان وسيطا لمهندس التنظيم في الاستيلاء على مبالغ من الجمهور مستغلا في ذلك وظيفته — لا يغير من ذلك القضاء ببراءته من التهمة الجنائية المبنية على أسباب قوامها الشك .

ملخص الحكم :

أن ما أسند الى المدعى من اتهام أدى الى فصله من وظيفته قد قام في حينه على أسباب جدية تبرر الجزاء الذي اتخذه رئيس مجلس بلدى جرجا في حقه فقد كان ثابتا وقتئذ — أنه كان وسيطا لمهندس التنظيم في استيلاء هذا الأخير على مبالغ من نقود تقاضاها من الجمهور مستغلا في ذلك سلطة وظيفته أبشع استغلالا واشنع، الأمر الذي يعد أخلاعا خطيرا بواجبات وظيفته وخروجاً على مقتضياتها ومضى ثبت ذلك فإن هذا ينهض سببا مسوغا لتدخل الإدارة بقصد أحداث الاثر القانوني في حقه وهو توقيع الجزاء عليه للغاية التي شرع من أجلها هذا الجزاء وهي الحرص على الأمانة والنزاهة وحسن السلوك تحقيقا للمصلحة العامة بعد أن قامت حالة واقعية تبرر التدخل ، وهي حالة تنفرد الإدارة بتقدير ملامة الاثر الذي ترى من المصلحة تربيته عليها استنادا الى المسلك الذي سلكه والذي يسوغ استغلالا مؤاخذته عنه تأديبيا ، ولئن كان قد قضى نفيها بعد براءته من التهمة الجنائية إلا أن هذه البراءة بنيت على أسباب قوامها الشك الذي أن يشفع له في درء العقوبة الجنائية عنه فإنه لا يرفع عنه مسئوليته في المجال الإداري كما هو ثابت في حكم محكمة الجنايات ثم أن الأمر يتعلق في المجال الإداري لا بالقصاص منه بل بالأطمئنان الى وجوده في وظيفته وإلى صلاحيته للقيام بامانها على الوجه الذي يحقق الصالح العام فإذا أنعم هذا الاطمئنان أو تزعزع كان للإدارة أن تقضى من لا تتفق بصلاحيته ولا تطمئن الى أمانته ونزاهته وحسن سلوكه في خدمة المرفق العام الذي تقوم عليه .

(طعن ٩٣١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٩)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

ثبت أن التهمة الممسدة للموظف قد حفظتها النيابة لعدم كفاية الأدلة — أماكن توقيع الجزاء التأديبي عليه .

ملخص الحكم :

أن حفظ تهمة الرشوة قبل المدعى لعدم كفاية الأدلة لا يبرئ سلوكه من الوجهة الادارية ، ولا يمنع من مؤاخضته تأديبيا وادانة هذا السلوك ، ولا سببا بعد أن عززت تحريات المباحث في أزمنة مختلفة ما يحوم حوله من شبهات كانت كافية لدى الإدارة — وهي المسئولة عن الأمن ورجاله — لتكوين عقيدتها واقتناعها بعدم الإطمئنان الى صلاحيته للاستمرار في عمله ، وصدرت في تقديرها هذا عن رغبة مجردة عن الميل أو الهوى في رعاية المصلحة العامة ، فانتهت الى إقصائه عن وظيفته ، مستندة في ذلك الى نتائج صحيحة لها وجود مادي ثابت في الأوراق ، استخلصت منها هذه النتيجة استخلاصا سائفا ، يجعل قرارها الصادر بفصله من الخدمة قائما على سببه ومطابقا للقانون .

(طعن ١٧٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة الجنائية — غير مانع من المؤاخضة التأديبية متى قام بوجوبها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن قرار فصل المدعى قد صدر من مختص بملك سلطة إصداره قانونا واستوفى أوضاعه وشرائطه الشكلية ، وقسم على سببه الذي يبرره ، وهو سبب مستند الى نتائج مادية صحيحة لها أصل ثابت موجود في الأوراق من أفعال ارتكبتها المدعى تكون ذنبا اداريا قوامه الإخلال بواجب الامانة التي تتطلبها وظيفته ، مما قدرت الإدارة خطورته ورتبت عليه الجزاء الذي ارتأته مناسبا ، بعد أن كونت اقتناعها وعقيدتها بادانة سلوك المدعى على أساس ما قام لديها من قرائن ودلائل وشواهد أحوال ، مما لا سبيل الى تعقيب القضاء الإداري عليه باستئناف النظر فيه بالموازنة

أو الترجيح . وقد انتهت في حق المذكور الى نتيجة صحيحة — استخلصتها استخلاصا سليما سائغا من الوقائع المشار اليها التي تؤدي ماديا وقانونيا الى تلك النتيجة ، فانه لا يغير من هذا كون النيابة العامة قد حفظت التحقيق الذي أجرته في خصوص هذه الوقائع ذاتها لعدم كفاية الأدلة أو لسبب آخر ، إذ أن هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك المدعى من الوجهة الادارية ولا يمنع من مؤاخنته تاديبيا على هذا السلوك مؤاخذة مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة وخروج على مقتضى الامانة التي ينبغى أن يتحلى بها الموظف أو العامل في أداء عمله متى قام الموجب لهذه المؤاخذة ، الامر الذي لا يتأثر اعماله في مجال تطبيقه في نطاق روابط القانون العام بقرار الحفظ الصادر من النيابة العامة في خصوص التهمة الجنائية التي تخلف بطبيعتها عن الذنب الادارى .

(طعن ٢٠١٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

شيوع التهمة يعتبر سببا للبراءة من العقوبة الجنائية ولكنه لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخذة التأديبية .

ملخص الحكم :

إذا كان شيوع التهمة سببا للبراءة من العقوبة الجنائية ، فان ذلك لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخذة الادارية التأديبية . ولا سببا متى أمكن استناد فعل إجباري أو سلبى محدد الى الموظف يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية التي سوفت ارتكاب الواقعة الجنائية المجهول ناملها .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عدم جواز المجادلة في البات واقعة سبق لحكم جنائي أن نفى وقوعها .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز لمجلس التاديب ان يعود

للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها فإذا كان الحكم الجنائي في القضية رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ المتقدم ذكرها قد نفى عن المخالف المخالفين الموجهتين اليه وحكم ببراءته مما اسند اليه فيهما فلا يجوز للقرار التاديبى أن يعيد النظر فيها قام عليه الحكم الجنائي الذى قضى ببراءة المخالف من هاتين المخالفتين والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو مالا يجوز .

(طعن ٨٤٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

عدم جواز مجادلة المجلس التاديبى في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها — قيام قرار المجلس على هذه الواقعة وعلى اخطاء منسكية اخرى — لا يؤثر في صحة القرار التاديبى وقيامه على سببه الجبر له قانونا ، ما دام القرار قد صرح بان هذه الاخطاء الاخرى تكفى وحدها لجازاته وما دام ليس ثبت تعارض بين الادانة في تلك الاخطاء وبين الحكم الجنائي القاضى بالبراءة .

ملخص الحكم :

انه وان كان لا يجوز للمجلس التاديبى أن يعمد للمجادلة في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى أن نفى وقوعها ، فلا يجوز للمجلس التاديبى أن يصدر قرارا بالادانة على اساسها ، الا انه يبين من مراجعة القرار التاديبى المطعون فيه انه قام على امرين ، أولهما ثبوت واقعة الرشوة في حق المدعى وثانيهما ارتكابه اخطاء منسكية اخرى ، فإذا كان لا يجوز للقرار التاديبى أن يعيد النظر فيها قام عليه الحكم الجنائي الذى قضى ببراءة المدعى من تهمة الرشوة كما سلف البينان والا كان في ذلك مساس بقوة الامر المقضى وهو ما لا يجوز ، الا ان هذا لا يمنع المجلس التاديبى من محاكمة الموظف تاديبيا عن الاخطاء المنسكية الاخرى عند ثبوتها ما دام ليس ثبت تعارض بين الادانة في تلك الاخطاء وبين الحكم الجنائي القاضى بالبراءة فيما أقيم عليه تضاده .

فإذا كان الثابت ان القرار التاديبى المطعون فيه قد نسب الى المدعى ارتكاب اخطاء منسكية وصرح بان ارتكابه هذه الاخطاء كما هي موضحة في الاضبارة تكفى وحدها لجازاته بالشريح التاديبى أن لم يكن الطرد ،

وذلك بصرف النظر عن براءته من تهمة الرشوة . ونوه القرار المذكور بأن هذه المخالفات المسلكية أوضحتها الامادات المثبتة في الاضبارة واقوال المتهم نفسه ، ولو صح هذا لاستقام القرار التأديبي على سببه المبرر له قانونا .

(طعن ١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

تأثيم الفعل وفقا لاحكام قانون العقوبات او اى قانون آخر لا يترتب عليه لذاته مؤاخذة مرتكبه تأديبيا ما لم ينطوى هذا الفعل على اخلال من العامل بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها او تحيل في ثناياه ما يمس السلوك الوظيفى الواجب مراعاته او الثقة الواجب توافرها فيه - تطبيق : شراء العامل نقد اجنبى محظور التعامل به وفقا لحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى لا يشكل اخلالا منه بواجبات وظيفته او خروجا على مقتضاه يستوجب مجازاته تأديبيا عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى لقد اقام الحكم المطعون فيه قضاؤه بادانة سلوك الطامن على اساس ان شراؤه للورقتين المائيتين فئة مائة دولار يعيب الثقة الواجبة استنادا الى ان التعامل في الدولارات محظور بحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى بهدف حماية الاقتصاد القومى ومن ثم يتعين على العامل عدم الدخول في مثل هذه العمليات بعدا عما يمس اعتباره ونابا به عن مواقع الزلل ومواطن الشبهات . .

ومن حيث انه من المقرر أن تأثيم الفعل وفقا لاحكام قانون العقوبات او اى قانون آخر لا يترتب عليه لذاته مؤاخذة مرتكبه تأديبيا ما لم ينطوى هذا الفعل على اخلال من العامل بواجبات الوظيفة او الخروج على مقتضياتها او تحيل في ثناياه ما يمس السلوك الوظيفى الواجب مراعاته او الثقة الواجب توافرها فيه .

ومن حيث انه ايا كان وجه الرأى في شأن اباحة او تجريم واقعة شراء الطامن للورقتين المائيتين الفئة مائة دولار لاستعمالهما في شراء بعض

ما يلزمه من السوق الحرة وليس بقصد الاتجار فيها فان هذه الواقعة لا تعتبر باى حال من الاحوال اخلالا منه بواجبات وظيفته او خروجا منه على مقتضياتها كما انها لا تعد سلوكا معيا يمس خلقه ويخدش سمعته وسيرته مما ينعكس أثره على كرامة الوظيفة ويمس اعتبار شأغلها ويخل بالثقة الواجب توافرها فيه خاصة وقد اضحى شراء العملات الاجنبية امرا مالوما يلجأ اليه اغلب المواطنين ليتسنى لهم الامادة من المزايا التى تنتجها هذه العملات فى الحصول على مختلف السلع المستوردة منها والمحلية ازاء السياسة التى انتهجتها الدولة فى السنين الاخيرة من تشجيع الشراء بتلك العملات والتى صدر انطلاقا منها قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ٧٥ بالسماح ببيع السلع المستوردة والسلع المحلية بالعملات الاجنبية من محلات تنشأ لهذا الغرض للمواطنين والاجانب دون سؤالهم عن مصدر هذه العملات .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم فانه وقد انعدم المألذ على سلوك الطاعن ولم يقع منه اى اخلال بواجبات وظيفته او خروج على مقتضياتها فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من توقيع عقوبة الخصم من الرتب عليه يكون على غير اساس سليم من القانون ويتعين من ثم القضاء بالغاءه وببراءة الطاعن مما اسند اليه .

(طعن ٢٩٥ لمبنة ١٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المباحث العامة - تحرياتها - صحة التمويل عليها فى المحيط الادارى
كاساس للبرأخذة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المباحث العامة من الاجهزة الحكومية المختصة بجمع التحريات والاستدلالات عن كل ما يمس الامن العام ويوصل الى اكتشاف الجرائم والقبض على مرتكبيها وطبيعى ان هذه التحريات لا تصل الى رجال المباحث الا بعد ان تكون قد استفاضت وشاعت بين الناس وبالتالى لها سند من الواقع وان لم تبرز الى حد الليل القاطع على صحتها ، ولا يغير من قيمتها هذه كون تفتيش الشخص الذى قيل بان السلاخ قد اخفى طرفه لم يسفر عن شىء فطبيعة الجزية الادارية تختلف اختلافا كليا عن طبيعة الجريمة

الجنائية فيكفى في الجريمة الاولى أن تثير الوقائع المنسوبة للموظف غبارا قائما حول تصرفاته مما يمس سلوكه الوظيفي ويؤثر في سمعته بين الناس فتتناثر حوله الاقاويل — الامر الذى يفقد معه الاطمينان الى عمله وبالتالي يكون بقاؤه في وظيفته مما يعرض المصلحة العامة للخطر .

(طعن ١٦٩٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

تطبيق :

ما ذنب الموظف اذا علقت بسمعته الشبهات ؟ هل يجوز ماخذته تاديبا على ذلك ، وتوقيع عقاب عليه قد يؤدي به الى الفصل ؟ قضت المحكمة الادارية العليا كما سبق أن توضح بأن سبب القرار التاديبى يمكن أن يكون ما علق بسمعة الموظف من شوائب شديدة التأثير على عمله . دون حاجة في ذلك الى ثبوت واقعة معينة ، اذ يكفى لتحقيق المسؤولية التاديبية وبالتالي ازالة العقاب الادارى ان تستخلص الجهة الادارية الواقعة التى بنيت عليها الجزاء استخلاصا سائفا من الاوراق المطروحة عليها . ويرى بعض الفقه (د.سيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ١٥٥) أن ذلك لا يمكن قبوله ، اذ ان المخالفة التاديبية لا تنهض الا على فعل محدد ، ولا يسأل عنه الموظف الا اذا ثبت قبله بوسائل الاثبات المقررة . اما الشائعات وهى ما تدور حول وقائع مجهلة ولا تقوى بذاتها على اسناد الفعل الى فاعل معين فانها لا تصلح وحدها سببا للمؤاخذة . واذا كان جائزا فصل الموظف لسوء سمعته التى تلوكها الشائعات وذلك بغير الطريق التاديبى ، فذاك مجال مختلف ولا يختلط بالمجال التاديبى الذى يابى توقيع الجزاء الا عن فعل محدد يقوم عليه دليل مقنع .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ليس هناك ما يمنع قانونا من أن ينظر اداريا في امر الموظفين المتهمين قبل أن تتصرف النيابة العمومية في قضاياهم من الوجهة الجنائية .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الراى مجتمعا موضوع ما اذا كان يجوز للادارة ان تعيد النظر في امر الموظفين الموقوفين عن العمل بسبب اتهامهم في جرائم ونميا اذا كان يجوز لها أن تنظر في امرهم اداريا قبل أن تتصرف النيابة

العمومية في قضايهم بجلسته المتقدمة في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ وقد انتهى رأيه الى أن الجريمة الجنائية تختلف أركانها وطبيعتها عن أركان المخالفة الإدارية وطبيعتها ومن ثم فليس هناك ما يمنع قانونا من أن ينظر اداريا في أمر الموظفين المتهمين قبل أن تتصرف النيابة العمومية في قضايهم من الوجهة الجنائية .

وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من أن تعيد الإدارة النظر في أمر وقف هؤلاء الموظفين عن أعمالهم وأن تطفى هذا الأمر أو تبقى دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية وذلك حسب تقديرها لكل حالة .

(فتوى ٨٦ في ١٩٤٩/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

للإدارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية أو أرجاء النظر في المحاكمة التأديبية الى أن يفصل في المحاكمة الجنائية حسبما تراه ملائما — الغاء قرار الفصل استنادا الى أنه كان يجب وقف المدعى دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا — خطأ .

ملخص الحكم :

لئن كان للإدارة أن توقع الجزاء التأديبي سواء بالفصل أو بما هو أقل منه دون انتظار لنتيجة المحاكمة الجنائية ما دام قد قام لديها السبب المبرر لهذا الجزاء واقتنعت بالدليل على صحته ، إلا أنها قد ترى من الملائم انتظار الفصل في المحاكمة الجنائية قبل النظر في المحاكمة التأديبية ، ولكن تلك ملامة متروكة لتقديرها . وفي هذه الحالة إما أن يكون الموظف قد حبس احتياطيا على نمة المحاكمة الجنائية فيوقف عن عمله بقوة القانون ، وإما ألا يحبس احتياطيا فيكون لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يقفه عن عمله احتياطيا انتظارا لنتيجة المحاكمة الجنائية التأديبية ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر يجوز زيادتها بعد ذلك بقرار من المحاكمة التأديبية إن كان الموظف ممن يحاكمون أمام المحاكمة التأديبية أو بقرار من رئيس المصلحة أن كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة . ويرتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ما لم يقر مجلس التأديب ، أو رئيس المصلحة المختصة بحسب الأحوال صرف المرتب كله أو بعضه . فإذا كان الثابت أن الحكم قد أقيم قضاءه بالفناء قرار

الفصل استنادا الى انه كان يجب وقفه دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، متعينا الحكم بالغاثة .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اتهام الموظف في جريمة جنائية — للإدارة أن تقدر بحسب ظروف الواقعة وملابساتها اذا كان من الملائم أن تنتظر نتيجة الفصل في المحاكمة الجنائية أو أن الامر يتطلب تدخلا سريعا دون ترقب نتيجة هذه المحاكمة .
اساس ذلك . اختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي .

ملخص الحكم :

أن اتهام الموظف في جريمة وبلاذات في مثل الجريمة التي اتهم فيها المدعى والقبض عليه متلبسا بارتكابها هو أخطر ما يمكن أن يعيب الوظيفة العامة ويضر بصالحها وعلى الإدارة في هذه الحالة أن تسارع الى التدخل وتتخذ بمقتضى السلطة المخولة لها قانونا من الاجراءات والقرارات ما تراه واجبا لمواجهة الموقف وتقدر بحسب ظروف الواقعة وملابساتها اذا كان من الملائم أن تنتظر نتيجة الفصل في المحاكمة الجنائية أو أن الامر يتطلب تدخلا سريعا دون ترقب نتيجة هذه المحاكمة وهي وحدها التي تقدر ملاءمة ذلك ، فليس ثمة الزام عليها بضرورة انتظار المحاكمة ونتيجتها ، وذلك كله مرده الى أصل مقرر هو اختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي وما استتبعه من استقلال الجريمة الإدارية عن الجريمة الجنائية ، لاختلاف قوام كل من الجريمتين وتغاير الغاية من الجزاء في كل منهما ، فهو في الاولى مقرر لحماية الوظيفة العامة أما في الثانية فهو قضاص من المجرم لحماية المجتمع .

(طعن ٣٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

ما تنتهى إليه النيابة العامة من ثبوت ادانة المائل لا يجوز حجية أمام المحاكم التأديبية وإنما يخضع للفحص والتمحيص والتقسيم أمام المحكمة — أساس ذلك استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية — الحجة مقرره للحكم الجنائي وليست للتحقيقات الجنائية — اشتراك المائل في جريمة الشروع في سرقة بطريق الاتفاق والمساعدة وثبوت الجريمة في حقه — توقيع جهة الإدارة عقوبة خفض الفئة والمرتب الى الفئة الأدنى مباشرة بأول مربوطها — الطعن في قرار الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة — صدور حكم المحكمة التأديبية بإلغاء قرار الجزاء لعدم التناسب الظاهر بين المخالفة والجزاء التأديبي — الطعن في حكم المحكمة التأديبية — قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ويفرض الطعن المقام ابتداء من المائل أمام المحكمة التأديبية — أساس ذلك : لا محل لأعمال قاعدة عدم التناسب أو الغلو بين المخالفة التي ثبتت في حق المائل والجزاء الذي وقعته جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

أن عناصر هذه المنازعة تتحصل في أن العامل المختص بالأمن بشركة النصر للتليفزيون والالكترونيات ضبط السيارة رقم ٢٦٣٠ نقل القاهرة التابعة للشركة أثناء خروجها من بوابة المصانع بدار السلام بطريق المعادى بالقاهرة صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٧٨ وبها ثلاث شاشات تليفزيونية من إنتاج الشركة تبلغ قيمتها الرسمية خمسون جنيها وقيمتها الفعلية بالسوق مائة جنية تقريبا ، وقد أجرى تحقيق بالشركة ثبت منه أن سائق السيارة المذكور هو وقد تخلى عن مفاتيحها لتباع السيارة بحجة تفريغها وتنظيفها ، وأن السيارة وقت ضبطها كانت بقيادة التباع ، وأبلغت النيابة العامة بالحادث فأجرت تحقيقا أنهت فيه الى ان تهمة الاستيلاء على ممتلكات الشركة ثابتة قبل التمهين الثلاثة السائق والتباع والسيد العامل بمصنع الشاشات من شروع التباع في السرقة بمحاولته الخروج بالسيارة التي تحمل الشاشات من بوابة الشركة وأن ذلك لا يكون الا بمساعدة من آخرين حيث قام المتهم بتسهيل استيلاء التباع على الشاشات وقام المتهم سائق السيارة بتسليم مفاتيحها للتباع لتسهيل ارتكاب الجريمة وأنهى التحقيق الإداري الذي أجرته الشركة الى أن المطمعون ضده أهمل واجبات

وظيفته بتركة مفاتيح سيارته للتباع حتى دبر جريمته بالصورة المبينة بالتحقيق مما يجعله في موقف الشريك فيها ، وبناء على هذا التحقيق صدر القرار رقم ١١٠ ع في ١٩ من يولييه سنة ١٩٧٨ متضمنا مجازاة المطعون ضده بخفض نئته ومرتبته الحاليين الى الفئة الأدنى بأول مربوطها وقد طعن في هذا القرار أمام المحكمة التأديبية للصناعة التي ألغت القرار لتعيد الشركة تقدير الجزاء لعدم تناسب الظاهر بينه وبين حقيقة الذنب الإداري في حقه وكونه مجرد الإهمال في عمله بتركة مفاتيح السيارة للتباع ، واُقلمت المحكمة قضائها على أن الشركة اختارت واحد من أشد الجزاءات تقسوة وزجرا وتكون بذلك قد غالت في معاقبته وأضمت في القسوة في معاملته .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الثابت في حق المطعون ضده هو الاشتراك في جريمة الاستيلاء على ممتلكات الشركة وهذا واضح من تقرير النيابة العامة ، وليس مجرد الإهمال في أداء عمله ، هذا بالإضافة الى أن تخلى سائق السيارة عن مفاتيحها للتباع ليقودها يعتبر أهلا جسيما يبرر الجزاء الموقع عليه ، وكان على المحكمة أن تتصدى لتوقيع الجزاء الذي تراه مناسبا ولا تترك ذلك للشركة حتى لا يتكرر الطعن في الجزاء ويطول أمد التقاضي دون داع مما يفقده فعالته وأضافته الشركة في مذكرتها سببا جديدا هو أن الحكم المطعون فيه ألغى قرار الجزاء دون تصدى المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب الأمر الذي من شأنه معاودة الطعن في الجزاء الذي توقعته الشركة الى مالا نهاية وإطالة أمد التقاضي بشأن مخالفة واحده مما يفقد الجزاء أثره .

ومن حيث أن النيابة العامة استندت في إثبات التهمة على المطعون ضده الى قرينة مفادها أن شروع التباع في الاستيلاء على ممتلكات الشركة لا يكون الا بمساعدة آخرين حيث قُلم بتسهيل حصوله على الشاشات وقام المتهم بتسليمه مفاتيح السيارة لتسهيل ارتكاب الجريمة ، وإذا كانت النيابة العامة قد اكتفت بمجازاة المتهمين تأديبيا لشدة العقوبة الجنائية ، فإن ما انتهت اليه النيابة من ثبوت ادانة المطعون ضده لا يحوز حجية أمام المحكمة التأديبية وانها يخضع للفحص والتحقيق والتقييم أمامها لما هو مستقر من استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية وأن الحجية مقرره للحكم الجنائي وليس للتحقيقات الجنائية .

ومن حيث أن القرينة التي استندت اليها النيابة العامة في ثبوت الاتهام ضد المطعون ضده تقوم على أنه ساعد التباع ارتكاب جريمته عن طريق تسليمه مفاتيح السيارة لاستعمالها في تهريب الشاشات خارج الشركة وهي

قرينة سائغة خاصة وأن السائق المطعون ضده ترك مفاتيح السيارة للتباع طيلة اليوم والليلة السابقين على اليوم الذى وقعت فيه الجريمة وكذلك يوم وقوع الجريمة دون مقتضى ، كما أنه أقر فى التحقيق الإدارى الذى أجرته الشركة بأنه وقع أمر التشغيل يوم وقوع الجريمة ، وكان الواجب عليه استلام تصريح الخروج عقب التوقيع على أمر التشغيل وتنفيذ مأموريته مباشرة ولكنه ترك تصريح الخروج ليأخذه التباع ويقود السيارة ويمضى تنفيذ جريمته بينما يشغل هو عنه فى حجرة حركة السيارات واحقضاء الشئى درء المسؤولية عند انكشاف الجريمة الامر الذى يدل على اشتراكه فيها بالاتفاق والمساعدة ، ومن ثم تكون الجريمة ثابتة فى حقه .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فانه ما ثبت فى حق المطعون ضده من تركه مفاتيح السيارة للتباع يوم وقوع الجريمة واليوم السابق عليه دون مقتضى وتركه تصريح خروج السيارة ليأخذه التباع بعد ان وقع أمر تشغيلها ، يعتبر خطأ جسيما لما ينطوى عليه من تفريط فى عهده وخروج على واجبات وظيفته ، من شأنه تعريض مهلكات الشركة للخطر نتيجة لقيادتها ممن لا يحمل رخصة قيادة واحتمال استعمالها فى أغراض غير مشروعة ، الامر الذى يتفق مع العقوبة الموقعة عليه ولا يكون ثمة عدم تناسب أو غلو بين ما ثبت فى حقه من أهمال وبين الجزاء الذى وقع عليه .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون جذبرا بالألفاء ويتعين تبعا لذلك الحكم برفض الطعن المقام من المطعون ضده أمام المحكمة التأديبية للصناعة برقم ١٦٨ لسنة ١٢ ق .

(طعن ٣٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣)

تعليق :

الى أى مدى يعتبر القانون التأديبى قانونا عقابيا :

يعتبر القانون التأديبى قانونا عقابيا ، ولكن هذا التشابه لا يصل الى حد التطابق بين القانونين التأديبى والجنائى ، فالمخاطبين بأحكام القانون التأديبى هم الموظفون أو العاملون وخدمهم وليس المواطنين ككل ، والجزاءات التأديبية لا تمس الموظف الا فى مستقبله الوظيفى ، ومزاياه الوظيفية ، ولا تتبع فى توقيعها إجراءات قضائية خالصة ، كما هو الشأن فى قوانين العقوبات .

ومن يؤيدى هذه النظرية العميد الدكتور سليمان الطباوى الذى يقرر (ص ٢٢٩ وما بعدها) كتابه « قضاء التأديب » أنه اذا كان التأديب الإدارى

ينتمى الى أسرة قانون العقوبات فان الفلسفة القائمة وراء كل من القانونين مختلفة للأسباب التالية :

١ - قانون العقوبات ما يزال يرمى الى عقاب أفعال بذاتها محددة على سبيل الحصر منضبطة الأوصاف ، وأن ما عداها يعتبر مباحا ، على عكس الجريمة التأديبية التى تخضع لترخص السلطة التأديبية .

٢ - وأنه ما تزال العقوبات الجنائية تستهدف شخص المخطئ وماله ، بينما تقتصر العقوبات التأديبية على مزايا الوظيفة .

٣ - وقانون العقوبات - على الأقل - بالنسبة الى الفكرة التقليدية يستهدف الردع والزجر حماية للمجتمع من اذى المجرم وأخطاره ، ففكرة القصاص ما تزال تسيطر عليه ، أما التأديب الإدارى فان هدفه كفالة سير المرافق العامة وأداء الخدمات للمواطنين .

٤ - ويتسم قانون العقوبات بالاقليمية ، بمعنى أن سلطاته تشمل جميع القاطنين في الدولة ، بغض النظر عن جنسياتهم ، ولا شأن له كتعادة عامة بما يقع خارج حدود الدولة ، أما التأديب الإدارى فانه يتابع الموظف عن أخطائه المسلكية أينما كان ، سواء وقع الفعل المخطئ داخل الدولة أو خارجها .

٥ - الجريمة الجنائية ما تزال شخصية محضة ، فلا يسأل الانسان - كتعادة عامة - الا عن الأفعال الصادرة منه شخصيا ، أما المسؤولية التأديبية فتمتد في حالات كثيرة لتشمل المسؤولية عن عمل الغير كالمروسين وأمراد الأسرة .

ويقول الاستاذ الدكتور الطباوى : انه اذا كانت هذه الفروق على درجة كبيرة من الوضوح ، وتؤكد استقلال كل من الجريمتين الجنائية والتأديبية ، فان ذلك لا يعنى الانفصال بينهما ، وانما هناك تأثير متبادل بينهما . فالتأديب اصطبغ في كثير من الدول بالطابع القضائى ، وان المشرع قد جعل من بعض الجرائم التأديبية جرائم جنائية تحت ضغط التطور الاجتماعى ، ودما الإدارة الى تقنين أخطاء الموظفين القابلة للتقنين في صورة لوائح الجزاءات .

(راجع من ٤٩ وما بعدها من سلطة التأديب في الوظيفة العامة للدكتورة مليكة الصروح .

مقومات كل من الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية .

تمثل الجريمة التأديبية خروجاً على واجبات الوظيفة التى تحددها القوانين الادارية ، وتمثل الجريمة الجنائية خروجاً على نظام المجتمع حسبما تلمح به القوانين الجنائية . وقد يبدو استقلال كل من الجريمتين استقلالاً نابعاً من انفراد كل منهما بمجال يدور فيه . غير انه كثيراً ما يتشابك المجالان ويتداخلان . فالقانون الادارى يد من واجبات الوظيفة الى خارجها ، وينهى عن افعال يرتكبها العامل فى حياته الخاصة وفى المجتمع الذى يعيش فيه .

وقد تكون هذه الانفعال مما تجرمها القوانين الجنائية . وبالمثل فان القوانين الجنائية كثيراً ما تتجاوز الاطار العام للمجتمع ، وتنفذ الى النطاق الخاص بالوظائف العامة ، فتجزم افعالاً مما تقع من الموظفين بمناسبة أداء واجبات وظائفهم . وهكذا فانه نتيجة لامتداد الواجبات الوظيفية الى خارجها ، ونتيجة لتنفيذ القوانين الجنائية الى داخل الوظيفة ، يتداخل المجالان التأديبي والجنائي ، ويترتب على هذا التداخل قيام منطقة مشتركة بينهما ، تبدو كل الافعال الداخلة فيها ذات وصفين ، احدها تأديبي نتيجة لخضوعها لقواعد التحريم التأديبية من جهة ، والاخر جنائى لخضوعها لقواعد التحريم الجنائية من جهة أخرى .

وبهذا يولد الفعل الواحد جريمتين فى وقت واحد ، احدها تأديبية والاخرى جنائية . وتقوم كل منهما مستقلة عن الثانية ، فلا تستغرق احدها الاخرى ، ولا تجب الجريمة ذات الوصف الاشد الجريمة ذات الوصف الاخف ، وانما تقومان معاً وتخضع كل منهما لقواعد النظام الذى ارتكبت فيه . وكل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته ، او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة ، يعاقب تأديبياً ، وذلك مع عدم الاخلال باتامة الدعوى المدنية او الجنائية عند الاقتضاء .

ويبرز استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية فى عدة آثار أهمها التجريم ، والعقاب ، وحق كل من السلطتين التأديبية والجنائية فى المبادأة بالمحاكمة وتوقيع العقاب .

١ - ان عدم قيام او ثبوت الجريمة الجنائية ضد العامل ، وان كان يحول دون مساطته جنائياً ، الا انه لا يؤدى بالضرورة الى عدم مساطته تأديبياً . وذلك لاختلاف قواعد التجريم فى كل من المجالين .

- ٢ — متى ولد الفعل الواحد جريمتين مستقلتين ، احداها تأديبية والاخرى جنائية ، فقد اصبح متاحا توقيع عقوبتين ، تأديبية وأخرى جنائية دون ان يعتبر ذلك تعددا محظورا في العقوبة .
- ٣ — لكل من السلطتين التأديبية والجنائية حق المبادأة بالمحاكمة دون انتظار الفصل من الاخرى . على أن ذلك لا يحول دون قيام السلطة التأديبية — كلما رأت ذلك مناسبا — بارجاء البت في المسؤولية الادارية انتظارا للفصل في المسؤولية الجنائية .

الفرع الثالث

مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

عدم امكان حصر كافة المخالفات التأديبية مقدما بخلاف الجرائم الجنائية — مع ذلك فإنه مما يؤكد مبدأ المشروعية تحديد المخالفات التأديبية وعقوباتها كلها امكن ذلك بنصوص صريحة — مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها — اساس ذلك نص المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — لائحة الجزاءات ليس من شأنها ان تصدر السلطة التقديرية للسلطة التأديبية كلية وكذلك فان هذه اللائحة لا تفيد المحكمة التأديبية وإنما يقتصر وجه التزامها على السلطة الادارية .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كان الخطأ التأديبي وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو مخالفة الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة أو الظهور بظهور من شأنه الإخلال بكرامتها ، ومن الواجبات الوظيفية ما يرد في القوانين المختلفة مثل قانون العقوبات وقانون المناقصات والمزايدات ومنها ما يرد في اللوائح المالية والتفنيية والقرارات الجمهورية والوزارية والمنشورات والتعليمات ، كما أن للوظيفة مقتضيات أخرى تفرضها طبيعتها. ولا ترد في نصوص صريحة ، ومن ثم فإن الإخطاء

التأديبية التى تتحقق عند مخالفة هذه الواجبات لا يمكن حصرها مقدما بخلاف الجرائم الجنائية التى تهيمن عليها قاعدة أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص يحددها سلفا .

لئن كان الامر كذلك الا ان تحديد المخالفات التأديبية وعقوباتها كلما أمكن ذلك بنصوص صريحة هو أمر يؤكد مبدأ المشروعية وأن من مقتضيات هذا المبدأ في نطاق التجريم أن يحاط الفرد مقدما بالامر والنواهي التى يترتب على مخالفتها انزال العقاب به وان يحاط بمقدار العقوبة حتى يكون على بينة مما ارتكب ، ويحقق اصدار هذه اللائحة فضلا عن ذلك وحدة العقاب وعدم تناقضه أو تفاوته تماوتا يذهب بهذه الوحدة كما يمنع المغالاة في العقوبة وليس يؤدي اصدار هذه اللائحة جمود التشريع التأديبي وتخلطه عن الاحاطة سلفا بكافة ما تتمخض عنه ظروف العمل الادارى من أمور تستأهل العقاب ، ذلك أن مشروع اللائحة الذى أعدته وزارة التربية والتعليم انها يورد بعض المخالفات التى تتكرر من المعلمين في الجهاز الادارى للدولة أو في وزارة من الوزارات ، ويبقى للسلطة الادارية تحريم ما عدا ذلك من افعال كما تسترد حقها في تقدير ما يناسبها من الجزاء بحسب تقديرها لدرجة جسامة هذه الاعمال وما تستأمله من جزاء في حدود النصاب القانونى المقرر لها . ولها أن تستهدى في ذلك بالعقوبات المقررة للانفعال المشابهة والواردة في اللائحة ومن ثم لا تنهيا للمعلمين فرض الامانات من العقاب في الاحوال التى لا يكون منصوبا فيها على الجرائم التى يرتكبونها وهو الامر الواضح في نص المادة الاولى من مشروع القرار الوزارى باصدار اللائحة والذى يقضى بأنه وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية في توقيع الجزاءات عن المخالفات التى لم يرد ذكرها في اللائحة .

واية مشروعية اصدار هذه اللائحة أن الفقرة الاولى من المادة ٦٣ من قانون نظام المعلمين المدنيين نصت على وجوب أن يستند اليها القرار الصادر بتوقيع العقوبة وهى بصدد تحديد سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في توقيع العقاب التأديبي فيما قضت به من « ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التى يصدرها الوزير المختص » .

ثم استطردت الفقرة الثانية من هذه المادة فنصت على أنه « وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة السابقة » ومفهوم هذين النصين أنه يتعين أن تتضمن لائحة الجزاءات فضلا عن الاحكام الموضوعية المتعلقة بالمخالفات

المحددة لها والتي يتعين أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة صادرا وفقا لها طبقا لاحكام الفقرة الاولى ، أن تتضمن تحديد الرأى الذى يجوز تفويضهم فى توقيع العقوبات .

واللائحة بعد ذلك انما تضع حدا أقصى للعقاب بحيث يكون للجهة الادارية تقدير ظروف كل مخالفة والآثار المترتبة عليها بأن يتراوح تقديرها للعقوبات بين الاعفاء من العقاب كلية أو توقيع احدى العقوبات التى نص عليها المشرع حتى الحد الاقصى المقرر فى اللائحة نهى لا تصدر السلطة التقديرية للسلطة التأديبية كلية ، ومن المفهوم أيضا أنها لا تقيد المحكة التأديبية وانما يقتصر وجه الزامها على السلطة الادارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس ثمة ما يمنع من اصدار لائحة جزاءات للمعلمين بوزارة التربية والتعليم متضمنة بيان المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها .

(ملف ١٣١/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٨/١١/٦)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٠ باصدار نظام المعلمين بالقطاع العام - المادة ٦١ من هذا النظام - تخويلها مجلس الادارة سلطة وضع لائحة تتضمن انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها - وضع مجلس الادارة لائحة تتضمن انواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية بالتطبيق لحكم المادة المذكورة - اعتبار هذه اللائحة جزءا من النظام القانونى للمعلمين وانطواؤها على ارتباط بين الجرم الادارى والعقوبة المحددة - اثر ذلك - تقيد السلطة التأديبية المختصة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها فى اللائحة وتحتسرها عنها السلطة التقديرية المسلم بها كقاعدة عامة فى اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات التأديبية المقررة فى النظام الوظيفى .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من لائحة نظام المعلمين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها

وأجراءات التحقيق وتعتمد اللائحة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

وبمقتضى هذا النص ناط المشرع بمجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تحدد فيها أنواع المخالفات التي قد يرتكبها العايل والجزاء التي تقرر لها بحسب طبيعة ومقتضيات العمل في المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وذلك حتى ترتبط المخالفات الإدارية التي يرتكبها العاملون وتستوجب بمسألتهم تأديبيا بما يناسبها من جزاء طبقا لظروف العمل وجسامة الفعل الذي يشكل المخالفة .

وتأسيسا على ذلك فانه عندما يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن أنواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية بالتطبيق لحكم النص آنف الذكر فان هذه اللائحة تكون جزءا من النظام القانوني للعاملين وتنطوى على ارتباط بين الجرم الإداري والعقوبة المحددة له على نحو ما هو مقرر في قانون العقوبات . ومن ثم تصبح السلطة المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها في اللائحة وتختصر عنها السلطة التقديرية المسلم بها كتعاودة في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات التأديبية المقررة في النظام الوظيفي .

ومن حيث أن المشرع قد أوضح في المادة ٥٩ من اللائحة المشار إليها أنواع الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين مبتدئة بالإنذار ومنتهية بالفصل من الخدمة كما حدد في المادة ٦٠ السلطات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات فمن ثم فان كل مخالفة إدارية يوضع لها الجزاء التأديبي في لائحة الجزاءات يمكن تحديد السلطة المختصة بتوقيع طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٦٠ ولا تملك سلطة أخرى غيرها أن تتولى توقيع الجزاء .

(بقوى ١١٦٢ في ١٢/٢٠ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - يضع مجلس إدارة الشركة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها - المحكمة التأديبية غير مقيدة بلائحة جزاءات الشركة - إحالة العايل الى المحاكم التأديبية له دلالة على خطورة

الذنب الإداري — وما يقتضيه أن ثبت من توقيع جزاء آخر غير ما تملكه الشركة حسب لائحةها — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يتضمن صراحة أو ضمناً ما يفيد التزام القضاء التأديبي بلائحة جزاءات الشركة ما دام أن في ظروف الواقعة ما يستوجب توقيع جزاء آخر غير ذلك المقرر للمخالفة طبقاً للائحة جزاءات الشركة وفي حدود القانون .

ملخص الحكم :

أنه عن التعمي على الحكم المطعون فيه مخالفته للائحة الجزاءات الصادر بقرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢/٦٦/١٩٦٧ الصادر في ١٤/٩/١٩٦٦ والتي تجعل جزاء المخالفة المسندة الى الطاعن الخصم من المرتب في الحدود الواردة بها والتدرج تبعاً لتكرار المخالفة وما يرتبط بهذا الوجه من الطعن من غلوا الجزاء المحكوم به على الطاعن بما يجعله جزاء غير مشروع مستوجب الالغاء وذلك أنه من المبادئ المسلم بها أن نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه اذ يقضى بأن « يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراء التحقيق » فإن هذا النص رغم ما فيه من ماخذ يكشف عنها طبيعة النظام التأديبي التي يستحيل معها حصر جميع أنواع المخالفات الادارية وجميع الظروف والملايسات التي يمكن أن تقع فيها هذه المخالفات والتي يكون لها اثرها الظاهر في تحديد نوع الجزاء ومقداره مائه ويحسبانه من القانون الواجب التطبيق — ولا يقيد سوى السلطة الرئاسية التي توقع الجزاء على العامل المخالف دون المحكمة التأديبية التي يكون لها كامل السلطة في تحديد نوع الجزاء ومقداره من بين الجزاءات المنصوص عليها في القانون سواء وردت بلائحة جزاءات الشركة أم لم ترد ، ومرد ذلك الى أن مقتضى تقيد المحكمة التأديبية بالجزاء المقرر للمخالفة حسب احكام لائحة الجزاءات بالشركة أن تصبح احالة العامل المخالف الى المحكمة التأديبية عبثاً لا طائل من ورائه ومضية لوقت القضاء اذ يتخض الامر من توقيع ذات الجزاء الذي كان بيد الشركة توقيعاً ولكن عن طريق جهة أخرى غير الجهة الرئاسية بالشركة وهو أمر ما كان ليقصده المشرع من نص المادة ٥٠ سالفه البيان ، والتي ما وضعت الا من يلب التيسير على الجهات الرئاسية بالشركة وهي جهات غير قضائية — اذ بمقتضى لائحة الجزاءات بها يسهل تعيين الجزاء المقرر للمخالفة المرتكبة دون عناء أما حين يتقرر احالة العامل المخالف الى المحكمة التأديبية كما هو الشأن بالنسبة للطاعن فإن ذلك في تقدير الجهة التي احوالته — سواء كانت النيابة الادارية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الجهة الرئاسية بالشركة له دلالة على خطورة

الذنب وما يقتضيه — أن ثبت من توقيع جزاء آخر غير ذلك الذى تملكه الجهة الرئاسية حسب لائحتها ، ومن ثم تجرى أحالة العامل المخالف الى المحاكمة التأديبية التى تحاط بكل الضمانات لتتناسب مع درجة خطورة الاتهام . ولا يعترض على ذلك بتطبيق لوائح الجزاءات المقررة فى بعض أنظمة الهيئات العامة دون نظام الجزاءات المقررة بالنظام العام للتوظيف ، إذ المرد فى الالتزام بتطبيق هذه اللوائح هو النظام القانونى الذى يحكم الهيئة والذى يستبعد القواعد العامة للتوظيف من هذا المجال ما دامت هناك نصوص خاصة فى شأن جزاءات العاملين بها وذلك كله أعمالاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام وهذا ليس الحال فى شأن الطاعن وهو من العاملين بإحدى شركات القطاع العام التى خضعت للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه والذى يتضمن صراحة أو ضمناً ما يفيد التزام القضاء التأديبى بلائحة جزاءات الشركة ما دام أن فى ظروف الواقعة ما يستوجب توقيع جزاء آخر غير ذلك المقرر للمخالفة طبقاً لأحكام اللائحة المذكورة وفى حدود القانون .

(طعن ٧٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

وعكس ذلك طعن ٨٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٨ حيث قضت المحكمة الإدارية العليا بال التزام المحكمة التأديبية بعدم تجاوز الحد الأقصى للعقاب الذى وضعته لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين فى إحدى الهيئات .

تعليق :

نصت المادة ٨١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « تضع السلطة المختصة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق » .

وقد أصدر الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الكتاب الدورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن نموذج لائحة المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق للعاملين ب وحدات الجهاز الإدارى للدولة . وهذا النموذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة إدارية عند إصدارها لائحة المخالفات والجزاءات والإجراءات الخاصة بالتحقيق بالنسبة للعاملين بها والمعدل بالكتابين الدوريين رقمى ١ لسنة ١٩٨٢ و ٤٢ لسنة ١٩٨٣ .

الجدل الفقهي حول تقنين الجرائم التأديبية :

يذهب أغلب الفقهاء الى القول بأن محاولة تقنين الجرائم التأديبية محاولة سطحية وقليلة الفائدة فضلا من استحالة تنفيذ عملية التوصيف والترتيب (الدكتور سليمان الطحاوي - قضاء التأديب - ١٩٧١ - ص ٩٤ وما بعدها) وسوف يكون تحديد الجرائم والمخالفات التأديبية على سبيل المثال لا الحصر ، فمن تشمل أية قائمة كل الاخطاء التي يمكن أن يحاسب عليها الموظف لكثرتها وتنوعها وصعوبة وصفها وترتيبها ، فان معظم واجبات الموظفين تخطف باختلاف طبيعة العمل وظروفة وصفة الموظف ومكانته في السلم الاداري ، زيادة على أن تلك الواجبات مستمدة من القوانين التي تحكم سير المرافق العامة ، وأشهر هذه القواعد على الإطلاق قاعدة دوام سير المرفق العام بانتظام وأطراد ، ومساواة المتفعين أمامها ، وقابليتها للتغيير والتبديل . ولذلك يصبح تقنين المخالفات التأديبية غير معبر عن الحقيقة وغير ممكن تنفيذه .

وترى الدكتورة مليكة الصروح في دراستها المقارنة بعنوان « سلطة التأديب في الوظيفة العامة بين الإدارة والقضاء » الطبعة الاولى على ١٩٨٤ أنه على الرغم من أن الفكرة السائدة هي أن المخالفات التأديبية غير قابلة للتحديد استنادا إلى أن واجبات الوظائف التي تعتبر أخلايا بها لا تقبل الحصر ، إلا أنه ليس من خصائص المخالفات التأديبية عدم قابليتها للتحديد، وإنما يتعلق الأمر بمجرد صعوبة مادية يمكن التغلب عليها تدريجيا بتحديد أهم الواجبات والمحظورات وأكثرها صلة بالمرفق ، لما في ذلك من صالح مؤكد للموظف والإدارة معا . فهو مفيد للموظف بما يضمن له من أمن وطمأنينة - في مجال التأديب - لأن ترك الحرية للإدارة في تقدير ما إذا كان الفعل في كل حالة على حدة يعد مخالفة تأديبية قد يفضي إلى تعسف ومغايرة في التقدير لا تنبذ على الدوام الرقابة القضائية اللاحقة في ربيع ما قد يكون قد لحق الموظف من أضرار من جراء ذلك . فتحديد المخالفات مقدما يوفر للموظف الأمن ، وهو شرط المساواة في المعاملة . كما أن تحديد المخالفات التأديبية يرغم فاعلية التأديب بما يجلبه من الوضوح وعدم الغموض ، فهو يساعد الجهة التأديبية على اتخاذ اللازم تجاه هذا الموظف ، وتطبيق الجزاء المناسب في حقه دون تردد ، والأمر على خلاف ذلك في حالة غموض القواعد وعدم تحديدها . ولا يعنى بالتحديد سلب السلطة التقديرية من الجهة المختصة بالتأديب ، وإنما قد يحد من اختصاصها الواسع بما يتفق والقيام بعملها . (ص ٥٨ و ٥٩) .

الفرع الرابع

مسائل متنوعة

اولا : المسؤولية التأديبية مسؤولية شخصية

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

ادانة الموظف اداريا في حالة شيوع التهمة — منوطه بثبوت وقوع فعل ايجابى او سلبى محدد يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية —
اساس ذلك : المسؤولية التأديبية مسؤولية شخصية كالمسؤولية الجنائية .
ولهذا اثره على الجزاء التأديبى .

ملخص الحكم :

ان المسؤولية التأديبية — شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية — مسؤولية شخصية ניתعین لادانة الموظف أو العايل ومجازاته اداريا في حالة شيوع التهمة بينه وبين غيره أن يثبت أنه قد وقع منه فعل ايجابى او سلبى محدد يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية فاذا انعدم المآخذ على السلوك الادارى للعايل ولم يقع منه أى أخلال بواجبات وظيفته او خروج على مقتضياتها فلا يكون ثمة ذنب ادارى وبالتالي لا محل لتوقيع جزاء تأديبى والا كان قرار الجزاء في هذه الحالة نافذا لركن من أركانه هو ركن السبب .

(طعن ٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٤)

تعليق :

ليس للمخالفة التأديبية ركن ادبى ، وإن كان قد أخطف الفتفاء في هذا المقام ، فمنهم (الدكتور عبد الفتاح حسن — ص ١٢٦) من قال بأن الإرادة تعتبر ركنا في الجريمة التأديبية على النحو المقرر في قانون العقوبات، وذلك بأن يقترب الركن المادى للمخالفة بركن ادبى ، ويعنى صدور الفعل الخاطيء عن ارادة آتية وهى التى تجعل العايل مذنباً يستحق المساطة .

كما أضاف البعض في مثل هذا الاتجاه (الدكتور محمد جودت الملط — ص ٨٠ وما بعدها) أن ارادة النشاط عنصر لازم في الركن المعنوى للجريمة ، سواء أكانت معدية — اذا تعمد الموظف ارتكاب الفعل — أم غير معدية اذا انصرفت ارادته الى النشاط دون النتيجة . فالجريمة التأديبية إذن تقوم على فكرة الاثم أو الخطأ .

الا ان البعض الآخر (الدكتور سليمان الطماوى — ص ٨٦ وما بعده) يسلم بدور هام لارادة الموظف في مجال بعض الجرائم التأديبية المقتنة — وهى الاصل — ، ذلك ان الارادة الآتمة للعامل الذى يراد تأديبه لا تعنى أكثر من انه قد ارتكب الفعل أو الامتناع دون عذر شرعى ، سواء أكان يدرك انه يرتكب فعلا خاطئا أم لا ، حسنت نيته أم ساءت ، فالموظف الذى يؤدى أعمالا غير أعمال وظيفته ، والذى يخالف أوقاها لا يجوز مخالطتهم بحسن نية ، والذى يقصر فى أداء بعض واجبات منصبه لانه لا يدرك انه مكلف بها ، الخ . كل واحد من أولئك يكفى — بمقتضى تصرفه هذا — أن يسند اليه الفعل الخاطيء ، حتى تتحقق المسؤولية ثبلة ، الا ان هذه القاعدة العامة لا تنفى وجود حالات للخطأ التأديبى ، لا يمكن أن يتم فيها العقاب الا اذا تحققت (الارادة الآتمة) ، فالموظف الذى يدون بيانات خاطئة لا يعاقب استنادا الى فكرة الارادة الآتمة كركن مستقل ، ولكن لان الخطأ التأديبى فى هذه الحالة لا يقوم الا اذا كان الموظف يعلم سلفا انه يقدم بيانات غير صحيحة .

ويقرر الدكتور السيد محمد ابراهيم (ص ٥١٣) ان المخالفة التأديبية تتحقق بارتكاب الفعل المؤثم سواء توافرت لدى الفاعل ارادة آتمة أو غير آتمة ، وسواء اتجه الى الفعل بقصد أو بغير قصد ، ومع ذلك فانته لا يسأل من فعله الا اذا توافرت أهليته ، بأن كان مدركا بقدر على فهم ماهية أفعاله ، وهرا يقدر على توجيه ارادته الى الفعل أو الامتناع عنه (د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥١٣) .

وتؤيد الدكتورة مليكة الصروح هذا الراى معتبرة ان الخطأ التأديبى واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجبت مسؤولية مرتكبها بغض النظر من الباعث المكون لهذا الخطأ . ومع ذلك فقد يكون للبامث وزن بالنسبة لتشديد أو تخفيف العقوبة ، مسايرة مع منطق الشرعية فى التأديب (المرجع السابق — ص ٦٢) .

ثانيا — اثر المرض على المسؤولية التأديبية

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ثبوت أن العامل كان مصابا بمرض نفسى واضطراب عقلى ومن ثم يكون انقطاعه عن العمل له ما يبرره — بطلان الجزاء الموقع عليه .

ملخص الحكم :

انه يستبين من الشهادات الطبية المودعة ملف الطعن — وقد اختلفت مصادرهما أن المخالف كان مصابا بمرض نفسى واضطراب عقلى يرجع الى عام ١٩٦٨ وقد تأيد ذلك بكتب الادارة العلة للقومسيونات الطبية المؤرخ ١١ من اغسطس سنة ١٩٧٣ الذى تضمن أن تلك الادارة ترى أن حالة المخالف العقلية ترجع الى عام ١٩٦٧ وانها ترى احتساب ايام انقطاعه خلال الفترة من ٨ من فبراير سنة ١٩٦٨ الى ١٤ من يناير سنة ١٩٦٩ أجازة مرضية ومن ثم يكون انقطاعه عن العمل له ما يبرره وبذلك يكون الجزاء قد فقد أحد أركانه وهو السبب واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاءه وببزاءة المخالف مما أسند اليه في قرارات الاتهام المشار اليها .

(طعن ٦٦٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المحكمة التأديبية لا تملك القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته للخدمة صحيا أو لغير ذلك من الاسباب — ولاية المحكمة التأديبية تتحدد في توقيع الجزاء القانوني المناسب في حالة الادانة أو القضاء بالبراءة عند عدم ثبوت الاتهام — يترتب على ذلك أنه اذا ما ثبت أن انقطاع العامل عن العمل بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ وفي شأن تكليف المهندسين انما يرجع الى عذر يبرره هو المرض الذى يحول دون قيامه بما تفرضه الوظيفة من واجبات فانه يتعين الحكم ببرأته مما أسند اليه .

ملخص الحكم :

أن الثابت بالاوراق أن المطعون ضده من خريجي المعهد العالى الصناعى فى سنة ١٩٦٩ وأنه الحق بخدمة وزارة التربية والتعليم فى وظيفة مهندس بالفئة السابعة ثم جند بالقوات البحرية فى المدة من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ ، وقد عاد الى عمله المسنى ثم انقطع عنه على الوجه المبين بتقرير الاتهام والذى لم ينكره المطعون ضده وان علل انقطاعه بالمرض الذى كان سببا فى انتهاء تجنيده قبل اتمام مدته ، وقدم دليلا على صحة قوله شهادة مؤرخة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣ صادرة من القوات البحرية تثبت أن خدمته الوطنية كهجند قد انتهت فى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ لعدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية لصابته

بمرض الصرع بناء على قرار اللجنة الطبية الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والتي قررت أنه مصاب بهذا المرض من قبل التحاقه بالخدمة .

ومن حيث أنه وأن كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تكليف المهندسين خرجى الجلبعات المصرية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أخضع خريجي المعاهد العالية الصناعية لأحكام التكليف ، يقضى بالزام المهندس المكلف أو المعين حتى الدرجة الثالثة بأن يستمر في أداء عمله والا ينقطع عنه والا تعرض للمساغة الجنائية ، وأن استقالته الصريحة أو الضمنية تعتبر كأن لم تكن ، كما أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يلزم العامل بالا ينقطع عن عمله الا بناء على أجهزة مصرح بها ، لئن كان ذلك الا أن هذه المسؤولية ترتفع عن كاهل العامل اذا اثبت أن انقطاعه من العمل وعدم قدرته على الاستمرار في أدائه ترجع الى عذر مبرر أو سبب لا يد له فيه .

ومن حيث أن الثابت من الشهادة الطبية سالفة الذكر أن المدعى مريض بداء الصرع وأن أصابته بهذا المرض التي سبقت تجنيده ظلت ملازمة له بحيث أدت الى إنهاء تجنيده قبل انتهاء مدته ، وإن كانت المحكمة تطعن الى الدليل المستند من هذه الشهادة على عدم قدرة المطعون ضده على الاستمرار في أداء أعمال وظيفته ، فإن انقطاعه عن العمل يكون له ما يبرره وهو المرض الذي يحول دون قيامه بها تفرسه الوظيفة من واجبات . ومن ثم يكون بريئاً من الاتهام الموجه اليه لعدم قيامه على أساس سليم .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ لا تملك المحكمة القضاء بانتهاء خدمة العامل لعدم لياقته صحياً أو لغير ذلك من الأسباب ، بل تتحدد ولايتها التأديبية في توقيع الجزاء القانوني المناسب في حالة الإدانة أو القضاء بالبراءة عند ثبوت الاتهام ولما كان ذلك وكان الثابت فيما تقدم أن الاتهام الموجه الى المطعون ضده غير مستند الى أساس سليم ، لذلك يتعين الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه وببراءة المهندس / مما أسند اليه .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

ارتكاب العامل مخالفة تأديبية أثناء نوبة من نوبات مرضه النفسى الذى يعالج منه - انعدام مسئوليته عن هذه المخالفة - بطلان الجزاء الواقع عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من المخالفة المسندة الى الطامن وجوزى بسببها وهى أنه حرر خطابا لرئيس شركة بيرة الاهرام (ضمنه) طلب صرف ثلاثين صندوقا من البيرة (وختة) بخاتم شعار الدولة الملقى عنده وتوسع باسمه منتحلا صفة مدير مستشفى الخازندارة وتمكن بموجبه من صرف خمسة صناديق من البيرة فان مفاد الاوراق والتحقيقات أن الطامن وجه فى ٢ من افسطس سنة ١٩٧٥ خطابا الى رئيس مبيعات شركة بيرة الاهرام أنه سيوزر مستشفى الخازندارة وفد من السائحين والاطباء الاجانب لعقد ندوة عليبة بقاعة المحاضرات التابعة للمستشفى وأن هذا الوفد سيقم بالمستشفى مدة اسبوعين لذلك فقد طلب الطامن فى خطابه صرف ثلاثين صندوقا من البيرة وقام بتوقيع الخطاب بصفته مدير المستشفى (وختة) بخاتم النسر الملقى الذى كان بعهدته وبناء على هذا الخطاب صرف للمستشفى خمسة صناديق من البيرة وباحالة الموضوع الى النيابة الادارية، اعترف الطامن بأنه محرر ذلك الخطاب وأنه قد وقع باعباره مدير وحدة الامراض المتوطنة بالمستشفى وليس باعتباره مديرا للمستشفى الذى لم يقصد انتحال صفته وذلك استنادا الى انه لا يخضع لرئاسة المستشفى اذ ان وحدة الامراض المتوطنة ملحقة بمستشفى الخازندارة وتخضع لرئاسة الادارة بالمنطقة مباشرة ، كما اعترف الطامن بأنه قام بختم الخطاب المشار اليه بخاتم شعار الدولة الملقى عنده والمسئول عنه مسئولية كاملة . ومن سبب طلب صناديق البيرة قال أن (وفدا) من اطباء الاريكين يتكون من خمسين طبيبيا زاروا المستشفى بدعوة شخصية منه والتوا محاضرة واحضروا البيرة المنصرفة واشترك معهم فى ذلك عدد كبير من موظفى المستشفى وعمالها وقرر أنه ليس لديه دليل على صحة ذلك كما أنه يجهل التعليقات التى (تحظر) استدعاء اطباء اجانب واستضافتهم دون تصريح واضاف بأن البيرة لا تعد من المنوعات ولا يوجد ما يستوجب حظر احتضانها اثناء العمل وأن القائمون لم يحرم ذلك كما قرر بأنه مريض بمرض عصبي هو الشيزوفرينيا وأن تصرفه كان بتأثير هذا المرض وقدم شهادة صادرة بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ من الدكتور

أخصائى الامراض الباطنية والعصبية والنفسية بالقصر العينى
تتضمن أن الدكتور يعانى من (اضطراب) عقلى
متحسن وكان تحت العلاج مدة ثلاثة اشهر سابقة . وبسؤال الدكتور
..... مدير مستشفى الخازندارة نفى حضور أجنبى
للمستشفى وأقامة حفل لهم ، كما نفى واقعة احتساء بعض العاملين
بالمستشفى لليرة وقرر أن الدكتور تصرفاته شاذة
وأنه كان يعانى من مرض نفسى وكان يعالج منه كما نفى كل من
و..... من العاملين بالمستشفى ما قرره الطاعن من حضور وفد
الاطباء الامريكين للمستشفى ومشاركتهم لهذا الوفد فى احتساء البيرة وقد
طلبت النيابة الادارية احالة الطاعن الى اللجنة الطبية المختصة (امراض
نفسية وعصبية) لتوقيع الكشف الطبى عليه وتقرير مدى مسؤوليته عما نسب
اليه فاحاله القومسيون الطبى العام الى دار الاستشفاء للصحة النفسية
بالعباسية فوردها منها الكتاب ٧٣٥٢ المؤرخ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥
متضمنا انه بالكشف الطبى اليوم على الطبيب المذكور وجد مستبصرا تماما
بما يدور حوله ولا يعانى من أى من الامراض العقلية فى الوقت الحاضر
وكان قد ادخل الدار بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ وأخرج منها فى
١٥ من يناير سنة ١٩٧٠ وأنه لم يحضر للدار من ذلك التاريخ لمقررت
النيابة الادارية احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية التى قدم لها شهادة
صادره من مستشفى شبرا العام مؤرخة فى ٦ من يونيه سنة ١٩٧٦ تضمنت
ان ادارة المستشفى تشهد بأن السيد يعانى من حالة
نصام بارنوى يحل فيه الاشياء تحليلا خاطئا ويفسر أحيانا نظرا لنوبات
قلق شديدة تضطرب معها قوة الادراك والتحليل الصحيح ، وبذلك يضطرب
الهدف وقد أعطى ثلاث صدمات كهربائية بالمستشفى وقد وقع على هذه
الشهادة الطبيب المصالح الدكتور واعتدها مدير
المستشفى وختمت بخاتمة وبجلسة المحكمة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧
قرر الطبيب المذكور أنه يعمل (رئيسا) لقسم الامراض العصبية بمستشفى
شبرا العام وأنه عمل بمستشفى الامراض العقلية بالعباسية لمدة ١٧ سنة
وكان الدكتور نزيل تلك المستشفى فى سنة ٦٩ — ١٩٧٠ وأن العمل
يجرى حاليا على استبقاء الحالات المرافقة التى لا يرجى شفاؤها بمستشفى
الامراض العقلية أما الحالات الاخرى فتوزع على المستشفيات العامة ومنها
حالة الدكتور الذى يعالج حاليا بمستشفى شبرا العام وأضاف
الطبيب المصالح بأن المذكور يعانى من ازدياد الاحساس النفسى يفقده
الانسجام الاجتماعى والتحليل الصحيح للامور فتختلط معه الافكار ويصبح
وكأنه غير متحكم وسلوكه غير منظم وهذه الحالة يكون مدفوعا فيها دفعا
وعادة يكون غير موافق على اعمال شاذة ولكن هناك شئ يدفعه وهو

مرضه وتضارب افكاره غير المنسجمة وقال أن هذه الحالة تؤثر تأثيرا مباشرا فعلا على تصرفاته الخارجية وأنه اذا تصرف في هذه الحالة المستترة فلا يعتبر مسئولا عنها كشخص على لاستمرار الصراع العقلى والنفسى واضاف أن هذه الحالة تنعكس على تصرفات الدكتور بصفة غير مستترة ولا تمنعه من أداء عمله وأنه يعالج حاليا من هذه الحالة بطريق الملاحظة والمتابعة وقد عولج منذ شهرين بجلسات كهربائية وأنه مستمر على تعاطى (الادوية) التى تعطى له من المستشفى لتهنته .

ومن حيث أن الثابت من سياتى الوقائع على النحو السالف بيانه أن واقعة زيارة ، وفد الاطباء الامريكيين لمستشفى الخازندارة والقضاء محاضرات بها واحتمسائهم البيرة التى صرغها الطاعن من شركة بيرة الاهرام - مع بعض العاملين بالمستشفى ، هى واقعة غير صحيحة أكد مدير المستشفى والعاملون بها عدم صحتها بالرغم من تبسك الطاعن وامراراه على وقوعها واقراراه بأن تلك التى ثبت بدعوة شخصية منه كانت هى الباعث على تحرير خطابه الى شركة البيرة بطلب صرف ثلاثين صندوقا من البيرة للاحتفاء بمن دعاهم ماذا كان ذلك فان تلك الواقعة التى ثبت عدم صحتها لم تتم الا فى ذهن الطاعن وبناء على اعتقاد خاطئ وقر فى تنكيره ووهم فاسد سيطر عليه فاعلى عليه ارتكاب ما ارتكبه من سلوك منحرف بإيه التفكير السليم فى تكييف التصرف وتقدير عواقبه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الشهادة الصادرة من مستشفى شبرا العام فى ٦ من يونيه سنة ١٩٧٦ أن الطاعن يعانى من حالة فصام بارونى يحلل فيه الاشياء تجليلا خاطئا كما يفسرها تفسيراً خاطئاً بسبب نوبات قلق شديدة تضطرب معها قوة الادراك والتحليل الصحيح وقد أكد هذه الحالة طبيبه المعالج رئيس قسم الأمراض العصبية بالمستشفى المذكورة الذى سبق أن عمل بمستشفى الأمراض العقلية بالمعاسية لمدة سبعة عشر عاماً واضاف الطبيب المذكور أن تلك الحالة تفقد المريض بها الانسجام الاجتماعى والتحليل الصحيح للامور ويصبح غير متحكم فى سلوكه غير المنظم مخفوعاً اليه بالرغم من عدم موافقته عليه ولذلك فان هذا المريض شأن الطاعن لا يكون مسئولا عن تصرفاته اثناء نوبات تلك الحالة فان الطاعن والامر كذلك يكون مريضاً باضطراب عقلى يجعله غير مسئول عن تصرفاته اثناء نوبات هذا الاضطراب فاذا كان الثابت أنه كان يعالج على ما اورد بالشهادة الصادرة من طبيبه المعالج الدكتور فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ من حالته المرضية لمدة ثلاث شهور سابقة بالجلسات الكهربائية فان المخالفة المسندة الى الطاعن تكون والامر كذلك قد جردت منه اثناء نوبة من نوبات مرضه الذى لا يزال يعالج منه

بطريق المناظرة والمتابعة والجلسات الكهربائية والادوية المهدنة ، الامر الذى تعدم معه مسئوليته عنها ويلتالى بطلان الجزاء الموقوع عليه ، ولا يؤثر فى ذلك ما تضمنته الشهادة الصادره من دار الاستشفاء للصحة النفسية فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ذلك لان تلك الشهادة فضلا عن انها جاءت مؤيدة لما شهد به الطبيب المعالج للطامن من سابقة دخوله تلك المستشفى فانها لم تعن الا بتقرير حالة الطامن يوم الكشف عليه بانه كان مستبصرا بما يدور حوله ولا يعانى من مرض عقلى دون التطرق لابداء الرأى فى حقيقة المرض الذى قال انه مصاب به واركتب المخالفة المنسوبة اليه اثناء نوبة من نوباته وهو ما كان يقتضى وضع الطامن تحت الملاحظة لفترة تطول او تقصر بحسب طبيعة نوبات المرض والمدة المحتلة لحدوث نوباته ومن ثم فان هذه الشهادة لا تفحص ما جاء بالشهادة التى صدرت من مستشفى شبرا العام والمؤيدة بما شهد به الطبيب الذى يباشر علاج الطامن من انه مريض بحالة تمنع مسئوليته على النحو السالف بيانه .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فان الطامن يكون غير مسئول عن المخالفة التى ارتكبها ويتعين لذلك الحكم ببراعته واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتعين والامر كذلك الحكم بالفائه وبرائة الطامن مما نسب اليه .

(طعن ٨٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ — وبذات المعنى طعن ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)

ثالثا — الاعفاء من المسئولية

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

يعفى المأمال من العقوبة اذا ثبت ان ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة — اصل قرره القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى المادة ٩٤ مكررا منه وردده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين فى المادة ٥٩ منه — وجوب التمييز بين تنبيه الرؤوس رئيسه الى المخالفة وابداء رايه فى ذلك ، وبين الاعتراض على الاوامر والامتناع عن تنفيذها — ليس للعامل بعد ان أبدى وجه نظره ان يعترض على ما يستقر عليه راي رؤسائه فى هذا الصدد ، او ان يعترض عن تنفيذه .

ملخص الحكم :

ما كان للمدعى بعد أن أبدى وجهة نظره أن يعترض على ما استقر عليه رأى رؤسائه في هذا الشأن أو يتمتع عن تنفيذه — ذلك أن المنوط بتوزيع الاعمال على الموظفين هو الرئيس المسئول عن سير العمل بحسب التدرج الادارى — اذ لو ترك الامر للموظف يختار ما يشاء من اعمال يرتاح اليها ويرفض منها ما يرى أنه لا يتفق مع ما يجب أن يكون وفقاً لتقديره لاختل النظام الوظيفى وتعرضت المصلحة العامة للخطر — وحتى لو صح أنه كان لوجهة نظر المدعى أساس تستند اليه — لتعين عليه بعد أن نبه رئيسه كتابة — أن يمثل لوامر هذا الرئيس باستلام الادوية وقد تكلل القانون بحماية الموظف في مثل هذه الحالة بأن نقل المسئولية — في حالة ثبوت المخالفة — الى مصدر الامر .

(طعن ٢٦٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

اشتراك المرموس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لاحكام القوانين — مسئوليتيهما التأديبية مما عنها — اعفاء الموظف من العقوبة استناداً الى امر رئيسه — لا يترتب الا اذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

ملخص الحكم :

ان ما يذهب اليه الطامن — من أن رئيسه قد أعتد الرأى الذى ابداه وبذلك أصبح الرئيس هو المسئول وحده عن هذا الرأى طبقاً للمادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها المطعون فيه بأنه لا يقبل منه الاستناد الى نص هذه المادة لأن « الاعفاء من المسئولية في حكم هذا النص مناطه أن يكون إثبات الموظف المخالفة قد وقع تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وذلك ما لم يتوافر في هذا الخصوص اذ لم يتم دليل من الاوراق على أن المتهم كان في ارتكابه المخالفة المسندة اليه منفذاً لامر كتابى صدر اليه من رئيسه رغم تنبيهه هذا الاخير الى المخالفة بل الثابت هو ما سلف بيانه من أن المتهم قد ارتأى الرأى الذى يسأل عنه بعد أن اقتنع بصحته وأقر بسلامته ومن ثم حرر بنفسه التأشير المؤرخة في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ المتقدمة تعبيراً عن ذلك ثم وافقه عليها المتهم الاول (م ١٦ - ج ٨)

بوصفه مديرا للاعمال ... وهذا الذى رآته المحكمة صحيح في القانون حيث نصت هذه المادة على انه « لا يعنى الموظف من العقوبة استنادا الى امر رئيسه الا اذا اثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يصر على ما أشار به في أول مارس سنة ١٩٥٠ من وجوب تحرير مخضر مخالفة آخر ويحرر هذا كتابة ناذا أصر الرئيس رغم ذلك على الاكتفاء بالمخضر الذى حرره قسم تقسيم الاراضى وأثر بذلك فانه في هذه الحالة يتحمل هذا الرئيس مسؤولية ما أشار به ولكن الثابت من الاوراق أن الطاعن هو الذى حرر بنفسه هذه الاشارة ثم عرضها على رئيسه (السيد مدير الاعمال) فوقع عليها بجواره بما يفيد الموافقة على هذه الاشارة .. وغنى عن البيان انه اذا اشترك الرؤوس في ارتكاب مخالفة القوانين كانا مسئولين معا من هذه المخالفة .

(طعن ١٤٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

الفصل الثاني واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية

الفرع الأول احكام عامة

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

قرار تأديبي — اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجابيا او سلبا او
اتيانه عملا محرما .

ملخص الحكم :

أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجابيا او سلبا او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو اللوائح أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، أو يقصر في تدينها بما تتطلبه من حيلة ودقة وأمانة ، أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ تأديبه ، وهذا الذنب هو سبب القرار التأديبي ، فنتجته ارادة الادارة الى توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المرسومة تلوننا ، وفي حدود النصاب المقرّر .

(طمن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

جزاء تأديبي — سببه اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيانه
عملا محرما عليه .

ملخص الحكم :

سبب القرار التأديبي — بوجه عام — هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف

الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة ، أو يسلك سلوكا معيبا ينطوي على تقصير أو أهمال في القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو أخلال بكرامتها . أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة وبعد من موطن الريب ، إنما يرتكب ذنبا إداريا — هو سبب القرار يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة الى أحداث اثر قانوني في حقه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

واجبات الوظيفة — مصدرها — هو القانون مباشرة .

ملخص الحكم :

أن الموظف العام وإن تدخلت إرادته في قيام علاقة التوظيف عند نشوئها ، فإن القانون بعد صدور قرار تعيينه هو الذي يتكفل وحده بتحديد التزاماته طبقا لمقتضيات هذه العلاقة التنظيمية ، ومؤدى ذلك أن التزاماته في نطاق هذه العلاقة يكون مصدرها القانون مباشرة .

(طعن ٩٦٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

أخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها — حرية الإدارة في تقدير الخصومة الناجمة عن ذلك وتقرير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود نصاب القانون .

ملخص الحكم :

ما دامت الإدارة قد استخلصت النتيجة التي انتهت إليها في قرارها المطعون فيه استخلاصا سائفا من أصول تتجها بدلائل من عيون الأوراق وقرائن الاحوال تبرر هذا الفهم ، فانتهت الى أن مسلك المطعون

عليه كان معيبا ، والعزل الذى ارتكبه غير سليم ومخالفا للعمليات الواجب اتباعها فى هذا الشأن ، فان القرار بإحالة الى المعاش يكون قائما على سببه ، وهو اخلال الموظف بواجبات وظيفته والخروج على مقتضاها ، وكان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبى فى حدود النصاب القانونى الى حد الاحالة الى المعاش او العزل التأديبى بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة او حد الاعفاء من الخدمة بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

استخلاص الجهة الادارية للذنب الادارى — مرجعه الى تقديرها المطلق متى كان مرده الى وقائع ثابتة فى الاوراق تؤدى اليه .

ملخص الحكم :

ان استخلاص الجهة الادارية للذنب الادارى انما يرجع فيه لتقديرها المطلق متى كان ذلك مرده الى وقائع ثابتة فى الاوراق تؤدى اليه .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

جزاء تأديبى — سببه — لرقابة القضاء الادارى عليه حدود .

ملخص الحكم :

سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين او القواعد التنظيمية العامة ، او اوامر الرؤساء الصادرة فى حدود القانون ، او يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديبها بنفسه بفتة وامانة ، انما يرتكب ذنبا اداليا — هو سبب القرار — يسوغ تأديبية لا فتتجه ارادة الادارة الى انشاء اثر قانونى فى حقّه ، هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المقررة قانونا ،

وفى حدود النصاب المقرر . فلذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة
الاقتناع بان الموظف سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو اهمال في
القيام بعمله أو اداء واجباته أو على خروج على مقتضيات وظيفته أو اخلال
بكرامتها أو بالثقة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعبائها ، وكان اقتناعها
هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى ، ثبتت عليه قرارها
بادانة سلوكه ، واستتبقت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في ميون الاوراق
مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون
تائما على سببه ومطابقا للقانون وحسينا من الالغاء .

(طعن ٤٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ:

استمرار الموظف في الاخلال بواجبات وظيفته بعد توقع جزاء عليه
عن هذا الاخلال — يعد مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة
أخرى .

ملخص الحكم :

أن استمرار الموظف في اهماله أو الاخلال بواجبات وظيفته — على
الرغم من توقع جزاء عن هذا الهمال في تاريخ اسبق — هو مخالفة
تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدى بسبق توقيع
الجزاء الاول ، اذ كان هذا الجزاء عن اهماله في واجبات وظيفته حتى
تاريخ سابق على ذلك . ومع أن هذا من البدهة التي لا تحتاج الى تبين،
وهو الاصل المسلم كذلك بالنسبة للجرائم المستمرة في المجال الجنائي ،
فان القول بغير ذلك يخل بالاوضاع ويعطل سير المرافق العامة ، ويشجع
الموظفين على الاستمرار في الاخلال بواجبات وظيفتهم ، بحجة سبق توقيع
جزاء حتى تاريخ معلوم .

(طعن ١٦٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/١٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب
مرجعه الى تقدير جهة الادارة ومبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة
النسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفي ، والاخلال
بحسن السبي والسلوك المستاهل للعقاب بوصفه نكبا اداريا .

ملخص الحكم :

ان تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الادارية المستحقة للعقاب انما مرجعه الى تقدير جهة الادارة وبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفي او الاخلال بحسن السير والسلوك المستأهل للعقاب بوصفه ذنباً ادارياً .

(طعن ٩١٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

ارتكاب العامل وقائع تمتد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة — مؤاخذة العامل تأديبياً بصرف النظر عن النظام الوظيفي الذي وقعت هذه المخالفات في ظله — يجب على المحكمة التأديبية ان تنزل حكم القانون الصحيح على الوقائع المطروحة امامها وان اغفلت النيابة الادارية في تقرير الاتهام الإشارة الى مواد القانون الواجبة التطبيق — مثال بالتنسبة الى العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية قد اقامت الدعوى التأديبية ضد المخالف في ظل سريان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وايا كان تاريخ سريان هذا القانون على العاملين بالهيئة ، فان الوقائع المسندة الى المخالف تعد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة تبرر المؤاخذة التأديبية ، بغض النظر عن النظام الوظيفي الذي وقعت هذه المخالفات في ظله . ولا يسوغ والحالة هذه ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن النيابة الادارية وقد قدمت المخالف الى المحاكمة التأديبية بدعوى مخالفته احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فلا يجوز مؤاخذة المخالف عن المخالفات التي وقعت في تاريخ سابق على سريانه عليه منذ اول يوليو سنة ١٩٦٦ مما يقتضي معه اطراح البحث في مدد الانقطاع والتأخير الواقعة في الفترة السابقة على التاريخ المذكور ، لا يسوغ ذلك لان الاصل ان المخالفات التأديبية لا تقع تحت حصر ، ولم ينص القانون المذكور شأنه شأن النظام الوظيفي الذي كان سارياً قبله على العاملين بالهيئة على ثمة تحديد جالغ للمخالفات التأديبية المؤثرة قانوناً ، يمكن معه التسليم بأن هناك مخالفات تأديبية يؤاخذ عليها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ولا تلخذ هذا الحكم في النطاق الوظيفي . السابق عليه . ومما

يحض كل حجة في هذا الشأن أن قرار وزير المواصلات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١ بلائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومستخدميها وعيالها الصادر بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة المذكورة والذي حل محله القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ان هذا القرار الصادر قبل ارتكاب المخالف ما أسند اليه ثم المخالفتين اللتين استبعدتهما المحكمة .

واذا كانت المحكمة قد ارتلت أن النيابة الإدارية أغفلت في تقرير الاتهام الإشارة الى بعض مواد القانون الواجبة التطبيق ، فقد كان يتعين عليها وهى المنوط بها تمحيص الوقائع المطروحة امامها بجميع كيوونها واوصافها أن تنزل عليها حكم القانون الصحيح .

(طعن ٤٤٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

كون المخالفة مالية أو ادارية هو تكييف يقوم على اساس طبيعة الذنب الذى يقرره الموظف طبقا للتحديد الوارد في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — المخالفة تكون مالية اذا ترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية لأحدى الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة — مثال : جمعية المركز الاجتماعى بناحية شبرا بلولا .

ملخص الحكم :

أن كون المخالفة مالية أو ادارية هو تكييف يقوم على اساس طبيعة الذنب الذى يقرره الموظف طبقا للتحديد الوارد في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التى جاء بها تحت (خامسا) : « كل أهمل أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك » .

وليس من شك أنه قد ترتب على الاهمال والتقصير المنسوب الى المطمعون عليها فى الاشراف على عملية توزيع الإغنية على الوالدات وأخذ

توقعات التجار الذين يوردونها وبقاء الوالدات في المستوصف مدة تخالف الحقيقة ، ترتب على ذلك كله ضياع حقوق ومصالح مالية لجمعية المركز الاجتماعي بناحية شبرا بلولا وهي خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ، وأموالها بعضها معان من وزارة الشؤون الاجتماعية وهو في أصله أموال عامة وال بعض الآخر وإن بدأ من جهات أو أفراد خاصة إلا أنه أصبح ذا نفع عام تبعا للأغراض التي وجه إليها فضلا عن اندماجه مع الأموال العامة التي أمنت بها وزارة الشؤون ، وأيا كان مصدر المال وطبيعته فإن هذه الجهة خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة . ومن ثم تكون المخالفات الانتفة الذكر المعزوة الى المطعون عليها هي مخالفات مالية ، ويكون من حق رئيس ديوان المحاسبة أن يطلب إحالتها على المحاكمة التأديبية ولا يملك الرئيس الإداري الاستقلال بتوقيع الجزاء .

(طعن ١٣٨٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

المخالفة قد تكون مالية أو إدارية — تكفيها على هذا النحو أو ذلك تبعا لطبيعة الذنب الذي ارتكبه الموظف .

ملخص الحكم :

أن كون المخالفة مالية أو إدارية هو تكليف يقوم على أساس طبيعة الذنب الذي يقرره (الموظف طبقا للتحديد الوارد في المادة ٨٢ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي جرت محاكمة الطاعن وفقا لأحكامه وقد تضمنت هذه المادة النص على أن يعتبر مخالفة مالية (كل أعمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك) — وهذا الحكم يقابل حكم البند الرابع من المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

تعليمات مالية ولوائح مخازن — عدم وجودها تحت يد الموظف —
لا يبرر مخالفتها .

ملخص الحكم :

لا يشفع في اخلاء الموظف من مسئولية تصرفاته عدم وجود التعليمات
المالية ولوائح المخازن تحت يده لعدم جدوى هذا العذر .
(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ في — جلسة ١٩٦٢/١١/٣)

الفرع الثاني
واجبات الوظيفة

اولا — اداء اعمال الوظيفة

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

مسئولية الموظف عن الاعمال او الخطا — انحصارها في الاعمال
الموكلة اليه وفي حدود اختصاصه ووفقا للاجراءات التي تبليها طبيعة
عمله — عدم مسئولية الموظف عما يقوم به موظف آخر ما دام كان يعمل
وفق الضوابط المتبعة .

ملخص الحكم :

أن الموظف مسئول عن أي افعال أو خطأ يقع منه في تادية الأعمال
الموكلة اليه وفي حدود اختصاصه ولما كان الطامن الثالث
« يعمل في قسم البضائع » فان عمله بالنسبة إلى طلب إرسال
الوديعة المشار إليها إلى جبرك الاسكندرية ، لا يعدو أن يكون منفذا لطلب
قسم الركاب ، إذ أن هذا القسم هو وحده المسئول عن جواز إرسال هذه
الوديعة إلى جبرك آخر أم لا وما دام أن الطامن المذكور قد عمل في حدود
اختصاصه دون خطأ منه وطبقا للإجراءات التي تبليها عليه طبيعة عمله
فانه لا يسأل عن خطأ غيره وليس مطالب بالتحرر والتقصي عن وجود
اترار لهذه الوديعة وبالتالي جواز أو عدم جواز إرسالها إلى جبرك آخر
مما يدخل في اختصاص غيره .

(طعون أرقام ١٤٠٠١٣٠٢٤٨٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

عدم توقف مسئولية الموظف الادارية على كون من وقع منه الاخلال
مستوفيا شروط شغل الوظيفة ما دام قائما بعملها فعلا .

ملخص الحكم :

ان المسئولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب وتولد عنه ،
فتتحقق بوقوع هذا الاخلال بوصفه السبب المنشئ لها ، ولا يتوقف قيامها
وجودا أو عدما ، متى توافرت اركانها المادية والقانونية ، على كون الموظف
أو المستخدم أو العامل الذي وقع منه الاخلال مستوفيا شروط شغل
الوظيفة أم لا ، ما دام قائما بعملها فعلا كأصيل أو منتدب ، اذ أن الامانة
مطلوبة منه في كل عمل يؤديه ، بقطع النظر عن ظروف اسناده اليه ،
ولا يبيح الاخلال بهذا الواجب ، أو يحو عن الاخلال المسئولية المترتبة
عليه ، عدم احواله في العمل الذي نيظت به اختصاصاته .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٣)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

كثرة العمل ليست من الاعذار التي تعمم مسئولية الموظف الادارية
— اعتبارها عذرا مخففا أن ثبت قيام الموظف باعباء فوق قدرته ، واحاطت
به ظروف لم يستطع السيطرة عليها تماما .

ملخص الحكم :

أن كثرة العمل ليست من الاعذار التي تعمم المسئولية الادارية اذ
هي نريعة كل من يخل بواجبات وظيفته ، ولو أخذ بها على هذا النحو
لاضحى الامر غوضى لا ضابط له ولكنها قد تكون عذرا مخففا اذا ثبت أن
الاعباء التي يقوم بها الموظف العام فوق قدرته واحاطت به ظروف لم
يستطع أن يسيطر عليها تماما .

(طعن ١٢١٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٣)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

إدعاء الموظف وجود عاهة به تمنع تنفيذ العمل الموكول اليه — غير جائز ما دام أن القانون قد رسم سبيلا لم يتبع في أثبات مثل هذا العجز .

ملخص الحكم :

ولا مفتح فيها ساقته الطاعنة في معرض دفاعها من وجود عاهة مستديية لديها تمنعها من تنفيذ العمل الذي كلفتها بها رئيسة الممرضات بالمستشفى فالتانون رسم طريقا لاثبات مثل هذا العجز الصحى عن العمل .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

عدم وقوع أى اخلال من الموظف — للمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية — لا محل للجزاء لانعدام ركن السبب .

ملخص الحكم :

إذا انعدم المأخذ على السلوك الإدارى للموظف ، ولم يقع منه أى اخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها — وللمحكمة تقدير ذلك في حدود رقابتها القانونية — فلا يكون ثبت ذنب إدارى ، وبالتالي لا محل لجزاء تأديبى ، لفقدان القرار في هذه الحالة لركن من أركانه وهو ركن السبب .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

اتقطاع الموظف عن عمله دون ترخيص سابق أو عذر مقبول يعسد اخلالا بواجبات وظيفته مبررا لمساقته تأديبيا .

ملخص الحكم :

لا وجه للطعن بمقولة أن قانون نظام موظفي الدولة لم يعتبر أن في انقطاع الموظف عن عمله أخلايا بواجبات الوظيفة وبمقولة أن هذه الواجبات محددة تفصيلا وعلى سبيل الحصر في الفصل السادس من الباب الاول من قانون التوظيف — هذا الوجه الاول من الطعن لا سند له من القانون ذلك أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم ينهج بسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى في حصر الاعمال المؤثرة ، وتحديد أركانها ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها وانما سرد قانون التوظيف في انفصل السادس من الباب الاول عدة امثلة من واجبات الموظفين والاعمال المحرمة عليهم فقال أن على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به ، وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته . وقال أن على الموظف أن يقيم بالجهة التي بها مقر وظيفته وقال أنه لا يجوز للموظف أن يفضي بمعلومات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها كما لا يجوز له أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الاوراق الرسمية وكذلك نهى القانون عن انتباء الموظف الى حزب سياسي كما نهاه من اداء أعمال للغير بهرتب أو مكانة ولو في غير أوقات العمل الرسمية .. الى غير ذلك من الاعمال والاعمال المحرمة على موظفي الدولة . وتقتضى هذا القانون في المادة ٨٣ منه بأن (كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ...) ونظم الفصل السابع من القانون تأديب الموظفين فادرجت المادة ٨٤ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من الموظف وتبدأ بالانذار وتنتهى بالعزل من الوظيفة . ومقاد ذلك كله أن الاعمال المكونة للذنب الاداري ليست اذن على خلاف ما ذهب اليه وجه هذا الطعن ، محددة حصرا ونوعا ، وانما بردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها .

(طعن ٥٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

الخطأ في فهم القانون أو الواقع ليس عذرا دافعا لمسئولية الموظف .

ملخص الحكم :

أن ما اثاره الطبيب المتهم من وقوعه في خطأ قانوني في تفسير ملول حظر القيام بعلاج موظفي وعمال الشركة بعيادته الخاصة ، وان سبب هذا الخطأ ما طالعه من فتاوى في هذا الشأن ، لا يقدح في قيام مسؤوليته ومخالفته نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها متى تحققت أوجبت مسؤولية مرتكبها بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ إذ لا يتبدل تكييف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وإدراكه محواها فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دائما للمسؤولية .

(طعن ١٢٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الخطأ في فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كفاعة عامة ذنبا اداريا —
اساس ذلك أنه من الامور الفنية التي قد تنق على ذوى الخبرة والاختصاص — مثال — مدى اختصاص مراقب المستخدمين في تنفيذ ما يقرره القانون من عدم جواز ترقية الموظف الموقع عليه عقوبة تأديبية في الحدود المنصوص عليها قانونا .

ملخص الحكم :

انه أيا كان الرأي فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن لجنة شئون الموظفين هي وحدها صاحبة الاختصاص في تنفيذ ما قضى به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من عدم جواز ترقية الموظف الموقع عليه عقوبة تأديبية في الحدود المشار اليها في المادة ١٠٣ منه ، وعدم جواز ترقية الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية طبقا لحكم المادة ١٠٦ منه ، فان ما ذهب اليه الطاعن من أنه بوصفه مراقب المستخدمين يملك بذوره هذا الاختصاص بالنسبة لمن سبق عرض امره على لجنة شئون الموظفين فمقررت عدم جواز ترقيته بسبب إحالته الى المحاكمة التأديبية أو معاقبته بأحدى العقوبات التأديبية التي أوجب القانون فيها عدم جواز الترقية الا بعد انقضاء فترات محددة شلن الشاكي الذي سبق أن قررت لجنة شئون الموظفين في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦١ عدم جواز ترقيته بسبب مجازاته بخفض شهر من مرتبه وبالتالي لم يكن ثمة ما يدعو الى اعادة عرض اسمه على لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة في ٢١ من يوليه سنة ٦٢

لتقرير عدم جواز ترقيته بسبب إحالته الى المحاكمة التأديبية او بسبب معاقبته في ٣ من يولييه سنة ١٩٦٢ بعقوبة الخصم من مرتبه عن مدة شهر ونصف ، ان ما ذهب اليه الطاعن في هذا الشأن ايا كان الرأى في سلامته قانونا لا يعدو أن يكون اجتهدا في تفسير القانون على وجه لا يتنافى مع المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة للموظف بمراعاة انه لا يوجد نص صريح يوجب عرض مثل هذا الامر على لجنة شئون الموظفين فضلا عن أن اختصاص الجهة المخطوطة بها تقرير عدم جواز ترقية الموظف في حالة توافر شروط المادتين ١٠٣ ، ١٠٦ المشار اليهما ، اختصاص بمقتضىها في التصرف على غير هذا النحو الذى أوجبه القانون .

والخطأ في فهم القانون أو تفسيره ، وهو من الامور الفنية التى قد تتفق على ذوى الخبرة والتخصص ، لا يمكن أن يشكل كقاعدة عامة ذنباً ادارياً يستتبع المجازاة التأديبية ، واذا أقامت المحكمة التأديبية قضاءها بادانة الطاعن على أنه أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه — على الرأى الذى ارتأى حين استبعد اسم السيد / من كثوف المرشحين ولم يترك هذا الامر للجنة شئون الموظفين لتقرر هى عدم جواز ترقيته ، وكان الرأى الذى ذهب اليه الطاعن من تفسير القانون على النحو السالف البيان لا يتطوّل على خرق صريح للقانون أو التعليمات بل كان له بعض ما يبرره في الواقع والقانون ولا يتنافى مع المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة للسيد فإن ما أسندته المحكمة التأديبية الى الطاعن وادانته بسببه لا يتوافر به مقومات المخالفة التأديبية.

(طعن ١١٠٦ ، ١٤٤٧٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

نص المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحالية والمسيرين والخامسة والثلاثين من عمره في وظيفته ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ومنها شهادة تنجیل الخدمة العسكرية — وقف الجهة الادارية العامل عن العمل لحفرة على الإذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية — تنعاس العامل عن تنفيذ ما كلف به — اعتباره منقطعا عن العمل دون عذر مقبول — لا يحق له أن يتزوّج بل أن يتقاعد عن العمل كان نتيجة لوقفه عن العمل — ارتكابه ذنباً ادارياً يسوغ مساعدته تأديبياً عنه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من استعراض الوقائع على النحو المسالف بيانه أن المدرسة التي يعمل بها الطاعن سمحت له بالانقطاع عن العمل ابتداء من ١١ من يناير سنة ١٩٧٥ ومنحته مهلة لتحديد موقفه من التجنيد ثم مدت هذه المهلة حتى نهاية يناير من ذلك العام ، ولم يصدر قرار بإيقاف صرف مرتبه أو إيقافه عن العمل إلا في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٥ بعد أن رأى عدم قبول شهادة بتأجيل التجنيد التي تقدم بها الطاعن نظرا لارتباطها بكونه طالبا منتظما بكلية التكنولوجيا وعدم صلاحيتها كمسوغ للتعيين ومن ثم فإن انقطاع الطاعن خلال المدة من ١١ من يناير حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٧٥ تنتهي عنه والحالة هذه صفة الانقطاع بدون إذن ، ويمعد بمثابة الغياب المصرح به قانونا من الجهة الادارية ، ولا يترتب عليه بالتالي حرمانه من مرتبه عن تلك المدة ، ولا يمثل صرف الطاعن لمرتبه عنها مخالفة ادارية تسوغ تأنيبه ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، وادان سلوك الطاعن لهذا السبب يكون قد جانيه التوفيق متعين الانهاء .

ومن حيث أن امتناع الجهة الادارية عن قبول شهادة تأجيل التجنيد التي تقدم بها الطاعن بوصفه طالبا بكلية التكنولوجيا وليس بوصفه عاملا ، ثم اصدارها القرار رقم ٤٩١ بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٧٥ بوقفه عن العمل مع وقف صرف مرتبه ، كان آمالا لما تقتضى به المادة ٥٨ من قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من عدم جواز بقاء أى مواطن بين الحادية والعشرين والخامسة والثلاثين من عمره في وظيفته ما لم يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ومن بينها شهادة تأجيل الخدمة الالتزامية ، ولقد استهدفت الجهة الادارية من هذا الاجراء مجرد خفض الطاعن على الاذعان لحكم قانون الخدمة العسكرية ، والتقدم لها بما يفيد تحديد موقفه من التجنيد بوصفه عاملا بها ، واذا تقاعس في تنفيذ ما كلف به ، وتبادى في مسلكه فانه يكون في الواقع من الامر قد اثر الدراسة في كلية التكنولوجيا على عمله ، ويضحي بهذه المثابة منقطعا عن العمل دون عذر مقبول ولا يجوز له من ثم أن يتذرع بان انقطاعه عن العمل كان نتيجة لوقفه عن العمل طالما ان الثابت أن هذا الانقطاع راجع الى اصراره على رفض الاستجابة الى طلب الجهة الادارية بتحقيقا لما عند عليه العزم من مواصلة دراساته العليا وتفضيلها على ممارسة عمله ، وبناء على ذلك يكون انقطاع الطاعن عن العمل منذ أول فبراير سنة ١٩٧٥ مخالفا لاحكام القانون ، وبذلك يكون قد ارتكب ذنبا اداريا يسوغ مساطته

ومن حيث أن الأوراق تكشف عن تفوق الطاعن في دراسته ، وحصوله على جائزة التفوق في دبلوم الدراسات التكنولوجية الصناعية عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، وأنه التحق بكلية التكنولوجيا رغبة منه في رفع مستواه الثقافي والطمى ، الأمر الذى يعود بالخير على الوطن ورفعة شأنه ، ومن ثم يتعين مراعاة ذلك عند تقدير الجزاء عن المخالفة الأولى التى ثبتت في حق الطاعن بعد سقوط المخالفة الثانية على ما سبق بيانه وترى المحكمة لذلك الاكتفاء بجازاة الطاعن بالخمس من أجره لمدة خمسة أيام .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة الطاعن بخمس خمسة أيام من أجره .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

كيفية حساب مدة غياب العمال عن العمل عشرين يوما غير متصلة - المبرة بمدة اثني عشر شهرا دون ارتباط ببداية السنة الميلادية .

ملخص الحكم :

أن الفترة الزمنية التى يحسب عنها الغياب عن العمل مدة أكثر من عشرين يوما غير متصلة هى حسبها جاء بنص البند (٨) من المادة (٤٥) - اثني عشر شهرا ، وقد جاءت اللائحة في هذا الصدد مطلقة ولم تقيد هذه الفترة الزمنية ببداية معينة ، وإطلاق النص على هذا النحو أنها يعنى أن المخالفة التأديبية تتم متى جاوز الغياب عن العمل بدون إذن أو سبب مشروع عشرين يوما غير متصلة خلال اثني عشر شهرا أو أقل أيا كانت بداية هذه الفترة . ولا حجة فيما ذهب إليه تقرير الطعن من حساب الاثني عشر شهرا المشار إليها على أساس تاريخ التعيين قياسا على الأحكام الخاصة بالإجازات التى وردت بكادر العمال أو نظام موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ بالرغم من انتهاء

(م ١٧ - ج ٨)

مبررات القياس فان صيغة الفقرة (٨) من المادة (٥٤) لا يسمح مفهومها أو معناها بهذا القيد ذلك لان الحكمة من هذا النص هي معالجة عدم انتظام العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما غير متصلة خلال اثني عشر شهرا أو أقل يؤدي الى الاخلال بانتظام العمل في المرفق الذي تديره ، بما يؤثر في الخدمة الواجبة للجمهور ، وحاجاته المتزايدة ، ومن ثم فان أعمال هذه الحكمة يستوجب عدم تقييد مدة الاثني عشر شهرا ببداية معينة ، وانما يعتمد بالغياب غير المتصل لمدة أكثر من عشرين يوما خلال اثني عشر شهرا ، أو أقل أيا كانت بدايتها ، والقول بغير ذلك يهدر مقصود اللائحة ويفوت حكمها .

ولما كان الامر كذلك ، وكان الثابت من الاوراق — على النحو الذي نصله الحكم المطعون فيه أن المدعى تقييد عن العمل بدون إذن أو سبب مشروع ٦٠ يوما خلال المدة من يناير سنة ١٩٦٦ حتى اغسطس سنة ١٩٦٦ منها ١٤ يوما في يناير سنة ١٩٦٦ ، ١٠ أيام في فبراير سنة ١٩٦٦ ، ١٧ يوما في مارس سنة ١٩٦٦ ، ١٣ يوما في يوليه سنة ١٩٦٦ ، ٦ أيام في اغسطس سنة ١٩٦٦ وقد حقق مع المدعى عن كل انقطاع عن العمل في المدد المشار إليها ، فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صبر صحيحا وثابتا على سببه واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض دعوى المدعى ، فانه يكون أصاب الحق في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير سديد ويتمين القضاء برفضه .

(طعن ٥١٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

صدور قرار الشركة باعتبار العامل مستقيلا ومنعه من الدخول الى موقع العمل لانقطاع صلته بالشركة نهائيا — الشركة قد حالت بين العامل وبين الدخول لمقر العمل وممارسته — يعتبر سبب اجنبى حال دون ادائه للعمل دون ان تكون له يد فيه — الاثر المترتب على ذلك : استحقاق العامل في صرف أجره اعتبارا من تاريخ حرمانه منه .

ملخص الحكم :

إنه بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من إحتية العامل المذكور في صرف أجره اعتبارا من تاريخ حرمة منه ، فإن القرار المطعون فيه قد تضمن في مادته الثانية المذكورة نصا يمنع العامل المذكور من الدخول الى موقع العمل . ومؤدى هذا القرار أن الشركة صاحبة العمل قد حالت بين العامل وبين الدخول الى مقر العمل، أو أن يمارسه . ومن ثم يكون عدم قيام العامل بأداء عمله منذ صدور القرار المطعون فيه وقد جاء بمثابة سبب أجنبي حال عن أدائه دون أن تكون له يد فيه ، الأمر الذى يقوم فيه بالحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من استحقاق العامل صرف أجره اعتبارا من تاريخ حرمة منه تنفيذا للقرار المطعون فيه .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

اعتداء موظف موفد في بعثة داخلية بكلية الطب على عامل المصعد بالكلية — لا ينطوى على مخالفة لتواجبات الوظيفة — هو في حقيقته مخالفة طلابية — صدور قرار من رئيسه بجلازته عن هذه المخالفة — بطلان القرار لفقدانه ركن السبب .

ملخص الحكم :

أصدر مدير عام الإدارة العامة للمعامل في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ قراره المطعون فيه بخمس أيام من مرتب المدعى وذلك لخروجه على ما يقتضيه الواجب الوظيفي من التزام المسلك الحميد لانه بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ كان موفدا في بعثة داخلية بكلية الطب بجامعة القاهرة واستعمل القسوة مع عامل المصعد بمستشفى القصر العيني بأن اعتدى عليه بالضرب وأحدث به الإصابات المبنية في التقرير الطبى . وليس فيما نسب الى المدعى — في الظروف السابق بيانها — وأثناء بعثته الداخلية بكلية الطب ، ما ينطوى على خروج من جانب المدعى على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته كطبيب بالإدارة العامة للمعامل أو ما ينعكس على عمله

في تلك الوظيفة ، اذ الواقع من الامر ان ما نسب اليه بغرض ثبوت صحته لا يعدو أن يكون مخالفة طلابية حدثت بمناسبة رغبته في استخدام مصعد الكلية ومنع عامل هذا المصعد له من ذلك ، ومظه في شأن هذه المخالفة كبطل أى طلب آخر في الكلية .

ولما كان سبب القرار التأديبي — في نطاق الوظيفة العامة — هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو خروجه على مقتضياتها أو ارتكابه خارج الوظيفة العامة ما ينمكس عليها ، فإذا لم يثبت في حقه شيء من ذلك كان القرار الصادر بمجازاته نافذا لركن من أركانه هو ركن السبب وتوقع مخالفته للقانون .

وإذا كان ما نسب الى المدعى اثناء بعثته على الوجه السابق بيانه لا يعتبر اخلالا منه بواجبات وظيفته أو خروجا على مقتضياتها — فان القرار المطعون فيه الصادر بمجازاته بالخصم من مرتبه يكون نافذا لركن السبب الامر الذى يتعين معه الغاؤه واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه يكون قد أصاب الحق في النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن ٤٢٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

اتهام خفي نظامى بالاشتراك مع بعض الاهالى في الاعتداء على بعض رجال الامن — فصله من وظيفته — ثبوت أن قرار الفصل قام في حينه على اسباب جدية وشبهات قوية تبرره — صحة القرار وان حالت دون المحاكمة الجنائية عن التهمة بعد تلك اسباب قوامها التشكك أو التجهيل ، الذى ان شفع في دمه الحد عنه ، فانه لا يرفع الشبهة التى تكفى بذاتها لمساعدته في المجال الادارى في الظروف التى ضبط فيها .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن ما أسند الى المدعى من اتهام أدى الى فصله من وظيفته قد قام في حينه على اسباب جدية وشبهات قوية تبرر الجزاء الذى

اتخذته الإدارة في حقه ، وهو الخبير النظامي المنوط به المحافظة على الامن ومنع ارتكاب الجرائم ، اذ قبض عليه في حالة تلبس بمقاومة أفراد القوة المعهود اليها بحفظ النظام في اللجان الانتخابية ، وضبطاً مشتركاً مع الاهالى المنسوب اليهم الاعتداء على رجالها ، الامر الذى يعد اخلاقاً خطيراً بواجبات وظيفته وخروجاً على مقتضياتها ، — متى ثبت ذلك ، فان هذا ينهض سبباً مسوغاً لتدخل الإدارة بقصد احداث الاثر القانونى في حقه ، وهو توقيع الجزاء عليه ، للغاية التى شرع من اجلها هذا الجزاء ، وهى الحرص على سلامة الامن والنظام تحتقن للمصلحة العامة ، بعد ان قامت به حالة واقعية تبرر هذا التدخل ، وهى حالة تنفرد الإدارة بتقدير ملائمة الاثر الذى ترى من المصلحة ترقيته عليها ، استناداً الى المسلك الذى سلكه ، والذي يسوغ استقلالاً مؤاخذته تأديبياً ، وان حالت دون محاكمته جنائياً اسباب قوامها الشك أو التجهيل الذى ذهبت اليه النيابة بعد امد طويل ، والذي ان يشفع في درء الحد منه فانه لا يرغم عنه الشبهة التى اكتنفته ، والتى تكفى بذاتها لمسايطته في المجال الادارى ، بعد اذ ثبت مادياً بالقبض عليه تواجد مع فريقاً الاهالى المحتدين الذى كان ينبغي ان ينأى عنهم لا ان يناصرهم في مثل تلك الظروف ، ذلك ان الامر يتعلق في هذا المجال لا بالقصاص منه بل بالاطمئنان الى وجوده في وظيفته وإلى صلاحيته للقيام بامباتها على الوجه الذى يحق للصالح العام ، فاذا انعدم هذا الاطمئنان أو تزعزع ، كان للدائرة — وهى المسئولة عن رعاية الامن واستقامة حفظته — ان تقضى من لا تثق بصلاحيته منهم لحمل هذه الامانة أو لا تطمن الى حسن استعدادده للتعاون معها في خدمة المرفق العام الذى تقوم عليه ، متى قامت لديها على ذلك اسباب جدية مستدة من وقائع صحيحة واصول ثابتة تنتجها مادياً أو قانوناً ، واستخلصت النتيجة التى انتهت اليها في هذا الشأن استخلاصاً سائفاً من هذه الاصول ، واستتبطلت اقتناعاً من ذلك كله مجرداً عن الميل أو الهوى .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

وجوب تدرج العقوبات المقررة للذنوب الادارية بما يتلاءم وهذه الذنوب — قرار مجلس التأديب بفصل موظف من الخدمة تاسيسا على ما ارتآه من ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه — نفى الحكم الجنائي الذي صدر لاحقا لقرار مجلس التأديب بثبوت هاتين الجريمتين — عدم تلائم عقوبة الفصل في هذه الحالة والذنب الادارى وتعديل المحكمة الادارية العليا لها في حدود ما يتلاءم وما ثبت بصفة نهائية من ذنب ادارى يستاهل المواجهة .

ملخص الحكم :

ان القانون قد تدرج بالعقوبات المقررة للذنوب الادارية بما يتلاءم وهذه الذنوب ، ومجلس التأديب حين قرر فصل الطامن من الخدمة انها تدر هذه العقوبة تاسيسا على ما ارتآه من ثبوت جريمته التزوير والاختلاس في حقه ، الامر الذي نفاه الحكم الجنائي صاحب القول الفصل في الجرائم الجنائية والذي صدر بعد قرار مجلس التأديب ، ترى هذه المحكمة ان العقوبة التي انزلت على الطامن على الاساس المتقدم لا تتلاءم والذنب الادارى الذي ثبت بصفة نهائية في حقه ، ومشروعية العقاب انها تقوم على الزجر لارتكاب الفعل ولغيره ، فاذا ما ثبت أن الطامن لم يرتكب قبل ذلك ما يؤخذ عليه وانه كفى في عمله وقام بسداد المبلغ جميعه وضمن ملتصه الذى تقدم به الى مدير الجامعة ظروف مبررات الرأفة به ناته يتعين تعديل العقوبة المقررة بها والاكتفاء بخصم شهرين من مرتبه .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

موظف — اثر مركزه القانونى على ما يرتكبه من جرائم — ترتيب المشرع
اثرا يمس حقوق الموظف الوظيفية في حالة ارتكابه جريمة مُعينة لا يمتد
على اخلال مبدأ المساواة في العقوبة بين الموظف وبين الفرد غير الموظف .

ملخص الحكم :

ان المساواة أمام القانون ليست مسألة حسابية ، وانما المقصود
بهذه المساواة ، هو عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تباينت
مراكزهم القانونية ، والموظف ليس كمثل الفرد غير الموظف في مركزه
القانونى ، اذ الموظف تربطه بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها قوانين ولوائح
لا يخضع لها الفرد غير الموظف ، فاذا رتب بعض هذه القوانين واللوائح،
على صدور حكم على الموظف في جريمة ما دون تخصيص لبعض الحالات
التي ترتكب فيها هذه الجريمة ، اذا رتب اثرا يمس حقوقه الوظيفية ،
فانه ينبغي أعمال النص الذى يرتب هذا الاثر ، اذا حكم على الموظف في
الجريمة المذكورة ، حتى ولو كان ارتكابه اياها في غير أعمال وظيفته ،
وليس في هذا التطبيق ما يخل بمبدأ المساواة في العقوبة بين الموظف وبين
الفرد غير الموظف ، لان الموظف ، بحكم مركزه القانونى العام ، لا يستوى
والفرد غير الموظف وغنى عن البيان ، أن مفهوم الجريمة على هذا النحو،
هو الذى جرى عليه العمل باطراد عند تطبيق ما نص عليه قانون نظام
موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من
انتهاء خدمة الموظف اذا حكم عليه في جنسية او في جريمة مظة بالشرف ،
نلم يقتصر التطبيق على الحالات التى يرتكب فيها الموظف الجنائية او
الجريمة المظة بالشرف ، في أعمال وظيفته وانما تعداها الى الحالات التى
يرتكبها في غير أعمال وظيفته ، وبين ثم ، فانه فضلا عما تقدم ، فلا شذوذ
في أن يكون هذا المفهوم هو الواجب التطبيق بالنسبة الى نص المادة ٥٦
سائلة البيان .

ثانيا - طاعة الرؤساء وتوقيعهم

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

طاعة الموظف لرئيسه من أهم واجبات الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن من أهم واجبات الوظيفة أن يصدر الموظف بالأمر الصادر إليه من رئيسه وأن ينفذه فوراً بلا عتبة ، لا أن يمتنع عن تنفيذه بحجة عدم بلامة المكان المحدد لعمله أو عجزه عن القيام بالعمل الموكول إليه ، ذلك أن الذى يقوم بتوزيع الأعمال ويحدد مكان عمل كل موظف ، هو الرئيس بحسب التدرج الإدارى وهو المسئول عن حسن سير العمل فترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويفضل ما يختار من الجهات أو المناطق ويقبل منها ما يرتاح إليه ويرفض ما لا تهواه نفسه يؤدي إلى الإخلال بالنظام الوظيفى ويعرض المصلحة العامة للخطر فتتاعس الطامع عن استلام العمل بأسوان يكون المخالفة الإدارية وهى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

واجبات الوظيفة - من أهمها أن يصدر الموظف للأمر الصادر إليه من رئيسه ما دام متعلقاً بأعمال وظيفته ، وأن ينفذه فوراً بلا عتبة عنه ، لا أن يناقشة أو يمتنع عن تنفيذه بحجة عجزه عن القيام به - سند ذلك أن الذى يقوم بتوزيع الأعمال على موظفى الجهة الإدارية الواحدة هو الرئيس بحسب التدرج الإدارى ، وهو المسئول أولاً والآخر عن سير العمل إلى الوحدة التى يرأسها - ترك الأمر للموظف يختار ما يشاء من الأعمال ويقبل منها ما يرتاح إليه ويرفض ما يستصعب القيام به يؤدي إلى الإخلال بالنظام الوظيفى ويعرض المصلحة العامة للخطر .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن أمرا قد صدر للمطعون عليه من يملكه ليقوم بعمل أمين المخازن الفرعية بمستشفى الحضرة الجاهلي وهو من الاعمال الكتابية التي كان يمارسها المطعون عليه منذ عام ١٩٥٧ ولا تخلف في طبيعتها عما كان يقوم به بالذات من قبل نديه مباشرة الى هذه الوظيفة ، ومن أهم واجبات الموظف العام أن يصدر بالامر الصادر اليه من رئيسه ما دام متعلقا بأعمال وظيفته وينفذه فور ابلاغه به لا ان يناقشة أو يمتنع عن تنفيذه بحجة عجزه عن القيام به ذلك أن الذي يقوم بتوزيع الاعمال على الموظفين التابعين لجهة ادارية واحدة هو الرئيس بحسب التدرج الاداري فهو المسئول أولا وأخيرا عن سير العمل في الوحدة الادارية التي يرأسها فإذا ترك الامر للموظف يختار ما يشاء من الاعمال يقبل منها ما يرتاح اليه ويرفض ما يستصعب عليه القيام به لاختل النظام الوظيفي وتعرضت المصلحة العامة للخطر .

(طعن ١٠٩٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

صدور امر من الرئيس بتكليف الموظف بعمل معين — وجوب أداء العمل بعناية ولو لم يكن مختصا بها كلف به — تهاونه في أداء ذلك العمل — مجازاته .

ملخص الحكم :

إن اطاعة التكليف الصادر من الرئيس للمرؤوس تفرض على من وجه اليه — ولو لم يكن مختصا بها كلف — قدرا من الحيطة التي تلبيها عناية الرجل الحريص ، فإذا ثبت أن كاتب أول المحكمة قد كلف كاتب الجلسة بالاشتراك مع كاتب التحصيل في عملية عد نقود وارادة للمحكمة لدى تسليمها الى القائم بعملية الصرف اثباتا لمقدارها . فان كل تهاون في هذا الاجراء يعد تقريظا في العناية المطلوبة في أعمال الوظيفة موجبا للمسامة .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

علاقة الموظف برئيسه — أساسها التزام حدود الادب واللباقة وحسن السلوك — لا تثريب على الموظف في ابداء رايه صراحة امام رئيسه ما دام لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار حتى ولو كان رايه مخالفا لراى رئيسه — هذا الحق مشروط بان لا يفوت الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس .

ملخص الحكم :

لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه ، واثقا من سلامة نظره ، شجاعا في ابداء رايه ، صريحا في ذلك امام رئيسه ، لا يداور ولا يرائى ، ما دام هو لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار ، وما تستوجبه علاقته برئيسه من التزام حدود الادب واللباقة وحسن السلوك . طالما ان الصراحة في ابداء الراى بما فيه وجه المصلحة العامة مطلوبة وخصوصا في الدول الاشتراكية ، حتى لا تضيق تلك المصلحة الضيقة في تلايف المصانعة والرياء وتتلاشى بعمائل الجبن والاستخذاء كما لا يضير الموظف ان تكون له وجهة نظر معينة في المسألة التى يدافع عنها ، ويجتهد في اقناع رئيسه للاخذ بها ما دام يفعل ذلك بحسن نية في مهيل المصلحة العامة ولا جناح عليه ان يختلف مع رئيسه في وجهات النظر اذ الحقيقة دائما هى وليدة اختلاف الراى لا يجليها الا قرع الحجة بالحجة ومناقشة البرهان بالبرهان . وانما ليس معنى ذلك كله ان يفوت الموظف ما تقتضيه طاعة الرؤساء واحترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس . فطاعة الرؤساء واحترامهم يضمنان للسلطة الرئاسية ناعليتها ونفاذها . فالسلطة الرئاسية يمارسها رؤساء لهم من اقدبيتهم في الخدمة ما يجطهم اكثر ادراكا للعمل وحاجاته وبالتالي اكثر قدرة ودراية على مواجهته وحل مشكلته . والرئيس هو المسئول اولا واخيرا عن سير العمل في الوحدة التى يرأسها او يشرف عليها . فالطاعة والاحترام في هذا المجال امران تعليماتهما طبائع الامور ما دامت هى طاعة قليل الخبرة لمن هو اكثر خبرة وقدرة منه . وما دام هو احترام الصغير للكبير .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه والتمرد عليه أو التشهير به والا استحق أن يوقع عليه الجزاء المناسب — تقدير ذلك في كل حالة على حدة على أساس الظروف والملابسات التي تحيط بكل حالة .

ملخص الحكم :

لا يسوغ للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه والتمرد عليه أو التشهير به . ويستحق الموظف الجزاء المناسب إذا هو وجه الى رئيسه عبارات قاسية حتى لو ثبتت صحة ما تضمنته مثل تلك العبارات . ومن المسلم أن واجب الاحترام لا يخضع لضوابط معينة لذلك يكون الحكم على مدى اخلال الموظف به هو في ضوء الظروف والملابسات التي تحيط بكل حالة . ولعدم الاحترام صور متعددة لا تقتصر على التمرد أو التثؤن بعبارات قاسية أو جارحة أو التشهير به في كتب وشكاوى طائشة على النحو الذي نسبت له النيابة الادارية للطائفة واستخلصته المحكمة التأديبية من الاوراق استخلاصا سائفا وسليما من اوراق هذا الطعن ، وتقرها عليه هذه المحكمة .

(طعن ٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حق الموظف في الشكوى الى رؤسائه مما يصادفه في العمل — وجوب ان يكون في الحدود التي لا تخل بالعمل ، والا ينقلب الامر فيها الى المهاترة والخروج بها الى التعريض بأحد من الرؤساء أو الزملاء مما يعد اخلالا بالواجب الوظيفي — رفض تظلم مكتوب قدمه الموظف لا يجيز تعرضه لرئيسه عند خروجه من مكتبه لكي يعيد على مسامحة ما سبق ان سطره في شكواه بطريقة غير مألوفة وبميدة عن الاصول الادارية الواجب مراعاتها في مخاطبة الرؤساء احتراماً للوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن المظعون عليه رفض تنفيذ الأمر أولاً بحجة عدم درابته بأعمال المخازن ثم تقدم بتظلم مكتوب نظر ورفض ومن ثم فإن الأمر كان يجب أن ينتهى عند هذا الحد لا أن يثار بعد ذلك فيستوقف المظعون عليه رئيسه عند خروجه من المكتب لكى يعيد على مسامحة ما سبق أن سطره في شكواه بطريقة غير مألوفة وبعيدة عن الأصول الإدارية التى يجب مراعاتها في مخاطبة الرؤساء احتراماً للوظيفة العامة وقد أحس الموظفون الذين تواجدوا وقتذاك بحرج الموقف الذى ترقب على تصرف المظعون عليه ونصحوه بالاعتذار عما بدر منه . . وهو وإن كان يجوز لكل موظف شأنه شأن أى مواطن آخر أن يتقدم بالشكوى الى رؤسائه مما يصادفه في العمل إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود التى لا تخل بالعمل والا ينقلب الأمر فيها الى المهاترة والخروج بها الى التعرض بأحد من الرؤساء أو الزملاء مما يعد معه أخلال بالواجب الوظيفي .

(طعن ١٠٩٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حق الموظف في الطعن على التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية بما فيها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها — وجوب أن يلتزم في ذلك حدود الدفاع — مجاوزتها بما فيه تعدد للرؤساء أو أساس بهم — أخلل بواجبات الوظيفة .

ملخص الحكم :

لئن كان من حق الموظف أن يطعن في التصرف الإداري بأوجه الطعن القانونية التى من بينها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، إلا أنه يجب أن يلتزم في هذا الشأن الحدود القانونية التى تقتضيها ضرورة الدفاع ، دون أن يجاوزها الى ما فيه تعدد لرؤسائه أو التناول أو التردد عليهم أو الى المسلس أو التشهير بهم أو إتهامهم ، والا فإنه عند المجاوزة يكون قد أخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توقيع لرؤسائه وبما يلزمه من الطاعة لهم .

(طعن ٨٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

ثبت أن الموظف ، وهو في مقام الدفاع عن نفسه ، قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه والتطاول عليهم — أخلاقه بواجبات وظيفته — مجازاته .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن ما أبداه الموظف من أقوال في مقام الدفاع عن حقه قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع الى سلوك ينطوى على تحدى رؤسائه أو التطاول عليهم ، فإن هذا السلوك المستفاد من جماع هذه الأفعال يكون المخالفة الإدارية وهى الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الإدارية المستحقة للعقاب — مرجعه الى تقدير الإدارة — الاعتداء على الرؤساء وتحقيرهم يعتبر خروجاً على الواجب الوظيفى وأخلاقاً بحسن السير والسلوك مما يستاهل العقاب بوصفه ذنباً ادالياً .

ملخص الحكم :

أن تكيف الواقعة بما يجعلها من الذنوب الإدارية المستحقة للعقاب إنما مرجعه الى تقدير الإدارة ويبلغ انضباط هذا التكيف على الواقعة المنسوبة الى الموظف من حيث الخروج على الواجب الوظيفى أو الإخلال بحسن السير والسلوك ، ولا جدال في أن الاعتداء على الرؤساء وتحقيرهم يعد خروجاً على الواجب الوظيفى وأخلاقاً بحسن السير والسلوك المستاهل للعقاب بوصفه ذنباً ادالياً .

(طعن ٩٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

التزام الموظف بأداء أعمال وظيفته وواجباتها دون تعقيب منه على مدى ملائمة العمل أو مناسبته — توزيع العمل من اختصاص الرئيس الإداري وحده — ليس للموظف أن يطعن في قرار متعلق بتنظيم المرفق الذي يعمل فيه — التزام الموظف بالحفاظ على مواعيد العمل الرسمية — واجبه في طاعة الرؤساء واحترامهم — وجوب انجازه المقرر من العمل المطلوب منه أداءه في الوقت المخصص لذلك .

ملخص الحكم :

إن أداء أعمال الوظيفة وواجباتها هو أول وأهم التزام على الموظف الذي ينبغي عليه أن يقوم بما يعهد به إليه رئيسه ، ويكون أدائه ذلك العمل دون تعقيب منه على مدى ملائمة العمل المذكور أو مناسبته . فتوزيع العمل هو من اختصاص الرئيس الإداري وحده . وإذا جاز للموظف أن يعترض على نوع العمل المكلف به فهذا الاعتراض خاضع ولا شك لحض تقدير الإدارة . وطالما أنها لم تستجب للاعتراض فعلى الموظف أن ينفذ العمل الذي كلف به ، والذي أصررت جهة الإدارة على أدائه . ولا يقبل من موظف أن يطعن في قرار متعلق بتنظيم المرفق الذي يعمل فيه . وعلى الموظف أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتأمين سلامة العمل لتنفيذ الخدمة العامة Asswer Service والفروض أن العامل بتعيينه أنها يتقبل الخضوع لكافة مقتضيات المرفق الذي أضحي ينتمى إليه بعد صدور قرار التعيين . ومن أولى هذه المقتضيات ضرورة سير المرفق بانتظام واطراد ، ودون تقطع خصوصا إذا تعلق الأمر بهرفق يقدم خدمات مباشرة إلى الجمهور كالمستشفيات . فيؤثر في سير المرفق ويؤدي إلى مسئولية الموظف أو العامل حضوره إلى مقر عمله متأخرا من ساعات بدء العمل أو انصرانه دون إذن أو تخلفه عن الحضور في أوقات العمل الرسمية ومن باب أولى عدم الحضور أصلا إلى مقر العمل لغير سبب قانوني . وفي مقدمة الواجبات التي يتعين على الموظف أو العامل مراعاتها أثناء العمل ، واجب طاعة الرؤساء Obeissance Hiérarchique والفروض أن السلطة الرئاسية في مظاهرها المختلفة يمارسها رؤساء لهم

من ائتميتهم في الخدمة ما يجعلهم اكثر ادراكا للعمل وحاجاته وبالتالي اكثر قدرة على مواجهته وحل مشاكله وذلك فضلا عن أن الرئيس هو المسئول الاول عن سير العمل في الوحدة التي يرأسها . فالطاعة في هذا المجال أمر تمليه طبائع الأمور والطاعة تحقق وحدة الجهاز الإداري الذي يقوم على أساس التدرج الهرمي والذي يفترض في قمته وجود رئيس واحد . وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه يجب على العامل (أن ينفذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة وإمانة) فليس يمكن أن يوجد العامل بمقر عمله في أوقات العمل الرسمية دون أن يؤدي عملا كما لا يمكن أن يقوم في هذه الأوقات بأى قدر من العمل ولو يسير بل أنه مكلف بتنفيذ الأوامر والتعليمات التي تصدر إليه ومكلف بإنجاز القدر من العمل المطلوب منه أدائه في الوقت المخصص لذلك . وتتضمن طاعة الرؤساء من العامل إلى جانب تنفيذ ما يصدر عنه إليه من أوامر وتقرارات ، احترامه لهم بالقدر الذي يجب أن يسود بين الرئيس والمرؤوس فيستحق العامل الجزاء إذا ثبت أنه أخل بواجب هذا الاحترام.

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

اشتراك المرؤوس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة لاحكام القوانين — مسئوليتهما التأديبية معا عنها — اعماء الموظف من العقوبة استنادا الى امر رئيسه — لا يترتب الا اذا ثبت ان ارتكابه المخالفة تنفيذ لامر كتابي صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابية الى المخالفة .

ملخص الحكم :

انه عما ذهب اليه الطاعن — من أن رئيسه قد اعتمد الرأى الذى ابداه وبذلك اصبح الرئيس هو المسئول وحده عن هذا الرأى طبقا للمادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها المطعون فيه بأنه لا يقبل منه الاستناد الى نص هذه المادة لان الاعفاء من المسئولية في حكم هذا النص مناطه ان يكون اتيان الموظف

المخالفة قد وقع تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وذلك ما لم يتوافر في هذا الخصوص اذ لم يتم دليل من الاوراق على أن المتهم كان في ارتكابه المخالفة المسندة اليه منفذا أمرا كتابيا صدر اليه من رئيسه رغم تنبيهه هذا. الاخير الى المخالفة بل الثابت هو ما سلف بيانه من أن المتهم قد ارتأى الرأى الذى يسأل عنه بعد أن اقتنع بصحته وأقر بسلامته ومن ثم حرر بنفسه التأشير المؤرخة في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ المقدمة تعبيرا عن ذلك ثم وافقه عليها المتهم الاول بوصفه مديرا للاعمال .. وهذا الذى رأته المحكمة صحيح في القانون حيث نعت هذه المادة على أنه « لا يعنى الموظف من العقوبة استنادا الى أمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابى صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر ومن ثم كان يتعين على الطاعن أن يصر على ما أشار به في أول مارس سنة ١٩٥٠ من وجوب تحرير محضر مخالفة آخر ويحرر هذا كتابة ناذرا أصر الرئيس رغم ذلك على الاكتفاء بالمحضر الذى حرره قسم تقسيم الاراضى وأثر بذلك فانه في هذه الحالة يتحمل هذا الرئيس مسئولية ما أشار به ولكن الثابت من الاوراق أن الطاعن هو الذى حرر بنفسه هذه الاشارة ثم عرضها على رئيسه (السيد مدير الاعمال) فوقع عليها بجواره بما يفيد الموافقة على هذه الاشارة .. وغنى عن البيان انه اذا اشترك الرؤوس مع الرئيس في ارتكاب مخالفة القوانين كانا مسئولين معا عن هذه المخالفة .

(طعن ١٤٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قائمة رقم (١٧٠)

المبدأ :

اختلاف الرأى الذى لا يحاسب عنه الموظف تأديبيا — يكون في المسائل الفنية التى تحتمل أكثر من رأى — ليس من ذلك المخالفة الواضحة فنصوص القانون الصريحة — لا اجتهد مع صريح النص .

بلفص الحكم :

لا يحل لما ذهب اليه الطاعن من أن ابداء الرأى لا يؤدي الى مسائلة

الموظف تأديبيا - ذلك لان القول بالاكْتفاء بترحير محضر مخالفة واحد في حالة مالك ذلك المنزل الذي خالف القانونين معا ، على الوجه السابق بيانه ، ليس خلافا في مسألة فنية مما لا يؤاخذ عنه الموظف تأديبيا به هو مخالفة واضحة لنصوص القانون الصريحة .. والقاعدة انه لا اجتهاد مع صراحة النص .. اما اختلاف الراى الذى لا يحاسب عنه الموظف فيكون فى المسائل الفنية التى تحتل أكثر من راي وتختلف فيها وجهات النظر اما لموضوع النص الذى يحكمها أو لعدم وجود نص أصلا .

(طعن ١٤٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

الإبلاغ عن المخالفات التى تصل الى علم أحد العاملين بالدولة . أمر مكفول به هو واجب عليه توكيا للمصلحة العامة ولو كانت تمس الرؤساء - يتعين عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يفرج عن مقتضيات الوظيفة من توقيـر الرؤساء - واحترامهم وأن يكون قصده من الإبلاغ للكشف عن المخالفات المبلغ عنها توصلا الى ضبطها لا مدفوعا بشهوة الأضرار بالزملاء أو الرؤساء والكيد لهم والطمع فى نزاهتهم على غير أساس من الواقع .

ملخص الحكم :

انه وان كان الإبلاغ عن المخالفات التى تصل الى علم أحد العاملين بالدولة أمر مكفول ، بل هو واجب عليه ، توكيا للمصلحة العامة ولو كانت تمس الرؤساء - إلا أنه يتعين عليه عند قيامه بهذا الإبلاغ ألا يفرج عما تقتضيه واجبات الوظيفة العامة من توقيـر الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات المبلغ عنها توصلا الى ضبطها ، لا يلجأ اليه مدفوعا بشهوة الأضرار بالزملاء أو الرؤساء والكيد لهم والطمع فى نزاهتهم على غير أساس من الواقع وإذا كانت النيابة الادارية قد انتهت الى عدم ثبوت الاتهامات التى كالمها المدعى لزملائه ورؤسائه واستخلصت ذلك استخلاصا سائفا وسليبا من الأوراق

(م ١٨ - ج ٨)

فإن المدعى لا يكون قد قصد من اتهاماته ، على كثرتها ، سوى الكيد لهم والتشهير بهم والظعن في نزاهتهم مما يضر بهم ضررا بليفا ، فكل ذلك دون أن يقدر خطورة كل هذه الاتهامات التي كان يطلقها في وجه كل من يعمل معه بغير سند أو أساس لما وقر في ذهنه من أن موظفي المنطقة قد تعبدوا عدم تعيينه في إحدى الوظائف التي كانت قد شغرت بها . ولا جدال في أن هذا يعد منه خروجا على الواجب الوظيفي وأخلايا بحسن السر والسلوك المستاهل للعتاب بوصفة ذنبا اداريا . ولا يغير من ذلك ما زعمه المدعى من أن إحدى هذه الشكاوى قد تبينت صحتها إذ أنه بفرض صحة ذلك فإن هذا لا يؤثر في أن باقى الشكاوى التي قدمها المدعى وكانت محل تحقيق النيابة الادارية قد ثبت عدم صحتها وأنه لم يقصد من تقديمها وجه المصلحة العامة بل قصد بها الظعن على زملائه ورؤسائه وبغير حق .

(طعن ٩١٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

على الموظف العام أن يلتزم في شكواه الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعى دون أن يجاوز ذلك الى ما فيه تحد لرؤسائه أو تطاول عليهم أو مساس أو تشهير بهم — المجاوزة تنطوى على اخلال بواجبات الوظيفة يستحق الجزاء المناسب .

ملخص الحكم :

ولئن كان من حق المطعون عليه بوصفه موظفا عاما أن يشكو من ظلم يمتد أنه وقع عليه الا أنه ليس له أن يجاوز في إبدائه لشكواه حدود الدفاع الشرعى ، ومن ذلك تطاوله على رؤسائه والمساس بهم . كما أنه وإن كان من حقه أن يطعن في التصرف الادارى بأوجه الطعن القانونية التي من بينها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها الا أنه يجب عليه أن يلتزم في هذا الشأن الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوز ذلك الى ما فيه تحد لرؤسائه ، أو التطاول أو التمرد عليهم ، أو الى المساس أو التشهير بهم وامتھاتھم ، والا فإنه عند المجاوزة

يكون قد اخل بواجبات وظيفته بما تقتضيه من توفير لرؤسائه ، وبما تفرضه عليه من واجب اطاعتهم . فليس يسوغ للموظف أن يتخذ من شكواه ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق ، أو لتحديه والتبرد عليه أو التشهير به، والا فانه يستحق الجزاء المناسب اذا هو وجه الى رئيسه عبارات تحمل هذا المعنى ، حتى لو ثبتت صحة ما تضمنته مثل هذه العبارات — واذا كان الظاهر من الشكاوى التى قدمها المطعون عليه لكل من النيابة الادارية وهيئة البريد ، انه قد جاوز فيها حدود الدفاع الشرعى عن نفسه بتطاوله على رئيسه وذلك باتهامه اياه بتهم ثبت كذبها وعدم صحتها ، فان قرار الجزاء الذى بنى على اعتبار المذكور قد خرج في شكواه على مقتضى اعمال وظيفته ، يكون قد اصاب صحيح حكم القانون .

(طعن ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

لا يحل للعامل أن يتخذ من الشكاوى ذريعة للتطاول على الرؤساء أو للتشهير بهم — أساس ذلك وجوب طاعة الرؤساء واحترامهم — هذا الالتزام لا يقتصر عند حد احترام العامل لرؤسائه في عمله بل يمتد الى حد التزامه بهذا القدر من الاحترام لامثالهم من الرؤساء في الأجهزة الأخرى — أساس ذلك ومثال .

ملخص الحكم :

لا مرية في أن الشكاوى حق للكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة سواء كانوا موظفين أو غير موظفين الا أن لهذا الحق حدودا يقف عندها ولا يتعداها ومن تلك الحدود يظهر جليا حق الطاعة للرؤساء على رؤسائهم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمرؤوس فطاعة الرؤساء واحترامهم — كما ذهب الحكم المطعون فيه — واجب ضمن للسلطة الرئاسية ناعليتها ونفاذها ولا يحق للموظف أن يتخذ الشكاوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه أو للتشهير به أو التبرد عليه ، الا أنه تحقيقا للمصالح العام لابد كذلك ضمانا لفاعلية ونفاذ السلطة الرئاسية وهو ما حدده الحكم المطعون فيه

اساسا لهذا الالتزام — من تأليم كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط هيئتهم والنقص من أقدارهم واعتبارهم أمام مرؤوسيهـم سواء صدرت تلك الانفعال من مرؤوس لهم يعمل تحتهم في ذات الجهاز الحكومى أو المرفق العام أو من آخرين يعملون في مرافق الحكومة الأخرى أو قطاعاتها العامة حيث تحكمهم التزامات ادارية بعدم الخروج على مقتضى الواجب في أداء عملهم . فقيام عامل من عمال الدولة باقحام نفسه في مسألة تخص مرفقا آخر غير الذى يعمل فيه سواء كان قد اشتغل فيه لفترة ما أم لم يسبق ارتباطه فيه بعمل وانطواء تصرفه على ما يتضمن التشهير بالرؤساء في ذلك المرفق ولو تجرد في نفسه ونيته عن قصد اثارة العمال فيه يعتبر بذاته عملا مؤثرا اداريا وذلك على الرغم من ثبوت ان الامر لم يكن ينطوى على نية الاثارة بقصد الاضرار بحسن سير العمل بالمرفق فان ذلك الالتزام الذى ينطوى على التشهير اذا ما وقع عند ممارسة حق الشكوى لا شك يكون جريمة تأديبية هى الاخلال بمقتضى الواجب في أداء العمل . ذلك أن واجب العامل في أى موقع من مواقع العمل بأجهزة الدولة الحكومية وقطاعاتها العامة القوامة على المرافق العامة والخدمات العامة لا ينحصر فحسب عند حد احترام رؤسائه في عمله بل يمتد الى حد التزامه بهذا القدر من الاحترام لامثالهم من الرؤساء في الاجهزة الأخرى واساس ذلك الالتزام وسنده يبعد كل البعد عن فكرة الاحترام المرتبط بأشخاصهم وإنما هو من صميم الرعاية الواجبة على كل مواطن لحسين سير العمل بالمرافق العامة وكافة مجالات النشاط العام بالدولة . ان الغاية من هذا الاحترام . . المفروض هو حسن سير العمل وطالما أنها لا تمس أصل الحق في الشكوى أو تستقطه وإنما هى تضعه في إطار من الشرعية التى لا يتجاوز فيها من يباشر حقه الطبيعى . حدود ذلك الحق ليجرد غيره أو يجرّد المصلحة العامة من حقوقها التى لا تتعارض مع حقه والتى لا يلزمه انتهاك حرمتها كى يباشر حقه .

(طعن ١١٣٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

عدم تجاوز المدعى مقتضيات التظلم في الشكوى الجماعية المقدمة منه ومن زملائه — عدم جواز مساعته تأديبيا إعن ذلك لإجرد مخالفة هذه الشكوى المنشور صادر بنظام تقديم موظفي هيئة الإبريد لشكاوهم يقضى بان كل شكوى موقع عليها من أكثر من شخص واحد ان يلتفت اليها .

ملخص الحكم :

ان شكوى المدعى وزملائه قد اقتضرت على التظلم من قرار نظمهم مع بيان أسباب هذا التظلم ولم يجاوزوا فيها مقتضيات التظلم الى ما فيه تحد لرؤسائهم أو التطاول عليهم أو المساس بهم واذا استجابت الهيئة لتلك الشكوى على الوجه السابق بيانه فان في ذلك ما يكشف عن انها كانت تقوم على أسباب جدية ومن ثم فان المدعى اذ اشترك في تقديمها لا يكون قد ارتكب ذنبا يمتضى مجازاته أو مخالفة تستوجب عقابه — اما مجرد مخالفة الشكوى للمنشور الصادر بنظام تقديم موظفي الهيئة لشكاوهم والذي تضمن النص على أن كل شكوى (موقع عليها من أكثر من شخص واحد ان يلتفت اليها) فليس من شأنه أن يسف على الاشتراك في تقديم تلك الشكوى وصف الذنب الإداري ما دام الشاكون قد التزموا فيها الحدود السابق الإشارة إليها وكل ما يكون لمخالفتهم لهذا المنشور من اثر هو عدم الالتفات الى شكاوهم .

(طعن ١٢١٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

مساعدة الموظف العام تأديبيا لا تقتصر على الأخطاء والمخالفات التي تقع منه أثناء تأدية أعمال وظيفته بل قد يسأل أيضا عن الأفعال والتصرفات التي تصدر عنه خارج نطاق أعمال وظيفته إذا كان من شأنها الخروج على واجبات الوظيفة أو المساس بها — لا يسوغ للموظف العام أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه للتشهير بهم — انطواء ذلك على أساءة استعمال حق الشكوى .

ملخص الحكم :

أن مبنى قرار الجزاء أن المدعى خرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تأسيسا على أنه بإرساله البرقية موضوع التحقيق — قد أساء استعمال حق الشكوى واتخذ وسيلة للتشهير برؤسائه واتهامهم بأمر لا دليل عليها ولا إثارة الفركة بين طوائف العاملين بالمصلحة وأنه لا يعنيه من المسؤولية عن إرسال هذه البرقية ادعاؤه بأنه أرسلها بصفته رئيسا للرابطة وليس بصفته من العاملين بالمصلحة إذ أن هذه الرابطة لم يكن لها وجود قانوني في تاريخ إرسال البرقية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن حق الشكوى مكول إلا أنه لا يسوغ للموظف العام أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه أو التشهير بهم والا حقت مساطفته تأديبيا لما في هذا المسلك من خروج على واجبات الوظيفة وما تقتضيه من احترام الرؤساء وتوثيرهم كما جرى قضاءها كذلك بأن مساطة الموظف العام تأديبيا لا تقتصر على الأخطاء والمخالفات التي تقع منه أثناء تادية أعمال وظيفته بل قد يسأل أيضا عن الأفعال والتصرفات التي تصدر عنه خارج هذا النطاق وبوصفه فردا من الناس إذا كانت تنطوي على إخلال بمقتضى الواجب نحو وظيفته .

ومن حيث أن الثابت فيها تقدم أن البرقية محل المساطة التأديبية صدرت من المدعى وأنها تضمنت اتهام مدير عام المصلحة بأنه اتبع أسلوبا غير مشروع ليخالف به التعليمات المكتوبة الصادرة عنه قاصدا من وراء ذلك إلى حل الموظفين على تحرير نماذج وصف الوظائف على وجه يخالف القانون ويضر بمصالح الموظفين الإداريين والكتابيين بالمصلحة إلا أنه ثبت من التحقيق عدم صحة هذه الادعاءات كما امتنع المدعى عن تقديم الدليل على ما جاء بالشكوى ، وعلى ذلك يكون المدعى قد أساء استعمال حق الشكوى واتخذ منها ذريعة للتطاول على رؤسائه الأمر الذي يعتبر خروجا على واجبات وظيفته ويستحق مجازاته عنه تأديبيا إما ما ذهب إليه المدعى من أنه غير مسئول عن فعوى البرقية المذكورة بمقولة أنها صادرة بناء على قرار من مجلس إدارة الرابطة وأنه قام بمجرد إرسالها بصفته رئيسا لهذا المجلس وليس بصفته من العاملين بمصلحة الضرائب فإن هذا الدفاع مردود بأنه مع التسليم بالوجود القانوني للرابطة المذكورة وقت صدوره

البرقية فان ذلك لا ينفي مسئولية المدعى عنها بصفتها رئيسا لمجلس ادارة الرابطة المشار اليها لان الموظف العام يسأل تأديبيا — كما سبق البيان — عن الاعمال والتصرفات التي تصدر عنه خارج نطاق أعمال وظيفته اذا كان من شأنها الخروج على واجبات الوظيفة او المساس بها ولا جدال في ان قيام المدعى بارسال البرقية يتضمن تأييده الضمني لقرار مجلس ادارة الرابطة في شأنها ولا يسوغ ادعاءه في هذا الخصوص بأنه كان مجرد مسخر لتنفيذ قرار المجلس ذلك انه لو كان لا يقر البرقية المذكورة لكان في وسعه ان يمتنع عن اصدارها باسمه وان يترك ذلك الاجراء لاعضاء المجلس الذين وافقوا على ارسالها وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون وقام على سبيله المبرر له ولا مطن عليه .

(طعن ٩٩١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حق الشكوى وان كفله الدستور والقانون الا ان له ضوابط اذا خولفت أضحت عملا يستاهل مساطة الموظف الشاكى تأديبيا .

ملخص الحكم :

حق الشاكى يكفله القانون ويحويه الدستور . ولممارسة هذا الحق شروط واوضاع في مقدمتها أن تكون الشكوى موجهة الى السلطة المختصة التي تملك رفع الظلم ورد الحق الى أصحابه . فاذا وجهت الشكوى الى غير الجهات الاصلية المختصة او اندفعت في عبارات جارحة تكيل الاتهانات بخير دليل فانها تكون قد ضلّت سبيلها وأخطأت هدفها وفقدت سندها المشروع ، وانقلبت الى فعل شأن وتصرف معيب غير مشروع ، اذ لا يجوز للموظف ان يتخذ من شكواه ذريعة للتطاول على الرؤساء او تحديهم او التمرد عليهم ليسخر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له .

(طعن ٥٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١)

ثالثا — المحافظة على كرامة الوظيفة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

اشتراط حسن السمعة والسيرة الحيدة في الموظف — وجوب توفره عند التعيين واستمراره طوال مدة الخدمة — سلوك الموظف الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في مجالها .

ملخص الحكم :

ان السيرة الحيدة والسمعة الحسنة من شروط التعيين في الوظيفة العامة وفي البقاء فيها . وتلك مجبوعة من الصفات والخصال يتحلى بها الشخص فتجعله موضع ثقة المجتمع . وتجنبه ما يشيعه قالة السوء بما يمس الخلق . ولا يكفى أن يكون الموظف متحليا بذلك عند التحاقه بالخدمة العامة بل يجب أن يظل كذلك طوالها . ذلك لما للوظيفة العامة من سلطة ومقتضيات توجب على صاحبها أن يحافظ عليها ، ولا يخرج على مقتضياتها أو ينحرف عنها ما أمكن . وأخذا بهذا النظر فإن سلوك الموظف العام الشخصي في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في مجال الوظيفة من حيث الاخلال بكرامتها ، ومقتضياتها ووجوب أن يلتزم الموظف في سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار اذ لا يقوم عازل سميك بين الحياة العامة والحياة الخاصة يمنع كل تأثير متبادل بينهما . ولا يسوغ للموظف العام ، ولو كان خارج نطاق الوظيفة أن ينسى أو يتناسى ، انه موظف تحوطه سمعة الدولة ويرتفخ عليه عليها . والكثير من التصرفات الخاصة للموظف قد يؤثر تأثيرا بليغا في حسن سير المرفق وسلامته ، ومنها ما قد يؤثر تأثيرا فاضحا في كرامة الوظيفة ورميتها . فعليه أن يتجنب كل ما قد يكون من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة واعتبار الناس لها . وعليه أن يتفادى الأعمال الشائنة التي تعيبه فتمس تلقائيا الجهاز الإداري الذي ينسب اليه ويميز بمقاماته .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

وجوب توافر حسن السمعة وطيب الخصال في الموظف العام —
التحليل على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال — يكفي وجود دلائل أو
شبهات قوية تلقى ظلالة من التمسك المثير على توافر هذه الصفة بمراجعة
البيئة التي يعمل بها الموظف — لا حاجة إلى الدليل القاطع على ذلك .

ملخص الحكم :

أن حسن السمعة وطيبة الخصال هما من الصفات الحميدة المطلوبة
في كل موظف عام والتي تعتبر جزءا من الوظيفة الصامة وبدون هذه
الصفات لا تتوافر الثقة والطمانية في شخص الموظف مما يكون له أثر بالغ
على المصلحة العامة وبذلك تختل الأوضاع وتضطرب القيم في جميع نواحي
النشاط الإداري وغيره ، ولا يحتاج الأمر في التحليل على سوء السمعة أو
عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على توافرها أو توافر أيها ، وإنما
يكفى في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى ظلالة من التمسك
المثير على أي من الصفتين المذكورتين حتى يشتم الموظف بعدم حسن
السمعة وذلك بمراجعة البيئة التي يعمل فيها .

(طعن ١٨٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

حسن السمعة — هو شرط صلاحية تفضيه طبيعة الوظيفة العامة
— أثر ذلك — وجوب توافره فواما في الموظف لاستمراره في تقلد وظيفته
والبقاء فيها — خروج الموظف على مقتضى واجبات وظيفته قبل الممهل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التدبيرية في الإقليم المصري لا يمنع من مجازاته بأحدى العقوبات المقررة
في هذا القانون ، والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

تشترط المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية تبين بعين في إحدى الوظائف أن يكون محمود السيرة ولما كان هذا شرط صلاحية تقتضيه طبيعة الوظيفة العامة فإنه لا يستلزم عند التعيين فيها ابتداء فحسب بل يتطلب توافره دوماً للاستمرار في تقلدها والبقاء فيها وتتضمن المادة ٨٢ من القانون ذاته بأن كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً وإذا كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية قد صدر في تاريخ لاحق لتاريخ ارتكاب التهمة للأفعال المنسوبة إليه فإن هذا القانون لم يتضمن في المادة ٣١ منه أي تعديل للجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ومنهم المتهم الذي يشغل الدرجة السادسة وكل ما قد استحدثته في هذه المادة أننا هو تنظيم لأختصاص المحاكم التأديبية فيما يتعلق بنوع الجزاءات التي توقعها كل منها على أساس اختلاف تشكيل هذه المحاكم تبعاً لما إذا كان الموظف المقدم للمحاكمة من الدرجة الثانية فما دونها أو من الدرجة الأولى فما فوقها . وبهذه المثابة فإن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بوضعه قانوناً إجرائياً في هذا الخصوص متعلقاً بالتنظيم القضائي وبالاختصاص يسرى بآثره المباشر وفقاً للتواعد العامة ولنص المادة ٤٧ منه على جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس التأديب والتي أصبحت بمقتضى أحكامه من اختصاص المحاكم التأديبية ولا وجه للاحتجاج بعدم جواز معاقبة المتهم بعقوبة قررها قانون لاحق على الفعل المراد تأديبه ، ذلك أن العقوبة الواردة في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى فئة الموظفين التي ينتمي إليها المتهم هي بذاتها عين العقوبة المقررة في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي ارتكبت في ظله الأفعال المسندة إليه ولا يزال حكم هذه المادة قائماً .

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

سوء السمعة والسيرة — تحققه بقيام شبهات قوية تتردد على السنة الخلق بما يمس خلق الموظف ويؤثر على سمعته الوظيفية — للإدارة مجازاة من يتسم بذلك ولو لم يصل الفعل الى حد تكوين جريمة جنائية .

ملخص الحكم :

ان حسن السمعة كما انه شرط اساسى عند الالتحاق بالخدمة فانه كذلك شرط لازم قيلمه اثناء الخدمة ، والموظف الذى يتسم بسوء السيرة من حق الادارة بل من واجبها أن توقع عليه العقوبات التى تراها محقة للصالح العام وذلك متى اطبأت واقتنعت بصحة ما نسب الى الموظف من أمور قد تخدش السمعة والسيرة وان لم يصل الامر الى حد تكوين الفعل المنسوب اليه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات — فيكفى لتحقيق سوء السمعة أو سوء السيرة قيام شبهات قوية تتردد على السنة الخلق بما يمس خلق الموظف ويؤثر على سمعته الوظيفية ، وعلى ذلك اذا تضمنت الشكوى المقدمة ضد المدعية نواحي اخلاقية متعددة توحى باعوجاج السير والسلوك الواجب توافرها فيها كموظفة فى مستشفى وتأيدت بتقرير المباحث فان الجهة الادارية اذا ما اقتنعت بها جساء بهذه الاوراق ورات فيها ما يفقد المدعية حسن السمعة والسيرة وبالتالي غير جديرة بالبقاء فى وظيفتها فلا تكون قد خالفت القانون فى شيء .

(طعن ٨٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحميدة يؤدي الى عدم الصلاحية

للبقاء فى الوظيفة — ارتكاب جريمة خلقية — يفقد الشرط سالف الذكر ولو وقع الفعل برضاها الكامل ، وسواء وقع فى المدرسة أو فى أى مكان آخر — الوعد بالزواج لا يؤثر على مسئوليتها تجاه واجبها الوظيفى وما

كان ينبغي عليها من التمسك بالفضيلة وعدم التردى فى الهاوية الى ابعاد الحدود .

ملخص الحكم :

أن ما ثبت فى حق المتهم الاول ، وهو قيام علاقة آثمة بينه وبين فرائسة بالمدرسة ، فيه اخلال خطير بواجبه كمدرس بمهته الاولى تربية النفس على الاخلاق القوية وأن يكون مثلاً حسناً يحتذى به فى نظر الكاتبة فإذا فقد شرط حسن السمعة والسيرة الحيدة فقد الصلاحية للبقاء فى الوظيفة ، وتمين لذلك تنحيته عنها طبقاً للقانون ، ولا يغير من الامر شيئاً وقوع الفعل برضاء من وقع عليه ، لأن مرد العقاب فى هذه الحالة هو الخروج على مقتضى الواجب الذى تفرضه عليه الوظيفة من ضبط النفس وتقويمها بالاخلاق الفاضلة ، وتقدير العقوبة عند ثبوت الفعل هو من شأن المحكمة التأديبية وحدها ولا رقابة لهذه المحكمة عليها فى ذلك ما دامت العقوبة متلائمة مع الذنب الذى وقع .

هذا وإذا كانت الوقائع تشير الى أن الفعل قد وقع عليها برضاءها الكامل ، فإن الوعد بالزواج — أن صح — لا يؤثر على مسئوليتها تجاه واجبها الوظيفى وما كان ينبغي عليها من التمسك بالفضيلة وعدم التردى فى الهاوية الى ابعاد الحدود سواء وقع هذا العبث فى المدرسة أو فى أى مكان آخر لأن المسئولية قائمة لا يحدها مكان ما دام الامر فيها متعلق بفقدان حسن السمعة ، وهو شرط أساسى للخدمة ابتداء أو الاستمرار فيها : ولا جدال فى أن ما أتته هذه المتهمة يعد اخلالاً شديداً وخطيراً بحسن السير والسلوك وخروجاً على مقتضى الواجب الامر الذى يفقدها شروط الصلاحية للبقاء فى الوظيفة .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٨ قى — جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

القبلا :

فصل الموظفة لما علق بسمعتها من شوائب شديدة التأثير على عملها كتهورجية فى مستشفى — قرار صحيح قائم على سببه — استلزام ثبوت وإثبات معينة فى حقها — فى غير محله — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بفصل المدعية وهو قرار تأديبي يجب أن يقوم على سببه ، وسببه في هذه الحالة هو ما علق بسمعة المدعية من شوائب شديدة التأثير على عملها كموظفة في مستشفى تقوم فيه على خدمة المرضى مما يتطلب توافر الثقة التامة فيها وهو الأمر الذي يتنافى مع ما عرف عنها في الوسط الذي تعيش فيه من سوء السمعة وانحراف السلوك الى أقصى الحدود ولا يجب في هذه الحالة — كما يقول الحكم المطعون فيه — ثبوت واقعة معينة مما أسند للمدعية في الشكوى وفي تقرير المباحث اذ يكفي لتحقيق المسؤولية وبالتالي انزال العقاب الإداري أن نستخلص الجهة الإدارية الواقعة التي بنت عليها الجزاء استخلاصا سائفا ومقبولا من واقع الأوراق المطروحة عليها وليس لجهة القضاء رقابة على هذا الاقتناع ما دامت الأوراق التي استخلص منها هذا الاقتناع قد تؤدي اليه كما أنه لا رقابة على تقدير العقوبة ما دامت تدخل في النطاق القانوني للجزاءات الجائز توقيعها في مثل هذه الحالة .

(طعن ٨٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

صفة الثقة والاعتبار اللذان توافرها للاستمرار في العمل — فقدها يتقاضى مبالغ من الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم — قرار الفصل الصادر لهذا السبب — قرار صحيح قائم على سبب جدى .

ملخص الحكم :

إذا كان سبب قرار الفصل هو ما نسب الى المظعون عليه وزملائه من أفراد نقطة الموردة من انهم يتقاضون جميعا مبالغ من الصيادين نظير عدم تحرير محاضر مخالفات لهم وأن حصيلة هذه المبالغ توزع عليهم وقد رسخ ذلك في عقيدة الجهة الادارية مما ترمى اليها أولا من انشاء ومن اقرار أحد الصيادين ، فمن اعتراف أحد أفراد النقطة ، ثم من القرائن والدلائل الواردة الاشارة اليها في صلب قرار فصل المظعون عليه ، وقد

أدى ذلك كله الى فقدده هو وزملائه صفة الثقة والاعتبار اللازم توافرها فيه والتي هى عماد صلاحية كل موظف أو مستخدم لاستمراره فى مباشرة عمله الوظيفى بل والتي هى الزم ما تكون لمثل هؤلاء النوتية الذين يحرسون سواحل البلاد من خطر المجرمين ومهربى المحظورات ، فاولئك يجب ان ينحلوا بالتعفف عن الدنيا ويتميزوا بالاستقلالية والبعد عن مواطن الشبهات فانه تأسيسا على ما تقدم يكون من حق الادارة ان تقتضى المطمعون عليه وزبلاءه عن العمل وقرارها بفصلهم هذا ، قد قام بعد الذى تقدم ، ولا جدال على اسباب قوية جدية يقتضى المبادرة الى اعتبارها من حسن سير المرفق العام ، وهى اسباب جوهرية ثابتة ومستعدة من اصول مختلفة موجودة فنتج قرار الفصل ماديا وقانونا .

(طعن ١٠٧٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الموظف مسئول تأديبية عما يرتكبه من مخالفات فى مباشرته وظيفته الرسمية ، وعما يصدر منه خارج نطاقها بوصفه فردا من الناس — المخالفات التى يرتكبها رئيس اقسام المساعدات والهيئات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذى اختير للعمل بفرع معونة النساء اثناء عمله بهذا الفرع — مسئوليته عنها اداريا — التحدى بانه عين بهذا الفرع بوصفته الشخصية لا بوصفه موظفا — فى غير محله .

ملخص الحكم :

ان حجاج المدعى ردا للمسئولية الادارية عنه — بانه انما كان يعمل بفرع معونة النساء بكفر الشيخ بصفته الشخصية لا بوصفه موظفا حكوميا فى غير محله ، ذلك ان هذه الصفة التى يدعمها ليس من شأنها على اية حال ان ترفع عنه المسئولية الادارية كموظف عام لانه وهو يشغل مهام رئاسة اقسام المساعدات والهيئات منوط به أصالة ، وقبل أى موظف آخر بوزارة الشؤون الاجتماعية اثبات المخالفات لاحكام القانونين رقمى (٤٩) لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الضيرية ، (١٥٢) لسنة ١٩٤٩ الخاص بالاندية والقوانين المعدلة لها والقرارات المنفذة لاحكامها وله

في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائي التي تلازمه حيثما يتواجد في منطقة عمله انرسى وخاصة في مجال نشاط فرع معونة الشتاء بكثر الشيخ . ومن ثم فان اى خطأ يصدر منه في هذا المجال او اى تقصير او افعال يعزى اليه يكون بمثابة الاخلال بواجبات وظيفته مما يترتب عليه مساطته اداريا وغنى عن القول ان الموظف الحكومى لا تقتصر مسؤوليته عما يرتكبه من افعال في مباشرته لوظيفته الرسمية به انه قد يسأل كذلك تاديبيا عما يصدر منه خارج نطاق عمله ويوصفه فردا من الناس . فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة التى ينتهى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق اعمالها ولا يجوز ان يصدر منه ما يمكن ان يعتبر مناقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب له وهو عنه في التمكن لسلطة الادارة وبث هيئتها في النفوس .

(طعن ٢٣٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

سوء السلوك في غير النطاق الوظيفى - انعكاسه على سلوك الموظف في مجال الوظيفة .

ملخص الحكم :

ان سوء سلوك الموظف وهو في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في مجال الوظيفة من حيث الاخلال بكرامتها ومقتضياتها ووجوب ان يلتزم في سلوكه بما لا يفقده الثقة والاعتبار .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

اثر سلوك الموظف وسميته خارج الوظيفة في وصف الجريمة التأديبية وفي العقوبة .

ملخص الحكم :

أن سلوك الموظف وسمعته خارج عمله وأن كان ينعكس عليه في عمله الوظيفي ويؤثر عليه وعلى الجهاز الإداري جيمه إلا أنه يجب التفرقة عند توقيع الجزاء الإداري عليه بين ما يأتيه عن طريق عمله أو بسببه ، وبين ما يأتيه خارجا عنه مراعاة في ذلك بطبيعة الحال نوع الوظيفة التي يؤديها ومدى خطورة انعكاس سلوكه الخارجى على عمله الوظيفى .

(طعن ٧١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تلاعب الموظف بالعقيدة والاديان بقصد تحقيق مآرب خاصة —
انطواء تصرفه على سوء السلوك الشديد — لا محل للخلط بين حرية
العقيدة في ذاتها وبين التلاعب في العقيدة والاديان .

ملخص الحكم :

لا يجوز الخلط بين حرية العقيدة في ذاتها وبين سوء السلوك
الشديد الذي قد يستفاد من التلاعب بالعقيدة والاديان ، أي كانت العقيدة
أو الدين ، بقصد تحقيق مآرب خاصة وأغراض دنيوية معينة ، سرعان
ما يرتد التلاعب بالعقيدة أو الدين عن عقيدته أو دينه إذا ما تحققت
مآربه الخاصة وأغراضه الدنيوية الزائلة . ومع التسليم بحرية العقيدة
أو الدين ، بمعنى أنه لا يجوز إكراه شخص على اعتناق عقيدة معينة
أو دين معين ، إلا أنه ليس من شك في أن مسلك التلاعب بالعقيدة
وبالاديان بقصد تحقيق تلك المآرب والأغراض أي كانت العقيدة والدين
يصبه بسوء السلوك الشديد من الناحية الخلقية ، فما كانت العقائد
والاديان مطية لتحقيق أغراض دنيوية زائلة ، وإنما تقوم العقيدة فيها
على الإيمان بها والاخلاص لها ، ومن ثم كان الشخص الذي يتلاعب بها
لتحقيق مثل تلك المآرب والأغراض هو شخص يمسح الحكمة التي تقوم

عليها حرية الدين والمعتقد مسخا ظاهر الشذوذ ، ولذا كان مسلكه هذا
في نظر الاديان جميعا معتبرا مسلك الشخص الملتوى سبيء السلوك .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

زواج مانئون بمقتضى عقد عرفى — فصله تأسيسا على انه اخل
بواجبات وظيفته وسلوكه الوظيفى — فقدان قرار الفصل اركان السبب .

ملخص الحكم :

ان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات
وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف
الواجبات التى تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة او اوامر
الرؤساء في حدود القانون ، او يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته
التي يجب ان يقوم بها بنفسه اذا كان ذلك منوطا به وان يؤديها بدقة
وامانة ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه ارادة الادارة لتوقيع
جزاء عليه بحسب الاشكال والاضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب
المقرر ، ومن ثم اذا ثبت ان فصل المانئون (المدعى) قد أسس على انه
ارتكب ذنبا اداريا هو تزوجه بعقد عرفى ، فان قرار الفصل يكون نافذا
لركن من اركانه هو ركن السبب ، ذلك ان هذا الفعل لا يعتبر اخلافا من
المدعى بواجبات وظيفته او سلوكه الوظيفى ، اذ انه لم يكن يباشر عند
زواجه عمله الرسمى كمانئون ، وانما كان مثله في ذلك كمثل اى فرد عادى
لا حرج عليه في ان يتزوج زواجا عرفيا دون ان يوثقه متحولا في ذلك ما قد
يترتب على اجرائه على هذا النحو من نتائج عند الإنكار ، وقد يكون لما
ورد بأسباب القرار التأديبى وجه لو ان المقدم للمحاكمة التأديبية المانئون
الذى أجرى العقد دون ان يوثقه رسميا ، او لو ان المدعى باشر بصفته
مانئنا عقدا عرفيا دون ان يوثقه رسميا .

(طعن ١١٣٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٥)

(م ١٩ — ج ٨)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

ادانة تورجى بوزارة الصحة جنائيا في تهمة مزاولته مهنة الطب بدون ترخيص — فصله من الخدمة تاديبيا — قيام قرار الفصل على سبب قانونى .

ملخص الحكم :

بمى ثبت ان المدعى — الذى يعمل بوظيفة تورجى بوزارة الصحة — قد ادين جنائيا في تهمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص ، فهذا كان في ذاته لان يستوجب المؤاخذة التأديبية ، لانطوائه على اخلال بواجبات وظيفته التى تتطلب في مثله الامانة في اخص ما يتصل بالذمة والضيم الانسانى وصحة الجمهور ، حتى لا تتعرض حياة المرضى او ارواحهم للخطر نتيجة الجهل باصول مهنة الطب واساليب العلاج ، ولتفاثره مع مقتضيات هذه الوظيفة التى ما كان يسوغ استغلالها لبعث ثقة زائفة غير مشروعة في نفوس المرضى ذوى الحاجة ، في حين انه كان أولى به قبل غيره ، بحكم وظيفته واتصاله بمهنة الطب ان يلتزم حدوده القانونية التى لا تخفى عليه ، ويقتصر نشاطه في مساهمته الخيرية أن شاء على الخدمات المسبوح بها لاملاله ، فاذا انتهت الادارة من هذا كله الى تكوين اقتناعها بادانة سلوكه ، وبنت على ذلك قرارها باتصاله عن وظيفته لعدم اطمئنانها الى صلاحيته للاستمرار في القيام بامائها ، متوخية بذلك رعاية مصلحة العمل ومصلحة الجمهور معا ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

وجوب ان يكون رجال التعليم فوق مستوى التشبهات والريب — دقة موازين الحساب بالنسبة اليهم .

ملخص الحكم :

ان رجال التعليم وهم من الذين يقومون على تربية النشء يجب ان يكونوا فوق مستوى الشبهات والريب وينبغى لهم ان يتحلوا بآرغع الفضائل واسماها وان يتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم حتى يكونوا موضع ثقة طلابهم وذويهم ومن ثم تدق موازين الحساب بالنسبة لهم .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

تواجد المطمون عليه في منزل زوجية المطمون عليها في وقت متأخر من الليل في غيبة الزوج ودون علمه وبصورة معينة — يشكل في حق كل منهما جريمة تأديبية صارخة .

ملخص الحكم :

ان في مجرد تواجد المطمون عليه الاول في منزل زوجية المطمون عليها في وقت متأخر من الليل وفي غيبة الزوج صاحب الدار ، ودون علمه وبالصورة التي تم بها الضبط ، يشكل في حق كل منهما ، ولا شك مخالفة تأديبية صارخة ، وهو ذنب قائم بذاته مستقل عن الجريمة الجنائية : سواء اكانت من جرائم العرض أم من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير كدخول بيتا مسكون بقصد ارتكابه جريمة (يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا اماناتكم وانتم تعلمون) ، (ما خلا رجل بامرأة قط الا كان الشيطان ثالثهما) فالذنب هنا قوامه الخروج على مقتضى الواجب والاخلال بكرامة الوظيفة . فضلا عما فيه من اهدار لاصول الدين واستهتار بتقاليد مجتمعا المصري العربي الشرقي . (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستاذنوا وتسلموا على أهلها ذلك خير لكم لعلكم تذكرون . فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها) . — (قل للمؤمنين يغضون من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ،

ويحفظن مروجهن) . فكان أسلم واطهر وأبقى للمطعون عليهما ، مهما كانت الدوافع والمبررات ، أن يعتمد عن مواطن الريب وأن قالوا : الحلال بين والحرام بين فإن بينهما أموراً متشابهات فاحذروها . واتقوا الله .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

رضاء الزوج الموظف عن الاعمال المشينة التي تقارنها زوجته في منزله ومشاركته في ثمارها الآثمة ، وعلو عيشه عن حقيقة مستواه ، بحصوله على المال من مصادر غير مشروعة هو وزوجته — اعتبار ذلك انحرافاً خلقياً يهس السلوك القويم ويؤثر تأثيراً سيئاً على الوظيفة العامة بما يفقد الصلاحية للبقاء فيها — قيام قرار فصله على سببه البرر له .

ملخص الحكم :

إذا كان المطعون ضده يقيم مع زوجته في مسكن واحد ويحيا حياة لا تتفق ومرتبته أو الوظيفة التي يشغلها وهو الذي ليس له مصدر رزق شريف آخر غير ما يتقاضاه من أجر عن هذه الوظيفة وليس في الأوراق ما يدل على أن زوجته تملك مالا موروثاً أو غير موروث كسبته من عمل معين شريف ، فلا يمكن أن يقال بعد ذلك أن المطعون ضده أو الزوج صاحب الدخل المحدود لا يعلم شيئاً عن مصدر المال الذي يأتيه طواعية ، والمعقول أن يكون على علم بهذا المصدر فإن تجاهل ذلك فإن هذا لا يخلية من المسؤولية ، ولا ضرورة أن يأتي هو من جانبه بعمل إيجابى بل يكفى أن يكون راضياً عن الاعمال المشينة التي تجرى في منزله ويشترك في ثمارها المحرمة ، والمطعون ضده لا شك يرغل في حياة أرغد بكثير من الحياة الشريفة التي كان يجب أن يحياها بما يتناسب ومركزه الوظيفي وما يحصل عليه من أجر هو دون الكفاف لشخص متزوج وله ولد وأسرة يقوم بالانفاق عليها فليس في مقدور مثل هذا الشخص أن يشترك في تليفونين بأسمه أو أن يستأجر هو أو زوجته التي لا تملك مالا ظاهراً شققاً يؤجرها بفروشة وما يستلزم من مال لا يقبله أى مصدر من المصادر المشروعة قانوناً .

والثابت أن زوجة المطعون ضده أسبها المعروف به لدى الأشخاص الذين يبحثون عن المتعة والحرام هو غير أسبها الحقيقي (.....) وأن الوافدين إلى الجمهورية العربية المتحدة من الاقطار المجاورة يعرفون اسم الشهرة هذا كما يعرفون رقم التليفون الذى يتصلون بها عن طريقه وقد شهد بذلك السعودى و على النحو السابق ذكره ، هذا علاوة على ما ذكرته ونصلته توصيلا خاصا بصلتها بزوجة المطعون ضده وبتحريض هذه الزوجة لها على البغاء هى وغيرها تحت نظر زوجها (المطعون ضده) وعلمه وموافقته ولم تنكر زوجة المطعون ضده ولا هو أن لها به صلة وإن كانت كزعمها صلة خادم بخدم دون أن يذكر أسباب جدية تدعو هذه الفتاة للاقتراء عليها كذا خصوصا وقد تأيدت أقوال تلك الفتاة بما أسفر عنه محضر التفتيش والمراقبة التى أجراها مكتب الآداب لزوجات المطعون ضده .

ومن حيث أن الوقائع المتقدمة تحمل فى ثنائياها ظاهرا وباطنا انحراف المطعون ضده انحرافا خلقيا يمس السلوك القويم وحسن السيرة ويؤثر تأثيرا سيئا على الوظيفة العامة التى يشغلها وعلى كرامتها واعتبارها ، ويقلل من الثقة فيها وفى شأغلها وهو الأمر الضار بالمصلحة العامة التى يحرص المشرع على إحاطتها بسياس من الاحترام الذى لا يمكن أن يتحقق وشاغل الوظيفة على درجة مؤسفة من تدهور فى الخلق وقد ارتضى لنفسه هذا الموقف المعيب فخرج به على مقتضيات الوظيفة بالتفريط فى أمر ما يمكن أن يتحلى به الموظف من جميل الخصال وقد بذلك صبغته الخلق الكريم والسيرة الحسنة . وبالتالي البقاء فى الوظيفة ، ووجب تنحيته عنها .

ومن حيث أنه لذلك استخلص القرار المطعون فيه من الوقائع المتقدمة على وجه سائغ أن المطعون ضده قد فقد شرط الصلاحية للبقاء فى وظيفته وقام على أسباب لها أصول ثابتة فى الأوراق تؤدى إلى النتيجة التى انتبى إليها مائيا وقانونيا فإن هذا القرار يكون بنأى عن الطعن لصدوره صحيحا سليما مطابقا للقانون وقتلما على سببه المبرر له .

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

تردد مدرس على منزل زميلاته له يقين بمفردهن — اعتباره من تهيل الخروج على مقتضى الواجب في أداء الوظيفة ، مخالفته لتقاليد المجتمع المصرى وللتعليمات الادارية الصادرة في هذا الشأن — في محله — محاولة تبرير المخالفة بالقول بسلامة الدوافع اليها ونيل الغرض منها — غير مجد — وجوب البعد عن مواطن الريب درءا للتشبهات .

ملخص الحكم :

ان تعاليم الدين وتقاليد المجتمع المصرى لا يمكن ان تتفق مع دخول رجل غير محرم في منزل انثى لا يقيم معها أحد من أهلها ، مهما كانت الدوافع نبيلة والمبررات شريفة ، وانه كان اسلم للدمى وأطهر له ان يبتعد عن مواطن الريب درءا للتشبهات ، وان يمتنع عن الاقتراب من منزل المدرسات تنفيذا للتعليمات الادارية وأوامر رئيسه ناظر المدرسة ، وان يترك المدرسات وشأنهن ، حتى لا تتأذى سمعتهن ويطمع الذى في قلبه مرض . ومن ثم يكون المدعى قد خرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته كمدرس حين زار المدرسات في مسكنهن الخاص وعندما زرته في منزله بناء على دعوتيه لهن للقيام بهذه الزيارة ، كما خالف أوامر الرؤساء الصادرة اليه في حدود التعليمات الادارية .

(طعن ٩٠٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

اتفراد الموظف بزميلة له في غرفة واحدة بأحد الفنادق رغم انتفاء أية صلة بينهما تبرر هذه الخطوة — يعد ذنباً اداريا حتى ولو كانت مخطوطة له — ينطوى على خروج على مقتضيات الوظيفة وإخلال بكرامتها وان وقع بعيدا عن نطاق الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن أفراد المتهم في غرفة بأحد الفنادق — بزميلة له على النحو الثابت في التحقيق — فيه خروج على تعاليم الدين وتقاليد المجتمع التي لا يمكن أن تسمح بمثل هذه الخطوة بين رجل غير محرم وأنثى ولو كانت مخطوبة له — ولقد كان عليه وهو من رجال التعليم أن يعتمد عن مواطن الريب درءا للشبهات وإن يلتزم في سلوكه مالا يفقده الثقة والاعتبار — ولا شك في أن ما وقع منه — وإن كان بعيدا عن نطالق وظيفته — يعد ذنبا إداريا مستوجبا للعقاب لما فيه من خروج على مقتضيات وظيفته وإخلال بكرامتها وما تفرسه عليه من تعف واستقامة إذ أنه كمدريس مهنته تربية النشء على الأخلاق القوية وواجبه أن يكون قدوة حسنة ومثلا يحتذى .

(طعن ٣٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

معيار مساءلة الموظف تأديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة .

ملخص الحكم :

أن المخالفات التأديبية ليست محددة حصرا ونوعا فلا يشترط لإراخدة الموظف تأديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة أن يكون ذلك منطويا على انحراف في طبيعه وخلقه على وجه يؤثر تائيرا مباشرا في كيان وظيفته واعتبارها بل يكفي أن يصدر منه ما يمكن أن يعتبر منافضا ومتعارضا مع الثقة الواجبة فيه والاحترام المطلوب له لما ينطوى عليه ذلك من خروج على مقتضيات الوظيفة وما تتطلبه من بعد عن مواطن الريب وعن كل ما يمس الامانة والنزاهة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المخالفة التأديبية ليست فقط أخلال العامل بواجبات وظيفته ، بل توجد كذلك كلما سلك العامل خارج نطاق وظيفته سلوكا معيبا يمس كرامته ويمس بطريق غير مباشر كرامة المرفق الذى يعمل به — النص فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على بعض أنواع الأعمال الشائنة — ليس من قبيل الحصر والتحديد — مثال وجود العامل فى منزل تحوم حوله شبهة ادارته للعب القمار ومجالسته وآخرون ربة البيت فى غياب زوجها — يشكل مخالفة تأديبية .

ملخص الحكم :

ان المخالفة التأديبية ليست فقط أخلال العامل بواجبات وظيفته ايجابا أو سلبا وما تقتضيه هذه الواجبات من احترام الرؤساء وطاعتهم ، بل كذلك تنهض المخالفة التأديبية كلما سلك العامل سلوكا معيبا ينطوى على أخلال بكرامة الوظيفة أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه من تعفف واستقامة ويعد عن مواطن الريب والذفيا ، وإذا كان لا يقوم بين الحياة العامة والحياة الخاصة عازل سميك يمنع كل تأثير بتبادل بينهما فانه لا يسوغ للعامل حتى خارج نطاق وظيفته أن يغفل عن صفته كعامل ويقدم على بعض التصرفات التى تمس كرامته وتمس بطريق غير مباشر كرامة المرفق الذى يعمل فيه اذ لا ريب أن سلوك العامل وسمعته خارج عمله ينعكس تماما على عمله الوظيفى ويؤثر عليه وعلى الجهاز الادارى الذى يعمل به ، ومن أجل ذلك كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون العاملين فى الدولة ومن بعده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يوجب فى الفقرة (٢) من المادة ٥٣ على العامل « أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب كما ينص فى المادة (٥٩) منه على أن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا . وعلى مقتضى ما تقدم فانه يجب على العامل أن يتجنب فى تصرفاته خارج الوظيفة كل مسلك شأنه يكون

من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة ووقارها ، ولئن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد اشار الى بعض انواع الاعمال الشائنة كلعب القمار فى الاندية والمحلات العامة (المادة ٥٧ مقرة ٦) الا أن ذلك ليس من قبيل الحصر والتحديد اذ ان واجبات العامل نفسها لا تقبل بطبيعتها حصرا وتحديدًا لعدة اعتبارات تكمن فى الوظيفة ذاتها ومستواها وما تستلزمه من وقار وكرامة تقيد العامل حتى فى تصرفاته الخاصة فيلتزم بمستوى من السلوك يلىق بكرامة الوظيفة ويتناسب مع قدرها ، وليس فيما تقدم ما يهد تكبيلا للعامل بقيود تنطوى على الحجر على حريته اذ المناط فى تأنيث تصرفات العامل الشخصية خارج الوظيفة هو بهدى انعكاس تلك التصرفات على الوظيفة العامة وتأثيرها بها .

ومن حيث ان القدر المتيقن من التحقيقات التى تمت فى القضيتين رقم ٩٢ لسنة ٦٤ جنح اداى قصر النيل ورقم ٥٧٨ لسنة ١٩٦٧ جنح اداى قصر النيل أن المنزل الذى ضبط فيه الطامن تحوم حوله الشبهات ويردد عليه بعض الاشخاص للعب القمار ، بل أن بعض من ضبطوا فى القضيتين المذكورتين ومن بينهم الطامن لم يبار ايهم فى أنهم يلعبون الورق ، ولئن ذكروا أن ذلك كان بقصد التسلية فقط الا أن حقيقة الامر تخالف ذلك من واقع ضبط « النيش » وأوراق اللعب وكذلك ما تكشف عنه طبائع الامور من تواجد المترددين على المنزل حتى المساعات الاولى من الصباح بما لا يقتضيه طبيعة الزاور بين الاصدقاء . وتواجد الطامن فى هذه البيئة التى تطلت من الاخلاق الكريمة وفى هذا الوسط المدموغ بالاستهتار والعبث ، يؤثم سلوكه وينعكس بل يمتد الى وظيفته اخذا فى الاعتبار مستوى الوظيفة التى يقوم بعملها واتصالها بالعمل القضائى ، وبالتالي يكون الطامن قد ارتكب الذنب التأديبى المنصوص عليه فى الفقرة (٢) من المادة (٥٣) والمادة (٥٩) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا وجه للحجاج بأن الطامن لم يثبت فى حقه لعب القمار اذ أن ما أسند اليه هو الاخلال بكرامة الوظيفة طبقا للعرف العام وسلوكه مسلکا لا يتفق والاحترام الواجب ، وهذه المخالفة لا تتوقف بطبيعة الحال على ثبوت أو نفي ادارة المنزل للعب القمار وانما تستخلص من مجموع الدلائل والقرائن التى أسفرت عنها التحقيقات وهى فى مجموعها تضىء ظلالا كثيفة على فساد بيئة هذا المنزل طبقا للعرف العام الذى لا يبيح

تواجد اغراب لا يتون بصلة القربى لرب البيت يجالسون فيه زوجته اثناء غيبته حتى الساعات الاولى من الصباح ، وغنى عن القول ان دفاع الطاعن بأنه يرتبط بصلة القربى برب البيت وأن تواجده بل تردده على المنزل بصفة مستمرة أنها كان لرعاية شئون الاسرة بعد ان حبس رب الاسرة احتياطيا في احدى الجرائم هو دفاع سلقط ومردود بأن واجب الرعاية يتناقص تهما مع السماح لاصدقاء الزوج بالتواجد في المنزل اثناء غيابه حتى الساعات الاولى من الصباح يتناولون الطعام ويلعبون الورق ، ولو كان جادا في هذا الدفاع لتمسك بالاصول المرعية وباحكام الدين الحنيف ولنع هؤلاء من التردد على المنزل على هذا النحو ، ولو كان الطاعن حريصا على ان يتجنب الزلل وكل ما يؤثم سلوكه الشخصي لا تمتنع نفسه عن التردد على المنزل المذكور او قبول الاشراف على أسرة رب البيت بعد ان وضح له منذ عام ١٩٦٤ ما يحيط بالمنزل من ريب وشبهات وأنه كان هدفا لمهاجمة شرطة الاداب ، فالاولى ان يتبعد عن مواطن الشبهة لا ان ينغمس فيها تحت ستار قرابة بعيدة لم يفرها قبل ان يضبط في المنزل عام ١٩٦٧ .

(طعن ٢٤٤ لسنة ١٥ قى — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

وجوب توافر حسن السمعة وطيب الخصال في الموظف العام —
التدليل على سوء السمعة وعدم طيب الخصال — يكفى وجود دلائل أو
شبهات قوية تلقى ظلالا من الشك المتري على توافر هذه الصفة — لا حاجة
للدليل القاطع على ذلك .

ملخص الحكم :

حسن السمعة وطيب الخصال ، وهما من الصفات الحميدة المطلوبة
في كل موظف عام ويدون هذه الصفات لا تتوافر الثقة والطبائنة في شخص
الموظف مما يكون له اثر بالغ على المصلحة العامة ، ولا يحتاج الامر في
التدليل على سوء السمعة أو عدم طيب الخصال وجود دليل قاطع على
توافرها أو توافر أيهما ، وإنما يكفى في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات

توية تلقى ظللاً من الشك المثير على أى من الصفتين المذكورتين حتى يتسم الموظف بعدم حسن السمعة^(١)

(طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

جريمة تبديد منقولات الزوجة — تعتبر ذنباً ادارياً يسوغ مؤاخذه العامل تاديباً .

ملخص الحكم :

انه وأن كانت جريمة تبديد المطعون ضده لمنقولات زوجته لا تعد من الجرائم المخلة بالشرف الا انها تكون ذنباً ادارياً يسوغ مؤاخذه تاديباً ولو أن المجال الذى ارتكب فيه هذا الذنب خارج نطاق عمله الوطنى لان هذا العمل يكون في حد ذاته سلوكاً معيباً ينعكس اثره على كرامة الوطنية ويمس اعتبار شأغلها ويزمزع الاطمئنان الى استقامة النائسنة وتهذيب التلاميذ وتثقيف عقولهم وتغذية أرواحهم بالقيم من مبادئ الاخلاق وغرس الفضائل في نفوسهم يجب أن يكون قدوة مثلى في سلوكه وان يبنى بتصرفاته عن مواطن الربيب فلا ينزلق الى مسلك موصوم بالانحراف فاذا ما تنكب الطريق السوى وجب مؤاخضته ومجازاته عن ذلك .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٢ ق ، ٤٩٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

قيام الممثل بتفيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لا يصمه بسوء السمعة — التدخين واحتساء القهوة بقر العمل أمر مألوف في مكاتب الحكومة وليس محظوراً على أحد — انتفاء المخالفة في الحالتين .

ملخص الحكم :

الواضح من الاوراق والتحقيقات ان سبب القرار المطعون فيه حاصله أن المدعية عملت في فيلم قصر الشوق في دور (نعلنة) وهو دور يسوء الى

سمعتها كامالة بالتليفزيون فضلا عن عدم حصولها على ترخيص بذلك من المختصين ، وكذلك بقاؤها بمبنى التليفزيون بعد مواعيد العمل الرسمية وحتى ساعة متأخرة دون مبرر معقول مما يستدل معه على أن لها أهداف خفية تتعارض مع السلوك الوظيفي ، وانها تقضى وقت العمل فى احتساء القهوة والتدخين والتردد على المكاتب المختلفة بالمبنى ، بجانب عدم تنفيذها تعليمات الرؤساء وعدم قيامها بالعمل المفوط بها على الوجه المعتاد .

ومن حيث أن قيام المدعية بالتبثيل فى أحد الاعلام واحتسابها القهوة أو التدخين بمقر العمل ، كلها أمور لا تنطوى فى ذاتها على مخالفة تأديبية تضم مرتكبها بسوء السلوك ذلك لان التبثيل من أضحى معقرا به من المجتمع وتشجعة الدولة وافتتحت له المعاهد المختلفة لتدريسه ، ولا شك أن قيام الممثل بتبثيل أحد شخصيات المجتمع السيئة لا يصمه بسوء السمعة كذلك فان التدخين واحتساء القهوة بمقر العمل أمر مألوف فى مكاتب الحكومة وليس محظورا على أحد ، كما أن بقاء المدعية بالمبنى بعد مواعيد العمل لا يكفى بذاته لوصفها بسوء السلوك الوظيفي ، ولا يبقى بعد ذلك من الاسباب التى تام عليها القرار المطعون فيه وثبت فى حق المدعية الا عدم حصولها على ترخيص من المختصين بالتبثيل فى فيلم قصر الشوق وكذلك عدم اطاعتها لتعليمات رؤسائها .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

لجوء العامل المصرى الى القضاء الاجنبى بمناسبة منازعة يحق يدعيه وفقا لعقد الاستخدام الذى ابرمه مع الهيئة الاجنبية واثاء اعارته لحيها - لا يعتبر منطويا على اخلال بواجبات وظيفته او شبهة المساس بسيادة الحكومة المصرية .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده كان يعمل بطريق الاعارة بالجمهورية العربية الليبية فى إحدى الهيئات المصرية التى تباشر العمل فى

ليبيا وفقا للقوانين السائدة في هذا البلد طبقا لقاعدة اقليمية القوانين ودليل ذلك ان هذه الهيئة قد أبرمت مع العامل المذكور عقد استخدام موظف مغترب تناما على غرار العقود التي تبرمها الجهات الادارية الليبية مع الموظفين المغتربين وتضمنت المادة الرابعة من هذا العقد بتطبيق احكام قرار مجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ في شأن لائحة الموظفين الاجانب بمغزو بالجمهورية العربية الليبية وقد كان بديها فان الهيئة المتعاقدة مع المطعون ضده وقد قامت بمباشرة نشاطها كما يتضح من الاوراق بالجمهورية العربية الليبية فانها في اطار علاقاتها المتعلقة بهذا النشاط تخضع للقوانين الليبية .

ومن حيث ان المطعون ضده يحق له المطالبة رضاء أو قضاء بمسحتاته الناجبة عن عقد استخدامه المشار اليه وحق التقاضي من الحقوق التي اقرتها المبادئ الدستورية وقنن في الدساتير ومن بينها الدستور المصري لسنة ١٩٧١ ولا تثريب على المطعون ضده اذ لجا الى القضاء الليبي مطالبا بحق يدعيه وفقا لعقد الاستخدام المبرم معه فليس في ذلك مساس بسيادة الحكومة المصرية ولا تعتبر مسلكا منطويا على اخلال بواجبات وظيفته الاصلية ويكون القرار الصادر بهجائزته بفهم خمسة عشر يوما تأسيسا على سلوكه المعيب بل لجا الى سلطات خارج جمهورية مصر العربية وقد قام على سبب غير صحيح الامر الذي يتعين معه الفاء جزاء الخصم .

(طعن ٧٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١)

الفرع الثالث : الاعمال المحظورة

اولا — الجمع بين الوظيفة وعمل آخر

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متنافيا مع واجبات الوظيفة
وكرامتها — عدم اعتباره مخالفة مسلكية .

ملخص الحكم :

ان توظيف المال ليس بذاته عملا تجاريا او متنافيا مع واجبات
الوظيفة وكرامتها . ومن ثم فان القرار المطعون فيه — اذ قضى ببراء
المدعى من المخالفة المسلكية المنسوبة اليه — يكون قد اصاب الحق في
النتيجة التى انتهى اليها ، ذلك لان تملك الموظف لسيارة او حصة فيها
ليس فى ذاته عملا تجاريا ان لم يقترن بنشاط خاص يضى على هذا العمل
الصفة التجارية طبقا لمفاهيم القانون التجارى ، ما دام لم يثبت من
الاوراق ان المدعى ساهم بنشاط فى شركة تجارية او اتى عملا آخر قد
يعتبر عملا تجاريا طبقا لقانون التجارة ، كما ان عضويته لمكتب الانطلاق
ليس عملا تجاريا ولا يضر بواجبات وظيفته .

(طعن رقمى ٢٨ ، ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الاعمال التجارية التى يحظر على الموظف والعامل مزاومتها —
لا يشترط فيها الاهداف — المقصود بالعمل التجارى المحظور هو ما يمد
كذلك فى مفهوم القانون التجارى — اثر ذلك : تبين ان يتميز العمل بعنصر
جوهرى هو التسمي للحصول على ربح — لا يعتبر العمل تجاريا اذا باشره
الموظف او العامل لحساب غيره وكان مقصودا به تقديم عون له — اساس
ذلك : قد يعتبر العمل عندئذ متنافيا او قد يتبخض عن مجرد تبرع —
لا يشكل هذا العمل مخالفة تأديبية .

ملخص الحكم :

ان ما هو محظور على موظفى الحكومة ، وكذلك على عمالها كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه تبعا لان الاساس فى تقليدهم الوظائف العامة واحد بالنسبة لهم جميعا وهو الانتقضاوع لها وتكريس الجهد للاضطلاع بمهامها والنأى عما يتنافى مع كرامتها ، ما هو محظور عليهم جميعا من مزاوله أعمال تجارية من أى نوع كان ليس فيه احترام التجارة أى مزاوله الاعمال التجارية بصفة مستمرة ومنظمة ، وانما مواد الحظر هو ان يزاول الموظف أو العامل ما يعد علا تجاريا فى مفهوم القانون التجارى ، وهو ما يتميز بعنصر جوهرى هو المضاربة والسعى للحصول على ربح ، ومن الجلى أن من استهدف بعمله مجرد تقديم خدمة أو عون للغير لا تحقيق ربح لنفسه ، بأن كان يبائثره لحساب هذا الغير لا لحسابه فانه لا يعد مزاولا لعمل تجارى مما قصد حظره على الموظفين والعمال ، وانما قد يعد مزاولا لعمل مدنى يحكمه عقد عمل أو ما أشبه بحسب طبيعة العلاقة التى تربطه بذلك الغير ، أو قد يتخض عمله عن تبرع بخدمة شخصية منبثقة من صلات أو وقائع أدبية مجردة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فان ما فعله المطعون ضده لم يتم الدليل على أنه استهدف به شيئا آخر غير مجرد الاخذ بيد جواره فى محنته ومعاونة أسرته دون مخنم لنفسه أو مطمع فى ربح على نحو ما تقدم بيانه ، لا يعد مزاوله لعمل تجارى مما هو محظور قانونا على موظفى وعمال الحكومة ، ومن ثم لا يشكل مخالفة تأديبية يسأل عنها .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

الجميع بين عمل الموظف الحكومى والعمل فى شركة مساهمة - محظور الا بترخيص وفقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ - جزاء مخالفة هذا الحظر - فصل الموظف المخالف - السلطة التأديبية التى تملك توقيع هذا الجزاء -

هي الجهة الادارية التابع لها الموظف او المحكمة التأديبية — النص يقصر هذا الحق على الجهة الادارية وحدها او بضرورة تشبيه المحكمة التأديبية الموظف المخالف الى حكم المادة المشار اليها — في غير محله »

ملخص الحكم :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على انه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العالمة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك في تأسيسها او الاشتغال ولو بصفة عرضية باى عمل او استشارة فيها سواء اكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص بالاستغفال بأعمال عرضية بمقتضى اذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها وينصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك » وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون في خصوص هذه المادة ما يأتى : « لوحظ ان التشريع الراهن لم يتعرض الا للقيود الخاصة بموظفى الدولة قد رأت ان تمتد هذه القيود الى أعضاء الهيئات التنيابية العامة او المحلية ولذلك ابقت المادة ٩٥ على الحظر الخاص باستغفال موظفى الحكومة في نوع معين من انواع الشركات المساهمة او جعلت هذا الحظر مطلقا يتناول العمل ولو بصفة عرضية مع تخويل مجلس الوزراء حق الترخيص بالقيام بعمل عرضى معين بمقتضى اذن خاص » ويبين مما تقدم ان الحظر الوارد بالمادة المذكورة — بالنسبة لموظفى الدولة — هو ترديد لما ورد بالمواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة التأديبية — وقد رأت أن الذنب المنسوب الى المحكوم ضده الاول مما يشمل حكم المادة ٩٥ المشار اليها — اذا ما وقعت على المحكوم ضده الاول الجزاء المبين بالمادة المذكورة ، دون أن يحتج عليها بأنها لا تلك توقيع ذلك الجزاء بمقولة ان هذا حق خاص بالجهة الادارية وحدها أو أنه كان يتعين عليها أن تنبه المحكوم ضده الى حكم هذه المادة قبل توقيع التوبيخ التنويبة ، وذلك انه ولئن كانت المادة ٩٥ سالفة الذكر قد نصت على أن « يفصل الموظف الذى يخالف الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك » مما يستفاد منه ان المشرع قد خول الجهة الادارية الحق في فصل الموظف اداريا متى تحققت من وقوع المخالفة

دون إحالته الى المحاكمة التأديبية الا انه ليس معنى ذلك ان هذا الحق مقتصور على الجهة الادارية وحدها بل ان لها كذلك إحالته الى المحاكمة التأديبية اذا رأت وجها لذلك وفي مصلحة محققة للموظف ، اذ ليس من شك في ان في محاكمة الموظف تأديبيا ضمانا اوفى له من مجرد فصله بقرار ادارى ولا تثريب على المحاكمة التأديبية ، اذا ما عرض عليها امر موظف جمع بين عمله الحكومى والعمل في شركة مساهمة ، اذا ما طبقت حكم المادة ٩٥ المشار اليها من نكفاء نفسها ودون تنبيه الموظف المخالف الى ذلك ، اذ انه فضلا عن انها لم تغير وصف الجريمة المسلكية المنسوبة الى الموظف المخالف وانما طبقت نصا واردا في تشريع خاص متعلق بهذه المخالفة بالذات ، فان عقوبة الفصل الواردة بالمادة ٩٥ سالفه الذكر تدخل ضمن العقوبات المبينة بالمادة ٨٤ من قانون موظفى الدولة .

(طعن ١٦٥٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الموظف المعامل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يلتزم بالقيود الواردة بالمواد ٧٣ و ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون — مخالفة احكام هذه المواد يرتب ذنبا اداريا — مثال — طبيب معين في ظل احكام هذا القانون بالادارة الصحية ببلدية الاسكندرية للعمل طول الوقت مع تعهده بعدم مزاوله مهنة الطب او اعطاء استشارات طبية — التزامه باحكام المادة ٨٤ من القانون والتعهد المقدم منه للتفرغ لاعمال وظيفته — ثبوت مخالفته لهذه الاحكام يستوجب مسامحته تأديبيا .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطبيب المتهم قد عين في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طبيبا كل الوقت بالادارة الصحية ومنح بدل طبعية عمل قدره خمسة عشر جنيها شهريا بعد ان اخذ عليه تعهد في نفس التاريخ جاء فيه « انى لا اشتغل باى عمل جالب للريح خارج عن اعمال وظيفتى

(م ٢٠ — ج ٨)

في غير أوقات العمل الرسمية واتعهد بالآ ازاول في المستقبل اى عمل اضافى حرا كان او حكوميا الا بعد الحصول على الترخيص اللازم » وارادته بتمعد آخر مؤرخ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ قرر نيه :

« اننى لا ازاول مهنتى كطبيب في الخارج او اعطاء استشارات طبية وذلك نظير مرتب طبيرة العمل الذى استولى عليه » . وما جاء بهذين التعمهدين هو بذاته حكم قاتون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — الذى كان ساريا حينذاك فقد نصت المادة ٧٣ منه على انه : « على الموظف ان يقوم بنفسه بالعمل المفوط به وان يؤديه بدقة وامانة وعليه ان يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته . وتحدد مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » .. ونصت المادة ٧٨ على انه « لا يجوز للموظف ان يؤدى للغير بمرتب او بكفاة ولو في غير اوقات العمل الرسمية . على انه يجوز للوزير المختص ان ياذن للموظف في عمل معين بشرط ان يكون ذلك في غير اوقات العمل الرسمية .. » ثم نصت المادة ٧٩ على انه « لا يجوز للموظف ان يجمع بين وظيفته وبين اى عمل آخر يؤديه بالذات او بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات الوظيفة او كان غير متفق مع مقتضياتها » وتنفيذا لهذين التعمهدين .. ونصوص القانون سالفه الذكر كان يتعين على الطبيب المتهم عدم مزاوله اى نشاط له جالب للربح (بمرتب او بكفاة) سواء اكان حرا ام حكوميا الا بعد الحصول على اذن بذلك من السيد الوزير وبشرط ان يكون ذلك في غير اوقات العمل الرسمية .. انما ان الثابت من الاوراق ان الطبيب المتهم قد خالف ذلك بان مارس نشاطه كطبيب في معالجة المرضى بمستشفى الازارطة الخيرية مقابل اجر كان يتقاضاه منهم .. وهو لا ينازع في قبليه بالعمل في هذا المستشفى في غير اوقات العمل الرسمية بدون اذن من السيد الوزير الا انه يزعم ان ذلك كان تبرعا منه طبية لنداء وجهة السيد وزير الصحة الى اطباء الوزارة .

ومن حيث انه وان كانت هذه المستشفى تابعة لاحدى الجمعيات الخيرية وهى التى تستأجر مبناها — الا انه لم يثبت ان الطبيب المتهم لم يكن يتقاضى اجرا من المرضى المترددين عليها بل تكاد لدى ادارة المباحث

العامة أنه كان يتقاضى أجرا بالفعل فضلا عن أن مصلحة الضرائب قد حاسبته عن أرباحه عن العمل بها عن السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وأخطرت بمقدارها فعارض في ذلك بحجة أنه يعمل بالمستشفى متبرعا إلا أن اللجنة المختصة قررت رفض معارضته .

ومن حيث أنه لا حجة فيما ذهب إليه المتهم وأخذت به المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه — من عدم الاعتماد بتقرير المباحث العامة لأن قرار المجلس التأديبي الذي تلبد استثنائيا ، بأن عمله في المستشفى هو خيرى بطبيعته قد أصبح حائزا قوة الأمر المقضى — لا حجة في ذلك لأن هذا القرار لا يحوز هذه الحجية إلا بالنسبة للوقائع محل المحاكمة أمام مجلس التأديب المنوه عنه ومن ثم فلا يعتد به على ما استحدث بعد صدوره من وقائع جديدة هي محل المحاكمة أمام المحكمة التأديبية المطعون في حكمها ذلك لأن قرار مجلس التأديب كان عن وقائع حدثت ابتداء من سنة ١٩٥٥ حتى نهاية سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن عمل الطبيب المتهم بذلك المستشفى ولو كان بشئ أجر يكون محرما عليه كذلك إذا كان من شأنه الإضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها ، على ما نصت عليه صراحة المادة ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر — ولما كان الثابت أن المتهم يعمل طبيا وقتلها كل الوقت وطبيعة هذه الوظيفة تحتم عليه أن يتفرغ كلية لأعمالها وأن يكرس كل وقته وجهده لها سواء في وقت العمل الرسمي أو في غير هذا الوقت . وفي مقابل ذلك منح بدل طبيعة عمل مقداره ١٨٠ جنيتها سنويا وهذا البديل قرر لتعويض الطبيب عما يقدمه من وقت كامل لوظيفته . . ولما كان الثابت أن المتهم بالرغم من ذلك قد عمل بالمستشفى بأجر لا بالجان فإن هذا بلا شك من شأنه الإضرار بواجبات وظيفته ويتعارض مع مقتضياتها ويكون بالتالي محرما على الطبيب المتهم خاصة وأنه باعتباره طبيا وقتلها له صفة رجال الضبطية القضائية في خصوص اثبات الجرائم التي تتعلق به محيط عمله الأمر الذي يستلزم إبعاده حتما عن أى نشاط خارجى قد يؤثر في سير عمله .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ذهب إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه من أنه عمل بالمستشفى طلبية لنداء السيد وزير الصحة ذلك لأنه

يبين من الاطلاع على هذا النداء انه موجه الى جميع الاطباء العاملين بالوزارة يدعوهم فيه سيادته الى التعاون مع روح الثورة فيكون شعارهم البذل والتضحية وطابعهم الايمان والايتار والغناء في الواجب وهذا هو شعار الطبيب وطابعه كما طلب اليهم مضاعفة جهودهم وختم السيد الوزير هذا النداء بقوله « وانى اطلب الى زملائي شيئا من التضحية لا بل كل تضحية ممكنة . اطلب اليهم الكد والجهد واطلب اليهم ان يدايروا ويتعبوا وينصبوا ويعرفوا كل دقيقة من وقت الحكومة المرسوم لا بل اطلب اليهم ساعة او اكثر من اوقات فراغهم ليساهموا في بناء النهضة الصحية ويشتركوا بها في الثورة المباركة التى تقدم لها فريق كريم من المواطنين رؤوسهم وارواحهم ولكن الله بارك الثورة وبارك ارواحهم .. اطلب اليكم هذا كله وانا مؤمن انى سأجد عندكم فوق ما أرجوه منكم » .. وهذا النداء — وهذه صيغته وعبارته — لا يستفاد منه دعوة الاطباء للعمل في المستشفيات غير الحكومية بل انه يدعوهم الى بناء النهضة الصحية داخل نطاق اعمالهم وليس خارجها .. ولا يمكن بحال من الاحوال ، ان يكون اذننا من السيد الوزير بالعمل في المستشفى الخرى الذى كان يعمل به الطبيب المتهم .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان الطبيب المتهم لم يقتصر في عمله الخارجى على نشاطه بالمستشفى المذكور بل انه قد تعدى ذلك لمعالج المرضى في شقة أعدها لذلك في منزله وقد شهد بعض من عالجهم بذلك في تحقيقات النيابة الادارية على ما اورده المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه وان كانت قد طرحت شهادتهم جميعا دون مبرر ، ذلك لانه وان جاز للمحكمة التأديبية ان تطرح شهادة باقى الشهود الذين لم يثبت ان بينهم وبينه ما يدعوهم الى الكيد له والشهادة ضده دون وجه حق .. كما ان شهادة هؤلاء الشهود قد تأيدت بالتذاكر الطبية التى كتبها المتهم بخط يده وصرفت من صيغيات مختلفة وقد بلغ تعداد هذه التذاكر كما جاء بالاوراق وبالحكم المطعون فيه — في المدة اللاحقة لقرار مجلس التأديب وبالتحديد في المدة من ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٥ حتى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ — خمسة وستون تفكرة وأن كان بعض هذه التذاكر قد صرفت لعلاج والده أو اقاربه ، كما قال المتهم ، فانه مما لا شك فيه أن هنالك تذاكر أخرى كتبها لغير اقاربه مما يؤكد قيامه بمعالجتهم نظير أجر مخالفنا بذلك التعهدين ونصوص القانون .. ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه المحكمة

في حكمها المطعون فيه - من انه لا يبين من هذه التذاكر الاخرى انها قد صرفت جميعها بعد الحصول على أجر أو مقابل .. وذلك لان التذاكر الطبية التي يكتبها الاطباء بالادوية التي يتعاطاها المرضى لا يثبت بها الاجر الذي يحصل عليه الطبيب المعالج .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطبيب المتهم قد خالف التعهدين اللذين حررها وقت تعيينه طبيباً كل الوقت كما خالف نصوص قانون موظفي الدولة سالفه الذكر وبذلك تكون التهمة المنسوبة اليه ثابتة قبله وهي بلا شك ذنباً ادارياً يستوجب مساطته تأديبياً .

(طعن ٩٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

الترخيص للموظف في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية - مقتضاه مزاولة المهنة دون قيد الا ما ينص عليه صراحة في القانون - مثال - حظر نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات الجمع بين الوظيفة والعمل في الشركات ولو بصفة عرضية او على سبيل الاستشارة ، وسواء اكان ذلك باجر ام بغير اجر - قيام الطبيب الحكومي المصرح له بمزاولة المهنة خارج الوظيفة بعلاج عمال احدى شركات المساهمة بعيادته الخارجية بلجر يتقاضاه من الشركة يعتبر من قبيل الاشتغال بها - اعتزافه مخالفة واجبات وظيفته وخروجه على مقتضى الواجب في اعمالها وفقاً لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وجوب عزله من وظيفته اعمالاً للمادة ٩٥ سالفه الذكر معاملة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ - ليس للقضاء تقدير هذه العقوبة .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان للموظف المرخص له من جهة الادارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا ما ينص عليه صراحة في القانون مراعاة لحكمة يستهدفها المشرع .

والمستفاد من حكمة حظر الجمع بين الوظيفة العامة والعمل في شركات المساهمة هي منع توسل بعض الشركات المذكورة بنفوذ بعض الموظفين العموميين لقضاء مصالحهم أو للتأثير في المكتبين في رأس مال الشركة عند طرح الاسهم والسندات للاكتتاب مما حدا بالمشرع الى تحريم العضوية بمجالس الادارة او التوظيف بالشركات المذكورة على الموظفين العموميين ولقد نصت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على هذا الحظر بالنسبة لموظفى الحكومة مع التوسع في نطاقه بجعله مطلقا يتناول العمل في هذه الشركات ولو بصفة عرضية للحكمة ذاتها ثم جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا للمادة سالفة الذكر فابقى على هذا الحظر ولو كان مرخسا للموظف في العمل خارج نطاق وظيفته . وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير حكمة هذا الحظر وهي تنزيه الوظيفة العامة .

وحظر الجمع بين الوظيفة العامة وتلك الاعمال المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ قيد على اصل مباح بالنسبة للتوظيف المخصص له بمزاولة مهنته خارج نطاق وظيفته العامة فينبى قصر الحظر على ما ورد في شأنه للحكمة التى تفيهاها المشرع من هذا الحظر مع مراعاة ان هدف المشرع من تعديل المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ وهو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة يتحقق ولو كانت هذه العلاقة بصفة عرضية او مؤقتة وان المحذور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل بمعنى أن القانون حظر على الموظفين العموميين تلبية أى عمل للشركة المساهمة بدليل ما جاء بذلك القانون من حظر القيام بأى عمل للشركات ولو بصفة عرضية او على سبيل الاستئسرة .

فاذا كان الثابت بالاوراق أن الموظف المتهم يعمل طبييا لفرع الرد بمستشفى الاقصر المركزى ومخصص له في مزاولة مهنته ببيادته الخاصة وكان يقوم عملا بهذا الترخيص بعلاج من يتردد عليه من المرضى ومن بينهم موظفو وعمال شركة السكر والتقطير المصرية بارمنت بناء على طلب الشركة وبتكليف منها قياما بواجبها بتوفير الرعاية الطبية لعمالها المفروض عليها بمقتضى المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. باصدار قانون

المعمل وذلك بالاستعانة بأطباء أخصائيين في الحالات التي يتطلب علاجها وبيادائها مقابل نفقات العلاج وفقا لنص تلك المادة ، وقد كان الطبيب المتهم يتقاضى اتعابه عن علاج المرضى من موظفى وعمال الشركة بمقتضى ائصال يحرره عن كل حالة يصرف قيمته من خزانة الشركة بأرمنت . فالطبيب المتهم بهذه المثابة يقوم بعلاج المرضى من موظفى وعمال الشركة بأرمنت بناء على طلب الشركة وبتكليف منها بوصفهم عمالها وموظفيها مقابل أجر لا يدفعه المريض بل تدفعه الشركة من خزانقتها بقدر على اساس كل حالة على حدة وبالتالي فان الطبيب المتهم يؤدى خدمة لحساب الشركة ويستغل بعمل بأجر للشركة ، فصلته بها واضحة وثابتة تدرج تأسيسا على ذلك تحت حكم المادة ٩٥ المشار اليها . فيكون قيام الطبيب المتهم بعلاج المرضى من موظفى وعمال الشركة أمرا محظورا قد اقترنه مخالفا بذلك نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمجلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ويكون بذلك قد خالف واجبات وظيفته وخرج على مقتضى الواجب في اعمالها وفقا لما يقضى به قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبالتالي يقع تحت طائلة الجزاء الحتمى الذى لا مناص منه وهو الوارد على سبيل التحديد دون ان يكون للقضاء سلطة تقدير العقوبة والمنصوص عليه في البند الثانى من المادة ٩٥ آنفة الذكر وهذا الجزاء هو الفصل من الوظيفة.

... : ٢١٢

(طعن ١٢٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

حظر المشرع على العاملين بموجب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ممارسة بعض الاعمال اطلاقا حيث ورد الحظر بشانها شاملا كاملا لا سبيل فيه الى ترخيص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاوله الاعمال التجارية او المضاربة في البورصات او لعب القمار في الاندية والمحال العامة م ٥٣ (١١) - مثل تلك المحظورات مما يمتنع على الموظف اتيانه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب او يقلله من مسؤولياته اذن الجهة الادارية او ترخيص الوزير المختص ذلك ان هذا الاذن او الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الاثر فلا يرفع المسؤولية او يعفى من العقاب ، غاية الامر انه في مقام وزن العقوبة وتقدير

الجزاء يدخل هذا الآن أو الترخيص ضمن عناصر التقدير من بين المعقوبات لانتقاء الأنسب منها الذي يتحقق به المزجر في غير لسين وينأى عن متن الشطط والإمعان في الشدة — تطبيق : تكوين بعض العاملين شركة للقيام بكافة الأعمال اللازمة لإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية والتليفزيونية بجميع أنواعها وإنتاج وتوزيع التسجيلات والمواد الصوتية والإذاعية وتسويق الأعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات لا تقوم شركة منفية على مثل الشركات التي تنهض بأعمال منفية لا تدخل في أعمال التجارة وإنما لها في طبيعة شتاتها وعموم أغراضها ما يدخل في عداد الأعمال التجارية بطبيعتها بما يلزم ذلك حتما القيام ببعض عمليات السمسرة والوكالة بالمعولة ومقاولات التوريد والنشر التي تندرج في عموم العمليات التجارية وعملية تدخل الشركة ضمن الشركات التجارية دون خلاف بما تزاوله من الأعمال التجارية على وجه الاعتقاد والاحتراف — ترخيص الوزير المختص بممارسة العمل المؤتم — دخول هذا الآن بالترخيص ضمن عناصر تقدير المعقوبة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثالث من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طوته من التحقيقات أنه في ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٨ تقدمت السيدة بطلب إلى وزير الثقافة للموافقة على قيامها بتأسيس شركة توصية بسيطة لإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية تكون فيها شريكا متضامنا حيث أشر عليه الوزير في ذات التاريخ بالموافقة وأثر ذلك بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨ قرر عقد شركة بينها كشريك متضامن وبين السيدة كشريك موصى نص فيه على أن غرض الشركة القيام بكافة الأعمال اللازمة لإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية على مختلف أنواعها وأن إدارة الشركة وحق التوقيع عنها موكول إلى الشريك المتضامن وحدها . وفي ٤ من أبريل سنة ٧٣ تقدمت السيدة إلى وزير الثقافة بطلب حاصلة أنه سبق لها تأسيس شركة توصية بسيطة لإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية سنة ١٩٦٨ بيد أنها لم تقدم إنتاجا ولم تقم بأى نشاط وأنه قد أعيد تكوين الشركة بخروج الشريك الموصية ودخول السيد شريكا موصيا بالإضافة إلى الطالبة كشريك متضامن كما عطلت أغراض الشركة بإضافة التسجيلات الإذاعية والصوتية وإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية

وتسويق الاعمال المسرحية وطبع ونشر الكتب والمطبوعات ، وأن الطالبة بصدد انشاء استوديو خاص بالتسجيلات الإذاعية بهذه الشركة ، واجبة الموافقة على أن تسير في الإجراءات السابقة . كذلك فقد تقدم السيد في ذات اليوم بطلب مماثل الى وزير الثقافة للموافقة على دخوله شريكا موصيا بشركة الفجر للإنتاج الفنى والثقافى مبديا أن القانون يمنعه من المشاركة فى الإدارة أو التوقيع عن الشركة أو القيام بأى عمل من الاعمال المتصلة بها وأن انتاج الشركة هو التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية مما يقع فى اختصاص وزارة الاعلام وليس لها صلة بعمله فى وزارة الثقافة . وقد وافق وزير الثقافة على هذين الطلبين معا فى ذات يوم تقديمهما - وبمقتضى عقد مؤرخ فى ١١ من ابريل سنة ١٩٧٣ حل فى عقد التعديل على أن اسم الشركة التجارى شركة الفجر للإنتاج الفنى السيد شريكا موصيا فى الشركة محل السيدة ونص والثقافى وأن غرضها القيام بكافة الاعمال اللازمة لإنتاج وتوزيع الافلام السينمائية والتلفزيونية بجميع أنواعها وكذلك انتاج التسجيلات والمواد الصوتية والإذاعية وتسويق الاعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات ونص العقد على أن يعدل مركز الشركة الى ١٦٥ شارع محمد نريد قسم مابين ويعتبر هذا المركز قائما طوال مدة قيام الشركة وفى حال انتهائها أو انقضاءها على أية صورة يعتبر هذا المركز خاصا بالشريك الموصى وحده باعتباره المستأجر الاصلى له ، كما نص على زيادة رأس مال الشركة الى عشرين ألف جنيه يدفع مناصفة بين طرفيها ، وقد دفع الشريك الموصى كامل نصيبه فى رأس المال ومبلغ ثمانية آلاف جنيه تكلفة لحصة زوجة الشريك المتضامن على أن يعتبر هذا المبلغ ديناً فى نسبتها يستقطع من نصيبها فى أرباح الشركة الى أن يتم سداده - هذا وقد سجلت الشركة بالسجل التجارى برقم ١٣٥٠٠٢ القاهرة وقيدت بسجل المصدرين برقم ٤٠٧٩ وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ تقدمت السيدة فى مناسبة تعيينها مديرا للمسرح الحديث - بطلب الى وزير الثقافة أوردت فيه أنها تقوم بالإشراف الفنى على استوديو للتسجيلات الإذاعية هو استوديو الفجر وذلك فى غير أوقات العمل الرسمية مستأنه فى استمرار عملها به حيث اشر عليه الوزير فى ذات اليوم بالموافقة وبالنسبة ايضا أنه فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ وقع عقد انتاج بين الإدارة العامة للاذاعة والتلفزيون ببدى كطرف أول وبين « مؤسسة الفجر للإنتاج الفنى والثقافى ويمثلها الاستاذ » كطرف ثان حيث نص العقد على

أن يقوم الطرفان بتمويل انتاج مسلسل بين الاطلاع ويتكفل الطرف الاول بتغطية ٧٠٪ من تكاليف الانتاج في حين يتحمل الطرف الثاني ٣٠٪ من هذه التكاليف ، وقد ابان المقد الشروط العامة للانتاج والحقوق والالتزامات المالية لطرفيه ووقع عليها من كليهما ، كذلك فانه في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ وقعت شركة الفجر نيلية عن اذاعة التلفزيون الملون لحكومة دبی ، عقدا مع هيئة السينما والمسرح والموسيقى نص فيه على تصدير افلام مصرية ملونة لتلفزيون دبی على أن تتقاضى الشركة ائتماعا بواقع ٢٥ جنيها استرلينيا عن الافلام الملونة التي يتم تصديرها ، كذا فان الثابت من تقرير المتابعة بالادارة العامة لمتابعة العمليات ببك الاسكندرية المؤرخ في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بشأن متابعة القرض الممنوح لشركة الفجر للانتاج الفني والثقافي وشريكها انه بالنسبة الى مراقبة صرف القرض جرى الاتصال بالعميلة التي احوالت البنك الى السيد الذي ابان شفاهة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ اوجه صرف قيمة القرض، وانتهى التقرير الى اقتراحات محددة بالفحص على اقرار وتعمد من العميلة وضامنها بتحويل كافة المستحقات عما تم تصديره الى بنك الاسكندرية في موعد معين وبالفعل لقد وقع السيد في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ اقرارا وتعمدا جاسلة انه بموجب عقد قرض بالضمان الشخصي مؤرخ في ١٥ من اغسطس سنة ١٩٧٤ وعقد قرض مع ترتيب رهن تجارى مصدق عليه في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ صرف بنك الاسكندرية الى الموقعين اذناه السيدة والسيد بصفتها الشريكان في شركة الفجر للانتاج الفني والثقافي قرضا قدره عشرة آلاف جنيه لغرض اساسي هو قيامها بتصدير مواد اذاعية الى الخارج . وان الموقعين بقران بتصدير المواد الاذاعية للخارج وبالتنازل عن كافة المستحقات عما تم تصديره وتحويلها الى بنك الاسكندرية في موعد اقصاه ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ والثابت ايضا من كتاب الادارة العامة للعقود ببك التنبية الصناعية الموجه الى النيابة الادارية في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٧٧ أن السيد وقع عقود القرض البرمة بين البنك وشركة الفجر للانتاج الفني والثقافي بصفته شريكا موصيا بهذه الشركة كضامن في سداد القرض ، كما وان الثابت من استقراء بعض عقود القرض البرمة مع ترتيب رهن رسى بين شركة الفجر للانتاج السينمائي والثقافي وبنك الاسكندرية أن هذه العقود ذكر فيها اسم الشريكين معا ، السيدة والسيد حيث وقعت بمكتب

الشهر العتارى من كليهما معا بصفتها .. مقترضين ضامين متضامين
راهنين .

ومن حيث أن شركة الفجر للانتاج الفنى والثقافى والتى جمعت بين
الطاعة كشرىك متضامن والطاعن كشرىك موصى ، والتى يتمثل غرضها
فى القيام بكلفة الاعمال اللازمة لانتاج وتوزيع الافلام السينمائية بجميع
انواعها وكذلك انتاج وتوزيع التسجيلات والمود الصوتية والاذاعية
وتسويق الاعمال المسرحية ونشر وطبع الكتب والمطبوعات ، لا تستقيم
شركة مدنية على مثل الشركات التى تنهض باعمال مدنية لا تدخل فى اعمال
التجارة كلك التى يقصر نشاطها على محض القيام باعمال فنية او علمية
او الاستغلال المباشر للملكات الانسانية ما ينافى عن حظيرة الشركات
التجارية ، وانما لها فى طبيعة نشاطها وعموم اغراضها التى تتناول توزيع
الافلام السينمائية والتليفزيونية بجميع انواعها وتوزيع التسجيلات والمود
الصوتية وتسويق الاعمال المسرحية ، ما يدخل فى عداد الاعمال التجارية
بطبيعتها بما يلائم ذلك حتا من شراء بنية البيع او التاجير وبعض عمليات
السيرة والوكالة بالممولة ومقاولات التوريد والنشر التى تسدرج فى
عموم العمليات التجارية ، وعليه ندخل الشركة ضمن الشركات التجارية
دون خلاف بما تزاوله من الاعمال التجارية على وجه الاعتياد والاحتراف .

ومن حيث أن الشرىك المتضامن فى شركة الفوصية البسيطة شأن
الطاعة يعد تاجرا بمجرد اشتراكه فى تأسيس الشركة اذ تخطط شخصيته
بشخصية الشركة ويسال بغير حدود عن التزاماتها قانونا ، ومن وجه
آخر فانه بالنسبة الى الطاعن ، فان ما فرط منه من الاعمال المتطلقة
بإدارة الشركة والتعامل بلسها وتمثيلها فى بعض العقود والتعهدات على
ما تقدم بيانه ، وهو ما من شأنه الزامه على وجه التضامن بديون الشركة
وتعهداتها وتعرضه لان يكون تاجرا شأن الشرىك المتضامن بها — كل ذلك
انما يقطع باليقين بأن الطاعنين انما زاولا على السواء اعمالا تجارية .

ومن حيث أن الثابت قانونا أن المشرع حظر على العلبلين بموجب
قانون نظام العلبلين المدنين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ممارسة
بعض الاعمال اطلاقا حيث ورد الحظر بشأنها شللا كاملا لا سبيل فيه
الى ترخص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاوله الاعمال التجارية او المضاربة
فى البورصات أو لعب القمار فى الاندية والمحلات العامة (مادة ٥٣ ، ١١)

ومثل تلك المحظورات مما يتمتع على الموظف اتيانه في جميع الحالات فلا يعفيه من هذا الواجب أو يقلله من مسؤولياته اذن الجهة الادارية أو ترخيص الوزير المختص ذلك أن هذا الاذن أو الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الاثر فلا يرفع المسؤولية أو يعفى من العقاب ، ولا ينفك الموظف برغم الاذن أو الترخيص مخاطبا بعموم الحظر القانوني الذي لا يملك الوزير أن يسقطه عنه ، مساءلا حين مخالفته . غلبة الامر أنه في مقام وزن العقوبة وتقدير الجزاء لا مندوحة من أن يدخل هذا الاذن أو الترخيص — وإن لم يستقم سببا من اسباب الاباحة وموانع المسؤولية — ضمن عناصر التقدير وباسباب الخبرة ، بين العقوبات لانتقاء الانسب منها الذي يتحقق به الزجر في غير لين وينأى عن متن الشطط والامعان في الشدة .

ومن حيث أن الموظف الفنان — شأن الطاعنة — لا ينفرد بحكم خاص يخرج به عن اطار القواعد المتقدمة يباح له في ظله مزاوله الاعمال التجارية أو ضروب محددة منها ذلك أن جل ما اخص به الموظف الفنان من قواعد خاصة وأحكام متميزة في هذا المساق تقتضيها طبيعة العمل الفني الذي يرتبط بمقتضياته ، صدر به قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ — بناء على موافقة مجلس إدارة الهيئة والتي تنص مادتها الاولى على سريان احكام نظام العاملين الفنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن الفنانين العاملين بالهيئة فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة . والثابت في هذا الشأن أن هذه اللائحة ترد بصريح النص عين الحظر المقرر قانونا في شأن مزاوله الاعمال التجارية المنصوص عليها في القانون المشار اليه اذ تقضى المادة ٤٨ (ط) من اللائحة بأن يحظر على الفنان أن يزاول الاعمال التجارية وبوجه خاص أن يكون له اية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لم ينهج بسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الاخرى في حصر الانفعال المؤهلة ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها ، وإنما سرد أمثلة من واجبات العاملين والاعمال المحرمة عليهم كما نص على الجزاءات التأديبية التي تسوغ توقيعها على المخالفين منهم دون أن يفرض عقوبة معينة لكل مخالفة بالذات وإنما ترك للسلطة التأديبية

بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأمله من عقاب في حدود لائصاف القانوني المتر . والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية عليا أن تستلزم هذا النظام وتسنّد تضاعها اليه في تقديرها للجزاء الذي يناسب كل مخالفة . وعليه لما ما وقر لدى المحكمة التأديبية — بغير اساس — أن سلطاتها في انزال الجزاء عن مخالفة مزاوله الاعمال التجارية مقيد بعقوبة الفصل لا يتخطاها الى ما دونها وان انتهاء الخدمة هو الجزاء الكفيل وحده بإزالة اسباب المخالفة بمقولة أن سلطان المحكمة لا يطول الى منع ممارسة العمل التجارى أو الحيلولة دونه أصلا فان هذا الفهم ينطوى على مخالفة للقانون وتمطيل لمقصود المشرع وحقيقة غاياته في أن يفسح للسلطة التأديبية خيار اختيار الجزاء الانسب في ضوء ظروف الواقعة وما يلابسها من مقتضيات ولا سبيل بعدئذ الى تغليظ الجزاء حتيا بمظنة أن المخالف لن يردع وان المخالفة ستظل ماثلة بأسبابها ومن يفلح جزاء آخر دون انتهاء الخدمة في ردع المخالف عن ممارسة العمل التجارى ، نفى ذلك حلول من السلطة التأديبية محل المخالف في نواياه وأرادته وتاثيم لمسلك مستقبل له قد يبرأ من اسباب المخالفة وقد تثر العقوبة الاولى في زجره وحمله الى جادة الاستقامة والحيلولة دون التهادى في موقف ثبت باليقين تائيده ، والا فان باب الجزاء الاشد حال العود وعدم الردع قائم غير مستفلق .

ومن حيث ان الطاعنين من شاغلى وظائف الادارة العليا بصبيان ان الطاعن وكيل اول بوزارة الثقافة وان الطاعنة تدخل في هذا المستوى قد عينت في وظيفة مفان تقدير (١٢٠٠ — ١٨٠٠) بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٥ من يوليو سنة ١٩٧٦ وهى من وظائف الادارة العليا وفق لائحة الفنانين العاملين بالهيئة رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها ومن ثم فلا يوقع عليها من الجزاءات التأديبية الا تلك المقررة في شأن شاغلى وظائف الادارة العليا .

ومن حيث انه لئن كان الحكم المطعون فيه صادف التوفيق فيما ذهب اليه من مزاوله الطاعنين اعمالا تجارية على وجه تستنهض له مسؤوليتهم التأديبية ، الا أنه جانب حكم القانون فيما أنتهى اليه من مجازاتها بالاحالة الى المعاش بمظنة ان انتهاء الخدمة هو الجزاء الوحيد الذى يتسنى توقيعه في هذه الحالة وهو ما يقتضى له تعديل هذا الحكم اكتفاء بمجازاة الطاعنين

بعقوبة التنبيه أخذاً بعين الاعتبار أن الطاعنة رخص لها أكثر من مرة من الوزير المختص بممارسة العمل المؤتم كما وأن الطاعن صدر له مثل هذا الترخيص فيها يستوجب تخفيف المسؤولية والعقوبة عنها .

(طعن ٢٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

يؤدى نص المادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة أنه لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية كما لا يجوز له الجمع بين وظيفته وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بواجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها — مخالفة هذه الاحكام تستوجب المساءلة التأديبية أعمالاً لحكم المادة ٨٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اكتفاء المشرع بالمساءلة التأديبية دون إلزام الموظف برد المبالغ التي قد يكون حصل عليها — أساس ذلك أن المادتين ٧٨ و ٧٩ المشار إليهما لم تتضمن احكاماً يقضى بالزام الموظف المخالف بالرد.

ملخص الحكم :

أن المشرع اذ نص في المادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة على أنه لا يجوز للموظف أن يؤدى أعمالاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية ، كما حرم عليه أن يجمع بين وظيفته وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بواجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها ، أنها كان يهدف الى أن يحظر على الموظف تحقيقاً للمصالح العام ارتكاب هذه الاعمال واعتبر مخالفة هذه الاحكام خروجاً على مقتضى الواجب يستوجب المساءلة التأديبية أعمالاً لحكم المادة ٨٢ من قانون نظام موظفى الدولة السالف الذكر ، أما عن إلزام الموظف برد المبالغ التي يكون قد حصل عليها في هذه الحالة فالأمر في ذلك مرجعه الى نصوص القانون . واذا جاءت المادتان ٧٨ و ٧٩ المشار إليهما خاليتين من إلزامه بالرد في الحالة المذكورة فإن المشرع يكون قد اكتفى بالمساءلة

التقليدية يؤكد هذا النظر ان المشرع عندما اراد الزام الموظف بالبرد نص عليه في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة اذ نص البند ١ من المادة ٩٥ من هذا القانون على تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة وعضوية مجلس ادارة احدى الشركات وجعل الجزاء على مخالفة هذا الحظر في البند ٢ من هذه المادة الفصل والزام المخالف برد ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة . وهذا هو ما انتهجه المشرع في قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧. بشأن الاجور والمرتببات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، اذ نص القانون الاول في المادة ٦٠ منه على احقية صاحب العمل في ان يسترد ما اداة للعامل من اجر عن مدة الاجازة اذا ثبت اشتغاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر ، كما قضى القانون الثاني في المادة ٨ بان كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة منه يعاتب مرتكبها بالفصل من الوظيفة علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق ، فمن ثم وتطبيقا لما سلف فان وفاء مورث المدعين للمبلغ الذي حصل عليه لقاء عمله بشركة ديكارى اثناء قيام ملائته الوظيفية بمصلحة الجمارك على الوجه السالف ببيانه ، يكون وفاء مبلغ غير مستحق عليه ويحق له استرداده .

(طعن ٧١٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

قيام العامل بعمل في احدى الشركات بغير ان بذلك من جهة عمله - مخالفة ادارية تسوغ مسامحته تقييما .

ملخص الحكم :

ان المدعى كا زيميل بالشركة الهندسية للتجارة والمقاولات قبل تعيينه بوزارة الاقتصاد واعترف في التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية انه بعد التحاقه بخدمة الحكومة اسنبر في العمل بالشركة المذكورة بعدد

ظهر يوم الخميس من كل اسبوع مقابل ٢٢ جنيها شهريا وهو المرتب ذاته كان يتقاضاه من الشركة قبل تعيينه بالحكومة وقرر انه لم يحصل على اذن بذلك من جهة العمل ، وعلى ذلك فانه يكون ثابتا في حقه (المدمى) مخالفة القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذى يحظر الجمع بين وظيفتين والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يحظر العمل فى الشركات الا بترخيص من الجهة المختصة وهو ذنب ادارى يسوغ مساطة المدعى تلديبا .

(طعن ٢٧٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

جمع الموظف بين وظيفته وبين عمل آخر فى جهة أخرى — تحصله بذلك على مرتبتين احدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا ما مقابل له — يعد من قبيل المخالفات المالية .

ملخص الحكم :

ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن وان كانت تعد من ناحية ذنبا اداريا لاخلال الطاعن بواجبات وظيفته حيث جمع الى وظيفته عملا آخر فى جهة أخرى الا أن ما ارتآه يعتبر من ناحية أخرى مخالفة مالية جسيمة وتغلب على تكييف طبيعتها الناحية المالية وتدخل بهذه المثابة فى عموم نص الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا اذ استحالة الطاعن لنفسه أن يحصل فى الفترة من أول ديسمبر سنة ١٩٥١ حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ على مرتبتين احدهما من الجهة الادارية دون أن يؤدي اليها عملا مقابل هذا الاجر مما يمد اهمالا جسيما فى اداء واجبات وظيفته مما يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للتولة ويمس مصلحتها المالية وهى بهذه المثابة تندرج تحت حكم الفقرة خامسا من المادة ٨٢ مكررا .

(طعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الحظر الوارد في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - يستهدف منع قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة ولو كانت تلك العلاقة عرضية أو مؤقتة - المحظور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل - سريان هذا الحظر بالنسبة الى فروع الشركات الاجنبية الكفئة بمصر .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان الموظف المرخص له من جهة الادارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية ان يقوم بهزاوله هذه المهنة دون قيد الا بما ينص عليه صراحة في القانون من مراعاة الحكمة التى يستهدفها المشرع ، وقد نصت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على النحو السالف بيانه على هذا الحظر بالنسبة لموظفى الحكومة مع التوسع في نطاقه يجعله مطلقا يتناول العمل في الشركات ولو بصفة عرضية ثم جاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالمادة سالفة الذكر فأكدت هذا الحظر ولو كان مرخصا للموظف في العمل خارج وظيفته ، وأوضحت المذكرة الايضاحية للقانون حكمة هذا الحظر ويستخلص منها ان هدف المشرع من تعديل المادة ٩٥ وهو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة يتحقق ولو كانت تلك العلاقة عرضية أو مؤقتة وأن المحظور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل ، بمعنى ان القانون حظر على الموظفين العموميين تأدية اى عمل للشركات المساهمة الا بترخيص يصدر من مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية حاليا) بدليل ما جاء بذلك القانون من حظر القيام بأى عمل للشركات ولو بصفة عرضية أو على سبيل الاستشارة ، وعلى ذلك فليس من شك في انطباق هذه الاحكام على الطبيب الحكومى المصرح له بهزاوله المهنة خارج نطاق الوظيفة وفي غير اوقات العمل الرسمية « الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٩ القضائية جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ » وكما يسرى هذا الحظر بالنسبة الى العمل في شركات

المساهمة فانه يسرى أيضا بالنسبة الى العمل في شروعات الشركات الاجنبية الكائنة في الجمهورية العربية المتحدة عملا بنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه التى تقضى بتطبيق أحكام المواد من ٩٢ الى ٩٨ من القانون على ما يوجد في مصر من شروعات أو بيوت صناعية أو مكاتب لشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التى لا تتخذ في مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها .

(ملحق ١١٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الحظر الوارد في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على الجمع بين وظيفة عامة وبين عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو كان على سبيل الاستشارة سواء كان ذلك باجر أم بغير اجر ولو كان الموظف حاصلا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة — جزاء يخالفه هذا الحظر هو الفصل من الوظيفة العامة بقرار من الجهة التابع لها الموظف — لجهة الادارة فصل الموظف بقرار منها أو إحالته الى المحاكمة التأديبية أن رأت وجها لذلك — اختيار أحد السبيلين من صميم عمل الادارة بلا معقب عليه من جهات القضاء .

ملخص الحكم :

أن المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تنص على ما يأتى — بند ١ — لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء اكان ذلك باجر أم بغير اجر حتى ولو كان حاصلا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص

في الاشتغال بمثل هذه الاعمال يقتضى انن خالص يصدر في كل حالة بذاتها . بند ٢ — ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك . . . » ومناد هذا النص أن المشرع قد خول جهة الادارة الحق في فصل الموظف بقرار منها متى تحققت من وقوع المخالفة الا انه مع ذلك لا يوجد ما يمنعها من إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية بدلا من فصله بقرار منها اذا ما رأت وجها لذلك واختيارها أحد السبيلين هو عمل من صميم اختصاصها ولا يعقب عليه من جهات القضاء ومن ثم فان هذا الوجه من أوجه الطعن على غير اساس .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

الترخيص للموظف في مباشرة مهنته خارج وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية — للموظف ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا ما ينص عليه صراحة في القانون — الحظر الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ — يسرى على الطبيب المرخص له في مزاولة مهنته في عيادته الخاصة — تقاضى الطبيب لاجره من الشركة المؤمن لديها على العمال لا يؤثر على قيام رابطة العمل بينه وبين الشركة التى يعمل بها هؤلاء العمال — حق الطبيب قبل شركة التأمين — اساسه الاشتراط لمصلحة الغير .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان للموظف المرخص له من جهة الادارة المختصة في مباشرة مهنته خارج نطاق وظيفته وفي غير اوقات العمل الرسمية ان يقوم بمزاولة هذه المهنة دون قيد الا ما قد ينص عليه صراحة في أحد القوانين مراعاة لحكمة يستهدفها المشرع .

اذ كانت المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض

الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه :

١ — لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتقاضى صاحبها مرتبا وبين ادارة عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او الاشتراك فى تأسيسها او الاشتغال . ولو بصفة عرضية باى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء اكان ذلك باجر ام بغير اجر حتى ولو كان حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج الوظيفة العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ان يرخص فى الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى اذن خاص يصدر فى كل حالة بذاتها .

٢ — ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحتتها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدى بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بان يؤدى ما يكون قد قبضه من الشركة لغزاة الدولة .

وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير حكمة هذا الحظر ، وهى تنزيه الوظيفة العامة . . وليس من شك فى ان الحظر الوارد بالفقرة الاولى من هذه المادة يبرى على الطبيب نصف الوقت المرخص فى مزاولة مهنته فى ميادته الخاصة فيحظر عليه القيام باى عمل من الاعمال التى عدتها تلك الفقرة .

ومتى ثبت ان الطبيب المطعون ضده قد تعاقد مع الشركات المساهمة الثلاث .سائلة الذكر لعلاج العاملين بها فانه بلا شك يكون قد خالف الحظر المنصوص عليه بهذه الفقرة ما دام ان مجلس الوزراء لم يرخص له فى ذلك بمقتضى اذن خاص فضلا عن ان هدف المشرع من نص هذه الفقرة هو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة وهذا الهدف يتحقق ولو كانت هذه العلاقة بصفة عرضية — او مؤقتة وان المحذور ليس فقط رابطة التعاقد بل قيام رابطة العمل بمعنى ان هذا القانون قد حظر على الموظفين العموميين تأدية اى عمل للشركات ولو بصفة عرضية او على سبيل الاستشارة . ولما كان الثابت ان الطبيب

المطعون ضده قد تعاند على تادية خدمة لحساب الشركات المساهمة
سائلة الذكر وباجر - وان كان يتقاضاه من شركة التأمين لان التزام هذه
الشركة الاخيرة حسبها تقدم مقصور على تادية الاجر للطبيب المذكور
فالطبيب بهذه المثابة له حق مباشرة قبل شركة التأمين لا يمكن تخريجه
الا عن طريق الاشتراط لمصلحة الغير والعلاقة بينها ليست علاقة عقدية
بل تنشأ هذه العلاقة العقدية مباشرة بين الطبيب والشركات الثلاث التي
تمثل رب العمل - المؤمن لها من جانب شركة التأمين وهذه الصلة المباشرة
الثابتة التي انعمت بين الشركات الثلاث والمطعون ضده تندرج من باب
اولى تحت حكم الفترة سائلة الذكر .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

قيام العامل باحدى المحاكم الابتدائية بجزالة الفناء ليلا مقابل اجر
لا يمس كرامة الوظيفة التي يشغلها ولا يحط من قدرها - ثبوت عدم
حصوله على اذن بذلك من السلطة المختصة - مجازاته في هذه الحالة
بالجزاء المناسب عن واقعة تادية اعمال للغير دون الحصول على اذن
من السلطة المختصة فقط .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت في الاوراق انه في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨١
ورد خطاب بتون توقيع للسيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية ورد به
ان المدعو الموظف بالمحكمة اخذ ٥٠ جنيها رشوة ليقوم
بعمل اجراء من صميم عمله ولكنه لم يفعل شيئا ورفض رد المبلغ ، وأنه
شخص بلا أخلاق لفظه أهله ويعيش بعيدا منهم ويعمل مع العوالم
بالليل .

ومن حيث ان الاتهام المنسوب للطاعن وهو الخاص بتقباه بالعمل
مع فرق العوالم باجر دون اذن من السلطة المختصة ثبت في حقه : ولما
كان المشرع قد أصدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء نقابة المهنة

الموسيقية ونص في المادة الثانية منه على أن تضم نقابة المهن الموسيقية جميع المشتغلين بفرق الغناء بأنواعه المخططة والعزف بأنواعه المخططة والتأليف الموسيقى والطحن والتوزيع الموسيقى وقيادة الفرق الموسيقية والتاريخ الموسيقى ، ونص في المادة السادسة منه على أن يشترط نيين يقيد عضوا كاملا بالنقابة المذكورة : ١ — أن يكون متبتعا بجنسية جمهورية مصر العربية ٢ — أن يكون متبتعا بالاهلية المدنية الكاملة ٣ — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ٤ — ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالين ٥ — أن يكون حاصلًا على شهادة دراسية من إحدى الكليات أو المعاهد الفنية المتخصصة ... أو أن يكون قد وصل إلى درجة من الثقافة والصلاحيات تعتمدها لجنة القيد المذكورة وفقا للوائح الداخلية للنقابة ٦ — أن يكون مشغلا بالمرح أو السينما أو بالموسيقى وفقا لما نص عليه في المادة (٣) من هذا القانون ولما كان مزاوله الطاعن للغناء لا ييس كرامة الوظيفة التي يشتغلها ولا يخط من قدرها على مقتضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ولما كانت لائحة التحقيق والجزاءات الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٢ والتي تسرى على العاملين بالحكم قد قررت جزاء الانذار حتى الخصم ثلاثة أيام من الاجر عن مخالفة تادية اعمال للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير اوقات العمل الرسمية دون الحصول على اذن من السلطة المختصة لذلك فان المحكمة ترى أن الجزاء المناسب للمخالفة الثابتة في حق الطاعن وهى قيامه بالعمل مع فرق العوالم بأجر دون اذن من السلطة المختصة ، هو الخصم ثلاثة أيام من اجره .

(طعن ٨٧٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ — حظر الجمع بين أكثر من وظيفة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى — عدم إirاده جزاء على الموظف الذى يجمع بين وظيفتين بالمخالفة لاحكامه — لا يمنع من توقيع جزاء تاديبى عليه باعتبار الجمع مخالفة للقانون وخروجا على واجبات

الوظيفة — ثبوت الحق لكل من الجهتين في توقيع الجزاء المناسب — مباشرة
أحدى الجهتين لهذا الحق يسلبه من الأخرى — أساس ذلك عدم جواز
مجازاة الموظف عن ذنب واحد مرتين — توقيع أحدى الجهتين جزاء تأديبية
على المخالف بعد تركه العمل بها فعلا يجعل قرارها معدوما ولا يمنع الجهة
الأخرى من إصدار قرار بالمجازاة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين
شخص على وظيفة واحدة — تنص أنه : « لا يجوز أن يعين أى شخص
في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو
الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى » . وفناد ذلك أنه لا يجوز
لشخص أن يشغل في وقت واحد أكثر من وظيفة في أحدى الجهات المشار
إليها في النص المذكور .

ولئن كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لم يحدد جزاء
على من يخالف الأحكام الواردة به ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم جواز توقيع
جزاء على الموظف الذى يخالف أحكامه — فالجزاء التأديبية ليست محددة
في القوانين على سبيل الحصر ، وإنما كل فعل يرتكبه الموظف يكون من
شأنه الإخلال بواجبات وظيفته أو مخالفة القوانين واللوائح يعتبر جريمة
تأديبية يحق للجهة الإدارية محاسبته عليها وتوقيع الجزاء المناسب عليه .

ومن حيث أن القاعدة المستقرة ، حتى قبل العمل بأحكام القانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، هي أنه يتمين على الموظف أن
يتفرغ لأمال وظيفته فلا يجعب إليها عملا آخر ، وعلى هذا الوجه فإن
الموظف الذى يخرج على هذه القاعدة يعتبر ذلك منه أخلاقا بواجبات
وظيفية يستتبع حق الجهة الإدارية التى يعمل بها في توقيع الجزاء المناسب
عليه .

ومن حيث أن المسلم أن الجهة الإدارية المختصة بمسألة الموظف
عما يرتكبه أخلاقا بواجبات وظيفته هي الجهة التى وقعت فيها المخالفة .

ومن حيث أن شغل الموظف لأكثر من وظيفة يعتبر — على ما سبق —

اخلا لا منه بواجبات كل وظيفة يشغلها ، مما يستتبع قيام الحق لكل جهة بعمل بها في توقيع الجزاء المناسب عليه لشغله وظيفه أخرى ، مع مراعاة أن مباشرة إحدى الجهتين لحقها في توقيع الجزاء يسلب الجهة الأخرى هذا الحق ، إذ القاعدة المقررة فتحها وقضاء انه لا يجوز مجازاة الموظف عن جريمة واحدة مرتين .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت القرار رقم ٣٢ بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ بمجازاة كل من الموظفين المشار اليهم بخصم خمسة أيام من راتبه . ويبدو من هذا أن قرار الجزاء قد صدر بعد تركهم العمل نهائيا وانتهاء خدمتهم في هذه الهيئة — تعيينهم تعيينا جديدا في مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وهي شخص قانونى مستقل عن الهيئة المشار اليها .

ومن حيث أنه متى كانت الهيئة العامة لشئون النقل البرى قد أصدرت قرارها التأديبى بعد انتهاء خدمة أولئك الموظفين بها ، وكانت القاعدة انه لا يجوز تأديب الموظف بعد انتهاء مدة خدمته ، وكانت هذه قاعدة مطلقة بالنسبة الى موظفى الدولة حتى صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أضاف المادتين ١٠٢ مكرر و ١٠٢ مكرر ثانيا الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والذى أجاز اقالة الدعوى التأديبية على الموظف خلال خمس سنوات من تاريخ تركه الخدمة وفي هذه الحالة لا يجوز الحكم على الموظف الا بعقوبات معينة حددها المادة ١٠٢ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فان قرار الهيئة يكون قد صدر مخالفا للقانون ، وهذه المخالفة من الجسامة بحيث تصل بهذا القرار الى حد الانعدام .

متى كان ذلك ، وكانت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة عندما أصدرت قرارها في يوليو سنة ١٩٦٣ بتوقيع عقوبة الإنذار على هؤلاء الموظفين قد أصدرت هذا القرار في حدود اختصاصها فيكون قرارها هو القرار النافذ في حق أولئك الموظفين ، بعكس الحال بالنسبة الى القرار الصادر في شأنهم من الهيئة العامة لشئون النقل البرى فانه — على ما سبق بيانه — قرار معدوم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار رقم ٣٢ الصادر

من الهيئة في ٦ من مارس سنة ١٩٦٣ بجازاة الموظفين المخكوريين بخصم خمسة ايام من مرتبهم قرار معدوم لصدوره من الهيئة بعد انتهاء خدمة المخكوريين بها . ويكون القرار الصادر من مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في يوليو سنة ١٩٦٣ بتوقيع عقوبة الانذار على أولئك الموظفين قرارا سليما لصدوره من الجهة المختصة ولقيامه على سببه .

(فتوى ١٨٥ في ١٦/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

اشتغال الموظف بلحدى شركات المساهمة في غير اوقات العمل الرسمية دون ترخيص بذلك - غير جائز طبقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - سريان هذا المنع سواء كان الموظف معينا على درجة بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة وسواء كانت الوظيفة دائمة أو مؤقتة - جزاء المخالفة هو وجوب الفصل بقرار ادارى من الجهة الادارية متى تحققت من وقوع المخالفة - ليس ما يهين الادارة من احالة الموظف المخالف الى المحاكمة التأديبية - الجهة المختصة بتوقيع عقوبة الفصل على الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة هي الوزير المختص دون المحاكمة التأديبية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معلقة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة ، سواء اكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، حتى ولو كان حاصلًا من الجهة لادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بهنل هذه الاعمال

مقتضى انن خاص يصدر فى كل حالة بذاتها . ويفصل الموظف الذى خالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحتمب من ذلك ، كما يكون باطلا كل عمل يؤدى بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ، ويلزم المخالف بان يؤدى ما يكون قد قبضه من الشركة لخزانة الدولة » .

ونص المادة ٩٥ قد جاء مطلقا فى تحريم الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة والاشتغال باحدى شركات المساهمة ، ومن ثم فانه يتعين أخذ هذا النص على اطلاقه ، واعمال احكامه فى جميع الحالات التى يكون الشخص فيها شاغلا لاحدى الوظائف العامة ، أى يرتبط بالجهة الادارية التى يعمل بها بعلاقة وظيفية مستقرة تنظمها القوانين واللوائح ، ويتقاضى مقابل قيامه باعباء تلك الوظيفة مرتبا شهريا أو مكافأة شهرية من خزانة الدولة سواء اكان معينا على درجة بالميزانية أو على بند المكافآت الشاملة، وسواء كانت الوظيفة التى يشغلها دائمة أو مؤقتة ، أو كان تعيينه عليها بصفة دائمة أو مؤقتة ، فاختلاف المصرف المالى أو وصف الوظيفة أو كيفية التعيين ، لا يفر من كون الوظيفة التى يشغلها الشخص — فى جميع هذه الحالات — من الوظائف العامة ، التى لا يجوز الجمع بينها وبين الاشتغال باحدى شركات المساهمة ، فى تطبيق احكام المادة ٩٥ من قانون الشركات المشار اليها . وعلى ذلك فان الموظف المذكور يخضع لاحكام المادة المذكورة — بصرف النظر عن أنه كان معينا على بند المكافآت الشاملة وليس على درجة بالميزانية ، ما دام أنه كان يقوم بعمل وظيفية عامة — وكان من المتعين فصله من وظيفته لمخالفته حظر الجمع بين الوظيفة العامة والاشتغال باحدى شركات المساهمة — تطبيقا لحكم المادة ٩٥ من قانون الشركات سالف الذكر .

ومن حيث أنه طبقا لصريح نص المادة ٩٥ من قانون الشركات ، فان فصل الموظف لمخالفته حظر الجمع المشار اليه ، انها يكون بقرار ادارى من الجهة الادارية التابع لها ، متى تحققت من وقوع المخالفة ، دون حاجة لاحالته الى المحاكمة التأديبية ، الا أنه يجوز للجهة الادارية أن تحيل الموظف المخالف الى المحاكمة التأديبية ، اذا رأت فى ذلك مصلحة محققة وضمائنا اوفى له فالاختصاص باصدار قرار الفصل — فى هذه الحالة — اصيل للجهة الادارية التابع لها الموظف المخالف ، التى لها أن تحيل

في شأن هذا الاختصاص الى المحكمة التأديبية ، لتصدر حكمها بالفصل متى ثبت لديها وقوع المخالفة .

على انه لما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « تسرى على الموظفين المؤقتين الشاغلين وظائف دائمة جميع الاحكام الواردة في هذا القانون ، لما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة نأحكام توظيفهم وتاديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين » . وقد صدر تنفيذا لنص هذه المادة — قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ورافق به نموذج عقد استخدام ، تضمن احكام التوظيف والتاديب والفصل الخاصة بالموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة ، وجاء البند (٥) منه انه « لوكل الوزارة او رئيس المصلحة سلطة توقيع العقوبات التأديبية ، ويكون قراره نهائيا ، فيما عدا عقوبة الفصل فتكون من سلطة الوزير » . وعلى ذلك فان توقيع عقوبة الفصل على الموظفين الذين يعينون على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة — أى على غير الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية — هو من سلطة الوزير المختص ، الذى له أن يصدر قرارا بفصل الموظف غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية ، دون الاحالة في هذا الخصوص الى المحكمة التأديبية ، ومن ثم فان فصل الموظف المعين على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت — أى غير الشاغل لوظيفة دائمة بالميزانية — الذى يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة ٩٥ من قانون الشركات ، انها يكون — بقرار من الجهة الادارية التابع لها (الوزير المختص) ، وليس للمحكمة التأديبية أى اختصاص في هذه الحالة ، لعدم اختصاصها اصلا بفصل الموظفين المعينين على وظائف مؤقتة أو لاعمال مؤقتة ، نظرا لامتياز اختصاصها على تأدية الموظفين الشاغلين وظائف دائمة بالميزانية ، طبقا لاحكام الفصل السابع من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن الموظف المذكور لم يكن معينا على درجة دائمة بالميزانية انها على بند المكافآت الشاملة ، ومن ثم فان الوزير يكون هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل عليه ، لمخالفته حظر الجمع المنصوص في المادة ٩٥ من قانون الشركات ، بمعنى أن الفصل يتم في هذه الحالة بقرار ادارى

من الجهة التابع لها (الوزير المختص) دون الاحالة في شأنه الى المحكمة
التأديبية لعدم اختصاصها بجازاته تأديبية في جميع الحالات .

(فتوى ٥٩١ في ١٩٦٢/٦/٨)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

حظر المشرع على الموظف اعمالا معينة يعتبر القيام بها مخالفة
تأديبية تستوجب المؤاخذة . ومن هذه الاعمال ما اورنته المادة ٩٥ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :-

حظر المشرع اعمالا معينة في المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة
١٩٥٥ واعتبر القيام بها بمثابة مخالفة تأديبية تستوجب توقيع العقوبات
المحددة في عجز المادة ٩٥ المذكورة على مرتكبيها . وتتمثل هذه الاعمال
المحظورة في ادارة او عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة او
الاشترك في تأسيسها او الاشتغال باى عمل فيها ولو على سبيل
الاستشارة وبغض النظر من كونه عملا دائما او عرضيا ، باجر او بدون
اجر . ولم يجعل المشرع حصول الموظف على ترخيص من جهة الادارة
بالقيام بالعمل خارج وظيفته سببا لابطاح احد هذه الاعمال او مانعا من
العقاب . وعلى سبيل المثال فان مراقب الحسابات بشركة مساهمة تختاره
الجمعية العمومية تربطه بالشركة علاقة عمل وبالتالي يدخل عمله في عداد
الاعمال المحظورة القيام بها من الموظف العام الذى يتقاضى مرتبا . ويعتبر
الاستاذ الجامعى المتفرغ في هذا المقام موظفا عاما وما يتقاضاه من مكافأة
تدخل في عموم كلمة المرتب .

(ملف ١٢١/٢/٢١ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

عاملون مندوبون بالدولة - واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - المادة ٥٧ من هذا القانون - حظرها على العامل بالذات او بالواسطة مزاوله اى اعمال تجارية - هذا الحظر لا يشترط فيه اعتراف التجارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأن ذلك الاضرار بإداء واجبات الوظيفة أو كان غير متفق مع مقتضياتها . كما لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالاً للغير بمرتب أو بكفاة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بأذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته . ومع ذلك يجوز أن يتولى العامل بمرتب أو بكفاة أعمال القوامة ، أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية إذا كان المشمول بالوصاية أو القوامة أو الغائب أو المعين له مساعدا قضائيا ممن تربطهم به صلة أو نسب لغاية الدرجة الرابعة . . وذلك كله بشرط اخطار الجهة الرئاسية التابع لها بذلك .

كما تنص المادة ٥٧ على أن « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة:

- (١) (٢) أن يزاول أى أعمال تجارية ، وبوجه خاص أن يكون له أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .
- (٣) أن يشترك في تأسيس الشركات أو يتقبل عضوية مجلس إدارتها أو أى عمل فيها إلا إذا كان مندوبا عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الإدارة المحلية ، أو كان ذلك بقرخيص من الجهة المختصة . (٤) . . . » .

ويتضح من ذلك أن المشرع يحظر على العامل مزاوله الاعمال التجارية . وهذا الحظر ، فضلا عن تقريره بنص صريح ، يدخل كذلك

في نطاق حظر الجمع بين الوظيفة وبين أى عمل آخر لان التجارة بطبيعتها من شأنها « الاضرار بإداء واجبات الوظيفة » كما أنها « لا تتفق مع مقتضياتها . ذلك أن الموظف يتتبع — باعتباره ممثلا للشخص المعنوى العام — بقدر كبير من السلطة يهدف الى تمكينه من تحقيق المصلحة العامة، ويجب على الموظف ألا يستعمل هذه السلطة بقصد تحقيق مصلحة خاصة ولا سيما بقصد الاثراء .

والحظر المشار اليه لا يشترط فيه احترام التجارة ، أى مزاوله الاعمال التجارية بصفة مستمرة ومنتظمة ، بل ان مراد الحظر هو أن يزاول الموظف العام ما يعد عملا تجاريا في مفهوم القانون التجارى وهو ما يتميز بعنصر جوهرى هو المضاربة أى السعى للحصول على الربح .

(فتوى ٩٣ فى ١٥/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

الصيد لا يعد عملا تجاريا — تبعاً لذلك لا يعد من الاعمال التجارية بيع الصيد لما يصطاده من أسماك ولا شراء القارب أو استجاره بقصد استعماله فى الصيد — نتيجة ذلك أن قيام بعض العاملين بالدولة والقطاع العام بمزاولة هذه الاعمال لا يشكل مخالفة لاحكام المادة (٥٣) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٤٥) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن البند رقم (١١) من المادة ٥٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينص على أن « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة .

(١)

(ب) أن يزاول أى اعمال تجارية ويوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى اعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته ... »

وقد ورد ذات الحكم في البند رقم (٥) من المادة (٥٥) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن العمل التجارى هو العمل الذى يتعلق بالوساطة في تداول الثروات ويتم بقصد المضاربة وتحقيق الربح ، وهذا التعريف لا يصدق الا على الاعمال التجارية بطبيعتها وهى تنقسم الى طائفتين . الطائفة الاولى منها يعتبر العمل فيها تجاريا ولو وقع منفردا كالشراء لاجل البيع أو التأجير ، اما الطائفة الثانية من تلك الاعمال فلا تعتبر تجارية الا اذا صدرت على وجه المعاولة ، وتندمج في هذه الطائفة الاخيرة الوكالة بالعمولة والتوريد والنقل .

ومن حيث أنه وفقا لاحكام المادة الثانية من القانون التجارى يلزم لاعتبار الشراء لاجل البيع أو التأجير عملا تجاريا توافر شروط ثلاثة هى : ان يكون هناك شراء وان يرد الشراء على منقول وان يكون الشراء بقصد اعادة البيع أو التأجير ، والشراء عنصر جوهري لاعتبار العمل تجاريا فلو باع شخص منقولا لم يحصل عليه بالشراء بل تلقاه دون مقابل عن طريق الهبة أو الميراث مثلا أو كان هذا الشيء ثمرة انتاجه ايا كانت طبيعة هذا الانتاج وسواء كان عن طريق استغلال الموارد الطبيعية ، أو المجهودات الفكرية أو البنائية لا يعد عملا تجاريا ، وتطبيقا لذلك فان الصيد بوصفه صناعة استخراجية واستغلالا للموارد الطبيعية لا يعد عملا تجاريا ولا يدخل تبعا لذلك بيع الصيد لما يصطاده من اسماك في دائرة الاعمال التجارية كذلك لا يعد عملا تجاريا شراء القارب أو استجاره بقصد استعماله في الصيد .

وترتبا على ذلك فان قيام بعض العاملين بالدولة أو بالقطاع العام بزاولة اعمال الصيد بواسطة المراكب المملوكة لهم لا يعتبر عملا تجاريا حتى ولو قابوا ببيع ناتج صيدهم ولا تشكل مزاولتهم لتلك الاعمال اية مخالفة لاحكام المادتين ٥٣ ، ٥٤ المشار اليهما .

(فتوى ١١٦ في ١٣/٢/١٩٧٧)

ثانيا - التردى في بواطن الشبهة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - دخول مندوب الحاجز سلطة تأجيل البيع لأسباب جنية - استئجار صورة المزداد بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل إليه المزداد - سبب جدى يوجب تأجيل البيع - اتمام البيع رغم ذلك يعد ذنباً إدارياً - لا يعفى مندوب الحاجز عن المسئولية استناداً الى صدور أمر رئيسه بتنفيذ البيع .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى والقوانين المعدلة له قد نص فى المادة ١٤ منه على أن « لمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جنية وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته . . سبب التأجيل والميعاد الجديد . . وبهذا يكون المشرع قد ناط بمندوب الحاجز سلطة تقدير ملامة اتمام بيع المحجوزات على هدى ما يستتبعه من الظروف والملايسات التى تحيط بواقعة الحجز والبيع وخوله سلطة تأجيل البيع اذا ارتأى من الاسباب الجنية ما يبرر هذا التأجيل وأطلق يده فى تأجيل البيع لهذا السبب لاي عدد من المرات على ما هو مستفاد من عبارة النص حين تقرر بأنه كلما أجل مندوب الحاجز البيع أثبت بأصل محضر الحجز وبصورته سبب التأجيل والميعاد الجديد . وقد استهدف المشرع من ذلك كفاية حقوق ذوى الشأن والوصول بالمحجوزات الى أعلا ثمن يتحقق به صالح الخزانة العامة ومما لا شك فيه أن استئجار صورة مزداد البيع بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل إليه المزداد من الاسباب الجنية التى توجب تأجيل البيع لاتخاذ الاجراءات المناسبة لاتاحة الفرصة الكفيلة ببيع المحجوزات بالثمن المعقول .

أن المدعى بوصفه مأور الحجز الذى قام بالإشراف على بيع المحجوزات وقد أرسى المزداد على زوجة مستأجر الفندق بببلغ ٥٠٠ جنيه

وهذا الثمن على ما يبين من الاوراق لا يتناسب مع قيمة المحجوزات التى تتمثل فى منتولات وحق ايجار فندق معروف بالقاهرة مكون من اربع شقق وايجاره الشهري ١١٥ جنيها ومما يزيد الريبة فى مناسبة هذا الثمن وفى جدية المزاد أن البيع رضى على زوجة مستأجر الفندق التى يعرفها المدعى شخصيا على ما هو ثابت من التحقيق ، وفى مزاد ضيق النطاق اكفى فيه بالنشر فى مكان البيع دون النشر فى الصحف اليومية وذلك بالرغم من اهمية المحجوزات وقيمة الدين المحجوز من اجله والتى تستتبع أن يكون البيع بعد النشر فى الصحف اليومية اعمالا للرخصة التى خولتها المادة ١٥ من القانون المذكور لاتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتزايدين للاشتراك فيه بدلا من قصره فى الحدود الضيقة التى تم فيها بسبب الاكتفاء بالنشر بلصق اعلانه فى مكان البيع ولقد كان من شأن هذه المالبسات التى تثير شكوك فى مجرى المزاد وانه يسير لصالح مستأجر الفندق وليس حقوق الدولة وفى مناسبة الثمن الذى وصل اليه المزاد وتعتبر بهذه المثابة اسبابا جدية . كان يتعين معها على المدعى حرصا على حقوق الخزانة العامة ورعاية للامانة المكلف بها أن يبادر الى تلجيل البيع ويعرض الامر على رؤسائه ويتدارس معهم فيما يتعين اتخاذه من اجراءات حرصا على حقوق مصلحة الضرائب .

ومن حيث أن المدعى وقد تنكب الطريق السوى وأرصى المزاد على زوجة مستأجر الفندق بالثمن البخس المشار اليه فانه يكون قد أخل بما تفرضه عليه واجبات وظيفته من وجوب مراعاة الدقة فى العمل والحرص فى ادائه على وجه يكفل حقوق الخزانة العامة وذوى الشأن ولا عناء فيها ابداه المدعى من أنه اتم البيع تنفيذا لتأشيرة رئيسه اليه بالبيع ذلك أن بوصفه مندوب الحاجز والمصرف على اجراء البيع منوط به قاتونا سلطة تقدير ملامة المضى فى البيع وتلجيله اذا توافرت الاسباب الجدية لذلك ، ومن ثم فانه اذا ما تقاعس فى ممارسة هذا الاختصاص وقع تحت طائلة العقاب ولا يجنبه اذن القاء تبعة مسئوليته على رؤسائه فى هذا الشأن . وبالإضافة الى ذلك فان الاعفاء من المسئولية استنادا الى امر الرئيس مشروط ، وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المحللين المدنيين بالدولة الذى وقعت المخالفة فى ظله بـأن

يثبت العامل ان المخالفة كانت تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الموظف الذى يوقع على استمارة من استمارة الجوازات غير متحرز الى صحة البيانات يمكن ان يسأل تأديبيا عن ذلك ، ولا يجدي ادعاؤه بأنه انما وقع مجاملة على ما جرى على العرف بين الناس .

ملخص الحكم :

يعتبر توقيع عامل على الاستمارة رقم ٢٩ جوازات بأن بياناتها صحيحة بالمخالفة للواقع مخالفة تأديبية ، ولا يجوز الاستناد فى دفع المسؤولية من ذلك الاستناد الى أن العادة جرت فى مثل هذه الاحوال على توقيع الشهادات والاستمارات مجاملة دون التحقق من صحة البيانات الواردة بها . واساس ذلك ان الامر لا يخلو من احد امرين : اولهما أن المتهمين على علم بعدم صحة البيانات الواردة بالاستمارة ويكون كل منهما قد اشترك مع صاحب الشأن فى ارتكاب جريمة التزوير بطريق المساعدة . وثانيهما ان يكون المتهم غير عالم بعدم صحة البيان وعندئذ يكون توقيع الجزاء الادارى فى هذه الحالة مرده الاهمال فى تحرى الدقة والحقيقة فى البيانات المطروحة وعدم الاستجابة للتحذيرات المعروفة بالنموذج بتعريض الموقع للمسئولية .

(طعن ١١٢١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٧)

ثالثا — المخالفات الإدارية

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

احتفاظ الموظف بأصل محررات إدارية رسمية الفترة اللازمة لتصويرها فوتوغرافيا ولإرفاقها مع شكواه — يشكل ذنبا إداريا طبقا للمادتين ٧٦ و ٨٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صحة قرار مجازاته عن هذا الذنب .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الأوراق — موضوع مجازاة المدعى — قد أثبت فيها موظفون عموميون ، تعليقاً على ما تلقوه من المدعى من طلب الإجازة، بياناتهم طبقاً للاوضاع القانونية كل في حدود اختصاصه وفي نطاق سلطته، نهى بهذه المثابة محررات إدارية رسمية أقر فحواها وأشترك في تحريرها موظفون عموميون بمالهم من سلطة خولتها لهم القوانين واللوائح ، ماذا ما احتفظ المدعى بأصل هذه الأوراق ، الفترة اللازمة حتى تمكن من تصويرها فوتوغرافيا فيكون قد خالف مضمون المادة ٧٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ويكون الذنب الإداري قد وقع من المدعى وثبت في حقه وهو الذي استتبع توقيع الجزاء الإداري عليه بالخضوع من مرتبه لمدة خمسة أيام ، فيكون القرار المطعون فيه ، والحالة هذه — قد صدر مطابقاً للقانون .

(طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نكول المدرس عن التصحيح رغم تعهده بذلك كتابة — يعد سببا كائنا لإجازاته .

ملخص الحكم :

أن نكول المدعى عن تصحيح أوراق الامتحان رغم تمهده بذلك كتابة يكفى لتحقيق السبب الذى قام عليه الجزاء التأديبى . وهو اخلاسه بواجبات وظيفته والخروج على مقتضى التعاون مع ادارة المدرسة ، ولا يتدح فى ذلك اطلاقا أن عيده كان يصادف اليوم التالى لانه كان على بينة من ذلك حين قطع على نفسه عهدا بعدم التغيب فى يومى ٥ ، ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وعدم مبارحة المدرسة الا بعد اتمام تصحيح أوراق امتحان الطبيعة العلمى فكان نكوصه عن الوفاء بالمعهد مظهرا واضحا للاستخفاف بالواجب وعدم الحرص على التعاون مع المدرسة فى سرعة انجاز التصحيح الامر الذى يجعل الجزاء محولا على سببه ، ومستخلصا استخلاصا سائفا من اصول ثابتة فى الاوراق .

(طعن ٢٠٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

نص القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بملئته الاولى على انه لا يجوز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الاعمال التى تمت بالمخالفة للقوانين التى أوردتها حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٦ — لا يعنى إلغاء هذه المخالفات أو جعل البناء بدون ترخيص عملا مباحا — لا يعفى مهندس التنظيم من تحرير محضر المخالفة — الخطاب فى القانون انها وجه الى القاضى على النحو الظاهر جليا من عبارة النص — واجب مهندس التنظيم — العمل على تنفيذ قوانين البناء — ليس له أن يقيم من نفسه قاضيا ليحكم بتقادم المخالفة أو عدم تقادمها .

ملخص الحكم :

انه عن قول الطاعن بان هذه المباني تتسحب عليها احكام القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ — الذى نص فى ملئته الاولى على انه « لا يجوز الحكم بإزالة أو تصحيح أو هدم الاعمال التى تمت بالمخالفة للقوانين التى أوردتها حتى يوم ٩ من مارس سنة ١٩٥٦ » ومن ثم فانه لم يتخذ

ضد المالك اجراء في شأن هذه المباني - فقد ردت المحكمة في حكمها المطعون فيه على ذلك بأن القانون المشار اليه لم يتضمن اعفاء المخالفين لاحكام قوانين البناء من جميع العقوبات المنصوص عليها بها بل جاء مقصورا على اعفائهم من عقوبة ازالة أو تصحيح أو هدم الاعمال بالنسبة للإنشائية والاعمال المخالفة ومن ثم لم يرفع عن مهندس التنظيم الواجب الذي تفرضه قوانين البناء من تحرير محضر واتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الاعمال المخالفة اداريا - على ما سبق بيانه - وقد أصابت المحكمة في ذلك وجه الحق لان القانون المذكور لم يلغ المخالفة ولم يجعل البناء بدون ترخيص عملا مباحا. وبالتالي لم يعف مهندس التنظيم من تحرير المحضر خاصة وأن الخطاب في القانون المذكور موجه الى القاضي على النصو الظاهر جليا من عبارة النص .. ومن ثم فقد كان يتعين على الطاعن ان يشير في محضره الى وجود هذه المباني وانها اقيمت بدون ترخيص بالمخالفة لاحكام قانون المباني .. ولا يعفيه من ذلك قوله - ان المخالفة تتقادم بضى سنة والثابت ان هذه المباني قد اقيمت في سنة ١٩٥٦ وكان قد مضى وقت تحرير محضره المشار اليها اكثر من سنة - ذلك لان واجب الطاعن ، بوصفه مهندسا للتنظيم ان يعمل على تنفيذ قوانين البناء فاذا اخل أحد بهذه القوانين فعليه ان يبادر فوراً بتحرير محضر بذلك يرسله الى الجهات المختصة لاتخاذ الدعوى الجنائية ضده وليس له ان يقيم من نفسه قاضيا. ليحكم بتقادم المخالفة أو بعدم تقادمها .

(ملحق ٢٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قانون المباني رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٨ - اتخاذ اجراءات جنائية عن مخالفة احكامه أو اللوائح المنفذة له - وقف الاعمال موضوع المخالفة بالطريق الإداري - من حق السلطة القائمة على اعمال التنظيم في هذه الحالة - تقاعس الطاعن بوصفه من القائمين على اعمال التنظيم من ان يشير في محضره الى اقامة المباني المخالفة حتى تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية ثم يعمل بالتالى على وقف الاعمال بالطريق الإداري - يستوجب مساعدته تاديبا .

ملخص الحكم :

ان قانون المباني رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ — الذى كان ساريا وقت ارتكاب المخالفة — ينص فى المادة ١٩ منه على أنه « اذا اتخذت إجراءات جنائية عن مخالفة لاحكام هذا القانون او اللوائح المنفذة له كان للسلطة القضائية على اعمال التنظيم الحق فى وقف الاعمال موضوع المخالفة بالطريق الادارى » ومن ثم فكان يتعين على الطاعن بوصفه من القائمى على اعمال التنظيم ، ان يشير فى محضره المنوه عنه الى اقامة تلك المباني حتى تتخذ بشأنها الاجراءات الجنائية ثم يعمل بالتالى على وقف الاعمال بالطريق الادارى طبقا لصريح نص هذه المادة فان كان لم يفعل فيكون قد اخل بواجبات وظيفته بتمينا مساعطة من ذلك .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

محضر المخالفة المحرر تطبيقا لقانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — لا يفنى عن تحرير محضر آخر تنفيذا لقانون تنظيم المباني رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ — لكل من القانونين مجال سريانه الذى شرع له — سبب المخالفة فى كل منهما مختلف — ادعاء الطاعن ان العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى هى الاشد — غير صحيح — الامر فى ذلك من شأن القضاء ولا يفنى عن وجوب تحرير محضر المخالفة .

ملخص الحكم :

انه عن قول الطاعن — بأن ما اثار به فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بالاكتفاء بالمحضر الذى حرره قسم تقسيم الاراضى هو الاجراء السليم طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لان العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ هى العقوبة الاشد فقد ردت المحكمة على ذلك بحكمها الطعون فيه بأنه كان يتعين على الطاعن أن يتمسك بما اثار به فى اول مارس سنة ١٩٥٠ بتحرير محضر آخر تنفيذا لقانون تنظيم المباني رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ وعدم الاكتفاء بالمحضر الاول الذى حرره

قسم تقسيم الاراضى بالتطبيق لقانون تقسيم الاراضى لان كلا من القانونين يسرى فى مجالته الذى شرع له .. وهذا الذى غالته المحكمة صحيح قانونا .. وذلك لان لكل من القانونين مجال تطبيقه فضلا عن أن سبب المخالفة فى كل منهما مختلف . مخالفة قانون تقسيم الاراضى سببها قيام الملك بالبناء قبل قيام مالك التقسيم بدفع تكاليف المرافق العامة بالمخالفة للمادة ١٤ من القانون المذكور .. أما مخالفة قانون تنظيم المباني فمسببها قيامه بالبناء قبل الحصول على ترخيص سابق بالبناء بالمخالفة لحكم المادة الاولى من القانون المذكور . ولا صحة لما ذهب اليه الطاعن — من ان العقوبة المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى هي الاشد — ذلك لان العقوبة المنصوص عليها بهذا القانون عن قيام الملك بالبناء قبل دفع تكاليف المرافق العامة هي الغرامة فقط طبقا للمادة ٢٠ منه سالفة الذكر ، اذ لم تنص هذه المادة على اصلاح الاعمال المخالفة أو هدمها فى حالة مخالفة المادة ١٤ من القانون المذكور ... والغرامة ايضا هي العقوبة المنصوص عليها فى قانون تنظيم المباني رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ عن قيام الملك بالبناء قبل الحصول على ترخيص سابق بالبناء .. وفضلا عن ذلك فان الطاعن قد أشار فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بالاكتماء بالحضر الذى حرره قسم تقسيم الاراضى .. وفى هذا الوقت كان قد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم المباني وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى اول يوليو سنة ١٩٤٨ وهو يسرى بلائى حال ومباشر على ما اقله الملك المذكور من بناء مخالفا لاحكام القانون وقد نصت المادة ١٨ منه على معاقبة من يبنى بدون ترخيص بالمخالفة لحكم المادة الاولى منه فضلا عن القرار بتصحيح أو استكمال أو هدم الاعمال المخالفة بينما لم ينص قانون تقسيم الاراضى الا على الغرامة فقط — على ما سبق بيانه — وعلى ذلك تكون العقوبة الاشد هي العقوبة المنصوص عليها فى قانون تنظيم المباني لا تلك المنصوص عليها بقانون تقسيم الاراضى كما زعم الطاعن . على أن توقيع العقوبة الاشد أمر من شأن القضاء فهو الذى يحكم بها . فكان على الطاعن أن يشير بتحرير محضر مخالفة أخرى لمخالفة الملك للمادة الاولى من قانون تنظيم المباني بجانب محضر المخالفة المحرر له عن مخالفته المادة ١٤ من قانون تقسيم الاراضى ويترك الامر للقضاء ليحكم بالعقوبة التى يراها طبقا للقانون الخاص وأن احدى العقوبتين كما قالت الحكومة بحق — قد تنقضى لسبب أو لآخر دون أن تنقضى العقوبة الأخرى .

المبدأ :

المادتان ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء — للمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ودخول مواقع الأعمال وأثبت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الإجراءات المقررة بشأنها — مدى سلطاتهم واختصاصاتهم — مجرد تحرير محاضر المخالفات ليست الوسيلة الكفيلة بوقف الأعمال — للجهة الإدارية أن تلجأ بالطريق الإداري إلى التحفظ على مواد البناء والمهمات المستخدمة فيه ولها أيضا أن توقف الأعمال المخالفة في وقت مناسب — لا يكفي في هذا الشأن إرسال إشارات لقسم الشرطة لوقف الأعمال بالمعقار طالما كانت هذه الإشارات لم يصاحبها متابعة جادة أو أية أعمال إيجابية من شأنها وقف الأعمال — مخالفة السلطات والإجراءات التي نظمها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — مسؤولية الموظف المختص .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وهو القانون الذي كان معمولا به عند وقوع المخالفة ، تنص بأن يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية صفة الضبط القضائي ويكون لهم بهتقضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لاحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وأثبت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الإجراءات المقررة في شأنها ، وعليهم متابعة تنفيذ التمرارات والاحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس المجلس المحلى المختص بأية عقوبات في سبيل تنفيذها كما تقضى المادة ١٧ من هذا القانون بأن توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها . ومقتضى ذلك أنه كان يتعين على المخالف بوصفه مديرا لمنطقة الاسكان أن يعتمد الإجراءات المنصوص عليها في القانون بالنسبة لما يقع من مخالفات في المباني ويعمل على متابعة

تنفيذ القرارات والاحكام النهائية الصادرة في شأن الاعمال المخالفة ، ووقف الاعمال المذكورة والتحفظ على الادوات والمهمات المستخمة فيها وإبلاغ رئيس المجلس المحلى المختص بها بصادفه من عقبات في سبيل تنفيذ هذه القرارات ونظك الاحكام وقد أجمع شهود الواقعة الذين سمعت أقوالهم في التحقيق على أن مجرد تحرير محاضر المخالفات ليست كفيلة بوقف الاعمال وأنه كان يجب على الحى أن يطبق احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذى يسمح للجهة الادارية أن تلجأ بالطريق الادارى — الى التحفظ على مواد البناء والمهمات المستخمة فيه كما أن لها أن توقف الاعمال المخالفة ولو اتخذ الحى هذه الاجراءات لا يمكن وقف الاعمال المخالفة في وقت مناسب (أسـوال مدير عام الشئون الفنية والتراخيص بمحافظة القاهرة حاليا — ورئيس اللجنة المشكلة لمعاينة العقار محل التحقيق) ، وإشار الى ذلك كل من السادة مساعد محافظ القاهرة للشئون الفنية والهندسية ، و مساعد المحافظ للمنطقة الشمالية و و و

ومن حيث أنه قد ثبت من البيان المتقدم أن أعمال التشطيبات واستكمال المباني امتدت على القدر المتيقن الى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨١ أى أنها استمرت لمدة تقرب من ثلاث سنوات في عهد السيد دون اتخاذ اجراء جاد أو إيجابى في وقتها فإنه يكون مسئولا لذلك وتكون المخالفة الاولى الموجهة اليه قائمة على أسباب صحيحة في الواقع والقانون ، ولا يغير من ذلك أن السيدة بعثت بأشارة الى قسم الشرطة لوقف الاسكان في العقار المذكور في عهده طالما أن هذه الاشارات لم يصاحبها متابعة جادة ولا اية اعمال ايجابية من شأنها وقف الاعمال كما لم يتم بالاوراق دليل على أن المحلل أبلغ رئاسته بها بصادفه من عقبات في هذا الشأن أن كان هناك ثمة عقبات .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صدور احكام بالتصحيح والازالة - تراخى الموظف المسئول عن سحب صور الاحكام فور صدورها وعدم الاسراع في تنفيذها قبل ان يتماذى الملك في اعمال البناء يشكل مخالفة تأديبية في حق الموظف المختص - اساس ذلك : حجية الاحكام - لا يجوز الادعاء بان قيام الملك ببناء ادوار اخرى يتعذر معه تنفيذ الاحكام الصادرة والا كان مؤداه تهاذى الملك في مخالفاته - نقاعس جهة الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالتصحيح والازالة هو امر فيه اهدار كامل لحجية الاحكام التى تسبو على النظام العام - مسئولية الموظف المقصر .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن تراخى الحال فى القيام بواجبات وظيفته والسعى الحثيث لتنفيذ قرارات ايقاف الاعمال المخالفة ، والاحكام الصادرة بتصحيح الاعمال المخالفة ان الحال لم ينشط الى المطالبة بصور الاحكام الصادرة فى هذا الشأن الا فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ بالنسبة للاحكام الصادرة بشأن العقار فى الدعاوى رقم ٣٨٠ لسنة ٧٧ القضائية بجلسة ١٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ ، رقم ٤٢٣ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، ورقم ٥٨٤ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة اول ابريل سنة ١٩٧٨ ، ورقم ٩٢٩ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة اول ابريل سنة ١٩٧٨ ، كما انه لم يطلب صور الاحكام الصادرة فى الدعاوى رقم ٩٧٨ لسنة ٧٧ القضائية بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٨ ، ورقم ١٠٩٧ لسنة ٧٧ القضائية الصادر بجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٤٦٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، والدعوى رقم ٥٠٤ لسنة ٧٨ القضائية الصادر بجلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، لم يطلب صور تلك الاحكام الا فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ، كما لم يطلب صورة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧١ لسنة

٧٨ القضائية بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ الا في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ، وهو اهمال بين لما يترقب على التراخي في سحب صور الاحكام نور صدورها من اهمية بالغة تتعلق بطلب استئنافها اذا كان لذلك وجهه وبالاسراع في تنفيذها قبل ان يتبادى الملك في اعمال البناء .

وغنى عن البيان في هذا الشأن ان الحكم له حجية لا يجوز معها الادعاء بان قيام الملك ببناء ادوار اخرى يتعذر معه تنفيذ الاحكام الصادرة والا كان معنى ذلك تمادى الملك في مخالفاته وتقاعس جهة الادارة عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالتصحيح أو الازالة ، وهو امر فيه اهدار كابل لجميع الاحكام التى تسمو على النظام العام .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لائحة تقسيم العمل الداخلى وتوزيع الاختصاصات بالهيئة العامة للبريد - اختصاصات الشباك الخامس - فقد المراسلة صفة الاستعمال يجب توزيعها بالطريق العادى - حفظها بالشباك الخامس تحت طلب المرسل اليه - يعتبر خطأ من الموظف يوجب مسئوليته الادارية .

ملخص الحكم :

لا محل لما يدفع به المطعون عليه المسئولية الادارية عن نفسه فيقول انه ، وهو المنوط به اعمال الشباك الخامس ، لا يملك مخالفة تأثيرات ملاحظ تقسم الموزعين ووكيل الوردية (بالنظر) اى بالحفظ في الشباك رقم (٥) فهذا دفاع مردود ، لا يستقيم وصريح بنود جدول تقسيم الاعمال الذى يحدد ويوضح اختصاصات كل موظف بقلم التوزيع . فقد جاء بالفقرة الثانية من اختصاصات الشباك الخامس اى شباك حفظ المراسلات المقيدة بقسم التوزيع : (استلام المراسلات المسجلة من قسم التسجيل الوارد بموجب اتصال مؤقت عن المراسلات المعنونة - شباك البريد - سواء اكانت معنونة باللغة العربية أو الافرنجية برسم مصريين أو اجانب - ثم استلام جميع المراسلات المرتدة من قسم البيعاه بالتسجيل الوارد بعد التكد من صحة

التأثيرات المبينة عليها) ثم جاء في فقرة أخرى من اختصاصات الشباك الخامس في جدول تقسيم الاعمال : (وعمل المجهود اللازم من مداومة البحث عن المراسلات الخالية من العنوان أو الغير معروف عناوين أصحابها لتوزيع ما يمكن توزيعه منها . وذلك بالاشتراك مع خضرة رئيس الوردية بالتسجيل الوارد) فالمطعون عليه مكلف ، بمقتضى لائحة تقسيم العمل الداخلى وتوزيع الاختصاصات ، بمراجعة صحة التأثيرات المبينة على المراسلات ، ومن الواجب عليه تلافى ما قد يكون بها من أخطاء . ولو كان المطعون عليه قد اتبع هذه التعليمات والتزم حدود أحكامها وبذل من العناية والحقة قدر ما يسيرا لما فاته أن الخطاب وقد انقلب تكليفه من مستعمل له طرق توزيع معينة ، الى عادى تجرى عليه احكام التعليمات المتعلقة بطرق التوزيع العادى والخطاب فى ذات الوقت يحمل تأثره الموزع الاول بان الشقة (محل اقامة المكتب) مغلقة ولكن للشركة صندوق بريد معروف رقم ٩٣٧ فكان يتعين عليه لزاما أن يرجع الى من اشاروا قبله بالتوجيه الخاطيء المخالف للمواثيق والتعليمات ، ولاستطاع أن يدرك أنه لا يجوز الاحتفاظ بمثل هذه المراسلة فى اراج الشباك الخامس لان هذه المراسلة ليست من نصيب هذا الشباك فى التوزيع اللاتحى السليم . وتأسيسا على ذلك يكون المطعون عليه قد أهمل فى اداء وظيفته ويكون القرار الوزارى بتوقيع الجزاء الادارى عليه قد قام على سببه .

(طعن ١٤٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

مخالفة الموظف للتعليمات الادارية — تشكل مخالفة مسلكية ينبغى معاقبته عنها تأديبيا — لا سبيل الى هذه المسؤولية بذريعة أنه لم يكن على بينة من هذه التعليمات متى كان يوسع العلم بها — اطراد العمل على مخالفتها — لا يشفع فى حد ذاته فى هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

ان مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينبغى

مساقلته عنها ، ولا سبيل الى دفع مسئوليته بغيره انه لم يكن على بينة منها متى كان بوسعة العلم بها ، اذ الاصل انه يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدقة وامانة وهو الاصل الذي رددته المادتان ٧٣ من قانون نظام موظفى الدولة و٥٢ من قانون العاملين ، ومن متضيات هذه الفقرة وجوب مراعاة التعليمات التى تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل ، وعلى الموظف ان يسعى من جانبه الى الاحاطة بهذه التعليمات قبل البدء فى العمل فان تراخ فى ذلك فخرج عليها عن غير قصد فقد حقت مساقلته . ذلك ان اطراد العمل على مخالفة التعليمات الادارية فى الفترة السابقة على اضطلاع الموقف باعيار وظيفته لا يشفع فى حد ذاته فى مخالفة هذه التعليمات ، اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

(طعن ٩٣٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

اغفال العامل ذكر بيانات مدة خدمته السابقة عند اعادة تعيينه -
يعتبر ذنباً ادارياً .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه وان كان ذكر مدة الخدمة السابقة، امراً مقررراً لصالح العامل لحساب مدة الخدمة المذكورة ضمن مدة خدمته فى العمل الجديد الا انه فى ذات الوقت مقرر للصالح العام للوقوف على مدى صلاحية العامل للوظيفة الجديدة من عدمه مما يندرج معه عدم ذكر هذه المدة بعد اخلالاً بالواجب وينال من حسن السير والسلوك خصوصاً اذا ما تبين ان هذه البيانات اغفلت عمداً لاختفاء امر كان من الممكن ان يمنع من التوظيف او لتقضى استلزام موافقة الجهة التى كان يعمل بها العامل للالتحاق بالعمل فى الجهة الجديدة ومن ثم فان اغفال المخالفتين ذكر بيانات مدة خدمتهما السابقة عند فتحهما بالمستشفيات الجامعية يكون بدوره ذنباً ادارياً يوجب مساظمتها .

(طعن ١٠٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

الحصول على مصاريف الاثاث دون نقله فعلا — مخالفة تأديبية
تستوجب المجازاة .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان قرار الجزاء الموقع على المدعى قد بنى على النتيجة التى انتهت اليها تحقيق النيابة الادارية بالمنصورة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٦٨ وهى انه « خلال المدة من ١٩٦٧/٩/١٩ حتى ١٩٦٨/٨/١٣ بمدرسة اتيدة الاعدادية بدائرة محافظة الدقهلية ، لم يؤد عمله بأمانة وقصر فيه تقصيرا أدى الى المساس بالمصالح المالية للدولة وخالف القواعد والاحكام المالية وسلك سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب ، بأن :

١ — اقام بدون ترخيص باحدى غرف مدرسة اتيدة الاعدادية منذ حضوره اليها في ١٩٦٧/٩/١٩ حتى نقله منها في ١٩٦٨/٨/١٣ .

٢ — قام بصرف مبلغ ٨١٤ مليم و١٤ جنيها كمصاريف نقل عفش من صدقا الى اتيدة في حين انه لم يتم بنقل العفش .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قطع بثبوت المخالفة الاولى بينما اهدر الثانية لعدم توفر الدليل على وقوعها ، وخلص من ذلك الى الناء القرار لعدم قيامه على كامل سببه باعتبار انه بنى على ثبوت ارتكاب المدعى المخالفتين سالفتي الذكر ، ولما كان من المسلم انه ليس لحكمة الموضوع سلطة قطعية في نهم الواقع تقصر عنها سلطة هذه المحكمة ، ذلك أن رقابة حكمة الموضوع على القرارات الادارية رقابة قانونية تستهدف تعرف مدى مشروعيتها ، وهذا عين ما تتناوله المحكمة الادارية العليا ، عند رتابتها القانونية على الاحكام متى طعن فيها ، لذلك يتعين تقصى مدى تحقق ذلك الشطر من سبب القرار الذى اهدره الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على التحقيق الإداري الذي أجراه
مفش التحقيقات بالإدارة التعليمية بيت غمر ، وعلى تحقيق النيابة الإدارية
أن دفاع المدعى في المخالفة الثانية — سالفه الذكر — يتحصل في انه يوم
تنفيذه قرار نقله الى بلدة اتميدة اصطحب معه بعض ائائه الخاص على
حسابه ثم شرع في البحث عن مسكن ملائم فلم يوفق ومن ثم كلف القائم
بالنقل باعادة الاثاث الى بلدة ميت عمر ومن هناك نقله الى القاهرة وتكد
في سبيل نقل الاثاث من صدقا الى اتميدة مبلغا لا يجاوز سبعة جنيها
طالب به الجهة المختصة فصرفت اليه مرتب نقل قدره ٨١٤ مليم و١٤ جنيها
اي ما يعادل ربع مرتبه الشبري وذلك طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ، ولما
كان المدعى قد أقر في اعترافه بارتكاب المخالفة الاولى انه أقام بأحدى غرف
مدرسة اتميدة منذ نقله اليها في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ حتى نقله منها
في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٨ ، وهي مدة جاوزت أحد عشر شهرا كما
شهد كل من و ، والسيد موهم من مدرسى المدرسة
ويقيمون بالبلدة ، على هذه الواقعة وأضافوا اليها أن المدعى استخدم طوال
مدة اقامته بالمدرسة بعض اثائها واستخلصوا من ذلك انه لم ينتقل الى اتميدة
شيئا من ائائه الخاص ، ولما كان ذلك وكان المألوف عملا الا يشرع الموظف
المنقول في نقل عائلته واثاث بيته الخاص الا بعد حصوله على مسكن في
الجهة التي نقل اليها ، فإنه يخلص من القرائن سالفه البيان أن المدعى
لم يعم اصلا بنقل ائائه الخاص من بلدة صدقا الى بلدة اتميدة ، ومن ثم
يكون قد ارتكب المخالفة المنسوبة اليه بأن حصل على مرتب نقل دون سبب
مشروع ، ذلك أن استحقاق هذا المرتب طبقا للائحة بدل السفر منوط بأن
يكون نقل الاثاث قد تم فعلا بغير طريق السكة الحديد أو عربات النقل من
الباب للباب .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

أغفال أثبات أرقام الرشاشرات عند تسلمها مما سهل استبدال غيرها
بها - إهمال يستوجب المأخذة التأديبية .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن الإدارة العامة للإمداد والتموين بالجهاز التنفيذي لخطوط كهرباء السد العالي أصدرت في ٨ من مارس سنة ١٩٧٠ أمر بتوريد برقم ١٠٧ الى مؤسسة هشام للتجارة والتصدير والمقاولات لتوريد خمسين رشاشا جديدا لعربات كراز وماز بسعر ٤٢ جنبيها للرشاش الواحد . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٠ ورد المورد رشاشات تبين من فحصها أنها غير صالحة للاستعمال ، فأعيدت بالتالى الى الموارد السدى قام بتوريد غيرها في ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠ وقام عايل الاختبار بفحصها وحرر بذلك محضرا أثبت فيه أن الرشاشات سليمة وجديدة ومطابقة للمواصفات وأن الفحص تم بالاشتراك مع اللجنة . وكان هذا الفحص بحضور المهندس رئيس قسم الوارد والسيد مندوب الوارد وعامل الاختبار ثم تسلم السيدان المذكوران الرشاشات وتوجهها بها الى ادارة الإمداد والتموين حيث تسلمها أمين المخزن (المدعى الاول) بعد أن وقع على الفاتورة باستلام الرشاشات ثم حررت الاستهارة ١٩٤ ع.ح باضائة هذه الرشاشات الى مهدة المخزن وتضمنت هذه الاستهارة ما يفيد فحص الرشاشات في ٢ من أبريل سنة ١٩٧٠ بمعرفة لجنة الفحص وقد أشر رئيس اللجنة على جانب هذه الاستهارة بعبارة « يقل الصنف بناء على تجربتها بالمشؤون الميكانيكية تجربة عملية كالتأشير على صورة خطابنا بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٦ ووقع عليها كما وقع أعضاء اللجنة على الاستهارة المذكورة وأضيفت الرشاشات الى مهدة المخازن وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٧٠ صرف ١٢ رشاشا الى مخزن خط الواحات وكانت جديدة ثم تكتف ان الرشاشات التي صرفت في ٤ ، ٧ من يونيو سنة ١٩٧٠ كانت مستعملة وغير جديدة ولذلك فقد أعيدت الى المخزن وشكلت لجنة فنية لفحص الرشاشات فقامت

بفحصها وحررت بذلك محضرا أثبتت فيه رقم كل رشاش وحالته ، وانتهت الى أن منها ٢١ رشاشا غير صالح للاستعمال و١١ رشاشا مستعملا واثنين مستصلحان وأربعة جديدة وأحيل الامر الى التحقيق الذى انتهى فيها انتهى اليه الى أن رئيس اللجنة لم يثبت نتيجة الفحص قرين رقم كل رشاش على حدة وذلك سواء أثناء الفحص الذى تم بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ او بالاستمارة رقم ١٩٤ ع.ح التى تم بموجبها ادخال الصنف فى عهدة أمين المخزن مما سهل استبدالها بعد الفحص بأخرى ثبت عدم صلاحية معظمها ومما جعل من المتعذر معرفة ما اذا كانت الرشاشات قد استبدلت قبل اضافتها الى عهدة المخزن أم بعد ذلك ونسب الى المدعى الثانى (رئيس المخازن) أنه وقع على الاستمارة ١٩٤ ع.ح بفحص الرشاشات توطئة لاضافتها الى عهدة أمين المخزن (المدعى الاول) رغم عدم اثبات ارتكابها — باعتبار أن الارقام من مواصفات الصنف — الامر الذى جعل من المتعذر معرفة ما اذا كان استبدال الرشاشات قد تم دخولها الى عهدة المخازن أم بعد ذلك . ونسب الى المدعى الاول (أمين المخزن) أنه وقع على الاستمارة ١٩٤ ع.ح بفحص الرشاشات توطئة لاضافتها الى عهده رغم عدم اثبات ارتكابها الامر الذى جعل من المتعذر معرفة ما اذا كان استبدالها قد تم قبل الاضافة الى عهدة المخزن — أم بعد ذلك . وقد انتهى مجلس تأديب العاملين بالجهاز التنفيذى لخطوط كهرباء السدعالى فيها انتهى اليه الى مجازاة المهندس رئيس اللجنة والمدعيان بالإيقاف عن العمل بدون مرتب لمدة شهرين لكل منهم مع تحميلهم بواقع الثلث لكل منهم تكاليف اصلاح الرشاشات مضافا اليها المروفات الادارية وقد بلغ مجموع هذه المبالغ ٨٥٠.٨١ جنيهها وذلك بعد ابعاد الاول عن العمل بلجان الفحص والوارد والاستلام واعمال المشتريات وابعاد الاخرين عن العمل بالإمداد والتأمين .

ومن حيث أن سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال العامل بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه فكل عامل يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء الصادر فى حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وإمانة إنما يرتكب ذنبا اداريا هو سبب القرار أن يسوغ تأديبه منتجة ارادة الإدارة الى انشاء اثر قانونى

في حقه هو توتيع جزاء عليه بحسب الشكل والاضاع المقررة قانونا وفي حدود النصاب المقرر فاذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بان العامل سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير او اهمال في القيام بعمله او أداء واجباته او على خروج على مقتضيات وظيفته او اخلال بكرامتها او بالثقة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعبائها وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل والهوى فثبت عليه قرارها بادانة سلوكه واستنبطت هذا من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الاوراق مؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابعا للقانون وحسبنا من الالغاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان مفاد الاوراق على ما سلف البيان أن المدعى عليهما اشتركا في عضوية لجنة فحص الرشايات رقم ١٩٤ ع.ح سألغة الذكر الموقع عليها منها فحص الاصناف ومقارنتها بالاصناف المعتدة فانها اذ قبلت الرشايات مثار المنازعة توطئة لاضافتها الى عهدة المخزن اكتفاء بما اثبتته رئيس هذه اللجنة من سبق تجربة هذه الرشايات تجربة عملية في الشئون الميكانيكية وذلك دون اثبات ارقامها في الاستهارة المذكورة على وجه تتحدد به اوصافها ومواصفاتها تحديدا ناكيا لاية جهالة فانها يكونا قد خرجا على مقتضيات وظيفتها واخلا بها اخلا لا جسيما وذلك بمرعاة أن هذه الرشايات كانت محدودة العدد وعالية القيمة وذات ارقام وكان اثبات ارقامها امرا تقتضيه ولا شك الاصول المخزنية السليمة ومن اخص واجبات امناء هذه المخازن ومن شأنه التاكيد من أن الاصناف الموردة مناط الفحص هي تلك التي تم توريدها وثبت صلاحيتها ويؤدي الى التعرف على المرحلة التي يحدث فيها التلاعب في الاصناف الموردة او ما اذا كان ذلك قبل اضافتها الى عهدة المخزن او بعد ذلك ومن ثم تتحدد مسئولية من يعبث بها ، ولا يصحح التلاعب فيها امرا ميسورا لكل من تسول له نفسه ذلك كما حدث في الواقعة الماثلة ومن أجل هذا كله فقد حرصت المادتان ١٥٦ من اللائحة المالية للهيئة و٢٣٣ من لائحة المخازن والمشتريات على وجوب التحقق من نوع الاصناف الموردة والمنصرفة وعددها ومقاساتها ووزنها ومواصفاتها وهو الامر الذي لم يتحقق بمجرد اثبات عدد الرشايات الموردة دون أى بيان يحدد اوصافها او مواصفاتها ولا حاجة فيها اثاره المدعيان من أن ايا من فاتورة التوريد او محضر لجنة التجربة

العملية لهذه الرشايات لم يتضمن ارقام هذه الرشايات لان ذلك كان ادمى الى اثاره الشك والريبة وكان يتطلب اعادة الامر الى الشئون الميكانيكية لاستيفاء البيانات الخاصة بهذه الرشايات وعلى الاخص ذكر ارقامها واذا لم يفعلا فانهما بوصفهما من امانء المخازن يكونا قد قصرا في اداء واجبات وظيفتهما تقتصيرا جسيما ادى الى العبث بهذه الرشايات وما نجم عن ذلك من اضرار وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه المبرر له بما لا وجه للنعى عليه ويكون الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر قد خالف حكم القانون جديرا بالالغاء .

(طعن ٧٩٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

تراخى الموظف في الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف الموضوع وقد امتد سنوات ثلاثا ، وجاوز كل عذر مقبول ، يعد خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يبرر مؤاخضته تأديبيا — لا ينال من ذلك عدم وجود تعليقات توجب عرض مثل هذه الموضوعات على الرئيس بعد فترة معينة .

ملخص الحكم :

ان تراخى المدعى ، في الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف الموضوع ، وقد امتد سنوات ثلاثا وجاوز بذلك كل عذر معقول ، ينطوى في الواقع من الامر على استهانة سافرة بما يتطلبه الصالح العام وحسن سير المرافق العامة من السرعة الواجبة في انجاز الاعمال والحرص على الثبت فيها في الوقت المناسب ، وبهذه المثابة فان تراخى المدعى على هذا النحو يعد خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يبرر مؤاخضته تأديبيا . ولا يغض من صواب هذا النظر ان رئيسه لم يلجأ بدوره الا الى استعجال الملف من قلم المحفوظات ملتزما نهجه في هذا الشأن ، ذلك انه كان حتما على رئيسه اذا ما أميته السبل أن يتصل بالجهات الرئاسية

صاحبة الاختصاص في الاشراف والرقابة على تلم المحفوظات لالزامه باداء واجباته وللنظر في امر المسمى فيه ، بما لم يكن معه بد من وجوب عرضه الامر في الوقت المناسب على الرئيس للتصرف . اما الاحتجاج بانه لا توجد ثبة تعليمات توجب على المدعى عرض مثل هذه الموضوعات على رئيسه بعد لفترة معينة ، يترتب على مخالفتها توفر عناصر الذنب الادارى ، فهو غير سائخ يلجاء منطق التدرج الرئاسى الوظيفى ، وما يستتبعه من وجوب عرض كل ما يمن للموظف من مشاكل على رئيسه في الوقت المناسب وتلقى توجيهاته للاسهام في حلها على وجه يتحقق معه حسن اداء العمل . اما استباحة الموظف الانفراد بالعمل ، وقصوره في الالتجاء الى رئيسه في شأن معوقات انجاز هذا العمل لمعاونته على تذليلها ، وسكوته عن التصرف الايجابى الذى يفرضه عليه واجبه فيمثل السلبية الضارة بعينها التى لا يستلزم امر تأنيها قيام تعليمات تنظم عرض الاعمال على الرئيس في امد معين . واذ تراخى المدعى في ابلاغ رئيسه بحقيقة الموقف في الاجل المناسب لتدارك عواقبه وظل سادرا في تهاونه ثلاث سنوات ، فانه يكون بذلك قد ارتكب ذنبا اداريا يبيح لجهة الادارة التدخل لتقويم مسلكه وانزال العقاب به .

(طعن ٢٢٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في لائحة المخازن عند تسليم المهدة بشكل ذنبا اداريا يسوغ مجازاة العامل عنه - لا يغير من ذلك ثبوت تسليم المهدة وتسليمها .

ملخص الحكم :

ان الطاعن تسلم الادوية الخاصة بالعلاج الشامل من سلفه واضحت بذلك في عهده وكان يتعين عليه عندئذ سلبها الى كاتب الوحدة ليحتفظ بها في مخزنه ريثما يتم اعداد الصيدلية ، ان يقوم بحصرها وتحديثها نوعا ومقدارا ثم ينقلها الى عهدة المذكور وفق الاجراءات المنصوص عليها في

لائحة المخازن ولم يبار الطاعن في أنه لم يتبع هذه الاجراءات بل لم يحصل من كاتب الوحدة على أى مستند يفيد تسليمه هذه الادوية ، واذا كان المنسوب الى الطاعن في هذه المخالفة هو الاهمال في اتباع الاجراءات المخزنية في تسليم ادوية العلاج الشال الى كاتب الوحدة فانه لا يفيده بعد ذلك ثبوت تسليم الكاتب المذكور لهذه الادوية اذ ان جوهر المخالفة هو عدم تنفيذ ما نصت عليه لائحة المخازن في هذا الصدد ، ولا شك ان مخالفة تلك اللائحة يشكل ذنباً ادارياً يسوغ مجازاة العامل عنه .

(طعن ٥٦١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

أموال مجالس الآباء ليست أموالاً عامة — الاقتراض من أموال مجلس الآباء لحين تبير الاعتماد اللازم — وجوب التقيد في الصرف بالقواعد الحكومية — أساس ذلك — سلطة ناظر المدرسة في الشراء بالأمر المباشر — حدودها — حلول احد العاملين محل الناظر عند غيابه لا يلزمه باتمام الاعمال التي بدأها الناظر متى كانت مخالفة للقانون — أموال مجالس الآباء — خضوعها للتفتيش والمراجعة — لا يجوز للقائمين عليها ان يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان السيد الناظر بمدرسة منوف الثانوية الزراعية أرسل في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٦ الكتاب رقم ٥٢٤ الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية يطلب فيه الموافقة على صرف مبلغ مائة جنيه للاتفاق منه على مرافق المدرسة لتجهيزها للافتتاح في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦ ولما استبطا وصول المبلغ المطلوب كلف سكرتير المدرسة بسحب المبالغ اللازمة للاتفاق منها على عملية الاصلاح من أموال مجلس الآباء المودعة بأحد البنوك ، وقام بتشكيل لجنة تتولى عملية الصرف من هذه المبالغ وقد كان من بين اعضائها المدعى الاول (الناظر) ولما انتدب السيد الناظر للعمل بالمديرية وقام المدعى الثاني بأعمال النظارة كلف

السيد سكرتير المدرسة بسحب المبلغ الباقي من أموال مجلس الآباء ورخص للجنة بالاستمرار في عملها وقام في ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٦ وبعد أن كانت عملية الإصلاح قد قاربت على الانتهاء بإرسال الكتاب رقم ٧٣ الى مديرية التربية والتعليم يستعجل إرسال مبلغ المائة جنيه السابق طلبها ودلالة ذلك واضحة في أن الالتجاء الى أموال مجلس الآباء للاتفاق منها على عملية الإصلاح انما كان على سبيل القرض وان النية كانت متجهة الى رد المبالغ التي أنفقت الى حصيله مجلس الآباء بمجرد ورود الاعتماد اللازم للصرف منه على الإصلاحات التي أجريت بالمدرسة من مديرية التربية والتعليم ومن ثم فقد كان يتعين أن تراعى عند صرف هذه المبالغ كافة الاجراءات التي يوجب القانون واللوائح اتباعها عند صرف الاموال العامة وبالتالي ينهار الأساس الذي استند اليه الحكم المطعون فيه في تبرئة المدعين مما أسند اليهما بشأن عدم اجراء الممارسة التي كان يوجب القانون اجراءها أو الاشتراك في اصطناع فواتير غير صادرة من جهة مطومة أو التسبب في ضياع حق الحكومة في الدفعة التدريجية بتجزئة فواتير الرمل بمقولة أن المادة ٣٩ من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٦ بشأن مجالس الآباء والمعلمين تنص على أن للمجالس الحق في الصرف من أموالها دون التقيد باللوائح الحكومية وأن النشرة التي اصدرها وكيل وزارة التربية والتعليم في ٤ من مارس سنة ١٩٦٣ تنص على إعفاء المبالغ المنصرفة من أموال مجالس الآباء من رسوم الدفعة التدريجية لان تلك الاموال لا تعتبر أموالا عامة ولا حجة فيها يذهب اليه المدعيان من أن الاوراق قد خلت مما يفيد أن مديرية التربية والتعليم قد أذنت لهما في الاقتراض من أموال مجلس الآباء أو أنها خلت مما يفيد أن مديرية التربية والتعليم قد قامت بسداد هذا القرض توصلا الى القول بأن عملية الإصلاح تمت من أموال مجلس الآباء ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٦ بشأن مجلس الآباء قد نظم اجراءات صرف أموال هذه المجالس وحدد الاغراض التي يمكن الصرف عليها من هذه الاموال فقد جاء في المادة العاشرة بند (ح ٣) فقرة (و) انه « لا يجوز صرف اى مبلغ من أموال المجلس الا بعد موافقته على الصرف والمجلس أن يفوض رئيسه في الصرف في الحالات الطارئة العاجلة في حدود عشرة جنيهات على أن يعرض الامر على المجلس في أول اجتماع له للتصديق على الصرف على ألا تستخدم أموال المجلس الا في أوجهه

النشاط المحققة لاهداف التنظيم والثابت ان صرف أموال مجلس الآباء تم دون موافقته ، وأن رئيسته لم يكن مقوضا في الصرف ، هذا فضلا عن تجاوز الصرف الحدود التي يمكن التفويض فيها ، وأن الصرف لم يكن في وجه من أوجه النشاط المحققة لهدف من الاهداف التي يعمل المجلس على تحقيقها ، مما لا يستقيم معه القول بأن المدعين كانت نيتهم متجهة الى الصرف من أموال مجلس الآباء ، والا لكان معنى ذلك ترديها في مخالفة اشد جسلة مما هو منسوب اليهما وهى انها قابلا بالتعدى على أموال مجلس الآباء وذلك بصرف أمواله دون موافقته وهو صاحب الحق في تقرير اوجه صرف هذه الاموال وفي غير الاغراض التي من اجلها حصلت وخصصت هذه الاموال .

أما ما ذهب اليه المدعيان من أن الصرف تم في حدود السلطة المخولة لناظر المدرسة في الشراء بالطريق المباشر طبقا لما تقضى به المادة ١١٨ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فغير صحيح ، ذلك ان سلطة ناظر المدرسة في الشراء بالطريق المباشر مع التسليم بتوافر الشروط التي تجيز الشراء عن هذا الطريق لا تتجاوز باعتباره رئيسا محليا في حكم هذه المادة عشرين جنيها ، كما أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى الثاني (والناظر بالنيابة) من أنه كان يتم الاعمال التي بدأها الناظر الاصلى للمدرسة ذلك أنه لم يكن هناك ثم الزام عليه بالاستمرار في اتمام الاعمال التي بدأها ناظر المدرسة طالما انها مخالفة للقانون ، ومن ثم فهو مسئول عن تصرفاته طوال مدة تياحه بأعمال النظارة ، ولبس صحيحا كذلك ما ذهب اليه المدعى الاول (الناظر) من أن العضو المالى باللجنة هو الذى يسأل وحده عن المخالفات المالية التي اقترفتها اللجنة ، ذلك أنه لم يكن هناك عضو مالى أو غير مالى باللجنة وانما كان القصد من تشكيل اللجنة هو ان يتم الصرف بمعرفتها ، ولذلك فقد جرى تسميتها على لسان من سمعت اقوالهم في التحقيقات بلجنة الصرف ، فعلى الصرف لم تكن منوطة بعضو معين من أعضاء اللجنة وانما كان يتولاها أعضاء اللجنة مجتمعين ، وقد تم الصرف بموافقتهم جميعا ، ومن ثم فان مسئوليتهم عن الاخطاء التي وقعت فيها اللجنة مسئولية مشتركة .

ومن حيث أنه ليس بمجد في نفى المخالفة الثالثة المنسوبة الى كل من المدعين ما تذرعا به واقرها عليه الحكم المطعون فيه من أن التحقيق يوصى بأن أحد سائقى الجرارين اللذين استعملا في نقل الرمل هو المسئول عن تحرير فواتير بنقلات رمل على خلاف الثابت بدفتر تحركات الجرارين وما قرره مندوب المحجر ، طالما أن الثابت انها اقرا الصرف بموجب هذه الفواتير وهى غير مستكملة للبيانات الضرورية التى يلزم توافرها حتى يمكن اعتبارها مستندا صالحا للصرف اذ لم تتضمن هذه المستندات اسم صاحب المحجر وعنوانه واسم مصدر الفاتورة والموقع عليها وتاريخ البيع والنقل واستلام الثمن وغيرها من البيانات التى كان يجب توافرها فى المستندات المذكورة ، ولا شك أن واجب المدعين كان يقتضيها — حتى بافتراض أن الصرف كان يتم من أموال مجلس الآباء — أن يتحرزا فى اقرار الصرف بموجب هذه المستندات اذ أن عدم خضوع المبالغ المنصرفة من حصيلة مجلس الآباء للوائح الحكومية ليس معناه أن تفلت هذه الاموال من كل رقابة بحيث يسمح للقائمين عليها أن يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم دون أى ضابط حتى ولو وصل الامر الى اصطناع المستندات التى لا تتفق والواقع ، فالمادة ٣٩ من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٨ السابق الاشارة اليها صريحة فى خضوع اعمال تحصيل وصرف هذه الاموال للتفتيش المالى والادارى والاجتماعى وليس اذل على اصطناع هذه المستندات من أن اللجنة التى شكلتها وزارة الاسكان لاعداد تقرير بنتيجة فحص المخالفات المنسوبة الى المدعين وغيرهم قدرت كمية الرمل التى يحتل أن تكون قد وردت تقديرا يقل بهقدار ثلث الكمية التى قيل انها وردت عملا وصرءا ثمنها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم تكون المخالفات المنسوبة الى المدعين ثابتة فى حقهما ويكون القرار الصادر بمجازاتها قد قام على سببه البرر له ، ويكون الحكمان المطعون فيهما وقد ذهبا غير هذا المذهب وتضيا بالغاء قرار الجزاء الموقع على المدعين قد خالفا القانون وأخطأ فى تاويله وتطبيقه ، ويتعين لذلك الغاؤها والقضاء برفض دعوى المدعين مع الزامهما المصروفات .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ترك الموظف للخدمة لا يترتب عليه الإفلات من المساءلة التأديبية عما يكون قد ارتكبه أثناء قيام الرابطة الوظيفية .

ملخص الحكم :

إن واقعة ترك الخدمة لاي سبب كان لا يترتب عليها أفلات الموظف من المساءلة التأديبية عما يكون قد ارتكبه في أثناء قيام الرابطة الوظيفية ، وإنما يكون من حق الجهة الادارية تنبئه ومجازاته عما جناه في حقها .

(طعن ٨١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

عدم قيام الموظف بالإخطار عن تغيير حالته الاجتماعية اعتقاداً منه أن إعانة الفلاء التي يتقاضاها تقل عن النصاب القانوني وأثبت التحقيق أنه لم يكن بحال مسؤولاً عما تم صرفه إليه خطأ من إعانة فلاء المعيشة - فإن مجازاته عن تقصيره في الإخطار عن تغيير حالته الاجتماعية تكون لا سند لها من القانون .

ملخص الحكم :

مخالفة المطمون عليه للتعليمات والاحكام المالية لعدم قيامه بالإخطار عن تغيير حالته الاجتماعية في المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، فإن الثابت أن المذكور قد قدم أقرار حالته الاجتماعية في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ في وقت محقول ولم يذكر فيه اسم أبنة وسمعت تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ كما أنه أرفق بهذا الاقرار مذكرة قال فيها أنه لم يذكره طبقاً لقرار مجلس الوزراء المشار اليه وأنه يعتقد أن إعانة فلاء المعيشة التي يتقاضاها تقل عن النصاب القانوني الذي يستحقه ومن ثم فإنه لا ينبغي

تخفيضها بحال ، مما يشفع في حسن نيته ، ومن ثمة فلا وجه لمؤاخذته باعتباره مقصرا في الاخطار عن تغيير حالته الاجتماعية في المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ لانه قدم الاقترار المطبق للقانون في ميعاد معقول ولم يثبت انه كان قد علم بقرار مجلس الوزراء المشار اليه في ميعاد معين - كما انه ولئن كانت هيئة البريد قد استمرت على الرغم من ذلك في أن تصرف اليه اعانة غلاء المعيشة عدة سنوات باعتباره من ذوى الاولاد الثلاثة حتى تبين خطاها ، حيث عدلت الاعانة المستحقة له اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ باعتباره من ذوى الولدين ، الا ان التحقيق قد اثبت انه لم يكن بحال مسؤولا عن شيء من ذلك ، ومن ثم فان مجازاته عن تقصيره في الاخطار عن تغيير حالته الاجتماعية ، تكون لا سند لها من القانون .

(طعن ٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قيام الموظف بمباشرة العمل يوم عطلة المولد النبوى الشريف اعتقادا منه ان الفاء الاجازات يمتد ليشمل العطلات الرسمية ، لا يكون جريمة تأديبية .

ملخص الحكم :

انه ايا كان النظر في تفسير القرار الصادر بالفاء الاجازات وهل يتناول الالفاء الاجازات الاعتيادية أم أن الالفاء يشمل الاجازات الرسمية التي تعطى فيها مصالح الدولة فان قيام الطاعن بمباشرة العمل في يوم عطلة المولد النبوى الشريف اعتقادا منه بأن الالفاء يمتد ليشمل العطلات الرسمية التي تعطى فيها مصالح الدولة فان هذا العمل من جانب لا يكون جريمة تأديبية اذ ليس فيه أية مخالفة لواجبات وظيفته وهو أن دل على شيء فانها بدل على حرص الطاعن وغيرته على عمله .

(طعن ٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧١/٣/٢٧)

المبدأ :

خطأ أحد مأموى الضرائب في تدوين ونقل أرقام أحد النماذج الخاصة بمصلحة الضرائب (النموذج ١٨ ضرائب) - اعتباره من الإخطاء العادية التي يتعرض لها الموظف في حياته اليومية خاصة إذا كان هذا الخطأ خلال فترة التقادم التي تم فيها اخطار الممول بذلك النموذج - قيام المأمور بتغيير الأرقام المثبتة في صورة النموذج ١٨ المودعة بملف المأمورية بالكشط والمحو في غفلة من رئيسه المباشر وذلك بعد اخطار الممول بالصل النموذج واكتشاف الخطأ في تدوين الأرقام - اعتباره خطأ جسيما وشخصيا يستوجب مسؤولية الموظف عن الأضرار التي أصابت الخزانة العامة بسبب خطئه الذي أدى الى سقوط حق الخزانة بالتقادم - تقدير التعويض المستحق للخزانة العامة عن الأضرار التي حدثت بسبب الخطأ الشخصي الصادر من الموظف بسقوط حق الدولة بالتقادم - يكون بقدر ما فات على الخزانة العامة من اقتضاء الضريبة نتيجة هذا الخطأ وان كان لا يلزم ان يكون بمقدار الضريبة التي سقطت تماما .

ملخص الفتوى :

قام احد مأمورى مصلحة الضرائب باخطار احد المولين بالنموذج ١٨ ضرائب بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ بتقدير ارباحه عن الفترة من اول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببلغ ١٣٥٤ جنيها و ٩٥١ مليما ، ثم اتضح له بعد ذلك ان هذا النموذج قد احتوى خطأ حسابيا في رقم الايراد ، يجعل قيمة الارباح ٣٥٤ جنيها بدلا من ١٣٥٤ جنيها فلجأ الى تعديل أسس التقدير وذلك بتعديل الأرقام المثبتة في صورة النموذج ١٨ ضرائب المودع بملف المأمورية حتى تغدو الارباح المخطر بها الممول ١٣٥٤ جنيها .

وبتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٥١ تم أخطار الممول بالنموذج ١٩ ضرائب على الاساس المعدل والمبين بصورة النموذج ١٨ ضرائب الموجودة بالملف الفردي ، غير أن الممول تمسك في رده على النموذج ١٨ ضرائب بما وقعت

فيه الملمورية من خطأ ، وطعن في التقدير ، فاحيل النزاع الى لجنة الطعن السادسة التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ببطلان الاجراءات السابقة على قرار الاحالة على لجنة الطعن ، تاسيسا على ان الملمورية أخطرت الممول بالنموذج ١٨ ضرائب ، وهو يخالف صورة النموذج المرفق بالملف ، ويحتوى أسس تقدير مغايرة للأسس الثابتة بالملف . وعلى اثر صدور قرار لجنة الطعن اعادت الملمورية الاجراءات ، فاططرت الممول بالنموذج ١٨ ضرائب في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ثم ارسلت النموذج ١٨ ضرائب في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥١ فطعن الممول بالتقادم ، واصدرت لجنة الطعن قرارها في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٥ بسقوط حق المصلحة بالتقادم عن الفترة من اول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وطعنت الملمورية في هذا القرار الاخر وقضت محكمة القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ برفض الطعن وتأييد قرار لجنة الطعن المطعون فيه والزمته مصلحة الضرائب بالمصروفات وقد قررت مصلحة الضرائب مجازاة الموظف المذكور بخضم يومين من مرتبه لتسببه في سقوط حق المصلحة في مطالبة الممول بالضريبة المستحقة عليه عن ارباحه في الفترة من اول يوليو سنة ١٩٤٤ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، ووافق السيد وكيل وزارة الخزانة على ذلك في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ فانتهى رايها الى احقية الدولة في الرجوع على المالمور المذكور بمقدار الخسارة التي لحقت الخزانة العامة نتيجة خطئة ، وذلك استنادا الى ان تغيير الارتمام في صورة النموذج المودعة بالملف دون اطلاع الرئيس المباشر وفي غفلة منه ، امر بآياه التبصر ، لان من البديهيات التي لا يجب أن تغيب عن اندراك مالمور الضرائب وجوب تطابق النموذج المرسل الى الممول مع صورته المودعة ملف الملمورية ، فضلا عن أن هذا الفعل 'ايا كان الدافع اليه ، يدل على الرعونة وعدم التبصر ، فانه تصرف غير أمين لا يجوز أن يقع ممن كان في مثل وظيفة مالمور الضرائب ، ومن ثم فانه يكون خطأ شخصيا وقع فيه هذا الموظف مما يستوجب مسئوليته عن تعويض الضرر الذى أصاب الخزانة العامة .

وطلبت الوزارة عرض الموضوع مرة أخرى على الجمعية العمومية لاعادة النظر في الرأي الذى انتهت اليه ، وذلك استنادا الى انه وان كان تصرف الموظف المذكور فيه شيء من الرعونة وعدم التبصر ، الا انه يشفع له في ذلك حسن نيته وكثرة الاعمال الملقاة على عاتقه في فترة التقادم التى يشتد فيها ضغط العمل ، ويتسم فيها العمل في مصلحة الضرائب بطابع السرعة لدرجة ترهق الاعصاب . وان مناه التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى هو سوء النية او حسن النية ، وانه لما كان الموظف المذكور لم يقصد من فعله الخاطيء اى نفع شخصى وان ما اجره كان بحسن نية ، فان خطأه لا يمكن اعتباره خطأ شخصيا . وانه لا يمكن الجزم بوقوع ضرر محقق على الخزانة العامة طالما ان التقديرات التى اجراها المهور المذكور لم تناقض امام لجنة الطعن او المحكمة ولو نوقشت لهبطت كثيرا عن الارياح المقدرة ، بل ربما قدرت بخسائر ، لا سيما وأن اقرار المول المقدم منه عن تلك الفترة كان متضمنا خسارة قدرها ٦٦٣٣ جنيها و١٩٩ مليا .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ ، فاستبان لها أن الخطأ المنسوب الى مآور الضرائب المذكور هو ارتكابه لفعلين :

الاول — أنه أخطأ في تدوين او نقل الارقام في النموذج ١٨ ضرائب ، والثانى — أنه بعد أن أخطر المول بأصل النموذج واكتشف الخطأ في تدوين الارقام ، قام بتغيير الارقام المثبتة في صورة النموذج المودعة بملف المهورية ، بالكشط او المحو ، وذلك في غفلة من رئيسه المباشر ، ودون ان يطلع أحد بها اتاه من تغيير ، وظل هذا التعديل طلى الكتابان الى ان اكتشفه المول .

ومن حيث انه فيما يتعلق بخطأ المهور المذكور في نقل الارقام وإثباتها في النموذج ١٨ ضرائب الذى أخطر به المول ، فانه يعتبر من الاخطاء العادية التى يتعرض لها الموظف في حياته اليومية ، خاصة خلال فترة التقادم التى تم فيها اخطار المول بالنموذج المشار اليه .

وفيما يتعلق بالفعل الثاني الخاص بتغيير الأرقام المثبتة في صورة النموذج المودعة بملف المأمورية فانه يعتبر خطأ جسيما من جانب المأمور المذكور ، ذلك أنه لا يعد من قبيل الاخطاء العادية التي يتعرض لها الموظف وانما هو تجسيم للخطأ الاول الذي ارتكبه هذا المأمور باهمالة في نقل الأرقام هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الواقع يدل في جلاء على أن المأمور المذكور لم يجر ذلك التعديل الا لدافع شخصي محض ، وهو محاولة ستر خطئه في الأرقام ، وليس بصحيح ما تذكره الوزارة من أنه كان حسن النية مدفوعا برغبته في عدم ضياع حق الخزانة العامة ، ذلك ان المفروض فيه هو أن يكون عالما بضرورة تطابق صورة النموذج المودعة بالملف مع الاصل المرسل الى الممول ، ولو أنه أراد اصلاح الخطأ في نقل الأرقام لاتخذ اجراء من شأنه تصحيح الوضع في كل من الاصل والصورة ولكن الواقع أنه قصد تغطية موقفه حتى لا ينكشف خطؤه أمام رؤسائه في المصلحة ، الامر الذي لا يمكن معه التسليم بأنه كان حسن النية ، ومن ثم فان خطأ هذا يعتبر خطأ شخصيا لا مصلحيا ، مما يستوجب مسئوليته عن تعويض الضرر الذي اصاب الخزانة ولهذا انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاواها السابقة في خصوص هذا الموضوع .

لما كان من شأن الخطأ الذي ارتكبه مأمور مصلحة الضرائب سقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم ، وبالتالي تنويت الفرصة على هذه المصلحة في اقتضاء الضريبة المستحقة على أرباح الممول ، ومن ثم فان تقدير التعويض المشار اليه يكون بقدر ما فاتت على الخزانة العامة من الفرصة في اقتضاء الضريبة سالفة الذكر نتيجة لخطأ المأمور المذكور ، هذا مع مراعاة أن التعويض لا يتحدد بالضرورة بمقدار الضريبة التي سقطت بالتقادم — كما سبق أن قدرتها مصلحة الضرائب — اذ كان من الجائز أنه لو تعرضت لجنة الطعن أو المحكمة المختصة لموضوع الطعن سالف الذكر لهبطت بمقدار الضريبة أو لالفت التقدير أخذا باقرار الممول ذاته الذي كان متضمنا خسارة قدرها ٦٦٣٢ جنيتها و١٦٦ مليا ، ولذلك فانه يتعين إعادة النظر في تقدير الضريبة المشار اليها ، وبالتالي تقدير التعويض الذي يرجع به على المأمور المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فيما يتعلق بتقدير التعويض

الذى يرجع به على الموظف المذكور فانه يكون بقدر ما نوت من الفرصة على الخزانة العامة في اقتضاء الضريبة من الممول .

(فتوى ٥٥٠ في ٢٩/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الدليل الإداري للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي — وظيفة مندوب المنطقة تحتل القمة من السلم الإداري على مستوى منطقة الإصلاح الزراعي ويتبعه تحت رئاسته أجهزة يستعين بها لاداء الأعمال الداخلة في نطاق رئاسته — هي وظيفة اشرافية على ما يتبعه من عاملين بالأجهزة التابعة له مناطقها اصدار توجيهات وتعليمات وتدوين تأثيرات يلتزم بها العاملون تحت رئاسته كل بحسب موقعة من الجهاز الذي يعمل به والموكل اليه تنفيذها — تنحصر مسؤولية المندوب في اتخاذ التدابير اللازمة من الناحية الاشرافية لتسيير العمل وتعريفه في حدود منطقته دون الأعمال التنفيذية التي تتم بمعرفة العاملين تحت رئاسته والتي يتولون القيام بها — عدم مسؤولية المندوب عن الأعمال التنفيذية وما ينجم عنها اذا ما تراخى في تنفيذها العامل المنعقد له الاختصاص بتنفيذها أو تنفيذها على وجه لا يتفق والتعليمات أو التوجيهات الصادرة من المندوب — أساس ذلك : لا يستقيم من الناحية العملية ولا يتماشى واصول التنظيم والادارة ان يُلَاحَظَ بين منعقد له رئاسة قطاع يتبعه أربعة أجهزة متخصصة متابعة تأثيراته وتعليماته بشخصه في الوقت الذي نظم التنظيم الإداري لسير العمل بالقطاع تنفيذها عن طريق عدد من العاملين لأغراض تنفيذ الأعمال التي تدخل في إطار كل جهاز وإن يتابع تنفيذها رئيس كل جهاز .

ملخص الحكم :

انه بالإطلاع على الدليل الإداري للعاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي المقدم من الحاضر عن هذه الهيئة بجلسة ٥ من مايو ١٩٨٤ يبين من خريطة البيان التتليي لمنطقة اصلاح زراعي الصادرة بقرار ٩٠/١

بتاريخ ١٥ من أغسطس ١٩٦٨ أن وظيفة مندوب المنطقة — التي كان يشغلها الطاعن — تحتل القبة من السلم الإداري على مستوى منطقة الإصلاح الزراعي — إذ أنه حسبما جاء بالقرار المشار إليه ليشغل وظيفة رئيس المنطقة — ويعمل تحت رئاسته وفقا لما هو موضح بالقرار المذكور سبعة وستون موظفا موزعين على الأجهزة الأربعة التي يستعين بها لاداء الاعمال الداخلة في نطاق رئاسته . وهذه الأجهزة هي الجهاز الزراعي وما هو ملحق به من جمعيات اصلاح زراعي ، الجهاز الهندسي ، الجهاز المساحي ، الجهاز الحسابي والكتابي وحسابات التعاون الملحقة به . هذا ، وفي مجال بيان واجبات واختصاصات العاملين بالهيئة جاء بالدليل الإداري عنه ثالثا — واجبات المندوب . (أ) الاشراف الفني ثم عدد تحت هذا العنوان الاعمال والانشطة التي يشرف عليها المندوب (ب) الاشراف الإداري وعدد من تحت هذا العنوان ما له من صلاحيات تجاه العاملين داخل المنطقة بالنسبة لشئونهم الوظيفية .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن وظيفة المندوب — التي كان يشغلها الطاعن — منوط لمن يشغلها واجب الاشراف على ما يتبعه من عاملين بالأجهزة التي هو على رأسها . وذلك من خلال ما يتطلبه هذا الاشراف من اصدار توجيهات وتقرير تعليمات وتدوين تأشيرات يلتزم بها العاملون تحت رئاسته ، كل حسب موقعه من الجهاز الذي يعمل به ، والاعمال الموكلة اليهم تنفيذها . وفي هذا الشأن فإن مندوب المنطقة ، شأن الطاعن تنحصر مسؤوليته في اتخاذ التدابير اللازمة من الناحية الاشرافية لتيسير العمل وتصرف في حدود منطقتة . . . دون الاعمال التنفيذية التي تتم أعمالا لها بمعرفة العاملين الذين يرأسهم والذين يتولون القيام بها ، بما يترتب على ذلك من عدم مساعطه عن هذه الاعمال التنفيذية وعما ينجم عنها اذا ما تراخى في تنفيذها العامل المنعقد لها أو نفذها على نحو لا يتفق والتعليمات أو التوجيهات الصادرة اليه في هذا الشأن .

ومن حيث أن قرار وكيل الوزارة نائب مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٧٤٧/٥ الصادر بتاريخ ٢٥ من مايو ١٩٧٥ بمجازاة الطاعن

بخصم يوم من راتبه بالتضامن مع اثنين آخرين من العاملين بمنطقة النوبارية بما قد يضيع من فرق الثمن لو تعذر استيفاؤه جبرا من المشتري قد بنى على أساس أن مسؤولية الطاعن عن عدم اخطار التاجر المشتري باعتماد البيع اليه واعذاره لتسلم المبيع ثابتة في حق الطاعن وآخرين لانه مسئول مسؤولية مباشرة عن عدم تداول أى نص أو خطأ يقع فيه موظفى الزرامة ، اذ كان يتعين عليه أن يخطر التاجر المشتري راسا من المنطقة باعتماد البيع اليه لا أن يؤثر بحالة الاوراق للنظر الى رئيس الحسابات .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن اعتماد البيع من جانب المديرية قد عرض عليه يوم ٢٢ من اغسطس ١٩٧٤ بصفتة الرئيس الاعلى بالمنطقة ، نظرا لان مندوب الاصلاح الزراعى بها ، نأشر عليه فى اليوم ذاته بوصفه على رئيس الحسابات لاتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن ، اى أنه لم يتأخر حتى يوما واحدا لممارسة اختصاصه وأداء الواجب المنوط به قانونا ، وهو اصدار التعليمات المناسبة بالنسبة للموضوع الى رؤسياه الذين يقع عليهم مسؤولية تنفيذها ، الامر الذى ينفى عنه فى إطار مسؤوليته الاشرافية - حسبما سبق البيان - اى تراخ أو اهمال فى ممارستها على العكس يفيد عدم تهاونه وقيلامه بها دون ادنى تقاعس .

ومن حيث ان من البين ان السبب الذى قام عليه قرار مجازاة الطاعن وتحيله بما قد يضيع من فرق الثمن - اى القرار المطعون فيه - هو عدم اخطار الطاعن المشتري راسا باعتماد البيع اليه واعذاره لتسلم المبيع . حال كونه مسئولا عن ذلك مسؤولية مباشرة . ولما كان اسناد هذا الذنب الى الطاعن وترتب هذه المسؤولية قبله - لا سند لها فى القانون فى ضوء ما سبق بيته من ان واجباته لا يدخل فى نطاقها الاعمال التنفيذية حسبما جاء باللائحة الخاصة بالهيئة بما يترتب عليه عدم امكن اسناد واجب اخطار المشتري باعتماد البيع اليه وواجب اعدار المشتري باستلام المبيع التى لا تعدو ان تكون أعمالا تنفيذية لتأشيرها مناط امر ادائها وبالتالي المسؤولية عنها بمن يتعين أن يقوم بها من العاملين الذين تحت رئاسته كل بحسب موقعه من احد الاجهزة الاربعة التى تتولى ذلك تحت

اشراف الطاعن يضاف الى ذلك انه لا يستقيم من الناحية العملية ولا يتشئ وأصول التنظيم والادارة أن يناط بمن تتعقد له رئاسة قطاع — تبعة أربعة أجهزة متخصصة على رأس كل جهاز فيها رئيس وملحق وكيل واحد منها عدد من العاملين الفنيين والاداريين والكتابيين يصل عددهم — جميعا ٦٧ عاملا حسبها أوضحنا — واجب تنفيذ تلميحاته وتعليماته لشخصه أو متابعتها في الوقت الذي كفل التنظيم الاداري لسير العمل في هذا القطاع عدد من العاملين لأغراض تنفيذ الاعمال التي تدخل في إطار كل جهاز على أن يتابع تنفيذها بطبيعة الحال رئيس كل جهاز . والقول بغير ذلك — حسبها ذهبت اليه الجهة بصدره القرار المطعون فيه — ويؤدي الى أن يكون رئيسي القطاع — شأن الطاعن — هو الذي يتولى أعمال الاشراف والمتابعة والتنفيذ بالنسبة للقطاع كانه وتتعد مسؤوليتها عنها اشرافا ومتابعة وتنفيذا ، ما لا سند له من القانون أو من الواقع .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم ، ولما ثبت من عدم صدور أى خطأ يمكن أى ينسب الى الطاعن . فان النتيجة التي انتهت اليها القرار المطعون فيه ، سواء فيما يتعلق بتوقيع جزاء الخصم أو فيما يتعلق بالزام الطاعن بما قد يضيع من فرق الثمن فيما لو تعذر استيفاؤه جبرا من المشتري ، تكون غير مستخلصة استخلاصا سائفاً من أصول تنتجها ماديا أو قانونا ، ومن ثم يكون هذا القرار ناقدا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد أخذ بغير هذا النظر يكون قد جانب الصواب ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بإلغاء القرار المطعون عليه فيما تضمنه من مجازاة السيد بخضم يوم من مرتبة وفيما تضمنه في الزامه بما قد يضيع من فرق الثمن فيما لو تعذر استيفاؤه جبرا من السيد المشتري الذي رسا عليه مزاد بيع بطيخ بساتين جنالكيس بتاريخ ١٣ من أغسطس ١٩٧٤ .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

تقدم العايل عند بدء تعيينه بشهادة مزورة تفيد سبق اشتغاله في خدمة الجيش البريطاني — تقرير النيابة الإدارية بسقوط المخالفة المترتبة على تقديم الشهادة بمضى المدة — عودة الموظف الى تقديم ذات الشهادة المزورة للانفاذة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشكل في جانبه نكبا اداريا جديدا — اساس ذلك : استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة ما بقى المحرر مزورا — اذا كانت العقوبة عن استعمال المحرر قد سقطت من قبل بمضى المدة فان الاستناد الى المحرر المزور مرة اخرى يعد جريمة جديدة — وجود الشهادة المزورة بملف خدمة المدعى لا يكسبه حقا في استعمالها او الاستناد اليها رغم سقوط العقوبة عنها بمضى المدة .

ملخص الحكم :

المطعون ضده عند بدء التحاقه بالخدمة بمستند مزور عن المدة التي امضاها عاهلا بالجيش البريطاني قد سقطت بمضى المدة ، فانه اذا عاد وتقدم بطلب مؤرخ في ٢ من يونية سنة ١٩٧٥ ضمنه ذات البيانات التي اشتمل عليها ذلك المستند المزور عن مدة خدمته السابقة بالجيش البريطاني بقصد الانفاذة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون قد ارتكب مخالفة جديدة منبئة الصلة بالمخالفة السابقة التي سقطت بمضى المدة ، اذ ان هذه المخالفة الاخيرة تنطوى على سلوك مؤثم جديدة ، لا يعفيه من المسؤولية التأديبية عنه ان البيانات التي ضمهها طلبه المذكور موجودة اصلا في ملف خدمته ، واذا كان القرار المطعون فيه قد صدر بجازاته بخمس عشرة ايام من رآيه من هذه الواقعة يكون قد صدر صحيحا مستندا الى اسبابه البررة له قانونا مما كان يتعين معه الحكم برفض دعوى المطعون ضده .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم يكون مخالفا للقانون متعيينا الحكم بالنفاذ ويرفض الدعوى .

ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، ذلك أنه بغض النظر عن الشهادة المزورة التي تقدم بها المدعى عند بدء تعيينه في خدمة الهيئة لإثبات سبق اشتغاله في خدمة الجيش البريطاني خلال المدة من ١٠ من مارس ١٩٤٢ حتى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والتي انتهت النيابة الإدارية إلى سقوط المخالفة المترتبة على تقديمها بمضى المدة ، فإن إعادة المدعى التقسيم بطلب مؤرخ في ٢ من يونية سنة ١٩٧٥ استند فيه إلى تلك الشهادة المزورة للانفاذ من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لشكل في جانبه ذنبا إداريا جديدا ، ذلك لأن استعمال المحرر المزور جريمة ، مستترة ما بقي المحرر مزورا ، وأنه إذا كانت العقوبة عن استعمال هذا المحرر قد سقطت من قبل بمضى المدة فإن الاستناد إلى المحرر المزور مرة أخرى يعد جريمة جديدة . ولا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مدة الخدمة المتوهم عن قضاء المدعى لها بخدمة الجيش البريطاني فهي ثابتة أصلا بملف خدمته بموجب الشهادة المزورة آنفة الذكر ، ذلك أن وجود هذه الشهادة بملف خدمة المدعى لا يكسبه حقا في استعمالها أو الاستفادة إليها رغم سقوط العقوبة عنها بمضى المدة .

(طعن ٨٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

اتطوأت العمل المنسوب إلى الموظف على أخلال خطمير بواجبات الوظيفة يفقده الصلاحية للبقاء فيها دون نظر إلى ضالة قيمة الشيء المنسوب إليه اختلاسه أو العبث به — أساس ذلك : تعلق ما ارتكبه بالنية والإمانة وهما صفتان لا غنى عنهما للموظف — لا يفر من ذلك أحالة النيابة العامة الأمر إلى الجهة الإدارية رغم ثبوت التهمة اكتفاء بالأجزاء الإدارية .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الواقعة التي استظهرها الحكم المطعون فيه ونسبها إلى الطاعن تنطوي على أخلال خطير بواجبات الوظيفة إذ تتعلق بالذمة والإمانة وهما صفتان لا غنى عنها في الموظف العامل فإذا افتتدها أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعلت قيمة الشيء المنسوب إليه اختلاسه أو العبث به ، وهنا قد يخطف الأمر بالنسبة للعقوبة الجنائية أو النظرة الجنائية للموضوع عنه في مجال توقيع العقوبات الإدارية ، وهذا ما حدا بالنيابة العامة مع ثبوت التهمة ضد هذا المتهم إلى أن تحيل الأمر إلى الجهة الإدارية اكتفاء منها بالجزاء الإداري بدلا من محاكته جنائيا .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)

رابعا - المخالفات المالية

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

تعريف المخالفة المالية - المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تاديبى للمخالفات المالية والمادة ٨٢ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

أن المحكمة تبادر بإدعاء ذي بدء إلى القول بأنه ليس هناك من خلاف حول كنه المخالفة المضبوطة إلى المدعى وأقرانه وأنها من المخالفات المالية كما بيّنتها المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٨٢ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ منها كل أهمل أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة

الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك .
طعن ٥٩٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

يختص المجلس التأديبي المنشأ بالرسوم رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية — كذلك لا يجوز إقامة الدعوى التأديبية وفق أحكام ذلك الرسوم على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة قبل العمل به .

ملخص الفتوى :

بالرجوع إلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية تبين أن المادة الأولى منه تنص على إنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية وتضمنت المادة الرابعة بيان المخالفات التي يحاكم الموظفون بسببها على سبيل الحصر إذ روعي كما جاء في المذكرة الإيضاحية أن تكون جامعة لصنوف المخالفات والتصرفات المالية المشوبة ، وتنص المادة الثامنة على أن يتولى تحقيق ما ينسب إلى الموظفين من المخالفات المنصوص عليها في المادة الرابعة واحد أو أكثر من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو مجلس الدولة ... وتنص المادة التاسعة على أنه بعد انتهاء التحقيق يرشح المحقق تقريراً براهه إلى رئيس ديوان المحاسبة ولرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب ويبلغ القرار الذي يصدر في الحالتين إلى الموظف وممثل الهيئة التابع لها ومن طلب إقامة الدعوى .

ويخلص من هذه النصوص أن القانون قد تضمن قواعد لاثنية جديدة فيها يتعلق بالمخالفات المالية — فقد كان الأمر قبل صدور هذا القانون قاصراً على تخويل ديوان المحاسبة إبلاغ الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف الذي ارتكب المخالفة لتقوم بتوقيع العقوبة عليه أو إحالته على

مجلس التأديب فائشاً القانون هيئة تأديبية مستقلة للنظر في هذه المخالفات ولا شك في أن هذه القواعد اللاحقة واجبة التطبيق فور صدورهما حتى على المخالفات السابقة على ذلك باعتبارها من القواعد المنظمة لتأديب الموظفين ولا محل لاثارة مبدأ الرجعية في هذا المجال لان القانون الجديد لم يستحدث عقوبات تأديبية لم تكن موجودة من قبل حتى يقال بعدم جواز تطبيق هذه الجزاءات على المخالفات السابقة على صدور ذلك القانون بل ان هذه الجزاءات هي بمعناها الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة فيما عدا الحرمان من العلاوة اذ لم ينص عليها ضمن الجزاءات المقررة في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . وكل ما استحدثه القانون الجديد هو جهة الاختصاص في التأديب والاجراءات التي تسبق المحاكمة التأديبية ومنها أن يتولى تحقيق ما هو منسوب الى الموظفين من المخالفات التي لم يتم تحقيقها واحد أو أكثر من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة طبقاً لحكم المادة الثانية السابق الاشارة اليها والقانون في ذلك واجب التطبيق مورا على المخالفات التي ارتكبت قبل صدوره ومن ثم لا يجوز أن تتولى التحقيق أى جهة أخرى كقسم قضايا الوزارة مثلا وعلى كل حال فانه لا محل لاثارة هذا البحث الآن بعد أن ضم قسم قضايا الوزارة الى مجلس الدولة .

هذا وما هو جدير بالملاحظة أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد استحدث حكما جديدا لم يكن موجودا في القوانين السابقة وهو الخاص بمحاكمة الموظفين الذين تركوا الخدمة لاي سبب كان أمام مجلس التأديب للمخالفات المالية المشكل وفقا لاحكام هذا المرسوم بقانون . محكم هذه المادة لا يسرى على الموظف الذي ترك الخدمة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه اذ يكون الموظف قد اكتسب مركزا قانونيا هو عدم جواز محاكمته تأديبيا بعد انقطاع صلته بالوظيفة .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى ما يأتي :

١ — أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء

مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية وإجب التطبيق فوراً فيما تضمنه من تعيين جهة تأديب مختصة بنظر المخالفات المالية التي وقعت قبل صدوره متى كانت من المخالفات التي تدرج تحت أحكام المادة الرابعة منه ولم يبت فيها بقرار نهائي وفيما تضمنه من إجراءات ومنها أن يتولى تحقيق ما هو منسوب الى الموظفين من مخالفات لم يتم تحقيقها واحد من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة .

٢ - أنه لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة قبل العمل به .

(فتوى ١٦٨ في ١٩٥٣/٥/١)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

المجلس التأديبي للمخالفات المالية - المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشائه - اختصاصه بنظر المخالفات المالية الواردة بالمادة الرابعة مهما صوّلت - سلطة رئيس ديوان المحاسبة بعد انتهاء التحقيق - اقامة الدعوى التأديبية أمام المجلس المذكور أو حفظ الأوراق - لا يملك في المخالفات المالية السيرة احالة الأوراق الى رئيس المصلحة لمجازاة الموظف .

ملخص الفتوى :

ان المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية قد تضمنت أنه « لا سبيل الى احترام الانظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا اُنشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بمنأى عن سلطات رؤساء المصالح الذين كثيراً ما يكونون هم المسؤولون اصلاً عن ارتكاب المخالفات المالية متفخض تلك الهيئة بالنظر فيما يقع من المخالفات وتكون للديوان مونا وظهيراً في تأدية مهمته » .

وواضح مما ورد بالمذكرة الإيضاحية أن المشرع إنما قصد من إنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية ألا نقل نوع معين من المخالفات التي كان يختص بها المجلس التأديبي العام ، وجعلها من اختصاص هيئة تأديبية أخرى تشكل تشكيلا خاصا يجعلها أقدر على تحقيق العدالة . كما أن المادة الرابعة من القانون المذكور قد نصت على أن « يختص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بمحاكمة الموظفين العموميين عدا الوزراء تأديبيا على المخالفات الآتية ... خامسا : كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك . سادسا : عدم الرد على مناقضات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد لغير عذر مقبول . سابعاً : عدم موافاة الديوان لغير عذر مقبول بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة » . وهذا النص صريح في أنه يشتمل على كل إهمال وكل تقصير مهما كان نافعاً ، أي أن المشرع لم يشترط في الإهمال أو التقصير الذي يخول المحكمة التأديبية أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية أن يبلغ حدا « من الجسامه » بل جاء النص عاماً يشمل كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية ، أو فيه مساس بمصلحة من مصالح الدولة أو الهيئات العامة الأخرى ، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك . وقد نص في الفقرتين السادسة والسابعة على صورة من الإهمال البسيط وهي مجرد التأخر في الرد على مكاتبات الديوان أو التأخر في موافاته بالحسابات والمستندات ، ومفهوم ذلك أن اختصاص المجلس التأديبي للمخالفات المالية يشمل كل مخالفة مالية — مهما قل شأنها — ما دامت قد وردت في المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . ولما كان اختصاص رئيس ديوان المحاسبة ، بعد انتهاء التحقيق بحرفة أحد موظفي الديوان الفنين أو أحد موظفي مجلس الدولة الفنين ، صريحا وواضحا في أنه يقيم الدعوى التأديبية أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية أن كان لها وجه ، ما دامت هناك مسؤولية قبل الموظف مهما كانت المسؤولية بسيطة ، أما في حالة عدم وجود مسؤولية قبل الموظف فلرئيس الديوان حفظ الموضوع بقرار مسبب ، واختصاص رئيس الديوان وسلطته في هذا الشأن أمر واضح محدد ، ولا اجتهد مع صراحة النص . لذلك تكون سلطة رئيس الديوان طبقا لنص المادة ٩ من المرسوم بقانون

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ مقصورة على اقامة الدعوى التأديبية أمام المجلس التأديبي للمخالفات المالية ان كان لها وجه ، أو حفظ الموضوع بقرار منه ، وليس له ان يطلب من رئيس المصلحة التابع لها الموظف مجازاته عن المخالفات المالية التالفة بالانذار أو الخصم لغاية خمسة عشر يوما .

(فتوى ٢٣٨ في ١٩٥٥/٧/٥)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المجلس التأديبي للمخالفات المالية — المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بشأنه — مدى سلطة رئيس ديوان المحاسبة — ترخصه في حفظ التحقيق أو الإحالة في حدود سلطته التقديرية .

ملخص الفتوى :

ان الاصل المسلم به أن السلطة المنوط بها تأديب الموظفين هي التي تقرر ما اذا كان الفعل يتسم بطابع التعمير فيستلزم العقوبة التأديبية أم لا يتصف بذلك ، ولها في ذلك سلطة تقديرية تستعملها في الحدود التي تراها كفيلة بتحقيق المصلحة العامة الموكولة اليها ، وهذه السلطة التقديرية تنصب في الواقع على أمرين :

الاول — تقدير ما اذا كان الفعل الذي ارتكبه الموظف يعتبر مخالفة ادارية أم لا يعد كذلك . . الثاني — ملامة الاحالة الى المحاكمة التأديبية بسبب هذه المخالفة من عدمه .

واذا كان قانون نظام موظفي الدولة — وهو القانون العام — قد منح الرؤساء الاداريين سلطة تحديد المخالفات الادارية ، ثم تقدير ملامة حفظها ، أو توقيع الجزاءات عنها ، أو إحالة مرتكبها الى المحاكمة التأديبية في الحدود التي رسمها ، فان المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ قد عنى بتحديد المخالفات التي يختص بنظرها المجلس التأديبي للمخالفات المالية تحديدا واضحا ، ولم يتركها لمحضر تقدير السلطة المنوط بها الاحالة

الى المحاكمة التأديبية امام ذلك المجلس (رئيس ديوان المحاسبة) ، ولم يشأ أن يتعرض لبيان مدى حق رئيس الديوان في حفظ التحقيق أو الإحالة الى المحاكمة التأديبية ، على اعتبار أن حق رئيس الديوان في هذا الصدد يماثل لها سلطة التأديب العادية في تقدير ملاءمة هذا الاجراء ، اى تقدير ما اذا كانت المخالفة المالية تستوجب المحاكمة التأديبية من عدمه . يؤيد هذا النظر أن المادة التاسعة تقرر أن لرئيس الديوان بعد انتهاء التحقيق أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب ، بحق رئيس الديوان في حفظ التحقيق قد ورد في النص مطلقاً من كل قيد ، والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد ما يخصمه . ولا محل للاستناد الى نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ للقول بأن على رئيس ديوان المحاسبة إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ، ما دامت هناك مسؤولية قبل هذا الموظف ، مهما كانت تلك المسؤولية بسيطة ، لان هذه المادة قصد بها مجرد تحديد المخالفات الادارية التي يختص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بالفصل فيها ، مخرجاً ايهاا من نطاق الاختصاص العام لمجالس التأديب العادية ولا شأن لها بتحديد سلطة رئيس الديوان في الاحالة الى المحاكمة التأديبية أو حفظ التحقيق .

(فتوى ١٦٥ في ١/٤ / ١٩٥٦)

قائمة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

وقف الموظف المتهم بارتكاب مخالفة مالية — اختصاص المجلس التأديبي للمخالفات المالية بقرير استمرار وقفه — لا اختصاص لمجلس التأديب العادى .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، ومن الاطلاع على مذكرته الايضاحية أن المشرع اراد أن يختص المخالفات المالية — وقد كان شأنها قبل ذلك شأن باقى المخالفات التأديبية — بأحكام

مستقلة تكفل منع وقوعها صونا للاموال العامة ، فانشأ هيئة مستقلة أطلق عليها اسم « المجلس التأديبى للمخالفات المالية » . . عهد اليها الفصل فى هذه المخالفات ، وتشكل هذه الهيئة من نخبة من كبار موظفى الدولة روعى فى اختيارهم توافر شروط الاستقلال والحيادة والخبرة ، فمثل فيها مجلس الدولة وديوان المحاسبة وديوان الموظفين ، وهى الهيئات الثلاث المختصة بالرقابة القضائية والمالية والادارية على أعمال الدولة . وبينت مواد المرسوم بقانون المشار اليه الاجراءات الجديدة للتحقيق والمحكمة الخاصة بهذا النوع من المخالفات .

وبما أن الوقف من العمل واستمراره ، باعتباره اجراء احتياطيا من اجراءات التحقيق ، لم ترد فى شأنه أحكام خاصة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ مما اثار الخلاف حول تحديد الجهة التى تختص بالفصل فى طلب استمرار هذا الوقف وهل يتفرد بذلك مجلس التأديب للمخالفات المالية ، أم يشاركه فى هذا الاختصاص مجلس التأديب العادى المختص .

وبما أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص فى المادة ٩٥ على أنه « . . . لا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب . . . » . كما تنص المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون على أنه « اذا أوقف الموظف عن عمله بالتطبيق للمادة ٩٦ من القانون تعين عرض الأمر على مجلس التأديب المختص . . » — فان التفسير السليم لهذا الحكم يحتم حمله على أن المقصود بمجلس التأديب المختص انما هو المجلس التأديبى المختص بالفصل فى المخالفة اذ هو باختصاصه بالنظر فى المخالفة المنسوبة الى الموظف وبالفصل فيها يكون تقدير على تعرف حقيقة موقفه ولما كان المجلس التأديبى المختص بالفصل فى المخالفات المالية المنسوبة الى موظفى جامعة القاهرة المشبار اليهم هو المجلس التأديبى للمخالفات المالية فانه يكون مختصا بالفصل فى طلب استمرار وقفهم دون سواء .

يؤيد هذا النظر أن اشراك المجلس التأديبى العادى فى هذا الامر يؤدى الى ازدواج الاختصاص ، وهو أمر حرص المشرع على انتقاله فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظلى الدولة — منعا لتضارب الآراء فى مسائل التأديب فنص فى المادة ٨٦ مكررا منه على أن تكون محكمة

الموظف أو الموظفین المتهمین بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى ... » .

(فتوى ٧٧٦ في ١٢/٢٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عقوبتا الإنذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز الخمسة عشرة يوما — لا يجوز لوكل الوزارة أو رئيس المصلحة توقيعها في المخالفات المالية إلا اذا أحييت اليها المخالفة من رئيس ديوان المحاسبة — المادة ٨٩ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

ان المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فلم يعد هناك مجلس تأديبي مختص بالفصل في المخالفات المالية فقط ، اذ انتقل هذا الاختصاص الى مجلس التأديب العادي المنصوص عليه في المادة ٨٦ من هذا القانون أو مجلس التأديب العالي المنصوص عليه في المادة ٨٦ من القانون ذاته .

والمرشح لم يستهدف من التعديل الجديد سوى توحيد جهات التأديب في المخالفات الادارية والمالية ، ولم يهدف بعد ذلك الى مخالفة باتى الاحكام التي كانت نافذة بشأن المخالفات المالية فيما يتعلق باختصاص ديوان المحاسبة فيها ، يدل على ذلك تهليل هذا الديوان في مجالس التأديب المختلفة عند الفصل في المخالفات المالية (المادة ٨٦ ، ٨٦ أ ، كما أن المادة ٨٩ مكررا قد نصت على أن تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة ، وله حفظ الدعوى ، كما أن له اذا رأى أن المخالفة لا تستاهل حالة المسئول عنها الى المجلس احوال الاوراق الى الجهة الادارية المختصة لتقوم ببجازاته وفقا للمادة ٨٥ ، ويكون ذلك في جميع

الاحوال بالاتفاق مع الوزير المختص أو الاشخاص المعنية العامة الاخرى طبقا لنظامها بالنسبة الى موظفيها ، فاذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتا الى المجلس . ومؤدى هذا النص أنه — فى نطاق المخالفات المالية — يتمتع على وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الاحوال توقيع عقوبتى الانذار أو الخصم من المرتب لفاية ٥ يوما فى السنة الواحدة (طبقا للمادة ٨٥ المشار اليها) ، الا اذا احيلت الى ايها المخالفة من رئيس ديوان المحاسبة على النحو الذى فصلته المادة ٨٩ مكررا سالفه الذكر .

(فتوى ٤١٢ فى ١٩٥٧/٨/٧)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

اصدار الرئيس الادارى ابتداء قرار بالمعاقبة على مخالفة مالية دون اتباع الطريق المرسوم للمعاقبة عليها — بجعله مشوبا بميب اجرائى جوهرى — اعتبار القرار من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة — انعدامه — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

أن قرار السيد وزير الاشغال فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وتأثيره فى ٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ قد صدرا منه بتوقيع جزاء فى مخالفة مالية وقعت من مسؤوليه قبل أن يعرض الامر على السيد رئيس ديوان المحاسبة ويبدى رأى فى التصرف فيها وهو الذى انطه القانون بالتصرف فى هذه المخالفات ، ومن ثم يكونان قد صدرا من غير مختص كما عليهما ميب اجرائى جوهرى ومن شأن هذين العيين أن يجعلاهما من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة اللذين يهويان بها الى درجة العدم ويضحيان خليقتين بالالفاء ولا عاصم لهما منه مهما طال عليهما الزمن ، اذ العدم لا يولد الا عضا مظه .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

صدور جزاء على ففم أن المخالفة اءارفة بفنفا هى مالفة — اءبارفه ممفا بمفب اءم الاءءصاص الذى ففءر به الى ءرءة ءصب السلءة .

ملءص الءكم :

واذا صدر الجزاء من الرئفس بفءصم سبعة افاام من راءب موفف على ففم أن المخالفة اءارفة بفنفا هى مالفة ففكون الجزاء قء صدر ممفا بمفب اءم الاءءصاص الذى ففءر به الى ءرءة ءصب السلءة .

(طمن ١٣٨٩ لسنة ٥ ق — ءلسة ١/٢ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بءمءفل قاتون موففى النولة اناطفه سلءة اءالة الءعوى القاءففة فى هءه المخالفاء المالفة برئفس ءفوان المءاسبه وهءه وءصه بءق ءفظ الءعوى أو اءالءفا الى الءهة اءارفة المءءصة لءقوم بمءازاة المسئول اذا راف أن المخالفة لا لءسائل الاءالة الى المءلس القاءففى — مؤءى هءا الءمءفل سلب ءهة الاءارة سلءلءفا المءءءاة فى ءوقفء الجزاء فى المخالفاء المالفة وءم انءقاء ولافة القاءفب لفا الا بعء الاءالة الفها — سرفان هءه الاءكام على الموفففى اقشافلفى وظائف اءالءة فى الهفئة سواء كائء ءائفة أو مؤقءة — صدور قرار مءءءا من الءهة اءارفة بءوقفء جزاء فى مخالفة مالفة فءعل هءا القرار من قفبل الفعل الماءى واقتصاب السلءة ومن فم فءمءفا — اءم ءءصم بفواف مفعاء الطمن ، وءواز سءبه فى اى وقء ، واءاءة النظر فى امر ءوقفء الجزاء وققا للاوضاع الصءففة .

ملءص الءكم :

ان القرار رقم ٢٦٤ الصاءر فى ٢ من ءفسمبر سنة ١٩٥٧ من السفء المءفر العام لهفئة البرفء بمءازاة المءمى بفءصم عشرة افاام من ماهفئه هو

قرار وقع مشويا بعيب عدم الاختصاص لصدوره من لا يملكه في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ والذى اُضيف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المادة ٤٩ مكررا التى قضت بعبارة عامة مطلقة وبدون تخصيص أو تفرقة بين الموظفين الداخلين في الهيئة سواء من كان منهم على وظائف دائمة أو مؤقتة بأن تقام الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة ، الذى له حفظ الدعوى كما له اذا رأى أن المخالفة لا تستاهل إحالة المسئول عنها الى المجلس التأديبي إحالة الاوراق الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بجازاته وفقا للمادة ٨٥ من هذا القانون . ولما كتلت الوقائع المسندة الى المدعى هى من قبيل المخالفات المالية بحسب نص المادة ٨٢ مكررا من قانون موظفى الدولة المضافة اليه بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وهو الذى سلب الادارة ، في المادة ٨٩ مكررا آتفة الذكر ، سلطتها المبتدأة في توقيع الجزاء ، فان مدير عام هيئة البريد ما كان يملك توقيع جزاء تأديبي على المسئول عن هذه المخالفة التى ناط الشارع سلطة اقامة الدعوى التأديبية فيها برئيس ديوان المحاسبة وهذه وخصه بحق حفظ الدعوى أو إحالتها الى الجهة الادارية المختصة لتقوم بجازاة المسئول ، ما دام المدير المذكور لم يتلق من قبل رئيس الديوان هذه الاحالة التى أصبحت ولاية التأديب لا تنعقد للجهة الادارية الا بعدها لا قبلها . ولا يمنع من أعمال حكم المادة ٨٢ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كون المدعى كان يشغل وظيفة من الدرجة التاسعة المؤقتة بهيئة البريد إذ أنها من الوظائف الداخلة في الهيئة التى تنطبق عليها أحكام الباب الاول من هذا القانون والجدول الاول « ٣ » الملحق به والتي نصت المادة ٤ منه على أنها إما دائمة وإما مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية ، هذا الى أن المادة ١٠٢ مكررا رابعا المضافة الى القانون المذكور بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ نصت على أنه « بالنسبة الى المخالفات المالية تسرى أحكام هذا القانون على جميع موظفى الدولة عدا الوزراء ونوابهم » . واذا كان المدعى من غير طائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين تناولهم الباب الثانى من قانون موظفى الدولة واستبعدتهم المادة ١٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من تطبيق أحكام المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه فإن القرار الصادر من السيد المدير العام لهيئة البريد قبل إحالة الاوراق اليه من السيد رئيس ديوان المحاسبة يكون

معينا بمعيب جوهرى من شأنه أن يجعله من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة بحيث لا تلحقه أية حصانة بفوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون ثمة مانع من بحثه فى أى وقت واعادة النظر فى أمر توقيع الجزاء من جديد .
(طعن ٥٩٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

اختصاص رئيس ديوان المحاسبة بالقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية واختصاص موظفى هذا الديوان بالتحقيق والاثام فيها فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ — تخويل جهة الإدارة سلطة التصرف فى المخالفة المالية بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية وفى حدود احكامه — وقسوع المخالفة المالية فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ وتوقيع الجزاء التأديبى فيها من مدير مصلحة الزراعة — قرار الجزاء بهذه المثابة قرار بمنع ليس له أية قوة قانونية مهما ينقضى عليه من زمن ولا تلحقه الاجازة — مقتضى الاثر المباشر للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الاخذ باحكامه وتطبيقها على الوقائع التى لم يتخذ فيها قرار من مختص او ينتهى فيها التصرف فى المخالفة بطريقة سلبية قاطعة — وجوب التصرف فى المخالفة المالية المذكورة فى ظل هذا القانون الاخير كثر مباشر له ما دام لم يصدر فيها قرار من مختص او يتصرف فيها .

ملخص الحكم :

إذا كانت المخالفات المالية التى نسبت الى المطعون ضدهم قد وقعت فى ظل احكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الذى جعل الاختصاص فيها لديوان المحاسبة من تحقيق واتهام واقامة الدعوى التأديبية وحفظ الموضوع ولم يعد للجهة الادارية أى اختصاص فى توقيع جزاءات على الموظفين التابعين لها لمخالفات مالية يكونون قد اقرروها . وما كان يملك السيد مدير عام مصلحة الزراعة أن يوقع جزاء على المطعون ضدها الاولين فى ١٩٥٥/١/١ لما نسب اليهما من مخالفات مالية لانه لم يكن مختصا .
(٢٥٠ - ج . أ .)

بذلك : فقراره بهذا الوضع هو قرار معنوم ليس له اية قوة قانونية مهما يكن قد مضى عليه. من الزمن شأن القرارات الادارية الاخرى التى تتحصن بعد مدة من اصدارها فاذا بقيت اوراق المخالفة فى الديوان دون اى تصرف فيها الى ان صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ناصبا على احكام مغايرة للاحكام الاولى من حيث سلطة التحقيق والاثهام والمحاكمة فى المخالفات المالية فان مقتضى اعمال الاثر المباشر لهذا القانون يكون الاخذ بأحكامه وتطبيقها على الوقائع التى لم يتخذ فيها قرار من مختص او ينتهى فيها التصرف بطريقة قاطعة سلبية لا تصل الى حد اغتصاب السلطة . . وعلى ذلك يكون ما اتخذه الديوان من اجراء باعادة الاوراق لجهة الادارة التابع لها الموظفون المتهمون بارتكاب المخالفات المالية موضوع التهمة الحالية للتصرف فيها ثم موافاته بما ينتهى اليه الراى فيها انما هو تطبيق سليم لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر ولا تعتبر هذه الاحالة من الديوان بمثابة رضاء صريح او ضمنى بالموافقة على الجزاء الادارى الذى كان قد وقعه الرئيس الادارى فى ١٩٥٥/١/١. والذى لم يكن مختصا باصداره . فهو على هذا الوضع يعتبر فى حكم العدم لا تلحقه الاجازة ولا يكتسب حصانة مهما طال عليه الزمن لانه من جهة الواقع والقانون غير قائم دون حاجة لاتخاذ اى اجراء بقائه ، ورئيس الديوان حين احال الموضوع الى جهة الادارة لم يعتد باى وجود لهذا القرار والذى دعاه الى ذلك انما كان عمالا لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ولم يكن قد اتخذ بعد اى اجراء بشأن توقيع الجزاء على المتهمين بناء على السلطة التى كانت مخولة له طبقا للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ . :

(طعن ٢٩٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

عدم اختصاص مجلس التاديب العادى بنظر المخالفات المالية فى ظل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ - تصدى احدى مجالس التاديب العادية لت نظر مخالفة مالية واصدار قرارا فيها - يعتبر من قبيل الغصب الجسيم للسلطة وينحدر بالقرار الى درجة الانعدام ويصبح مجرد

فعل مادی — اثر ذلك عدم تحصنه بنوات ميماد الطعن ويجوز نظر الدعوى
التأديبية من جديد أمام السلطة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

أن المخالفات المالية تنعقد سلطة الاتهام والتأديب بشأنها لرئيس
ديوان المحاسبة والمجلس التأديبي للمخالفات المالية كان ذلك دائها كذلك
منذ صدور قانون موظفي الدولة النافذ المفعول من أول يولية سنة ١٩٥٢
وفي ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٤ من أغسطس
سنة ١٩٥٢ وكذلك بعد صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في
٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ بتمديد قانون نظام موظفي الدولة وبإلغاء
المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ — باتشاء مجلس تأديبي لحاكمية
الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية بل وفي ظل القرار بالقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية
الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ . فقد نصت المادة ١٢ منه على
ان « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية
في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة » ولرئيس الديوان
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف
إلى المحاكمة التأديبية » .

وهلى هدى ما تقدم يكون الحكم التأديبي المظعون فيه اذ اقام قضائه
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أن القرار الصادر من
مجلس التأديب ، وقد صدر من جهة ادارية لها اختصاص قضائي ، قد
أضحى نهائيا وحسينا بنوات المواعيد لاستئنائه ، قد أخطأ صحيح فهم
القانون ، وفاته أن المخالفات المنسوب وقوعها من الموظف المتهم هي
مخالفات مالية بحتة تخرج عن ولاية كل من لجنة شئون موظفي مصلحة
الضرائب او مجلس التأديب العادى بالمصلحة المذكورة النظر فيها او
التصدى لمحاكمة الموظف المذكور بشأنها وتوقيع عقاب عليه بسببها ويتبين
اعتبار قرار مجلس التأديب الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ كن لم يكن
لانه عديم الاثر قانونا ولا تلحقه حصانة ما . ذلك لان هذا العيب الذى
اعتور قرار مجلس التأديب إلعادى لا يجعله مشويا بمجرد عيب عادى من
عيوب عدم الاختصاص مما يمييه ويجعله فقط قابلا للإلغاء مع اعتباره
ثانئا قانونا الى أن يقضى بإلغائه ، وانما هو عيب ينهض الى حد اغتصاب

السلطة الذي ينزل بقرار ذلك المجلس الى جعله مجرد فعل مادي لا تلحقه حصانة ولا يصبح صحيحا بفوات ميعاد الطعن فيه على نحو ما ذهب اليه خطأ الحكم التأديبي المطعون فيه . فلا تثريب والحالة هذه على وزارة الخزائنة عندما اهدرت قرار مجلس التأديب الابتدائي ولم تعتمد به ، وأمرت باتخاذ الاجراءات التي رسمها القانون فألحقت الاوراق الى السيد رئيس ديوان المحاسبة ليقرر في شأن المخالفات المالية ما يراه وفقا لاحكام القانون .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

مجازاة موظف يشغل وظيفة مؤقتة عن مخالفة مالية وقعت منه - صدور قرار بذلك من رئيس الجهة التي يتبعها في فترة سريان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الذي كان يعقد الاختصاص بذلك لمجلس التأديب المشكل بالتطبيق لاحكامه - بطلان القرار - تخويل رئيس الجهة بعد الغاء القانون المذكور سلطة التأديب عن المخالفات المالية بالنسبة للموظفين الداخليين في الهيئة الشاغلة لوظائف مؤقتة - اثره بالنسبة لطلب الغاء القرار المذكور - زوال الميب الذي كان يمتور القرار وانعدام الجسدي من الغائه قضاء .

ملخص الحكم :

لئن كانت المخالفة التي جوزى المدمى بسببها هي مخالفة مالية ، وكانت محاكمته عنها وقت اصدار القرار المطعون فيه وحين رفع الدعوى يطلب الغائه مما يدخل في اختصاص المجلس التأديبي للمخالفات المالية المشكل بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جاء فيه تحديد اختصاص المجلس شاملا مطلقا دون تفرقة بين الموظفين الداخليين في الهيئة ، سواء على وظائف دائمة أم مؤقتة أو لاعمال مؤقتة ، وبين الخارجين عنها . يقطع في ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية من انه « لا سبيل لاحترام الانظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا انشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بنائى عن سلطان رؤساء المجالس الفين كثيرا

ما يكونون هم المسؤولون أصلاً عن ارتكاب المخالفات المالية » — لأن كان ذلك هو كما تقدم ، إلا أنه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تفضياً في مادته الثالثة بلفاء الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، وبذلك عادت ولاية تاديب الموظفين المؤقتين إلى الوضع الذي كانت عليه قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ السالف الإشارة إليه ، وأصبح تاديب المدعى وتوقيع الجزاءات عليه بها في ذلك فصله من اختصاص مدير الجامعة ، كما كان الحال قبل إنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية ، ومن ثم فإن إلغاء القرار المطعون فيه — استناداً إلى أن هذا المجلس كان هو المختص وقت إصدار القرار — يكون عبثاً غير مجد لزال علته ، ما دام التشريع القائم الآن يعتبر مدير الجامعة هو المختص بالتأديب بالمدى المشار إليه آنفاً ويكون هذا التشريع الجديد وكأنه صحح القرار موضوع النزاع بإزالة العيب الذي كان يمتوره ، وهو عيب عدم الاختصاص .

(طعن ٢١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الجزاءات التي توقعها الجهات الإدارية المختصة بالنسبة للمخالفات المالية — حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض عليها خلال الميعاد المتصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — الحكمة من ذلك وأثر عدم استعمال هذا الحق .

ملخص الحكم :

في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية المشار إليها في المادة السابقة ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرارات أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع حرصا منه على المحافظة على أموال الدولة وصيانة لها رأى أن يكل الى الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية في الدولة وهي ديوان المحاسبة الحق في الاعتراض على الجزاءات التي توقعها الجهات الادارية بالنسبة للمخالفات المالية دون المخالفات الادارية ويطلب الى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف الا ان المشرع في الوقت نفسه قيد استعمال هذا الحق ببيعاد معين حرصا منه على الاستقرار في المجال الوظيفي ، فان لم يتعرض رئيس الديوان خلال المدة المذكورة فقد سقط حقه ويعتبر ذلك منه بمثابة اقرار للجزاء الموقع من السلطة الادارية المختصة لا يتأتى معه بعد ذلك ان يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف ولا حجية فيها تقول به الحكونة من أن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ هو مجرد اجراء تنظيمي لا يترتب على مجاوزته عدم صحة الاعتراض وصيرورة الجزاء الموقع نهائيا والا كان ذلك ترتيب سقوط بغير نص ، فلا وجه لهذا ايضا لان هذا التحديد قصد به استقرار الوضع بالنسبة للموظف بأسرع وقت ممكن لما يترتب على عدم الاستقرار من تأثير بالغ على المركز القانوني للموظف مما يحبل معه أن المشرع اذا سقط حق الاعتراض بعد (١٥) يوما من تاريخ الاخطار فان ذلك بمثابة نص على السقوط الذي قد يكون صريحا او ضمنيا في مثل هذه الحالة .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية — النقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية — نصها على رفع الدعوى عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة — طبيعة هذا الميعاد — هو من قبيل استنهایس النيابة للسير في اجراءات الدعوى بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة وحسن التنظيم لا من مواعيد السقوط .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١١ من أغسطس سنة

١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى،
قد افرد الفصل الرابع من الباب الثانى المتعلق باختصاص النيابة الادارية،
أمرده لبيان ما يتبع عند التصرف في التحقيق . فنصت المادة (١٢) من هذا
القانون على أنه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق أو أن المخالفة
لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز (١٥) يوما
تحيل اوراق التحقيق الى الوزير أو من ينوبه من وكلاء الوزارة أو للرئيس
المختص وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها
بنتيجة التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء . فاذا رأت
الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة اعادت الاوراق الى النيابة
الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة ويجب على الجهة
الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها في الاوراق خلال خمسة
عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية » فاذا كانت
القرارات المشار اليها في هذه المادة قد صدرت من الجهة الادارية في شأن
« المخالفات المالية » فقد نص المشرع في المادة ١٣ على اجراء معين خاص
بالمخالفات المالية وحدها . فعرجى هذا النص على النحو الآتى : « يخطر
رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن
المخالفات المالية ، والمشار اليها في المادة السابقة ولرئيس الديوان خلال
خمس عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى
المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى
التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » وهذان النصان لم يكن لهما
أصل في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشاء النيابة الادارية ،
وقد استحدثتها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وعلق عليها في مذكرته
الايضاحية بما يأتى « لما التصرف في التحقيق فقد وردت احكامه في الفصل
الرابع .والاخير من الباب الثانى المنظم لاختصاصات النيابة الادارية وقد
أوردت مواد الاحكام الخاصة بتوزيع الاختصاص بين النيابة الادارية
والجهة التى يتبعها الموظف على النحو الآتى : (١) اذا رأت النيابة الادارية
أن المخالفة تستوجب جزاء يتجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد على خمسة
عشر يوما أجلت الاوراق الى المحكمة التأديبية المختصة مع إخطار الجهة
التى يتبعها الموظف بالاحالة . (٢) اذا رأت النيابة الادارية حفظ الاوراق
أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب مدة
لا تتجاوز (١٥) يوما أجلت الاوراق الى الوزير أو من ينوبه من وكلاء الوزارة

أو الرئيس المختص لاصدار قراره في الموضوع . فاذا رأت الجهة الادارية مع ذلك تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية اعادت الاوراق الى النيابة الادارية بقرار الجهة التي يتبعها الموظف بالقرار الصادر في لتحقيق لتكون على بينة بما اتخذ فيه . ونظرا لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة ، فقد اوجب المشرع أخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الادارية الصادرة في شأن هذه المخالفات . واعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى » . وجاء في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحكمات التأديبية : المادة ١٩ - اذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز (١٥) يوما ورأت الجهة الادارية حفظ التحقيق جاز لمدير عام النيابة الادارية عرض الامر على الوزير المختص ، وفي المادة ٢٠ - على الجهة الادارية أرجاء تنفيذ القرارات الصادرة في شأن المخالفات السالفة الاشارة اليها في المادة ١٢ من القانون الى حين فوات الميعاد المقرر لطلب رئيس ديوان المحاسبة تقدم الموظف الى المحاكمة التأديبية - وفي المادة ٢١ - اذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون وجب أن يكون الطلب مسببا ، وأن تخطر به في الوقت ذاته الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، ولم تغفل التعليمات العامة للنيابة الادارية التنبيه الى مراعاة تقاضى الإبطاء والتسويق عند الاعداد لاقامة الدعوى التأديبية في الحالات التي يطلب فيها ديوان المحاسبة تقديم الموظف المتهم بارتكاب مخالفات مالية الى المحاكمة . فذكرت المادة ١١٤ من هذه التعليمات أنه « اذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية بعد اضطراره بالقرار الصادر من الجهة الادارية في شأن مخالفات مالية اخيلت الاوراق فور وصولها الى النيابة المختصة لأعداد مشروع تقرير الاتهام وثيقة الشهود ، وأرسالها على وجه السرعة الى ادارة الدعوى التأديبية التي يتعين عليها اقامة الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة » . وهذا البند من التعليمات العامة واضح الدلالة في بيان قصد الشارع من أنه لا ينبغي أكثر من الحضر على الاسراع في اقامة

الدعوى التأديبية والحث على المزيد من العناية في إنجاز المحاكمات ذات الطابع المالي ، والتي يكون لديوان المحاسبة توجيه ايجابى فيها ، وذلك لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة . فإذا كانت النيابة الادارية قد تراخت في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد الذى نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » فان مثل هذا التراخى الادارى ، لا يسقط بطبيعة الحال ، الحق في السر في الدعوى التأديبية لان ميعاد الخمسة عشر يوما المذكورة في مجز هذه المادة ليس ، كما قدمنا ، ميعاد سقوط للدعوى التأديبية ، وانما هو من قبيل استنهاض النيابة الادارية للسر في اجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التى تقتضيها المصلحة العامة من القاديب . وهذا من قبيل سلامة التوجيه وحسن التنظيم .

(طعننى ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية - نص الشق الثانى من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على رفع الدعوى التأديبية عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوما من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة - طبيعة هذا الميعاد - تنظيمى لا ميعاد سقوط .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعنين رقمى (١٠٥٨ ، ١٣٥٥) لسنة ٥ القضائية ان الميعاد المنصوص عليه في الشق الثانى من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية هو ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية وانما المقصود منه مجرد استنهاض النيابة الادارية للسر في اجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التى تقتضيها المصلحة العامة من القاديب .

(طعننى ١٠٦٣ ، ١٠٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

لا يسوغ القول بأن كل مخالفة للشكل أو الإجراءات يترتب عليها البطلان — وجوب التمييز بين ما إذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية التي تمس مصالح الأفراد أو اقتضت على المساس بالشروط اللاجوهرية التي لا يترتب على إهدارها مساس بمصالحهم — ترتيب البطلان في الحالة الأولى دون الثانية — البطلان جزاء مخالفة المبدأ المقرر لرئيس ديوان المحاسبة للطعن في القرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية — لا بطلان في حالة عدم تقيد النيابة الإدارية بالمبدأ المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لمباشرة الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

الأصل المسلم به قضاءً ونقلاً أنه إذا كان نص القانون قد أوجب على جهة الإدارة أن تلتزم الأوضاع الشكلية أو الإجراءات التي أوصى المشرع باتباعها إلا أنه لا يستتبع القول بأن كل مخالفة للشكل أو للإجراءات يكون الجزاء عليها هو بطلان القرار المترتب عليها . وإنما يتعين التمييز بين ما إذا كانت المخالفة قد أصابت الشروط الجوهرية وهي التي تمس مصالح الأفراد وبين ما إذا كانت المخالفة قد مسّت الشروط اللاجوهرية بمعنى تلك التي لا يترتب على إهدارها مساس بمصالحهم فترتب الأصل المسلم به على المخالفة الأولى بطلان القرار لأن الأوضاع والإجراءات التي خولفت إنما هي تتعلق بمصالح الأفراد ، واعتبرت وكتبت ضمانات لسلامة قصد الإدارة نحوهم بينما لا يترتب الأصل المسلم به على المخالفة الثانية بطلان القرار لأن الأوضاع والإجراءات التي خولفت إنما هي قد رسمت لصالح الجهة الإدارية وحدها فلها أن تنسك بها إن شأنت ذلك أو تفض الطرف عنها ما دامت تلك الأوضاع والإجراءات لا تؤثر على مصالح الأفراد ، ومن هذا الأصل استقى المشرع المادة ٢٥ من قانون المرافعات « يكون الأجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه وإذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر الخصم » . وأعمالاً لذلك الأصل وهذا النص يكون المبدأ الذي خولت نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة

الإدارية لرئيس ديوان المحاسبة خمسة عشر يوما من تاريخ أخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان ، ذلك لأن هذا الميعاد أنها شرع لصالح الموظف المتهم الذي أوقعت عليه جهته الإدارية ما قدرته لذنبه من جزاء إداري . وغنى عن البيان أن من شأن الإخلال بهذا الميعاد أثر بالغ في المركز القانوني للموظف وعاء الجزاء — والأمر على خلاف ذلك في شأن الميعاد الثاني المنصوص عليه بنفس المادة — وعلى النيابة الإدارية مباشرة الدعوى خلال الخمسة عشر يوما التالية — فهذا الميعاد ليس إلا من قبيل المواعيد التنظيمية التي لا تترتب على اغفالها أي بطلان . لأن هذا الميعاد لا يمس مصالح الأفراد ما دام طلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية قد صدر من رئيس ديوان المحاسبة في الميعاد المحدد قانونا .

(طعن ١٠٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية — نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب رفعها خلال ١٥ يوما من تاريخ أخطاره بالجزاء الإداري ، وعلى مباشرة النيابة الإدارية الدعوى التأديبية خلال ١٥ يوما التالية — خلوه من تقرير جزاء على تفويت هذين الميعادين في قبول الدعوى التأديبية — وجوب التفرقة بين الميعادين — الميعاد الخول لرئيس ديوان المحاسبة بميعاد سقوط والثاني ميعاد تنظيبي — أساس هذه التفرقة أن الميعاد الأول دون الثاني وضع لصالح الأفراد إذ من شأنه التأثير في مركز قانوني للموظف ترتب على صدور قرار إداري .

ملخص الحكم :

لرئيس ديوان المحاسبة حق الاعتراض على العقوبات التي توتعها الجهات الإدارية بالنسبة إلى المخالفات المالية ، إذ تبين له أن المخالفة المالية تستوجب جزاء أشد مما يدخل في لقمعها من الإدارة ، وفي هذه

الحالة أوجب القانون على رئيس ديوان المحاسبة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار ، تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية ، ولم تقرر المادة ١٣ جزءا على اثر هذين الميعادين في قبول أو عدم قبول الدعوى التأديبية فلا بد ان من التفرقة بين الميعاد الذى وضع لصالح الافراد فهو اذن جزءا جوهرى يترتب على اغفاله البطلان وهو الميعاد المذكور أولا في صدر الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ أما الميعاد الذى وضع لصالح الادارة بحيث لا يؤثر في قليل أو كثير في مصالح الافراد فانه يكون من قبيل المواعيد التنظيمية أى أنه اجراء غير جوهرى ما دام لا يترتب عليه ضرر للافراد وهذا اصل من اصول قانون المرافعات رددته المادة ٢٥ منه . وترتبا على ذلك يكون الميعاد الذى خوله القانون لرئيس ديوان المحاسبة يعد من الاجراءات الجوهرية التى يترتب على مخالفتها البطلان واساس ذلك أن هذا الميعاد قد وضع لصالح الامراء لان من شأن المساس به التأثير في مركز قانونى للموظف ترتب على صدور القرار من جانب الادارة وعلى النقيض من ذلك فان الميعاد الثانى والمذكور في الشق الاخير من الفقرة الثانية من المادة ١٣ فقد حددته القانون للنيابة الادارية لرفع الدعوى التأديبية هو بلا ريب من قبيل المواعيد التنظيمية التى لا يترتب على اغفالها أى بطلان ، واساس ذلك أن هذا الميعاد لا يمس صالح الافراد ما دام طلب تقديم الموظف للمحاكمة قد صدر من رئيس الديوان في أليعاد المحدد قانونا .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٦)

(في نفس المعنى طعون ١٠٥٩ ، ١٠٦٣ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

ميعاد الخمسة عشر يوما الذى يتعين على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية خلاله بنتيجة تصرفها في الأوراق - ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية بـ مقصور على

**المخالفات العامة دون المخالفات المالية — أخطار ديوان المحاسبة بالقرارات
الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية — لم يحدد له
ميعاد .**

ملخص الحكم :

انه عن السبب الاول من أسباب الطعن الخاص بسقوط الدعوى
التأديبية لعدم رغمها في الميعاد بمقتولة أن المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ — بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية قد
أوجبت على الجهة الإدارية أن تخطر النيابة الإدارية بنتيجة تصورها في
الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرارها . .
والثابت أن النيابة لم تخطر إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر — فانه فضلا عن
أن هذا الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة أنبأ هو ميعاد تنظيمي لا يترتب
على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية وانما المقصود به هو
حث الجهة الإدارية على التصرف في الأوراق بالسرعة التي تقتضيها
المصلحة العامة في التأديب — فضلا عن ذلك فإن نص هذه المادة قد ورد
في خصوص المخالفات العامة لا المخالفات المالية التي تعكها المادة ١٣ من
القانون المذكور . . ولما كانت المخالفة المنسوبة الى الطاعن هي مخالفة
المادة المذكورة الذي جرى على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات
الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة
السابقة ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أخطاره بالقرار
أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الإدارية في
هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية »
وهذا النص لم يحدد ميعادا للجهة الإدارية لأخطار ديوان المحاسبة .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

**نص الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية —**

على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطاره بقرار توقيع الجزاء الإداري — انقضاء هذا الميعاد دون استعمال هذا الحق — يترتب عليه عدم قبول الدعوى التأديبية واكتساب الأجزاء الموقع حصانة تلقائية .

ملخص الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن الجزاء الإداري يخصم يوم من مرتب المتهم قد وقع عليه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بمقتضى الأمر الإداري رقم (٥٩) وذلك بعد الاطلاع على أوراق النيابة المتهم فيها الموظفون الثلاثة الآخرين وبعد الاطلاع على التحقيق الإداري بشأن مسؤولية المتهم الأول .

وثابت أيضا أنه في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ابلغت الجهة الإدارية ديوان المحاسبة بهذا الجزاء . ولكن ديوان المحاسبة تراخى في طلب تقديم المتهم الى المحاكمة التأديبية ولم يتم بتبليغ النيابة الإدارية باتخاذ هذا الاجراء الا في ١١ من يناير سنة ١٩٥٩ ، مخالفا بذلك نص الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تنص على أنه « ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية » . ومفاد هذه الفقرة أنه بانتضاء هذه الفترة ومقارها خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرار توقيع الجزاء الإداري ، دون أن يكون رئيس ديوان المحاسبة قد طلب خلالها تقديم الموظف الذي وقع عليه الجزاء الإداري من الجهة الإدارية المختصة بتوقيعه عليه الى المحاكمة التأديبية ، يكتسب هذا القرار الإداري التأديبي حصانة تلقائية بصيورته نهائيا بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء الخمسة عشر يوما من تاريخ اخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من جهة الإدارة في شأن المخالفة المالية . ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بمثابة اقرار من جانب ديوان المحاسبة بالاكفاء بالجزاء التأديبي حيث لا وجه بعد ذلك لاتامة الدعوى التأديبية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فيما انتهى اليه من القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

الحق .

المجلس الأعلى للمحاسبة ، ١٩٥٩ ، ٧٣ ، لائحة ٥ في ١٧/١/١٩٦١

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

نص الفقرة (٢) من المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عم.
حق رئيس ديوان المحاسبة في الاعتراض على الجزاء الإداري خلال ١٥
يوماً من تاريخ إخطاره به - انقضاء هذا الميعاد دون أن يطلب خلاله
استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملامته - اعتباره
قرينة على اكتفائه بما وصل إليه منها ، وقيام افتراض اكتفائه بالجزاء
الموقع ، الذي يصبح جزاء نهائياً ، لا وجه معه لاقامة الدعوى التأديبية -
عدم ارتفاع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد
بطلب ما يلزم من استيفاءات - عدم حساب الميعاد في هذه الحالة إلا من
تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان لا يسنس لرئيس ديوان المحاسبة بحكم طبائع الأشياء
تقدير ملامة الجزاء أو عدم ملامته إلا إذا كان كل ما يلزم لهذا التقدير
من أوراق الموضوع معروضاً عليه - إلا أن فوات الميعاد المنصوص عليه
في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمعد
إخطاره بالجزاء دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات
يعتبر قرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في محصل الجزاء ، ذلك
أن المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١٣ سالكة الذكر لم يحدد مشتتات
القرار الذي يخطر به الديوان . وتحديد ما يلزم عرضه على الديوان في
هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي تختلف
ما يلزم عرضه في بعضها بما يلزم في البعض الآخر بحسب ظروفها
وملايسات كل مخالفة مالية ، ومن ثم لا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي
يصدر من الديوان خلال الميعاد المشار إليه بأن يطلب خلاله من الجهة
الإدارية المختصة ما ينقصه بالتحديد من أوراق الموضوع وبياناته التي
يراهن لازمة لتقديره وعندئذ لا يكون ثبت جزاء معروض على الديوان ،
فلا يحسب الميعاد والحالة هذه إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه الديوان
من أوراق الموضوع وبياناته التي يحددها في طلبه .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن حيوان المحاسبة قد أخطر بالجزاء الذى رأت مصلحة صناديق التأمين والمعاشات توقيعه على بعض موظفيها بالكتاب رقم ٨٠٤٦ المؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ والسدى ورد الى الديوان فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ ولكنه لم يطلب استيفاء أوراق الموضوع من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات الا فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ أى بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم تكون قد قامت القرينة على اكتفائه بما وصل اليه من أوراق فى فحص الجزاء ، ويكون قد قام افتراض اكتهاء بالجزاء الموقع الذى أصبح بهذا الافتراض جزاء نهائيا مما لا يكون معه ثبت وجه لاقامة الدعوى التأديبية .

(طعن ١٥٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

دعوى تأديبية — ميعاد رفعها — مخالفات مالية — جزاء ادارى — نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على حق رئيس ديوان المحاسبة فى الاعتراض على الجزاء الإدارى خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطاره به — انقضاء هذا الميعاد دون أن يطلب خباله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقدير ملامته — اعتباره قرينة على اكتهائه بما وصل اليه منها — قيام افتراض اكتهائه بالجزاء الموقع ، الذى يصبح جزاء نهائيا لا وجه معه لاقامة الدعوى التأديبية — عدم ارتفاع هذه القرينة الا بعمل ايجابى يصدر من الديوان خلال الميعاد يطلب ما يلزم من استيفاءات — عدم حساب الميعاد فى هذه الحالة الا من تاريخ ورود كل ما طلبه من أوراق وبيانات .

ملخص الحكم :

لا يتسنى لديوان المحاسبات بحكم طبائع الاشياء أن يبائس اختصاصاته القانونية وتقدير ملامة الجزاء أو عدم ملامته الا اذا أخطرتة الإدارة عن الطريق المرسوم للاخطار بالقرار . وكان كل ما يلزم لهذا

التقرير من أوراق الموضوع معروضا على الديوان . فالفقرة الثانية من المادة ١٣ السالف ذكرها نصها قالت « من تاريخ اخطاره بالقرار » ولكنها لم تحدد مشتملات هذا القرار الذي يجب أن تخطر به الإدارة الديوان . وتحديد ما يلزم مرضه على الديوان في هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي يختلف ما يلزم مرضه في بعضها عما يلزم في البعض الآخر بحسب ظروف وملابسات كل مخالفة مالية على حدتها . والمشرع اعتبر موات الميعاد ، المنصوص عليه في الشق الاول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ بعد اخطار الديوان بالجزاء دون أن يطالب الديوان خلال هذه المدة باستكمال ما ينقصه من أوراق وتحقيقات قرينة على أن الديوان قد اكتفى بما وصل من أوراق وبيانات ليؤدي الديوان رسالته في محص الجزاء وتقدير هذه القرينة بالاكتماء بما وصل اليه ، ترتفع وتتلاشى اذا طلب الديوان خلال ميعاد الخمسة عشر يوما من الجهة الادارية التي اخطرته بالقرار ما ينقصه من أوراق الموضوع وتحقيقاته وبياناته التي يراها جد لازمة لاعمال تقديره للجزاء ونقصه . فلا يجوز أن يحسب الميعاد في هذه الحالة الا من يوم ورود كل ما طلبه الديوان على وجه التحديد .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٦)

(في نفس المعنى طعن ١٥٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

حق رئيس ديوان المحاسبات في طلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرارات الإدارة الصادرة في المخالفات المالية - عدم سريان هذا الميعاد الا من يوم اخطار رئيس الديوان بالجزاء في صورته النهائية بعد استكمال الوزير حقّه في التمهيد او الالغاء او بعد موات مدة الشهور المقررة لاستكمال هذا الحق .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من نصوص المواد ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية في اللائحة الحرة

والمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة أن المشرع حرصا منه على حسن سير الجهاز الحكومى قد منح الوزير بصفته الرئيس الاعلى لوزارته الحق فى تعديل الجزاءات التى توقع على موظفى الوزارة بالزيادة أو بالنقص أو فى الغائها أو فى أحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية اذا رأى أن الجزاء الموقع عليه لا يتناسب مع جسامة الفعل الذى ارتكبه كما رأى بالاضافة الى ذلك محافظة على أموال الدولة وصيانة لها أن يكمل الى الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية فى الدولة وهو ديوان المحاسبة الحق فى الاعتراض على الجزاءات التى توقعها الجهات الادارية بالنسبة للمخالفات المالية — دون المخالفات الادارية — ويطلب الى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضده ، فسلطة ديوان المحاسبة فى الرقابة والتعقيب لا تكون الا بالنسبة لجزاءات من مخالفات معينة ولا يمكن أن يستقيم له هذا الحق إلا بعد أن يكون الجزاء قد استقر على وضع نهائى والا انتقلت الحكمة من الرقابة وأصبحت قاصرة عن تحقيق الغرض منها كما لو اخطر بجزاء أوقعه وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ورأى أنه كاف وراعى فلم يعترض عليه فى الموعد المحدد وكان الوزير عند عرض الامر عليه قد ألغى هذا الجزاء أو خفضه أو يرى رئيس الديوان على العكس من ذلك أن الجزاء لا يتناسب مع خطورة الفعل الذى ارتكبه الموظف فيعترض عليه ويطلب إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية فى الوقت الذى شدد فيه الوزير الجزاء الى الحد الذى لو عرض على ديوان المحاسبة لرأى فيه الكفاية . هذا النظر هو ما يتفق مع التفسير السليم للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث أوجب على الجهة الادارية اخطار ديوان المحاسبة بالجزاء ، وليست الجهة الادارية هنا هى وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، انما هى الجهة الادارية كجنوع وهى على هذا النحو بالنسبة للوزارة هى الجهاز بأكمله .

وتأسيسا على ما تقدم فإن الجزاء الذى يتعين عرضه على رئيس ديوان المحاسبة بالنسبة للمخالفات المالية هو الجزاء المستقر وذلك أما بمضى الشهر الذى يحق للوزير أثناءه تعديله أو الغاؤه وأما باستعمال الوزير سلطته التى خوله القانون أياما ، وبالتالي لا تسرى المدة المحددة لاعتراض رئيس ديوان المحاسبة الا من يوم اخطاره بالجزاء بعد استقراره على الوجه السالف الذكر .

(طعن ١٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التدببية على وجوب اخطار رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية — حق رئيس الديوان في ان يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار تقديم الموظف الى المحاكمة التدببية — وقوع عبء هذا الاخطار على الجهة الادارية التي اصدرت القرار — الاخطار الذي يعتمد به في بدء ميعاد الخمسة عشر يوما هو الاخطار الصادر من الجهة الادارية دون غيرها — لا اعتداد في شأن بدء هذا الميعاد بالاخطار الصادر الى الديوان عن طريق المحاكمة التي اصدرت الحكم في الدعوى التدببية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٣ من القرار بالقانون رقم ١١٧ الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التدببية على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار إليها في المادة السابقة . ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التدببية . وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التدببية خلال خمسة عشر يوما التالية » . وجاء بالذكرة الايضاحية لهذا القرار بالقانون انه « نظرا لما للمخالفات المالية من اهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة فقد اوجب المشرع اخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الادارية الصادرة في شأن هذه المخالفات ، واعطى لرئيس الديوان الحق في ان يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى امام المحاكمة التدببية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى » . ومفاد ذلك ان رئيس الديوان يخطر من الجهة الادارية بالقرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية . وقد لقي الشارع عبء الاخطار الذي يبدأ به ميعاد الخمسة عشر يوما الاولى في صياغة النص على الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، فلا يحق هذا الاخطار اثره

إذا كان قد حصل من جهة أخرى لم ينط بها القانون القيام بهذا الاجراء ، وكذلك لا يغنى علم الديوان بقرار الجزاء من غير الطريق الذى رسمه القانون من وجوب قيام الجهة الادارية المختصة باجراء الاخطار . وترتبا على ذلك لا يجدى فى سبيل تحديد بدء سريان الميعاد اخطار الديوان عن طريق المحكمة التى أصدرت الحكم فى الدعوى التأديبية .

(طعن ١٩٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — هو من تاريخ اخطار رئيس ديوان المحاسبة بالجزاء المتوقع بالنسبة لهذه المخالفات — توجيه الاخطار الى مدير عام المراقبة القضائية بالديوان — اعتباره بمثابة اخطار الى رئيس الديوان — أسس ذلك وأثره .

ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بأن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اذ نص فى المادة ١٢ منه على اخطار رئيس الديوان ، فان كل اخطار بالجزاء الادارى يوجه الى هذا الرئيس لا يعتد به ولا يبدأ منه الميعاد الواجب خياله الاعتراض وتكون بدايته من تاريخ الاخطار الموجه اليه شخصيا أو من تاريخ عرض الأوراق عليه ، وعلى ذلك اذا كان الاخطار بالجزاء قد وجه الى مدير عام المراقبة القضائية بديوان المحاسبة فلا يسرى فى حق رئيس الديوان الا من التاريخ الذى عرض فيه عليه ، لا حجة فى ذلك القول ، لان المراقبة القضائية هى فرع من فروع الديوان ويدخل فى اختصاصها ويخسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان طبقا للنظام الذى وضعه أو اقتره هذا الرئيس ووفق تعليماته المبلغة لكافة الجهات الحكومية ، ولا ادل على ذلك من أن الوزارة قد ابلغت المراقبة القضائية لعلها بأنها هى المختصة بتلقى الاخطارات عن الجزاءات الادارية التى توقع على الموظفين من مخالفات مالية ، وهذا هو الوضع الطبيعي

والمنطقى ، لان المراقبة القضائية تعد كل ما هو متعلق بالقانون قبل عرضه على الرئيس فيجب عليها مراعاة المواعيد التى يتعين ان يتم فيها اجراء معين من الرئيس ذاته وكل تقصير منها تسال عنه دون ان يؤثر ذلك فى صحة الاجراءات من عدمه ، ومن ثم فان الاخطار بالجزاء وان كان قد وجه الى مدير عام المراقبة القضائية دون رئيس ديوان المحاسبة فلان آثاره المرتبة قانونا من ناحية الاعتراض تسرى فى حق الرئيس من تاريخ هذا الاخطار لانه قد تم الى الجهة التى خصها بتلقيه او بعبارة أخرى يعتبر الاخطار لهذه الجهة هو بمثابة اخطار لرئيس الديوان ذاته .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

بدء سريان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - هو تاريخ اخطار ديوان المحاسبة بالجزاء الموقع بالنسبة لهذه المخالفات - توجيه الاخطار الى مدير عام المراقبة القضائية بالديوان يعتبر بمثابة اخطار رئيس الديوان - اساس ذلك ان المراقبة القضائية فرع من فروع الديوان يدخل فى اختصاصها بحسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان .

ملخص الحكم :

لا حجة فى القول بان كل اخطار بالجزاء الادارى لا يوجه الى رئيس الديوان لا يعتد به ، ولا يبدأ منه الميعاد الواجب خلاله الاعتراض ، وتكون بدايته من تاريخ الاخطار الموجه اليه شخصيا او من تاريخ عرض الاوراق عليه - لا حجة فى ذلك القول بان المراقبة القضائية هى فرع من فروع الديوان ويدخل فى اختصاصها وبحسب تكوينها تلقى مثل هذه الاخطارات نيابة عن رئيس الديوان طبقا للنظام الذى وضعه او اقره هذا الرئيس ، ووفق تعليماته المبلغه لكتابة الجهات الحكومية ، وهذا ما سبق ان قضت به هذه المحكمة العليا فى الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٦ القضائية بجلسته ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(طعن ١٩٧٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — أخطار رئيس ديوان المحاسبة الذي يبدأ منه هذا الميعاد — هو الأخطار بالجزاء بعد استقراره في صورته النهائية — الأخطار بالجزاء مع إرفاق تحقيقات النيابة الإدارية ومضى هذا الميعاد من تاريخ هذا الإجراء — قيام قرينة قانونية على توافر العلم بالقرار وبكافة مقوماته وعلى عدم الاعتراض عليه واستقراره نهائيا — الاستيفاء الذي يطلبه الديوان من الجهة الإدارية بعد ذلك لا يضاف محلا .

ملخص الحكم :

أن كل ما أوجبه القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ١٣ منه على الجهة الإدارية أن تخطر رئيس الديوان بالجزاء الإداري بعد أن يكون قد استقر في صورته النهائية فلم يتطلب منها أكثر من ذلك ، ناذا ثابت هذه الجهة بما يفرضه عليها القانون وأرغقت بالقرار الإداري الصادر بالجزاء تحقيقات النيابة الإدارية وكذلك صورة من مذكرة المراقبة ومضت خمسة عشر يوما من تاريخ أخطار الديوان بهذا كله دون أن يطلب المزيد من الأوراق قبل انقضاء هذه المدة ، فقد قامت القرينة القانونية على توافر العلم بالقرار وبكافة مقوماته وبالتالي على عدم الاعتراض عليه وصورته نهائيا وكل استيفاء يطلب بعد ذلك يتعلق بهذا القرار لا يضاف محلا بعد أن استقر القرار المذكور بخض الميعاد الجائز فيه الاعتراض .

(طعن ٦٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ للاعتراض على الجزاء التأديبي — من مواعيد السقوط — الأصل سريانه اعتبارا من تاريخ أخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر في شأن المخالفة المالية — طلب الديوان خلال الميعاد بعض أوراق

الموضوع ومستنداته — لا يبدأ حساب الميعاد في هذه الحالة الا من التاريخ الذى تكون الاوراق أو البيانات المطلوبة قد وصلت الى الديوان .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه ، قد أصاب وجه الحق اذ قرر ان الميعاد المخول لرئيس ديوان المحاسبة ليعترض فيه على الجزاء الادارى يعتبر من مواعيد السقوط الا ان الحكم المذكور قد أخطأ صحيح فهم القانون من حيث مبدأ سريان ميعاد الخمسة عشر يوما الاولى من الفقرة الثانية من المادة ١٣ سالفه الذكر . صحيح أن الاصل هو أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ أخطار رئيس الديوان بالقرار الادارى الصادر فى شأن المخالفة المالية الا أن قضاء هذه المحكمة العليا قد أطرده على أن ديوان المحاسبة لا يتسنى له تقدير ملائمة الجزاء الادارى الذى وقعته جهة الإدارة على الموظف المخنّب الا اذا كانت كافة عناصر التقدير من اوراق وتحقيقات وملابسات واقعة تحت بصره ومعروضة عليه . ناذات الميعاد المذكور دون أن يبادر الديوان الى طلب موافاته بما يراه لازما من اوراق الموضوع وما يتعلق به من بيانات فإن ذلك الفوات للميعاد يعد قرينة على اكتفاء الديوان بما تلقاه من الاوراق . ولا ترتفع هذه القرينة الا بان يبادر الديوان خلال الميعاد المذكور ، بطلب ما لم يكن قد وصله من اوراق ومستندات ، وفي هذه الحالة لا يبدأ حساب الميعاد الا من التاريخ الذى تكون الاوراق المطلوبة أو البيانات قد وصلت الى الديوان .

(طعن ١٠٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تاديبى للمخالفات المالية الملغى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — وجوب اجراء تحقيق بشأن هذه المخالفات ورفعته الى رئيس ديوان المحاسبة بواسطة من اناطهم القانون بذلك — اجراءه بمعرفة غيرهم يجعله باطلا ولا يعمول عليه — انفراد رئيس ديوان المحاسبة فى ظلها بسلطة اقلية الدعوى

التأديبية عن المخالفات المالية — عدم اختصاص الرئيس الإدارى بالمعاقبة عليها ابتداءً بسواء فى ظل المرسوم بقانون أو القانون الذى الغاه — تمتعاد اختصاصه بحالة الأوراق اليه من رئيس ديوان المحاسبة عندما يرى الآخر الاكتفاء بنوع أى جزء إدارى والا وجبت الإحالة الى مجلس التأديب .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبى للمخالفات المالية الملغى بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، كان يجرى نصها على النحو الآتى « يتولى تحقيق ما ينسب الى الموظفين من المخالفات المنصوص عليها فى المادة الرابعة واحد أو أكثر من الموظفين الفئتين بديوان المحاسبة أو بمجلس الدولة . . » وكان نص المادة التاسعة هكذا « بعد انتهاء التحقيق يرفع المحقق تقريراً براهيه الى رئيس ديوان المحاسبة . ولرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب » . ثم جاء نص المادة ٨٩ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كما يلى « تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة وله حفظ الدعوى . كما له إذا رأى أن المخالفة لا تستاهل إحالة المسئول عنها الى المجلس ، إحالة الأوراق الى الجهة الإدارية المختصة لتتوم بمجازاته وفقاً للمادة ٨٥ . ويكون ذلك فى جميع الأحوال بالاتفاق مع الوزير المختص أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى طبقاً لنظامها بالنسبة الى موظفيها . فإذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتماً الى المجلس » . ويبين من مساق النصوص السابقة أنه سواء تحت ظل المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، الذى الغاه . تتمتع سلطة التأديب لرئيس ديوان المحاسبة فى جميع الأحوال ولا تكون للرئيس الإدارى فيها علا قدرة على مرعوسيه الا اذا أرتأى رئيس ديوان المحاسبة أن المخالفة لا تستاهل الإحالة الى مجلس تأديب وإحال اليه الأوراق فعلاً وبعد هذه الإحالة لا تجهله بنعقد للآخر سلطة التأديب . وقد كان المرسوم بقانون السالف ذكره يحتم أن يكون تحقيق المخالفات المالية بمعرفة أشخاص معينين بالذات ، ومن ثم يكوون التصديقات التى يعرضها فيها باطلّة ولا يعول عليها . هذا وقد استبطن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الاتفاق مع الوزير المختص كما سلف البيان ، فإن لم يحصل الاتفاق وجبت الإحالة الى مجلس التأديب .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٥٠ هـ — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠)

المبدأ :

صفه في الطعن — الدفع باتعدام صفه رئيس ديوان المحاسبة في الطعن على حكم المحكمة التأديبية قولا بأن ذلك من حق النيابة الإدارية وحدها — مردود بما ورد صراحة في المادتين ١٢ و ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

أن الدفع الذي اثاره المطعون عليه باتعدام صفه رئيس ديوان المحاسبة في الطعن على حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه . مردود بما نصت عليه صراحة كل من المادتين ١٢ ، ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى — وتجرى المادة ١٣ بأن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية . ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية . وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » . وفى ذلك تقول المذكرة الإيضاحية : « ونظرا لما للخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة الى مالية الدولة فقد أوجب المشرع أخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الإدارية الصادرة في شأن هذه المخالفات ، وأعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الإدارية اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ، وفى هذه الحالة يتعين على النيابة الإدارية بمباشرة الدعوى » . وبفاد ذلك أن المشرع حدد فى قصد واضح صاحب الصفة فى الاعتراض على قرار الجزاء الواقع من الجهة الإدارية وناط برئيس ديوان المحاسبة وحده الصلحة والصفة فى طلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية اذا عن له أن الجزاء الذى وقع ليس من جنس العمل وإن العقوبة الصادرة من جهة الادارة فى حق الموظف لا تتلاءم وخطورة الذنب المالى الذى اتحدر اليه المتهم . ومتى طلب السيد رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية تعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى التأديبية خلال المدة المقررة . ويؤكد هذا الاتجاه ، وإن كان على نحو ما تقدم ، فى

غنى عن كل تأكيد . ما نصت عليه المادة ٣٢ من ذات القانون المشار اليه فتقول « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . ويعتبر من ذوى الشأن فى حكم المدة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم » . وبناء عليه يكون الطعن الحالى قد اقيم ممن يملك الحق فى رفعه ، وقد ذكره الشارع فى مقدمة اولى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى أحكام المحاكم التأديبية . وتقول الشارع قاطع فى هذا الخصوص فيتعين الحكم برضى الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير دعى صلة .

(طعن ٨٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية الخاصة بالمخالفات المالية — نص المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديب لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية على سقوط الدعوى التأديبية بمضى ٥ سنوات من تاريخ وقوع المخالفة — بدء سريان هذه المدة بالنسبة للمخالفات التى وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون سالف الذكر يكون من تاريخ نفاذه فى ٩ من اغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها .

ملخص الحكم :

يتقضى المراحل التشريعية فى شأن الدعوى التأديبية بين ان المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديب لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية قد استحدث فى مادته العشرتين حكما جديدا يقرر سقوط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وهذا النص لم يكن مقررًا من قبل فى القوانين التى تناولت أحكام الدعوى التأديبية التى ما كانت لتسقط عن الموظف مهما طال الابد وطالما كان الموظف بالخدمة ، ومن ثم يثور التساؤل عما اذا كانت مدة السقوط المنصوص

عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ تبدأ في السريان بالنسبة للمخالفات المالية التي وقعت قبل العمل المرسوم بقانون المذكور - اعتباراً من ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أو من تاريخ وقوعها بحيث أنه إذا كانت تلك المدة قد انقضت قبل تاريخ العمل بذلك المرسوم بقانون فلا يمكن رفع الدعوى التأديبية عنها ، أم أن تلك المدة لا تسرى في شأن تلك المخالفات إلا من التاريخ المذكور .

ولما كان الشارع لم يورد في المرسوم المذكور نصاً يتضمن الإجابة على هذا التساؤل ، لذلك كان لا محيص من الاستهداء بما جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية من نصوص متعلقة ببداية سريان مواعيد السقوط ويتواءم القانون المدني ، ذلك أن هذه النصوص وتلك القواعد وإن كانت قد وردت في التقنين المدني وفي قانون المرافعات المدنية والتجارية بيد أن المحكمة ترى تطبيق أحكامها باعتبار هذه الأحكام من المسلمات في الأصول العامة بحسبان أن قواعد وأحكام التقنين المدني وقانون المرافعات المدنية والتجارية تطبق أمام القضاء الإداري وفي نطاق المنازعات الإدارية فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به .

وتنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأن « تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به » ولما كان مفاد ذلك ، أن ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العام لهذه العبارة ، لا يسرى إلا من تاريخ العمل به . وأنه فيما يتعلق ببداية السقوط خاصة ، ففضلاً عن أنه لا يجوز التمسك بها إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها ، فإنها لا تبدأ في السريان أيضاً إلا من تاريخ العمل بذلك القانون . ووردت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون المدني هذا الحكم إذ نصت على ذلك بقولها « إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد » ويبدو أن هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم يكن مقررًا من قبل أصلاً ، وهذا كله تطبيق لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى سقوط الدعوى التأديبية بهيئته خمس سنوات عليها

قبل صدور القانون وهو ما لا يجوز القبول به وما يتجافى مع المنطق القانوني .

وترتباً على ذلك ، فإن مدة سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية التي استحدثها المشرع في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ لا تبدأ في السريان بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون المذكور إلا من تاريخ نفاذه في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها .

(طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

سريان سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ من تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

أن المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية قد استحدث حكماً جديداً بسقوط الدعوى التأديبية لم يكن مقررًا من قبل في القوانين التي تناولت أحكام الدعوى التأديبية . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن مدة السقوط هذه لا تبدأ في السريان بالنسبة للمخالفات التي وقعت قبل العمل بالمرسوم بقانون المذكور إلا من تاريخ نفاذه في ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا من تاريخ وقوعها ، وهذا كله تطبيقاً لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى سقوط الدعوى التأديبية ببعض خمس سنوات عليها قبل صدور القانون سالف الذكر وهو ما لا يجوز القول في المخالفات الإدارية والمالية ، ولم يهدف بعد ذلك إلى مخالفة باقي أحكامه به وما يتجافى مع المنطق القانوني السليم .

(طعن ١٩٩٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - تسويته بين المخالفات المالية والمخالفات الإدارية في جواز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف الذى ترك الخدمة - سريان احكامه باثر حال ومباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بعضى المدة حتى تاريخ نفاذه - اساس ذلك انه من قوانين النظام العام .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد سوى بين المخالفات المالية والمخالفات الادارية فى جواز اقامة الدعوى التأديبية عنها على الموظف الذى ترك الخدمة .. اذ انه قد اُضيف مادتين الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هما : المادة ١٠٢ مكرر ونصها « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة وتسقط بعضى خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لاي سبب كان .. وتنقطع هذه المدة باجراءات التحقيق والادعاء او المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » والمادة ١٠٢ مكرراً ثانياً ونصها « تجوز اقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان وفى هذه الحالة يجوز الحكم عليه بلحدى العقوبات الآتية :

١ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة شهور .

٢ - الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

٣ -

ولما كان هذا القانون - كما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قوانين النظام العام وقد نشر بالجريدة الرسمية فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ فان احكامه تسمى باثر حال ومباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بعضى الخمس سنوات المخصوص عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ألف الذكر ... ولما كانت المخالفات المنسوبة الى

الطاعن سواء اكانت مخالفات مالية أو ادارية لم يكن قد مضى على آخر اجراء فيها في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ — تاريخ نشر القانون المذكور — خمس سنوات . . . ومن ثم فإن الدعوى التأديبية لم يسقط الحق في اتاحتها وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى برضى النفع بعدم جواز محاكمة الطاعن تأديبيا — قد أصاب الحق في قضائه هذا .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ

مخالفة القواعد والإحكام المنصوص عليها باللائحة بسدل السفر ومصاريف الانتقال — يستوجب انزال الجزاء التأديبي — مثال قبض الموظف بسدل سفر عن أيام لم يؤد فيها عملا للدولة أو عن ليال لم يقضيهما في استراحة الحكومة في حين ثبت يقينا أنها لم تكن مشغولة .

ملخص الحكم :

أن الوظيفة العامة تكليف للقائمين بها ، يساهمون عن طريقها في تسيير جهاز الدولة مستهدفين في أدائهم أعمال ووظائفهم خدمة الشعب . وقد نصت المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن (الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . وجاء في المادة (٥٥) منه أنه يجب على العامل مراعاة الاحكام المالية المعمول بها ويحظر عليه مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها في القوانين كما يحظر عليه مخالفة القوانين واللوائح الخاصة بالمناقصات والزيادات والمخازن والمستريات وكلفة القواعد المالية — وهنا تدخل ولا شك لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم (٤١) لسنة ١٩٥٨ — فكل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا . والاطعاء التأديبية قد ترتكب أثناء أداء الوظيفة أو بمناسبة أدائها ، وذلك بخلاف ما تقرضه من واجبات ايجابية أو نواه ، يستوى في ذلك أن ترد هذه الواجبات أو التواهى في

نصوص أو أن تملئها طبيعة العمل الوظيفى ذاته . ولا شك أنه مما يتناقى مع الأمانة في أداء العمل ويؤدى الى المسئولية ان يسمى العامل استعمال وظيفته أو تدبىه ، كما فعل الطاعن في الطعن الراهن ، فيسخر الانتداب لصالحه الخاص ويستحل لنفسه ان يقبل قروشاً من خزانة الدولة باسم بدل السفر عن أيام أو ليالى لم يؤد فيها عملاً للدولة أو عن ليال لم يقضيها في استراحة الحكومة في حين أنه ثبت يقيناً أنها لم تكن مشغولة يوم ان قبض عنها البديل كاملاً ، للدولة فيما قبضه الربيع ، وأن كان يسيراً ، ولقد مات الطاعن ان المشرع قد قدر أنه ليس من المصلحة ترك المكافآت أو بدل السفر الذى يحصل عليه العامل المنتدب دون ضابط أو رابط ، فوضع لذلك شروطاً وتقيوداً وحدوداً قصوى لا يجوز أغفالها أو التجاوز عنها ، قاصداً من ذلك ، لا نحسب ، الحرص على أموال الخزنة من البعثرة والضياع وانما أيضاً تخفيف حدة التكاليف ، التى تثن اليوم الدولة منها ، على الاعمال الإضافية والانتدابات وما ينجم عنها حتيا من نقص الانتساج في العمل الاصلى ، وهو ما أخذته النيابة الادارية على الطاعن في مستهل تحقيقاتها معه ، وضعف القيم الخلقية لدى العاملين . ومن آيات ذلك الضعف ، تلك الشراة البادية في جمع الاجور الإضافية وتحصيل المكافآت والتهاك على بدل السفر ولو ادى ذلك الى التحايل على احكام اللوائح والاغراض في تلويل النصوص .

(طعن ٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

دفتر اذن الصرف — حظر تسليم الموظف الموط به بسحب اذون الصرف أكثر من دفترين منها — يعنى به الدفاتر ذات الملة اذن او خمسين اذن — اساس ذلك من المادة ٥٧ من اللائحة المالية .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على اللائحة المالية أن المادة ٥٧ منها تنص على ان اذن الصرف « مجموع في دفاتر يحتوى الواحد منها على خمسين أو مائة اذن مرقومة بأرقام متسلسلة مطبوعة أيضاً على تسمية (كعب) كل

اذن « والمادة ٦٠ منها تنص على انه « لا يجوز أن يكون في عهدة الموظف المتوط به سحب اذن الصرف أكثر من دفتر واحد احتياطي علاوة على كل دفتر يجرى العمل به » ويستفاد من هذين النصين أن الدفاتر التي لا يجوز تسليم أكثر من دفترين منها أنها هي الدفاتر المنصوص عليها بالمادة ٥٧ سالفه الذكر أى ذات المائة اذن أو الخمسين اذن .. ولما كان الثابت من الاوراق أن الدفاتر التي كانت ترد للطاعن لتوزيعها على المحررين كان يحوى كل منها على مائة اذن وكان الطاعن يقسم كل منها الى أربع دفاتر يحوى منها ٥٠ اذنا وهى ما كانت تسلم للمحررين (تراجع ص ٢١ من تحقيق النيابة العامة) فإذا كان الثابت كذلك انه سلم يوم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ السيد ثمانية دفاتر والسيد أربع دفاتر علاوة على دفترين كانا باقيتين طرئه .. وحوى كل منها على ٢٥ اذنا فانه في واقع الامر يكون قد سلم الاول دفترين والثانى دفاتر ونصف فقط ومن ثم فانه بذلك لا يكون قد خالف نص المادة ٦٠ سالفه الذكر ويكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى بثبوت هذه المخالفة قبل الطاعن — قد جائب الصواب في هذا الشأن .

(طعن ١٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

مسئولية نظار المدارس عن المعهد والمخازن — منشور وزارة التربية والتعليم رقم ٢١١ المؤرخ ١٩٥٦/٨/١٣ بشأن اشتراك الرؤساء المباشرين مع رؤسهم فيما يقع من أعمال أو اختلاس في المعهد والمخازن — المخازن المتبعية لجمعية العروة الوثقى الملحقة بإحدى مدارسها التي استولت عليها للوزارة لمعجز الجمعية عن ادارتها — فحول الاشراف والرقابة عليها ضمن اختصاصات الناظر دون أن يمنع من ذلك تبعية المخازن للجمعية لا للمدرسة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

صدر قرار بالاستيلاء النهائي من جانب منطقة التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية على مدرسة الشاطبي الصناعية الاعدادية في ١٩ .

من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وكان ذلك نتيجة عجز جمعية العروة الوثقى عن إدارة تلك المدرسة الإعدادية وكذلك الثانوية الصناعية وعجزها عن تمويلها وتقديم الإمكانات اللازمة لها من خابلات وعدد أدوات وذلك على الرغم من أن الوزارة كانت تعينها في تعيين الناظر والمدرسين الفنيين والإداريين وتنفذ مرتباتهم ، هذا إلى أن جمعية العروة الوثقى لها مدارس خاصة معانة من الوزارة طبقا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرارات المنفذة له يؤكد قيام تلك العلاقة الإدارية وما يترتب عليها من التزام بالإشراف وواجب مباشرة الرقابة المحكبة من جانب الموظف الإداري الرئيس على من وما يقع تحت هيئته من مرعوسين ومخازن وأموال سائبة جارية هي حصيلة لببيع مشغولات الجمعية يؤكد ذلك ما جاء على لسان الطاعن في محضر تحقيق النيابة الإدارية في وقائع الاختلاس والتزوير والتبديد والتلاعب التي قام بها المتهم الأول أمين المخازن من أنه كان بإقراره يقوم بنسب من الإشراف والمراقبة قل مداه أو زاد فقد باشر الإشراف بالفعل فهو يقول : « كنت أراجع الأذنون » وممارس الرقابة عملا لأنه يقول « قمت بمجرد الخبالات أحيانا » ووضح من الأوراق أنه لم يكن في ذلك متفضلا بالجهد وإنما هو بوصفه ناظرا لتلك المدرسة وخلفا لسلطة الناظر السابق ، استشعر أن من واجب وظيفته أن يقوم بما قام به وأن يؤدي واجبه الذي تلبه اختصاصاته وظيفته ناظر المدرسة التي يقوم بأعبائها وفي ذلك قبول فعلى منه ورضاء وأصح فعلى من جانبه أن يباشر ما سبق لسلفه مباشرته من أعمال . فمما تكرر تقرير الطعن قبول الطاعن القيام بهذا العمل على غرار سلفه يتعارض مع ما سبق أن أدلى به الطاعن في محضر تحقيق النيابة الإدارية من أقرار .

ولا جدال في أن المنشور العام رقم ٢١١ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ بشأن اشتراك الرؤساء المباشرين مع رؤوسهم فيما يقع من أعمال أو اختلاس ، هو منشور عام يصانف في وقائع هذه الدعوى مجال تطبيقه تملها فقد جاء في مبادرات هذا المنشور « أن وزارة التربية والتعليم أصدرت منشورات متعددة منذ سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٥٣ نبهت فيها إلى ما لوحظ من تكرار وقوع حوادث التلاعب في حساب الأوراق المنموغة وفي بعض التحصيلات الأميرية وغير الأميرية في المدارس فضلا عن الإهمال في قيد العهد وضبطها . واذ تبين أن كل ذلك يرجع في أغلب الحالات إلى

(م ٢٧ - ج ٨)

ضعف اشراف الرؤساء على الموظفين القائمين بهذه الاعمال وجهت الوزارة نظر السادة نظار المدارس ورؤساء الفروع في المنشور العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ الى انه من الواجب عليهم القيام بجرد خزائن ارباب العهد من وقت لآخر والتأكد من توريد المبالغ المحصلة الى الخزائن المختصة في حينها مع مراعاة التأثير على آخر قسيمة استخرجت من قسائم التحصيل بما يفيد مراجعة جلة المتحصلات ومطابقتها لحواظ التوريد ، كما حذرت الوزارة في منشورها رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٩ السادة نظار المدارس من عدم قيامهم بمراجعة اعمال الموظفين الذين في عهدتهم النقود ارتكانا منهم على حسن ظنهم بذمة الموظف المتوط به عملية التحصيل أو بدعوى كثرة الاعمال لديهم . . . » ثم استورد المنشور العام بقوله : « ولكن الذي يؤسف له ان الاهمال بن جانب الجميع قد بلغ حدا لا يمكن التسامح فيه أو الاغضاء عنه بحال من الاحوال ولهذا نوجه النظر الى انه عند اجراء بحث أو تحقيق في أية مخالفة مالية أو ادارية سيتناول التحقيق فضلا عن الموظف المسئول الرؤساء المباشرين في المدارس وفي اقسام المناطق وادارات الوزارة لينال كل جزاءه بقدر نصيبه من الاهمال أو التراخي . وقد وقع المنشور وكيل الوزارة الدائم السيد يوسف في ١٣/٨/١٩٥٦ » . فالمنشور عام وفيه توجيه شديد حازم من وكيل الوزارة الى نظار المدارس بشأن العهد والخازن . والطامن ناظر المدرسة فيها ، ولحق بها أو يتبعها مخزن اشغال تباع وتحصل اثباتها امانة باسم جمعية العروة الوثقى التي اطمأنت على حصيلة أموالها لوجودها تحت اشراف ناظر المدرسة السابق وبعض وعاته استمر اشراف السيد الناظر الجديد الذي اقر بأنه باشر مراجعة الاذن عملا وقام بجرد الخالصات احيانا وهو في ذلك ينفذ توجيه المنشور العام ويلتزم حدوده .

ماذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل في اسبابه ان الطامن قد خالف احكام المواد ٧٣ ، ٨٢ مكررا ، ٨٣ من القانون. رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتكون التهمة الادارية الواردة بحقه في تقرير الاتهام ثابتة قبله ويترتب عليها مجازاته بخمس عشرة يوما من راتبه . فان هذا الحكم يكون قد أصاب وجه الحق والعدل ولا سبيل الى الطعن فيه .

(طعن ١٥٥٩ لسنة ٨ ق. - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

أهبال مأبور الضرائب في فحص دفاتر اهد المولين — يعتبر من قبيل المخالفات المالية لا الادارية نظرا لما يترتب على ذلك من ضياع حقوق على الدولة .

ملخص الحكم :

ان المخالفات النسوية الى الموظف المتهم بصفته مأبورا فاحصا بمأبورية ضرائب المطارين لم يؤد عمله بذمة وأمانة وذلك بقصد التحويل والايهام بقانونية دفاتر المول وصحة حساباته ، هي من قبيل الاهمال والتقصير الذي من شأنه أن يؤدي الى ضياع حق من الحقوق المالية للدولة (الفقرة الخامسة من المادة (٨٢) مكرر من قانون نظام موظفي الدولة) .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

اذا كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة قد برا العايل من تهمة الاختلاس عن عجز المعهدة لعدم ثبوت الجناية فان هذا الحكم لا ينفي عن المظعون ضده مخالفة الاهبال الذي ادى الى عجز المعهدة — قرار الجزاء بتحويله نصف قيمة العجز صحيح — أساس ذلك : اعتباره تعويضا مدنيا عن المخالفة وقد تحققت عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية — ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية التي تخفص بتوقيع الجزاء عنها او بالظعن في الجزاءات الموقعة باعتبارها فرعا من اختصاصها الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الطعن رقم ١٩١ لسنة ٨ القضائية الذي قضى بإلغاء جزاء الفصل الموضع على المظعون ضده ، قد حدد المخالفتين الثابتين في حقه ، وهي تسره على واقعة بيع اثمينة

بالجبلية مقابل حصوله على جنينه من زميل له. وأهملاله في الحفاظ على عهده مما أدى الى ظهور عجز بها ، فان مجازاة المطعون ضده بالقرار رقم ٢١٨ الصادر في ١٩٧٧/٥/٢٨ بخضم شهرين من راتبه مع حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه أثناء فترة الحبس والإيقاف يكون مناسباً لما ثبت في حقه ولا تشوبه أية شائبه ، أما عن تحميله بنصف قيمة العجز في العهدة البالغة ٣٢٥٢٥٧ جنيناً فإنه ولئن كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قد براه من تهمة الاختلاس عن عجز في العهدة يشمل القيمة المشار إليها ، فإن هذا الحكم لا ينفى عن المطعون ضده مخالفة الإهمال الذي أدى الى وجود العجز ولذا يكون قرار الجزاء وقد خمله بنصف قيمة العجز المشار اليه موافقاً لصحيح حكم القانون بوصفه تعويضاً مدنياً من المخالفة وقد تحققت في المطعون ضده عناصر هذه المسؤولية من خطأ وضرر سببيه ، وثبني من البيان أن ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى طلب التعويض عن الضرر الناتج عن المخالفات التأديبية التي تختص بتوقيع الجزاء عنها أو بالظن في الجزاءات الموقعة منها باعتبارها فرماً من اختصاصها الأصلي وفقاً لما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لذلك يكون من المتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم برفض الطعن المقام من المطعون ضده أمام المحكمة التأديبية للتموين برقم ٩٧ لسنة ١١ القضائية .

(طعن ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

تمليك

الواجبات الوظيفية ، اما واجبات ايجابية تشمل الاعمال التى يجب على العاملين القيام بها ، واما واجبات سلبية تشمل الاعمال المحظورة عليهم . وهذه الواجبات بنوعها ، لا تقبل بطبيعتها تحديدا على سبيل الحصر ، ويرجع هذا الى عدة اعتبارات تكمن فى الوظيفة ذاتها ، وحتى فى الحالات التى لجأ فيها المشرع الى تخصيص بعض الواجبات بالنص لم يقصد بذلك حصرا لها . وفيما يلى نقول ابراز واجبات العاملين ، ثم الاعمال المحظورة عليهم مسترشدين على الاخص بما اوردهت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى بنودها المختلفة (راجع هنا على الاخص د.سيد محمد ابراهيم - ص ٥٥ وما بعدها) .

واجبات العاملين :

نصت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن :

« الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويجب على العامل مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

١ - أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاملين بالعمل فى غير اوقات العمل الرسمية ملاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ - أن يحسن معاملة الجمهور مع انجاز مصالحه فى الوقت المناسب .

٣ - أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك فى تصرفاته مسلكا يلقى والاحترام الواجب .

٤ - المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية للوحدة فى حالة التغيب عن العمل او التأخير عن المواعيد.

٥ - المحافظة على ممتلكات واموال الوحدة التى يعمل بها ومراعاة صيانتها .

٦ — ابلاغ الجهة التي يعمل بها بحمل ائامته وحالته الاجتماعية وكل تغيير يطرا عليها خلال شهر على الاكثر من تاريخ التغيير .

٧ — أن يتعاون مع زملائه في أداء الواجبات العاجلة اللازمة لتلمين سير العمل وتنفيذ الخدمة العامة .

٨ — أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وإمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

ويتحمل كل رئيس مسئولية الاوامر التي تصدر منه كما يكون مسئولاً عن حسن سير العمل في حدود اختصاصاته .

وقد أصدر في شأن هذا النص الجهاز المركزي للتنظيم والادارة كتابه الدوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم استخدام العمل وتحقيق الانضباط الادارى ومن القواعد القانونية المرتبطة بهذا النص القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص المعدل بالقانونين رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ و ١١ لسنة ١٩٨٢ وقد اضاف المشرع في هذه المادة — حسبما اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون — على واجبات العاملين المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ امورا يقتضيها حسن سير العمل ومعاملة جمهور المتفاعلين بالمرافق العامة وذلك في البنود ارقام ٢ و ٤ و ٥ و ٦ (راجع موسوعة قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة له اعداد جوزيف ت كلا واشراف المستشار الطنطاوى محمد الطنطاوى من مطبوعات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ص ٢٣) .

وفما يلى بعض الامواء على واجبات العاملين المشار اليها :

اولا : أداء أعمال الوظيفة :

١ — أداء العامل للعمل المنوط به بنفسه .

يجب على العامل أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه ، وعليه أن يؤديه بالدقة والامانة اللازمة . ولا يجوز له التنازل عن اختصاصاته كلها أو بعضها إلى غيره ، لان هذا التنازل ينطوى على تعديل في الاختصاصات المقررة ، وهو امر لا يملك اجراءه .

وترتبطا على عدم جواز التنازل عن الاختصاصات ، نشأت قاعدة عدم جواز التفويض فيها . فالتفويض بغير نص يقرره ، أمر غير جائز قانونا . والا استطاع العامل أن ينقل اختصاصه الى أى عامل آخر يختاره بنفسه ، مخالفا بذلك قواعد الاختصاص .

٢ - تخصيص وقت العمل الرسمى لاداء الواجبات :

يجب على العامل أن يؤدي عملا ايجابيا في خدمة وظيفته والمصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بنهماها . ويجوز تكليفه بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين ، اذا اقتضت مصلحة العمل . وتقدير احتياجات العمل ، أمر تستقل به الجهة التى يتبعها العامل، وعلى العامل بصفة خاصة ، أن يتعاون مع زملائه في اداء الواجبات المعالجة اللازمة لتأمين سير العمل وتنفيذ الخطة العامة .

ثانيا : طاعة الرؤساء :

أن سلطة الرئيس اصدار الاوامر والنواهي الى مرعوسيه ، فيما يتعلق بسير العمل وطريقة تنفيذه ، ويقابل هذه السلطة واجب على المرئوسين في اطاعة هذه الاوامر واحترامها .

على أن واجب الطاعة للرؤساء ليس مطلقا ، ومن ثم لا يقوم له وجود الا في نطاق أعمال الوظيفة ، ولهذا يتحرر العامل من واجب الطاعة كلما تعلق الامر بالصادر اليه من رئيسه ، بحرية من الحريات العامة ، أو بشأن من شئون حياته الخاصة المنبئة عن أعمال وظيفته والتي يكون له فيها حق التصرف كائى مواطن بمطلق حريته واختياره .

ولا تمتد طاعة الرؤساء باى حال من الاحوال الى ارتكاب الجرائم . وعلى العامل اذا ما توجس من أن الفعل الذى أمر به يشكل جريمة ، أن يتبهل في الامر حتى يتثبت ويتحقق من مشروعية ما أمر به . فان خال فيه جريمة ، كان عليه أن يمتنع من تنفيذه والا وقع تحت طائلة العقاب ، دون أن يشفع له ذلك الامر الصادر اليه من رئيسه (المادة ٦٣ من قانون العقوبات) .

أما اذا انطوى تنفيذ الامر الصادر من الرئيس على مخالفة تأديبية ، فلا يتدخل العامل من واجب الطاعة ، الا اذا كانت عدم مشروعية الامر واضحة وصارخة ، بحيث تظهر للرجل العادى

وقد حسم قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المسألة بنص صريح ، غلب فيه اعتبارات اطاعة أوامر الرؤساء على اعتبارات احترام المشروعية . اذ أوجب على العامل طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٩ تنفيذ أمر الرئيس ولو كان مخالفا للقانون ، بشرط أن ينبه العامل رئيسه كتابة بوجه المخالفة في أمره ، وأن يبصر الرئيس كتابة على تنفيذ أمره . وجاء القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مريدا ذات الحكم في الفقرة الثانية من المادة ٧٨ حيث نصت على أنه « لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده » .

ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة :

يجب على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام ، وأن يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام اللائق لها ، فالالتزام بمستوى من السلوك يتفق ومراعاة كرامة الوظيفة واجب مفروض على العامل .

ولا يقتصر هذا الواجب على حدود الوظيفة بل يمتد أيضا خارج حدودها وأنه ولئن كان سلوك العامل داخل الوظيفة أمرا مؤثرا فيها تأثيرا مباشرا ، على خلاف سلوكه خارج الوظيفة الذي يبدو بعيدا عن نطاقها وغير مؤثر فيها ، الا أن ذلك لا يستتبع القول بوجود حدود ثابتة فاصلة بين مسلك العامل في مجال الوظيفة ومسلكه خارجها ، وأنه في هذه الأخيرة يتحلل من أعباء الوظيفة وما تفرضه من قيود .

الا أنه يجب التفرقة على أى حال عند توقيع الجزاء التأديبي على العامل الذي يخل بكرامة الوظيفة بين ما يأتيه عن طريق عمله أو بسببه ، وبين ما يأتيه خارجا عنه ، مراعى في ذلك بطبيعة الحال نوع الوظيفة التي يؤديها ومدى خطورة انعكاس سلوكه الخارجى على عمله الوظيفة .

الاعمال المحظورة :

نصت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على أنه يحظر على العامل :

١ - مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات والنشرات المنظمة لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمعاملين التى تصدر عن الجهاز المركزى للتنظيم والادارة او الامتناع عن تنفيذها .

(بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣) .

٢ - مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

٣ - مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

٤ - الاهمال او التقصير الذى يقترب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات او المأسس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

٥ - عدم الرد على مناقضات الجهاز المركزى للمحاسبات او مكاتباته بصفة عامة او تلخير الرد عليها ، ويعتبر فى حكم عدم الرد ان يجيب المايل اجابة الغرض منها المماثلة والتسويق .

٦ - عدم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بغير عذر مقبول بالمحاسبات والمستندات المؤيدة لها فى المواعيد المقررة لها او بها يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها مما يكون له الحق فى فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها بمقتضى قانون انشائه .

٧ - ان يفتى باى تصريح او بيان عن اعمال وظيفته عن طريق الصحف او غير ذلك من طرق النشر الا اذا كان مصرحا له بذلك كتابة من الرئيس المختص

٨ - ان ينشئ الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام بالكتبان قائما ولو بعد ترك المايل الخدمة .

٩ - ان يحتفظ لنفسه باصل اية ورقة من الاوراق الرسمية او

ينزع هذا الاصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل
كلف به شخصيا .

١٠ — أن يخالف اجراءات الامن الخاص والعام التي يصدر بها
قرار من السلطة المختصة .

١١ — أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو
بالواسطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بقاء واجبات الوظيفة أو كان
غير متفق مع مقتضياتها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥
لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

١٢ — أن يؤدي امعالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات
العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة ، ومع ذلك يجوز أن يتولى
العامل بأجر أو بمكافأة أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين
أو المساعدة القضائية اذا كان المشمول بالوصاية أو القوامة أو الغائب
أو المعين له مساعد قضائى ممن تربطهم به صلة قرى أو لسبب لغاية
الدرجة الرابعة .

وان يتولى أعمال الحراسة على الاموال التي يكون شريكا أو صاحب
مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قرى أو نسب لغاية الدرجة
الرابعة وذلك بشرط أخطار الرئاسية التابع لها بذلك .

١٣ — أن يشرب الخمر أو أن يلعب القمار في الاندية أو المحال
العامة .

١٤ — ويحظر على العامل بالذات أو بالواسطة :

(أ) قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو قرض بمناسبة قيادة بواجبات
وظائفه .

(ب) أن يجمع نقودا لائ فرد أو لاية هيئة أو أن يوزع منشورات أو يجمع
امضاءات لاغراض غير مشروعة .

(ج) أن يشترك في تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل دون اذن الجهة التي
تحددها السلطة المختصة ، مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة
١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية .

(د) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(هـ) أن يزاول أى أعمال تجارية ويوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(و) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان بتدوينا من الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام .

(ز) أن يستأجر أراضى أو عقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته اذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله .

(ح) أن يضارب فى البورصات .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية بشأن هذا النص أن المشرع خصص هذه المادة للأعمال والتصرفات المحظورة على جميع العاملين بها اقتضى نقل الاحكام الواردة فى البندين رقمى ٥ ، ٦ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى هذه المادة مع اضافة بعض المحظورات التى اقتضى تقريرها حسن سير العمل ورعاية الصالح العام وهى الواردة تحت ١ ، ب ، ج من ائبند رقم ١٤ من المادة المشار اليها ولم تكن هذه المحظورات تد وردت فى المادة ٥٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

هذا ويلاحظ أيضا أن المادة ٦٨ الواردة فى فصل الاجازات قررت حظرا آخر على العامل فى ألا يعمل خلال اجازاته للغير بلجر أو بدون أجر مع ترتيب الجزاء المستحق على مخالفة هذا الحظر .

ومن القواعد القانونية المرتبطة بهذا النص :

— القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

— القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ .

— القرار الجمهورى رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها .

— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الجمع بين أكثر من وظيفة واحدة المعدل بالقرارات أرقام ٣٩٧ ، ٦٦٠ ، ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ .

وقد اصدر الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بشأن هذا النص الكتب الدورية الآتية :

— الكتاب الدورى رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن حظر ارتداء ازياء أو حمل شارات مماثلة أو مشبهة لما يرتديه أو يحمله افراد القوات المسلحة وقوات الشرطة — وهذا الحظر يستند الى أمر رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالأمر رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ .

— الكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن مدى استمرار العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بحظر الجمع بالنسبة لشاغلى وظائف الادارة العليا بين أعمالهم وأعمال أخرى — والمذاع به فتوى ادارة الفتوى لوزارات الصناعة والثروة المعدنية والبتروى والكهرباء رقم ٨٥٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٩ التى انتهت فيها الى سريان ذلك القرار فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (المادة ٧٩ منه) . ونظرا لان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد تضمن حكما مماثلا فى المادة ٧٧ فقرة ١٢ منه .. لذلك غان ما ورد بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء المشار اليه سلفا ينطبق على العاملين الخاضعين للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨).

— الكتاب الدورى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن مدى جواز منح تصريح بالموافقة على العمل فى غير اوقات العمل الرسمية والمذاع به ما انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات بفتواها رقم ١٥٤٤/١/١٦ بتاريخ ١٨٠/٨/٢٣ من انه لا يجوز التصريح للعامل بالعمل فى غير اوقات العمل الرسمية كوكيل مغوض ، ومديرا لمكتب توكيلات مسجل بالسجل التجارى وذلك اعمالا للحظر المنصوص عليه فى

البند (هـ) من الفقرة (١٤) من المادة ٧٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ .

(راجع موسوعة القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ التى أصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مراجعة المستشار طنطاوى محمد طنطاوى) .

ونفيا لى مزيد من الايضاحات خاصة ببعض الاعمال المحظورة على العاملين :

اولا : الجمع بين الوظيفة وعمل آخر :

١ - حظر قانون العاملين على العامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر ، سواء اكان هذا العمل لحسابه ، أم للغير أم كان وظيفته أخرى وهذا الحظر وان حدد القانون صوره ونطاقه ، الا أنه لا يعمدو أن يكون تطبيقا لواجب أهم ، هو ان يتلغ العامل لشئون وظيفته ويكرس لها كل وقته وجهده ، ومن ثم يتمتع عليه الانتسفال بأى عمل خارجى ، يؤثر فى عمله الاصلى أو يتعارض مع مقتضياته .

والاعمال التى يتولاها العامل لحسابه ، قد تكون محظورة حظرا مطلقا وهى الاعمال التجارية والمصاربات ، فلا يجوز له القيام بها كما لا يجوز الترخيص له بالقيام بها . أما غير ذلك من الاعمال ، فانها لا تندرج فى نطاق الحظر اذا كان من شأنها الاضرار باداء واجبات الوظيفة أو كانت تتعارض مع مقتضياتها . فان كان ذلك شأنها ، سرى عليها الحظر وأمتنع على العامل القيام بها ، كما يمتنع الترخيص له بالقيام بها . وان لم يكن ذلك شأنها ، انحسر عنها الحظر ، وصارت عملا مباحا يمكن للعامل القيام به بغير حاجة الى ترخيص له بذلك .

واذا كن لا يجوز للعامل أن يؤدى عملا لحسابه فى الحدود المتقدمة ، فانه لا يجوز له كذلك أن يؤدى أعمالا للغير بمرتب أو بمكافأة ولو فى غير اوقات العمل الرسمية ، الا باذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته

وليس المقصود بالعمل للغير أن تقوم رابطة عمل بالمعنى المفهوم فى القانون المدنى وقانون العمل ، فسواء أعمل العامل تحت اشراف الغير

ورقابته ، أم بغير اشرافه ، وسواء اكان العمل عارضا وموقتا ينتهى بطبيعته فى مدة معينة ، أم كان عملا مستمرا له صفة الدوام والاستقرار ، فان كل هذه الاعمال التى تؤدى للغير تدخل فى نطاق الحظر ، ما دامت تؤدى لقاء مرتب أو مكافأة .

غير أن التسول على الاجر كشرط لترتيب الحظر ، لا يعنى أن كل عمل يؤدى تبرعا للغير يعتبر عملا مباحا ، اذ لا يزال هذا العمل مقيدا بقيد يرد عليه ، هو ألا يكون من شأنه الاضرار بواجبات الوظيفة أو غير متفق مع مقتضياتها . لان هذا القيد هو قيد عام ، يلتزم به العامل فى كافة سلوكه وتصرفاته . واذا كان العامل لا يستطيع أن يقوم بعمل لحسابه اذا كان من شأن هذا العمل الاضرار بواجبات وظيفته فانه من باب اولى لا يجوز له القيام به للغير ولو كان تبرعا منه وبغير اجر .

وقد استثنى القانون من نطاق الحظر الوارد على العمل للغير بأجر بعض الاعمال ، وهى اعمال القوامة والوصاية والوكالة عن الفائبين والحراسة ولو كانت بأجر .

٢ — نصت المادة ٧٥ بند ٣ من قانون العاملين على أنه يحظر على العامل « أن يشترك فى تأسيس الشركات ، أو يقبل عضوية مجالس ادارتها ، أو اى عمل فيها الا اذا كان مندوبا عن الحكومة أو المؤسسات العامة أو وحدات الادارة المحلية أو كان ذلك بترخيص من الجهة المختصة » .

٣ — صدر القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز أن يعين اى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات والمنشآت الاخرى » . ونصت المادة الثانية منه على أنه « على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر ، أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون . فاذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها » .

ثانيا : التردى فى مواطن الشبهة والرذيلة

١ — التردى فى مواطن الشبهة :

من الاعمال التى يحظر على العامل القيام بها ما يكون الهدف منه النأى بالعامل عن مواطن الشكوك فى وظيفته ، وحمايته مما قد يثور حوله من شبهات استغلال الوظيفة صونا لسمعته وسمعة الوظيفة ذاتها . ومن هذه الاعمال :

(ا) أن يشتري عقارات أو منقولات ، مما تطرحه السلطات القضائية أو الادارية للبيع ، اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته .

(ب) أن يكون له اية مصلحة فى أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(ج) أن يستأجر اراضى وعقارات بقصد استغلالها فى الدائرة التى يؤدى فيها أعمال وظيفته ، اذا كانت لهذا الاستغلال صلة بوظيفته .

٢ — التردى فى الرذيلة :

سبق ان اوضحنا ما يوجب القانون على العامل من أن يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب . وهذا الالتزام يفرض عليه الابتعاد عن مواطن الرذيلة والفساد . ومن صور هذه المحظورات ، لعب القمار فى الاندية او المحال العامة . فاذا كان المكان الخاص الذى وجد فيه العامل يلعب القمار يدار بغير تصريح من الجهات المختصة كمحل عام للعب القمار ، فان هذا المكان يأخذ حكم المحل العام ، ويمتد اليه الحظر . واذا كان هذا المكان الذى وجد فيه العامل مكانا خاصا فعلا ، فانه ازاء صراحة النص ، وتصر مجال تطبيقه على الاندية والمحال العامة ، يخرج من نطاق الحظر . (د. السيد محمد ابراهيم — ص ٤٨٩) .

ثالثا : المخالفات الادارية :

منالك صور من المخالفات الادارية ينص عليها على وجه الخصوص لما لتبانيها من أهمية فى ضمان حسن سير المرفق العام . ومن هذه المخالفات التى نصت عليها المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ما يأتى :

(أ) افشاء سرية المسائل التى يطلع عليها : حظرت المادة ٥٦ بند ١ على العامل أن يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته ، سواء اكانت هذه الامور سرية بطبيعتها لا تحتاج الى تنبيه خاص له بذلك ، أم كانت قد صدرت اليه تعليمات بعدم افشائها ولو كانت غير سرية بطبيعتها .

ويظل التزام العامل بعدم افشاء السرية قائما ولو ترك الخدمة . لان الضرر يترتب على الافشاء فى ذاته ، ومن ثم فانه يتحقق سواء اكان العامل قائما بالخدمة أم تركها .

(ب) الاحتفاظ بأصول الاوراق الرسمية : كذلك حظر البند الثانى من المادة ٥٦ على العامل الاحتفاظ بأصل ورقة من الاوراق الرسمية ، أو ينزع هذا الاصل من الملفات المخصصة لحفظه ، ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصا .

وحكمة هذا الحظر واضحة . اذ لو أبيع للعامل الاحتفاظ بأصول الاوراق الرسمية ، أو نزعها من الملفات المخصصة لحفظها ، لانتشرت الملفات من الاوراق ، وتعمد الرجوع اليها عند الحاجة .

(ج) مخالفة اجراءات الامن : كذلك حظر البند الثالث من المادة ٥٦ على العامل مخالفة اجراءات الامن الخاص والعام التى يصدر بها قرار من السلطة المختصة .

رابعا : المخالفات المالية :

من صور المخالفات المالية التى نصت عليها المادة ٧٦ ما يأتى :

(أ) مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها فى القوانين .

(ب) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية .

(ج) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمنقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

(د) الاهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الاشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبات ، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة .

(ه) عدم الرد على مناقضات ديوان المحاسبات أو مكاتباته بصفة عامة أو تأخير الرد عليها . ويعتبر في حكم عدم الرد أن يجيب العاقل اجابة الغرض منها المماثلة والتسوية .

وليس عدم الرد في مكاتبات ديوان المحاسبات هو وحده المحظور ، وانما عدم الرد على كافة المكاتبات ايا كانت الجهة التي أصدرتها محظور كذلك . وغاية الامر ، أن عدم الرد على مكاتبات ديوان المحاسبة يعتبر مخالفة مالية ، أما عدم الرد على مكاتبات الجهات الاخرى فيعتبر مخالفة ادارية .

(و) عدم موافاة ديوان المحاسبات بغير عذر مقبول ، بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة لها ، او بما يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها ، مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها .

الفصل الثالث

الجزاءات التأديبية

تمليق :

ماهية الجزاءات التأديبية وشرعيتها :

طالما ان تقنين الجرائم التأديبية لم يحظ بقيمته القانونية ، وان هناك صعوبة الربط بينها وبين العقوبات ، فان السلطة التأديبية ما تزال تملك الاختصاص التقديرى الواسع فى ذلك ، حيث تلزم السلطة التأديبية بان توقع على الموظف عقوبة معينة من بين العقوبات التى حددها المشرع فى لائحة الجزاءات ، مع عدم جواز أعمال أدوات القياس أو الاستنباط فى مجال العقوبات التأديبية (دكتور عمرو فؤاد بركات — السلطة التأديبية — رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس — ١٩٧٩ — ص ٩٢) .

واذا كان مبدأ الشرعية فى المجال التأديبى يعتبر أصلا من أصول هذا النظام ، الا أن ثمة مبدأ آخر يحد من هذا الاصل ، وهو التسليم لهيئات التأديب بالسلطة التقديرية فى اختيار العقوبة المناسبة من بين العقوبات المحددة قانونا ، وتختفى هذه السلطة التقديرية فى اختيار العقوبة اذا نص على تحديد عقوبة معينة لخالفة محددة ، وحينئذ تلزم جهة التأديب بهذه العقوبة المقررة .

جهة التأديب بهذه العقوبة المقررة . وعلى خلاف الرأى الغالب يذهب بعض الفقهاء (الدكتور اسماعيل زكى فى رسالته « ضمانات الموظفين فى التعيين والترقية والتأديب » عام ١٩٣٦ ص ١٠٤ وما بعدها) الى وجوب حصر الاخطاء التأديبية وتحديد ما تستوجب من عقاب تأديبى على نحو ما فعل قانون العقوبات من حصره للأفعال المؤاخذ عليها جنائيا والعقوبات التى تستأهلها عند ارتكابها .

والجزاءات التأديبية ، قد حددها المشرع كما ونوعا . وبهذا تبدو وقد خضعت لمبدأ الشرعية على عكس المخالفات التأديبية .

غير أن خضوع الجزاءات التأديبية لبدأ الشرعية هو خضوع جزئي ،
فباستقراء النظام التأديبي يتبين أن الجزاءات التأديبية تجد مكانها في
النصوص القانونية التي حددتها نوعا وكما ، ولكن النصوص لم تحدد لكل
جريمة عقوبتها كما تفعل القوانين الجنائية . وعلى ذلك فليس من حق
سلطة التأديب أن تبتدع أو تنشئ عقوبة لم يرد بها نص ، وإنما هي تتقيد
بالعقوبات المنصوص عليها في القانون كما ونوعا . ولكن لما لم تقتزن
الجرائم التأديبية بعقوبات محددة ، فإن السلطة التأديبية تستطيع أن
تختار من العقوبات ما تراه ملائما - حسب تقديرها - مع الذنب الذي
ارتكب .

وتتسم الجزاءات التأديبية بطابع خاص . فهي ردع لمخالفات توأما
الخروج على واجب وظيفي ، ومن ثم فإنها لا تصيب العامل إلا في مركزه
الوظيفي . ويمكن رد هذه الجزاءات معنوية كالإنذار أو اللوم ، وأخرى
تنطوي على حرمان من المزايا المتصلة بالوظيفة ، كالحرمان من الراتب أو
العلاوة ، وثالثة تنصب على الحرمان من الوظيفة ذاتها ، سواء مصفة
بوقت كالوقوف عن العمل ، أو بصفة دائمة كالفصل من الخدمة (د. السيد
محمد إبراهيم - ص ٥٣١) .

وقد حاول الفقه وضع تعريف للعقوبة التأديبية ويعرّفها الدكتور
محسن حسين حبة في مؤلفه « القانون التأديبي للموظف العام ورتبته
القضائية » ١٩٦٠ ص ٤٢ و ٨٢ بأنها جزاء يمس الموظف في حياته
الوظيفية ، ويعرّفها الدكتور القطب محمد طلبة في رسالته لنيل الدكتوراه
من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ بعنوان « العمل القضائي في القانون المقارن ،
والجهات ذات الاختصاص القضائي في مصر » بأنها عقوبة قانونية تملك
السلطة التأديبية المختصة توقيعها على من أخل بواجبه المهني . ويعرّفها
المستشار الدكتور محمد جودت اللط في رسالته لنيل الدكتوراه بأنها جزاء
يوقع على الموظف الذي تثبت مسؤوليته عن جريمة تأديبية . ويرى
المستشار الدكتور أحمد موسى (١) مقالته بعنوان « دعاوى الإدارة أمام
القضاء الإداري » مجلة العلوم الإدارية - ديسمبر ١٩٧٧ - ص ١٣)
أنه يمكن القول باختصار أن العقوبة التأديبية هي « جزاء الجريمة التأديبية »
دون حاجة إلى الإشارة في التعريف إلى مسلسلها حياة الموظف الوظيفية
أو توقفها على ثبوت المسؤولية ، على أننا نرى أن تعريف العقوبة

التأديبية بأنها جزاء يستهدف به القانون معاقبة الإخلال بواجبات الوظيفة .
من أجل غاية مشتركة هي تلمين انتظام الجهاز الإداري وحسن سير
المرافق العامة .

وتعد العقوبة التأديبية — بصفة عامة — وسيلة من الوسائل الإدارية
الرادعة ، تطبقها الجهة المختصة بناء على نص في القانون ، من أجل ردع
مرتكبي المخالفات التأديبية داخل الجماعة الوظيفية ، بهدف المحافظة
على النظام فيها . والعقوبة التأديبية كالخطأ التأديبي ، يحمل صفة
وظيفية بالمعنى الذي لا يمس إلا المخالف في مصالحه الوظيفية ولذلك تتسم
الجزاءات التأديبية بطابع يميزها عن العقوبات الجنائية ، فقد تكون
الجزاءات التأديبية ذات صفة أدبية مثل الإنذار أو اللوم . أو التوبيخ . وقد
تنصرف هذه الجزاءات الى حرمان العضو من مزايا معينة متصلة بصفته
الوظيفية هذه مثل الحرمان من الاجر بالنسبة للموظف ، بل قد يبلغ الجزاء
التأديبي حد تجرييد العضو من مركزه الوظيفي ، وذلك مثل عزل الموظف
أو إقالته ، ويكون تقدير العقوبة حسب خطورة الأعمال موضوع
المسألة ، ويجب أن تتسم بالحسم والسرعة ، حتى تؤدي فاعليتها . .

وقد قلنا من قبل أن العقوبة التأديبية أو الجزاء التأديبي يحكما
المبدأ المعروف في قانون العقوبات من أنه (لا عقوبة بلا نص) ، وأن
السلطة التأديبية المختصة بتطبيق الجزاء ملزمة بتوقيع العقوبة التي
حددها المشرع من قبل . ولا يجوز لها أن تتجاوزها ، أو أن تبدل غيرها بمها
كانت الدوافع ، لأن مركز الموظف مستند من القوانين مباشرة ، فلا يجوز
الاتفاق على عكسه ، وكل عقوبة مخالفة للأنحة العقوبات يجب إلغاؤها ،
لخالفاتها لمبدأ (شرعية العقوبة) .

وإذا كان من المسلم أن العقوبات التأديبية محددة على سبيل الحصر
— كما هو الأمر في قانون العقوبات — ، فإن هناك فرقاً جوهرياً ، بين
القانونين ، ذلك أنه إذا كان هناك ارتباط كامل بين كل جريمة وبين
ما يناسبها من عقاب في القانون الجنائي ، فإن الأمر مخلف في القانون
التأديبي ، حيث توجد قائمة بالعقوبات دون ربطها بالمخالفات أو الجرائم
التأديبية ، إذ الأمر متروك للسلطة التأديبية المختصة بتقدير الخطأ أو

الجريمة التأديبية ، مع حرية اختيار العقوبة التي تلائمها من بين العقوبات المحددة على سبيل الحصر .

وفى ضوء التفاعل بين مبدأ الشرعية ومبدأ السلطة التقديرية ، يجب أن يفهم المعنى الضيق لفكرة (شرعية العقوبة التأديبية) (والذى ينحصر فى أن السلطة التأديبية لا تملك أن تطبق إلا العقوبات المنصوص عليها على سبيل الحصر ، ولا يجوز لها كذلك أن توقع أكثر من عقوبة على الذنب الواحد ، أما اختيار العقوبة من بين العقوبات التأديبية فهو مظهر من مظاهر السلطة التقديرية التى تتمتع بها أصلا جهة التأديب فى كافة النظم ، الا أنه يشترط فى هذا الاختيار أن تكون العقوبة معلة ، حتى يتسنى مشروعية تطبيقها . غير أن السلطة التقديرية هذه تختفى اذا حدد المشرع عقوبة بذاتها لجريمة تأديبية معينة .

وتجدر الإشارة الى أن السلطة التأديبية مقيدة بالقوانين السارية وقت ممارسة اختصاصها بالتأديب ، ذلك أن الموظف يشغل مركزاً نظامياً يخضع للقوانين الجديدة (راجع فى هذا المقام أيضا الدكتور مصطفى عفيفى — فلسفة العقوبة التأديبية وأهدافها — رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس^١ ١٩٧٦ ص ١٥٧ وما بعدها والمستشار عبد الوهلب البندارى — الجرائم التأديبية والجنائية للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم — ١٩٧١/٧٠ — ص ٤٥ وما بعدها) .

الفرع الاول — عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري مرتين

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم جواز معاقبة الموظف عن الذنب الإداري الواحد مرتين — جواز معاقبته عن الاستمرار في الإهمال أو الإخلال بواجبات وظيفته باعتباره جريمة تأديبية جديدة — شرطه أن يكون الاستمرار حاصلًا بعد توقيع الجزاء الاول .

ملخص الحكم :

أنه لا يجوز معاقبة الموظف عن الذنب الإداري الواحد مرتين بجزائين أصليين لم ينص القانون صراحة على الجمع بينهما ، أو جزائين لم يقصد باعتبار أحدهما تبعًا للآخر ، وهذا من البديهيات التي تقتضيها العدالة الطبيعية ، ولذا كان من الأصول المسلمة في القانون الجزائي ، فلا يجوز معاقبة المتهم عن جرم واحد مرتين ، بل أن المتهم إذا ارتكب فعلاً يكون عدة جرائم أو جملة أعمال مرتبطة بعضها ببعض من أجل غرض واحد لا يعاقب عن كل فعل على حدة بعقوبة مستقلة بل يعاقب بعقوبة واحدة على الفعل المكون للجريمة الأشد ، وأياً كانت طبيعة الجزاء التأديبي الذي وقع أولاً فإنه يجب ما عداه ما دام قد وقع بالفعل طبقاً للأوضاع القانونية الصحيحة . ولم يرد في المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ من نصوص الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٢٦ من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ تاريخ ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ بأحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين ما يخالف هذا الأصل ، وهذا كله بمراعاة أن استمرار الموظف في أهله أو في الإخلال بواجبات وظيفته — على الرغم من توقيع جزاء عليه عن هذا الإهمال أو الإخلال بالواجب في تاريخ أسبق — إنما هو مخالفة تأديبية جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى دون التحدى بسبق توقيع الجزاء الاول متى كان هذا الجزاء عن أهله أو في واجبات وظيفته تحت تاريخ سابق على ذلك ، وهذا من البدهية التي لا تحتاج الى تبيان ، وهو الأصل المسلم كذلك بالنسبة الى الجرائم المستمرة في مجال القانون الجزائي ، والقول بغير ذلك يخل بالأوضاع ويعطل سير المرافق

العامة ويشجع الموظفين على الاستمرار في الإخلال بواجبات وظائنهم بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم . والاستمرار المقصود في هذه الحالة هو الحاصل بعد توقيع الجزاء الاول لا قبل ذلك .

فاذا كان الثابت من الاوراق ان عقوبة الخصم من الراتب وعقوبة التوبيخ وكذا عقوبة التزليل في المرتبة وابطال الترفيع التي قضى بها مجلس التأديب بقراره المظنون فيه انما فرضت جميعها على المدعين من أجل ذات الأعمال التي ارتكبوها في فترة زمنية واحدة ، وآية ذلك ان تاريخ الوقائع المنسوبة اليهم وكذا وصفها واحد ، وانه لم يمس فاصل زمني ذو بال بين العقوبة الاولى والثانية ، ولا فاصل قط بين هذه الاخيرة وقرار الاحالة الى مجلس التأديب . هذا فضلا عن ان الاحالة التي تمت بقرار السيد وزير الزراعة رقم ٣١٨ الصادر في ١٣ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ قد استندت الى ما افصح عنه السيد الوزير في كتابة رقم ٨٢٦١ - ٥/١٩ الموجه الى مجلس التأديب في ١٠ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٨ من ان المحالين قد استمروا في ارتكاب المخالفات رغم الانذار الموجه اليهم في ٢١ من آيار (مايو) سنة ١٩٥٨ ، ولما كان تاريخ هذا الانذار وتاريخ قرار الاحالة واحد ، فان الاستمرار المقول به بالمعنى الموجب لتكرار العقاب يكون منتظا .

(طعن ١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

توقيع جزاء تأديبي على الموظف عن فعل ارتكبه - لا وجه لتوقيع جزاء آخر بعد ذلك عن نفس الفعل .

ملخص الحكم :

اذا وقع جزاء على الموظف من فعل ارتكبه ، فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء عليه من السلوك ذاته ، ما دام هو عين الجريمة التأديبية .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

لا يجوز محاكمة الموظف تاديبيا عن تهمة جوزى من أجلها اداريا —
اساس ذلك — من الاصول المسلمة في القوانين الجزائية ، ومن البداهات
التي تقتضيها العدالة الطبيعية عدم جواز المعاقبة عن الذنب الادارى
الواحد مرتين — الجزاء التاديبى الذى وقع أولا ايا كانت طبيعته يجب
ما عداه ما دام قد وقع طبقا للاوضاع القانونية الصحيحة .

ملخص الحكم :

اذا بان من مطالعة صحيفة جزاءات المحكوم عليه أنه وقع عليه
بقسيسة الجزاء رقم ٣٧٧٢٤ بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٠ جزاء بخصم
يوميين من مرتبه علاوة على خصم يومى الانتقطاع وذلك لانقطاعه عن العمل
بدون اذن يومى ٢٧ ، ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وهذه الواقعة هى نفس
ما تضمنته التهمة الثالثة من التهم التى قدم من أجلها المحكوم عليه الى
الحكمة التأديبية في الدعوى الراهنة . ومن ثم فانه ما كان يجوز أن يعاقب
الحكم المطعون فيه المحكوم عليه عن التهمة لانه لا يجوز معاقبة الموظف
عن الذنب الواحد مرتين . وهذا من البداهات التى تقتضيها العدالة
الطبيعية ومن الاصول المسلمة في القوانين الجزائية . وايا كانت طبيعة
الجزاء التاديبى الذى وقع أولا فانه يجب ما عداه ما دام وقع بالعمل طبقا
للاوضاع القانونية الصحيحة .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

موظف تهرب — تسريحه لعدم صلاحيته في مدة التهربين — لا يعتبر
ازدواجا للمعقبة المحكوم عليه بها من مجلس التاديب عن وقائع مسئلة
اخرى .

ملخص الحكم :

ان الفصل القائم على سببه المستقل المتجرد من صفة التأديب والمستند الى وقائع مادية وقانونية أساسها عدم الصلاحية في مدة التبرين لا يعتبر ازدواجا أو تكرارا للعقوبة السابق توقيعها على المدعى من مجلس التأديب من أجل وقائع مسلكية وأفعال أخرى تختلف في طبيعتها وفي أثرها عن تلك التي بنى عليها قرار الفصل .

(طعن ٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الحرمان من الملاوة الدورية يقرر من لجنة شئون الموظفين طبقا لأحكام المادتين ٤٢ و٤٤ من القانون رقم ٢١٠، لسنة ١٩٥١ — لا يعتبر من قبيل العقوبات التأديبية ولا يلحقه وصف التأديب ما دام صادرا من لجنة شئون الموظفين فهي ليست سلطة تأديبية — أساس ذلك — هو كون الحرمان من الملاوة يقوم على بعض السلطة التقديرية للجنة شئون الموظفين — أثر ذلك هو جواز مؤاخذته تأديبيا عن ذات الفعل الذي أدى الى حرمانه من الملاوة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٤ من قانون نظم موظفي الدولة على أنه لا يجوز تأجيل الملاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين وتأجيل هذه الملاوة يمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ، ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق الملاوة التالية . لها الحرمان من هذه الملاوة فينسقط حق الموظف فيها ، فالملاوة تعبيرا أصطلح على إطلاقه على الاستحقاقات التي يحق للموظف أن يحصل عليها زيادة في مرتبه تشجيعا له ومساعدة على مواجهة تكاليف الحياة التي تزايد مع تقدمه في السن . ويستند الموظف حقه في الملاوة مباشرة من القانون ما لم يتم بالموظف مانع من استحقاقه لها . وقد كان العمل يجري

تبل صدور قانون نظام موظفى الدولة على أن تمنح هذه العلاوة بصفة آلية ما لم يصدر قرار تأديبى يمنع صرفها أو تأخيرها . ولكن المادة ٤٢ اذ نصت على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة ، بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاءة وتقرير ذلك يرجع الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية فانها تكون قد جاءت بتحديد جديد هو قيام الموظف بعمله بكفاءة ، المناط فى تقديرها وتقريرها لجنة شئون الموظفين .

ولا شك أن السبب فى اضافة هذا القيد هو حث الموظفين على التفانى فى عملهم ثم أن المشرع حرصا منه على تجنب احتمال الانحراف فى هذا المجال ، ودنعا للشطط بادر الى تقرير انه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها بالإقرار من لجنة شئون الموظفين » . فالاصل هو استحقاق العلاوة ما لم يصدر قرار من لجنة شئون الموظفين بتأجيل موعد استحقاقها أو بالحرمان منها . وغنى عن القول بعد ما تقدم من إضاح أن لجنة شئون الموظفين حيث تصدر قرارها بالحرمان من العلاوة أو بتأجيل موعد استحقاقها أو بالحرمان منها فانها لا تعتبر فى ذلك سلطة تأديبية ومن ثم فإن قرارها فى هذا الشأن لا يكون جزاء من شأنه أن يمنع توقيع الجزاء عليه من السلطة المختصة خشية التكرار . والقرار الصادر بالحرمان من العلاوة أو بتأجيلها ، أما أن يصدر من السلطة التأديبية المختصة وعندئذ يلحقه وصف الجزاء التأديبى لانه عقاب على ذنب ادارى معين يبرر صدور ذلك القرار الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٨٤ من قانون نظام موظفى الدولة ولما أن يصدر قرار بالحرمان أو التأجيل من لجنة شئون الموظفين بسلطانها التقديرية اعمالا لاحكام المواد (٤٢و٣و٤٤) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهذا مجال آخر يختلف عن مجال التأديب ، مناط استحقاق العلاوة هو أن يقوم الموظف بعمله بكفاءة ومناط الحرمان منها أو تأجيلها الا يقوم الموظف بعمله بكفاءة والمنح أو المنع . والصرف أو التأجيل كل اولئك من الملازمات التقديرية التى خص بها المشرع لجنة شئون الموظفين . وهذا مجال يختلف عن مجال التأديب اذ ليس المناط فيه عقاب الموظف على ما وقع منه ، وانما المناط فى هذا المجال هو أن العلاوة فى اصلها منحة كما سلف البيان ، وهى لا تمنح الا لمن يقوم

بعمله بالكفاية التى تترخص اللجنة فى تقديرها . فاذا قررت اللجنة منحها للموظف صارت العلاوة حقا له وجزءا من مرتبه . واذا قررت حرمانه منها أو تأجيل صرفها فيكون قرارها فى هذا الشأن صادرا فى حدود سلطتها التقديرية اذ ليس لها ولاية تأديب . وتأسيسا على ذلك يكون قرار مجلس التأديب الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ اذ قال أن السلطة المنوط بها توقيع هذه العقوبة (تأجيل العلاوة) تعتبر مشتركة بينه وبين لجنة شئون الموظفين ، يكون قد اخطأ صحيح نعم القانون الذى شن على هذه اللجنة بولاية التأديب .

(طعن ٢٤٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

تضمن القرار التأديبى تحريم اشتغال المدعى بمدرسا بمدارس البنات
علاوة على الفصل من راتبه — لا يعد ذلك تعديدا للجزاء .

ملخص الحكم :

اذا تضمن القرار التأديبى تحريم اشتغال المدعى بمدرسا بمدارس البنات ، فانه — فضلا عن أن ذلك لا يتضمن نوعا من الجزاء — لا يخرج عن أن يكون توجيها من مصدر القرار للجهة الادارية المختصة بمراعاة ما ثبت من سلوك المدعى عند تقرير اجراء نقله مستقبلا ، وذلك تحقيقا للمصلحة العامة التى تقتضى توافر السمعة الحسنة والسيرة الطيبة فيمن يولون وظائف التدريس عامة ويوجبه خاص ائتمنة التدريس بمدارس البنات ، وهو توجيه حميد ، لا شك ، يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى تفرد بها الادارة دون معقب عليها .

(طعن ٧٥٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

تعليل:

من المبادئ العامة المسلم بها ، أنه لا يجوز معاقبة العامل بجرائم من فعل واحد . ذلك أنه حين تعمل الجهة التأديبية سلطتها في تأديب العامل بتوقيع جزاء عليه ، فانها تستفدها ولا يكون لها من ولاية في تأديبه وتوقيع جزاء آخر عليه من ذات الفعل .

والمقصود بالجزاءات المتعددة المحظورة ، تلك التي تنتهي الى نظام واحد . فان كان أحد الجزاءين تأديبيا ، والآخر جنائيا ، فلا يكون ثمة تعدد محظور ، لاختلاف طبيعة كل منهما والنظام الذي ينتهي اليه ،

كذلك ينصرف الحظر الى العقوبات الأصلية دون التبعية . ذلك لان العقوبة التبعية ليست بمقوية مستقلة توقع بذاتها ، ويتحقق معها قيام التعدد وانما هي تابعة لمقوية أخرى أصلية تنبئها وتقع معها ، مما ينتهي معه قيام التعدد . وتقع العقوبات التبعية في المجال التأديبي بقوة القانون، دون حاجة الى النص عليها في القرار التأديبي . ومع ذلك فان حظر تعدد الجزاءات يرتفع بطبيعة الحال كلما أجازته القانون بنص صريح .

على أن قاعدة حظر الجزاءات عن الفعل الواحد ، تجد استثناء بالنسبة الى المخالفة المستمرة ، ذلك أنه في هذه المخالفة تتداخل ارادة العامل وفعله في استمرار المخالفة : فاذا عوقب من أجلها ، ثم أستر بعد توقيع الجزاء عليه سادرا فيها ، فان ذلك يكون مخالفة جديدة يجوز مجازاته عنها مرة أخرى ، دون التحدى بسبق توقيع الجزاء . والقول بغير ذلك يخل بالأوضاع ويعطل سير المرافق العامة ويشجع الموظفين على الاستمرار في الإخلال بواجبات وظيفتهم ، بحجة سبق توقيع جزاء حتى تاريخ معلوم . والاستمرار المقصود في هذه الحالة هو الحاصل بعد توقيع الجزاء الاول لا قبل ذلك (د. السيد محمد ابراهيم — ص ٥٢٠ وما بعدها).

هذا وتعتبر قاعدة عدم عقاب المخطيء عن ذات الفعل مرتين من أهم النتائج التي رتبها الفقه والقضاء على مبدأ شرعية العقاب . فاذا ظهرت وقائع جديدة — بعد تطبيق العقوبة — فانها تبيح للإدارة استعمال سلطتها تجاهها . كما أن إلغاء الحكم لميب في الشكل أو الاختصاص بعد معاقبة الموظف عن أعمال معينة لا يمنع من معاقبته مرة أخرى عن ذات الأعمال

بإصدار حكم صحيح ، لأن الإلقاء كان لعب في الشكل الذي لا يمس صلب الموضوع . كما أن تشديد العقوبة من طرف الرئيس الأعلى لا يتنافى مع القاعدة المذكورة .

وإذا كانت معاقبة الموظف أكثر من مرة عن ذات الخطأ أمرا غير مشروع ، إلا أن ذلك لا يمنع سلطة التأديب أو الإدارة من أن تضيف الى الجزاء امورا أخرى لا تعتبر في ذاتها عقوبة تأديبية ، كما يقول أستاذنا العميد الدكتور سليمان الطباوى . كان تلجأ الإدارة مثلا الى فصل الموظف المخطئ فصلا غير تأديبي بعد توقيع العقوبة عليه ، لأن هذا التصرف يعتبر من حق الإدارة المخول لها شرعا المحافظة على الصالح العام ، كما أن المشرع نفسه يضيف الى العقوبة الأصلية بعض العقوبات ذات الطابع التبعية أو التكميلي لأن ذلك لا يخل بقاعدة (عدم عقاب المخطئ من ذات الفعل مرتين) .

(الدكتور مليكة الصروخ — ص ٧٦ و ٧٧)

الفرع الثانى — وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع أخطائه

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

سلطة الإدارة فى تقرير الجزاء التأديبى — لحدود النصاب القانونى — مناطها أن يكون التقدير على أساس إتيان سببه بجميع أخطائه — تقديره على أساس عدة تهم وثبوت قيام بعضها فقط دون البعض الآخر — عدم قيام الجزاء على كاهل سببه — الغاؤه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين فى حق الموظف — لا يغير من هذا الحكم ارتباط جميع الأعمال المنسوبة اليه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبى فى حدود النصاب القانونى ، الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطائه ، فاذا تبين أنه قدر على أساس ثلاث تهم كالتحريض على الاضراب ورفع الفتوس على الناظر ، وتوجيه الفاظ خارجة اليه ثم لم يتم فى حق الموظف سوى بعضها دون البعض الآخر ، فإن الجزاء ، والحالة هذه ، لا يقوم على سببه ، ويتعين اذن الغاؤه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين فى حق الموظف مما قد يكون له خطورته واثره البالغ ، وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام فى حقه من ذنب غير جسيم حتى ولو كانت جميع الاعمال المنسوبة للموظف مرتبطة بعضها مع البعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، اذ ليس من شك فى أنه اذا تبين أن بعض هذه الاعمال وخاصة تهمة التحريض على الاضراب او واقعة رفع الفتوس على ناظر الزراعة ، لا تقوم فى حق المطعون عليهما ، وكان ذلك من غير شك ملحوظا عند تقرير الجزاء بفصلهما ، لكان لجهة الادارة رأى آخر فى صرامة هذا التقدير ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا يجوز أن يكون الموظف ضحية الخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن ١٦٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

للالدارة بلامعة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني —
تقدير الجزاء على أساس ثبوت تهمتين أو عدة تهم — ثبوت انتفاء إحدى
هذه التهم أو بعضها — عدم قيام الجزاء على كابل سببه — الفأؤه ولو
كانت الأفعال المنسوبة للموظف لا تقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

لئن كان لالدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني ،
الا ان مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أشطاره ،
فاذا تبين أنه قدر على أساس تهمتين ، أو تهم عدة ، لم يتم في حق الموظف
سوى بعضها دون البعض الآخر ، فان الجزاء — والحالة هذه — لا يقوم
على كامل سببه . ويتمين اذن الفأؤه ، لاعادة التقدير على أساس
استبعاد ما لم يتم في حق الموظف وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في
حقه ، حتى ولو كانت جميع الأفعال المنسوبة للموظف مرتبطة بعضها مع
البعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، اذ ليس من شك في أنه اذا تبين
أن بعض هذه الأفعال لا تقوم في حق الموظف ، وكان ذلك ملحوظا عند
تقدير الجزاء ، لكان لالدارة رأى آخر في هذا التقدير ، فلا يجوز أن يكون
الموظف ضحية الخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٩٠٦ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

عقوبة الفصل — تقديرها على أساس ثبوت جميع المخالفات في حق
الادعية — عدم ثبوت الجانب الأهم من المخالفات — إلغاء القرار .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان لالدارة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب

القانونى الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بكامل
أشطاره ، فإذا كان يبين ما تقدم أن عقوبة الفصل التى وقعت على
المدعية ، قدرت على أساس ثبوت جميع المخالفات المسندة اليها ، وكان
الواضح مما سلف بيانه أنه لم تقم في حقها المخالفات المتصلة بحسن
السيرة والسلوك وهى الجانب الأهم من المخالفات جميعها ، فإن الجزاء
الموقع والحالة هذه لا يقوم على كابل سببه كما أن الباقي من المخالفات
والتي قامت في حق المدعية لا يكفى لحمل القرار ومن ثم يكون الحكم
المطعون — فيها انتهى اليه من الغاء القرار المطعون فيه — قد أصاب
وجه الحق ، ويكون الطعن على غير أساس سليم يتعين الحكم برفضه
والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

عدم ثبوت أحد الاتهامات التى انتهى الحكم التلخيصى الى ادانة
الموظف فيها وثبوت الاتهامات الباقية — صحة الحكم التلخيصى الصادر بعزله
طالباً أن العديد من الاتهامات الباقية المثبتة في حقه تنطوى على ما يمس
النزاهة والذمة مما يجعل الموظف غير صالح للقيام على الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

أن جميع الاتهامات التى انتهى الحكم الى ادانة المطعون لصالحه
فيها ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً لا ينال منه ما أثاره من أوجه دفاع وذلك فيها
عدا الاتهام الخامس الخاص بعدم التبليغ عن ولادة ووفاة ابن المزارع
محمد أحمد زيدان الذى خلصت هذه المحكمة الى تبرئته منه .

ومن حيث أن الاتهامات الباقية الثابتة في حق المطعون لصالحه قد
تنطوى العديد منها على ما يمس النزاهة والذمة ويخدش حسن السمعة
وعلى ما ينم على استهتار بالواجب وبالقانون مما يجعل المطعون لصالحه
غير صالح للقيام على الوظيفة العامة ولحمل أمانتها وخليتها بعزله منها ،
وهو ما قضى به بحق الحكم المطعون فيه مما يتعين معه رفض الطعن الموجه

اليه دون أن يؤثر في ذلك كونه صادرا بناء على الاتهامات موضوع الطعن جميعها بما فيها الاتهام بعدم التبليغ سالف الذكر ، والذي انتهت هذه المحكة الى تبرئة المطعون لصالحه منه ونق ما تقدم ، ذلك أن الاتهامات الباقية بل أن بعضها وحده يؤدي الى نفس النتيجة التي قضى بها ذلك الحكم ويكفى لحمل الجزاء المحكوم به على سبب صحيح وسائغ .

(طعن ١١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

القرار الإداري بتوقيع الجزاء التأديبي - وجوب قبليه ككامل أمام
على كامل سببه - يستثنى من ذلك أن يكون التسطر من القرار الذي أم
يثبت في حق المتهم غير ذي أهمية وكان الجزاء الموقع عليه مناسبا ومتلائما
في تقديره مع التهم الباقية .

ملخص الحكم :

أن مناط الفصل في النزاع هو فيما إذا كان القرار الإداري بتوقيع
جزاء عن أكثر من تهمة وبل للمحكمة بعد ذلك أن تبين أن إحدى هذه
التهم غير مستخلصة استخلاصا سائغا من الاوراق يتعين عليها في هذه
الحالة أن تلغى القرار لعدم قبليه على كامل سببه بعد انهيار شطر منه
تاركة للجهة الادارية الحق في اصدار الجزاء بالنسبة للاشطار الاخرى
الثابتة .

ولا شك في أن القرار الإداري بتوقيع الجزاء يجب أن يقوم كامل
عام على كامل سببه حتى يكون الجزاء متلائما مع التهم المسندة الى المتهم
والا اختلت الموازين وأهدرت العدالة على أن ذلك الاصل يجب ألا يطبق
في كل الحالات حتى لا تهتم جميع القرارات ويعاد النظر فيها من جديد
في ضوء ظروف أخرى قد تؤثر على هذه القرارات الامر الذي قد يضرطرب
معه الجهاز الإداري وانها يتعين الا تطلق هذه القاعدة فلا يطبق في حالة

(م ٢٩ - ج ٨)

ما اذا كان الشطر من القرار الذى لم يثبت فى حق المتهم غير ذى أهمية
وكان الجزاء الموقوع عليه مناسباً وملائماً فى تقديره مع التهم الباقية .

(طعن ١٤٨٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

عدم صحة بعض القرائن المسوقة للتليل على سبب الجزاء لا يؤثر
فى سلامته أو قيامه على كمال سببه — متى كان فى القرائن الاخرى ما يكفى
للتليل عليه .

ملخص الحكم :

ان فصل الطامن انها يستند فى الواقع من الامر على ما استخلصته
النيابة العامة من التحقيقات التى اجرتها من انه يتلاعب فى صرف الدقيق
الفاخر وبيعه لاشخاص غير مصرح لهم بصرفه من شونة البنك مما رلت
معه النيابة العامة مجازاته اداريا عما نسب اليه من تلاعب ، فوات ادارة
البنك ان ما فرط منه على هذا النحو يشكل اخلافا بالتزاماته الجوهريّة
المنصوص عليها فى المادة ٧٨ من قانون العمل وانتهت الى فصله ، وعلى
ذلك يكون السبب الذى بنى عليه الجزاء التأديبى هو وقوع تلاعب من
الطامن فى صرف الدقيق . أما ما ساقته ادارة البنك فى معرض دفاعها
فى سرد لبعض الوقائع التى كشف عنها فاتها لا تعدو ان تكون قرائن او
شواهد على وقوع هذا التلاعب الذى هو سبب القرار ، ومن ثم فانه
لا يؤثر فى سلامة الجزاء أو قيامه على كمال سببه ان تكون بعض هذه
القرائن غير سليمة متى كان فى القرائن الاخرى ما يكفى للتليل على وقوع
التلاعب من الطامن وبذلك يكون غير سديد ما رعى به الحكم المطعون
فيه من مخالفة القانون لعدم ثبوت هذه الوقائع بمقولة ان القرار لم يعد
تأثما على كمال سببه .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

لا يلزم لصحة الجزاء صحة جميع الأسباب التي قام عليها — وكفى
ثبوت أحد الأسباب ما دام هذا السبب كافيا لحيل القرار .

ملخص الحكم :

أيا كان الرأي في مدى قيام المخالفتين الثالثة والرابعة قانونا فلان
المخالفة الأولى تنطوي على إخلال المَطْمُون ضده إخلالا جسيما بواجبات
وظيفته ومقتضياتها والثقة الواجب توافرها فيه إذ لا شك أن مما يتنافى
مع الثقة الواجبة في المَطْمُون ضده كطبيب أن يتخلى عن أداء واجب من
أهم واجبات وضعها المجتمع إمانة بين يديه إذ من خلال منظره الطبيب
لجنة الموتى يتأكد من حدوث الوفاة ووقتها بما يترتب على ذلك من آثار
قانونية بعيدة المدى وكذلك التثبت من انتفاء الشبهة الجنائية في الوفاة
أو أنها بسبب مرض معد وقد أوضحت التعليمات المدونة بنظام الخدمة
الصحية بالريف أهمية هذا الواجب وأن الإخلال به يؤدي إلى عدم دقة
الإحصاءات الصحية التي تبني عليها الدولة مشروعاتها ومن ثم فإن هذه
المخالفة وحدها تكفي لإقامة القرار المَطْمُون فيه على سببهِ الصحيح
ويصبح الجزاء الموقع على المَطْمُون ضده بخضم مرتب شهر مناسباً لما ثبت
في حقه من إخلال بواجبات وظيفته على الوجه السالف بيانه ، وتكون
دعوى المدعى بطلب إلغاء القرار المَطْمُون فيه على غير أساس سليم من
القانون .

(طعن ٧٤٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

أن يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع أخطاره — مثال —
إذا قام القرار على أساس مخالفين كم تقم في حق المدعى سوى إحداها

— اثر ذلك — الفاء القرار لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين وكان له اثره في تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اخطاره فاذا تبين انه قدر على أساس مخالفتين لم تقم في حق المذمومة سوى احدها فان الجزاء الموقوع عليها يكون والحالة هذه غير قائم على كامل سببه الامر الذي يتعين معه الفاء لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حقها وكان له اثره في تقدير الجزاء .

(طعن ٣٧٥ لسنة ١١ ق : جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استناد قرار الجزاء الى عدد من المخالفات — ثبوت وقوع بعض هذه المخالفات دون بعضها الآخر — احتمال ان يكون للمخالفات التي ثبت عدم قيامها اثر بالغ في التقدير — الفاء قرار الجزاء لتعديد الجهة الادارية تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير على أساس قيام سببه بجميع اخطاره فاذا تبين انه قدر على أساس قيام عدد من المخالفات ثم تبين ان بعضها الذي قد يكون له خطره واثره البالغ في التقدير لم يتم في حق العاقل وان المخالفات التي ثبتت ضده لا تبلغ من الاهمية او الجسامه ما يجعلها تصلح وحدها لحمل القرار على سببه فانه يتعين الفاء القرار لمخالفته القانون لتعديد الجهة الادارية تقدير الجزاء بما يتناسب صدقاً وعدلاً مع المخالفات الثابتة دون سواها .

ومن حيث أنه لما كان الجزاء الذى وقع على المدعى بخمسة عشر يوما من راتبه هو أقصى النصاب القانونى للرئيس الادارى — قد بنى على تصور ثبوت المخالفات الثلاث المنسوبة اليه والتي أوردتها القرار المطعون فيه تفصيلا ولما كانت المخالفة الاولى منها — والتي ثبت عدم قيامها هي إبلاغ المخالفات جسامة واثدها خطرا لما انطوت عليه بحسب وصفها الوارد بالقرار من تلاعب في بيانات محضر الحجز يكاد يبلغ حد التزوير في المحررات الرسمية بقصد الاضرار بالمال العام بينما قامت المخالفتان الاخرتان الثابتتان على الاهمال والتهاون في اداء عمل الوظيفة فانه يستفاد من ذلك أن تصور الجهة الادارية قيام المخالفة الاولى كان له اثره البالغ في تقدير الجزاء عن المخالفات الثلاث مجتمعة وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتمين الفاؤه لتعبد الجهة الادارية تقدير الجزاء على اساس المخالفتين الثابتتين في حق المدعى وبعد استبعاد المخالفة الاولى من مجال التقدير .

(طعن ٧٢٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

تمسليق :

تسبيب الجزاءات :

ويقصد بتسبيب القرار بيان السبب الذى بنى عليه الجزاء ، أى المخالفات التى صدر من أجلها . وهذا التسبيب ينفذ الجهة التأديبية الى التبصر حين تقوم بتحديد المخالفات التى ثبتت في حق العامل ، ويحتمل على الرؤية قبل اصدار قرار الجزاء . كما أنه من ناحية أخرى يؤدي الى علم العامل بما نسب اليه ، وجوزى من أجله فريض به ويرتدع عما بدر منه ، أو يتظلم منه ويظعن فيه أن رأى وجها لذلك . واخيرا يؤدي التسبيب الى تكيين القضاء الادارى من الرقابة على قرار الجزاء — اذا ما طعن فيه — في ضوء ما ورد به من اسباب . ولهذا كله يعتبر التسبيب من الاجراءات الشكلية الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان قرار الجزاء .

هذا ولكى يحقق التسبيب اغراضه يتعين أن يكون واضحا ، ومن ثم لا يجوز أن يصدر في عبارات عامة مجهولة .

الفرع الثالث
مناطق حرية تقدير الجزاء إلا يكون المشرع قد خص ذنباً إدارياً
بعقوبة محددة

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

سلطة المحاكم التأديبية في تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستتبعه من عقاب — مناطقها إلا يكون المشرع قد خص ذنباً إدارياً بعقوبة محددة — مخالفة الحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — جزاؤها الحتمية التي لا مناص منه هو الفصل من الوظيفة العامة — القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين — لا يمدل هذا الجزاء أو يعطل منه .

ملخص الحكم :

يفصل الموظف الذي يخالف الحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك .

وأحكام هذه المادة تسرى على الشركات المساهمة العامة — وقد أكد ذلك القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة الذي اقتصر على تعديل الاختصاص بإصدار الترخيص في الجمع بين الوظيفة العامة وبين العمل في تلك الشركات وذلك بنصه في المادة ٢٩ منه على أنه « دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يصدر الترخيص المنصوص عليه في المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي تشرف عليها » .

أن من بين الأسباب التي تنتهي بها خدمة الموظف وفقاً لحكم المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي (وقد رددت هذا الحكم المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — وفصل المهندس الذي يخالف حكم المادة (٩٥) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بحكم من المحكمة التأديبية لا يخرج من كونه عزلاً تأديبياً ليس في أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ ما يحول

دون توقيعه — ذلك أن العزل التأديبي من بين أسباب انتهاء خدمة المهندسين الخاضعين لأحكام هذا القانون والمنصوص عليها في المادة الخامسة منه التي أحالت في تحديد هذه الأسباب إلى المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وأنه ولئن كان للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وجسامته وما يستأمله من عقاب في حدود النصاب المقرر إلا أن ذلك مناطه ألا يكون التشريع قد خص ذنباً إدارياً معيناً بمقوبة محددة إذ أنه في مثل هذه الحالة يتعين على المحكمة التأديبية أنزال ذات المقوبة المنصوص عليها قانوناً ولما كان المطعون عليه قد خالف حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فإنه يقع تحت طائلة الجزاء الحتمي الذي لا مناص منه والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة وهذا الجزاء هو الفصل من وظيفته العامة .

(طعن ١١٤٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٨)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

تقدير الجزاء — الأصل فيه أنه من أطلاقات جهة الإدارة — يجد سلطانها في ذلك قيام المشرع بتحديد جزاء معين للمخالفة — مثال ذلك ما نص عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، معلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، من توقيع جزاء الفصل من الوظيفة العامة على العامل الذي يجمع بين عمل الوظيفة العامة الذي يتقاضى عنه موقباً وإلقيام بإدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل ولو استثماري فيها ، وسواء كان بلجر أو بغير أجر — لا يمنع من وجوب أنزال هذا الجزاء الحتمي كون العامل المخالف مهندساً خاضعاً لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المهندسين — عدم الاعتداد بما يكون قد تقدم به من استقالة .

ملخص الحكم :

أن المستفاد من أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع حظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن أداء أعمال وظائفهم إلا إذا انتهت مدة خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن مقتضى حكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حظر الجمع بين الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة فيها سواء أكان ذلك بأجر أم غير وقد رتب هذه المادة جزاء الفصل من الوظيفة العامة على مخالفة هذا الحظر ، لذلك فإنه لا اعتداد بالاستقالة التي قدمها المطعون ضده في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والتي أفضحت الإدارة عن عدم قبولها وكلفته العودة إلى العمل بعد تقديمها تأكيدا لقيام العلاقة الوظيفية بينها وبين المطعون ضده ، وقيام هذه الرابطة بقتضيه مزاولة مهام الوظيفة فإذا تظف عن أداء هذه المهام والتحق بالعمل في إحدى الشركات المساهمة دون ترخيص رغم قيام رابطة الوظيفة بينه وبين وزارة الري فإنه يكون قد خرج علم مقتضيات الوظيفة واركتب ذنبا إداريا يستوجب مجازاته عنه بالجزاء الحتمي الوارد على سبيل التحديد في البند (٢) من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، دون أن يكون للقضاء سلطة في تقدير الجزاء وتوقيع جزاء آخر غير هذا الجزاء الذي حدده القانون .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

سقوط حكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها في مجال التطبيق بالنسبة لشركات القطاع العام طبقا للفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا

القانون — الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في حكم المحكمة التأديبية
قيام حالة من احوال الطعن في الحكم تستوجب الغاءه — عدم التقيد بنص
المادة ٩٥ المشار اليه عند تقديرها الجزاء على المخالفة المتقدم ذكرها —
سلطة المحكمة في تقدير الجزاء .

ملخص الحكم :

ان قيام سبب للطعن في حكم المحكمة التأديبية بعد سقوط احكام
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له من مجال التطبيق
بالنسبة لشركات القطاع العام طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة
التاسعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة
وشركات القطاع العام الذي سرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية في ٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ يجعل المحكمة الادارية العليا وهى
بصد انزال حكم القانون غير مقيدة بالجزاء الحتمى المخصوص عليه في
المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى سقط من مجال التطبيق
بالنسبة الى الشركة التى التحق بها المطعون ضده وهى شركة مساهمة
من شركات القطاع العام وانما تنزل على المطعون ضده احكام قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤
اعمالا للآثر المباشر لهذا القانون ، الذى اورد الجزاءات التأديبية التى
يجوز توقيعها على العاملين ولم ينص على توقيع جزاءات معينة على
سبيل التحديد تاركا التقدير للسلطة المختصة بتوقيع الجزاء .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

الاصل ان للمحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب
تقديرها للذنب الإدارى — مناط ذلك الا يكون التشريع قد خص نيبا اداريا
معينا بمعقوبة محددة — مثال — المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه — ولئن كان للنحاكم التأديبية سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وجسامته وما يستأمله من عقاب في حدود النصاب المقرر — إلا أن ذلك مناطه إلا يكون التشريع قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة إذ في مثل هذه الحالة يتعين على المحكمة التأديبية انزال ذات العقوبة التي أوجبها القانون . . ولما كان المطعون ضده إذ خالف حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٥ من القانون المذكور فإنه يقع تحت طائلة الجزاء الحتمي الذي لا محيص عنه وهو الذي نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة على سبيل التحديد دون أن يكون للقضاء سلطة تقدير ملائمة العقوبة وهذا الجزاء هو الفصل من وظيفته العامة حسبها ملف البيان .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

لجهة العمل سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستأمله من عقاب — شرط ذلك — ألا يكون ثمة نظام قانوني قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة — وجود لائحة جزاءات تحدد المخالفة والجزاء المقرر لها — وجوب التقيد باللائحة وانزال العقوبة المنصوص عليها فيها — توقيع عقوبة أقصى من أقصى العقوبة المقررة في لائحة الجزاءات — يعتبر قرار الجزاء قد وقع مشوبا بعيب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

يجرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان لجهة العمل سلطة تحديد الجزاء المناسب بحسب تقديرها للذنب الإداري وما يستأمله من عقاب إلا أن ذلك مناطه إلا يكون ثمة نظام قانوني قد خص ذنبا إداريا معينا بعقوبة محددة كما هو شأن حال وجود لائحة جزاءات تحدد المخالفة والجزاء المقرر لها ، إذ أنه في مثل هذه الحالة يتعين على هذه الجهة انزال العقوبة المنصوص عليها في لائحة الجزاءات وعلى هدى ذلك ونظرا لان لائحة الجزاءات بالشركة المطعون ضدها قد خضت مخالفة الإهمال

التي ثبت في حق الطاعن حال ارتكابها أول مرة بجزاء محدد هو الخصم ١٥ يوم من الاجر فانه لا يسوغ للشركة مخالفة لائحة الجزاءات والخروج على الحد الاتصى المقرر لهذه العقوبة في مثل هذه الحالة والا وقع قرارها مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت الاوراق خلصوا مما تفيد أن المخالفة الثانية في حق الطاعن على النحو المنوه عنها والذي صدر بشأنها قرار مجازاته بخمسة شهورين من اجره المطعون عليه قد تم ارتكابه لها اكثر من مرة ، بل هي المرة الاولى كما ذهب اليها الطاعن في مقام دفاعه وهو ما لم تجعده الشركة المطعون ضدها وما لم تقم الدليل على عكسه او النفي له . فمن ثم يكون قرار الجزاء المشار اليه قد وقع مشوبا بعيب بخالفة القانون بمعين الالغاء .

(طعن ١٥٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في سنون تأديب العاملين مما يقتضى منها التصدى للفصل في جميع الاتهامات التي أشتبل عليها تقرير الاتهام — اسفار المحاكمة التأديبية عن ثبوت اتهام أو أكثر مما كانت تستقل الجهة الادارية بتوقيع الجزاء عنه طبقا للائحة جزاءات خاصة بالعاملين وضعت حد اقصى للعقاب عنه — يتعين على المحكمة التأديبية عدم تجاوز هذا الحد الاقصى للعقاب التزاما باحكام اللائحة المذكورة التي تعتبر في هذا المجال نظاما تأديبيا صدر بناء على تفويض قانوني ويجب بهذه المناسبة الالتزام به .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الاوراق أن المخالفات التي اسنتت للطاعن الاول السيد والذي قدمته النيابة الادارية لمحاكمته تأديبيا عنها تنحصر أولا في أنه لم يدرج المخابره رقم ٣٥٧٥ المنصورة بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٧٢ وقيمتها ٩٠ مليا في الحافظة ١٣٩ ج ، وهو ما يندرج

تحت البند الثالث من الباب الثالث من لائحة الجزاءات الخاصة بالمعلمين
بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٨١
لسنة ١٩٦٧ والمودعه ضمن حافظة المستندات المقدمة من الحكومة ، وهو
البند الذى تضمن تحديدا للمخالفات التى توقع فيها العقوبة بجزاء قدرة
يومان ، ومن بينها المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة (١) وهى (تحصيل
نقود مع عدم توريد قيمتها أو ظهور بوارز معادله الى ١٠٠ ملجم ويضاعف
عند التكرار فى مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة ويجازى المخالف بسنة
أيام إذا تكررت مرة ثالثة فى نفس السنة وبعد ذلك إذا تكررت مرة رابعة
فى نفس السنة يحال للمحاكمة التأديبية) . كما ينطوى الاتهام الثانى الذى
نسب لهذا المخالف على ثلاثة مخالفات هى قيدة المخبرات أرقام ٢٩١٨
دمهور بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٣٦٣٤ المنصورة فى ذات
التاريخ ، ٩٠٧٠٤ المنصورة فى ذات التاريخ أيضا ، بدد أقل من المدد
المنفذه فعلا بما عرض للضياع حق الدولة فى فرق الاجره المستحقة عن
المخبرات المذكورة والبالغ قدره ٣٥ مليا ، ٩٥ مليا ، ١٠٠ ملجم على
التوالى . وهذه المخالفات يسرى فى شأنها ما نصت عليه لائحة الجزاءات
سالفة الذكر فى الفقرة (٢) من كل من البندين الثانى والثالث من الباب
الثالث سالف الذكر ، وهما الفقرتان المتعلقتان على التوالى بمخالفة
(استخراج ايصال نقدية على صحة وتوريد مبالغ أقل مما يثبت فى الايصال
مع عدم ظهور بوارز معادله أكثر من ١٠٠ ملجم الى ٥٠٠ ملجم ويضاعف
الجزاء فى حالة التكرار فى مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة وإذا تكرر
مرة ثالثة فى نفس السنة يحال الى المحاكمة التأديبية) ومخالفة (استخراج
ايصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ أقل مما يثبت فى الايصال دون ظهور
بوارز معادله فى حدود ١٠٠ ملجم يطبق على المخالف حكم الفقرة السابقة)
وهى التى تقضى باحالة المخالف الى المحاكمة التأديبية إذا تكررت المخالفة
لرابع مرة على مدى ذات السنة .

كما ان المخالفات التى اسندت للطاعن الثانى السيد والتى
احيل بسببها الى المحاكمة التأديبية تتحدد أولا فى أنه لم يدرج المخابرة رقم
٢٩٦٢٢ مصر بتاريخ ١٧ من يونية ١٩٧٢ وقيمتها ١٩٥ مليا فى الحافظة
١٣٩ ج ، وهو ما يندرج تحت البند الثانى من الباب الثالث من اللائحة
سالفة الذكر ، وهو البند الذى يتضمن تحديدا للمخالفات التى توقع فيها

الفتوة بجزء قدره أربعة أيام ومن بينها المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (١) وهي (تحصيل نقود بدون استخراج ايصال عنها مع عدم توريد قيمتها أو ظهور بوارز معادله لأكثر من ١٠٠ مليون الى ٥٠٠ مليون ويضاف الجزء في حالة التكرار في مدى سنة من تاريخ وقوع المخالفة وفي حالة التكرار مرة ثالثة في نفس السنة يحال المخالف الى المحاكمة التأديبية) . وانطوى الاتهام الثانى الذى نسب الى هذا المخالف على أربعة مخالفات هى قيده المخبرات أرقام ٢٢٢٢ دمنهور بتاريخ ١٧ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٣٣٥٢٩ مصر في ذات التاريخ ، ٢٦٢٨ دمنهور في ٢٠ من يونية سنة ١٩٧٢ ، ٨١٠٧٨٢ مصر بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٢ بهدد أقل من المدد المفهده بها فعلا مما عرض للضياع حق الدولة في غرق الاجره المستحق عن المخبرات المذكورة والبالغ قدره ٤٥ مليا ، ١٠٠ مليون ، ٣٥ مليا ، ١٠٠ مليون على التوالى . وهذه المخالفات يسرى في شلتها أيضا ما نصت عليه لائحة الجزاءات سالفه الذكر في الفقرة (٢) من كل من البندين الثانى والثالث المشار اليهما آنفا .

ومن حيث انه لما كانت لائحة الجزاءات سالفه الذكر تقضى بالحالة المخالف الى المحاكمة التأديبية بسبب المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (١) من كل من البندين سالفى الذكر اذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الرابعة بالنسبة للطاعن الاول وللمرة الثالثة بالنسبة للطاعن الثانى، كما تقضى بالحالة المخالف الى المحاكمة التأديبية لمحاكمته عن المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من البند الثالث من الباب الثالث سالف الذكر ، وهى المخالفة الخاصة باستخراج ايصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ أقل مما يثبت في الايصال دون ظهور بوارز معادله في حدود ١٠٠ مليون اذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الرابعة والفقرة (٢) من البند الثانى من الباب الثالث سالف الذكر ، وهى المخالفة الخاصة باستخراج ايصال نقدية على صحة وتوريد مبلغ يثبت في الايصال دون ظهور بوارز معادله من ١٠٠ مليون الى ٥٠٠ مليون ويحال المخالف الى المحاكمة التأديبية اذا تكرر وقوع المخالفة في ذات السنة للمرة الثالثة . ولما كانت المخالفات المشار اليها آنفا تتبع من أصل واحد فانه يجب النظر اليها باعتبارها مخالفات متماثلة في طبيعتها عند بحث مدى توافر العود ، وذلك مع تغليب أدنى الجزاءات شده واعلا مرات التكرار التى يتوافر بها العود عددا ،

إذا انطوت المخالفات المسندة إلى المخالف على مخالفة أو أكثر من تلك التي قررت لها لائحة الجزاءات مخفضة أو عدداً أعلا من مرات التكرار التي يتوافر بها العود ، وذلك التزاماً بعدم الاضرار بالمخالف ومما قضت به لائحة الجزاءات في الباب الخاص بالاحكام العامة من أن الجزاءات التي تضمنتها اللائحة هي الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها مع جواز النزول إلى ما هو أدنى منها . ومؤدى ذلك ولازمه أنه إذا نسب إلى المخالف إحدى المخالفات التي يتوافر بها مع سابقتها العود على الوجه السالف البيان الذي يبرر أحالته بها إلى المحاكمة التأديبية ، أو ارتكب عدداً من المخالفات يتوافر بها العود المبرر للحالة إلى المحاكمة التأديبية ، كانت الاحالة في الحالين مشروعة وتتفق وصحيح القانون مما لا وجه للنمى عليه . ولما كان ذلك وكانت المخالفات التي أحيل بها كل من الطاعنين من الأنواع سائلة الذكر تجاوز أربعة مخالفات وهو القدر المتيقن الذي ينعقد به الاختصاص للمحكمة التأديبية على التفصيل السابق فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة والأمر كذلك يكون على غير سند من القانون متعين الرفض . ولا يقدح في ذلك أن المحكمة التأديبية قضت ببراءة هذين المخالفين من الاتهام الثاني لأن ذلك لا ينال من ثبوت ولاية المحكمة للفصل في الاتهام الأول بعد انقضاء الاختصاص لها ، وبحسبان أن المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في شئون تأديب العاملين مما يقتضى منها التصدى للفصل في جميع الاتهامات التي اشتمل عليها تقرير الاتهام غاية الأمر أنه إذا ما أسفرت المحاكمة التأديبية عن ثبوت اتهام أو أكثر مما كانت تستقل الجهة الإدارية بتوقيع الجزاء عنه طبقاً للائحة وكانت هذه اللائحة قد وضعت حداً أقصى للعقاب عنه ، فإنه يتعين على المحكمة التأديبية عدم تجاوز هذا الحد الأقصى للعقاب التزاماً بأحكام اللائحة المذكورة التي تعتبر في هذا المجال نظماً تأديبياً صدر بناءً على تفويض قانوني ويجب بهذه المثابة الالتزام به ، وهو ما يقتضيه تحقيق المساواة في العقاب بين العاملين من ذات المخالفة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على كل من الطاعنين عن الاتهام الأول الثابت وحده في حقهما السالف الإشارة إليه عقوبة الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوماً ، قد انطوى على تجاوز للحد الأقصى للعقاب المحدد بلائحة الجزاءات من هذه المخالفة لوقوعها غير مسبقة في مدى سنة

سابقة بمخالفة اخرى مماثلة ، وهو خصم يومين من المرتب اذا كان المبلغ محل المخالفة ١٠٠ مليم ناقل وخصم أربعة ايام من المرتب اذا كان المبلغ من ١٠٠ - ٥٠٠ مليم على التفصيل المتقدم بيانه - ولا ينال من ذلك ما قدمته ادارة قضايا الحكومة من بيانات تشير الى ان الطامن الاول السيد سبق ان قضت المحكمة التأديبية في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٤ بمجازاته بخصم شهر من مرتبه لما ثبت في حقه من انه خلال المده من اول يونيه سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ :

١ - أخطس مخابرات خارجية تمت بالكليئة واحتسبها زورا على المشتركين

٢ - أخطس أجور مخابرات منفذه لم يستخرج لها تذاكر ترك .

٣ - أخطس أجور مخابرات منفذه لم يدرجها بالكشف ٤٧ ت والحافطة ١٣٩ .

٤ - قيد قيمة مخابرات خارجية لبعض المشتركين بقل من التعريفه المقررة .

كما ان الطامن الثاني السيد سبق أن جوزى بخصم خمسة ايام من مرتبه بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ لاستخراجه ايصال نقدية الطغراف ٣١١٧٦٣ الخاص ببرقية رقم ١٢ بتاريخ ٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ ببلغ ٣٥٥٥ جنيها وتوريده بالحافطة مبلغ ١٥٥٥ جنيها بمعز توريد قدرة جنيهان ، وتورد المعز بالايسال ١٥٢٥ بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ ببرج الثغر ، وكذا وجود عجز توريد عشرة مليا ببرقية برج الثغر رقم ١٩ بتاريخ ٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ والمعز تورد بالايسال رقم ٣١٨٥١٦ بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ . لا ينال ارتكاب الطامنين لهذه المخالفات من ان المخالفة التي ادانها فيها الحكم المطعون فيه لم تكن مسبقة في مدى سنة سابقة بمخالفة سابقة مماثلة ، اذ ان المخالفات التي اشار اليها النفاذ عن الجهة الادارية والمنسوبة الى الطامن الاول وقعت في الفترة من أول يونيه سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وان تلك التي نسبت الى الطامن الثاني وقعت في شهر اكتوبر سنة ١٩٧٤ بينما ارتكب كل من الطامنين المخالفة مئار هذا الطعن في شهر يونيه سنة ١٩٧٢ ، ومن ثم

ينتفى شرط التكرار الزمنى الذى يبرر اطلاق سلطة المحكمة التأديبية فى تقدير الجزاء عن المخالفة المذكورة دون التقيد بالحد الاقصى للعقاب الذى وضعته اللائحة عن هذه المخالفة عند وقوعها للمرة الاولى فى مدى العام .

ومن حيث انه لا وجه لما اثاره الطاعنان فى تبرير المخالفة سالفه الذكر من ضغط العمل او السهو أو عدم دقة الاجهزة الالكترونية التى يعملون بها . ذلك لانه لا علاقة للاجهزة الالكترونية المشار اليها بعملية ادراج قيمة المخابرة بالحوافظ ١٣٩ ج ، كما أن السهو وكثرة العمل لا يعفيان من العقاب .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة كل من الطاعنين عن المخالفة مثار الطعن المائل ، التى تحدد بها نطاق الطعن ، والتى ثبتت فى حق كل منها ، بالحد الاقصى للجزاء المقرر وهو خصم يومين من مرتب السيد وخصم أربعة أيام من مرتب السيد

(طعن ٨٤٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٨)

الفرع الرابع

رقابة القضاء لا تمتد الى ملامة الجزاء ، الا اذا شاب تقدير
الادلة له غلو

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

رقابة القضاء لمشروعية الجزاء التقديري رقابة قانونية يحدها تحقق
المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة بقى جوضى
عنها — لا تمتد هذه الرقابة الى ملامة الجزاء لان الجهة التى تملك توقيعه
تترخص فى تقدير مدى جسامه الذنب وما يناسبه من جزاء ما دام فى حدود
النصاب المقرر لها قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على التحقيقات التى اجرتها المؤسسة
والاوراق المتعلقة بها فى واقعة العجز والزيادة فى موجودات مخزن الوقود
الرئيسى عهدة المدعى ، ان قيمة العجز فى مواد الوقود بلغت ٥٥١ جنيها
فى المدة من تاريخ تسلمه المخزن فى ١٨ من مارس سنة ١٩٧٠ حتى ٣٠ من
يونية سنة ١٩٧٠ من ذلك ٨٨٠.٨ لقرا من البنزين قيمتها ٤٥٨ جنيها ، وقد
تجاوز هذا العجز الذى اقر به المدعى نسبة ١٠٪ من جملة كمية البنزين
التي تسلمها خلال المدة سائلة الذكر ومقدارها ٨٦٨٥٠ لترا — ويبرره
بسببين هما وجود خلل فى طلبية صرف البنزين التابعة لشركة مصر للبترول
ادى الى تسرب البنزين بكميات كبيرة وارتفاع نسبة البخر من خزان البنزين
لتعرض جزء منه للجو الخارجى ، الا انه تبين من التحقيق ان المؤسسة
وهى بصدد بحث هذا الدفاع استعطبت من شركة مصر للبترول عن النسبة
المسموح بها لامتاء المخازن مقابل البخر فى خزانات البنزين فانمادت الشركة
بأن النسبة فى المتوسط نصف فى المائة ويمكن زيادتها فى الجو القارى ،
اما عن العيب الذى قال عنه المدعى فى طلبية صرف البنزين فقد شهد
السيد . . . رئيس امانة المخازن بالقطاع والسيد . . . المكاتبى بإدارة
الورش والسيد . . . العامل بالمخازن بأن الاعطال والعيوب التى كان يبلغ
بها المدعى رئاسته فى شأن الطلبية المذكورة كان يجرى اصلاحها فى يوم

الإبلاغ عنها ، كما كان يصدر إليه الأمر بوقف استعمال الطلبة فوراً مع قيام مندوب الورش لقفل صمام الخزان ، كما شهد المذكورون أيضاً بوصفهم أعضاء اللجنة التي قامت بمعاينة الطلبة وأصلحها يوم ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٠ بأن البنزين كان يتسرب من (فلتشة) الطلبة على هيئة قطرات ولم تجاوز الكمية التي شاهدها لترين اثنين من البنزين ، وقد تم إصلاح الخلل في دقائق معدودة .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن المدعى قد أخفق في درء مسؤوليته عن المعجز في مادة البنزين الذي تجاوزت نسبته ١٠٪ كما لم يبد دفاعاً مقبولاً لتبرير ما ظهر في عهنته — خلال المدة من ١٨ من مارس سنة ١٩٧٠ حتى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ — من عجز وزيادة بلغت قيمتهما ٢٩٦٢ جنيهاً و١٩٠٦ جنيهاً على الترتيب فإنه يخلص من ذلك أنه أخل بواجبات وظيفته كأمين للمعدة أخلاقاً جسيماً ، ومن ثم تكون المخالفة الأولى التي بنى عليها قرار فصله ثابتة في حقه .

ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الثانية الخاصة بفقد ٣٣٩٠٠ لتر من السولار وعدم ورودها إلى مخزن الوقود الفرعى بجزرة أبو مسعود ، فقد ثبت من التحقيق أن المدعى أقر بتسليمه الكمية المذكورة في ثلاث دفعات من شركة مصر للبترول مقدار كل دفعة ١١٣٠٠ لتر ، وحرر عنها ثلاثة أذون إضافة إلى المخزن الرئيسى عهنته بأرقام ٨٣ في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، و١٠٢ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، و١٢١ في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ثم حرر عنها في التواريخ المذكورة أذون صرف إلى مخزن الوقود الفرعى بجزرة أبو مسعود بأرقام ٥٩٣ و٨٠٦ على التوالي — وعند قيام المفتش المالى للمؤسسة السيد بالتفتيش على المخزن الفرعى المذكور تبين له من مطابقة سجل الإضافة الخاص بهذا المخزن على سجل الشطب بالمخزن الرئيسى أن الدفعات الثلاث من السولار سالفة الذكر لم ترد إلى المخزن الفرعى ولم تضاف إلى عهنته كما قرر السيد أمين المخزن الفرعى أنه لم يتسلمها وأن التوقيع بالاستلام المدون على أذون صرفها ليس توقيعاً ، ودل على صحة قوله بأن تسليم دفعات الوقود من المخزن الرئيسى إلى المخازن الفرعية يتم بإجراءات معينة تحصل في أن ترد سيارة الوقود من شركة مصر للبترول أو من الجمعية التعاونية للبترول إلى المخزن الرئيسى للوقود بالقطاع حيث تجرى معالمتها والتحقق من مقدار ونوع حملتها

وتضاف باذن اضافة الى عهدة أمين هذا المخزن ، الذى يحرر عنها اذن
صرف الى المخزن الفرعى الطالب لها . وتتوجه اليه السيارة صعبة مندوب
من المخزن الرئيسى ، وعند وصولها الى المخزن الفرعى تشكل لجنة برئاسة
مهندس المزرعة وعضوية أمين المخزن وتحرر محضر تفريغ للحمولة ، ثم
يحرر أمين المخزن الفرعى اذن اضافة عنها لادخالها فى عهده ، وبعد ذلك
يسلم مندوب المخزن الرئيسى أصل اذن الاضافة ومحضر التفريغ كما يوقع
على اذن الصرف بما يفيد الاستلام ، وبموجب هذه المستندات مجتمعة يؤثر
أمين المخزن الرئيسى بصرف قيمة الفاتورة الى الشركة الموردة ، كما يقوم
كاتب الشطب بالمخزن المذكور باستقرارها من عهدة أمين المخزن ، واضاف
أمين المخزن الفرعى قوله بأن شيئاً من هذه الاجراءات لم يحدث بالنسبة
لاذن الصرف الثلاثة سالفة الذكر التى ادعى المدعى أنه سلم الوقود
بوجوبها الى المخزن الفرعى لمزرعة ابو مسعود — كما شهد كل من سمعت
اتوالهم من العاملين بإدارة المخازن بالقطاع بمثل ما قرره السيد
بالنسبة للاجراءات المقررة لتسليم الوقود من المخزن الرئيسى الى المخازن
الفرعية ، كذلك فإن المدعى قرر بدوره بوجوب اتخاذ الاجراءات المذكورة
وادعى أنه اتبعها بالنسبة لكميات السولار موضوع التحقيق ، غير أنه
عجز عن اثبات ادعائه بينما ثبت من مراجعة المفتش المالى لسجلات الاضافة
والشطب — على ما سلف البيان — أن دفعت السولار المشار اليها ، والتى
اقر المدعى باستلامها ، وبترتيب اذن الصرف عنها الى المخزن الفرعى ، لم
تستزل بسجلات الشطب من عهدة المخزن الرئيسى ، ومن ثم فإنها تكون
قد خرجت من المخزن الرئيسى بناء على اذن الصرف المذكورة ولم يثبت أنها
سلمت للمخزن الفرعى ، وعلى ذلك يكون المدعى هو المسئول عن فقدانها
من عهده ويخلص من ذلك أن المخالفة الثانية التى قام عليها قرار فصله
تز ثبتت بحورها فى حقه .

ومن حيث أنه لما كانت المخالفات الثابتة قبل المدعى تدل على اخلاله
الجسيم بواجبات وظيفته وخروجه على مقتضى الامانة والشرف ، فإنه
يحق لجهة عمله أن توقع عليه الجزاء التأديبى الذى يناسب جسامة المخالفات
التي ثبتت فى حقه ، ومن ثم يكون القرار الصادر بفصل المدعى من الخدمة
قد قام على سببه وجاء مطابقاً للقانون مبرراً من عيب عدم المشروعية او
إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن رقابة القضاء لمشروعية الجزاء التأديبي رقابة قانونية يحدها تحقق المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة التي جوزى عنها ، فلا تمتد هذه الرقابة الى ملامة الجزاء لان الجهة التي تملك توقيعه تترخص في تقدير مدى جسامة الذنب وما يناسبه من جزاء ، ما دام في حدود النصاب المقرر لها قانونا ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، على الرغم من تقريره بثبوت ارتكاب المدعى المخالفات المسندة اليه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله بأن تصدى لبحث ملامة جزاء الفصل الموقع على المدعى للمخالفات الثابتة في حقه ، ولذلك يتعين الحكم بالفائه ويرفض الدعوى .

(طعن ٢٨٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

تقدير العقوبة — لا رقابة للقضاء عليه الا اذا اتسم بعدم الملاءمة الظاهرة او سوء استعمال السلطة — فصل الموظف لما رآته الجهة الادارية من أن تاريخه حافل بالجزاءات لاهماله في عمله ومخالفته التعليمات وسوء سلوكه باعتدائه على بعض زملائه والتشاجر معهم ودأبه على تقديم الشكاوى ضد زملائه ورؤسائه ولما رآته من أنه قد خاضعهم جميعا مما يجعل تعاونهم معهم مستحيلا — لا يمكن والحالة هذه القول بأن الجهة الادارية قد اساءت استعمال سلطتها بفصله من الخدمة او أنها انزلت به عقوبة لا تتحقق فيها الملاءمة العادلة بين الذنب الذي اقترعه والمقاب الذي اوقع به .

ملخص الحكم :

ان تقدير العقوبة للذنب الاداري الذي ثبت في حق الموظف هو ايضا من سلطة جهة الادارة لا رقابة للقضاء فيه عليها الا اذا اتسم بعدم الملاءمة الظاهرة او سوء استعمال السلطة . ولما كان الظاهر من ملاحظات اصدار القرار المطعون فيه بأنصى العقوبة — وهي الفصل — أن الجهة الادارية قد رأت أن تاريخ المدعى حافل بالجزاءات ، اذ يبين من الاطلاع

على ملف خدمته أنه منذ عين في مايو سنة ١٩٤٩ قد جوزى كثيرا لاهماله في عمله ومخالفته التعليمات وسوء سلوكه باعتدائه على بعض زملائه والتشاجر معهم . كما رأت ، بذأبه على تقديم الشكاوى ضد زملائه ورؤسائه ، أنه قد خاصهم جميعا مما يجعل تعاونهم مستحيلا فلا يمكن والحالة هذه ، القول بأن الجهة الادارية قد أساءت استعمال سلطتها العادلة بين الذنب الذى اقترعه والعقاب الذى أوقع به ولما كان قرار الفصل قد صدر من السيد المحافظ — الذى له طبقا لقانون نظام الادارة المحلية — سلطة وكيل الوزارة والوزير . وقد عرض على لجنة شئون العمال المختصة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ ، فى شأن تاديب عمال اليومية الحكوميين فان هذا يجعل القرار بمنأى عن أى طعن .

(طعن ٩١٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

**القرار التاديبى يجب ان يقوم على كابل سببه والا تمين الفأوه لتعبد
الادارة تقدير الجزاء — مشروعية تقدير الجهة التاديبية للجزاء منابها الا
يكون هذا التقدير مشوبا بالغلط .**

ملخص الحكم :

يبين ما تقدم أن مخالفة المادتين الثانية والثالثة من المخالفات الاربعة التى بنى عليها القرار الصادر بفصل المطعون ضده غير قائمتين فى حقه ، ومن ثم لا يكون هذا القرار قائما على كابل سببه ، وبناء على هذا وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه « قد حسنت فى حق المطعون ضده شهادة رؤسائه وان مدة غيابه وانقطاعه عن العمل كانت دون المدة التى تجيز طبقا للقواعد العامة فصله من الخدمة وان مجموع ما ثبت فى حقه من المخالفات لم يبلغ من الجسامة حدا يسوغ عدالة فصله من الخدمة لان جزاء الفصل اشد العقوبات التاديبية » وعلى أنه مما يساعد هذا النظر للمحكمة التاديبية أن وكيل المنطقة الشمالية — حسبما جاء بالذاكرة

المرفوعة للجنة الفنية ما سبقت الإشارة اليه — كان يرى مجازاة المطعون ضده ، عما نسب اليه بخضم عشرة أيام من مرتبه وأن المبلغ موضوع المخالفة الرابعة والذي صرفه المطعون ضده بغير حق لا يتجاوز خمسين قرشاً ، بناء على هذا وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرار التأديبي يجب أن يقوم على كامل سببه والا تعين الفاؤه لتعبد الإدارة بتقدير الجزاء على أساس استبعاد ما لم يتم على وجه اليقين في حق الموظف وبما يتناسب مع ما قام في حقه من ذنب ، ومن أن مشروعية تقدير الجهة التأديبية للجزاء منطها الا يكون هذا التقدير مشوباً بالفلو ، بناء على هذا كله فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به من إلغاء قرار فصل المطعون ضده ويكون فيه غير قائم على سند سليم من القانون .

(طعن ٤٧٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

ثبوت ارتكاب الموظف لذنوب ادارى — حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وما يناسبها من جزاء في حدود النصاب القانونى — اقتناع الإدارة او تقديرها في هذا الصدد لا يخضع لرقابة القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

متى انتهت الإدارة — بحسب فهمها الصحيح للعناصر التى استخلصت منها قيام الموظف بارتكاب ذنب ادارى — الى تكوين اقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيباً ، أو أن الفعل الذى اتاه أو التقصير الذى وقع منه كان غير سليم أو مخالفاً لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ، كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب ائقانونى ، دون أن يخضع اقتناعها او تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإدارى .

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١/٢٥/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

حرية الإدارة في تقدير الخطورة الناجمة عن المخالفة التأديبية وما يناسبها من جزاء — عدم خضوع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً أو أتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطاً به ، أو يقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيلة ودقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ تأديبه ، وهذا الذنب هو سبب القرار التأديبي ، فنتجته إرادة الإدارة لإنشاء أثر قانوني في حقه هو توقيع جزاء عليه ، بحسب الشكل والإوضاع المقررة قانوناً في حقه وفي حدود النصاب المقرر ، وبمضى انتهت الإدارة — بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام هذا الذنب — إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك الموظف كان معيباً أو أن العمل الذي اتاه أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفاً لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن ، كانت لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي دون أن يخضع اقتناعها ، أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء الإداري .

(طعن ١٥٧٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

تقدير عقوبة الذنب الإداري — من سلطة الإدارة ولا رقابة للقضاء الإداري في ذلك إلا إذا اتسم بعدم الملازمة الظاهرة أى سوء استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

أن تقدير العقوبة للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو أيضا من سلطة الإدارة لا رقابة للقضاء فيه عليها إلا إذا اتسم بعدم الملازمة الظاهرة أى بسوء استعمال السلطة .

(طعن ١٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تمتع السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية بسلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — منط مشروعية هذه السلطة إلا يشوب استعمالها غلو — من صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره — ركوب من الشطط في القسوة يؤدي إلى احجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة الممثلة في الشدة بينما الإفراط بالسرف في الشفقة يؤدي إلى الاستهانة في الواجب طمعا في هذه الشفقة المفرطة في اللين — معيار عدم المشروعية في هذه الحالة ليس معيارا شخصيا وإنما هو معيار موضوعي قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره — تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية وعدم المشروعية يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، إلا أن منط مشروعية هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى — ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ، وبين نوع الجزاء ومقداره . ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملازمة الظاهرة مع الهدف الذى تفياه القوانين من التأديب . وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سسير

المرافق العامة ، ولا يتحقق هذا التأمين اذا انطوى الجراء على مغارقة صارخة . مركوب هذا الشطط في القسوة يؤدي الى احجام عمال المرافق العامة عن تحمل المسئوليات خشية التعرض لهذه القسوة المبعنة في الشدة والافراط في الشفقة يؤدي الى استهانتهم بأداء الواجبات التي تفرضها عليهم وظائنهم طمعا في هذه الشفقة المفرقة في اللين . فكل من طرئى النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة . وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب . وعلى هذا الاساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجراء في هذه الصورة مشوبا بالخلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية . ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة ومعيار عدم المشروعية في هذه الصور ليس معيارا شخصيا وانما هو معيار موضوعى قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا يتناسب البتة مع نوع الجراء ومقداره وغنى عن البيان ان تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

(طعن ١١٣٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

(وفي ذات المعنى طعن ٥٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١١/١١)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

ترخص المحكمة التأديبية في تقدير العقوبة — شرط ذلك ان تكون العقوبة متلائمة مع الذنب الادارى .

ملخص الحكم :

ان تقدير العقوبة من سلطة المحكمة التأديبية ما دامت تتلاءم والذنب الادارى ، ويبين من الاوراق ومما أورثته المحكمة المذكورة تبريرا للعقوبة التى أرتأت توقيعها على هذا المنهم أنها لم تخرج عن النطاق الواجب تماثونا با يتلاءم والذنب الادارى الذى اقترفته بل انها كانت به رحبة .

(طعن ٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

مناط مشروعية الجزاء التأديبي هو وجوب تناسبه مع الجرم — مثال — تدرج المشرع في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية دليل على استهدافه في أنزال العقاب الى وجود الملازمة بينه وبين الجرم — الشدة المتناهية في الجزاء تجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء — مخالفة الجزاء لروح القانون مما يضمن معه تعديله وإنزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الإداري الثابت في حق المتهم .

ملخص الحكم :

أن الجزاء يجب أن يكون متناسبا مع الجرم وألا اتسم بعدم المشروعية ، والقانون اذ تدرج في قائمة الجزاءات الخاصة بسرقة أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية فجعلها تتراوح ما بين خفض المرتب والعزل من الوظيفة فأنها يكون قد هدف من هذا التدرج في أنزال العقاب الى وجوب الملازمة بينه وبين الجرم الذي يثبت في حق الموظف ، ولما كان العقاب الذي أنزلته المحكمة التأديبية بالمتهم هو أقصى العقوبات المقررة في باب الجزاءات عن السرقة دون أن تحتوى الاوراق او ملبسات الدعوى ما يدعو الى هذه الشدة المتناهية الامر الذي يجعل المفارقة ظاهرة بين الجريمة والجزاء وبالتالي مخالفة هذا الجزاء لروح القانون مما يضمن معه تعديله وإنزاله الى الحد المتلائم مع الجرم الإداري الذي ثبت في حق المتهم .

(طعن ٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

للسلطة التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الأدنى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — شرط ذلك — ألا يشوب استعمال هذه السلطة غلو عدم الملازمة الظاهرية بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معتق عليها في ذلك ، إلا أن منطوق مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرية بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره . ولا يتأتى تلمين المرافق العامة إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة . مركوب متن الشطط في القسوة يؤدي إلى احجام المرافق العامة عن حمل المسؤولية خشية التعرض لهذه القسوة في الشدة . وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا بالغلو ، فيخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التي رأت في وقائع الحكم التأديبي المطعون فيه ومن ملابسات الطعن الراهن والظروف التي احاطت بالطعنة ومن كان حولها من العاملين بمدرسة منشأة بطاش الابتدائية أن درجة خطورة الذنب الإداري الذي لا شك أنها وقعت فيه ، لا تتناسب مع جزاء عزلها من الوظيفة التي كانت تقوم بأعمالها في ظروف لا تحسد عليها . ومن أجل ذلك تكتفي هذه المحكمة العليا بجائزة الطعنة لما صدر منها وثبت في حقتها ، بالوقف عن العمل بغير مرتب لمدة ثلاث أشهر نفي ذلك ما يكفي جزاء على ما سقطت منه ودرسا لما ينبغي أن تكون عليه القائمة برسالة تعليم النشء من أبناء هذه الجمهورية . ذلك هو الهدف الذي نوحاه القانون من نظام تأديب العاملين وهو تلمين انتظام المرافق العامة وفي مقدمتها مرفق التعليم .

(طعن ٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣١١) :

المبدأ :

أمان الجزاء التأديبي في الشدة يجنبه إلى دائرة عدم المشروعية —
للمحكمة أن تعمل سلطاتها في ازالة الحكم الصحيح للقانون .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن نعتت الجزاءات المعينة في الشدة بأنها تنجذب الى عدم المشروعية وأنه يحق لها أن تعمل سلطاتها في انزال الحكم الصحيح للقانون .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

سلطة الجهات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — مناط مشروعيته ألا يشوب استعمالها غلو — من صور هذا الغلو أن ينطوي الجزاء على مفارقة صارخة .

ملخص الحكم :

لئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية — سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك . إلا أن مناط مشروعية هذه السلطة ، شأنها كشأن أي سلطة تقديرية أخرى ، ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذي تغياه القانون من التأديب وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين سير المرافق العامة ولا يتحقق هذا التأمين إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١٣)

المنحة :

مشروعية القرار التأديبي — عدم الملاءمة الظاهرة في الجزاء تخفجه عن حد المشروعية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم الملازمة الظاهرة في الجزاء تخرجه عن حد المشروعية وبالتالي تبطله ولما كان الثابت أن لائحة الجزاءات التي عوقب على أساسها المتهم لم تجعل للجرم الذي ثبت في حقه عقوبة واحدة هي عقوبة الفصل وإنما تدرجت في العقاب من خفض الراتب إلى خفض الدرجة والراتب ثم إلى عقوبة الفصل ولما كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أمضى في خدمة الهيئة حوالي أربعة عشر عاما ولم يتبين من هذه الأوراق أن جزاء ما قد وقع عليه خلال تلك المدة فإن أخذه بهذه الشدة المتناهية وتوقيع أقصى العقوبات المقررة عليه يخرج الجزاء الموقع عن حد المشروعية خصوصا وفي أوراق التحقيق الانضمامي ما يشير إلى أن هناك زميلين للمتهم هما اللذان سلهاه التذاكر موضوع التهمة لبيعهما واتخذت الهيئة حيالهما إجراء ولم تقدمهما للمحكمة التأديبية لعدم وجود الدليل الكافي للمحاكمة وذلك على حد قولها ، هذا إلى أن قيمة المبلغ المختلس ٦٥٠ مليا ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والاكتفاء بمجازاة الطامن بمقوبة خفض من الراتب بمقدار جنيه واحد شهريا وفي هذه العقوبة الردع والزجر الكافيان .

(طعن ١٠٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

وجوب الملازمة بين خطورة الذنب الإداري وبين الجزاء ومقتداه
— مناط مشروعية سلطة تقدير جسامة الذنب الإداري ألا يشوب استعمالها غلو — مثال لهذا الغلو في حالة عقوبة الفصل .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب

الإدارى وما يناسبه من جزاء بغیر معتق عليها في ذلك كان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التى يخضع لها أيضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين .

ومن حيث انه ليس في الاوراق ما يفيد أن المتهم قد عُزل بزميلته أو اعتدى عليها بل الثابت من التحقيق أنه بادر الى الزواج منها في اليوم التالى ، ولئن كان قد طلقها بعد ذلك فان الاستفادة من اقوالها أن ذلك كان بناء على طلبها وطلب والدها وأنها أبراته من حقوقها قبله بمحض رضاها كما أن الثابت من ملف خدمة المتهم أن عمره في تاريخ الحادث كان حوالى اثنين وعشرين عاما وأنه كان حديث العهد بالوظيفة — فما وقع منه في مثل هذه الظروف وأن دل على طيش واستهتار وعدم حرص على البعد عن مواطن الریب الا أنه لا يبلغ حدا من الجسامه بحيث يستاهل عقوبة العزل .

لذلك فانه بالنظر الى الظروف السابق الاشارة اليها يكون جزاء العزل الذى قضى به الحكم المطعون فيه بعيدا عن التلاؤم مع الذنب الإدارى الذى ارتكبه المتهم ومنطويا على غلو لا يتناسب مع درجة خطورة هذا الذنب ، الامر الذى يتمين معه إلغاء هذا الحكم في شقة الخاص بعزل المتهم الطامن وتوقيع الجزاء المناسب عليه الذى ترى المحكمة في شأنه الاكتفاء بمجازاته بوقفه عن العمل بدون مرتب لمدة ثلاثة اشهر .

(طعن ٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

وجوب تناسب الجزاء التأديبى مع الذنب الإدارى — مثال لهذا التناسب في حالة توقيع عقوبة الفصل من الخدمة .

ملخص الحكم :

لا مفتح فيها ذهبت اليه الطاعنة من أن جزاء الفصل لا يتناسب مع ذنبها الإداري الذي وقعت فيه . فالأصل أن تقدير ملائمة الجزاء هو من إطلاقات الإدارة ، وثابت من الأوراق على النحو الذي تقدم أن ملف خدمة الطاعنة مطعم بالجزاءات التي تجاوز عددها ٢٨ جزاء من مختلف الأنواع لمختلف الأسباب والمخالفات . فهي لم تطع أوامر رؤسائها مرات ومرات على تعدد أولئك الرؤساء . وهي تمتنع عن تنفيذ الأعمال التي تكلف بها وتدخل في صميم اختصاص عملها . وهي لا تنفك تتشاجر مع زميلاتها تارة ومع المرضى تارة أخرى وطابعها على الدوام في العمل الاستهتار به وعدم الاكتراث بها تفرضه عليها اللوائح والتعليمات . وكل ذلك ثابت بالأوراق وبمحاضر التحقيقات المودعة ملف خدمتها . وقد خشيت إدارة المستشفى أن يكون في بقائها بالعمل أسوأ مثل لفسيرها من العائلات بالمستشفى وقدرة إدارة المستشفى أن الطاعنة لم تعد بعد ذلك كله صالحة للبقاء في الخدمة . وترتبط على ذلك يكون القرار الصادر بفصلها من الخدمة قد صدر في نطاق ما لجهة الإدارة من تقدير توقيع الجزاء بها يتلاءم والذنوب الإدارية المنسوبة إلى المطعون عليها والثابتة في ملف خدمتها ثبوت اليقين .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

وجوب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الإسراف في الشدة والإيمان في استعمال الرأفة — جزاء الفصل لا يلجأ إليه إلا إذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالفة لا يرجى تصونها ومينوسا منها .

ملخص الحكم :

تري المحكمة في تقرير الجزاء التأديبي الملائم أن يكون جزاء عادلا بأن يخلو من الإسراف في الشدة أو الإيمان في استعمال الرأفة لأن كلا الأمرين ليس فيهما من خير على حسن سير المرافق وجائبان المصلحة

العامة وليس في فصل عامل المرفق اصلاحه بل فيه الضرر المحقق له وقد يكون فيه الضرر على نفس المرفق بحرمانه من خدمات الطعمون لصالحهما بعد أن قضيا فيه تلك المدة الطويلة . وجزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او اذا كانت حالة المخالف لا ينتظر تحسينها وميثوس منها فیتعين عندئذ الفصل ويكون جزاء وفاتحا حتى يتخلص المرفق من هذا النوع من العاملين به ويحل محله من هو اكثر فائدة له .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية على الموظف بالعزل من الوظيفة بمجرد ثبوت الإهمال في حقه — اعتباره غلوا مبناه عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء — عدم مشروعية هذا الجزاء مما يعيب الحكم .

ملخص الحكم:

إذا وضح أن ما أسند إلى المحكوم عليه في التهمتين الأولى والثانية لا يعدو إهمالا فإن معاقبة المحكوم عليه بالعزل من وظيفته من هذا الإهمال يعتبر غلوا مبناه عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء مما يعيب الحكم المطعون فيه لعدم مشروعية الجزاء .

(طعن ١٣٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٢)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تناسب الجزاء التأديبي مع المخالفة التأديبية — مراعاة الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإداري ما أصاب الطعمون عليهما من مهانة الضبط ومثلة الإحضار وحرارة المعاقبة وما يستتبعه كل ذلك من عذاب وندم — لا تثريب عليه .

ملخص الحكم :

أن الحكم التأديبي المطعون فيه اذ قضى بمجازاة كل من المطعون عليهما بوقفه عن العمل بدون مرتب مدة شهرين ، قد راعى وهو مقدر لخطورة الخنث الادارى الذى وقع منهما ، ما أصاب المذكورين من مهانة الضبط ومزلة الاحضار وحرارة المعاناة فى تلك الظروف المظلمة . وما يستتبعه كل ذلك فى أى نفس بشرية من عذاب وندم . فالحكم المطعون فيه كان دقيقا فى ميزانه سديدا فى تقديره دون افراط فى الشفقة ولا تفریط فى حق الجهاز الادارى وسلطته فى توقيع الجزاء عند الاقتضاء .

(طعن ١٠١٠ لسنة ١٠ قى — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

- وجود مفارقة ظاهرة بين الجرم والجزاء يجعل الجزاء يتسما بعدم المشروعية مستحقا للإلغاء .

ملخص الحكم :

أن ما اقترفه المتهم يندرج تحت الاهمال الجسيم الذى وضعت له لائحة الجزاءات عقوبة تتدرج من خفض المرتب الى الفصل من الخدمة ، ومن ثم فانه كان يتعين التدرج مع المتهم فى العقاب ما دامت الظروف والملايسات سواء المتعلقة به او بالحادث لا تستدعى اخذه بهذه الشدة المتناهية والحكم عليه بانقضى العقوبة المقررة وعلى ذلك ترى هذه المحكمة من ظروف المتهم وكونه خدّم المصلحة حوالى ٢٥ سنة ولم يسبق له التوقيع فى مثل هذا الخطأ وعدم حصول نتائج ضارة قد وقعت فعلا ما يبرر القول بوجود المفارقة الظاهرة بين الجرم والجزاء المتوقع وبالتالي اتسام هذا الجزاء بعدم المشروعية مما يستوجب معه إلغاء الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالجزاء والاكتفاء بخفض راتب المتهم الطامن ثلاثة جنيهاً شهرياً كجزاء مناسب للذنث الادارى الذى ثبت فى حقه .

(طعن ١٣٣١ لسنة ٨ قى — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢)

(م ٢١ — ج ٨)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

اقتناع المحكمة التأديبية بوقوع اختلاس من الكمسارى ومعاقبته بالعزل من الوظيفة — ثبوت أن التهمة يحوطها من الشك مالا تطمئن معه المحكمة الادارية العليا الى ثبوت توافر نية الاختلاس لديه — تكييفها الواقعة الثابتة قبله بأنها أهمل لا اختلاس — عدم ملاعبة جزاء العزل مع الذنب الإدارى الذى ارتكبه وانطوائه على غلو لا يتناسب مع درجة خطورته — وقوع الفعل المسند الى المتهم تحت طائلة المادة ٤٤ من القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، والمائتين ٦٣ ، ٧٢ من القرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ باللائحة التنفيذية له ، واعتباره بطريق القياس من قبيل ما يدخل فى عموم المخالفات الواردة بجدول المجموعة الثالثة المنصوص على عقوبتها فى المادة ٣ من لائحة الجزاءات التأديبية المرافقة للقرار الوزارى رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٠ باصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفى هيئة سكك حديد مصر ، وهو امر يفاير المخالفة المنصوص عليها فى البند ٢٢ من جدول مخالفات المجموعة الاولى من اللائحة المشار اليها وهى الخاصة بتحصيل نقود بدون استخراج قسائم مخالفات .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بادانة الكمسارى المتهم ومعاقبته بعزله من وظيفته على أساس تكييف التهمة بأنها اختلاس واقتناع المحكمة التأديبية بوقوع هذا الاختلاس من المذكور ، فى حين أن التهمة بهذا الوصف يحوطها من الشك مالا تطمئن معه هذه المحكمة الى ثبوت توافر نية الاختلاس لديه ، وأن كان ما وقع منه من تقصير فى اداء واجبات وظيفته ظاهرا لا مرية فيه . وعلى أساس التكييف الصحيح لحقيقة الواقعة الماخوذة عليه والثابتة قبله بأنها أهمل لا اختلاس ، فإن جزاء العزل يكون بعيدا عن التلاؤم مع الذنب الإدارى الذى ارتكبه ، ومنطويا على غلو لا يتناسب مع درجة خطورة هذا الذنب . وبهذا الوصف فإن الفعل المسند الى المتهم — وهو موظف فى الدرجة الثامنة — يقع تحت طائلة المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام

الموظفين بهيئة سكك حديد مصر ، والمادتين ٦٣ ، ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري آنف الذكر . كما يعتبر بطريق القياس من قبيل ما يدخل في عموم المخالفات الواردة بجدول المجموعة الثالثة المنصوص على عقوبتها في المادة ٣ من لائحة الجزاءات التأديبية المرافقة للقرار الوزاري رقم ١٠٨ بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر ، وهو أمر يغير المخالفة المنصوص عليها في البند ٣٢ من جدول مخالفات المجموعة الأولى من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة بتحصيل نقود بدون استخراج قسائم مخالفات التي يفترض فيها تحقق قصد الاختلاس ، الأمر الذي هو موضع شك في الحالة المعروضة ، حسبها سلك البيان ، واذ قضى حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه بعزل المتهم من وظيفته مع الاحتفاظ له بما قد يستحقه من معاش أو مكافأة ، وترر استحقاقه لمرتبه كاملا عن مدة الوقف بصفة نهائية لما استبان للمحكمة من أن مصلحة التحقيق لم تكن تقتضي هذا الوقف فإن هذا الحكم يكون قد جانب الصواب في شقة الأول الخاص بمعاينة التهم بعزله من وظيفته ويضمن الفاؤه في هذا الشق منه والقضاء بجائزة المذكور بخصم عشرة أيام من راتبه بالتطبيق للمواد سالفه الذكر ويتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

(طعن ١٤١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التي توقع على الموظفين — سلطات الجهات التأديبية في تقديرها بما يناسب مع المخالفات — رقابة المحكمة لها — حدودها .

ملخص الحكم :

الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعا لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء

بغير معقب عليها في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ومن صورة هذا الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التى توقع من المخالفات التأديبية — تقدير السلطات التأديبية لها — حدوده .

ملخص الحكم :

ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في هذا الشأن الا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صوره ، عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

سلطة جهة التأديب في تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها — مناط مشروعية هذه السلطة — الا يشوب استعمالها غلو .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك — الا أن مناط مشروعية

هذه السلطة — شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومتداره — فتقدير الجزاء المشوب بالغلو يخرج من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة القضاء الإدارى .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق، ٢٩٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

استناد أعمال كثيرة الى الموظف تقتضى تفييه عن المخزن مددا متفاوتة ولئن كان لا يعفيه من المسؤولية عما يقع من تقصير في القيام بواجباته الا ان هذا التقصير في مثل هذه الظروف لا يرقى الى مرتبة الاهمال الجسيم المنصوص عليه في البند الثالث من جدول مخالفات المجموعة الاولى والذي سوت اللائحة في العقوبة بينه وبين المخالفات العمدية المنصوص عليها في الجدول المذكور — اختيار اشد الجزاءات لها وهو الفصل ينطوى على غلو في تقدير الجزاء بما لا يتناسب مع درجة جسامة المخالفة مما يجعله مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

ان ما وقع من المدعى من اخلال بواجبات وظيفته يتمثل في عدم مراقبته عملية صرف الادوات الكتابية وعدم مراجعة موجودات المخزن ولا سيما الاصناف ذات القيمة من حين الى آخر والثابت من الرجوع الى ملف خدمته والى التحقيق الذى اجرى معه انه كان مسندا اليه اموال اخرى كثيرة تقتضى تفييه عن المخزن مددا متفاوتة — وانه وان كانت كثرة الاعمال المعهودة بها اليه ليس من شأنها ان تعفيه من المسؤولية عما وقع منه من تقصير في القيام بواجباته الا ان هذا التقصير في الظروف التى حدث فيها لا يرقى الى مرتبة الاهمال الجسيم المنصوص عليه في البند الثالث من جدول مخالفات المجموعة الاولى والذي سوت اللائحة في العقوبة بينه وبين المخالفات العمدية المنصوص عليها في الجدول المذكور .

واذ قام القرار الصادر بفصل المدعى على تكييف المخالفة المسندة اليه بما يجعلها من الذنوب الادارية التى تدرج تحت البند الثالث من جدول مخالافات المجموعة الاولى - واذا اختار لها اشد الجزاءات وهو الفصل - فانه يكون قد خالف القانون وانطوى على غلو فى تقدير الجزاء بما لا يتناسب مع درجة جسامة تلك المخالفة الامر الذى يتعين معه الغاء القرار المذكور لاعادة التقدير بما يتناسب عدلا مع ما قام فى حق المدعى من ذنب لا يعبر جسيما فى الظروف التى وقع فيها .

(طعن ٢٥٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

ملائمة تقدير الجزاء - عدم التناسب البين بين المخالفة والجزاء
الموقع من شأنه ان يعيب الجزاء بعدم المشروعية - جزاء الفصل اقصى جزاء يمكن ان يقع على العامل مرتكب المخالفة - تحرى المحكمة لعدم التناسب يتعلق بتقدير حجم المخالفة - تحرى المحكمة حجم المخالفة بالنظر الى الفعل المزمع من سياق الاحداث والملابسة التى انتجته وتحدد حقيقة حجمه ومدى ما يتم عنه من تعمد ومن استهتار او استخفاف او ما يتداخل فيه من ردود فعل ولا يسه من تلقائيات الموقف وضغوطه - للمحكمة تقدير الظروف جبيها من ملابسات الواقعة - الغاء قرار الجزاء لما اعتوره من عيب الفلو وعدم التناسب الكبير بين الخطا غير العمدى وقسوة الجزاء الموقع .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع حول وقوع الفعل وتائيته ، ولا مظن على الحكم المطعون عليه فى ذلك ، وقد اكد الحكم ثبوت المخالفة وتائيها ، انما مقطع النزاع فى الطعن المائل يتعلق ببدى تناسب جزاء الفصل الموقع على العامل مع المخالفة الثابتة فى حقه من اعتدائه بالقول على رئيس مجلس ادارة الشركة حسبما يستفاد من تحقيقات الشرطة والشركة وحسبما اثبت حكم المحكمة فى القضية رقم ٣٠٢٠ لسنة ١٩٧٦ رمل الاسكندرية المرفقة بصورة منه بالاوراق . والمطرد فى قضاء هذه المحكمة انه مع ثبوت الفعل المرتكب

وظهور ما يشككه من مخالفة تستوجب العقاب ومع ما لسلطة التأديب من ملاءمة في تقدير الجزاء ، فان عدم التناسب البين بين المخالفة والجزاء الموقع من شأنه أن يعيب الجزاء يعيب عدم المشروعية . ولا شبهه في أن جزاء الفصل من الخدمة هو أقصى جزاء واقصاه يمكن أن يوقع على العامل مرتكب المخالفة . ومن ثم فان تحديد المحكة لعدم التناسب يتعلق بتقدير حجم المخالفة الحاصلة من العامل في الحالة المعروضة .

ومن حيث أن المحكة في تحديدها حجم المخالفة المرتكبة في الدعوى المثلثة إنما تنظر الى الفعل المؤثم في سياق الاحداث الملبسة ، التي توضح سلسلة التداعيات التي انتجته وتحدد حقيقة حجه ومدى ما يتم عنه من تعمد ومن استهتار واستخفاف او ما يتداخل فيه من ردود الفعل وما تداعى معه من تلافيات الموقف وضفوفه .

ومن حيث أنه يبين للمحكة من مطالعة اقوال شاعدى الايـمات الخـفـيرين و..... في محضر ضبط الواقعة الذي اعتمده حكم بحكمة الجنج ، يبين أن العامل الموصول كان يريد مقابلة رئيس مجلس الإدارة أثناء مرور الرئيس ، فرفض الرئيس سماعه وأمره بالذهاب الى عمله ، فلما أصر العامل على عدم الذهاب طالباً حلاً لما اعتبره مشكلة لديه ، أمره الرئيس بالذهاب وأمر بارساله الى قسم التحقيقات ، فبقى العامل ، فحاول الرئيس السير فوقف العامل في طريقه فابعده الخفيرين الشاهدين من الطريق هنا أطلق العامل العبارة التي تحمل السبب لرئيس الشركة ، وكان للعامل شكوى تتعلق بنقله من عمله بالفحص الذي استمر فيه نحو تسع سنوات الى قسم النسيج الذي لا يتفق العمل به مما أنقص من دخله . ويظهر من اقوال الخفيرين بمحضر الشرطة انها لما تحول العامل عن طريق رئيس الشركة ، لم يعتد على أحد منهما ولم يتسبب بعمله في تعطيل الانتاج . كما يظهر من اقوال العامل بالمحضر نفسه أنه استشعر الضياع لما رفض رئيس الشركة سماع شكايته ، من جراء ما كان يخوض من ضائقة مالية بسبب نقله الى عمل لا يقدر عليه وبمراعاة ما يعوله من أسرة كبيرة .

ومن حيث أنه بمراعاة هذه الظروف جميعاً ، ومع ادراك ما يوجب التعامل مع الرؤساء من تقدير واحترام واحتفاظ باقصى ما يحمله ذلك من

موجبات ضبط النفس والتزام حدود الادب والوقار في الحديث والفعل ، فان المحكمة تستشعر من ملابسات الواقعة ، أن ما لفظه العامل من لفظ خارج عن حدود ما يجب من الضبط والالزام ، انما نتج كائنات للسان في ظروف أحباط شديد واستشعار من العامل بانغلاق السبل امامه وضياع فرصة بثه شكواه الى رئيس الشركة وامتناع الرئيس عن سماع أدنى قول عن شكايته وعن حالته وظروفه في العمل . ومن كل ذلك فان خطأ العامل الذي لا شك وقع منه ، كان خطأ بعيدا عن أن يوصف بأنه خطأ عمدي أو انه نجم عن استهتار واستخفاف بأوضاع العمل ونظمه وضوابطه في التعامل . وهو خطأ أن استحق العامل من أجله العقاب ، فالواجب قانونا أن يوزن الخطأ بيزان الدعايات الواقعية التي أوقعت العامل فيه وأن يقدر بأنه خطأ اخذ في ثلثات اللسان غير المقصودة منه في التبعج العمدي ومن كل ذلك يبين أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من الغاء قرار الجزاء لما اعتوره من عيب الفلو وعدم التناسب الكبير بين الخطأ غير العمدي الحاصل وقسوة الجزاء الموقع ، يكون ما انتهى اليه في ذلك يصادف صحيح حكم القانون مما استخلص استخلاصا سائفا من ظروف الحال وسياق الواقعة الحادثة ويكون طعن الشركة في هذا الحكم جديرا بالرفض .

٢ طعن ٤١٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧

قائمة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالفلو وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عنه — مثال بالنسبة لجزاء الوقف عن العمل .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الفلو في الجزاء المحكوم به على الطامن ، فمن المقرر أن تحديد الجزاء نوعا ومقدارا يتوقف ضمن ما يتوقف على ماضي خدمة العامل وسلوكه . وقد ثبت أن الطامن ارتكب مخالفة مماثلة جوزى عنها بخمسة عشرين يوما من راتبه . وهذا بلا شك ظرف مشدد يقتضى مراعاته

عند تحديد العقوبة التي يحكم بها على الطاعن وقد ارتأت المحكمة التأديبية بحكمها المطعون فيه أن الجزاء الملازم لحالة الطاعن هو الوقف عن العمل لمدة شهرين مع صرف نصف راتبه ردعا له وفي سبيل إصلاح أمره .
ولما كان الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عنه ، وكان جزاء الوقف عند العمل قد اختلفت في شأته نظرة المشرع في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر خلاله الحكم المطعون ، عنه في ظل قانون العاملین بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي حل محل القانون السابق .
ففي ظل القانون الاول جاء جزاء الوقف عن العمل تاليا لجزاء الإنذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة وفقا لما تقتضيه المادة ٤٨ من هذا القانون بينما جاء جزاء الوقف عن العمل في ظل القانون الثاني تاليا للإنذار وتأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر والخصم من الاجر لمدة شهرين في السنة والحرمان من نصف العلاوة العورية حسبما قضت بذلك المادة ٨٢ من القانون المذكور الامر الذي ينبىء عن خطورة جزاء الوقف عن العمل حسب نظرة المشرع في القانون الجالى لما يترتب الوقف عن العمل من آثار بعيدة المدى في حياة العامل الوظيفية فضلا عن آثاره على مصلحة العمل . الامر الذي يتضح معه للمحكمة أن الجزاء المحكوم به على الطاعن لا يتناسب مع المخالفة الثابتة في حقه وهى تجاوزه حدود الشكوى وفي غير الاحوال التي تكشف عن خطورة تبرر هذا الجزاء وبعيدا عن الامور التي تتصل بالنزاهة أو الذمة أو الثقة ، مما يقتضى تعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة الطاعن بخصم شهر من أجره عن هذه المخالفة .

تمليق :

ملامة الجزاءات التأديبية :

لم يحدد القانون لكل مخالفة عقوبتها ، وإنما أكتفى بتحديد العقوبات ، وترك لسلطة التأديب أن تختار من بينها ما يتلاءم وخطورة المخالفة التي تثبت قبل العمل . والملامة هي تناسب بين درجة خطورة المخالفة ، وبين نوع الجزاء ومقداره .

وقد سارت المحكة الادارية العليا في بداية عهدها على أن تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى في نطاق القانون ، من الملامات التي تفرد الإدارة بتقديرها وتخرج عن رقابة القضاء الادارى ، الا أنه في نوفمبر ١٩٦١ بعد انشاء المحاكم التأديبية بغفرة عكلت المحكة الادارية العليا ومن ورائها محكة القضاء الادارى عن هذا الاتجاه، واستقر القضاء الادارى على ترخص السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية في تقدير العقوبة بشرط أن تكون متلائمة مع الذنب الادارى ، الامر الذى يخضع للرقابة القضائية باعتبار أن الشارع يستهدف في الواقع اختيار العقوبة المناسبة حتى تتحقق الغاية من التأديب ومع حرية السلطات التأديبية في الاختيار . أنه ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أية سلطة تقديرية أخرى ، الا يشوب استعمالها « غلو » ذلك أنه متى لصق هذا العيب بممارسة السلطة التقديرية خرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم خضع لرقابة القضاء الادارى . وبذلك اقرت المحكة الادارية العليا للقضاء الادارى بسلطته في الرقابة على ممارسات سلطة التأديب اذا ما اتسبت بعدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره .

على أنه قبل التصدى « لنظرية الغلو » هذه تقرر أنه باستقرار مجموع الاحكام التى اصدرتها المحكة الادارية العليا في هذا الشأن يبين أن هذه المحكة تبد رقابتها كلها تحسست شططا صارخا في الجزاء ،

فتتدخل لانتزاله الى الحد المناسب ، فان لم تصل المغارقة في الجزاء الى هذا الحد الصارخ ، بأن كان بالإسسه هو مجرد شدة فيه ، فان المحكمة تقر بمشروعيته وتنحصر رقابتها عنه .

(راجع فيما تقدم د. السيد محيد ابراهيم في مقالته « الرقابة القضائية على ملاءمة القرارات التأديبية » - مجلة العلوم الادارية - السنة الخامسة - العدد الثاني - ص ٢٦٥ وما بعدها . وايضا مؤلفه « شرح نظام العاملين المدنيين بالدولة » طبعة ١٩٦٦ ص ٥٣٦ وما بعدها) .

تأييد نظرية الغلو :

ويلقى المستشار الدكتور أحمد موسى على هذا الاتجاه الذى سارت فيه المحكمة الادارية العليا بأنه يستحق كل تقدير وتشجيع بل هو مغفرة لمجلس الدولة يعتز به . (مقالته عن دعاوى الادارة امام القضاء الادارى - سابق الاشارة اليها - ص ٢٥) .

وقد ذهب عدد من فقهاء القانون الادارى الى تأييد نظرية الغلو التى اعتنقتها المحكمة الادارية العليا وان كانوا قد اختلفوا في تأصيل هذا القضاء . فيذكر الاستاذ الدكتور فؤاد العطار (القضاء الادارى - ص ٨٤٥) « أن السلطات التأديبية تبأشر اختصاصها بواسطة موظفين ، أى أشخاص آدميين وهؤلاء الموظفون غير معصومين من الخطأ كما أن اختصاص السلطات التأديبية في هذا الصدد لا يعدو أن يكون اختصاصا يباشره أعضاؤها وفقا للنصوص القانونية ، لا أعمالا لحق شخصى مصاحب للوظيفة ، يضاف الى ذلك أن مدلول كلمة « الملائمة » لغة تنيد المطابقة لا الهوى والتحكم من جانب السلطات التأديبية ، وأخيرا ، فان الشارع حين تدرج في النص على الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين - عملا بأحكام القانون - لم يهدف بذلك الى أن تنفرد السلطات التأديبية بتوقيع الجزاء بلا معقب عليها فيه ، وإنما قصد بهذا التدرج أن يقاس الجزاء بها يثبت من خطأ ، أى أن يكون هناك تناسق بين التهمة والعقاب ... فإذا تبين أن القرار مبنى على عدم الملائمة الظاهرة بين التهمة والعقاب ، وقع قرار السلطات التأديبية مخالفا للقانون وتعين إبطاله » .

والى ذات الرأى ينتهى الدكتور عبد الفتاح حسن (التاديب فى الوظيفة العامة — ص ٢٨٢ وما بعدها) ، فالامر عنده يتردد بين مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة ولكنه ينتهى الى ترجيح القول بأن الغاء القرار فى هذه الحالة يكون على أساس مخالفة القانون فى روحه ومعناه باعتبار أن المشرع وقد نص على عدد من الجزاءات أنها قصد الى أن تختار السلطة التأديبية من بينها ما يناسب صدقا وعدلا المخالفة المرتكبة .

وتقريب من ذلك أيضا قول الدكتور محمد حسن عبد العال أن رقابة الغلو هى الرقابة التصوى على السبب (فكرة السبب فى القرار الإدارى ١٩٧١ — ص ١٥٤) وقول الدكتور عصام عبد الوهلب البرزنجى أن رقابة الغلو أنها ترتبط برقابة ميووب السبب (السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية ١٩٧٠ — ص ٤٣٦ و٤٣٨ و٤٤١) .

وهناك رأى حديث يسند قضاء الغلو الى نظرية التعسف فى استعمال الحقوق الإدارية ويخلص الى القول : « بأن رقابة الغلو تعتبر إحدى صور نظرية التعسف فى استعمال الحق أو السلطة . ذلك أنه من المسلم أن اختيار العقوبة المناسبة لخطأ تأديبى ثبت فى حق الموظف هو من السلطات التقديرية للإدارة ، وبعبارة أخرى ، أن هذا الاختيار من حقها إلا أن هذا الحق ، شأنه شأن أى حق آخر ، يخضع لفكرة عدم التعسف فى استعماله . ومبنى التعسف فى هذه الحالة هو أن تختار السلطة التأديبية جزاء منتهى التناسب فى شدته وشططه بالذنب أو الخطأ الثابت فى حق الموظف . . ومما له دلالة أيضا فى هذا الشأن أن كثيرا من كبار فقهاء القانون الخاص قد انتهوا الى نفس التكيف بالنسبة للجزاءات التأديبية غير المتناسبة مع أخطاء العمال والتي تخضع لأحكام القانون الخاص » (الدكتور محمد مبرغنى خيري فى رسالته لنيل الدكتوراه بعنوان «التعسف فى استعمال الحقوق الإدارية — ١٩٧٢ — ص ٢٩٢ وما بعدها . وكذلك راجع تعليقه « المغالاة فى التساهل — التفریط » مجلة العلوم الإدارية — السنة السادسة عشرة — العدد الاول — ص ١٦٧) .

رفض نظرية الغلو :

بعد أن تواتر قضاء المحكمة الادارية العليا على النحو الذى أوضحناه بشأن تدخل القضاء الادارى بالرقابة على القرار التاديبى للغلو ، تناول الاستاذ الدكتور العميد سليمان الطباوى آ القرارات الادارية - طبعه ١٩٦٦ ص ٧٩ وقضاء التأديب طبعه ١٩٧١ ص ٦٥٩) هذا الاتجاه بالتحليل والتأصيل وخلص فى ذلك الى ملاحظات يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - أن هذا القضاء يعتبر مدا للرقابة القضائية الى نطاق السلطة التقديرية الواجب تركها للإدارة ، فى حين يجب ان تقتصر الرقابة على الحدود الخارجية للسلطة التقديرية للتأكد من أن الإدارة وضعت نفسها فى أحسن الظروف التى تمكنها من ممارستها وعلى رقابة ركن الغاية .

٢ - أن تحديد مدى الرقابة القضائية على أعمال الرقابة يقوم على التوفيق بين اعتبارين هما : ضمان حقوق الأفراد ودواعى فعالية الإدارة ، وفى مجال التأديب يتعين أن توضع فعالية الإدارة فى المقام الاول ذلك أن الإدارة ورجالها اقدر على تقدير خطورة الأفعال التى تصدر من العاملين وما ينجم عنها من اضرار بمصلحة العمل .

٣ - أن طبيعة النظام التاديبى ترفض فكرة التدرج والتناسب بين الأفعال والجزاءات الامر الذى استتبت اليه المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى ١٩٦١/١١/١١ وفى أحكام أخرى كثيرة .

٤ - أن المحكمة الادارية العليا لم توفق فى بعض التقديرات ، كثيرا ما تعول على تقاها الآثار المترتبة على الفعل فى حين يتعين النظر الى المخالفة ذاتها لا الى آثارها كذلك فانها قد تكيل بكيلين فى دعوتين متشابهتين .

مضلا عن ذلك فانها تمارس دور الرقابة فى التخفيف دون رفع العقوبة المبالغة فى الشفقة .

٥ - أن الترجمة الصحيحة لمعيب الغلو هى التعمسف فى استعمال السلطة او الانحراف وما دام الامر كذلك فان تغيير التسمية لا يغير من

جوهر الاشياء فلا يجب أن يبيع القضاء لنفسه في حالة الغلو ما لا يباح في حالة رقابة عيب الانحراف بالسلطة .

٦ — اذا كانت المحكمة الادارية العليا لا تبيع لنفسها أن تعقب على الرئيس الادارى الا في حدود اساءة استعمال السلطة فكيف تبيع لنفسها التعقيب على المحكمة التأديبية فيما يتعلق بتقدير تناسب الجزاء .

٧ — أنه لا يمكن اسناد قضاء المحكمة الادارية العليا الى عيب مخالفة القانون الا اذا كنا بصدد اختصاص مقيد ، ولا خلاف في أن هذه ممارسة لسلطة تقديرية سواء من الجهة الادارية او المحكمة التأديبية .

ويعد أن عرض المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن الآراء المؤيدة والمعارضة لرقابة الجزاء التأديبي على سند من عيب الغلو (مقالته « اتجاهات جديدة في قضاء المحكمة الادارية العليا في مجال التأديب — مجلة العلوم الادارية . العدد الاول — يونية ١٩٧٩ — ص ١٢١ وما بعدها) تصدى لمناقشة مذهب المحكمة الادارية العليا واتجاهات الفقه ، وخلص (ص ١٥٧) الى أنه يرى أن القضاء الادارى في حل من أن يلغى القرار الادارى التأديبي الصادر من الجهة الادارية ، اذا تضمن جزاء مسرفا في الشدة او ممعنا في الرأفة متى أرتلت المحكمة أن الجزاء بحالته ليس فيه خير على حسن سير المرافق العامة ويجاني المصلحة العامة . والقضاء الادارى هنا لا يلغى القرار لعدم التناسب ولكنه يستند في الغائه الى عيب من عيوب تجاوز السلطة وهو اساءة استعمال السلطة (الانحراف بالسلطة) والمعيار هنا موضوعي وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، أما عدم الملامة الظاهرة فهو ليس معيارا لعيب الانحراف كما ذهبت المحكمة الادارية العليا ، بل هو قرينة على العيب يكملها بحث ما اذا كان القرار بحالته يحقق حسن سير المرافق العامة ومقتضيات المصلحة العامة . فالانحراف بالسلطة ليس مسألة ذاتية ونفسية فقط ، بل هو فكرة موضوعية بالدرجة الاولى . ولقد أشرنا في بحث سابق الى أن المصلحة العامة تشتمل على عنصرين أحدهما ذاتي يخص بواعث رجل الادارة والآخر موضوعي يتصل بالغاية الحقيقية التي استهدفها القانون من مزاولة النشاط . (راجع أيضا مؤلف الدكتور محمد مصطفى حسن في « السلطة التقديرية في القرارات الادارية — طبعة ١٩٧٤ — ص ٢٩٩ وما بعدها) .

الفرع الخامس — الأثر المباشر للقانون التأديبي ،
وقاعدة القانون الأصلح للمتهم

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

وقوع المخالفة في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام
موظفي الدولة وصدر الحكم النهائي في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة من شأنه تطبيق الجزاءات الواردة
في المادة ٦١ من القانون الأخير دون الجزاءات الواردة في المادة ٨٤ من
القانون الاول .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي في ظله وقع هذا الاخلال
وصدر الحكم المطعون فيه قد النى بمقتضى قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن في المادة الثانية من مواد اصداره
النص على هذا الالغاء صراحة وعلى أن يلغى كل حكم يخالف احكامه .

وما دام أن هذا القانون الأخير قد حدد في المادة ٦١ منه الجزاءات
التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين شاعلى الدرجات دون الثالثة
في سنة بنود بادئا بأخفها وطأة وهى (١) الإنذار (٢) الخصم من المرتب
لمدة لا تجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة
لا تجاوز ثلاثة أشهر (٤) الحرمان من العلاوة (٥) الوقف عن العمل بغير
مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تجاوز ستة أشهر (٦) الفصل من الوظيفة —
وبذلك يكون هذا القانون قد النى ثلاثة من الجزاءات التى كان يجوز
توقيعها وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هى :

(١) خفض المرتب (٢) خفض الدرجة (٣) خفض المرتب والدرجة
وهذا الجزاء الأخير هو الذى قضى به الحكم المطعون فيه .

وانه لا محل للقول بأن الجزاءات الثلاث المذكورة لا زالت قائمة

ويجوز توقيعها على العاملين بالدولة لورود النص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ذلك أنه بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد أشار في ديباجته إلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وقضى في مادته الثانية بأن يلغى كل حكم يخالف أحكامه — فإن المادة الثانية من القانون المدني أذقت بأنه (لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر تواعده ذلك التشريع) أنها قصدت في ضوء المذكرة التفسيرية لذلك القانون إلى تقرير صورتين للنسخ التشريعي وهما النسخ الصريح والنسخ الضمني وأن للنسخ الضمني صورتين فلما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيمًا كاملاً وضما من الأوضاع أفرد له تشريع سابق وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً إذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع اللاحق بالبدا الذي أسس عليه التشريع السابق وفي غير هذه الحالة لا يتناول إلا النصوص التي تتعارض تعارضاً مطلقاً مع نصوص التشريع الجديد — ولما كانت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمنت في شأن العاملين المدنيين بالدولة أحكاماً خاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم تتعارض مع أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فإن هذه المادة الأخيرة تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها التعارض بين حكمها وحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم لا يسوغ الاستناد إليها للقول بأنه يجوز توقيع جزاءات خفض الرتب وخفض الدرجة على العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لهذا القانون .

ومن حيث أنه وقد قامت بالحكم المطعون فيه حالة من أحوال الطعن أمام هذه المحكمة تستوجب إلغاء — على الوجه السابق بيانه — والحكم على الطاعن بالجزاء المناسب لما ثبت وقوعه منه من مخالفات فإن مركزه القانوني في شأن الجزاء الذي يوقع عليه يظل معلقاً إلى أن يفصل في الطعن الراهن بصدد هذا الحكم — ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيها تضمنته من إلغاء جزاءات خفض الرتب وخفض الدرجة

تسرى على حالته باثر حال مباشر بحيث لا يجوز توقيع أحد هذه الجزاءات عليه .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين يسرى باثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به - امتناع توقيع عقوبة تأديبية في ظله لم يرد بشأنها نص فيه حتى ولو كانت سارية وقت وقوع المخالفة - كمقوبة خفض الدرجة التي لم ترد ضمن العقوبات المنصوص عليها فيه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين والذي يطبق باثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به قد افى جميع الاحكام المخالفة لاحكامه فان من مقتضى ذلك الا توضع عقوبة على الموظف في ظل القانون الجديد لم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كانت منصوصاً عليها في قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المخالفة .

(طعن ١٣١١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

صدور الحكم التأديبي بعقوبة خفض الراتب — إلغاء هذه العقوبة بمقتضى تنظيم قانونى لاحق له — ليس له من اثر على الحكم — وجوب بحث سلامة تطبيق الحكم التأديبي للقانون على أساس القرارات والقواعد التنظيمية التى كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما ذهب اليه الطاعن فى صحيفة طعنه — من ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اذ قضى بخفض أجره مع ان القانون المذكور لا ينص على عقوبة خفض الراتب — لا حجة فى ذلك لان الطاعن من موظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية الذين يخضعون لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام الموظفين بتلك الهيئة والقرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ المنفذ له والقرار الوزارى رقم ١٠٨ الصادر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بلاثحة الجزاءات بالنسبة لموظفى الهيئة ، وقد تضمنت هذه القرارات عقوبة خفض المرتب باعتبارها من العقوبات الجائز توقيعها على العاملين بالهيئة المذكورة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع بالطاعن بعقوبة خفض المرتب يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا مطن عليه فى هذا الشأن . ولا يغير من ذلك صدور القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ — الذى نص على استمرار العمل بالقرارات المعمول بها حالياً فى شئون العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية وذلك فيما لا يتعارض مع احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك انه وإن كان توقيع عقوبة خفض الراتب يتعارض مع نصوص القانون المشار اليه ، الا ان القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ ليس له من اثر على الحكم المطعون فيه الذى تبحت سلامة تطبيقه للقانون على اساس القرارات والقواعد التنظيمية التى كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها .

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

المقوبات التي يجوز توقيعها على شاغلي الفئة الثالثة فيها فوقها —
سريان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأثر مباشر على العاملين المخالفين
الذين لم تستقر مراكزهم حتى تاريخ العمل به .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه
من أدانة الطاعن للأسباب التي بنى عليها والتي تلخذ بها هذه
المحكمة إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بمجازاته بمتوبة الخصم
من مرتبه لمدة سبعة أيام في حين أنه كان يشغل وقت الحكم الدرجة
الثالثة ، وطبقا لما تقضى به المادة ٦١ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ فإن الجزاءات التي توقع على شاغلي الدرجات من الثالثة فما
توقها هي اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من
المكافأة وذلك في حدود الربيع وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يسرى بأثر مباشر
على الموظفين المخالفين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به
وبذلك يتمتع بتوقيع عقوبة تأديبية في ظله لم يرد بشأنها نص .

(طعن ٦٨٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

الحكم على شاغل الفئة الثالثة بعقوبة الوقف عن العمل في ظل
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يحيز توقيع هذه العقوبة على
شاغل تلك الفئة — صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أثناء نظر الطعن
في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — أجازته توقيع هذه العقوبة مع

صرف نصف المرتب — تعديل الحكم بجائزة المطعون ضده بالوقف عن العمل مع صرف نصف مرتبه .

ملخص الحكم :

أن المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قد عدت الجزاءات التأديبية ومن بينها « الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تجاوز ستة أشهر » ونصت في فقرتها الثانية على أنه « بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم إلا العقوبات الآتية :

(١) اللوم . (٢) الإحالة الى المعاش . (٣) العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع ، « وانه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذه المادة بتوقيعه جزاء الوقف عن العمل على المطعون ضده مع أنه كان يشغل الدرجة الثالثة عند صدوره الا أن هذا الحكم وقد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا فانه لم يكتسب بعد حصانة الحكم النهائي ذى الحجية القانونية القاطعة ، ولما كان قد صدر أثناء نظر هذا الطعن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى ألغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ونص في المادة ٥٧ منه على بيان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين ومن بينها جزاء « الوقف عن العمل مع صرف نصف الأجر لمدة لا تجاوز ستة أشهر » وأما بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا والفئة الوظيفية التى يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها فلا توقع عليهم إلا العقوبات الآتية :

التنبيه — اللوم — العزل من الوظيفة .. الإحالة الى المعاش .
» لذلك فان هذا النص الجديد يسرى بأثر مباشر على المنازعة » .

ومن حيث أن المطعون ضده كان وقت صدور الحكم يشغل الدرجة الثالثة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فانه يكون قد أصبح طبقاً للجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ شاغلاً لوظيفة من المستوى الأول (مربوطها ٦٨٤ — ١٤٠٠ جنيها) ، ومن ثم تنطبق عليه

الجزاءات التأديبية الواردة بصدر المادة ٥٧ من هذا القانون كما سلف
البيان .

ومن حيث أن هذه المادة أجازت توقيع جزاء الوقف على من في مركز
المطعون ضده إلا أنها اشترطت ألا يحرم من أكثر من نصف راتبه عن
مدة الوقف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرن جزاء الوقف شهرا
الموقع على المطعون ضده بحرمانه من كل مرتبه عن مدة الوقف فإنه يتعين
تعديله في الخصوصية الأخيرة والحكم بجازاة المطعون ضده بالوقف عن
العمل لمدة شهر واحد مع صرف نصف مرتبه عن هذه الفترة مع التزام
الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٥٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

عقوبة العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة — النص في المادة
٣٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين على عدم جواز حرمان المتنفع
أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع
— تطبيق هذا النص بالنظر حال مباشر على واقعة الدعوى بحسبانه القانون
الاصح وأخذا بالحكمة التشريعية التي صدر عنها — تعديل حكم المحكمة
التأديبية بالعزل مع الحرمان من نصف المعاش أو المكافأة بقصر الحرمان
على ربع المعاش أو المكافأة .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار
قانون التامين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين
الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد
١٠٠ بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتبارا من أول الشهر
التالي لتاريخ نشره طبقا لنص مادته الثالثة من قانون الاصدار ويقضى

في المادة ٣٦ منه بأن « استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة الا بحكم تاديبى وفي حدود الربع » .

ومن حيث انه ولئن كان المجال الزمنى الحقيقى لتطبيق القوانين الجديد لا يبدأ الا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية او بعد فوات ميعاد يحدد من هذا النشر ، غير أنه لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات المشار اليه ، قد صدر وعمل به قبل الحكم نهائيا فيما نسب الى الطامن وتضمن حكما فيه مزية للمتهم في المادة ٣٦ كما يتضح من نصها السالف البيان . لذلك يتعين تطبيق مضمون هذه المادة على واقعة هذه الدعوى أمعالا للأثر الحال والمباشر لذلك القانون وللنتيجة الفورية المترتبة عليه ، تنفيذا لمضمونه ومقتضاه ، وقد توافرت له قوته الملزمة بحسبانه القانون الاصلح واهتداء بالحكمة التشريعية التى صدر منها وتحقيقا للغاية التى يهدف اليها ولا سيما ان أمر تقرير بقاء الطامن فى الخدمة أو انقطاع رابطة التوظيف بينه وبين الدولة وقت العمل بهذا القانون كان لا يزال بيد القضاء .

ومن حيث انه وأن أصبح للطامن بصور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمين والمعاشات ، حق ثابت فى عدم الحرمان من المعاش أو المكافأة الا بحكم تاديبى وفي حدود الربع ، الا أن طعنه قد قام على أساس الأسباب الموضحة آنفا . ومن ثم يكون طعنه بحالته التى عرض بها غير مستند الى أساس سليم مما يتعين معه القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به من حرمانه من نصف معاشه أو مكافأته بقصر الحرمان على ربع المعاش أو المكافأة . . وذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مع تأييد الحكم فيها عدا ذلك والزام الطامن بالمصروفات .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمينات والمعاشات - النص
في هذا القانون على عدم جواز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش
أو المكافأة إلا بحكم تليبي وفي حدود الربع - سريان هذا الحكم على
جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل به - مقتضى ذلك أعماله بالنسبة
للموظف المحكوم تاديبيا بعزله مع حرمانه من المعاش أو المكافأة قبل نفاذ
القانون متى كان هذا الحكم قد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا -
اثره تعديل الحكم المطعون فيه وقصر الحرمان على الربع فقط .

ملخص الحكم :

انه وان كان الحكم التأديبي المطعون فيه قد اصاب وجه الحق فيما
انتهى اليه بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ من أن المتهم ما برح سادرا
في غيه واصم اذنيه عن نداء المصلحة العامة ، ومن ثم كان لزاما استئصاله
من جسم الجهاز الحكومي بعد اذ اضحى غير أهل للبقاء في وظيفته ، مع
حرمانه مما قد يستحقه من معاش أو مكافأة ، الا انه صدر ونشر بعد ذلك
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتأمينات والمعاشات ، ونص في
المادة ٣٦ منه على انه « لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من
المعاش أو المكافأة الا بحكم تاديبى وفي حدود الربع » كما نص في المادة
٣ منه على سريان الاحكام الواردة في بعض موادها ومنها المادة ٣٦ على
جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون اى اعتبارا من ٢ مايو
سنة ١٩٦٣ . واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٦ من ديسمبر
سنة ١٩٦١ بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة ، مع حرمانه من المعاش
أو المكافأة قبل صدور ونشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ففنى عن
البيان أن هذا الحكم وقد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ، لم
يكتسب بعد حصانة الحكم النهائية ذى الحجية القانونية القاطعة . فالى
أن يفصل في الطعن الراهن بصور. هذا الحكم يظل امر الطاعن معلقا
في خصوص صلتة بالوظيفة العامة التى لم تنقطع بعد بحكم نهائى ، ومن

ثم فان احكام القانون الجديد رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تسرى على حالته باثر حال مباشر مما يترتب عليه تعديل الفقرة الاخيرة وحدها من منطوق الحكم المطعون فيه فيما قضى به من حرمان الطاعن من المعاش او المكافاة وقصر هذا الحرمان على الربع فقط .

(طعن ٧٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

نص المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على جواز الفصل مع الحرمان من المعاش والمكافاة في حدود الربع — صدور هذا الحكم أثناء نظري الدعوى بالغاء القرار التائيدى يوجب الغاء القرار فيها تضيئه من الحرمان فيما يزيد على ربع المكافاة .

ملخص الحكم :

بعد صدور القرار المطعون فيه صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من اول يولييه سنة ١٩٦٤ نالسا في المادة ٦١ على ان « الجزاءات التأنيبية التى يجوز توقيعها على العاطلين هي ... فقرة ٦ الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش او المكافاة او الحرمان من المعاش او المكافاة وذلك في حدود الربع » ، وقد جاء هذا الحكم مريدا الاحكام الواردة في المادة ٣٦ من قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . . ومن ثم ترى هذه المحكمة ائزال الاحكام السابقة الذكر على القرار المطعون فيه فيقتصر الحرمان من المكافاة على ربعها .

لذلك يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء القرار المطعون فيها تضيئه من حرمان المدعية فيما يزيد على ربع المكافاة التى قد تكون مستحقة لها .

(طعن ٥١٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

المادتان ٨٦ ، ١٠٢ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والفائه للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بما تضمنه من فئات وظيفته يكون هو الذى يسرى اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ — أساس ذلك : الاثر الفورى والمباشر للقانون — صدور حكم المحكمة التأديبية بعد نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — تنفيذ جزاء الخفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى يكون بتخفيض درجة العامل الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة من الدرجة التى كان يشغلها فى تاريخ احالته للمحاكمة التأديبية وفق ترتيب الدرجات الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون — مثال بالنسبة لتنفيذ حكم بخفض درجة العامل من الدرجة الثالثة الى الدرجة الرابعة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على انه « يلقى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما يلقى كل نص يخالف احكام القانون المرافق » كما نصت المادة (٣) من ذات القانون على انه « ... ويحل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٨ » . وتنص المادة (٨٦) من هذا القانون على انه « عند توقيع جزاء الخفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التى كان يشغلها عند احالته للمحاكمة ، مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى،برأعة شروط استحقاقها،وتحدد اتميمته فى الوظيفة الأدنى برأعة اتميمته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التى قضاه فى الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه ، عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء . ولا يجوز النظر فى ترقية الا بعد مضى سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء ... » .

كما تنص المادة (١٠٢) من القانون سالف الذكر على انه « ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم

٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكملة له ، الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم ، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) المرافق ، مع احتفاظهم بصفة شخصية بالاجور التي كانوا يتقاضونها ولو جاوزت نهاية الاجر المقرر لدرجات الوظائف المتولين اليها ... » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويده العمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ والثاني للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بما تضمنه من فئات وظيفية يكون هو الذي يسرى اعتبارا من التاريخ المذكور ، وعلى ذلك يكون تنفيذ جزاء خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة على احد العاملين الخاضعين لاحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بتخفيض درجته الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة حسب ترتيب درجات الوظائف المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، يتضح أن السيد المذكور كان يشغل وقت احواله للمحاكمة التأديبية في ١٩٧٨/٨/٢١ الدرجة الثالثة فمن ثم فان تنفيذ عقوبة خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجة المذكور الى وظيفة في الدرجة الأدنى من الدرجة التي كان يشغلها في تاريخ احواله للمحاكمة التأديبية وفق ترتيب الدرجات الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، اى الى وظيفة من الدرجة الرابعة ، حيث أن حالة المذكور كانت بعد ١٩٧٨/٧/١ (اى بعد سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) مما يجعل القرار الإداري رقم ٥٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ سليما ومتفقا مع صحيح حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ الحكم التأديبي الصادر بعقوبة خفض الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجة السيد المذكور الى وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية .

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

انزال عقوبة معينة مشروط بأن تكون هذه العقوبة واردة في القانون النافذ وقت توقيع العقوبة بصرف النظر عن القانون الواجب التطبيق في تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية - أساس ذلك : قاعدة الاثر الفوري والمباشر للقانون .

ملخص الحكم :

أن المادة الثانية من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة نصت على أن يلغى القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ويلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن يعمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه متى كانت المخالفات التأديبية غير واردة في قوانين العاملين المختلفة على سبيل الحصر كما أن المشرع لم يحدد عقوبة لكل مخالفة وإنما اعتبر المشرع كل خروج على واجبات الوظيفة ومقتضياتها مخالفة تأديبية تستوجب توقيع أحد العقوبات الواردة في القانون ومن ثم فإن انزال عقوبة معينة مشروط بأن تكون هذه العقوبة واردة في القانون النافذ وقت توقيعها بصرف النظر عن تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية وذلك تطبيقاً لقاعدة الاثر الفوري والمباشر للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الحرمان من العلاوة وكانت هذه العقوبة قد ألغيت بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين في الدولة ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بتوقيعه أحد العقوبات التي لم ترد به .

ومن حيث أنه بالرجوع الى التحقيقات التي أجريت مع المطعون ضده فإن هذه المحكية تطعن الى ارتكابه للمخالفات التي اثبتتها الحكم المطعون

فيه في حته ونأخذ بالاسباب التي تضمنها اسبابا لها تؤدي الى مساطته
تاديبيا وتوقيع احدى العقوبات الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
المشار اليه .

(طعن ٤٨١ لسنة ٢٦ ق١ — جلسة ١٩٨٤/٦/١)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اثناء نظر الدعوى التاديبية —
العقوبات التاديبية الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هي الواجبة
التطبيق — اساس ذلك : الاثر الفوري المباشر للقانون — قوانين العاملين
بالتقطاع العام لم تحدد العقوبات بالنظر الى المخالفات التاديبية كل على
حده وانما حددت العقوبات وتركت للسلطة التاديبية توقيع العقوبة
المناسبة وقت الجزاء .

ملخص الحكم :

أن ما يدفع به الطاعن من أنه لا يجوز توقيع العقوبات المنصوص
عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن الطاعن قد انتهت خدبته
قبل العمل به مردود عليه بما سبق بيانه من أسباب — بالإضافة الى أن
الدعوى المقامة ضده كانت قائمة أمام المحكمة التاديبية وقت سريان القانون
المشار اليه ومن ثم فإن العقوبات الواردة في هذا القانون تكون هي
الواجبة التطبيق أعمالا للأثر الفوري المباشر للقانون ولا يعتبر ذلك تطبيقا
للقانون بأثر رجعي ذلك لأن قوانين العاملين بالتقطاع العام لم تحدد
العقوبات بالنظر الى المخالفات التاديبية كل على حده وانما حددت
العقوبات التاديبية وتركت للسلطة التاديبية توقيع العقوبة المناسبة ولذلك
يكون لزوما تطبيق العقوبات المقررة وقت الجزاء باعتبار الاثر الفوري
للقانون يضاف الى ذلك أن العقوبة التي وقعت على الطاعن قد وردت في
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن فإنه يبين من الاطلاع على

الاوراق أن لجنة المشتريات العامة بالشركة المطعون ضدها والمشكلة من رئيس مجلس ادارة الشركة ومدير عام الشؤون المالية والادارية ومدير الشؤون التجارية ومدير عام المصانع وافقت في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ على شراء محرك مستعمل من شركة هليوبوليس للمعادن بوكالة البلج ببلغ ٢٦ الف جنيه وتضمن أمر الشراء توريد وتركيب المحرك سالف الذكر وتركيب صندوق تروس ببلغ الفى جنيه لجعله صالحا للتشغيل ، وبعد ان تم تركيب المحرك وصندوق التروس فشلت محاولات التشغيل فنقرر وقف العمل بالمحرك والصندوق .

ومن حيث أن ما نسب الى الطاعن في تقرير الاتهام من أنه وافق على توريد محرك كهربائى لوحدة انتاج الاكسوجين دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لفحصه بمعربة متخصصين للتحقق من مدى مطابقتها للمواصفات — هذه المخالفة ثابتة في حقه اذ ليس من بين أعضاء لجنة الشراء كما هو واضح بالتحقيقات التى اجريت،وكما تبين من الحكم المطعون فيه من له خبرة فنية في هذا الشأن فالطاعن ومدير المصانع تخصصهما العلمى هو الهندسة الميكانيكية والتحقق من سلامة المواصفات الفنية للمحرك المشار اليه تقتضى كفاءة فنية على مستوى عال لا تتحقق في الطاعن كما لا تتحقق في مدير المصانع بحكم مؤهلاته المالية « ص ٥٧ من تحقيق النيابة الادارية » ومن ثم فان ما يذهب اليه الطاعن من ان مدير المصانع بحكم وظيفته مسئول فنيا امام رئيس مجلس الادارة عن التحقق من سلامة الموتور امر لا يتفق مع الواقع كما ان القول بأن الموتور لم يثبت أن به عيوباً فنية وانما العيب الاساسى كان في علبه التروس المخفضة للسرعة اللازمة وهذا العيب لا يؤثر في صلاحية الموتور هذا القول مردود عليه بأن — الموتور بالحالة التى تم توريده بها لم يحقق الغرض الذى اشترى من اجله ، والناظر انه اودع بالمخازن لعدم صلاحيته .

(طعن ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

العبرة بالتشريع المعمول به وقت صدور حكم المحكمة التأديبية بتوقيع العقوبة — لا يجوز تطبيق التشريع المعمول به وقت ارتكاب المخالفة أو وقت اقامة الدعوى التأديبية — أساس ذلك : قاعدة الاثر المباشر للقانون .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه وقد استظهر ادانة الحالة في الاتهامات المسندة اليها الا انه أخطأ في تطبيق القانون عندما قضى بتوقيع عقوبة اللوم عليها بمقتضى أنها من شاغلى وظائف الادارة العليا عند أحالتها الى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث انه طبقا لنص المادة ٢/٨٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان عقوبة اللوم لاتتبع الا على شاغلى الوظائف العليا أو التى تبدأ من درجة مدير عام فما فوقها اذ العبرة بالتشريع المعمول به وقت توقيع العقوبة على المحال وليس وقت وقوع المخالفة أعمالا للآثر المباشر للقانون وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك كذلك وكثنت الحالة تشغل وقت أحالتها الى المحكمة التأديبية وظيفه من الفئة « ١٤٤٠/٨٧٦ » التى تعادل وظيفه من الدرجة الاولى ومن ثم فقد كان يتعين بمجازاتها بأحدى العقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم كان يتعين تعديل الحكم المطعون فيه فيها قضى به من مجازاة الحالة بعقوبة اللوم وبمجازاتها بأحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١/٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا انه وقد تبين ان الحالة قد أحيلت الى المعائن لبلوغها سن التقاعد على ما جرى بمذكرتها المقدمة الى هذه المحكمة دون ثمة انكار من جانب الجهة الادارية فمن ثم يتعين مجازاتها بالعقوبة المقررة لن انتهت خدمته

والمنصوص عليها في المادة ٨٨ من القانون المذكور والتي تتدرجها المحكمة بغرامة مقدارها مائة جنيه .

(طعن ١٧٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

تقاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

أقامة الدعوى التأديبية أمام المحكمة التأديبية في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أثناء نظر الدعوى التأديبية — صدور حكم المحكمة التأديبية بتوقيع عقوبة اللوم باعتبار المتهم يشغل وظيفة من الفئة الثانية طبقاً للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — غير صحيح — أساس ذلك : جزاء التنبيه واللوم يقتصر توقيعهما على شاغلي الوظائف العليا وقت صدور الحكم ومن ثم فلم يعد من الجائز بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ توقيع عقوبة اللوم على المتهم الذي يشغل وقت صدور الحكم وظيفة من الفئة الثانية أساس ذلك : الاثر الفوري والمباشر للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبها يتضح من الاوراق — في انه بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥ اتهمت النيابة الادارية الدعوى رقم ٨٢ لسنة ٢٠ ق أمام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد السيدة ناظرة مدرسة العروة الوثقى الابتدائية المسائية بالفئة الثانية وذلك لمحاكمتها عما هو منسوب اليها بتقرير الاتهام من انها في خلال شهر فبراير سنة ١٩٧٧ بادارة شرق الاسكندرية التعليمية لم تؤد اعمالها بدقة وأمانة بان امتنعت عن تقديم استمارات امتحان التلاميذ السنة المبينة اسماؤهم بالاوراق مما أدى الى حرمانهم من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية للعام الدراسي ٧٧/٧٦ مخالفة بذلك التعليمات التي تقضى بدخول جميع التلاميذ المتبقين بالصف السادس الابتدائي الامتحان وفي سبيل ذلك حصلت بطريق الضغط

والتحليل على اقرارات من اربعة من اولياء الامور تفيد عدم رغبتهم في التقدم للامتحان لضعف مستواهم أو للمرض وذلك على النحو الوارد بالاوراق مرتكبة بذلك المخالفة الادارية المنصوص عليها في المادتين ١/٢٥ ، ٤ ، ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وطلبت النيابة الادارية محاکمتها بالمواد ٥٧ ، ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية والمادتين ١/١٥ ، ١/١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ودفعت المحالة الاتهام بأن مسؤولية عدم دخول الستة تلاميذ المتوه عنهم بالاوراق امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية عام ١٩٧٧/٧٦ يقع اساسا على عاتق اولياء امورهم سواء بخطئهم أو اهمالهم أو بمحض ارادتهم فضلا عن مسؤولية تحرير الاستمارات وموجبة القسم ورئيس القطاع اذ أنها لم تمتنع عن تقديم استمارات لاولئك التلاميذ ولم تعترض على دخولهم الامتحان المشار اليه وكل ما فعلته هو أنها اتصلت باولياء امورهم واستدعتهم وقدم من لم يرغب في دخول ابنه الامتحان اقرارا بذلك بمحض ارادته دون ضغط أو تحايل وطلبت الحكم ببرائتها مما أسند اليها .

وبجلسة ١٩٧٩/٤/٢٨ أصدرت المحكمة حكمها الطعنين القاضي بمجازاة وأقامت قضاؤها على ان الثابت بالتحقيقات ان أعضاء لجنة تحرير الاستمارات المشار اليها وهم و وقد أعترفن بأن المحالة أمرتهم بتحرير ٢٦ استمارة فقط من مجموع الاستمارات البالغ عددها ٧٢ استمارة مستعمدة استمارات ستة تلاميذ من دخول ذلك الامتحان وذلك حفاظا على النتيجة المدرسية في نهاية العام ونسبة النجاح بها وأنهن قمن بتنفيذ أمر المحالة وان كن لم يحصلن منها على اقرار كتابي بذلك وقد صدر قرار بجازاتهن على ذلك وقد تأيد ذلك بما شهدت به والدلة الظهيرة من أن المحالة لم تحرر لابتنتها استمارة دخول الامتحان وانها جعلتها توضع الورقة ولم تعرف مضمونها واستبان لها فيما بعد أنها اقرار بعدم رغبتها في دخول امتحان الدور الاول وهو ما شهد به باتى اولياء امور التلاميذ الذين حرموا من دخول الامتحان الامر الذى يشكل فى حق المحالة مخالفة خطيرة لواجبات

وظيفتها مما يوجب مجازاتها باللوم باعتبارها تشغل وظيفة من الفئة الثانية طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان مبنى الطعن المائل ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى نص فى مادته الثانية على إلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين السابق قد اصبح معمولا به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٧٨ ومن ثم فانه يتعين اعتبارا من هذا التاريخ الالتزام بالجزاءات التأديبية الواردة فى القانون الجديد ولما كانت المادة ٨٠ من القانون المشار اليه قد نصت على ان الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى (١) الانذار (٢) تأجيل مواعيد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) الفصل من الخدمة .

أما بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا فلا توقع عليه الا الجزاءات التالية (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) الاحالة الى المهام (٤) الفصل من الخدمة .

ومما زاد هذا النص أن جزاء التنبيه واللوم يقتصر توقيعها على شاغلى الوظائف العليا على خلاف ما كان معمولا به فى ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ومن ثم فلم يعد من الجائز بعد صدور القانون المذكور تطبيق عقوبة اللوم على المحالة حيث أنها تشغل وظيفة من الفئة الثانية وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فيما انتهى اليه من ادالة العاملة المحالة نيبا هو منسوب اليها ما ثبت فى حقها يقينا من خروجها على مقتضى الواجب فى أداء عملها فتسببت فى حرمان ستة تلاميذ من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية لعام ١٩٧٧/٧٦ مخالفة بذلك التعليمات التى تنص بدخول جميع التلاميذ المقيدى بالصف السادس الابتدائى الامتحان المذكور وذلك بقصد رفع نسبة النجاح بالدرسة التى تعمل ناظرة لها مضحجة فى سبيل ذلك

بمستقبل هؤلاء التلاميذ وقد لجأت في سبيل تحقيق هذه الغاية الى وسائل احتيالية للحصول على اقرارات من اولياء امور التلاميذ بعدم رغبتهم في دخول ابنائهم الامتحان مستغلة جهل بعضهم بالقراءة والكتابة وبالضغط على البعض الآخر ومساومتهم وقد شهد بذلك جميع اولياء امور التلاميذ الذين حرموا من دخول الامتحان ، كما أكد أقوالهم جميع أعضاء لجنة تحرير الاستمارات الذين قرروا انها أمرتهم بتحرير عدد ٢٦ استمارة فقط من مجموع الاستمارات البالغ عددهم ٣٢ استمارة بقصد حرمان التلاميذ الستة من دخول امتحان الدور الاول للشهادة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ كما اعترفت للبحكة ذاتها بانها قامت بالاتصال بأولياء امور التلاميذ المشار اليهم وطلبت منهم التوقيع على اقرارات برغبتهم في عدم دخول ابنائهم الامتحان وان كانت قد خفت من وقع هذه المخالفة بان التوقيع على هذه الاقرارات قد تم بحض ارادتهم الامر الذي تظاهر على أن الحالة قد خرجت على مقتضى الواجب لاداء وظيفتها بالتضحية بمستقبل التلاميذ المشار اليهم ومخالفة التعليمات الصادرة اليها بعدم جواز حرمان أى تلميذ في الصف السادس الابتدائي من دخول امتحان الدورين في الشهادة الابتدائية .

ومن حيث أن مثار الطعن في الحكم المذكور ينحصر — في عدم جواز تطبيق عقوبة اللوم على العاملة المطعون ضدها نظرا لانها تشغل وظيفة من الفئة الثانية « الدرجة الاولى » نظرا لان هذا الجزء لا ينطبق الا على العاملين بالوظائف العليا .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٥ اقامت النيابة الادارية الدعوى رقم ٨٢ لسنة ٢٠ ق لحكمة عها هو منسوب اليها بتقرير الاتهام على الوجه المبين آتفا ، واثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة الثالثة منه على أن يعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧٨ كما نصت المادة ٨٠ من القانون المذكور على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي (١) الانذار (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) ... (١١) الفصل من الخدمة .

اما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا
الجزاءات التالية (١) التنبيه (٢) اللوم (٣) الاحالة الى المعاش
(٤) الفصل من الخدمة .

ومقتضى النص المتقدم أن جزائى التنبيه واللوم تقتصر توقعيها على
شاغلي الوظائف العليا دون باقى العاملين الذين تطبق عليهم الجزاءات
الواردة بصدر هذه المادة فى البنود من (١) الى (١١) وليس من بينها
جزاءات التنبيه او اللوم التى خصصها الشارع لتوقيعها على شاغلي الوظائف
العليا وذلك على خلاف القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى كان يجيز
تطبيقها على العاملين الشاغلين للوظائف التى تبدأ مربوطها ببلغ ٨٧٦ ج
« الفئة الثانية » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقد صدر
وأصبح نافذ المفعول اثناء نظر الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم
المطعون فيه فانه يصبح واجب التطبيق باثره المباشر فيما تقرره المحاكم
من جزاءات على الوجه الذى قرره المادة ٨٠ وخصت به كل طائفة من
العاملين طبقا للوظائف التى يشغلونها وتنزلها فى حق من ثبتت فى شأنه
المخالفة بحيث لا يسوغ لها أن تنزل بالعامل الا واحدا من الجزاءات الواردة
على سبيل الحصر بالمادة ٨٠ المشار اليها والمخصصة لطائفة العاملين التى
يتدرج فى عدادها العامل المحال فاذا كان الثابت من الاوراق أن العامل المحال
فى الواقعة المأثلة تشغل احدى وظائف الدرجة الاولى وهى ليس من
الوظائف العليا طبقا للجدول المرفق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار
اليه ومن ثم فلا يجوز توقيع أحد الجزاءات المخصصة لهذه الطائفة من
العاملين المدنيين بالدولة وأهمها جزاء التنبيه واللوم واذا وقعت المحكمة
فى هذا المخطو وأوقعت عقوبة اللوم على السيدة التى كانت تشغل
حتى تاريخ صدور الحكم الطعن وظيفية من الدرجة الاولى التى لا ترقى
الى مستوى الوظائف العليا فانهما تكون قد أخطلت فى تأويل القانون
وتطبيقه وأوردت حكمها موارد الطعن فيه بالالغاء ، الامر الذى يتعين معه
الحكم بالفائه فيما مضى به من توقيع عقوبة اللوم وتوقيع الجزاء المناسب
الجائز توقيعها على طائفة العاملين من غير شاغلي الوظائف العليا .

ومن حيث أن الدعوى قد أستوفت أوراقها مما لا وجه معه لاعادتها الى المحكمة لتطبيق العقوبة المناسبة السائغ تطبيقها قانونا .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المخالفة المنسوبة للعاملة قد ثبت في حقها ثبوتا يقينيا على — الوجه المتقدم — من واقع التحقيقات التي أجرتها كلا من الجهة الادارية والنيابة الادارية في هذا الشأن — وكانت المخالفة تشكل خروجاً على مقتضيات الوظيفة بمخالفتها للتعليمات الصادرة اليها من وكيل الوزارة المختص فضلاً عن رغبتها في التضحية بمستقبل بعض التلاميذ لرفع نسبة النجاح بمدرستها بعد أن بلغت نسبة النجاح فيها في العام السابق على المخالفة ٢٢٪ وهو تصرف لا يبرره حسن نيتها أو رغبتها في رفع نسبة النجاح للحفاظ على سمعة مدرستها مما يتعين معه أخذها بالشدّة الا أنه نظرا لمرور وقت طويل على بدء محاكمتها وما يربته الجزاء من آثار تبدأ من تاريخ توقيعه كان يمكن توقيعها لو أوقعت عليها المحكمة الجزاء الصحيح طبقاً للقانون في حينه فان المحكمة ترى في توقيع جزاء الخصم من الاجر لمدة خمسة عشر يوماً جزاء كافياً لردعها .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢٥ قى — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

الفرع السادس - ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

الغلت النظر لا يعتبر عقوبة تأديبية - عدم اختصاص القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار الصادر بالغات نظر الموظف .

ملخص الحكم :

أن الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الموظفين المعينين على وظائف دائمة قد عدتها المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ولم تورد من بينها الغات النظر ، الذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحى لتحذير الموظف وتوجيهه فى عمله ، دون أن يترتب عليه أحداث أثر فى مركزه القانونى ، ومن ثم فإن هذا اللغات لا يعد عقوبة إدارية تأديبية ، وبهذا الوصف لا يدخل طلب الغائه فى ولاية القضاء الإدارى المحددة فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(طعن ٤٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

جزاءات تأديبية - محددة على سبيل الحصر - القرار الصادر بخم فترات التأخير الصباحية من الإجازات الاعتيادية لا يعتبر جزاءاً تأديبياً - هو إجراء مصلحى قصد به تنظيم العمل - ليس مناه اسقاط استحقاق العامل للأيام المخصصة ، إنما يؤدى الى تقصير مدد الإجازة الاعتيادية مع الاحتفاظ له بها فى رصيد إجازاته ، أثر ذلك : اعتبار القرار صحيحاً ، جواز توقيع العقوبات التأديبية بالإضافة اليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (المادة ٨٤ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) قد عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالدولة ، وذلك على سبيل الحصر ، ولم يرد من بين تلك الجزاءات الخصم من الاجازات الاعتيادية ، ومن ثم فان هذا الاجراء لا يعتبر جزاء تأديبيا . وانما لا يعدو - في حقيقته - أن يكون تنظيما داخليا بحثا ، أو مجرد إجراء مصلحي ، قصد به حث العاملين على المحافظة على مواعيد العمل الرسمية ، وعلى ذلك فان الامر الإداري اذ قضى بالخصم من الاجازات الاعتيادية للعاملين ، مقابل التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، لم يتعد جزاء تأديبيا ، ولا يعتبر مخالفا للقانون في هذا الخصوص .

على انه لما كان نظام الاجازات الاعتيادية المقرر قانونا ، لا يسمح بخصم أى قدر من تلك الاجازات ، نظير التأخرات الصباحية ، ومن ثم فانه يرامى أن التجأ الجهة الادارية الى خصم أيام الاجازات الاعتيادية للعامل في حدود سبعة أيام مقابل التأخرات الصباحية ، ليس معناه اسقاط استحقاق العامل في هذا القدر نهائيا ، بحيث يحدد رصيده من تلك الاجازات على هذا الاساس ، بل أن الامر يكون متعلقا - في هذه الحالة - بتقصير مدة الاجازة الاعتيادية للعامل بالقدر المشار اليه ، مع الاحتفاظ له برصيده في الاجازات . ويجد هذا الاجراء سنده في المادة ٦١ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، اذ يجوز تقصير مدد الاجازات الاعتيادية لامتحانات تتعلق بمصلحة العمل ، ولا شك أن الخصم من الاجازات الاعتيادية مقابل التأخرات الصباحية ، أمر يقتضيه مصلح العمل ، مبناه حث العامل على المحافظة على مواعيد العمل الرسمية .

وعليه يتأكد انقضاء صفة الجزاء التأديبي عن الاجراء المشار اليه ، ولا يكون هناك تعارض مع نظام الاجازات الاعتيادية المقرر قانونا ، ويكون الامر متعلقا - فحسب - بتقصير مدة الاجازات الاعتيادية للعامل ، تبعا لسلوكه في الاخلال بواجب المحافظة على مواعيد العمل الرسمية . ومن

ثم فان توقيع جزاء تأديبي على العامل بسبب التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، بالإضافة الى الخصم من الاجازات الاعتيادية عن تلك التأخرات ، لا يعتبر ازدواجا في الجزاء عن ذات المخالفة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ما اتبع مع السيدين ، من توقيع جزاء تأديبي على كل منهما بسبب التأخرات الصباحية عن مواعيد العمل الرسمية ، بالإضافة الى خصم سبعة ايام من الاجازات الاعتيادية لكل منهما ، لا يعتبر ازدواجا في الجزاء عن ذات المخالفة ، وذلك تأسيسا على ان الخصم من الاجازات الاعتيادية - في هذا الخصوص - لا يعتبر جزاء تأديبيا .

(فتوى ١٧٥٥ ملف ١١١/٦/٨٦ في ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

مجازاة العامل بعقوبة الخصم من المرتب وانهذاره بالفصل اذا عاد الى ذلك مستقبلا لا يفيد تعددا للجزاء عن ثقب واحد - أساس ذلك : جزاء الخصم هو العقوبة الاشد بالنظر لما يترتب عليها من آثار وظرفية - ورود عبارة مع الانذار بالفصل تفيد التحذير من العودة الى ارتكاب ذات الفعل مستقبلا - ابعاد العامل عن الاعمال المالية وكل ما يترتب بها لا يعتبر جزاء لعدم وروده بالجزاءات التي نص عليها القانون - هو مجرد تنظيم داخلي لاجراء مصلحي تحقيقا لمصلحة العمل .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام الذي يسرى على الحالة المعروضة بين انه تعدد في المادة (٨) منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على العامل متدرجة من الاخف الى الاشد واقلاها عقوبة الانذار ثم يليها الخصم من المرتب ثم تندرج بعد ذلك الى الفصل من الخدمة .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار المطعون فيه قد نص بمجازاة العامل المذكور بالخصم من المرتب وإنذاره بالفصل إذا عاد الى ذلك مستقبلا ، الا أن هذا لا يفيد تعددا في توقيع الجزاء عن ذنب واحد ، إذ لا يستساغ القول بأن جهة الادارة قد قصت بذلك توقيع جزاء الخصم من المرتب فضلا عن جزاء الانذار الاخف وطأة وأقل اثرا بعد أن وقعت العقوبة الاشد وهي الخصم من المرتب لمدة عشرة أيام مما يترتب عليها من آثار وظيفية من بينها عدم جواز النظر في الترقية للمدة التي حددها القانون فضلا عن باقى الآثار الهامة الأخرى التي لا يضيف إليها جزاء الانذار أدنى اثر آخر . وورود عبارة مع أنذاره بالفصل إذا عاد لذلك مستقبلا . تنفيذ التحذير من مغبة العودة الى ارتكاب مثل هذا العمل بما يعنى أن جهة الادارة قد رأت أخذ المخالفة بالرافة هذه المرة الا أنها لن تكون كذلك مستقبلا .

وكذلك الحال بالنسبة لما ورد بالقرار المطعون فيه من « ابعاده عن الاعمال المالية وكل ما يتعلق بها » فان هذا لا يعتبر جزاء حيث لم يرد له ذكر بالقانون في تعادده للجزاءات ، وان كل ما تصد بذلك هو مجرد تنظيم داخلى بأجراء مصلح تحقيقا لمصلحة العمل .

(طعن ٦٠١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

الفصل بغير الطريق التلبيى ليس جزاء تلبيى — صدوره بناء على اتهام العامل في جريمة معينة يحول دون محاكمته عن الجريمة ذاتها — وجوب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الحالة — جواز إعادة تحريك الدعوى التلبيية اذا النى أو سحب القرار الصادر بفصل العامل بغير الطريق التلبيى .

ملخص الحكم :

انه وإن كان انتهاء خدمة العامل بقرار من رئيس الجمهورية حسبما أفصحت عنه الفقرة السادسة من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ليس جزاء تأديبيا ، وانما هو انتهاء لخدمة الموظف لعدم صلاحيته وهذا الحق في فصل العامل بغير الطريق التأديبي مقرر لرئيس الجمهورية في جميع التشريعات المنظمة لشئون العاملين المدنيين بالدولة والتي كان معمولاً به قبل العمل بقانون العاملين الجديد وبه تتمكن الجهة الادارية من اقضاء العامل عن وظيفته تحقيقاً للصحة العامة ودون الزام عليها بالانصاح عن اسباب فصله .

وانه وإن كان ذلك كذلك الا أن الثابت الذي مرحت به الاوراق أن فصل المظنون ضده بقرار من رئيس الجمهورية كان بسبب اتهامه بالجريمة التي يحاكم من اجلها ، واذا أن الفصل بقرار من رئيس الجمهورية والفصل كجزاء تأديبي يتفقان في انها انتهاء لخدمة الموظف جبرا عنه وبغير ارادته ومن ثم لا يتصور أن يرد احدهما على الآخر فمن فصل بقرار من رئيس الجمهورية لا يسوغ أن توقع عليه لذات السبب عقوبة الفصل كجزاء تأديبي ومن فصل كجزاء تأديبي لا يسوغ أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بفصله بغير الطريق التأديبي لان الفصل لا يرد على فصل .

ومتى كان الفصل من الخدمة هو أشد درجات الجزاء المنصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ فلا يسوغ أن توقع معه — وايا كانت اداته — عقوبة أخرى أصلية أخف منه من بين العقوبات التي نص عليها قانون العاملين المشار اليه لان الفصل من الخدمة يجب كل عقوبة أصلية أخرى أخف منه يمكن توقيعها من ذات الجريمة .

(طعن ٦١٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس التأديب العادى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى التأديبية تأسيسا على أن قرار تعيين المدعى باطل بطلانا مطلقا — ليس حكما بالعزل من الوظيفة — لا يترتب الاثر المنصوص عليه بالمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — أعمال هذا الاثر مقصور على حالة الفصل في موضوع الدعوى التأديبية بالادانة والعزل .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى قرار مجلس التأديب العادى الصادر فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ وهو قرار غير نهائى اذ كان قابلا للطعن فيه بالاستئناف واستأنف فعلا — يبين أن هذا المجلس قد اقتصر على الفصل فى اختصاصه بنظر الدعوى التأديبية — ولئن كان قد انتهى الى عدم اختصاصه بنظرها تأسيسا على أن قرار تعيين المدعى باطل بطلانا مطلقا الامر الذى رتب عليه أنه لا يعتبر من مداد موظفى الدولة الا أنه لم يكن من شأن هذا القرار غير النهائى الصادر بعدم الاختصاص اعتبار المدعى مفسولا من وظيفته فور صدوره — بل تم فصله تنفيذا للقرار الصادر فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٨ بسحب قرار تعيينه — أى أن مجرد صدور قرار مجلس التأديب العادى وانهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة بل ترتب هذا الاثر على قرار ادارى آخر هو سحب قرار تعيينه .

لذلك فلا يعتبر قرار مجلس التأديب العادى المشار اليه بمثابة قرار تأديبى بالعزل فلا يترتب عليه الاثر المنصوص عليه فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانت نقضى بأن « يترتب على الحكم بالعزل من الوظيفة من المجلس التأديبى وقف الموظف حتما رغم طعنه بالاستئناف » اذ أن مجال أعمال هذا النص أن يصدر قرار فى موضوع الدعوى التأديبية بالادانة والعزل .

الفرع السابع — عقوبات تاديبية جائز توقيعها

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها وفقا لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — تدرجها تصاعديا من حيث تغليب العقوبة — ورود عقوبة الخصم من المرتب في البند (٢) من المادة سائلة الذكر ، وعقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب في البند (٥) دليل على أن العقوبة الثانية أشد من الاولى — تميز كل من هاتين العقوبتين بكيان مستقل تليها عن الاخرى .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بينت الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين في تسعة بنود أوردتها في ترتيب تصاعدي من حيث تغليب العقوبة وكانت عقوبة الخصم من المرتب في البند (٢) وعقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب في البند (٥) فكان هذا دليلا على أن هذه العقوبة أشد من تلك ، ومع ذلك يتعين البحث فيما إذا كان هناك تجانس في الطبيعة بين هاتين العقوبتين بحيث يمكن أن تنطوي إحداها في الاخرى وتندمج فيها أم أن لكل منهما كيانا وقواما مستقلا يميزها عن الاخرى ويضفي عليها طبيعة خاصة .

ومن المسلم أن هاتين العقوبتين تلتقيان في حرمان الموظف من مرتبه في الفترة التي حددها القرار الصادر بالعقوبة الا أنها تتعدان وتختلفان من حيث سعة المدى في كل منهما من حيث السلطة التي تملك توقيع أي منهما ، فعقوبة الخصم من المرتب لا يمكن أن يجاوز مداها الشهرين في حين أن عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب يصل مداها الى ثلاثة شهور ، ومن ناحية أخرى فإن هذه العقوبة الأخيرة لا يملك توقيعها إلا المحاكم التأديبية على حين أن الخصم من المرتب هو عقوبة يجوز أن يوقعها الرئيس الإداري على الوجه المبين في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما تختلف كل من العقوبتين عن الاخرى في أنه في حالة الخصم من المرتب يستمر الموظف المعاقب في تادية عمله في حين أنه في العقوبة الأخرى يمنع

من تادية عمله وفي ذلك تغليظ العقاب ، ومتى كان الامر كذلك فلا ريب في أن كلا من العقوبتين تتميز بكيان مستقل تلبها عن الاخرى .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٣)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

عقوبتا الانذار والخصم من المرتب في الحدود المقررة لرؤساء المصالح في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة — تفويض مديري العموم بالديوان العام لوزارة المالية في توقيعها — قرار وزير المالية في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، الصادر في هذا الشأن — عدم انسحابه الى مديري العموم الذين يعملون بمصالح اخرى كمدير الإيرادات والمصرفات بمصلحة السكك الحديدية .

ملخص الحكم :

ان القول بأن مدير عام الإيرادات والمصرفات بمصلحة السكك الحديدية يعتبر رئيسا للإدارة العامة للإيرادات والمصرفات ويستفيد سلطته راسا من وزارة المالية اسوة بباقي زملائه رؤساء المصالح بترك الوزارة طبقا للقرار الوزاري الصادر من السيد وزير المالية في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ الذي خول رؤساء مصالح وزارة المالية سلطات شئون الموظفين الواردة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم يكون له توقيع الجزاءات المقررة في المادة ٨٥ منه باعتباره رئيس مصلحة — أن هذا القول غير صحيح ، ذلك أن قرار وزير المالية آنف الذكر إنما صدر في شأن مديري العموم بديوان عام الوزارة ، ومن ثم فلا ينسحب نصه على غير هؤلاء من مديري العموم بالوزارة الذين — وأن كانوا يتبعون وزارة المالية الا أنهم يعملون في وزارة أو مصلحة أو إدارة أخرى غير ديوان عام وزارة المالية . وحكمة ذلك ظاهرة ، وهي أن مديري العموم بوزارة المالية الذين يعملون في جهات أخرى غير ديوان عام الوزارة إنما يرأسون إدارات تابعة للوزارات أو المصالح التي يعملون بها ، فالسلطة الرئاسية بالنسبة

لموظفى هذه الادارات هى لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة بحسب الاحوال .

(طعن ٦٧٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

عدم استحقاق العامل المنقطع عن العمل بدون اذن لرتبه عن فترة الانقطاع يستتبع حرمانه من البدلات المقررة له عن مدة الانقطاع — سريان هذا الحكم بالنسبة للجزاءات التى توقع بالخصم من المرتب لاتحاد العلة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « تحدد بداية ونهاية اجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد فى الجدول رقم (١) المرفق » .

وتنص المادة ٤٢ من هذا القانون على انه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلى الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وذلك بحد اقصى ١٠٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة . ويصرف هذا البديل لشاغل الوظيفة المقرر لها ، وفى حالة خلوها يستحق لمن يقوم بامائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب » .

ويجوز لرئيس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية منح البدلات الاتية وتحديد نة كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وبمراعاة ما يلى :

١ — بدلات تقتضيها ظروف او مخاطر الوظيفة بحد اقصى ٤٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة .

٢ — بدل إقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء إقامتهم في هذه المناطق ، ولا يخضع هذا البديل للضرائب.

٣ — بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغلها من مزاولة المهنة وذلك في حدود الاعتبارات المالية المخصصة بالموازنة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ ، من الاجر الاساسي .

وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على أنه « لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة » .

وتنص المادة ٧٤ من القانون على أنه « اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره من مدة غيابة وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية » .

وتنص المادة ٧٨ من القانون على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » .

وتنص المادة ٨٠ من القانون على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : — ... (٣) الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة » .

وقد كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين ، بالدولة اللغى ينص على الاحكام سالفه الذكر في المواد ١٣ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧ .

ومفاد تلك النصوص أن العامل يستحق اجرا مقابل ما يؤديه من عمل وفقا للنظام الدرجات المنصوص عليه بجنول المرتبات بقانون العاملين، كما أنه يستحق بدلات ربط المشرع بينها وبين ما يؤديه من عمل برباط لا انفصام له وهي في ذلك تماثل الاجر أو الراتب المحدد في جدول المرتبات، فلقد ناط بدل التمثيل بشغل الوظيفة والقيام بأعبائها وعلق استحقاق باقيها على ظروف ومخاطر العمل — أو طبيعة المنطقة التي يؤدي بها

العمل أو الحرمان من مزاولة المهنة بسبب أداء العمل ، ومن ثم فإن البدلات بصفة عامة تعد مقابلا للعمل الذى يؤديه العامل شأنها فى ذلك شأن الراتب المقرر للعامل . لذلك فإن كل ما يؤدي الى حرمان العامل من المقابل المحدد للعمل يؤدي حتما الى حرمانه من تلك البدلات التى لا تختص فى هذا الصدد بطبيعة خاصة تغاير تلك التى يخضع لها المرتب الاصلى .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان توقيع جزاء الخصم من الراتب يهدف الى حرمان العامل من ثمار عمله وجهده لاخلاله بواجبات وظيفته او بكرامتها او لاهماله فى أداء العمل المنوط به فإن هذا الجزاء ينصرف الى كل ما ينتج من العمل فيشمل المرتب الاصلى والبدلات بغير تفرقة بينهما ، وبالمثل فانه لما كان العامل المنقطع بغير اذن لا يستحق أجره الاصلى لانه لم يؤد خلال فترة انقطاعه عملا فانه لا يستحق لذات العلة أيضا البدلات المقررة لهذا العمل .

ولما كانت البدلات مقررة للعمل ذاته وليس للعامل — فإن عدم أداء العمل أو الحرمان من ثماره يؤدي الى عدم استحقاقها ولو لم ينص فى قرار منحها على خضوعها للقواعد المطبقة على المرتب الاصلى ولا يؤثر فى ذلك أن للبدلات شروطا للاستحقاق تغاير تلك التى يستحق على أساسها المرتب لان تلك المغايرة ليس من شأنها الفصل بين العمل والبدلات المقررة له لذلك لا يسوغ القول باستحقاق البدلات عند حرمان العامل من الاجر بسبب الانقطاع أو بسبب الخصم من الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن توقيع جزاء الخصم من الاجر ، والانقطاع عن العمل ، يؤديان الى حرمان العامل من أجره الاصلى والبدلات المقررة له بسبب العمل المسند اليه .

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

عقوبة الوقف عن العمل مع الحرمان من المرتب خلال مدة الوقف — لا تستتبع ترتيب الاثر الخاص بتراخى الترقية نتيجة لعقوبة الخصم — من الراتب المخصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اساس ذلك خلو هذه المادة من النص على ترتيب هذا الاثر ، ولا محل لاجراء القياس أو الاستنباط في مجال العقوبات التأديبية وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق الا بالنص الصريح ، شاتها في ذلك ثلث العقوبات الجنائية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٠٣ من قانون الموظفين على أنه « لا يجوز ترقية موظف وقعت عليه عقوبة من العقوبات التأديبية المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات التالية . . الخ » ثم أخذت المادة في تبيان العقوبات التي اذا وقعت أحداها على الموظف استلزم الامر تراخى ترقيته الى الفترات المبينة في تلك المادة وكان من بين العقوبات التي اشارت اليها المادة ١٠٣ سالفه الذكر عقوبة الخصم من المرتب اذ ذكرت في صور ثلاث (الاولى) حالة الخصم من المرتب من ثلاثة ايام الى سبعة فتكون الفترة ثلاثة اشهر (الثانية) حالة الخصم من المرتب من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوما فتكون الفترة ستة اشهر (الثالثة) حالة الخصم من المرتب مدة تزيد على خمسة عشر يوما فتكون الفترة سنة . والذي يجدر التنبيه اليه في هذا المقام أنه بعد أن ثبت تميز عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب عن عقوبة الخصم من المرتب على الوجه السابق بيانه ، بعد أن ثبت ذلك ، اقتصر المشرع في المادة ١٠٣ على ترتيب الاثر الخاص بتراخى الترقية نتيجة لعقوبة الخصم من المرتب بالصور الثلاث السابقة الاشارة اليها ولم يرتب اثرا من هذا النوع على عقوبة الوقف عن العمل بدون مرتب .

ومن حيث أن العقوبات التأديبية وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح

شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية بسبب أنها قيد على الحريات فكذلك العقوبة التأديبية وآثارها العقابية فإنها قيد على حقوق الموظف والمزايا التي تكفلها له القوانين واللوائح فلا محل لأعمال أدوات القينس، ولا محل للاستنباط والا لو جاز ذلك فلا يوجد حد يمكن الوقوف عنده .
نيسوغ للحكمة على سبيل المثال أن تحكم على موظف بالوقف عن العمل مدة سنة بدون مرتب في حين أن المادة ٨٤ تقضى بالألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة شهور ثم يقال بعد ذلك أن الحكمة كانت تلك الحكم بالعزل فيجوز لها من باب أولى أن تحكم بوقفه عن العمل بدون مرتب مدة سنة .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٣)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

اقتناع المحكمة التأديبية بأن الموظف يستحق من الجزاء خفضا واحدا لدرجته وقضاؤها بخفض هذه الدرجة من السابعة الى الثامنة رغم ترقبه الى السادسة خلال المحاكمة — لا تثريب على هذا القضاء إذ أن الدرجة السابعة وحدها التي استند إليها قرار الإحالة الى المحكمة وأن الترقية الى الدرجة السادسة تعد بتخلف شرط البراءة كان لم تكن .

ملخص الحكم :

أن المحكمة التأديبية ، وقد انعدت اقتناعها على أن الموظف المحال إليها قد اذنب وأنه يستحق ، وفقا لتقديرها ، وفي حدود ملامة العقوبة للذنب من الجزاء خفضا واحدا لدرجته التي كان عليها يوم أن قدمته النيابة الإدارية إليها بقرار الإحالة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وقد كان في ذلك التاريخ موظفا من الدرجة السابعة بوزارة الزراعة ، قد حكمت بهجاراته (بخفض درجته من السابعة الى الثامنة) . وهذا حكم سيدي تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ به ، ولا سبيل الى الطعن عليه . فلا وجه لما جاء بتقرير الطعن من أن المحكمة التأديبية وهي في صدد تقرير العقوبة ، قد عرضت

(م ٢٤ — ج ٨)

الى مسألة لم تكن مطروحة عليها ولا هى تملك الفصل فيها : مسألة
أحقية الطاعن من عدمه للترقية الى الدرجة السادسة فى أوائل سنة
١٩٦٠ . ولا وجه لمثل ذلك ، لان الحكم المطعون فيه ، على نحو ما سلف
البيان ، اقتصر على تخفيض درجة الموظف المذنب درجة واحدة . والثابت
من صدور قرار الاحالة ومن تقرير الاتهام انه موظف فى الدرجة السابعة
يوم أن وقع فى الذنب المنسوب اليه ، ويوم أن أحيل الى المحكمة التأديبية
من أجل ذلك فالدرجة السابعة هى وحدها المركز القانونى الذى استند
اليه قرار أحالة الموظف المتهم ، وهى وحدها التى عول عليها الحكم
المطعون فيه وليس بصحيح أن الحكم التأديبى قد فصل فى أحقية الطاعن
للترقية الى الدرجة السادسة من عدمه لان المحكمة التأديبية تدرك حدود
ولايتها القاصرة على التأديب دون الالغاء ولا بصحيح كذلك أن المحكمة
التأديبية قد تعرضت الى مسألة لم تكن مطروحة عليها وانما الصحيح أن
الطاعن وهو فى مجال الدفاع من نفسه آثار امام المحكمة التأديبية أن الإدارة
قد رفقت الى الدرجة السادسة فى أوائل سنة ١٩٦٠ أى قبيل صدور الحكم
المطعون فيه ببضع أسابيع فكان على المحكمة التأديبية وهى فى سبيل
تطبيق العقوبة التى قدرتها ، أن تتعرف المركز القانونى السليم لوضع المتهم
لتحدد من أين يبدأ تخفيض درجته درجة واحدة بعد اذ اثار المتهم امامها
وضعا فيه مخالفة صارخة للقانون .

(طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

خفض الدرجة ، لا يجوز توقيعها ، اذا ما أدت الى خفض الكادر .

ملخص الحكم :

إذا كان الطاعن يشغل وقت محاكمته الدرجة السادسة بالكادر الفنى
العالى وهى أدنى درجت هذا الكادر ، فان مجازاته بخفض درجته الى
الدرجة السابقة عليها وهى الدرجة السابعة ، ينطوى على خفض الكادر

التابع له . ولما كانت عقوبة خفض الكادر ليست من العقوبات التى ورد على سبيل الحصر النص على جواز توقيعها على الموظفين فى قانون موظفى الدولة ، فمن ثم يتمين تصحيح الحكم المطعون فيه بالاعتصار على توقيع إحدى العقوبات الواردة فى المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى أصبح هو القانون الواجب التطبيق الآن .

(طعن ٧٨٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

جزاء خفض الدرجة - مقتضى خفض الدرجة وحدها مع عدم المساس بالمرتب .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة المادتين ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المشار اليه و ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ان من بين الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين عن المخالفات المالية والادارية ، الجزاءات الآتية : خفض المرتب وخفض الدرجة ، وخفض المرتب والدرجة ، وورود هذه الجزاءات الثلاثة بهذا التدرج يقتضى ان يكون أى جزاء يوقع منها ، فى الحدود المحكوم بها ، منخفض المرتب يقتضى خفض المرتب وحده بمقدار البلغ الذى صدر به الحكم ، وخفض الدرجة يقتضى خفض الدرجة وحدها مع عدم المساس بالمرتب أما خفض المرتب والدرجة فيشمل خفضهما معا ، والقول بغير ذلك ، كخفض الدرجة تبعا للحكم بخفض المرتب ، او خفض المرتب تبعا للحكم بخفض الدرجة بحجة ان تنفيذ الحكم على هذا النحو هو اثر لازم لتنفيذ الحكم فى كل من هاتين الحالتين ، تاسيسا على أن الاصل العام فى قانون نظام موظفى الدولة يستوجب قيام التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها ، هذا القول على هذا النحو يقضى الى قصر الجزاءات

الثلاثة السالف ذكرها على الجزء الاخير منها وهو خفض المرتب والدرجة في الحالات التي يمس فيها المرتب أو الدرجة دون حكم بذلك .

ومن حيث أن الاستفادة من الرجوع الى الجزاءات التأديبية التي عدتها النصوص الصادرة في شأنها على النحو المشار اليه ان المشرع أفرد لخفض المرتب وضعا خاصا باعتباره عقوبة مستقلة بذاتها عن عقوبة خفض الدرجة ، ومن ثم فلا وجه لاجراء خفض المرتب من جانب الجهة الادارية وهي بصدد تنفيذ عقوبة خفض الدرجة ان ذلك من قبيل قيام التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها أو استنادا بوجوب التقيد باوضاع الميزانية التي تعد على اساس متوسط المربوط المقرر للدرجات بعد اذ نص القانون على اعتبار خفض المرتب عقوبة أصلية يتمين ان يصدر بها الحكم التأديبي الذي يبين حدود هذا الخفض ومداه كلما انتهى الى القضاء بها . . وترتيا على ذلك فان ما تذهب اليه الجهة الادارية امعالا للقواعد الادارية أو الاوضاع المالية الخاصة بالميزانية أو غيرها لا يسوغ الركون اليه في شأن تنفيذ العقوبات التأديبية التي حددها القانون على سبيل الحصر ثم ناط بسلطات التأديب توقيعها بسلطتها التقديرية . وغنى عن البيان أنه لو اتجه الشارع الى التسليم باعتبار اى من تلك العقوبات الثلاث المنوه عنها أننا من قبيل الاثار التي تترتب على الحكم باحداها لما كان في حاجة الى تقنينها بالوضع الواردة به المتبذل في اعتبار كل منها عقوبة أصلية قائمة بذاتها .

(طعن ١٠٣٨ لسنة ١٤ قى — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثلاثة — ليس منها خفض المرتب أو خفض الدرجة أو خفض المرتب والدرجة .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد حدد في المادة (٦١) منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثالثة في ستة بنود بادئا بلخنها وطاة (١) الانذار (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر (٤) الحرمان من العلاوة (٥) الوقف عن العمل بدون مرتب أو بهرتب مخفض لمدة لا تجاوز ستة اشهر (٦) الفصل من الوظيفة . وبذلك يكون هذا القانون قد ألغى ثلاثة من الجزاءات التي يجوز توقيعها ونفا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي (١) خفض المرتب (٢) خفض الدرجة (٣) خفض المرتب والدرجة .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

الفاء عقوبات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة
- المادة ٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ينطوى على الفاء لهذه العقوبات أيضاً في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . باعادة تنظيم النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد تضمنت في شأن العاملين المدنيين بالدولة احكاما خاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم تتعارض مع احكام المادة ٣١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان هذه المادة الاخيرة تعتبر منسوخة في الحدود التي يتحقق فيها التعارض بين احكامها وحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم لا يجوز الاستناد اليها للقول بأنه يجوز توقيع جزاءات خفض المرتب

وتُخفض الدرجة وتخضع المرتب والدرجة على العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لهذا القانون .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التوظيف والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية — أثر الحكم بتلك العقوبة على مرتب الموظف المحكوم عليه — يتحتم لزوماً خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التي خفض اليها . .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية بين في المادة ٣١ منه العقوبات التي يجوز للحكمة التأديبية توقيعها على الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ، ومن بين هذه العقوبات (٦) خفض المرتب (٧) خفض الدرجة (٨) خفض المرتب والدرجة

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة قد حدد في جدول الدرجات والمرتبات الملحق به النطاق المالى لكل درجة ، فرسم لها بداية ونهاية معينة ، وذلك بالنسبة الى الدرجات ذات المربوط المتحرك ، كما أن المادة ٢١ من هذا القانون تقضى بأن يمنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للتوظيفة أو المربوط الثابت . . . اما موظفو الكادر المتوسط الذين يعيّنون في احدى وظائف الكادر العالى فيحتفظ لهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الكادر المتوسط اذا زادت على أول مربوط الدرجة التى عينوا فيها وبشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة . كذلك تنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . ويؤخذ من ذلك ان الاصل العام فى القانون المشار اليه هو التلازم بين الدرجة المالية والمربوط المقرر لها فى جدول الدرجات والمرتبات ، بحيث لا يجوز أن

يتقاضى الموظف مرتباً يزيد على نهاية مربوط الدرجة التى يشغلها حتى ولو كان مرتبه من الاصل يزيد على ذلك .

وتأسيساً على ذلك ، فان خفض درجة الموظف الى درجة ادى يترتب عليه بحكم اللزوم خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها ، وغنى عن البيان انه لا يجوز أن ينحدر خفض المرتب الى اقل من ذلك والا أصبحت العقوبة منطوية على خفض مرتب الدرجة المخفض اليها ، وهو يخرج بعقوبة خفض الدرجة من نطاقها القانونى ، ويدخل بها فى نطاق عقوبة خفض الدرجة والمرتب .

ولا يغير من النظر المتقدم ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من اضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ برقم ٤٢ مكرراً تقضى بمنح علاوة اضافية للموظفين من الدرجات التاسعة الى الرابعة الذين امضوا سنتين بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة . . ولا تمنح الا لثلاث مرات فى كل درجة ، ذلك ان هذه المادة تعتبر استثناء من الاصل العام سالف الاشارة اليه ، وقد سبق للجمعية العمومية ان رأت فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من اغسطس سنة ١٩٦١ ان العلاوات الاضافية التى قررها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ انها هى علاوات استثنائية ، ومن ثم فان هذا الحكم الاستثنائى لا ينال من الاصل العام الذى يقضى بعدم مجاوزة مرتب الموظف لنهاية مربوط الدرجة ، ولا تكون هذه المجاوزة الا فى حدود ما قضى به القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فقط . وجدير بالملاحظة ان هذا القانون لم يقرر رفع نهاية مربوط الدرجات من التاسعة الى الرابعة بمقدار ثلاث علاوات ، لان هذه العلاوات لا تدخل فى مربوط الدرجة ، وانما هى مجرد علاوات اضافية استثنائية اراد المشرع من منحها التيسير على صغار الموظفين ، ومن ثم فلا ينال هذا القانون من ضرورة منح الموظف الذى خفضت درجته نهاية مربوط الدرجة التى خفض اليها ، على أن يكون له الحق فى تقاضى العلاوات الاضافية فى مواعيدها ومتى توافرت شروط استحقاقها ، واذا كان الموظف قد منح — عندما كان يشغل الدرجة التى خفض اليها — علاوة اضافية او اكثر ، فيحتفظ بها عند تقدير مرتبه فى الدرجة المخفض اليها .

ولا وجه للمحاجة بأن المشرع قد قرر عقوبة خلسة بخفض المرتب والدرجة للتدليل على أن عقوبة خفض الدرجة لا يترتب عليها المساس بمرتب الموظف الذى يتقاضاه ولو كان يجاوز نهاية مربوط الدرجة التى خفض إليها ، لا وجه لذلك ، اذ يتعين التفرقة بين خفض المرتب الذى يتم كإثر قانونى مباشر لخفض الدرجة وبين خفض المرتب الذى يتم كعقوبة فالنزول بالمرتب الى نهاية مربوط الدرجة المخفض إليها لا يعتبر عقوبة مستقلة عن عقوبة خفض الدرجة بل هو أهم أثر قانونى لها ، ولا يمكن القول بأن الاثر القانونى للحكم التأديبى شيء مستقل عن الحكم ذاته ، بل هو صلب الحكم ومطله الذى لا يتحقق الا به إما خفض المرتب الذى يتم كعقوبة ، فهو ذلك الذى يقصد لذاته ولا يكون مترتباً على خفض الدرجة ، كما هو الشأن فى عقوبة خفض المرتب فقط أو خفض مرتب الدرجة المخفض إليها فى عقوبة خفض المرتب والدرجة ، وتأسيساً على ذلك يكون خفض المرتب الذى تنطوى عليه خفض المرتب والدرجة هو خفض المرتب الذى يتم كعقوبة وليس ذلك الذى يترتب كإثر حتى لخفض الدرجة . وهذا النهج فى تحديد عقوبة خفض الدرجة والمرتب هو الذى يعطى لها الشدة التى قصدها الشارع والتى تميزها عن عقوبة خفض الدرجة .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحكم على الموظف بخفض درجته الى الدرجة السابقة عليها يترتب عليه خفض مرتبه الى نهاية مربوط الدرجة التى خفض إليها ، مع مراعاة احكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على النحو السابق ايضاحه .

(فتوى ٢٨٦ فى ١٦/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

عقوبات تأديبية — تمدها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — جواز توقيع أى منها على الا يكون من آثاره توقيع جزاء آخر لم يرد ضمن الجزاءات المنصوص عليها فى القانون — بطلان القرار بتوقيع عقوبة خفض الدرجة على

موظف من الدرجة الثامنة، اذ من نتيجتها تنزله الى الدرجة التاسعة الواردة في سلك الموظفين المؤقتين .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن موظفي الدولة وأن كان قد عدد في المادة ٨٤ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين المنحرفين الا أنه ليس من مقتضى ذلك انزال أية عقوبة على الموظف متى تعدى اثرها الى ما يعتبر جزاء آخر لم يرد بشأنه نص القانون اذ ان الجزاء الاداري . شأنه في ذلك شأن الجزاء الجنائي لا يوقع بغير نص ولا يطعن على ذلك بأن المحكمة اذ التزمت عقوبة معينة وانزلتها بالموظف المنحرف فان حكمها لا يعيبه شيء ما حتى ولو انصرف حكمها بطريق غير مباشر الى ما يعتبر جزاء آخر لم يرد بشئ نص اذ المبرة دائما في كل ما يختص بالجزاءات ان تكون مطابقة للقانون سواء في ذلك ذات العقوبة الموقعة او آثارها المترتبة عليها فاذا تجاوزت العقوبة تلك الحدود فانها تكون على خلاف القانون وتكون بالتالي متعينة الالغاء وترتبا على ذلك فان عقوبة خفض الدرجة اذا ما وقعت على موظف من الدرجة الثامنة وكان من نتيجتها نقل الموظف المذكور من سلك الموظفين الدائمين الى الموظفين المؤقتين تكون مخالفة للقانون متعينة الالغاء .

(طعن ١٣١١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

قرارات الاحالة الى المعاشر بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — عدم التزام الادارة بتسيبها — قيام قرينة على مشروعيتها ما لم يقم علىحضها دليل عكسي — كشف الادارة عن الاسباب الواقعية او استظهار المحكمة اياها من ظروف الدعوى يبسط رقابة القضاء الاداري عليها .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها الصادرة بالاحالة الى المعاش بالتطبيق للمادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . كما أن المفروض في هذه القرارات أنها تهدف في جميع الاحوال الى المصلحة العامة والى تحقيق ذات الغرض الذى منحت الادارة من اجله سلطة اصداها وانها قائمة على سببها المبرر وبذا تحل قرينة المشروعية التى لا تزايلها لجرد عدم تسببها او لجرد خلو ملف خدمة الموظف مما يصح أن يكون سببا للقرار ما لم يتم على دحض هذه القرينة الدليل العكسى ممن يطلب الغاء تلك القرارات الا أن الادارة اذا كشفت عن الاسباب الواقعية لهذه القرارات واستظهرتها المحكة من ظروف الدعوى وجب على القضاء الادارى أن يبسط رقابته القانونية على تلك الاسباب ليستبين صحتها ، فاذا استبان أنها غير مستخلصة من اصول ثابتة تمتد القرار الاساس القانونى الذى ينبغى أن يقوم عليه وكان مشوبا بعيب مخالفة القانون .

(طعن ٢٢٢٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

اجتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته بالانقطاع عن العمل دون مسوغ — عدم إمكان اجباره على القيام بهذا العمل — انقضاء مثل هذا الموظف المتمرد عن الوظيفة العامة .

ملخص الحكم :

أن الموظف اذا امتنع عن تنفيذ واجبات وظيفته بان انقطع عن عمله بدون مسوغ فلا سبيل للدولة عليه اذ لا يمكن اجباره على القيام بالعمل المنوط به ، لان الاجبار غير منتج معه ونفيه الزام بفعل شيء يتعارض مع حريته الشخصية .

ومن حيث أنه فضلا على ذلك فإن الموظف الكاره لتوظيفه الراغب من عمله لا ينتظر منه خير أو أنتاج أو غيره على المصلحة العامة ، ومن ثم يكون حتما لا مناص من تسريح مثل هذا الموظف ولو كان مهندسا على الرغم من حاجة الدولة الى العديد من المهندسين لزيادة المشروعات الانتاجية في البلاد بزيادة كبيرة مطردة ، كإثر من آثار النهضة الإصلاحية ، مما يستلزم زيادة عدد المهندسين لتنفيذ هذه المشروعات ، وفي أقصاء مثل هذا الموظف المتبرد عن الوظيفة العامة ردع له وزجر لغيره أكثر جدوى للمصلحة العامة من جدوى الإبقاء عليه ، الأمر الذي يعتبر تأثيما للسلوك المنحرف ومؤاخذة تأديبية بالتطبيق لحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

امتناع احد المهندسين عن تنفيذ قرار صدر بنقله الى اسوان وتقديمه لاستقالته من الخدمة بخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ — جواز معاقبة هذا المهندس بالمزل ، ولا تحول دون ذلك الحكمة المقصودة من هذا القانون .

ملخص الحكم :

ما كان ينبغي للمهندس المنهم ، بعد أن صدر قرار بنقله الى اسوان ولم ينفذه أن يقدم استقالته بطلب الاحالة الى المعاش ، اذ بذلك يكون قد خالف أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين والقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بأن أخل بواجبات وظيفته وخرج على مقتضى الواجب في أعمالها مع أنه من فئة المهندسين المحظور عليهم الامتناع عن تلبية أعمال وظائفهم والذين لا يعتد باستقالتهم صريحة كانت أو ضمنية . ومن ثم فإنه يتمين ادانة سلوكه ومؤاخذته تأديبيا على الذنب الإداري الذي ارتكبه بالتطبيق

لحكم المادتين ٨٣ ، ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية . ولا تحول حكمة التشريع التي قام عليها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ دون القضاء بعزله من وظيفته ما دامت المادة الخامسة من هذا القانون التي حظرت على المهندسين بالوزارات والهيئات والمؤسسات العالية من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع عن تادية اعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم تعطل بالنسبة الى هؤلاء المهندسين من أحكام هذا القانون سوى ما تنطق بالاستقالة الصريحة والضمنية وأبقت حكم انتهاء الخدمة بأحد الاسباب المبينة في المادة ١٠٧ من القانون المذكور ومنها « العزل أو الاحالة الى المعاش بقرار تأديبي .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ قى — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

النيابة الادارية هي وحدها الامينة على الدعوى التأديبية — انقطاع المهندس عن العمل يستوجب مؤاخذته تأديبيا — عقوبة الفصل في هذه الحالة تعتبر عقوبة ذات حدين تصيب المهندس كما تصيب المصلحة العامة — المعدول عنها الى جزاء آخر .

ملخص الحكم :

لما كان القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر تكليف المهندسين خريجي التجمعات المصرية ينص في المادة (٥) منه على أنه « يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العالية من الدرجة الثالثة فما دونها الامتناع من تادية اعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الاسباب المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وذلك فيما مدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر

كان لم تكن ، فإن انقطاع المهندس المذكور عن مباشرة عمله عقب انتهاء أجازته بعد خروجها على حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه كما أن امتناعه عن العمل في خدمة المرفق الذى عين فيه يشكل خروجاً على مقتضى الواجب في اداء أعمال وظيفته وأخلاقاً بحق الدولة قبله الأمر الذى يستوجب مساطته على قدر ما بدر منه ولا يجدى المهندس المذكور الحجاج بنص الفقرة (١) من المادة (٨١) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، أو بالاستقالة التى أرسلها للجهة الادارية والتى قررت رفضها في حينه اذ أن المادة (٥) من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه قد اعتبرت الاستقالة الصريحة أو الضمنية كان لم تكن ، كذلك ليس صحيحاً ما ذهب اليه الطاعن في صحيفة الطعن من أنه كان يتعين على المحكمة التأديبية القضاء ببراءته بعد أن ورد لها كتاب محافظة القاهرة رقم ٩١٥٥١ المؤرخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ والذى تضمن أن المحافظة ليس لديها مانع من انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً من تاريخ انقطاعه عن العمل ، لأن هذا القول مردود بلن الكتاب المشار اليه لم يتضمن ما يفيد قبول استقالة الطاعن وحتى لو كان الكتاب المشار اليه تضمن ذلك فإن النية الادارية هى وحدها التى تتحمل امانة الدعوى التأديبية امام المحكمة يستوى في ذلك أن تكون اتبعت الدعوى التأديبية مختارة أم اتبعتها ملزمة بناء على طلب الجهة الادارية المختصة ، وعلى ذلك فإن الجهة الادارية ليس لها بإجراء من جانبها التنازل عن الدعوى التأديبية بعد اتصال الدعوى بالمحكمة التأديبية المختصة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه من ادانة الطاعن في المخالفة التى اسندت اليه ، ويكون النص عليه في هذا الشق على غير اساس سليم من القانون .

ومن حيث أنه عن العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه وهى فصل الطاعن مع حرمانه من المكافأة أو المعاش فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بامسار نظام العاملين المدنيين بالدولة والذى في ظله وتمت المخالفة وصدر الحكم المطعون فيه قد حدد في المادة (٦١) الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين شاغلي الدرجات دون الثالثة وهى (١) الانذار (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين في السنة (٣) تأجيل موعد

استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر (٤) الحرمان من العلاوة (٥) الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة اشهر (٦) الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربح ، واذ كانت العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه لم ترد ضمن الجزاءات التى عدتها حصرا المادة (٦١) المشار اليها ، فانه يكون قد تاملت بالحكم المطعون فيه حالة من احوال الطعن أمام هذه المحكمة تستوجب الغاء والحكم على الطاعن بالجزاء المناسب لما بدر منه في حق المصلحة العامة من اخلال بواجبات وظيفته ، والمحكمة في صدد القضاء بالعقوبة المناسبة تضع محل اعتبارها ان جزاء الفصل من الخدمة — في هذه الحالة — ذا حدين — فيصيب المهندس المذكور وهو مخطيء يستحق الجزاء كما ينال في الوقت ذاته من المصلحة العامة وهى بريئة ويجب الا تضار بفعله اذ يحرمها من خدمته في وقت تحتاج البلاد الى امثاله ولذلك يتعين في تقدير الجزاء عدم اغفال الاعتبار الذى تقوم عليه المصلحة العامة بما يوجب عدم الغلو في تقدير الجزاء بما يترد الى المصلحة المذكورة ولذلك تكتفى المحكمة بجازاته بخمس شهرين من راتبه .

(طعن ١٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٨)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

وجوب تنفيذ حكم المحكمة التأديبية الصادر بفصل المهندس عن عمله دون ائذ ، وعدم جواز اعاقته للعمل قبل مضي أربع سنوات على صدور الحكم .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع في انه بتاريخ ١٩٨١/١/١ انتطح مهندس عن عمله فالتخذت جهة الادارة الاجراءات القانونية واحيل الى المحكمة التأديبية ، وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨ تقدم بطلب يلتبس فيه عودته للعمل فوافق وزير الرى على ذلك بتاريخ ١٩٨٢/١/٢ ، وتسلم المذكور عمله

نملا في ١٩٨٢/٣/٣١ بالادارة العامة لمشروعات رى شرق الدلتا ، وسويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ . الا انه في هذه الاثناء اصدرت محكمة المنصورة التأديبية حكما في الدعوى رقم ٨٥٦ لسنة ٩ المنصورة جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ يقضى بمجازاة المتهم بالفصل من الخدمة وقد اخطرت ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة وزارة الرى بضرورة تنفيذ الحكم الصادر بفصل المذكور ونبهت الى عدم جواز تعيينه الا بعد مرور اربع سنوات على الحكم الصادر ضده بالفصل .

وقد طلبت وزارة الرى من ادارة الفتوى المختصة الانادة بالراى عن مدى جواز تنفيذ الحكم التأديبى المشار اليه من عدمه ، فردت ادارة الفتوى المذكورة بفتواها رقم ١٢١١ المؤرخة ١٩٨٢/٨/٢٧ بوجوب تنفيذ الحكم المشار اليه وسحب التسوية التى تمت للمهندس المذكور بالتطبيق للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وصرف مرتبه الذى كان يتقاضاه قبل الحكم بفصله عن المدة التى قضاها بالعمل بعد صدور الحكم والى حين تمام تنفيذه باعتبار أن الاجر مقابل العمل .

الا ان السيد المهندس وزير الرى طلب عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبدء الراى في مدى امكانه صرف النظر عن الحكم المشار اليه باعتبار أن الوزارة في مسيس الحاجة الى السيد المعروضة حالته وانها لم تهدف الى انتهاء خدمته حينما اتخذت ضده الاجراءات التأديبية ، وانها هدفت فقط الى الضغط عليه للعودة الى العمل ، وان المهندس المذكور قد أبدى رغبته في العودة الى العمل نملا قبل الحكم بفصله وان الوزارة حينما وافقت على اعادته للعمل لم يكن قد صدر ضده حكم بالفصل .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص على أن يشترط فنين يعين في احدى الوظائف :

١ -

٢ -

٤ — ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي نهائى ما لم يرض على صدوره أربع سنوات على الأقل .

وتنص المادة ٧٤ من ذات القانون على أن « اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابة ، وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية فيه » وتنص المادة (١٠٠) من ذات القانون على أنه « اذا حكم على العامل بالاحالة الى المعاش أو الفصل انتهت خدمته من تاريخ صدور الحكم ما لم يكن موقوفا عن عمله فتعتبر خدمته منتهية من تاريخ وقفه . . » .

كما تنص المادة ٢٢ من قانون مجالس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « احكام المحاكم التأديبية نهائية ، ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا في الاحوال المبينة في هذا القانون . . . » . وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أنه « لا يقربب على الطعن امام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بشير ذلك . . » .

كما تنص المادة (٥٢) من هذا القانون على أن (تسرى في شأنه جميع الاحكام والقواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه . . .) .

ومن حيث أن المشرع وقد أسند ولاية الفصل من الخدمة للمحاكم التأديبية كجهة تأديب فقد خصها نيابة عن المجتمع بهذه الولاية وتكون هى الجهة الوحيدة التى تقرر ذلك ويكون حكمها فى هذا الشأن هو حكم نهائى يعتبر عنوانا ويجوز حجية الشيء المقضى فلا يجوز والصاله هذه للجهة الادارية أن توقف أو تعطل أو تمنع تنفيذ هذا الحكم بعد أن ارتفعت يدها عن هذه الولاية وتكون الوسيلة لوقف تنفيذ أو الفائه هو الطعن بالطرق المقرره بقانون مجلس الدولة .

ومن حيث الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١والذى قضى بجازاة المهندس المذكور بفصله لخروجه على مقتضى الواجب الوطنى ومخالفته القانون وذلك بانقطاعه من عمله اعتبارا من

١٩٨١/١/١ طبقا لاحكام المادتين ٦٢ ، ٧٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لم يطمئن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بما يتضمن ذلك من طلب وقف تنفيذه فمن ثم يكون حكما نهائيا يتعين تنفيذه بفصل المهندس المذكور من العمل اعتبارا من تاريخ صحوره في ١٩٨٢/٢/٢١ اعمالا لحكم المادة (١٠٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر . ولا يجوز اعادة تعيينه قبل مرور أربع سنوات على صدور هذا الحكم اعمالا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك القول أن المهندس المذكور قد أبدى رغبة في العودة للعمل قبل الحكم بفصله وان الادارة وافقت على اعادته للعمل قبل صدور هذا الحكم لحاجتها الملحة اليه ، ذلك أن محل هذا الدفء هو ساحة المحكمة واذا لم يكن مطروحا عليها فلان الوسيلة الوحيدة التي يمكن للمهندس المذكور التوصل بها الى التماس اعادة النظر امام ذات المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم اذا ما توافرت شروط هذا التماس.

(ملف ١٨٠/٢/٨ — جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

مجازاة عامل في إحدى شركات القطاع العام بفصله من الخدمة لما نسب اليه — اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مشروعية هذا القرار التأديبي — اختصاص مجالس ادارة شركات القطاع العام في توقيع الجزاءات التأديبية منوطا وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة

(م ٣٥ — ج ٨)

لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها بتوقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون والتي تتراوح بين الإنذار أو التنبيه وبين الفصل من الخدمة حسب درجة وظيفة العامل - هذا النص ولئن كان يدل في ظاهره على اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ إلا أن الواضح من المادة ٨٥ من القانون المذكور وأعماله التحضيرية أن المشرع قيد في هذه المادة إطلاق اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المشار إليها وقصر اختصاصه على توقيع ما دون جزاءى الإحالة الى المعاش والفصل من الخدمة التى ناط توقيعها بالمحكمة التأديبية دون سواها - أساس ذلك - تطبيق - إصدار مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام قرار بفصل أحد العاملين لما نسب اليه يكون مشوباً بالانعدام لصدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من طلب المدعى إلغاء قرار فصله من الشركة المدعى عليها لامتناعه عن العمل الصادر من مجلس ادارتها بجلسته المنعقدة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ والمنفذ بقرار رئيس مجلس إدارة هذه الشركة رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٩ فان المستفاد من صياغة هذين القرارين ومن استقراء مراحل إصدارهما أنها استهدفا فصل المدعى تأديبيا من خدمة الشركة لامتناعه من العمل بها في الفترة من ٩ من يولية سنة ١٩٧٩ الى ٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ كما استهدفا توقيع ذات الجزاء على المدعى لخروجه على مقتضى الواجب والاحترام المفروض للرؤساء بأن ضمن أقواله في التحقيق اعتداء جسيما بالقول ضد السيد رئيس مجلس الإدارة والاعتداء بالقول على السيد مدير عام الإدارة العامة للتنظيم والعلاقات الصناعية والسيد مدير عام مصنع طره . وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرارين المشار اليهما انتطويا على انتهاء خدمة المدعى باعتباره مستقيلا لامتناعه من العمل المكلف به ذلك أن القرارين المشار اليهما قد نصا بصريح اللفظ على مجازاة المدعى بفصله من الخدمة لهذا الاتهام بها يغنى عن أى اجتهاد . ويؤكد ذلك أن الفصل كان من تاريخ وقف المدعى على العمل وليس من تاريخ الامتناع المنسوب اليه ويساند هذا النظر ما قرره مجلس إدارة الشركة في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ من

عرض أمر أمتناع المدعى من العمل على اللجنة الثلاثية للموافقة على فصله وهو ما لا يجب الا في حالة الفصل التأديبي كما أن مجلس الإدارة هو الذى قرر فصل المدعى عن هذا الاتهام بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بوصفه سلطة تأديبية ولو كان الامر انهاء خدمة بالاستقالة الضمنية وما اليها لما لزم العرض على مجلس الإدارة بسلطته هذه . ولما كان الامر كذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد جائب الصواب فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في مشروعية هذا القرار التأديبي ويتمين من ثم الغاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق منه .

ومن حيث أنه عن فصل المدعى من الخدمة بسبب ما نسب اليه من الاعتداء على رؤسائه في الشركة فقد تنكب الحكم المطعون فيه صواب القانون فيما نسب اليه من أن مجلس إدارة الشركة وقد انتهى خدمة المدعى باعتباره مستقيلاً لامتناعه عن العمل فما كان يسوغ له أن يعود فينصه لتطاوله على رؤسائه بعد أن انتهت خدمته للاستقالة فليس صحيحاً على ما سلف بيانه من أن مجلس إدارة الشركة قرر انهاء خدمة المدعى للاستقالة وأنه قرر فصله تأديبياً عن تهمة الامتناع عن العمل ومع ذلك فانه سواء اكان هذا القرار قرار انهاء خدمة للاستقالة أم قرار فصل تأديبي فليس ثمة ما يحول قانوناً دون الفصل في صحة القرار التأديبي الثانى طالما أن لكل من القرارين سببه الخاص به . والقول بغير ذلك يؤدي الى التوصل من القضاء في موضوع الجزاء التأديبي دون مسوغ من قانون وما يترتب على ذلك من اضطراب في سير العدالة وانكار لها . ومن ثم يتعين الفاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والفصل في مشروعية هذا الجزاء .

ومن حيث أن الفصل في مشروعية قرار فصل المدعى من الخدمة لتطاوله على رؤسائه يقتضى بادية ذى بدء الفصل في مدى سلطة مجلس إدارة الشركة في توقيع هذا الجزاء .

ومن حيث أن اختصاص مجالس إدارة شركات القطاع العام في توقيع الجزاءات التأديبية منوط وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها — شأن المدعى بتوقيع

أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون والتي تتراوح بين الإنذار أو التنبيه وبين الفصل من الخدمة حسب درجة وظيفة العامل . وهذا النص ولئن كان يدل في ظاهرة على اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ بما فيها جزاء الفصل من الخدمة على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها إلا أن الواضح من استقراء المادة ٨٥ من القانون المذكور وأعماله التحضيرية أن المشرع قيد في هذه المادة إطلاق اختصاص مجلس إدارة الشركة في توقيع كافة الجزاءات المشار إليها وخصص عمومة فمقتصر اختصاصه على توقيع ما دون جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة التي ناط توقيعها بالمحكمة التأديبية دون سواها ، إذ نصت المادة ٨٥ المشار إليها على أنه إذا رأى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشكلة لهذا الغرض وأردفت هذه المادة في معرض بيان الجزاء المرتب على مخالفة الحكم السابق أن كل قرار يفصل أحد العاملين خلافاً لأحكام هذه المادة يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر ولقد أمضت الأعمال التحضيرية لهذا القانون بجلاء من اتجاه المشرع في هذا الشأن فقد قال السيد وزير الدولة للتنمية الإدارية أمام مجلس الشعب على ما جاء بمضبطة الجلسة الثالثة والسبعين المنعقدة في ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٨ أنه عند مناقشة المادة ٨٤ في لجنة القوى العاملة استبعدت اللجنة توقيع الفصل من الخدمة والإحالة إلى المعاش من سلطة رئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة وقصرت هذا الحق على المحكمة التأديبية ثم عاد وقرر أن توقيع عقوبتي الفصل والإحالة إلى المعاش أصبحتا من اختصاص المحكمة التأديبية فقط . ومؤدى ذلك أن توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش والفصل من الخدمة أصبح توقيعهما خارجاً عن دائرة اختصاص مجلس الإدارة وموطاً بالمحكمة التأديبية دون سواها عملاً بحكم المادة ٨٥ المشار إليها . والجزاء المقرب على العدوان على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن هو لا شك الانعدام لصدر القرار عندئذ من سلطة غير ذات اختصاص أصلاً وهو ما عبرت عنه الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ سابقة الذكر بأن كل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافاً

لاحكام هذه المادة يكون باطلا بحكم القانون ودون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فإن قرار مجلس الإدارة المطعون فيه بمجازاة المدعى بالفصل من الخدمة لاعتدائه على رؤسائه يكون مشوباً بالانعدام لعدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية واغتصابه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالنسبة لقرار مجلس الإدارة الآخر الصادر بفصل المدعى من الخدمة تأديبياً لامتناعه عن العمل فإن الحكم المطعون وأن كان قد تسلب من الفصل في مشروعيته بدعوى أنه قرار إنهاء خدمة يخرج عن دائرة اختصاص المحكمة التأديبية بها كان يقتضى إعادة طلب الفائه الى المحكمة للفصل فيه بعد أن انتهى قضاء هذه المحكمة الى عدم صواب ذلك على التفصيل السابق وأن الأمر وأن كان كذلك إلا أن هذه المحكمة وقد خلصت قضاؤها بصدد قرار الفصل السابق الى انعدام كل قرار يصدره مجلس إدارة الشركة بفصل العامل من الخدمة تأديبياً بما ينطوى على فصل صريح في موضوع هذا الطلب فإنه يصبح من العبث إعادة الأمر الى المحكمة التأديبية لتتقضى فيه مرة أخرى على هذا الوجه ويتمين تبعاً لذلك أنزال هذا القضاء على قرار المدعى المذكور والحكم باعتباره منعهداً كذلك شأن القرار السالف ولا يغل هذا القضاء بطبيعة الحال يد الشركة في اتخاذ ما تراه من إجراءات قانونية للنظر في أمر المدعى بما نسب اليه في قرارى فصله من الخدمة المشار اليها سواء بأهاليته الى المحكمة التأديبية المختصة أم الى السلطة التأديبية الرئيسية للفصل فيما أسند اليه وفقاً لاحكام القانون .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على التفصيل السابق فقد تعين القضاء بقبول الطعون المضمومة شكلاً وفي موضوعها إلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرارات المطعون فيهما الصادرين من مجلس إدارة الشركة المدعى عليها. بفصل المدعى من الخدمة ، وبعدم قبول طلب إلغاء قرار مجلس إدارة هذه الشركة بمجازاة المدعى بالخصم من مرتبه لمدة عشرة أيام لسحب هذا

القرار قبل اتملة الدعوى ويرفض طلب الغاء قرار وقف المدعى عن عمله ويرفض الطعون فيها عدا ذلك .

(طعون أرقام ٤٠ ، ٧٣ ، ١٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٣٠)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

البند الثالث من المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — جزاء الفصل من الخدمة يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعه على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه — صدور قرار الفصل من نائب رئيس مجلس إدارة الشركة يجعله مشوباً بعيب عدم الاختصاص — عدم استحقاق التعويض عن الغاء القرار لعدم الاختصاص — لصاحب الشان المطالبة بالتعويض فى ضوء ما يتم عليه التصرف فى أمره من جيد — الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء قرار فصل المدعى ويرفض طلب التعويض .

ملخص الحكم :

أن الطعن المائل يقوم على الاسباب الآتية :

١ — الطاعن كان يشغل الفئة السابعة من ١٩٧١/١/١ والفئة السادسة من ٧٦/١١/١ طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولذا كان يتمتع على الشركة فصله لأن ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية ، ولذا يكون القرار المطعون فيه مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

٢ — أن النيابة العامة حفظت التحقيق لعدم وجود شبهة جنائية بعد صدور قرار الفصل ، وأبدى الطاعن أن الشركة قامت بإعادة زملاء الطاعن الى عملهم (النجارة والميكانيكى) .

٣ — أن جزاء الفصل يشويه الغلو لأن للطاعن مدة خدمة زهاء العشرين عاماً يقوم فيها بعمله باخلاص وكفاءة .

ومن حيث أنه عن السبب الأول للطعن ، فالثابت من كتاب شركة السكر والتقطير المصرية المؤرخ في ١٥/١٢/١٩٨١ أن السيد كان وقت فصله في ٢٨/٧/١٩٧٧ يشغل الفئة السادسة اعتبارا من ١١/١/١٩٧٦ ، وهذه الفئة تدخل ضمن وظائف المستوى الوظيفي الثاني طبقا للجدول المرفق لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر الجزء في ظل العمل به ، ولما كان البند ثالثا من المادة ٤٩ من القانون المذكور يقضى بأنه بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة يكون للحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ، فان صدور قرار فصل السيد من نائب رئيس مجلس ادارة الشركة يجعله مشويا بعميب عدم الاختصاص وكان على المحكمة التأديبية الحكم بالفائه لهذا السبب ، ناذا كانت لم تذهب هذا المذهب وقضت برفض طلب الفاء القرار ، فان حكمها يكون مخالفا للقانون ، ويتمين لذلك الحكم بالفائه وبالفاء قرار الفصل المطعون فيه لتقوم الشركة بتوقيع جزاء على المدعى او احالته الى المحكمة التأديبية وفقا لاحكام المادة ٨٤ من القانون الحالي لنظام العاملين بالقطاع العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ ، وغنى عن البيان أن قضاء هذه المحكمة جرى على عدم استحقاق تعويض عن الفاء القرار لعدم الاختصاص ومن ثم فلا يستحق السيد تعويضا عن الفاء قرار فصله ، هذا وان رفض طلب التعويض يتعلق باستناد هذا الطلب الى ما يعيب القرار المطعون فيه من عيب عدم الاختصاص دون ان يخل بما عن ان يظهر لمصاحب الشأن من وجه للمطالبة بالتعويض في ضوء ما يتم عليه التصرف في امره من جديد .

لهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبالفاء قرار فصل المدعى ويرفض طلب التعويض .

(طعن ٧٩٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

احالة الى الاستيداع — من الجزاءات التأديبية المخولة للمدير عام الجمارك طبقا للمادة ٣٥ من القرار رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٤٣ المتضمن النظام المائد لموظفي الجمارك في الاقليم السوري — وجوب التظلم من قرارات الاحالة الى الاستيداع قبل الطعن فيه بالالفاء .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة نصوص القرار رقم ٥٤٥ الصادر في ٢٩/١٢/١٩٤٣ المتضمن النظام المائد لموظفي الجمارك بالاقليم السوري انه نظم في الباب الخامس منه تأديب موظفي الجمارك على نبط يجمع بين تأديبهم بجزاءات تصدرها السلطات الادارية راسا ، وأخرى تصدر بها قرارات من مجالس تأديبية ، وانه فصل الاوضاع والجراءات والصلاحيات في كل من الحاليين على النحو المبين في المواد من ٣٥ الى ٤٩ . وقد أسندت المادة ٤٤ الى المدير العام للجمارك صلاحية توقيع الجزاءات التأديبية « بحق الموظفين الداخلين في الفئتين (ب — ج) لعقوبات الدرجتين الاولى والثانية » ، وتشمل هذه الأخيرة بحسب نص المادة ٣٥ عقوبة « الاحالة الى الاستيداع لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر » ، أما العقوبات من الدرجة الثالثة فيجب ان تصدر من مجلس تأديبي مركزه في مركز مديرية الجمارك العامة . ولما كانت العقوبة التي صدر بها القرار موضوع الطعن هي عقوبة الاحالة الى الاستيداع تأديبيا لمدة ثلاثة اشهر ، وهي من عقوبات الدرجة الثانية طبقا للفقرة (ب) بند (٤) من المادة آتفة الذكر ، فانها تصدر اصلا بقرار من المدير العام للجمارك لا من مجلس تأديب ، وبهذه المثابة تقبل التظلم أمام من أصدر الجزاء أو أمام الهيئات الرئيسية ، بل يتعين فيها هذا التظلم قبل رفع الطعن بطلب الغائها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، والا كان الطعن غير مقبول طبقا لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين

بمادة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

سلطة التأديب والعقوبات التأديبية - التفرقة في شأنهما بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين - حكمة هذه التفرقة - العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - لا يجوز للوزير توقيعها على الموظفين من درجة مدير عام وما فوقها سواء في ذلك موظفو الوزارة أو موظفو المجالس البلدية المدرجة وظائفهم بميزانية الوزارة .

ملخص الفتوى :

كان الامر العالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ بثلاثة تسوية حالة المستخدمين المكيين يحدد في المادة ٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين والمستخدمين بالمصالح وتخول رؤساء المصالح سلطة توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما على الموظفين والمستخدمين بالمصالح وكانت المادة ١٠ من ذلك الامر تستثني كبار الموظفين من الخضوع لاحكام المواد السابقة وهم « وكلاء النظارات والديرون والمحافظون ووكلاء المديرية والمحافظات والنضو المصري في مصلحة الاملاك الاميرية ورئيس مجلس الصحة البحرية والكورتنينات ومستخدمو المعية السنية وبالجمله جميع الموظفين المعينين بأمر عال بناء على طلب مجلس النظار أو أحد النظار .. » وقد وكلت المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ ابر تأديبهم الى محكمة عليا يرأسها ناظر الحقانية ، واستمرت الاحكام المعمول بها في شأنهم قائمة حتى صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة فلم تخرج نصوصه المنظمة لموضوع تأديب الموظفين في مجموعها عن المبادئ السابقة ، وقد ورننت هذه النصوص في الفصل

السابع الخاص بتأديب الموظفين المعيتين على وظائف دائمة ، وبدات بالمادة ٨٤ التى حددت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على هؤلاء الموظفين وتلتها المادة ٨٥ التى خولت وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كلا فى دائرة اختصاصا توقيع عقوبتى الإنذار والخمس من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة .

أما العقوبات فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

وبينت النصوص التالية طريقة تشكيل مجالس التأديب واجراءات المحاكمة نقضت المادة ٨٦ بأن المحاكمة التأديبية الابتدائية يتولاها مجلس تأديب يرأسه موظف فى درجة مدير عام ، وقضت المادة ٩٣ بأن يرأس وكيل الوزارة التابع لها الموظف مجلس التأديب الاستثنائى .

ثم نصت المادة ٩٧ على أن « تكون محاكمة الموظفين المعينين بمراسيم أو بأوامر جبهورية من درجة مدير عام فما فوق أمام مجلس التأديب الأعلى » .

ونصت المادة ٩٩ على أنه « فيها عدا الاحكام الواردة فى المواد ٨٤ و٨٥ و٨٦ و٩٢ و٩٣ على الموظفين المشار اليهم فى المادة ٩٧ سائر القواعد المنصوص عليها فى هذا الفصل » . وحددت المادة ١٠١ العقوبات التى يوقعها المجلس الأعلى على كبار الموظفين المشار اليهم وهى : اللوم ، والاحالة الى المعاش ، والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل او بعض المعاش او المكافأة .

ثم أدخلت تعديلات كثيرة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تناولت فيها تناولته النصوص المشار اليها . فعدلت المادة ٨٥ بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٥ ، وذلك بإضافة فقرة جديدة اليها نصها :

« وللوزير فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى » .

كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة ورئيس

المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما ألقى القرار إحالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد ، أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب .

وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ معدلا نظام الهيئات التأديبية ، فجعل محاكمة الموظفين من الدرجة الثالثة فما دونها من المخالفات الادارية والمالية من اختصاص مجلس التأديب العادي وتاديب الموظفين من الدرجات الثانية والاولى ومدير عام من اختصاص مجلس التأديب العالي .

ووكل الى هذا المجلس سلطة الفصل استثنائيا في الطعون المقدمة في قرارات مجلس التأديب العادي ، كما قصر اختصاص مجلس التأديب الاعلى على وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن في مرتبتهم أو في مرتبة اكبر ، بمحلت المادة ٩٧ على هذا النحو : « تكون محاكمة الموظفين من درجة وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ومن في مرتبتهم ، أو في مرتبة اكبر امام مجلس التأديب الاعلى . . » ولم يتناول التعديل نص المادة ٩٩ نظل على أصله سالف الذكر .

ويستفاد مما تقدم ان المشرع جرى في جميع المراحل التشريعية لنظم تأديب الموظفين على التفرقة في احكام التأديب والعقوبات التأديبية بين طائفتين من الموظفين المعينين على وظائف دائمة — والطائفة الاولى — طائفة كبار الموظفين وهم في الغالب من يعينون بقرارات جمهورية من درجة مدير عام فما فوقها وهؤلاء لا يخضعون لسلطة رياضية تأديبية واكتفى المشرع في شأنهم بالمحاكمة التأديبية امام هيئة التأديب المختصة واختصهم بعقوبات تأديبية معينة وهى اللوم والاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافاة — والطائفة الثانية تتنظم من عدا هؤلاء من الموظفين المعينين على وظائف دائمة — ويخضع أفراد هذه الطائفة لسلطتين تأديبيتين الاولى سلطة تأديب رياضية يتولاها رئيس المصلحة ووكيل الوزارة والوكيل المساعد والوزير في حدود معينة والسلطة الثانية تتمثل في هيئات التأديب وهى مجالس التأديب التى كان يرأس

بعضها موظفون في درجة مدير عام ومخالفات التأديب على اختلاف أنواعها ودرجاتها وحكمة التفرقة بين هاتين الطائفتين أن المشرع جعل من أفراد الطائفة الأولى سلطة تأديبية رياضية تختص بتوقيع جزاءات تأديب في حدود معلومة فلا يجوز إخضاعها لسلطة تأديبية من نوع ما خول لها وذلك رعاية لمكانتهم وكرامة مناصبهم الرئيسية - ولا يقدح في ذلك ما تضمنه القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من تعديل المادة ٩٧ من قانون نظام موظفي الدولة على نحو يخرج الموظفين من درجة مدير عام من طائفة كبار الموظفين الذين استثناهم المشرع في المادة ٩٩ من قانون نظام موظفي الدولة من الخضوع لأحكام بعض مواد من بينها المادة ٨٥ التي تقرر سلطة الرؤساء التأديبية على رؤوسهم مما قد يؤول بأن المديرين العاملين أصبحوا خاضعين لهذه السلطة شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ذلك أن هذا التعديل إنما يستهدف فقط إخراج المديرين العاملين من اختصاص مجلس التأديب الأعلى وإخضاعهم لاختصاص المجلس الأعلى وتنظيم تشكيل المجلس الأعلى بحيث يكون متسا مع تشكيل المجلس الأعلى والمجلس العادي من ناحية اشتراك من يمثل ديوان الموظفين في هذه المجالس إذا كانت المخالفة إدارية ومن يمثل ديوان المحاسبة إذا كانت المخالفة مالية ، وليس في نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي تضمن هذا التعديل ما يدل على أن المشرع قد قصد إلى تعديل حكم المادة ٩٩ في خصوص استثناء المديرين العاملين من الخضوع للسلطة التأديبية الرئاسية إذ لا زال للمدير العام بوصفه رئيس مصلحة اختصاصه التأديبي المقرر في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة مما يتنافى وإخضاعه لذات سلطة التأديب الرئاسية التي يمارسها .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية لم يتضمن أي تعديل على الأحكام المشار إليها الواردة بقانون نظام موظفي الدولة في شأن سلطة التأديب الرئاسية المخولة للموزير ولوكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين ورؤساء المصالح على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عدا المديرين العاملين ومن يعلوهم . فأنه على مقتضى ما تقدم لا يجوز للموزير أن يوقع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون نظام موظفي الدولة وفي المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية على

الموظفين من درجة مدير عام فما فوقها سواء في ذلك موظفو الوزارة أو موظفو المجالس البلدية المدرجة وظائفهم بميزانية الدولة .

(مقرر ١٨ في ١٩٦٠/١/٧)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها تختلف تبعاً للدرجة التي يشغلها

الموظف .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن كان يشغل الدرجة الثانية وقت إقامة الدعوى التأديبية ضده في ١٩٧٨/٢/٢٤ — فإنه كان على المحكمة التأديبية أن توقع عليه إحدى الجزاءات التي يجوز توقيعها على شاغلي وظائف الإدارة العليا والفئة الوظيفية التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيتها وهي التنبيه والولم والعزل والاحالة الى المعاش وهي المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ واذا قضت المحكمة بمجازاة الطاعن بخمس خمسة عشر يوماً تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بتوقيع جزاء لا يوقع على من كان في مثل موقف الطاعن مما يتعين معه إلغاء الحكم .

(طعن ٦٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بتوقيع جزاء خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ، وذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه عند توقيع جزاء خفض الرتبة الى وظيفة أدنى ، يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقلة المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره السدي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقيته الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء

ومفاد ذلك ان العبرة في تنفيذ جزاء خفض الوظيفة انها تكون بحالة العامل عند إحالته الى المحاكمة التأديبية . ولما كان العاملان في الحالة الماثلة يشغلان عند الإحالة الى المحاكمة التأديبية الفئة الخامسة طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان تنفيذ الحكم الصادر ضد كل منهما بخفض الوظيفة يتم على أساس اعتبارهما شاغلين للفئة السادسة وفقا للجدول سالف الذكر ، ومن ثم ينقلان الى الدرجة الثالثة المعادلة لتلك الفئة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٢ منه ، مع استحقاقهما العلاوة المقررة بالجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والتي تتحدد على أساس الراتب الذي يتقاضاه كل منهما والذي لا يتأثر بالحكمين الصادرين ضدهما طالما انهما لم يتضمنا خفض الراتب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ الحكمين الماثلين يتم بالخفض الى الفئة السابقة على تلك التي كان العاملان المذكوران يشغلانها عند الإحالة الى المحاكمة التأديبية مع مراعاة التعادل المنصوص عليه بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر .

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — انقطاع العامل عن العمل بدون إذن وفي غير حدود الاجازات المقررة له قانونا — محاكمته تأديبيا — بحضوره امام المحكمة التأديبية وقراره بأنه عاد الى عمله واعترافه بالمخالفة المنسوبة اليه — بصدر حكم المحكمة التأديبية بجازاته بالفصل عن الخدمة لعزوفه عن الوظيفة وكراهيته لها — غير صحيح — الظن في حكم المحكمة التأديبية — الحكم في الظن بإلغاء الحكم وتوقيع عقوبة الخصم من الترتب لثبوت الانقطاع بدون إذن في حقه .

مفخص الحكم :

انه يبين من الاوراق أن الطاعن قد انتطع من عمله اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٢١ بدون إذن وفي غير حدود الاجازات المقررة وأحيل الأمر الى النيابة الادارية حيث لم يحضر الطاعن التحقيق وانتهت النيابة الادارية الى احواله الى المحاكمة التأديبية ، حيث حضر بجلسة ١٩٨٠/١٢/٧ وقرر بأنه عاد الى عمله واعترف بالاتهام وقررت المحكمة بالجلسة المذكورة اصدار الحكم بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢١ والذي صدر بجازاته بالفصل من الخدمة ، وجاء بالحكم ان المتهم لم يحضر رغم اعلانه قانونا بقرار الاتهام وأنه بالجلسة الاخيرة قدمت النيابة الادارية ما يفيد اعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وان المخالفة المنسوبة اليه ثابتة في حقه وليس هناك ما يدل على عودته او رغبته في العودة الى عمله حتى الآن الامر الذي يستشف منه عزوفه عن الوظيفة وكراهيته لها مما يتعين معه ابعاده نهائيا من الوظيفة بفصله من الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن المتهم حضر امام المحكمة بجلسة ١٩٨٠/١٢/٧ وقرر أنه عاد الى عمله ، وهو الثابت من الشهادة المقبلة من الطاعن والتي تنفذ فيها ناظرة مدرسة كفر رجب الابتدائية انه تسلم العمل بها في ١٩٨٠/٩/٤ بناء على كتاب

الإدارة التعليمية بكم شكر بتاريخ ١٩٨٠/٩/٣ ، فإن الحكم المطعون فيه قد استند في فصله إلى استمرار انقطاعه عن العمل مما يدل على عزوفه عن الوظيفة وكراهيته لها يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى إليها استخلاصا غير سائب ومخالفا لما هو ثابت بمحاضر جلسات المحكمة حقيقيا بالإلغاء .

ومن حيث أن ما نسب إلى المتهم من انقطاع عن العمل بدون إذن ثابت في حقه من الأوراق على نحو ما سبق إيضاحه فإنه يتعين مجازاته عن ذلك بالخصم من أجله لمدة شهر .

(طعن ٣٣٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة و٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات المسماة — العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية والعقوبات التي يجوز توقيعها على باقي الوظائف — المشرع تولى على سبيل الحصر تحديد الجزاءات التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية السذين يسرى عليهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية إذا كان الطاعن يشغل وظيفة مدير إدارة قانونية فإن العقوبات التي يجوز توقيعها هي الإنذار أو اللوم أو العزل فقط — توقيع المحكمة التأديبية عقوبة خفض الأجر بمقتار علاوة — غير جائز قانونا .

ملخص الحكم :

أن المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص في فقرتها الأولى على أن توقيع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم . . . » وتنص المادة

٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الإدارات القانونية وأعضائها والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى » وتضمنت المادة ٢٢ بياناً بالعقوبات التأديبية فنصت على أن « العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هى :

١ - الإنذار .

٢ - اللوم .

٣ - العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع العقوبات الآتية :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة فى المرة الواحدة على خمسة أيام .

٣ - تأجيل موعد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

٤ - الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .

٦ - العزل من الوظيفة .

وتنفيذا لاحكام المادة ٢١ سالفه الذكر فقد صدر قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلانحة التفتيش الفنى على الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ونصت المادة ٢٠ منها على انه « اذا تعلقت الشكوى بالسلوك الشخصى او بتصرف ادارى يتولى التفتيش الفنى فحصها او تحقيقها ان رآى وجها لذلك ولحير التفتيش ان يطلب الى الجهة المختصة حفظها او ان يحيلها بعد التحقيق الى اللجنة المشار اليها فى المادة ١٢ للنظر فى احالتها الى السلطة المختصة لتوقيع الجزاء فان لم يقر مدير التفتيش الرأى الذى انتهت اليه اللجنة عرض الامر على وكيل وزارة العدل لاتخاذ ما يراه » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المشرع قد تولى على سبيل الحزم تحديد الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على شأغلى الوظائف الفنية الذين يسرى عليهم احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - وقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها واذ كان الطاعن يشغل وظيفة مدير ادارة قانونية بشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) فان العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليه هى الانذار او اللوم او العزل فقط ماذا كان الثابت ان المحكمة التأديبية قد وعت عليه عقوبة خفض الاجر بمقدار علاوة مانها تكون بذلك قد اخطأت فى تطبيق القانون وهى بسبيل تحديد العقوبة التى توقع على المتهم .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

اذا ما قرر لدى المحكمة التأديبية بغير اساس ان سلطتها فى انزال الجزاء عن مخالفة جزاولة الاعمال التجارية مقيد بعقوبة الفصل لا يتخطاها الى ما دونها ، فان هذا الفهم ينطوى على مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

ان المشرع حفظ على العالين بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ بعض الاعمال اطلاقا حيث ورد الحظر بشأنها شاملا كلالا لا سبيل فيه الى ترخيص ولا منفذ الى استثناء مثل مزاولة الاعمال التجارية او المضاربات في البورصة او لعب القمار في الاندية والمحال العامة ، ومثل تلك المحظورات مما يمتنع على الموظف اتيانه في جميع الحالات فلا يعنيه من هذا الواجب او يقيه من مسئولياته اذن الجهة الادارية او ترخيص الوزير المختص ، ذلك ان هذا الاذن او الترخيص ينصب على غير محل ويتجرد من الاثر فلا يرفع المسؤولية او يعفى من العقاب ولا ينفك الموظف - برغم الاذن او الترخيص - مخاطبا بعموم الحظر القانوني الشامل . . غاية الامر انه في مقام وزن العقوبة وتقدير الجزاء لا مندوحة من ان يدخل هذا الاذن او الترخيص ضمن عناصر التقدير واسباب الخيرة بين العقوبات لامتتاع الانسب منها الذي يتحقق به الزجر في غير لين وينأى به عن متن الشطط والامعان في الشدة .

والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم ينهج مسلك قانون العقوبات في حصر الاعمال المؤثمة ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها ، وانما سرد امثلة من واجبات العاملين المحرمة عليهم كما نص على الجزاءات التأديبية التي يسوغ توقيعها على المخالفين منهم دون ان يفرض عقوبة معينة لكل مخالفة بالذات وانما ترك ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأمله من عقاب في حدود النصاب القانوني ، والمحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية عليها ان تستلزم هذا النظام وتسنّد قضائها اليه في تقديرها للجزاء الذي يناسب كل مخالفة .

فاذا وقر لدى المحكمة التأديبية - بشرح اساس - ان سلطاتها في انزال الجزاء عن مخالفة مزاولة الاعمال التجارية منيد بعقوبة الفصل لا يتخطاها الى ما دونها ، وان انتهاء الخدمة هو الجزاء الكليل وحيدة بازالة اسباب المخالفة ، بقوله ان سلطان المحكمة لا يطول اليه منع ممارسة العمل التجاري او الحيلولة دونه اصلا . فان هذا التهم يظوى على مخالفة للقانون وتمطيل لمقصود المشرع وحقيقة غايته في ان يفسح للسلطة التأديبية خيار اختيار الجزاء الانسب في ضوء ظروف الواقعة وملابساتها . ولا سبيل بعدئذ الى تغليب الجزاء حتا بظن ان المخالف لن يرتدع وأن المخالفة ستظل ماثلة ولن يفلح جزاء آخر دون انتهاء الخدمة

في ردع المخالف وقد تكرر العقوبة الاولى في زجره ... والا فان باب الجزاء الاشد حال العودة .. قائم غير مستفلق .

ولئن كان الحكم المطعون فيه قد صادف التوفيق فيما ذهب اليه من مزاولة الطاعنين امعالا تجارية على وجه تستنهض له مسئوليتها التأديبية ، الا انه جانب حكم القانون فيما أنتهى اليه من مجازاتها بالاحالة الى المعاش بمظنة ان انتهاء الخدمة هو الجزاء الوحيد الذي ينسب توقعه في هذه الحالة .

وهو ما يقتضى له تعديل هذا الحكم اكتفاء بمجازاة الطاعنين بعقوبة التنبيه اخذا بعين الاعتبار ان الطاعنة رخص لها أكثر من مرة من الوزير المختص بممارسة العمل المؤتم كما وان الطاعن صدر له مثل هذا الترخيص مما يستوجب تخفيف العقوبة عنها .

(طعن ٢٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)

تعليق :

كانت وقائع هذا الموضوع تخلص في أن النيابة الادارية قدمت اثنين من الموظفين للبحكمة التأديبية أمام المحكمة التأديبية العليا بتهمة ممارسة الاعمال التجارية والتي حظرها القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ونظر لثبوت الجريمة التأديبية فقد قضت المحكمة التأديبية باحالتها الى المعاش ، ولما طعنا على الحكم أمام المحكمة الادارية العليا حكمت بالغائه والاكفاء بمجازاتها بعقوبة التنبيه على النحو السالف ، انه واستنادا الى الاسباب الموضحة .

والحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا حالفه التوفيق في نقضه للحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمخالفته للقانون والخطا في تطبيقه وتاويله ، وذلك لما يلى :

١ — فالحكم التأديبي جانب الصواب اذ ظن باستفلاق باب الاختيار بين عقوبات تأديبية متعددة من بينها الاحالة الى المعاش التي

قضى بها باعتبارها عقوبة معينة من القانون لذنب ممارسة الأعمال التجارية . ومن المعلوم في فقه القانون الإداري أن الظن بقيام سلطة تقديرية أو بعدم قيلها على خلاف الثابت في القانون ، يرتب عيب مخالفة القانون . مباشرة السلطة التقديرية في مجال القرارات الإدارية ليست رخصة بل هي التزام غايته تحقيق الإدارة الحسنة باستعمال خبرة الإدارة وإمكاناتها لإيجاد الحل الأمثل . وعدم تنفيذ هذا الالتزام يمثل مخالفة القانون ويصادر ضمانات الأفراد التي تتأكد من مباشرة البحث الجدى والخاص .

ولا جدال في أن سلطة المحكمة التأديبية في اختيار الجزاء هي من طبيعة سلطة الإدارة التقديرية في توقيع الجزاء المناسب .

٢ - كما أخطأ الحكم التأديبي في تأويل القانون ، إذ افترض عدم جدوى العقوبات الأخرى غير الأحالة إلى المعاش التي اعتبرها الجزاء الطبيعي لممارسة الموظف لعمل تجارى .

ولكن الذى لا يمكن التسليم به في نظر المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن (مقالته بمجلة إدارة قضاليا الحكومة - ص ١٥٧ وما بعدها) هو تصدى المحكمة الإدارية العليا للدعوى التأديبية والفصل في موضوعها باختيار الجزاء الذى رآته ملائما . وفى هذا يقول الدكتور محمد مصطفى حسن (ص ١٥٧ وما بعدها)

« ١ - ذلك أن نقض الحكم التأديبي على أساس تنكب سلطة الاختيار بين عقوبات متعددة يجعل المحكمة التأديبية في موقف لم تستند معه ولايتها في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات الموضحة في القانون .

٢ - وعندما نص المشرع في المادة التاسعة عشر من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « توقع المحكمة التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم » أنها أراد أن تحل المحاكم التأديبية محل الجهات الإدارية - في تقدير مدى جسامة الذنب واختيار العقوبة المناسبة - في أحوال حددها القانون . فهو اختصاص خول استثناء للمحاكم التأديبية ولا يتعداها الى غيرها ولا تسوغ الحيلولة بينها وبين ممارسته .

٣ — ومن ناحية أخرى فإن اختيار العقوبة هو أحد جناحي الملامة في القرار التأديبي المترتبة من القانون لجهة الإدارة أو المحكمة التأديبية ، ولا يدخل في مضمون الرقابة القانونية المتقدمة للمحكمة الإدارية العليا والتي حددتها المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في فقراتها الثلاث : مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله — وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم — صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .

٤ — فضلا عن ذلك فإن بحث جسامه الفعل واختيار العقاب المناسب لا يجوز أن تتم في غيبة الادعاء في الدعوى التأديبية — النيابة الإدارية — والذي يقتصر حضوره على المحاكم التأديبية طبقا لما قضت به المادة التاسعة من قانون مجلس الدولة .

وإذا صح القول بأن الطعن في الحكم الصادر في دعوى إلغاء القرار الإداري يعيد طرحها برمتها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فمرد ذلك أن أسباب الطعن على القرار الإداري لعيوب الاختصاص والشكل ومخالفة القانون والاعتراف بالسلطة يمثل بحثا لمسائل قانونية تدخل في مضمون الفقرة الأولى من أسباب الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . أما الحكم الصادر في دعوى التعويض أو في الدعوى التأديبية فإن الطعن عليه لا يطرح من جديد محض تقدير التعويض أو تقدير العقوبة .

وإذا تحقق للإدارة حريتها في تقدير الجزاء — كما اتضح في الاتجاه الأول من هذا البحث — أفلا تكون المحكمة التأديبية أولى بذلك بعد أن تم لها التشكيل القضائي الكامل وما يتوافر أمامها من ضمانات ؟

ومضى سلبت المحكمة الإدارية العليا بعدم قيام سلطتها في تعديل الجزاء أيمن أن يكون لها الأكثر وهو اختياره ابتداء . أن أسباب عدم خضوع اقتناع أو تقدير سلطة التأديب لرقابة القضاء كفاية لجعل القول أنه كان يتعين على المحكمة الإدارية العليا — بعد أن نقضت الحكم التأديبي لمخالفته القانون — أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التأديبية لأمهال سلطتها — المخولة لها — من القانون في اختيار الجزاء المناسب من جديد . بعد أن يكون قد تكشف لها قيام هذه السلطة نتيجة لقضاء المحكمة الإدارية العليا » .

تمليق :

انواع الجزاءات التأديبية :

نصت المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ — الإنذار .

٢ — تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

٣ — الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة .

ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ربع الأجر شهريا بعد الجزء الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

٤ — الحرمان من نصف العلاوة الدورية .

٥ — الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

٦ — تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين .

٧ — خفض الأجر في حدود علاوة .

٨ — خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

٩ — خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية .

١٠ — الإحالة إلى المعاش .

١١ — الفصل من الخدمة .

لما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم
إلا الجزاءات التالية :

١ — التنبيه .

٢ — اللوم .

٣ — الإحالة إلى المعاش .

٤ — الفصل من الخدمة .

ونصت المادة ٦١ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يحظر العامل كتابة بالجزاء الموقع عليه وأسباب توقيعه وذلك خلال سبعة أيام من صدور القرار الإداري بتوقيعه » .

وينفذ جزاء الخصم من الاجر المستحق للعامل اعتبارا من اجر الشهر التالي لاعلانه بالجزاء الموقع عليه وفي الحدود الجائزة قانونا . ونصت المادة ٦٢ من اللائحة المذكورة على أن « تودع أوراق التحقيق والجزاء بملف فرعى يلحق بملف خدمة العامل وتعد صحيفة خاصة بالجزاءات التأديبية تودع بالملف الفرعى المشار اليه تسجل بها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليه وتواريخ وأرقام القرارات الصادرة بتوقيعها » .

وقد راعى المشرع — حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — التدرج في أنواع الجزاءات فأضاف الى ما قرره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ منها — بجانب ذكرها على سبيل الحصر — الجزاءات الواردة في البنود من رقم ٦ — ١٠ كما قدمت هذه المادة جزاء تأجيل موعد استحقاق العلاوة على جزاء الخصم من الاجر لان الاول أخف من حيث العبء المالى من الثانى ، وكذلك فإن في التدرج الذى أوجده المشروع في البنود من ٦ الى ١٠ ما يكفل رعاية أكثر للعامل الذى قد لا تقتضى مخالفته الإدارية توقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه لان جزاء الاحالة الى المعاش (ومن باب أول الجزاءات الواردة في البنود من ٦ الى ٩) يعتبر أخف من جزاء الفصل من الخدمة . كذلك فقد صرح المشروع الوضع بالنسبة للجزاءات التى توقع على شاغلى الوظائف العليا مقدم جزاء الاحالة الى المعاش على جزاء الفصل من الخدمة كما جعل المشروع للسلطة المختصة توقيع جزائى التنبيه واللوم على شاغلى الوظائف العليا وذلك تحقيرا للانضباط وحسن سير العمل وحتى لا يظل أمر العامل في هذه الوظائف العليا معلقا مدة قد تطول بسبب تقديمه للحكمة خاصة اذا كانت المخالفة قد لا تقتضى أكثر من توقيع جزاء التنبيه أو اللوم .

الإنذار :

والإنذار جزء أدبي . وهو أخف الجزاءات نوعا . وإذا كان توجيه الإنذار يعد ولا شك عقوبة لوروده ضمن الجزاءات المقررة قانونا ، فإن الأمر على النقيض بالنسبة لما درجت الجهات الإدارية على توجيهه وهو لفت النظر . فلا يعد عقوبة تأديبية ، ولا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد إجراء مصلحي لتحذير العامل وتوجيهه في عمله ، دون أن يقترب عليه أحداث أثر في مركزه القانوني .

ومع ذلك فإنه إذا قصد بلفت النظر ، أن يكون عقوبة رأت جهة الإدارة توقيعها على العامل ، ومن شأنها التأثير في مركزه القانوني باعتباره مقصرا في أداء مهام وظيفته ، واتسامه بالاهمال في عمله ، لا مجرد تذكيره بواجبات وظيفته ، فإنه يكون جزاء . ويكون باطلا لعدم وروده بسن الجزاءات المحددة والتي يجوز توقيعها قانونا .

وتثير عقوبة الإنذار ، مدى المشروعية في إضافة العقوبة التي ينذر بها العامل . كما إذا لم تكن سلطة التأديب بتوجيه الإنذار إلى العامل بل وجهت إليه إنذارا بالفصل مثلا أو بالوقوف من العمل ، وقد قضى في هذا الشأن ، بأن الإنذار لا يجاوز تحذير الموظف من الاخلال بواجبات وظيفته لئلا يتعرض لجزاء أشد ، ومن ثم فلا يعيبه انصاح الإدارة فيه عن الجزاء الذي تنتويه مستقبلا للموظف المنذر إن لم يصلح من شأنه .

الخصم من المرتب :

أجاز القانون توقيع عقوبة الخصم من المرتب بحيث لا تتجاوز مدد الخصم شهرين في السنة . والمقصود بالمرتب ، هو مرتب العامل وقت صدور القرار التأديبي ، لا وقت وقوع المخالفة التي جوزى من أجلها . ذلك أن القرار التأديبي — نميا ينتجه من توقيع جزاء — إنما ينشئ حالة قانونية في حق من صدر ضده . فهو إذن من القرارات الإدارية المنشئة لمراكز قانونية ، وبهذا الوصف فإنه يولد آثاره — كمساعدة عامة — من وقت صدوره ، وذلك بعكس القرارات

الكاشفة التي ترتب آثارها مرتدة الى وقت قيام الحالة القانونية التي كشفت عنها . وعلى مقتضى ذلك ، ونزولا على الاثر المباشر للقرار التأديبي ، فان الخصم من المرتب يكون على اساس مرتب العامل وقت صدور هذا القرار ، دون المرتب الذي كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة، ورعاية للعاملين وتخفيفا من اثر العقوبة عليهم ، لا يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

٣ — **تأجيل موعد استحقاق العلاوة :** ومن نافلة القول ، ان التأجيل بطبيعة اجراء مؤقت وموقت بمدته التي حددها القانون بما لا يجاوز ثلاثة اشهر . فاذا انتهت مدة التأجيل المحكوم بها ، استحق العامل علاوته .

٤ — **الحرمان من العلاوة :** والحرمان هنا نهائي وبات ، يسقط به حق العامل في العلاوة التي حرم منها ، ومن ثم لا يستحق الا العلاوة التالية في ميعاد استحقاقها .

٥ — **الوقوف عن العمل :** وهذا الوقف الجزائي يختلف عن الوقف الاحتياطي الذي يجوز اتخاذه كاجراء وقائي مؤقت بمناسبة تحقيق جرمي مع العامل في مخالفة منسوبة اليه . ويجوز أن يكون هذا الوقف الجزائي بمرتب مخفض ولدة لا تجاوز ستة اشهر .

٦ — **الخفض الى وظيفة ادنى :**

نصت المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه :

« عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة ادنى يشغل العامل الوظيفة الادنى من تلك التي كان يشغلها عند احواله الى المحاكاة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الادنى بمرأاة شروط استحقاقها وتحدد اقدميته في الوظيفة الادنى بمرأاة اقدميته السابقة فيها بالاضافة الى الدة التي قضاه في الوظيفة الاملى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقينه الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فاذا وقع على العامل جزاء خفض الى وظيفة ادنى مع خفض الاجر

فلا يجوز النظر في ترقينه الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

وقد اورد المشرع في هذه المدة الحكم المترتب على توقيع الجزاء الذى استحدثه وهو خفض الى الوظيفة الادنى فنص على ان العامل يشغل الوظيفة الادنى من تلك التى كان يشغلها عند احالته الى المحاكمة مع استحقاقه للعلوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الادنى بهراة شروط استحقاقها كما تحدد اقدميته في هذه الوظيفة الادنى بهراة اقدميته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التى مضى فيها فى الوظيفة الاعلى مع الاحتفاظ له باجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء، كما لا يجوز ترقينه الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء فاذا كان الجزاء هو خفض الى الوظيفة الادنى مع خفض الاجر فانه لا يجوز النظر في ترقية العامل الا بعد مضي سنتين وذلك عملا بالتدرج الذى راعاه المشروع في مختلف احكامه المتعلقة بهذا الموضوع . (المذكرة الايضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨) .

٧ - **الفصل من الوظيفة :** وهذا الجزاء يعتبر اشد الجزاءات التأديبية ويثل بتر للموظف عن السلك الوظيفى . ولا يجوز أن يوقع الفصل مع الحرمان التام من المعاش أو المكافأة بل هذا الحرمان مقيد بحدود ربع المعاش أو المكافأة .

اما العقوبات الجائز توقيعها على شاغلى الوظائف العليا فقد روى في تقريرها أن تكون من نوع خاص . ذلك أن هذه الدرجات انما تقتدر لوظائف رئاسية ورئيسية . وان توقيع الجزاءات المعتادة على شاغلى هذه الوظائف ، انما يصيب قدر هذه الوظائف أكثر مما يصيب قدر شاغلها . ولذلك روى في اختبار العقوبات الجائز توقيعها عليهم ، أن تتلاءم مع حدة هذه الوظائف ومكانتها . فالخالفات التى يرتكبها شاغلو هذه الوظائف لا توزن بميزان الخطأ العادى ، وانما توزن بميزان الصلاحية وحده . فان كانت المخالفة التى ارتكبها العامل تؤثر في صلاحيته لوظيفته أحيل الى المعاش أو عزل من الوظيفة مع حرمانه من المعاش أو المكافأة في حدود الربع ، وان لم تكن تؤثر في صلاحيته اكتفى بتوجيه اللوم اليه بما بدر منه .

الفرع الثامن — جزاء تاديبى مقنع

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

لكى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التاديبى المقنع يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها أن نية الإدارة اتجهت الى عقاب العاقل — اذا صدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على اخلال العاقل بواجبات وظيفته كان القرار قرارا تاديبيا — مثال — اذا كان قرار نقل العاقل قد افصح عن سبب اصداره وهو تأخير العاقل فى تجهيز الحسابات الختامية فان هذا القرار يكون قرارا تاديبيا صدر مخالفا للقانون — أساس ذلك أن هذا القرار صدر دون اتباع الاجراءات والاضاع المقررة للتاديب .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة مدير الإدارة المالية بالفئة الثانية بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس المؤسسة المذكورة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بنقل المدعى من وظيفته المشار اليها للعمل بإدارة التفتيش العام بالمؤسسة ، وقد أثير فى ذيلاجة القرار الى مذكرة السيد نائب مدير المؤسسة للشئون المالية والإدارية رقم ١٢٥٠ بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ المتضمنة طلب نقل المدعى نظرا لتأخير تجهيز الحسابات الختامية للسنة المالية . وقد تظلم المدعى فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٩ من القرار الصادر بنقله موضحا أن إدارة التفتيش العام ليس بها وظيفة من الفئة الثتية سنوى وظيفه مدير إدارة التفتيش وهى مشغولة عملا ، علاوة على أنه كان مديرا لتلك الإدارة فيها مضى لمدة تزيد على السنتين ، ولما لم ترد الإدارة على تظلمه أقام دعواه فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٦٩ بطلب إلغاء القرار المشار اليه ، وأثناء نظر الدعوى صدر قرار رئيس الهيئة العامة لتعمير الصحارى (بعد أن صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ بتحويل المؤسسة المذكورة الى هيئة عامة) رقم

٣٧ بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بندب المدعى محيرا لادارة العلاقات العامة .

ومن حيث أنه لا يلزم لكى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المنع أن يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا لكان جزاء تأديبيا صريحا ، وانها يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الاحوال وملابساتها أن ثمة الإدارة اتجهت الى عقاب العامل ، فاذا صدر القرار بسبب تصرف معين ينطوى على أخلال العامل بواجبات وظيفته ، كان القرار قرارا تأديبيا . فاذا كان ذلك ما تقدم وكان القرار المطعون فيه قد أفصح عن سبب إصداره وهو تأخير المدعى — بوصفه مدير الشؤون المالية بالمؤسسة — فى تجهيز الحسابات الختامية ، فان القرار المطعون فيه يكون قرارا تأديبيا صدر مخالفا للقانون حقيقيا . بالالفاء اذ فضلا عن أنه صدر دون اتباع الاجراءات والالوضاع المقررة للتأديب ، فانه أوقع عقوبة لم ترد ضمن العقوبات التأديبية التى عدها القانون حصرا ، ولا ينال مما تقدم أن الجهة الادارية أصدرت القرار رقم ٣٧ بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بندب المدعى محيرا لادارة العلاقات العامة ، ذلك لان هذا القرار الآخر لا يترتب عليه انتضاء القرار المطعون فيه ، بل ما زال قائما بما انطوى عليه من عيب مخالفة القانون على ما سلف البيان ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتمين الغاؤه والحكم بالفاء القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٥٠٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

يعتبر التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون بالقطاع العام — اختصاص المحاكم التأديبية في الحالتين اختصاص محدود اعطى للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بنظر المنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية — نتيجة ذلك : يتمين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية تفسيراً ضيقاً — الأثر المترتب على ذلك : يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات التي تصدر بعقوبات تأديبية مقررّة في القوانين واللوائح صراحة دون القرارات الساترة لجزاءات مقننة — المعيار هنا معيار شكلي يعتمد فيه بالجزاء الموقّع على العايل — نتيجة ذلك : اذا لم يكن الجزاء من بسن الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن عليه أمام القضاء الإداري أو القضاء العادي بحسب ما اذا كانت علاقة العايل بجهة عمله تخضع للقانون العام أو لاحكام القانون الخاص .

ملخص الحكم :

أن التأديب يعتبر جزءا من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القوانين الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والخاص وقد خصت المحاكم التأديبية في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية التي تقام على العاملين في الجهات الحكومية بصفة

مابة وعلى العاملين في بعض الهيئات الخاصة ، وينظر الطعون في
الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة علمة
وبعض العاملين في الهيئات الخاصة وهم العاملون في القطاع العام ، وهو
في الحالين اختصاص محدود أعطى للمحكم التأديبية استثناء من الولاية
العامة للقضاء الإداري بالنزاعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء
العادى بالنزاعات العمالية ، ولذا يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية
وفقا للقواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقضى بأن الاستثناء لا يقاس
عليه ولا يتوسع في تفسيره ، وأعمالا لذلك يجب قصر اختصاص المحاكم
التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية ، وهو الاختصاص الوارد
في المادة العاشرة من القانون المشار اليه بند تاسعا (الطلبات التي يقدمها
الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية) وبند
ثالث عشر (الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام
في الحدود المقررة قانونا) على الطعون في القرارات التي تصدر بمقويات
تأديبية مقرر في القوانين واللوائح صراحة كجزاء على مخالفات واجبات
العاملين والاعمال المحظورة عليهم والخروج على مقتضى الواجب في اعمال
الوظيفة ، فالمعيار هنا شكلى يعتد فيه بالجزاء الموقع على العامل ، فاذا
كان من بين الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين واللوائح كان
الطعن فيه امام المحاكم التأديبية ، واذا لم يكن من بين الجزاءات التأديبية
المذكورة كان الطعن فيه امام القضاء الادارى او القضاء العادى بحسب
ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع لاحكام القانون العام او لاحكام
القانون الخاص ، وبتطبيق المعيار المتقدم في الطعن المائل ، فان القرارين
الطعون فيهما صادران بنذب الطامن خارج جهة عملة ، وهو امر كان جائزا
في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع
العام ، واصبح غير جائز في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى
حل محله ، ولكنه بالقطع ليس احدى المقويات التأديبية المقررة في هذين
القانونين ، ومن ثم تخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبى .

وقد يقال ان قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون في الجزاءات
المقررة صراحة في القوانين واللوائح يخرج عن رقابة القضاء التأديبى
ما يعرف بالجزاءات المنقعة وهى اجراءات او قرارات تستهدف بها جهة
العمل معاقبة العامل بغير الاجراءات المقررة للتأديب تحت ستار الغرض

الاصلى المختصة له تلك الاجراءات او القرارات ، اما لان التأديب لا يدخل في اختصاصها او لطول أجراءاته أو للتخلص من القيود التي تحيط بهذه الاجراءات او لعدم ضمان نتيجة السير في إجراءات التأديب، وقد ورد النص باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية مطلقا ولذا فهو يسرى على أطلاقه ليشمل الجزاءات الصريحة والمنقعة على السواء ولا يجوز قصر اختصاص هذه المحاكم على الجزاءات الصريحة وحدها لان في ذلك تخصيصا للنص بغير مخصص ، وتقييد لأطلاقه بغير مقتضى ، ولكن هذا القول مردود بان اختصاص القضاء التأديبى كما سلف البيان ورد محدودا كاستثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى فى المنازعات الادارية ومن الولاية العامة للقضاء العادى فى المنازعات العمالية، والاستثناء يفسر فى أضيق الحدود فيجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع وهو الجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كمقويات تأديبية ، وهو مردود كذلك بما يلى :

أولا : أنه يخالف منطق الاحكام معلى المحكمة التأديبية لكى تقضى باختصاصها بنظر الطعن فى الجزاء المنقوع أن تقضى أولا بأن القرار المطعون فيه غير مشروع مع أن المفروض أن تقضى باختصاصها أولا ثم تنصل فى مدى مشروعية الجزاء .

ثانيا : أن القرارات الساترة لجزاءات منقعة تشهل جميع القرارات المبادرة بشأن الخدمة المدنية عدا ما تعلق منها بالتأديب ، وهى كثيرة وتغطى مجالات واسعة مثل النقل والندب والاجازات بانوامها والاعارات والترقيات والبعثات والعلاوات والمكافآت التشجيعية والحوافز وغير ذلك مما يتناول نظام شئون العاملين ، والمنازعة فى شأنها تدخل فى اختصاص القضاء الإدارى أو القضاء العادى بحسب الاحوال ، واذا كان من القواعد التى يتحدد بها الاختصاص بين المحاكم أن الفرع يقبع الاصل ما لم يوجد نص على خلاف ذلك ، فإن العكس غير صحيح ، بمعنى أن شئون الخدمة المدنية وهى الاصل لا تتبع أحد فروعها وهى التأديب .

ثالثا : أن عبارة الجزاء المنقوع تعتبر غير دقيقة لمعب الانحراف

بالسلطة أو عيب أساءة استعمال السلطة الذى هو أحد العيوب التى يجوز الطعن من أجلها فى القرار الإدارى بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، والتى نصت على أنه (يشترط فى طلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو أساءة استعمال السلطة) فمن المسلمات أن عيب الانحراف بالسلطة يقوم إذا تنكبت الجهة الإدارية وجه المصلحة العامة أو خرجت على قاعدة تخصيص الأهداف ومن صوره أن تقصد بقرارها الإضرار بالعامل أو الانتقام منه أى معاقبته بغير الطريق الذى حدده المشرع لهذا الغرض أو أن تقصد بقرارها تحقيق مصلحة عامة عن غير الطريق الذى حدده المشرع لتحقيقها ، والقول باختصاص القضاء بالطعن فى الجزاء المقنع والقرارات الساترة له تطفى مجالات واسعة من شؤون الخدمة المدنية ، يترتب عليه تعطيل اختصاص القضاء الإدارى والقضاء العادى فى بحث عيب الانحراف بالسلطة فى القرارات التى يختص بها بدون نص صريح بذلك .

(طعن ٣٣٥٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

لا يلزم لامتناع القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المقنع أن يكون متضمناً عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة فى القانون — النقل المكانى — حق الإدارة فى أجرائه — حدوده — القرار يستتر جزاء تأديبياً .

ملخص الحكم :

لا يلزم لكى يعتبر القرار الإدارى بمثابة الجزاء التأديبى المقنع أن يكون متضمناً عقوبة من العقوبات التأديبية المعينة ، والا لكان جزاء تأديبياً

صريحا ، وانما يكفى ان تتبين المحكة من ظروف الاحوال وملابساتها ان نية الادارة اتجهت الى عقاب الموظف ، ولكن بغير اتباع الاجراءات والاوزاع المقررة لذلك فانهضت بسلطتها في القرار لتحقيق هذا الغرض المستتر ، فيكون القرار بمثابة الجزاء التأديبي المقنع ، ويكون عندئذ مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة ، ومخالفا للقانون . اما اذا تبين انها لم تنحرف بسلطتها لتحقيق مثل هذا الغرض الخفى ، وانما استعملتها في تحقيق المصلحة العامة التى اعد لها القرار . كان سليما ومطابقا للقانون . ماذا كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ان نقل المدعى من محكمة القاهرة الابتدائية الى محكمة المنيا الابتدائية بمثابة العقوبة التأديبية بفسير سلوك طريق التأديب ، فانه يكون غير مستند الى اساس سليم من القانون ، ذلك انه فيما يختص بالجانب النوعى من النقل ، فان المدعى قد نقل الى وظيفة لا تقل درجتها عن درجة وظيفته الاولى . فلم يتضمن نقله اى تنزيل له اما بالنسبة الى الجانب المكائى منه ، فان الموظف بحكم الوظيفة من عمال المرافق العامة التى يجب أن تسير في جميع البلاد على حد سواء ، فاذا اقتضت المصلحة العامة نقله من بلد الى آخر وجب ان يوطن نفسه على تحمل ذلك في سبيل اداء واجبه ، والا اخل سمر المرفق . حقيقة ان البلاد تختلف في مراتب العمران وفي توفير اسباب الرفاهية في المعيشة ، وان العدالة المطلقة تقتضى تكافؤ الفرص بينهم في هذا الشأن ، الا انه ما لم ينظم ذلك بقواعد تنظيمية عامة — كما تم بالنسبة لرجال القضاء والرى — فان النقل يكون من الملامات المتروكة لتقدير الادارة ، حسبها يكون متفقا مع الصالح العام .

(طعن ١٤١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

صدور قرار النقل المكائى من رئيس ادارى مختص بالتأديب دون النقل استنادا الى ذات اسباب حيازة الموظف بالخضم من راتبه — يؤكد ان القرار يستر جزاء تأديبيا .

ملخص الحكم :

أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى الى سحلل المحمودية من رئيس ادارى مختص بالتأديب دون النقل ومستندا الى ذات الاسباب التى جوزى المدعى من أجلها بخصم أسبوع من مرتبه — لا يدع مجالاً للشك فى أن مصدر القرار ما قصد بهذا النقل الا توقيع جزاء على المدعى مكمل للجزاء الآخر وهو الخصم من مرتبه فيكون القرار فى هذا الشق منه وان كان فى ظاهره نقلاً مكانياً الا أنه يستقر فى الواقع جزاء تأديبياً يعنيه أنه ليس من الجزاءات المنصوص عليها فى القانون على سبيل الحصر .

(طعن ٣٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

قرار نقل احد العاملين احتواء قرار توقيع الجزاء عليه — التمس على هذا القرار من أنه جزاء مقنع وليس مجرد نقلاً مكانياً — اقتران النقل بالجزاء الموقع على العامل ليس فى ذاته دليلاً على أن النقل ينطوى على جزاء مقنع تتعمد به العقوبة عن فعل واحد طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل — يتعين على المحكمة التى نظرت الطعن فى الجزاء التأديبى أن تقضى برفض الطلب فى هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بقرار نقل المدعى خارج محافظة الغربية وما ينهه الطاعن على هذا القرار من أنه جزاء مقنع وليس مجرد نقل مكانى اذ احتواء قرار توقيع الجزاء الذى اشتمل على ثلاثة اجزاء الاول نقل الطاعن والثانى الخصم من المرتب والثالث رد بدل طبيعة العمل ، فانسه يتعين بداءة تقرير ان اختصاص القضاء التأديبى بنظر المنازعات المتعلقة — بتوقيع الجزاء ينبسط على كل ما يربط بقرار توقيع الجزاء أو يكون مبنياً عليه ، واذا كان الواضح من الاوراق أن قرار نقل الطاعن خارج محافظة

الغربية تم بعد تحقيق ادارى أجرى معه ووقع عليه بمقتضاه جزاء تأديبى — صاحب هذا النقل خصم خمسة عشر يوما من راتبه ، فان الطعن في قرار النقل هذا يكون والحال كذلك من اختصاص محكمة القضاء الادارى التى نظرت الطعن في الجزاء التأديبى وذلك وفقا للنظام القانونى الذى كان سائدا عند صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن من المسلم به أن لجهة الادارة رعاية المصالح العامة ووفقا لمتطلبات سير المرفق العام أن تنقل العاملين بها من مكان الى آخر ومن وظيفة الى أخرى قد ترى انهم اقدر على ممارسة مسؤولياتها ، واذ خلت الاوراق مما يثبت أن نقل المدعى خارج محافظة الغربية يشوبه تنزيل لوظيفه المدعى أو اساءة الى سمعته ، ولكنه كما تنبئ الاوراق أنه قصد به تهئية خواطر مواطنى مدينة قطور على اثر ما نشأ بينهم وبين الطاعن من خلاف ، فان النقل والحال كذلك لا يعتبر جزاء ، كما أن اقتران هذا النقل بالجزاء الواقع على المدعى ليس في ذاته دليلا على أن النقل ينطوى على جزاء مقنع تتعدد به العقوبة عن فعل واحد وذلك طالما أن النقل قصد به مصلحة العمل ، وأنه ولئن كانت محكمة القضاء الادارى قد انتهت في حكمها المطعون فيه الى عدم اختصاصها بنظر هذا الشق من دعوى الطاعن امامها الا أنها وقد اشارت في اسباب حكمها الى أن قرار نقل المدعى خارج المحافظة لم يترتب عليه أنقص في المرتب أو الدرجة وقد اقتضته ظروف الحال المصاحبة لارتكابه للمخالفة التأديبية التى وقع عليه الجزاء بشأنها ، فانه كان يتعين على المحكمة تمشيا مع ما رددته في اسباب حكمها أن تقضى برفض طلب المدعى في هذا الشق لا أن تحكم بعدم اختصاصها .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

نقل أحد العاملين بأحدى المؤسسات العامة اللغاة طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام والحاكمة بوزارة الزراعة وشغله منصب وكيل الوزارة بها — صدور

قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيرا للزراعة وتعديل قرار سلفه بجعل نقل المدعى الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة — اعتباره خروجاً على احكام القانون وتجاوزاً لحدوده واختصاصاته اذ ما كان يجوز له قانوناً ان يسحب قراراً صحيحاً بنقل المدعى الى وزارة الزراعة وان يعد له بعد انقضاء المهلة المتصوص عليها في القانون المذكور وبعد ان اصبح من عداد العاملين الشاغلين لاحدى وظائف الادارة العليا بها ما كان يتطلب وفقاً لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس قرار من الوزير المختص — القرار لم يستهدف الا ايزاء المدعى والتفكيك به ويضحى بهذه المثابة جزاءاً مقنناً — الغاء القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد انتهى الى القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا ان الثابت من حيثياته انه أسفند في ذلك الى انه لا يبين من ظروف الدعوى وملابساتها ان القرار المطعون فيه قد حمل بين طياته جزءاً من الجزاءات التأنيبية التي أوردتها القانون على سبيل الحصر أو انه قد قصد منه الاضرار بالمدعى خروجاً على المصلحة العامة وان القرار المذكور لا يعدو أن يكون نقلاً مكانياً . ومغاد ذلك أن المحكمة فصلت في موضوع الدعوى بقضاء كان يقضى الى رفضها وليس الى الحكم بعدم الاختصاص ويتعين بهذه المثابة حمل الحكم على هذا المعنى وتناول هذا القضاء الموضوعي بالبحث والفصل في مدى سلامته في الواقع والقانون .

ومن حيث ان الثابت في الاوراق أن السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الاراضى أصدر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ القرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٤ بتعيين السيد المهندس الزراعى في الوظيفة ذات المربوط من ١٤٠٠ الى ١٨٠٠ جنيه سنوياً بمستوى الادارة العليا بالفئة العالية مديراً لشئون الانتاج والقطاعات بالمؤسسة المصرية العلبة لاستزراع وتنمية الاراضى ثم أصدر القرار رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بنقل المذكور بفئته المالية الى وزارة الزراعة والحق

ذلك بالقرار رقم ١٢١ م لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بأن يتولى السيد المهندس الزراعى وكيل الوزارة لشئون المتابعة وتتبعه الاجهزة التالية ١ — الادارة العامة للمتابعة بقطاع استصلاح الاراضى ٢٠ — جهاز المتابعة بالادارة العامة للتخطيط والمتابعة والتقييم بوزارة الزراعة وفى ٢١ من مارس سنة ١٩٧٦ أصدر السيد المهندس وزير الزراعة والرى القرار رقم ٢٣٦ م لسنة ١٩٧٦ قاضيا بأن يعدل القرار الوزارى رقم ٧٦٤ بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من نقل السيد المهندس الزراعى من الفئة العالية من المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى اللغاه بفئته المالية الى موازنة وزارة الزراعة يجعل نقله بفئته المالية ومميزاته الحالية الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٧٦ وبالفاء القرار الوزارى رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بتولى السيد المهندس شئون المتابعة بوزارة الزراعة وان يتولى المذكور اعمال مدير الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للشئون الزراعية .

ومن حيث أنه يبين من استقراء احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام أنه تضى بأن نلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ونص فى المادة الثامنة منه على أن يستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تقاضى مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بفئاتهم الى الشركات العامة او جهات الحكومة او الادارة المحلية خلال مدة لا تتجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وتنفيذا لاحكام هذا القانون والتزاما بالقواعد التى أقرها مجلس الوزراء بجلسة يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ بشأن معاملة العاملين بالمؤسسات المفساة والتصرف فى موجوداتها ومقارها ، قام السيد وزير الزراعة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ باصدار قراره رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ بنقل المدعى من المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضى بفئته المالية الى وزارة الزراعة والحقه بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٦ بتعيين الادارات التى تتبع المدعى بوصفه وكيل الوزارة لشئون

المتابعة وبذلك يكون مركز المدعى الوظيفى قد تحدد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بنقله خلال المهلة المبينة بهذا القانون الى وزارة الزراعة وشغل منصب وكيل الوزارة بها ولما كان ذلك وكان السيد وزير الزراعة اللاحق قد قام بعد يومين اثنين من تعيينه وزيرا للزراعة والرى بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ باصدار قراره رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٦ فى ٢١ من مارس سنة ١٩٧٦ بتعديل قرار سلفه رقم ٧٦٤ لسنة ١٩٧٥ آنف الذكر يجعل نقل المدعى الى الهيئة العامة لمشروعات التعبير والتنمية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة وأن يتولى أعمال مدير الهيئة المذكورة للشئون الزراعية فانه يكون بذلك قد خرج على احكام القانون وتجاوز حدود اختصاصاته اذ ما كان يجوز له قانونا أن يصبى قرارا صحيحا صدر بنقل المدعى الى وزارة الزراعة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — وأن يعمله من تاريخ العمل به فى ٣١ من يناير سنة ١٩٧٦ وذلك بعد انقضاء المهلة المنصوص عليها فى القانون المذكور هذا كما أن نقل المدعى من وزارة الزراعة ، أن كان له ما يبرره بعد أن استقر بها وأصبح من عداد العاملين الشاغلين لحدى وظائف الادارة العليا بها كان يتطلب وفقا لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس مجرد قرار من الوزير المختص .

ومن حيث أن لهفة مصدر القرار المطعون فيه على اصدار قراره بعد يومين اثنين من توليه الوزارة متجاوزا بذلك حدود الشرعية التى تبلغ درجة الانعدام على النحو سالف البيان تنبىء بأن هذا القرار لم يستهدف الا اىذاء المدعى والتككيل به وتزليل مركزه الوظيفى ويضحى بهذه المثابة جزاء مقنعا متعين الالفاء ويؤكد هذا الفهم وبسائده ما قال به المدعى دون أن تتقدم الحكومة بما يحضه — من أن مصدر القرار باحر باصدار قراره هذا عقب توليه الوزارة مباشرة مفتتحا به أعماله قبل حلف اليمين مدفوعا بالرغبة فى الانتقام منه بسبب خلافات العمل الكثيرة ، التى كانت تقع بين مؤسسة الاستزراع التى كان المدعى مديرا لها ، ونقله الى وظيفة مشغولة فعلا واصبح معها مسلوب الاختصاص .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك لثانته يكون قد جانب الصواب ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار المطعون فيه .

(طعن ٤٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية دون سواها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرغ عنه ومنه النعى بأن القرار سائر لعقوبة .

نقل العايل من مكان الى آخر مناطه تحقيق المصلحة العامة وضمان حسن سير العمل وانظمته — يستوى في ذلك أن يتم النقل بسبب او بمناسبة اتهام العايل بجرم يخل بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها او في غير هذه الحالات — لا يسوغ القول بأن مجرد اجراء النقل بسبب او بمناسبة اتهام العايل ينطوى بحكم اللزوم على تأديب — التمتع — النقل في هذه الحالة لا يدل بذاته على أنه يستهدف التأديب ما لم يثبت الموظف الحليل على ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث أن اختصاص المحكمة التأديبية على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرغ عنه وبهذه المثابة يتدرج في اختصاصها الفصل في قرارات النقل اذا كان جوهر النعى عليها انها تنطوى على جزاء تأديبي متنع واذا كان الامر كذلك وكان المدعون ينعون على قرار الشركة المدعى عليها رقم ٨٦ الصادر في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣ بنقلهم الى جهات أخرى خارج الشركة أنه قرار سائر لعقوبة ويتضمن جزاء تأديبيا فان المحكمة التأديبية ينعقد لها الاختصاص بالفصل في هذه المنازعة دون سواها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وأن كان قد انتهى في منطوقه الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الغاء اوامر نقل المدعين الا انه تطرق في أسبابه الى موضوع الدعوى في هذا الشق وأوغل فيها كقضاء مختص على نحو يفرض الى القضاء برفض الدعوى موضوعا وهو بهذه المثابة يكون قد قضى في حقيقة الامر في موضوع الدعوى وليس في أمر يتعلق بالاختصاص بما يتعين معه الغاء قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشق والتصدى لموضوع الدعوى فيه وحسمه دون ثمة لاعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بعد أن قالت كلمتها في موضوعها .

ومن حيث انه لما كان المستفاد من أوراق الطعن أن الشركة المدعى عليها أجرت تحقيقا مع المدعين لما نسب اليهم من التحريض على الاضراب والاعتصام بمكان العمل وقد انتهى التحقيق الى مجازاتهم بخمس عشرة ايام من مرتب كل منهم ثم أصدرت الشركة قرارها رقم ٨٦ في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣ بنقل كل منهم الى وحدات أخرى خارج الشركة غير أن الشركة قامت بالغاء قرار الجزاء بالخمس من المرتب وأبقت على قرار النقل المشار اليه غير أن المدعين طلبوا الحكم بالغاء هذا القرار بمقولة أن نقلهم يتضمن جزاء مقنعا .

ومن حيث أن الاختصاص بنقل العامل من مكان الى آخر مناطه كاصل عام تحقيق المصلحة العامة وما تتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون ثمة معوقات وبهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه يستوى في ذلك أن يتم النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته في الجهة التي يعمل بها أم في غير هذه الحالة ولا يسوغ والامر كذلك التحدى بأن اجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل ينطوى بحكم اللزوم على تأديب مقنع ذلك أن النقل في هذه الحالة فضلا عن انه قد تتحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل البريء الذي لم تلاحقه الاتهامات والجزاءات سواء بسواء فان هذا النقل قد يكون أجدى في تحقيق المصلحة العامة ودواعيها من أى اجراء آخر قد يتخذ حيال العامل المسمى ومؤدى ذلك أن النقل بسبب الاتهام أو بمناسبته لا يدل بذاته على أن مصدر القرار يستهدف به التأديب

المتنع ما لم يقيم الدليل على ذلك من الاوراق صحفا وعدلا والقول بغير ذلك شأنه ان يصبح العامل المسمى في وضع أكثر تميزا من العامل البريء الذي يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بينما يتمتع ذلك بالنسبة للعامل المسمى وهو ما يتأبى مع كل منطق سليم .

ومن حيث أنه لما كان النقل المطمون فيه لم يتضمن تنزيلا في وظيفة المدعين أو اعتداء على حقوقهم القانونية وهو ما لم يذهب اليه المدعون كما خلت الاوراق مما يدل عليه وكان هذا النقل قد استهدف على ما يبين من الاوراق مصلحة العمل فإنه لا يعدو أن يكون نقلا مكانيا لا شبهة للتأديب فيه ولا ينال من ذلك أن النقل تم بنسبة ما نسب الى المدعين طالما أن الجهة الادارية قد راعت في اجرائه وجه المصلحة العامة ابتغاء البعد عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه . واذا كان الامر كذلك فإن الجهة الادارية تكون قد مارست سلطتها التأديبية في نقل العاملين دون ثمة انحراف ولا ينطوى الامر على ثمة جزاء ومن ثم يكون النعمى على قرار النقل المطمون فيه قائما على غير أساس سليم من الواقع أو القائه ، واجب الرغض .

(طعن ١٦٥ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

قرارات النقل والتميين ليسا من الجزاءات التأديبية المقررة صراحة بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام — طلب التعويض عن هذه القرارات يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية — اختصاص القضاء العادى — الحكم بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة الابتدائية العمالية .

ملخص الحكم :

أن قرار نقل الطامن من شركة بواخر البوستة الخديوية الى الشركة العربية للملاحة البحرية اتخذ شكل قرار بتعيينه رئيسا لمجلس ادارة الشركة الاخيرة ، ولما كان النقل أو التميعين ليسا من الجزاءات التأديبية

المقرره صراحة في المادة ٥٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بشركات القطاع العام ، وكان اختصاص المحاكم التأديبية مقصورا على نظر الدعاوى التأديبية التي تحال اليها من النيابة الادارية ونظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في القطاع العام وما يتفرع عنها من طلبات مثل طلب التعويض ، وفقا للمادة ١٥ والمادة ١٠ البندين تاسعا وثالث عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وقضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ، فان طلب التعويض عن القرار المشار اليه يخرج عن اختصاص القضاء التأديبي .

ومن حيث أنه وقد انتهت المحكمة الى عدم اختصاص كل من القضاء الاداري والقضاء التأديبي بالفصل في طلب التعويض عن قرارى نقل الطامن وانهاء خدمته ، وكان هذا الطلب مما يدخل في اختصاص القضاء العادي ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد قضى صراحة برفض الدعوى وقضى فيها باختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالفائه وبعدم اختصاص محكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة المختصة وهي محكمة جنوب القاهرة الابتدائية العمالية طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٧٤١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

قرار نذب لحد العاملين - التعمي عليه لانتوائه على تاديب مفتح على خلاف القانون - قضاء المحكمة التأديبية بالفاء هذا القرار لا انطوى عليه من تاديب مفتح - اعتبار القرار في حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المتصوص عليها في المادة الاولى « تاسعا » من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ والقي تختص المحاكم التأديبية بالفصل في طلب الفائه طبقا لاحكام المادة ١٥ من القانون المذكور - اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب التعويض الذي يقدم منه سواء قدم

طلب التعويض عنه بصفة أصلية أو قدم بصفة تبعية وفقا لاحكام المادة ١٥
سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه للدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر دعوى التعويض الماثلة ، قولا بأن قرار النذب المطعون فيه لا يعتبر قرارا تأديبيا مما ينعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل في طلب الغائه . ذلك ان هذه المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة اليوم برفض الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٢ القضائية المقدم من الحكومة عن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ٦١ لسنة ٨ القضائية المقامة من المدعى بطلب الغاء القرار بتأييد حكم المحكمة التأديبية المشار اليه فيما قضى به من اختصاصها بنظر تلك الدعوى ومن الغاء القرار المذكور لما انطوى عليه القرار المذكور من تأديب مقنع للمدعى على خلاف القانون ، اعتبارا بأن هذا القرار والحال كذلك يأخذ حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية المنصوص عليها في المادة الاولى « ناسعا » من قانون مجلس الدولة التى تختص المحاكم التأديبية بالنصل في طلب الغائه طبقا لاحكام المادة (١٥) من القانون المذكور . ومتى كان اختصاص المحكمة التأديبية بالغاء ذلك القرار ثابتا على هذا النحو فانها تكون مختصة ايضا بالفصل في طلب التعويض الذى يقدم عنه ، او عن غيره من القرارات التى تأخذ حكم القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، سواء قدم طلب التعويض عنها بصفة أصلية أو قدم بصفة تبعية وفقا لاحكام المادة ١٥ سابقة الذكر .

(طعن ٥٨٣ ، ٦٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

قرار نذب أحد العاملين — النعى عليه لاتطوئه على عقوبة تأديبية مقنعة — الفصل فيما اذا كان قرار النذب المطعون فيه قد انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وان كان يمكن أن يكون سبيلا الى تحديد

مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا انه في حقيقة الامر فصل في موضوع الدعوى ذاته يقتضى الاخذ في تحديد هذا الاختصاص بتكليف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكليف قضت في موضوع الدعوى على مقتضاه دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر في شأن تحديد الاختصاص القضائى للمحاكم التأديبية لمحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكليف الذى يسبقونه على القرار طالما أن الفصل في مدى صحة هذا التكليف يخلط بموضوع الدعوى ذاته ويرده في النهاية الى التكليف الذى تأخذ به المحكمة في هذا الصدد - اساس ذلك +

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى للأسباب التى أقام عليها تضاؤه والتي تقرها. هذه المحكمة ذلك لان الفصل فيها اذا كان قرار النذب المطعون فيه قد انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة من عدمه وان كان يمكن أن يكون سبيلا الى تحديد مدى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، الا انه في حقيقة الامر فصل في موضوع الدعوى ذاته ، الامر الذى يقتضى الاخذ في تحديد هذا الاختصاص بتكليف المدعى للقرار بحيث اذا تحققت المحكمة من صحة هذا التكليف قضت في موضوع الدعوى على مقتضاه ، دون ان ينطوى ذلك على معنى ترك الامر في شأنه تحديد الاختصاص القضائى للمحاكم التأديبية لمحض اختيار ذوى الشأن تبعا للتكليف الذى يسبقونه على القرار ، طالما أن الفصل في مدى صحة هذا التكليف يخلط بموضوع الدعوى ذاته ويرده في النهاية الى التكليف الذى تأخذ به المحكمة في هذا الصدد .

(طعن ٦٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

حرمان المعامل من النذب لأعمال الامتحانات بعد وقوع افعال منه في احد الامتحانات وتوقيع جزاء عليه لا يعد جزاء مقنعا .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاوراق أن مديرية التربية والتعليم بطنطا اجرت تحقيقا في واقعة ارتكاب بعض الطلبة الغش يوم ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ بلجنة امتحان النقل بالصف الثاني في مادة الميكانيكا وقد ثبت من التحقيق أن المدعى وزميلا له كانا يقومان بالمراقبة باللجنة رقم ٢٢ وأن احد العمال ادخل اليها ورقة محون عليها اجابات الاسئلة فتداولها بعض الطلبة وتمكنوا من النقل منها بطريق الغش ، وقد اقر المدعى في التحقيق انه لم ينتبه الى دخول العامل المذكور ولا الى ارتكاب الطلبة الغش من الورقة التي ادخلها الى مقر اللجنة ، ومن ثم صدر القرار المطعون فيه بمجازاة المدعى وزميله بخمسة ثلاثة ايام من مرتب كل منهما ومجازاة العامل بخمسة ايام من مرتبه . وتضمن هذا القرار اخطار الادارة العامة للامتحانات بالوزارة بصرمتهم من الانتداب لعمال الامتحانات مستقبلا . وقد اخذت الوزارة بهذه التوصية وضيفها الفشرة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المدعى لم يطعن في الحكم فيما قضى به من رفض طلب الغاء قرار الجزاء بالخصم من مرتبه ، بذلك فقد أصبح الحكم نهائيا في هذا الشق منه ، ولما كان القرار المطعون فيه قد تضمن توصيته بعدم انتداب المدعى وزميليته المذكورين لعمال الامتحانات لما ثبت في حقهم من اهمال في أعمال مراقبة الامتحان ، وقد استجابت الوزارة لهذه التوصية بقيامها على ما يبررها فان هذا الاجراء وان كان قد اقترن بتوقيع الجزاء عن المخالفة المذكورة الا انه لا يعد استطرادا أو استكبالا لقرار الجزاء ، وإنما هو محض قرار تنظيمي مارسه الجهة الادارية بها لها من سلطة تقديرية في تنظيم أعمال مراقبة الامتحانات واختيار من يصلحون لها من العاملين بها واستبعاد من قام في حقهم سبب يجعلهم غير أهل لها ، ومن ثم فقد جانب الحكم المطعون فيه الصواب اذ قضى باعتبار الاجراء المذكور بمثابة جزاء مقنع اضافته الادارة الى جزاء الخصم من مرتب المدعى . ولذلك يتعين الغاء الحكم فيما قضى من الغاء القرار الصادر بعدم انتداب المدعى لعمال الامتحانات .

قاعدة رقم (٣٨١)

المبدأ :

إذا كان القرار المطعون فيه قد سجل على العامل ارتكابه مخالفات محددة ودمغ سلوكه بأنه معيب يناهى القيم الأخلاقية ، وأكد ما وصفه به بإبداع القرار والأوراق المتعلقة به ملف خدمته ومن ثبات ذلك أن يؤثر على مركزه القانوني في مجال الوظيفة العامة فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقي لآليات النظر باعتباره مجرد أجزاء مصلحي لتذكير العامل بواجبات وظيفته — اقرار على هذا النحو ينطوي على جزء تليبي مقنع .

ملخص الحكم :

إذا كان الامر كذلك وكانت الاسباب التي استند اليها القرار المذكور قد استخلصت استخلاصا غير سائغ من الاوراق ولا تصلح بسوفا للمساءلة التأديبية فإنه يتعين الفاؤه ورفع اوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة العامل — أساس ذلك ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يقضى في المادة ٧٦ منه بأنه يترتب على محو الجزاء التأديبي رفع اوراق العقوبة وكل اشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة العامل وهذا الاثر واجب التطبيق من باب أولى في حالة الحكم بالفناء القرار التأديبي المطعون فيه .

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص في المادة العاشرة منه على بيان الدعاوى والطلبات والمنازعات التي تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها ، ثم يحدد في المواد ١٣ وما بعدها قواعد ترتيب الاختصاص بين هذه المحاكم على أساس من نوع المنازعة والمستوى الوظيفي للعامل ، وفي هذا المقام يقضى بأن تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة

على العاملين بالقطاع العام لذلك يتعين على المحكمة التي ترفع امامها الدعوى أن تتبين بادية الامر ما اذا كانت المنازعة المطروحة تدخل في اختصاصها الذي حدده القانون منفصل في موضوعها ، أم انها من اختصاص محكمة أخرى فتقضى بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه من المسلمات أن تكييف الدعوى وتبين حقيقة وضعها انها يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لما يقصده المدعى ، ولما كان قضاء مجلس الدولة قد جرى على تكييف القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين العموميين على أساس من حقيقة القرار وما اتجهت ارادة جهة العمل الادارية الى احداثه من آثار قانونية ، بصرف النظر عن المبررات المستعملة في صياغته ومن ثم فقد اطرده قضاؤه على الاختصاص بالطعون في بعض القرارات التي كانت خارجة عن اختصاصه في القوانين السابقة مثل قرارات نقل أو نذب الموظف العام اذا تبينت المحكمة أن القرار ينطوى في حقيقته على قرار آخر من القرارات الداخلة في الاختصاص مثل التأديب أو التعيين ولما كان ذلك وكان المدمى ينمى على القرار المطعون فيه أنه قرار ينطوى على جزاء تأديبي مقرر وان افرغته جهة الادارة في مبررات الفات النظر ، فإنه يكون متمينا على المحكمة التأديبية أن تتحقق عما اذا كان القرار في حقيقته قرارا تأديبيا فتختص بالفصل في المنازعة ، أم أنه ليس كذلك فتقضى بعدم اختصاصها وإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن رئيس مكتب الامن بالمؤسسة العامة للهندسة الادامية قدم تقريراً الى رئيس مجلس الادارة في ٦ من يولية سنة ١٩٧٠ نسب فيه الى المدمى ارتكاب مخالفات حصلها أنه وزع على بعض العاملين بالمؤسسة نسخة من شكوى مقدمة منه الى هيئة مفوضي الدولة بمجلس الدولة ضد المؤسسة بما يؤدي الى الدعوى للخروج على النظام والتشهير بقرارات المؤسسة ، وأنه اتسم بشرفه كذبا على عدم تظلمه بذلك العمل . وقد أجرت الادارة القانونية بالمؤسسة تحقيقا فيها ورد بهذا التقرير بناء على تكليف من رئيس مجلس الادارة ، خلصت منه الى نسائية المدمى عما ورد بتقرير مكتب الامن ووصفته في مذكرتها بنتيجة التحقيق بأنه سلك مسلكا لا يتفق وكرامة الوظيفة مما يفقده شرطا جوهريا

من شروط التأهيل الوظيفي ، واقترحت مجازاته عن تلك المخالفات بخمس خمسة أيام من مرتبه ، وقد أيد السيد المستشار القانوني للمؤسسة في مذكرته المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٧١ ثبوت المخالفات التي أسفر عنها التحقيق واقترح خفض الجزاء الى الإنذار الا ان رئيس مجلس الادارة رأى ان يكفى بالفات نظر المدعى ومن ثم وجه اليه الفات النظر مسببا ومؤسسا على ثبوت ارتكابه المخالفتين سلفتى الذكر اللتين أسفر عنها التحقيق ووصفه بأنه كان يستهدف التشهير بالمؤسسة واثارة العاطلين بها للخروج على النظام وبأنه سلك مسلكا مهييا يقفئ مع القيم الاخلاقية المفروض توفرها فيهن يشغل مستوى مثته الوظيفية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الامن والتحقيق الاداري ومذكرة استخلاص نتيجته ان المدعى تقدم الى هيئة مفوضى الدولة بطلب اعماء من رسوم دعوى يزعم رفعها ضد المؤسسة للطعن في تقدير كتابته عن سنة ١٩٦٩ بدرجة متوسط وما ترتب على ذلك من حرمانه من نصف العلاوة الدورية المستحقة في سنة ١٩٧٠ ، وقد تضمن هذا الطلب بياناً لطاعن المدعى على التقدير المذكور والبواعث التي يرى انها دفعت الادارة الى خفض تقدير كفايته في السنة المذكورة بعد ان حصل في السنوات السابقة على تقدير بدرجة ممتاز ، ولم تتبين المحكمة ان المدعى قد خرج من المبارات المألوفة في مثل هذه الطلبات او انه جاوز حدود الدفاع المشروعة الى التطاول او التشهير . وقد أقر المدعى في صحيفة دعواه بثار الطعن المائل وفي مذكرات دفاعه فيها بأنه سلم بعض نسخ من طلب الاعفاء المشار اليه الى بعض رؤساء الاقسام بادارة شئون العاملين باعتبار انها الادارة التي ستتولى الرد على الطلب عند اعلانه الى المؤسسة وقد شهد هؤلاء في التحقيق الاداري بهذه الواقعة وبأنهم لم يلقوا بالا الى ما ورد بالطلب المذكور كما قرر المدعى في التحقيق ان ما تضمنه طلب الاعفاء لا يعتبر سرا ، وأنه رده من قبل في صحف دجاوى سابقة رفعها ضد المؤسسة وان المنازعات القضائية اساسها العلانية ومن ثم فليس في الامر ما يوصف بالترويع . كما تبينت المحكمة ان التحقيق لم يتناول واقعة القسم الكاذب المنسوبة الى المدعى ، والتي وردت في معرض سرد الوقائع التي تضمنها تقرير رئيس مكتب الامن ضمن غيرها من الاقوال المرسله التي

حواها هذا التقرير والتي لم يتم عليها أى دليل من الأوراق ، إلا أن مذكرة الإدارة القانونية جعلت من واقعة القسم المذكورة ومن غيرها من تلك الاتوال المرسلة أساسا لاتهام المدعى وادانته واقتراح مجازاته ، ثم اطردت الأوراق على اسناد هذه الاتهامات اليه حتى انتهت بتسجيلها عليه فى ورقة الملفات النظر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه وقد سجل على المدعى ارتكابه مخالفات محددة ، ووصفه بالتشهير برئاسته وبإثارة العاملين للخروج على النظام ، كما دمج سلوكه بأنه معيب ينافى القيم الاخلاقية ، وأكد ما وصفه به بإبداع القرار والأوراق المتعلقة به ملف خدمته ، ومن شأن ذلك أن يؤثر على مركزه القانونى فى مجال الوظيفة العامة ، فإن القرار المذكور يكون والحال كذلك قد خرج على الهدف الحقيقى لالغاء النظر باعتباره مجرد اجراء مصلحى لتذكير العامل بواجبات وظيفته العامة ، وانطوى على جزاء تأديبى مفتح واذا كان الامر كذلك وكانت الاسباب التى استند اليها القرار المذكور قد استخلصت استقلالا غير سائغ من الأوراق ولا تصلح للمساءلة التأديبية ، لذلك يتعين الغاؤه ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى فى المادة ٦٧ منه بأنه « يترتب على محو الجزاء التأديبى اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل وترفع أوراق العقوبة وكل إشارة اليها وما يتعلق بها من ملف خدمة العامل » فإن هذا الاثر يكون واجب التطبيق من باب أولى فى حالة الحكم بالغاء القرار التأديبى المطعون فيه .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب فيما انتهى اليه قضاؤه بالغاء القرار المطعون فيه باعتباره قراراً تأديبياً ، ورفع مع الأوراق المتعلقة به من ملف خدمة المدعى ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على سند خفيق بالرفض ، مع الزام الجهة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٨٥٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢١)

الفرع التاسع — محو العقوبات التأديبية

قاعدة رقم (٣٨٢)

المبدأ :

قرار تاجيل العلاوة أو الحرمان منها — موهوب طبقا للمادة ١٤١ وما بعدها من قانون موظفي الدولة جائزا اذا كان صادرا من الجهة التأديبية المختصة بسبب نذب اتاري أو مالی ارتكبه الموظف بخلاف ما اذا كان صادرا من لجنة شئون الموظفين بسبب ضعف كفاية الموظف — أساس ذلك وتطبيقه بالنسبة لاحكام كادر سنة ١٩٣١ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « يقدم التقرير السري عن الموظف من رئيسه المباشر ثم يعرض ... ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية ... » — وتنص المادة ٤٢ على أن « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة ... ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية .. » وتنص المادة ٤٣ على أن « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو .. ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة » . وتنص المادة ٤٤ على أنه « لا يجوز تاجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شئون الموظفين » .

ويبدو من هذه النصوص أن أحكامها تربط بين استحقاق العلاوة وكفاية الموظف في عمله فلا تمنح العلاوة الا لمن يقوم على عمله بكفاية على النحو الذي تقرره لجنة شئون الموظفين التي تمارس اختصاصا تقديريا في وزن الكفاية بها يتفق مع الحق والواقع وبما يؤثر في المراكز القانونية للموظفين من حيث العلاوات الدورية .

ويتضح من ذلك أن قطاع الكفاية يتميز بسماته المستقلة واثاره المحددة

على اختلاف في ذلك مع قطاع التأديب الذى يجد مجاله في نطاق آخر هو نطاق الجريمة والعقاب .

والحرمان من العلاوة أو تأجيلها قد يتم بحكم تأديبي من المحكمة التأديبية المختصة التى ورثت اختصاصات هيئات التأديب — عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ (المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩) باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وذلك جزاء ذنوب ادارية أو مالية تعلق بالموظف ، وهذا وضع ينتمى الى نظام التأديب نوبا وجزاء ولا يشتهه بالوضع السابق الخاص بالكفاية الوظيفية .

وباستعراض احكام محو الجزاءات التأديبية وآثارها الواردة بنصوص الباب الرابع من قانون موظفى الدولة يبين أن قواعده انها تتعلق بالعقوبات التأديبية التى توقع على الموظف ، وفي ذلك تقول المادة ١٤١ من هذا القانون: « يجوز للموظف أن يطلب محو الجزاء واثاره بعد مضي سنتين من تاريخ صيرورة القرار الصادر به نهائيا اذا كانت العقوبة هى الإنذار ، فإذا كانت هى اللوم أو الخصم ... » .

ويخلص من جميع ما تقدم أن تأجيل العلاوة الدورية لا يعتبر عقوبة تأديبية الا في حالة توقيف تلك العقوبات على عائق موظف ارتكب ذنبا اداريا أو ماليا ، وحوكم تأديبيا أمام الهيئة التأديبية المختصة ، اما اذا صدر تأجيل العلاوة من لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب فانه لا يعدو من قبيل العقوبات التأديبية . وان احكام محو الجزاءات واثارها لا ترد الا على العقوبات التأديبية فلا تسرى على تأجيل العلاوة الذى تقررره لجنة شئون الموظفين خارج نطاق التأديب .

ويتضح بمراجعة كادر سنة ١٩٣١ الذى كان ساريا وقت وقوع تأجيل العلاوة الخاصة بالسيد المعروضة حالته انه جاء خطأ من تنظيم خاص في ذلك الصدد ، ولم يسند الى لجنة شئون الموظفين سلطة تأجيل العلاوة الاقتصادية كمعقوبة تأديبية . ومن ثم فإن قرارها المشار اليه لا يعتبر جزاء تأديبيا ترد عليه احكام محو الاجازات .

(فتوى ٧٧٨ في ١٩٦٣/٧/٢٤)

قاعدة رقم (٣٨٣)

المبدأ :

الاحكام التأديبية الصادرة ضد العاملين جزاء ما اقترفوه من مخالفات هي احكام منسئة للعقوبة - اذا طعن في هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب فان حكم هذه المحكمة هو ايضا حكم منسئ للعقوبة وليس مقرر لها وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره لا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - الاثر المترتب على ذلك : حساب مدد المحو المقررة من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا .

ملخص الفتوى :

وتلبد ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقبسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ ، فتبين لها ان المادة (٨٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ حددت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين فى السنة كما تضمنت المادة (٩٢) من هذا القانون حكما مفاده محو الجزاء التأديبى الذى يوقع على العامل بالخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة ايام ، بضى سنة ، على ان يتم المحو بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغلى الوظائف العليا ، اذا تبين لها ان سلوك العامل منذ توقيع الجزاء مرضيا .

ومن حيث ان الاحكام التأديبية الصادرة ضد الموظفين جزاء لما اقترفوه من مخالفات هي احكام منسئة للعقوبة ، واذا طعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا ، وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب ، فان حكمها فى هذا الشأن هو ايضا يكون حكما منسئ للعقوبة وليس مقرر لها ، وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره ، ولا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ولا حجة فى الإستناد الى حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٥/١/٢٦ فى الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ١٤ ق والذى تعرض لاثر تعديل

الجزء التأديبي بقرار ادارى ، وقضى بأن هذا التعديل هو فى حقيقته سحب للجزء السابق توقيعه على العامل ، ويترتب عليه ارتداد أثر هذا التعديل الى تاريخ صدور قرار الجزء الاول ، ذلك ان هذا الحكم كان يعالج واقعه مختلفة هى حالة صدور قرار ادارى صاحب ، وليس حكما لمحكمة تأديبية ، فلذا كان القرار الادارى الساحب يرتد اثره الى تاريخ صدور القرار المسحوب باعتباره صادرا من ذات الجهة الادارية فمان حكم المحكمة الادارية العليا بلفاء حكم المحكمة التأديبية لا يعد سحبا لحكم المحكمة الادنى درجة ، بل الغاء له يسرى من تاريخ صدور هذا الحكم الاخير .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مقتضى تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا ، السالف الإشارة اليه ، توقيع جزاء الخصم من أجر العامل المعروضة حالته من تاريخ صدور هذا الحكم وحساب مدة السنة المقررة لحو هذا الجزء من التاريخ ذاته .

(ملف ١٧٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١٠/٥)

تعليق :

نصت المادة (٩٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على ان :
« تحى الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية :

١ — ستة اشهر فى حالة التنبيه واللوم والانتذار والخصم من الاجر مدة لا تتجاوز خمسة ايام .

٢ — سنة فى حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خمسة ايام .

٣ — سنتان فى حالة تلجيل العلاوة او الحرمان منها .

٤ — ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الاخرى عدا جزاء الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبي .

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة
لمحر شاعلى الوظائف العليا اذا تبين لها ان سلوك العامل وعمله منذ
توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدشته وما يديه
الرؤساء عنه .

ويتم المحو بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا بقرار من السلطة
المختصة .

ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل
ولا يؤثر على الحقوق والتمويلات التى ترتبت نتيجة له وترفع أوراق
الجزاء وكل اشارة اليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل » .

الحكمة من تقرير محو الجزاءات :

حدد القانون الآثار الحقيقية لتوقيع الجزاءات بنقد معينة على النحو
السالف بيانه . ومع ذلك فان الادارة فيها تمارسه من سلطات تقديرية في
شئون العاملين لا يسمحها أن تغفل من عناصر الرأى والتقدير ، الجزاءات
السابق توقيعها عليهم وان طال عليها الزمن مع ما يؤدى اليه ذلك من صد
بعض العاملين عن التوبة لانغلاق أبواب الأمل دونهم . وعلاجا لهذه الحال،
رأى فتح الباب امامهم لمحو الجزاءات التى توقع عليهم ففتح للمصالحين
منهم فرص التخلص من جميع الآثار التى تعلق بهم نتيجة ما يصيبهم من
جزاءات .

شروط المحو :

اشتراطت المادة ٩٢ من قانون العاملين توافر شرطين لامكان محو
المعقوبات التأديبية ، يتعلق إحدهما بالمدة التى يجب قضاؤها ما بين توقيع
المعوبة ومحوها ، ويتعلق الثانى بسلوك العامل اثناء هذه المدة .

ولم يحدد القانون التاريخ الذى يبدأ منه احتساب الفترات المشار
اليها ، وهن هو تاريخ صدور القرار بتوقيع المعوبة ، أم تاريخ تنفيذها
تنفيذا كاملا ، واكتفى النمن على القول « منذ توقيع الجزاء » ومن رأينا انه
يتعين الاعتداد بتاريخ صدور القرار بتوقيع الجزاء ، وفى حالة تصدد

الجزاءات المطلوب محوها يتمين النظر الى كل عقوبة كوحدة مستقلة وأحتساب المدد اللازمة لحوها حسب نوعها ومقدارها .

أما عن الشرط الثانى للمحو والمتعلق بسلوك العامل ، فان الفترات المشار اليها فيما سبق ، ما شرعت الا للتحقق من تحسن سلوك العامل وانصلاح حاله . ولذلك يتعين لمحو العقوبة الموقعة عليه أن يتبين مسن التقارير المقدمة عنه وما يبديه الرؤساء عنه وملف خدمته أن سلوكه وعمله كانا منذ توقيع العقوبة مرضيين .

السلطة المختصة بالمحو :

يتم محو العقوبة بقرار تصدره لجنة شئون العاملين لغير شاغلى الوظائف العليا . ويتمين عليها محو العقوبة اذا ما توافرت شروط المحو ، بان انقضت الفترات القانونية على توقيع العقوبة ، وشهدت التقارير المقدمة من العامل وملف خدمته ورؤساؤه بحسن عمله وسلوكه ، والا كان قرارها برفض المحو مخالفا للقانون حقيقا بالانفاء .

أما محو الجزاءات التأديبية بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا فيكون بقرار من السلطة المختصة ، وذلك لعدم اختصاص لجنة شئون العاملين بشئونهم (المذكرة الاصلاحية) .

وقد نصت المادة ٦٣ من اللائحة التنفيذية على أن « على ادارة شئون العاملين دون حاجة الى طلب من العامل اتخاذ اجراءات محو الجزاءات اذا ما توافرت شروط المحو طبقا لاحكام القانون » .

وقد صدر من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بتخصيص ملف فرعى لايداع أوراق العقوبة به بعد محوها والمتضمن قيام كلمة وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات القطاع العلم بتخصيص ملف فرعى لايداع أوراق العقوبة بعد محوها بحيث تودع فى هذا الملف كافة الاوراق المتعلقة بالتحقيق والعقوبة بعد التأشير بقرار لجنة شئون العاملين بالموافقة على محو الجزاء فى الخانة المخصصة بالاستمارة ١٣٤ ع.ح ، على أن يراعى عدم التصريح لاحد بالاطلاع على هذا الملف وعدم نقله مع العاملين عند نقلهم الى جهات عمل أخرى .

آثار المحو :

يترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل .
فهو لا يزول بالنسبة الى الماضي ، ولا ما ترتب عليه . ولكن تطوى صفحته ،
ويعتبر كأن لم يكن بالنسبة الى المستقبل . وبذلك لا يجوز الاعتماد على
هذا الجزاء ، أو اخذه في الاعتبار كعنصر من عناصر التقدير في شئون العاقل
بعد القرار الصادر بمحوه .

وينفذ قرار المحو برفع أوراق المقوية من ملف خدمة العاقل .

ومن المقرر أن محو الجزاء لا يؤثر على الحقوق أو التعويضات التي
ترتبت نتيجة للجزاء .

الفرع العاشر - جواز دلاحة من ترك الخدمة بالعقَاب التأديبي

قاعدة رقم (٣٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة يستوى في ذلك من كان منهم بالخدمة أو تركها - العقوبات التي توقع على من ترك الخدمة .

ملخص الحكم :

ان الاختصاص بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة اصبح بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ مقصورا على المحاكم التأديبية يستوى في ذلك من كان منهم في الخدمة أو تركها - واختصاص هذه المحاكم بالدماءى التأديبية التي تقام على من تركوا الخدمة من الموظفين المذكورين وفقا لاحكام المادة ١٠٢ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يستتبع بحكم اللزوم ان توقع عليهم العقوبات التي اخفصهم بها المشرع والمنصوص عليها في تلك المادة .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

انتهاء خدمة الموظف لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت في حقه ولا تعفيه من المسؤولية - اثر انتهاء خدمته في هذا الشأن هو الا يوقع عليه الا احد الجزاءات الجائز توقيعها على من تركوا الخدمة .

ملخص الحكم :

ان انتهاء خدمة المطعون ضده بالقرار الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت في حقه ولا يعفيه من

المسئولية عما فرط منه - وكل ما لانتهاء خدمته بالوزارة من اثر في هذا الشأن هو الا يوقع عليه الا أحد الجزاءات الجائز توقيعها على من تركوا الخدمة ومما لما تقضى به المادة ٦٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

(طعن ٣٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لا يحول دون استمرار محاكمته التأديبية - اثر ذلك يقتصر على نوع العقوبة التي توقع عليه .

ملخص الحكم :

ان انتهاء خدمة العامل لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت في حقه ، ولا تعفيه من المسؤولية عما فرط منه . وكل ما لانتهاء خدمته من اثر في هذا الشأن هو الا يوقع عليه الا إحدى العقوبات الجائز توقيعها قانونا على من تركوا الخدمة ، وفقا لما كانت تقضى به المادة ٦٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله ، وما تقضى به المادة ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة القائم الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وترى المحكمة ان العقوبة المناسبة للمخالفة التي ارتكبها المخالف المطعون ضده ، بمراعاة جميع الظروف والملابسات التي اطلعت بالواقعة وخاصة انه قام برد معظم المبالغ التي حصل عليها دون وجه حق وأن نخبته قد انتهت ، هي معاقبته بغرامة مقدارها خمسة جنيهات .

(طعن ٤١١ لسنة ١٦ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

حدد المشرع الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة - اثر ذلك - توقيع جزاء بالخصم من الراتب على عامل احيل الى المعاش - استحالة تنفيذه ماديا .

ملخص الفتوى :

ان المشرع فرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين أثناء خدمتهم كما اورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر ايضا توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبون من مخالفات تأديبية أثناء خدمتهم ومن ثم لا يجوز توقيع أى من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحال تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة المألفة قد احيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده وانقطعت تبعاً لذلك اعتباراً من هذا التاريخ علاقته الوظيفية بالدولة الامر الذي كان يضمن معه عند الحكم عليه مجازاته بأحد الجزاءات التي حددها المشرع للعاملين بعد تركهم الخدمة لا بأحد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ، واذا اصدرت المحكمة التأديبية حكمها في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخصم شهر من راتبه بعد ان أصبح غير مستحق لرتب يمكن الخصم منه تنفيذاً للحكم فانه يستحيل مادياً اجراء هذا التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحالة تنفيذ الحكم الصادر بخصم شهر من مرتب السيد الذي احيل الى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

(فتوى ٣١٦ في ١٩٨١/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

ارتباط التأديب بالوظيفة كصل عام — بانقضاء رابطة التوظيف لا يكون للتأديب مجال — الاستثناء من هذه القاعدة بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على الموظفين العموميين ما لم يوجد نص يقرره بالنسبة الى موظفى الشركات الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان الاصل في التأديب انه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة التوظيف لم يعد للتأديب مجال ، واذا كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد اورد استثناء من هذه القاعدة في المادة ١٠٢ مكرر (ثانيا) المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، فان هذا الاستثناء مقصور على الموظفين العموميين اذ لم يكن هناك نص يقضى بسريان مثل هذا الحكم على موظفى الشركات الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

ان خضوع البنك العربى المصرى لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ليس من شأنه تعديل الاحكام التى تنظم انتهاء عقود عمل موظفيه ، او استمرار خضوعهم للولاية التأديبية بعد انتهاء تلك العقود ، اذ ان تلك الولاية مبنية على عقد العمل الذى يربطهم بالبنك نمتى انتهى هذا العقد انتقضت الدعوى التأديبية .

(طعن ٥١٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

احالة الموظف الى المعاش فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٤ — لا تحول دون محاكمته تأديبياً عن مخالفة مالية منسوبة اليه — استأنس ذلك من المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ — لا يؤثر فى الامر ان التاديب موضوع الاتهام قد حثت سنة ١٩٤٩ طالما ان الدعوى التأديبية لم تسقط

بمضى الخمس سنوات المنصوص عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون
سالف الذكر .

ملخص الحكم :

انه وقد ثبت أن التهمة المنسوبة الى الطاعن هي من قبيل المخالفات
المالية ، فانه يجوز محاكمته عنها تأديبيا بعد إحالته الى المعاش طالما انه
قد أحيل الى المعاش في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٤ وذلك بالتطبيق لنص المادة
٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر التي تنص على
انه « تجوز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة
لاى سبب كان . . » على أن يحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها بهذه
المادة . . ولا يؤثر في ذلك أن الحادث موضوع الاتهام قد حدث في سنة
١٩٤٩ طالما أن الدعوى التأديبية لم تسقط بمضى الخمس سنوات المنصوص
عليها بالمادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور لانقطاع هذه المدة بأجراءات
التحقيق وعدم مضي خمس سنوات على أى إجراء من إجراءاته . . .

(طعن ١٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونصه في المادة ٢٠ منه على
جواز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين الذين أنهت خدمتهم في حالتين
حدهما النص ، أصبح يجوز اقامة الدعوى على عامل القطاع العام الذي
انتهت خدمته — لفظ العاملين الذي ورد بالمادة ٢٠ جاء مطلقا ومن ثم ينصرف
الى كافة العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز أو
استثناء ، ذلك انه لا يجوز تقييد حكم اطلاقه النص .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام
قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تأديبيا بعد تركه الخدمة أيا كان
نوع المخالفة إلا أن المشرع قد استهدف بالمادتين ٢٠ و ٢١ من قانون مجلس

الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق والمحاسبة التأديبية للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات سواء كانوا أثناء الخدمة أو بعد انتهائها في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة أو القطاع العام ، ونتيجة ذلك أن العاملين بالقطاع العام يخضعون أثناء خدمتهم أو بعد انتهائها لذات القواعد التأديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة .

(طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥)

(ويذات المعنى طعن ١٤٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

كيفية تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة الخصم من المرتب ضد العامل الذي أحيل إلى المعاش أثناء نظري الدعوى التأديبية المقامة ضده .
ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع غرق في نطاق الجزاءات التأديبية بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين أثناء وجودهم في الخدمة ، والجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم بعد تركهم لها وانتقطاع علاقاتهم الوظيفية بالدولة فحدد جزاءات معينة على سبيل الحصر يجوز توقيعها على العاملين أثناء خدمتهم كما أورد جزاءات تأديبية أخرى معينة على سبيل الحصر أيضاً توقع على العاملين بعد تركهم الخدمة وذلك جزاء لهم على ما يرتكبونه من مخالفات تأديبية أثناء خدمتهم ، ومن ثم لا يجوز توقيع أى من تلك الجزاءات في غير النطاق المحدد لها والا استحالة تنفيذها .

ولما كان العامل في الحالة المثلثة قد أحيل إلى المعاش بتاريخ ١٩٧٥/٤/٤ أثناء نظري الدعوى التأديبية المقامة ضده ، وانقطعت تبعاً لذلك - اعتباراً من هذا التاريخ - علاقته الوظيفية بالدولة ، الأمر الذي كان يتعين معه - عند الحكم عليه - مجازاته بتأجيل الجزاءات التي تحدها

المشرع للعاملين بعد تركهم الخدمة ، لا بأحد الجزاءات التي أجاز توقيعها عليهم أثناء الخدمة ، وإذا أصدرت المحكمة التأديبية حكما في ١٩٧٦/٢/٥ بمجازاته بخمسة أشهر من راتبه بعد أن أصبح غير مستحق لمرتبه يمكن الخصم منه تنفيذا للحكم فانه يستحيل ماديا إجراء التنفيذ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحالة تنفيذ الحكم الصادر بخمسة أشهر من مرتبه المعروضة جالته الذي أحيل الى المعاش أثناء نظر الدعوى التأديبية المقامة ضده .

(ملف رقم ١٧٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — المحاكم التأديبية
مناخبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون
بالقطاع العام — ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول
الظعن في أي إجراء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية — القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام قد جاء خلوا من نص
يجيز مسائلة العاملين الذين انتهت خدمتهم — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ ونص في المادة ٢٠ منه على جواز اقامة الدعوى التأديبية على
العاملين بعد انتهاء خدمتهم في حالتين حددتهما النص — لفظ العاملين الذي
ورد بالمادة ٢٠ جاء مطلقا ومن ثم ينصرف الى كافة العاملين الذين تختص
المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز أو استثناء — أساس ذلك : لا يجوز
تقييد حكم المطلق النص .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه طبقا لاحكام القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة فقد أصبحت المحاكم التأديبية
مناخبة للولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون
بالقطاع العام ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعوى التأديبية
المبتدأة كما تتناول الظعن في أي إجراء تأديبي يصدر من السلطات الرئاسية .

ومن حيث أنه وأن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام قد جاء خلوا من نص يجيز مساعطته العاملين الذين انتهت مدة خدمتهم إلا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص في المادة ٢٠ منه على أنه لا يجوز لقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١ — إذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ — إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن بدء فى التحقيق قبل ذلك .

ومن حيث أن لفظ « العاملين » الذى ورد فى هذه المادة قد جاء مطلقا ومن ثم ينصرف الى كافة العاملين الذى تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم دون تمييز أو استثناء واذا لا يجوز تقيد حكم أطلقه النص ، خاصة أن هذا النص قد جاء تاليا لنص المادة العاشرة التى حددت اختصاص محاكم مجلس الدولة ومنها الدعوى التأديبية المنصوص عليها فى القانون وذلك حددتها الفقرة أولا من المادة ١٥ منه وهى الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين المخنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى المختص والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حدا من الأرباح .

ومن حيث أن ترتبيا على ذلك فإنه فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام تختص المحاكم التأديبية بمحاكمة العاملين الذى انتهت خدمتهم ويكون لها توقيع أحد

الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المخالفات المنسوبة الى الطاعن قد بدء التحقيق فيها في ٧ يوليو سنة ١٩٧٥ لمعرفة المراقبة العامة للتفتيش والتحقيقات بوزارة الصناعة بناء على تقرير الرقابة الادارية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ ثم ارسلت التحقيقات الى النيابة الادارية وقيدت برقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٥ في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ واذا كانت خدمة الطاعن قد انتهت اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ ومن ثم فان علاقته الوظيفية كانت قائمة وقت بدء التحقيق ومن ثم فان الاستمرار في محاكمته بعد ذلك يكون متناقضا وصحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك قد صدر سليما لا مطمئن عليه .

(طعن ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تاديبيا بعد تركه الخدمة ايا كان نوع المخالفة - المادتان ٢٠ و ٢١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع قد استهدف توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق والمحاكمة التاديبية للعاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات سواء كانوا اثناء الخدمة او بعد انتهائهم في الحالات والشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة او القطاع العام - نتيجة ذلك : العاملون بالقطاع العام يخضعون اثناء خدمتهم او بعد انتهائهم لذات القواعد التاديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة .

ملخص الحكم :

أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة للمتهم الأول (المطعون ضده الأول) ذلك أنه ولئن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام قد خلا من النص على جواز ملاحقة العامل تأديبياً بعد تركه الخدمة أيا كان نوع المخالفة فإن المانتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد أجازتا متابعة من أنتهت خدمته في حالتين (١) إذا كان بديء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة (٢) إذا كانت المخالفة مالية وترتيب عليها ضياع حقوق مالية للدولة .

وهما حالتان يتوافران في حق (المطعون ضده) حيث أنه قد ترك الخدمة في عام ١٩٧٧ بعد بدء التحقيق معه بمعرفة الجهة الإدارية ، كما أن المخالفة المنسوبة اليه مخالفة مالية ترتب عليها تحميل الشركة بغرامات مالية مما يعتبر في حكم ضياع حق مالي للشركة .

ومن حيث أنه ولئن كانت الأحكام الخاصة بتنظيم أوضاع العاملين في كل من القطاعين العام والحكومي قد تضمنت قدراً من المفايرة على أساس اختلاف طبيعة العمل في كل منها ، إلا أن المشرع وقد جزم على أن يكون تأديب العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة استثناء من الأصل العام الذي يعقد القضاء العادي الاختصاص بالنظر في جميع مسائل العاملين بالقطاع المذكور مستهدفاً بذلك توحيد القواعد الخاصة بالتأديب للعاملين في كلا القطاعين وألغتهم من الضمانات الواردة بقوانين النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية أمام مجلس الدولة توغراً للحماية اللازمة للمال العام ومن ثم فقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ناصباً في مادته الخالصة عشرة على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر

الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التي تقع من أولا « العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح » : كما نصت المادة ٢٠ منه على أنه « لا تجوز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا في الحالات الآتية :

١ — اذا كان قد بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢ — اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك ، كما حددت المادة ٢١ من القانون المذكور الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة فنصت على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي « غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة ... الخ » .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة النصوص المتقدمة أن المشرع قد استهدف توحيد القواعد الخاصة بالتحقيق ومحاكمة العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات .. « سواء كانوا أثناء الخدمة أو بعد انتهائهم في الحالات وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون بغير تفرقة بين العاملين بالحكومة أو القطاع العام ، وقد اقتضى تحقيق هذه الغاية أن ترد صياغة نصوص المواد المشار إليها في عبارات عامة تشمل العاملين في القطاعين المشار إليهما ، وتلاحق المخالف منهم حتى بعد انتهاء خدمته اذا بدىء في التحقيق معه أو محاكمته قبل انتهاء

خدمته أو كانت المخالفة مالية يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة إذا كان المخالف يعمل بالقطاع الحكومي ، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو كان يعمل بالهيئات العامة أو بوحدات القطاع العام ، ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق مع أى منهم قبل ذلك .

وعلى ذلك فإن العاملين بالقطاع العام يخضعون أثناء خدمتهم أو بعد انتهائهم لذات القواعد التأديبية التي يخضع لها العاملون المدنيون بالدولة والهيئات العامة التابعة وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم جواز نظر الدموى بالنسبة للمطعون ضده لعدم وجود النظام الذى يسمح بلاحقة العاملين بالقطاع العام بعد انتهاء خدمتهم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وأضحى تضاده في هذا الشق خليقا بالالفناء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وبصفة خاصة التحقيقات التي أجريت في القضية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٧ أن المطعون ضده بوصفه يعمل مندوباً سابقاً للتراخيص بشركة النصر للزجاج والبللور كان يحصل على مبالغ مالية كبيرة من الشركة تحت حساب استخراج وتجديد - تراخيص سيارات الشركة وسداد الضرائب عنها ، دون أن يتم تسويتها في المستندات ، أو يسدد قيمتها فعلاً ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٦ قررت إنهاء خدمة المطعون ضده لانتقاعه عن العمل ، فاكشفت الإدارة المالية لدى أخلاء طرفه وتسليم ما بمهنته ، أنه لم يتم بتجديد رخص بعض السيارات أو سداد الضرائب المستحقة عنها وذلك من عام ١٩٧٦ رغم أنه تسلم قيمتها خلال عام ١٩٧٥ ، فحصلت قيمتها منه قبل أخلاء طرفه ، إلا أنها اكتشفت أن الشركة مطالبة بسداد غرامة مالية بلغت جبلتها ٢٨٠ مليون و٣٢٢ جنيه نتيجة لعدم سداد الضرائب المذكورة ، وبالتحقيق مع المذكور اعترف بأنه لم يتم بتسديد الضرائب المستحقة على السيارتين رقمي

١٤١٦٣ ، ١١٥٥ ، والموتوسيكلات أرقام ٦٣١٦ ، ٣٢٢٤ ، ٣٣٧٠ ، والتي ترتب على عدم سدادها تحميل الشركة بالغرامات المشار إليها ، ودفع مسئوليته عنها بأن رئيسي أقسام النقل بالشركة لم يلمه بسدادها مع أن تسديد الضرائب هو من صميم عمله كمنسوب تراخيص ، ولا يحتاج في القيام به الى امر من رئيسه ، ومن ثم فانه يكون قد اهل في اداء واجب من صميم واجباته الوظيفية ، مما تسبب عنه توقيع الغرامات المالية المشار اليها بتقرير الاتهام تحميلها الشركة من ميزانيتها وما كانت لتتحملها لولا ما فرط من المطعون ضده من اهيل في حق الشركة ، الامر الذي يشكل في حقه مخالفة مالية ترتب عليها ضياع حق مالي لاحد الاشخاص الاعتبارية في الدولة تسوغ محاكمته ومجازاته تأديبيا عما بدر منه ، ولو انتهت علاقته الوظيفية بالشركة التي يعمل بها ما دامت النيابة الادارية قد اودعت تقرير اتهمه فلم كتاب المحكمة التأديبية للمطالبة بمحاكمته قبل مضي خمس سنوات على انتهاء خدمته فضلا عن أن المنسوب اليه مخالفة مالية الامر الذي يجيز محاكمته تأديبيا ولو بعد انتهاء خدمته واذا ثبتت المخالفة المالية في حق المطعون ضده على الوجه المتقدم ذكره مما ترى معه المحكمة تفريجه مبلغ ثلاثين جنيها كجزاء مناسب لما فرط منه .

(طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥)

تمهيلي :

« لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأي سبب من الاسباب عدا الوفاء من محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته .

وقد نصت المادة ٩٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة ومشرين جنيها ولا تجاوز خمسة اضعاف الاجر الاساسي الذي كان يتقاضاه في الشهر عند انتهاء الخدمة .

واستثناء من حكم المادة ١٤٤ من قانون التلبن الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تستوفى الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة او المبلغ المخدّر أن وجد عند استحقاقها وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه أو بطريق الحجز الاداري على امواله » .

ويكون تأديب الموظف عن فعل وقع منه اثناء قيام العلاقة الوظيفية . على أن الامر يحتاج الى مزيد من الايضاح اذا كان الفعل قد ارتكبه الموظف بعد انتهاء خدمته . فلا يجوز كأصل عام ممارسة السلطة التأديبية لفعل اتاه الموظف بعد انتهاء خدمته ، اذ هو بعد انتهاء خدمته فردا عابدا لا يخضع لسلطة الادارة الرئاسية . على أن الامر يرق بالنسبة لبعض الاعمال . اذ من الواجبات ما يلزم بها العامل اثناء خدمته ، ويظل ملتزما بها بعد انتهاء خدمته ، ومثلها عدم افشاء الاسرار التي يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها . فاذ ما افشى العامل أمرا من هذه الامور بعد انتهاء خدمته ، فهل تنسحب عليه السلطة التأديبية ؟ من رأينا أنه لا يجوز . لان التزامه اثناء الخدمة كان التزاما وظيفيا يرتب المسؤولية التأديبية ، اما بعد انتهاء الخدمة فقد أصبح التزاما قانونيا يرتب المسؤولية الجنائية او المدنية — بالتعويض — حسب الاحوال ، ولكنه لا يرتب المسؤولية التأديبية . (د. السيد محمد ابراهيم — ص ٥٠١) .

وبالنسبة لمخالفات يكون الموظف قد ارتكبها قبل انتهاء خدمته ، فان القاعدة العامة أن الموظف يتحرر من الخضوع للسلطة التأديبية التي هي فرع من السلطة الرئاسية التي لا تمارس إلا على الموظفين القائمين بالخدمة دون أن يتركوها . ومن ثم فان طبيعة التأديب تحول دون اعماله بالنسبة للموظف الذى ترك الخدمة . وفقد بذلك الصفة والتبعية التي كانت تخضعه لنظام التأديب وسلطاته . وذلك كله ما لم ينص القانون صراحة على غير ذلك ، وفي حدود ما نص عليه .

تصويبات

كلمة الى القارىء

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية ...

فالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
لجبع	١٢ / ١٩	الجميع	شهداء	٨ / ٢٥٨	شهورا
الاعضاء	١٧ / ١	الإعضاء	والأخيرا	٢٣ / ٢٦٤	وأخيرا
لأحدها	٣٠ / ١٨	لأحدهما	بمقتضى	١٢ / ٢٧٧	يقتضى
صرفيات	٣٧ / ٢٣	صرفياته	لايسوغ	٢٦ / ٢٧٧	لا يسوغ
بوقع	٣٨ / ٢٣	بواقع	لبست	٣ / ٢٩٦ ~	ليست
جرت	٣٩ / ٣٥	جرى	علا	٨ / ٣٠٣	عملا
الصبغة	٤٤ / ١٦	الصنة	بقران	٢٣ / ٣١٤	يقران
اليه	٤٦ / ٢٨	اليها	خندسة	٢ / ٣٢٩	خندة
التأمين	٥٣ / ١٧	التأمين	لك	٢٦ / ٣٢٩	ذلك
٦١ / ٢ / ٢	٦٠ / ٨	١٩٦١ / ٣ / ٢٤	للنطة	٤ / ٣٤٢	للسلطة
مجل	٦٩ / ١٠	محل	مقتضيات	٤ / ٣٤٩	مقتضيات
الشركات	٧٠ / ١١	التركت	مأمورى	٣ / ٣٦٣	مأمورى
الوادين	٧٣ / ٢٢	الواردين	لتحقيق	٣ / ٣٩٢	التحقيق
مطبعة	٧٣ / ٦	مطلقة	ارفاق	٦ / ٤٠٦	ارفاق
خمسون جنيه	٨١ / ٢٣	خمسون مليون جنيه	بالمعاملين	٣ / ٤٢٥	بالمعاملين
ذبنك	٨٥ / ٧	ذلك	الدرجة	١٤ / ٤٢٦	الدرجة
عملية	١٠٣ / ١٠	عملية	أعمل	٢٦ / ٤٢٩	عمل
يلخص	١٠٥ / ١٣	يلخص	يغم	٨ / ٤٤٦	يغم
على مجلس	١١٣ / ١٥	على رئيس مجلس	الفتوبة	١ / ٤٦١	المعقوبة
اذ	١٢٨ / ٢٠	أن	قز	٢٤ / ٤٦٧	قد
ينتخب	١٥٤ / ٧	ينتخب	با	٢٤ / ٤٧٣	بها
ولما	١٦٢ / ٧	ولما	وظيفته	٥ / ٥٠٥	وظيفية
الظميذه	١٨٣ / ١٢	الظليذة	لعمالين	٥ / ٥١٨	العمالين
ميرا	١٨٣ / ١٧	ميرنا			
المعاقبة	١٩٦ / ٢	المعاقبة			
وظيفة	٢٠٨ / ٢	وظيفته			
وجه	٢٤٠ / ٢٩	وجهة			

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٦ / ٤٩١١

شركة مطابع المنقني

٩ حمودة المتاول — عابدين

ت : ٩٠٢٧٧٤

فهرس تفصیلی

الصفحة

١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة :
٢	بنك :
٦	الفصل الاول — بنوك مختلفة :
٦	الفرع الاول — البنك المركزى
٢٦	الفرع الثانى — البنك الاهلى
٤٩	الفرع الثالث — بنك مصر
٦٧	الفرع الرابع — المصرف العربى الدولى
٧٢	الفرع الخامس — البنك القومى للاستيراد والتصدير
٧٥	الفرع السادس — بنك الاستثمار القومى
٧٩	الفرع السابع — بنك التنمية الصناعية
٨١	الفرع الثامن — البنك المصرى لتنمية الصادرات
٨٣	الفرع التاسع — بنك قناة السويس
٨٤	الفرع العاشر — البنك العربى الامريكى
٨٦	الفرع الحادى عشر — البنك الصناعى
٩١	الفرع الثانى عشر — بنك ناصر الاجتماعى
٩٤	الفرع الثالث عشر — بنك التسليف الزراعى والتعاونى
١٠١	الفرع الرابع عشر — بنك التنمية والإئتمان الزراعى
١٠٥	الفرع الخامس عشر — البنك العقارى
١٠٩	الفرع السادس عشر — بنك الائتمان العقارى
١١٠	الفرع السابع عشر — البنك العقارى الزراعى
١١٥	الفرع الثامن عشر — بنك الاتحاد التجارى

الصفحة

١١٦	الفرع التاسع عشر — البنك العربي المصرى
١١٧	الفرع العشرون — البنك التجارى
١١٨	الفصل الثانى — عمليات مصرفية
١٢١	الفصل الثالث — ضرائب ورسوم
١٤٢	الفصل الرابع — مسائل متنوعة
١٤٢	الفرع الاول — مجلس الادارة
١٤٩	الفرع الثانى — ممثلو الحكومة وفيها
١٥٩	الفرع الثالث — عاملون بالبنوك
١٧١	بورصة
١٨١	بوغاز ميناء الانسكدرية
١٨٥	بيع بالمزاد العلنى
١٩٣	تسليم
١٩٧	الفصل الاول — المسئولية التأديبية
١٩٧	الفرع الاول — اختلاف النظام العائلى للتأديب من النظام المقرر بالقوانين الجنائية للانعمال المؤتمنة
٢٠٧	الفرع الثانى — استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية
٢٢٦	الفرع الثالث — مشروعية اصدار لائحة للجزاءات متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها
٢٣٣	الفرع الرابع — مسائل متنوعة

الصفحة

٢٣٣	اولا - المسؤولية التأديبية مسئولية شخصية
٢٣٤	ثانيا - اثر المرض على المسؤولية التأديبية
٢٤٠	ثالثا - الاعفاء من المسؤولية
٢٤٣	الفصل الثاني - واجبات الوظيفة والمخالفات التأديبية
٢٤٣	الفرع الاول - احكام عامة
٢٥٠	الفرع الثاني - واجبات الوظيفة
٢٥٠	اولا - اداء اعمال الوظيفة
٢٦٤	ثانيا - طاعة الرؤساء وتوقيعهم
٢٨٠	ثالثا - المحافظة على كرامة الوظيفة
٣٠٢	الفرع الثالث - الاعمال المحظورة
٣٠٢	اولا - الجيع بين الوظيفة وعمل آخر
٣٣٦	ثانيا - التردى فى مواطن الشبهة
٣٣٩	ثالثا - المخالفات الادارية
٣٧٣	رابعا - المخالفات المالية
٤٣٤	الفصل الثالث - الجزاءات التأديبية
٤٣٨	الفرع الاول - عدم جواز المعاقبة من الذنب الادارى
٤٤٦	الفرع الثاني - وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه
٤٤٦	بجميع الشطره
٤٥٤	الفرع الثالث - مناهل حرية تقدير الجزاء الا يكون
	المشرع قد خص ذنبا اداريا بمقوية
	محددة
	الفرع الرابع - رقابة القضاء لا تمتد الى ملاءمة
	الجزاء الا اذا شاب تقدير الادارة له
٤٦٥	غلو

الصفحة

- الفرع الخامس — الأثر المباشر للقانون التلخيصي وقاعدة
القانون الأصلح للمتهم ٤٩٥
- الفرع السادس — ما لا يعد من قبيل العقوبات
التأديبية ٥١٧
- الفرع السابع — عقوبات تأديبية جائزة توقيعها
— التفرقة في شأن العقوبات التأديبية
بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم ٥٢٣
- من الموظفين ٥٥٣
- الفرع الثامن — جزاء تلخيصي مفتح ٥٧٢
- الفرع التاسع — محو العقوبات التأديبية ٥٩٥
- الفرع العاشر — جواز ملاحقة من ترك الخدمة
بالمعقاب التأديبي ٦٠٢

سابقة اعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .
- ٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .
- ٤ - المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين ولقراارات وآراء الفقهاء ولحكم المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء — ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقاى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - **الموسيط في شرح القانون المدني الأردني** : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - **الموسوعة الجنائية الأردنية** : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - **موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز** : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - **الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء** : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - **التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي** : (جزعان) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالهوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لخدمة : باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بـمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهانی - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣

٢- شارع عدلي - القاهرة

[illegible]

